مجلة العلوم الاجتماعية

تصـــدر عن جامعـــة الكويت

المجلد الثالث عشر - العدد الرابع - شتاء ١٩٨٥م - ١٤٠٦هـ

قواعد النشر بالمجلة

● ترحب مجلة العلوم الاجتماعية بنشر الأبحاث والدراسات الأصيلة ذات المستوى الأكاديمي الراقي، وتقبل للنشر فيها الأبحاث المكتوبة باللغتين العربية والانجليزية على أن يلتزم المؤلفون بالشروط التالية:

١ ــ أن لا يزيد في الأحوال الاعتيادية عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين الأسطر بما في ذلك الهوامش والجداول وقائمة المراجع. وفي حالة إجازة بحث طويل للنشر فمن حق هيئة التحرير الطلب إلى مؤلفه اختصاره.

٢ ــ أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة الأبحاث، وبخاصة في التوثيق والاشارة إلى المصادر بحيث تتضمن اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتاباً، تاريخ النشر، المجلد والعدد وارقام الصفحات إذا كان مقالاً.

٣ ــ يفضل أن يزود البحث بقائمة للمصادر منفصلة عن الحواشي، وفي حالة وجود مصادر أجنبية أن تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية.

٤ ــ يطلب من المؤلفين أن يزودوا المجلة بخلاصة للبحث في صفحة واحدة بالانجليزية.

● ويجب أن يكون واضحاً بأن المجلة لا تنشر بحوثاً سبق أن نشرت أو انها معروضة للنشر في مكان آخر، وتقوم المجلة باخطار المؤلفين باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على محكم أو أكثر تختاره المجلة على نحو سري. ويجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث قبل إجازته للنشر.

● وبعد أن ينشر البحث تقوم المجلة بتزويد المؤلف بعشر مستلات من بحثه مجاناً بالاضافة إلى مكافأة مالية رمزية. علماً بأن كافة الحقوق المترتبة على النشر (بما في ذلك إعادة النشر بأي شكل ترتئيه المجلة، والتخزين والحفظ الآلي) تؤول إلى ملكية مجلة العلوم الاجتماعية.

● كما تقوم المجلة بنشر مراجعات وعرض الكتب الجديدة (كقاعدة آخر ثلاث سنوات من تاريخ صدور العدد). ويطلب عادة أن لا تزيد عن عشر صفحات من حجم الكوارتر بمسافة ونصف. على أن تتضمن المراجعة بمكان بارز المعلومات التالية:

● الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات.

وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية يجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة.

وبعد نشر المراجعة تقوم المجلة بإرسال نسخة من العدد الذي نشرت فيه المراجعة هديةمجانية للمؤلف بالاضافة إلى مكافأة رمزية.

● [illegible] ضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل
تقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن
لنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد الثالث عشر - العدد الرابع - شتاء ١٩٨٥م

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات

في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص.ب ٥٤٨٦ - الصفاة - الكويت

هاتف: ٢٥٤٩٣٨٧ - ٢٥٤٩٤٢١ - تلكس: KUNIVER ٢٢٦١٦

ثمن العدد :

● الكويت ودول مجلس التعاون : ٥٠٠ فلس أو مايعادلها ● الأردن : ٥٠٠ فلس
● تونس : دينار واحد ● مصر : ٥٠ قرشاً ● العراق : ٧٥٠ فلسا
● الجزائر : ١٠ دنانير ● ليبيا : ٧٥٠ قرشاً ● المغرب : ١٠ دراهم
● سوريا : ٨ليرات ● السودان : ٥٠٠ مليم ● اليمن الجنوبي : ٧٥٠ فلساً
● لبنان : ١٠ ليرات ● اليمن الشمالي : ٩ ريالات .

الاشتراكات السنوية :

	للافراد	للمؤسسات
الكويت ودول مجلس التعاون	٢ ديناراً	١٥ ديناراً
الوطن العربي*	٣ ديناراً (أو١٠ دولارات)	٤٥ دولاراً**
الخارج*	١٥ دولاراً	٤٥ دولاراً**

* ملاحظة مهمة للأفراد :

يرجى تسديد الاشتراك السنوي نقداً (أوراق نقدية) في رسالة مسجلة ولن تقبل التحويلات المصرفية أو البريدية .

** ملاحظة مهمة للمؤسسات

عند تسديد الاشتراك بتحويلات مصرفية يرجى إرسال المبلغ المطلوب بعد خصم عمولة المصرف .

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب ٥٤٨٦ صفاة
الكويت

أرجو تسجيل / تجديد اشتراكي / اشتراكنا في المجلة لمدة (   )

الاسم : ______________________________

العنوان البريدي : ______________________________

____

☐ مرقق المبلغ المطلوب نقداً في رسالة مسجلة   التاريخ   /   /

☐ ارسلوا فاتورة   التوقيع

تعرفة الاشتراكات والأسعار الجديدة

لـ مجلة العلوم الاجتماعية

اعتباراً من سبتمبر، ١٩٨٥

●ابتداء من عدد الخريف ١٩٨٥، ونظراً لاعتبارات عديدة، لا شك أن القارىء الكريم يقدّرها جيداً، سيطرأ تغيير على تعرفة الاشتراكات والأسعار بمجلة العلوم الاجتماعية، التي هي في محصلتها النهائية ستكون لصالح القراء والمشتركين بفضل النظام الجديد للاشتراك في المجلة:

الاشتراكات

اشتراك عادي		اشتراك مع هدية
سنة واحدة	٢ د.ك.	٢ د.ك. اشتراك عادي
سنتان	٤ د.ك.	٥ د.ك. العددان ١، ٢ باللغة الانجليزية*
٣ سنوات	٥,٥ د.ك.*	٩ د.ك. المجلد الأول من المجلة** (٥ الأعداد الأولى)
٤ سنوات	٧ د.ك.**	١٠ د.ك. كتاب نقد العقل العربي*** الجابري ــ مجلداً تجليداً أنيقاً)

اشتراك عادي:

* توفر نصف دينار إذا اشتركت لثلاث سنوات.

** توفر ١ دينار إذا اشتركت أربع سنوات.

الاشتراك المخفض للطلاب يتم خصم نصف دينار عن كل سنة.

اشتراك مع هدية:

* باشتراكك بأكثر من سنة سنرسل لك العددين ١، ٢ من المجلة بالانجليزية وهما غير متوفرين بالمكتبات، إذا دفعت ١ دينار زيادة عن قيمة الاشتراك.

** باشتراكك (٣) سنوات تحصل على المجلد الأول ويتضمن الخمس أعداد الأولى من المجلة (وجميعها نافذة الطبع) أي أنك توفر نصف قيمة المجلد (الكمية محدودة).

*** باشتراكك (٤) سنوات سنرسل لك كتاب محمد عابد الجابري، نقد العقل العربي، (دار الطليعة) مجلداً تجليداً أنيقاً، مقابل دينارين فوق قيمة الاشتراك (الكمية محدودة).

● هذه التعرفة تشمل الاشتراك للأفراد في الكويت ومجلس التعاون. أما بقية البلدان العربية فيزاد دينار واحد لهذه القيمة، علمًا بأن المجلة تتحمل تكاليف البريد (انظر الصفحة الثانية من المجلة).

● اشتراك المؤسسات:

ــ في الكويت ودول مجلس التعاون ــ / ١٥ د.ك. أو ما يعادلها.

ــ في الخارج ــ ٤٥ دولاراً أمريكياً (انظر الصفحة الثانية من المجلة).

● ثمن العدد الواحد من المجلة منشور في الصفحة الثانية.

□ **عدد ١، ١٩٧٣**

شكري، الأمم المتحدة في الميزان ــ **ربيع**، اتجاه مصر نحو الاشتراكية ــ **الاخرس**، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب ــ **الازهري**، مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية ــ **النفيسي**، العلاقات الايرانية ــ السوفياتية.

□ **عدد ١، ١٩٧٤**

علي، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية ــ **قنديل**، «النماذج الرياضية المحددة» و«التخطيط التأشيري»، هل تلائم ظروف الدول النامية ــ **ربيع**، الحضارة وقضية التقدم والتخلف ــ **النجار**، أزمة نظام النقد الدولي ــ **ابو علي**، إمكانيات ووسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

□ **عدد ٢، ١٩٧٤**

الجميلي، التشرد في العراق ــ **سامي، بازرعة، رمضان**، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت ــ **بوحوش**، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث ــ **الاخرس**، الجو القيمي للتقدم العلمي والتكنولوجي ــ **ابو العلا**، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠.

□ **عدد ١، ١٩٧٥**

الغزالي، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت (١٩٧٦/٧٥ ــ ١٩٨٠/٧٩) ــ **ربيع وزحلان**، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية ــ **الاعرجي**، بين «الاستراتيجية» و«التكتيك» في التخطيط للتطوير الاداري ــ **خواجكية**، مستقبل أسعار النفط على ضوء التوقعات المحتملة لمستويات الاستهلاك والانتاج في العالم.

□ **عدد ٢، ١٩٧٥**

النقيب، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي ــ **مقلد**، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات ــ **بدر**، الثورة السلوكية في العلوم السياسية ــ **صقر**، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع.. والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج ــ **الرميحي**، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

□ **عدد ١، ١٩٧٦**

النجار، العنصر الانساني وأهميته في التنمية الادارية ــ **السالم وفرح**، الانقسام التحديثي ــ التقليدي في الكويت ولبنان ــ **الحسن**، العلاقات الانسانية في العمل ــ **عبدالسلام**، شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسيات والتعاون العربي.

□ **عدد ٢، ١٩٧٦**

الغزالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي ــ **عاقل**، نظرية بياجية عن تكوين المفاهيم ــ **الاعرجي**، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية ــ **الثاقب**، حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية ــ **ابو عياش**، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية: الكويت.

□ **عدد ٣، ١٩٧٦**

اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية ــ **احمد**، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي ــ **عفيفي**، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية.

□ **عدد ٤، ١٩٧٧**

فؤاد، سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج ــ **تناغو**، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي ــ **مقلد**، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية: الاطار النظري العام ــ **حريم**، القيادة الادارية، مفهومها وأنماطها ــ **بوحوش**، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي.

□ **عدد ١، ١٩٧٧**

القيسي، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ــ **عبدالرحمن**، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق ــ **جلال الدين**، السكان والتنمية النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث ــ **برهوم**، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن.

□ عدد ٢، ١٩٧٧

الحبيب، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون ــ **السلعي**، نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ــ **سلمان**، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للأقطار النفطية.

□ عدد ٣، ١٩٧٧

النفيسي، معالم الفكر السياسي الاسلامي ــ **احمد**، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ــ **عطية**، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية ــ **السعيد**، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية.

□ عدد ٤، ١٩٧٨

توق، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي: مدخل نظري ــ **خيرالدين**، اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية ــ **القطب**، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية.

□ عدد ١، ١٩٧٨

شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي، تقييم لواقعها وأهدافها ــ **رمزي**، المرأة والعمل العقلي: منظور سيكولوجي ــ **النجار**، مجموعات العمل والقيادات الجماعية ــ **السطنبولي**، الاحياء القصديرية في المدن الشمال ــ افريقية.

□ عدد ٢، ١٩٧٨

الحسيني، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ــ **عبدالباقي**، حول دوافع وبواعث السلوك الانساني ــ **دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية** ــ **النجار**، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا.

□ عدد ٣، ١٩٧٨

فرج، الابداع والفصام ــ **علوان**، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي ــ **ابو عياش**، تطور النظرية الجغرافية ــ **النفيسي**، الجماعية في دولة الاسلام ــ **ياغي**، العراق والقضية الفلسطينية.

□ عدد ٤، ١٩٧٩

المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر ــ **الفقي وناصر وعبده**، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت ــ **ابو لبده**، مص الأصابع ــ **عبدالباسط**، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة.

□ عدد ١، ١٩٧٩

ابراهيم، التوجيه التربوي للمبدعين ــ **خصاونه**، التخطيط التربوي والتنمية ــ **الخطيب**، ثلاثون سنة من قيام إسرائيل ــ **القيسي**، نحو سياسة بترولية مشتركة.

□ عدد ٢، ١٩٧٩

محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ــ **نعيم**، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ــ **العوضي**، اتفاقيتا إطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي ــ **الجواهري**، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة.

□ عدد ٣، ١٩٧٩

الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية ــ **النجار**، نحو نظام نقدي دولي جديد ــ **مرار**، مشاركة العاملين في الإدارة.

□ عدد ٤، ١٩٧٩

عبده، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الإدراكي ــ **عبدالرحمن**، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة السادات لإسرائيل ــ **الركابي**، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية.

□ عدد ١، ١٩٨٠

رشاد، تبقرط العملية السياسية ــ **ناجي**، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني ــ **بركات**

الإعلام وظاهرة «الصورة المنطبعة» ــ **عبدالرحيم**، دراسة للتفاعل الأسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين.

□ عدد ٢، ١٩٨٠

زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي ــ **تركي**، حقوق الطفل بين التربية الإسلامية والتربية الغربية ــ **الخطيب**، التربية المستمرة: سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها ــ **الاحمد وجاسم**، التربية العلمية: وضعها الحالي، البرامج المقترحة وأثر ذلك في إعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت.

□ عدد ٣، ١٩٨٠

الثاقب وسكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ــ **احمد**، علم الاجتماع: التحديات الايديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية ــ **السالم**، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت: دراسة أولية.

□ عدد ٤، ١٩٨٠

آدم، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية ــ **الفقي**، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل ــ **منصور**، علم النفس البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية ــ **عبدالرحمن**، دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية.

□ عدد ١، ١٩٨١

التميمي، مفهوم التسوية السياسية ــ **الشرقاوي**، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ــ **الاحمد**، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة بمدارس الكويت.

□ عدد ٢، ١٩٨١

التميمي، الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ــ **العظمة**، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار ــ **نور**، تطبيقات الحاسبات الالكترونية في المجالات الإقتصادية والاجتماعية، الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي.

□ عدد ٣، ١٩٨١

الريحاني، معالجة التبول اللاإرادي سلوكياً: دراسة تجريبية علاجية ــ **تركي**، قلق الامتحان بين القلق كسمة، والقلق كحالة ــ **كاظم**، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات.

□ عدد ٤، ١٩٨١

عبدالخالق، دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية ــ **السالم**، تقويم كتب الإدارة الصادرة في اللغة العربية ــ **رجب**، الإطار العام لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية.

□ عدد ١، ١٩٨٢

الحمود ورفاعي، الملامح الأساسية للإدارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات ــ **حماد**، الموقف الإفريقي من قضية فلسطين ــ **سليم**، الإحياء الإسلامي: دراسة في حالة المسلمين السوفيات ــ **القطب**، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر.

□ عدد ٢، ١٩٨٢

البغدادي، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن ــ **شافعي**، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية ــ **نعيم**، أنساق القيم الاجتماعية؛ ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ــ **مليكيان والعيسى**، دراسات في العمل في المجتمع القطري ــ **عبدالباقي**، الطب الشعبي في قرية مصرية.

□ عدد ٣، ١٩٨٢

عبدالرحمن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي ــ **عبدالمعطي**، الثروة والسلطة في مصر ــ **السيد**، صورة الذات لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي «رؤية سيكوسيولوجية» ــ **الجعلي**، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقيا.

☐ عدد ٤ ، ١٩٨٢

سعادة، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي ـ عساف، التغذية العكسية وشروط الفعالية ـ الطجيح، مفهوم الإدارة: دراسة ميدانية ـ نصر، الموارد الإنسانية في الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي.

☐ عدد ١ ، ١٩٨٣

عبدالخالق، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الإداري للدولة ـ معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ـ جدعان، حوادث المرور في الكويت؛ أسبابها وطرق علاجها.

☐ عدد ٢ ، ١٩٨٣

الكومي، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف، دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الإسرائيلي ـ الشلقاني، السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة ـ القرا، نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء.

☐ عدد ٣ ، ١٩٨٣

سالم، إشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية ـ الفقي، الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق ـ عيسى، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل النصفين الكرويين للمخ.

☐ عدد ٤ ، ١٩٨٣

الشيشيني، نقل التكنولوجيا والتبعية التكنولوجية في الدول النامية ـ الخطيب، العامل النووي في الصراع العربي الإسرائيلي ـ الفقي، تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة ـ نعيم، التكوين الاقتصادي الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي.

☐ عدد ١ ، ١٩٨٤

ياسين، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية ـ جميل، الإطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة ـ مطر، تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة ـ التميمي، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني.

☐ عدد ٢ ، ١٩٨٤

تركي، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر ـ الثاقب، الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام ـ سالم، التحليل العلمي للدعاية ـ سعادة، تطبيق الحقائب التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية.

☐ عدد ٣ ، ١٩٨٤

جلال‌الدين، التمييز بين الذكور والإناث وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع ـ اسماعيل، الإدمان الكحولي ـ هدية، السلطة والشرعية ـ بستان، آراء واتجاهات في مجال محو الأمية بدولة الكويت.

☐ عدد ٤ ، ١٩٨٤

عبدالمعطي، التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي ـ تركي، الشخصية ونظرية التنظيم ـ رشاد، النتائج السياسية للرأي العام ـ الخطيب، الجوانب الإيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر التكنولوجي العربي.

☐ عدد ١ ، ١٩٨٥

سليمان، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة ـ حامد، أثر العوامل النفسية في التنمية ـ بدر، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة ـ الهاشل، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية.

☐ عدد ٢ ، ١٩٨٥

ربيع، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية ـ موسى، سيكولوجية العدوان ـ ابو اصبع، التواصل في المؤسسات الإعلامية ـ منصور، دراسات تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت.

☐ عدد ٣ ، ١٩٨٥

باشا، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح ـ لمبراي، التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل والحلول ـ علي، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي.

المحتوى

من رئيس التحرير

يسعدني أن أعلن لزملائي الباحثين والمؤلفين ولجمهور قراء مجلة العلوم الاجتماعية بأن الاقبال على النشر في المجلة قد فاق كل توقعاتنا وبشكل خاص قد فاق قدرة المجلة على نشر الأبحاث التي تردها ويجيزها محكمو المجلة في فترة زمنية معقولة دون أن يطول انتظار المؤلفين . ورغبة في اختصار فترة الانتظار للمؤلفين قد تدارس مجلس ادارة المجلة عددا من الحلول واستقر الرأي على مضاعفة حجم المجلة اعتبارا من عدد الشتاء الحالي (المجلد الثالث عشر ، العدد الرابع) الذي هو بين يديك الآن وطوال العام القادم ١٩٨٦ . ولذلك فعندما تستلم هذا العدد ستلاحظ هذا الفرق الكبير في الحجم والذي ترتبت عليه زيادة كبيرة في تكاليف الطباعة وأجور البريد الجوي التي ستتحملها المجلة بكل سرور .

أساليب تحكيم جديدة :

وفي بعض أحيان قليلة يتأخر تحكيم بعض الأبحاث ذات التخصصات الدقيقة أو غير الواضحة أو ذات الندرة في المختصين وتبقى مدة طويلة عند المحكمين ، وهذا يضطر المجلة إلى تحويل هذه الابحاث إلى محكمين آخرين وهكذا . فاذا حصلت هذه الحالات فإن وقتا طويلا قد يمر دون أن تستطيع المجلة أن ترد على المؤلفين اما سلبا أو ايجابا ، ولكننا نريد أن نؤكد إلى جميع المؤلفين بأن أبحاثهم لا تهمل اطلاقا وأن جهاز التحرير يتابعها باستمرار ، ولكن التأخير هو خارج عن ارادة المجلة ونحاول أن نتلافاه بكل الطرق . وقد بدأت المجلة اعتبارا من صيف ١٩٨٥ بتجربة أساليب جديدة في التحكيم في بعض التخصصات العلمية تضمن السرعة في رد المحكمين والاستقرار في اجراءات التحكيم مع ضمان الكفاءة العالية فيه ، وفي حالة نجاح هذه الأساليب التجريبية فإنها ستعمم على جميع التخصصات والميادين العلمية . ولذلك فإننا نطلب من الزملاء المؤلفين والباحثين أن يستمروا في التجاوب والتعاون معنا في هذا الأمر فهو في النهاية لضمان المستوى العلمي الأكاديمي الرفيع للمجلة التي هي في خدمتهم .

العدد الانجليزي من المجلة :

كما نأسف لتأخر صدور العدد الانكليزي الذي سبق الاعلان عنه ، حيث المجلة على

وشك الاتفاق مع الناشر العلمي روتلدج وكيغان بول في انكلترا لنشر الجزء الانكليزي من المجلة الذي كان ينشر مع العدد العربي بشكل مجلة مستقلة باسم المجلة العربية للعلوم الاجتماعية . ARAB JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES .

ونأمل أن يتم الاتفاق في القريب العاجل على أن يصدر العدد الاول في ربيع ١٩٨٦ . وفي جميع الأحوال فان المجلة مازالت ملتزمة بنشر جميع الأبحاث المكتوبة بالانكليزية والتي سبق أن أجازتها للنشر في غضون ستة أشهر من تاريخه .

مشاريع تطوير جديدة :

من جهة أخرى هناك عدد من المشاريع الهادفة الى تطوير المجلة تفكر بها هيئة التحرير وتدعو الزملاء الباحثين وقراء المجلة لابداء الرأي فيها . أحد هذه المشاريع هو اصدار نشرة دورية مستقلة تعني بالعلوم الادارية ، ادارة الاعمال ، المحاسبة ، الاحصاء والتأمين ، بشكل مستقل عن المجلة تباع بشكل رئيسي عن طريق الاشتراكات للمؤسسات والافراد ، لضمان وصولها إلى صانعي القرار ومجالات العمل التي تستفيد من هذه الأبحاث بصورة مباشرة حيث أن نشرها بين أبحاث في تخصصات وميادين لاصلة مباشرة لها بالجوانب التطبيقية لابحاث الادارة يقلل من احتمالات التوصيل هذه .

ومن المشاريع الأخرى التي نريد أن نسمع آراء الزملاء الباحثين وقراء المجلة فيها مشروع اصدار نشرة شهرية ربما باسم « العالم الاجتماعي العربي » ينشر فيها الباحثون والمتخصصون في العلوم الاجتماعية المقالات والآراء والنقاشات والمداخلات بشكل علمي موضوعي عدا الابحاث والمواصفات المتصلة بها والتي تنشرها المجلة . والفكرة من وراء اصدار هذه النشرة هي توسيع مجال التواصل وتبادل الآراء والخبرات بالاضافة الى أسلوب الأبحاث المتبع والذي يلتزم فيه بمواصفات دقيقة محددة . وسنقوم في وقت لاحق بوضع تصور أكثر دقة لنوع المادة العلمية التي يمكن أن تنشر في هذه النشرة .

سياسة التوزيع والاشتراكات :

كما لا يفوتنا أن ننوه كما سبق أن أعلنا من قبل بأن توزيع المجلة قد فاق التسعة آلاف نسخة اعتبارا من سنة ١٩٨٤ ، وهذا شيء مشجع بالطبع . ولكن المبيعات النقدية تفوق الاشتراكات بتسعة إلى واحد وهذا مخالف لسياسة هيئة التحرير . إذ أننا نفضل أن لايقل عدد الاشتراكات عن ثلث المبيعات النقدية بأي حال من الأحوال ، والمجلة على وشك البدء بحملة لزيادة الاشتراكات لما تضمنه هذه من الانتظام والاستقرار في توزيع المجلة . ويلاحظ القارىء منذ

العدد الماضي (عدد خريف ١٩٨٥) الاعلانات الخاصة بالاشتراكات العادية والاشتراكات بهدية وما هذه الا محاولة بهذا الباب ، ونضيف هنا بأننا نتمنى ونقدر جهود جميع الزملاء من الباحثين والقراء القدامى لتشجيع الطلبة وعموم الجمهور المثقف على الاشتراك لأكثر من سنة في المجلة ، كما ندعو من انتهى اشتراكه برجاء تجديده لضمان وصول المجلة إليه بانتظام .

ملحوظة حول التوثيق والهوامش :

تردنا في بعض الأحيان أبحاث تتضمن نصوصا باللغة الانجليزية أو بلغات أجنبية أخرى ، دون أن تكون هناك ضرورة لبقائها بالنص الأجنبي . وقد قمنا في السابق بنشر هذه الأبحاث، إلا أننا من ناحية تحريرية سوف نتوقف عن هذا الاجراء ، ونطالب المؤلفين بترجمة هذه النصوص إلى العربية ما لم تكن هناك ضرورة لغوية قاهرة .

كما تردنا في بعض الأحيان أيضا أبحاث من مستوى جيد ويجيزها محكمو المجلة ، ولكنها تفتقر الى الهوامش والتوثيق العلمي ، ويكتفي المؤلفون بوضع قائمة بالمراجع التي لا تتصل بشكل مباشر بالنص . وقد تكررت هذه الظاهرة في بعض التخصصات ، إلا أننا ملتزمون أيضا من ناحية تحريرية بالتوقف عن نشر هذه الأبحاث لأنها تتعارض مع قواعد النشر بالمجلة ، والمنشورة على الغلاف الداخلي من كل عدد ، ونرجو من المؤلفين التقيد بها في المستقبل .

أهداف المجلة :

بقيت ملحوظة تتصل بسياسة النشر التي أقرها مجلس ادارة المجلة في جلسته الأخيرة في أكتوبر ١٩٨٥ ، وهي أن المجلة ستسعى لتحقيق الاهداف العامة المدرجة بعد ، وستعطي الأولوية للأبحاث والمناقشات والندوات التي تحقق هذه الأهداف التي تؤكد تميز وتفرد رسالة مجلة العلوم الاجتماعية ، مع تشجيعها لظهور مجلات علمية أكثر تخصصا منها :

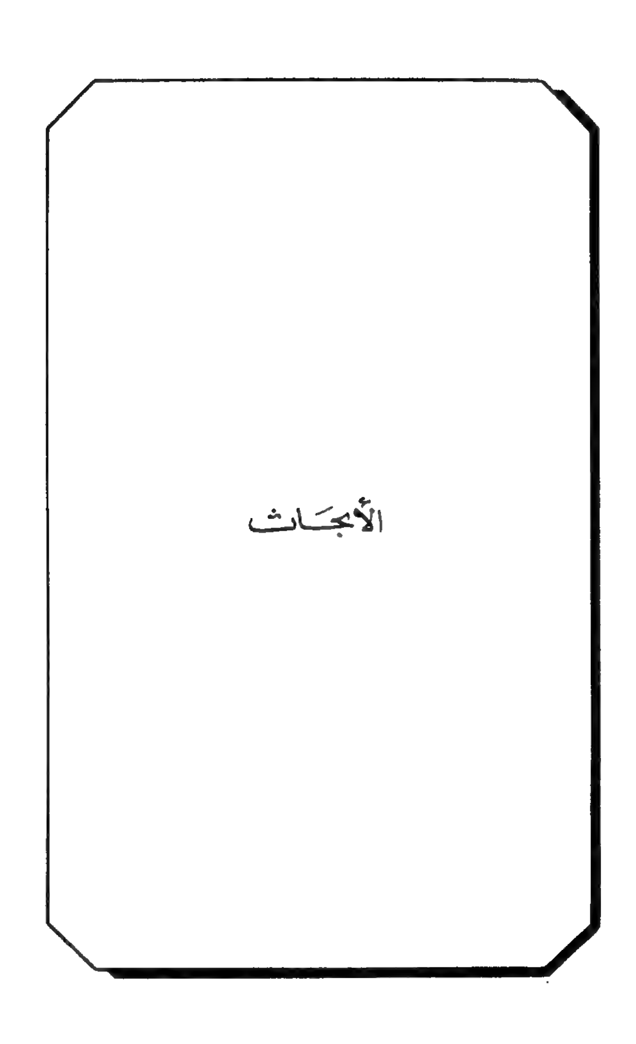
أولا : تسعى مجلة العلوم الاجتماعية من خلال ما تنشره من بحوث ومادة علمية الى تحقيق وحدة المعرفة في العلوم الاجتماعية ، وإلى ابراز الطبيعة المتداخلة Inter-disciplinary للتخصصات في العلوم الاجتماعية كما تتجلى في واقع المجتمع العربي .

ثانيا : تسعى المجلة إلى أن تكون المنبر أو أحد المنابر الرئيسية للمتخصصين العرب في العلوم الاجتماعية تعرض من خلال بحوثهم والمادة العلمية التي يولدونها (حسب أرقى المواصفات الاكاديمية) خلاصة المعرفة النظرية في تخصصاتهم وأحدث نتائج البحوث الميدانية والتطبيقية ذات الفائدة القصوى في تنمية المجتمع العربي ورقيه على أسس عقلانية موضوعية .

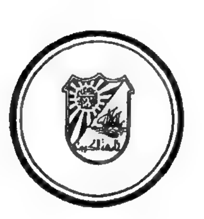
ثالثا : تسعى المجلة إلى أن تكون أداة فعالة للبحث والتدريس ، فهي من جهة ترغب في أن تكون مرجعاً ضرورياً للباحثين ، ومصدراً أساسياً للمعلومات المتخصصة للطلبة المتقدمين في العلوم الاجتماعية ، كما تريد أيضا أن تكون في نفس الوقت مرجعا لقادة الفكر وصانعي القرار ومصدرا أساسيا للمعلومات ذات فائدة حاسمة في وضع أو تقييم السياسات التنموية الاجتماعية .

رابعا : وختاما ، خلافا للمجلات المتخصصة من هذا النوع ، تسعى مجلة العلوم الاجتماعية لتكون أداة تثقيفية على مستوى متقدم لغير المتخصصين من الباحثين والمثقفين وقادة الفكر والرأي في البلدان العربية . وبذلك تكون المجلة وكأنها نافذة لهؤلاء للتعرف على خلاصة المعرفة وعصارة الفكر وأهم الانجازات ومحاولات الفشل والنجاح في العلوم الاجتماعية عامة وفي تطبيقاتها على المجتمع العربي . وتعرض المجلة كل ذلك من خلال البحوث والمادة العلمية التي تنشرها حسب أرقى المواصفات الأكاديمية بكل موضوعية علمية ممكنة .





الأبحاث



مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٣ ـ العدد ٤ ـ شتاء ١٩٨٥ (الصفحات من ١٧ إلى ٤٥)

نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي

محمد عبدالشفيع عيسى
كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة

يواجه العالم الثالث أكبر تحديات العصر : أي ثورة التنمية ـ ولعل الوطن العربي ـ ومصر في القلب منه ـ أكثر مناطق العالم الثالث تعرضاً لهذا التحدي . فنحن نواجه تركة التخلف التاريخية ووراءنا ميراث حضاري كان هو بذاته نقطة الانطلاق لاوروبا الغربية في عصر «الإحياء» .

ونحن نواجه تركة السيطرة الاستعمارية وتحت تربة أرضنا وفوقها موارد أسهمت بصفة رئيسية في تحقيق التراكم الرأسمالي بالغرب .

والنقيض الجذري للتخلف و «السيطرة/ التبعية» هو التنمية المستقلة . . وما دام الاستعمار قد سد أمام المجتمعات المتخلفة طريق التطور الرأسمالي ، وحجمت إمكانية نشوء «طبقة رأسمالية» تقوم بعملية التراكم ، فليس أمام هذه المجتمعات إذن سوى أن تنهض بالسلطة العامة لتحقيق التنمية ، أي أن تقيم دولتها لتغير جذرياً من طبيعة النظام الاقتصادي .

وما أبعد هذه المهمة عن تلك التي واجهها الغرب في فجر نهضته وتنميته . . ولكننا ـ رغم ذلك ـ نواجه «مهمتنا» التاريخية بأفكار مستقاة من الغرب بالذات . .

فهل لنا أن نجري مراجعة «لتاريخ الأفكار» . . ؟

من أجل استثارة التفكير في هذا الموضوع ، يأتي البحث الحالي ليقدم عرضاً أولياً لتاريخ الفكر الحديث بصدد الدولة ووظيفتها الاقتصادية ـ بدءاً من أكبر فلاسفة العصر : هيجل . ولا يسعى هذا البحث في استعراضه لبعض جوانب الفلسفة العامة والفلسفة السياسية إلا لالقاء أضواء تفيد في تأصيل دور الدولة المعاصر دون تفصيل أو تعميق يخرج به عن نطاقه المقدر .

وفيما يلي نعرج على التصورات الفلسفية الحديثة للدولة ودورها الاقتصادي ، عند أبرز ممثليها : هيجل وماركس وماكس فير والدعاة المعاصرين للسلوكية والبنائية الوظيفية ، ثم نصل إلى عرض بديل فكري قدمه بعض مثقفي العالم الثالث باسم «التبعية» ، وننتهي بتقديم تصور موجز لتأصيل الدور الاقتصادي للدولة على المستويين الفلسفي والتطبيقي .

ولنبدأ من هيجل . . .

هيجل : الدولة كتجسيد «للكل العقلي »

في كتابه «محاضرات في فلسفة التاريخ» ، يذكر هيجل ما يلي : (ليست فلسفة التاريخ سوى دراسة التاريخ من خلال الفكر . . إن العقل يسيطر على العالم وإن تاريخ العالم بالتالي يتمثل أمامنا بوصفه مساراً عقلياً . . فالعقل ، من ناحية أولى ، هو جوهر الكون . . . وهو من ناحية أخرى الطاقة اللامتناهية للكون ، ولكنه ليس من الضعف بحيث يعجز عن إنتاج أي شيء سوى مجرد مثل أعلى وبحيث يتخذ مكانه خارج الواقع)[١] .

ثم يضيف : (وفي بحث المسار الجوهري للعقل تجدنا أمام السؤال التالي : ما هي الصورة النهائية لحياة العالم ؟ وفي الإجابة على ذلك نجد أن الظاهرة التي نبحثها وهي التاريخ الكلي تنتمي إلى مملكة الروح . . ويمكن أن نفهم طبيعة الروح إذا ألقينا نظرة على ضدها المباشر أي : المادة فكما أن ماهية المادة هي الثقل أو الجاذبية فإن ماهية أو جوهر الروح هي الحرية)[٢] . . (وهنا يأتي السؤال : ما هي الوسائل التي يستخدمها مبدأ الحرية لكي يحقق ذاته ؟ ولنجيب على هذا السؤال نجد أنه إذا كانت الحرية في الأصل فكرة غير منظورة فإن الوسائل التي تستخدمها هي على العكس خارجية وظاهرية تتمثل في التاريخ أمام أنظارنا ـ وأول نظرة إلى التاريخ تقنعنا بأن أفعال الناس تصدر عن حاجاتهم وانفعالاتهم وطبائعهم ومواهبهم الخاصة باعتبارها المنابع الوحيدة للسلوك) .

وينتقل هيجل مما سبق إلى تحديد طبيعة تكوين الدولة على النحو التالي : (يمكن أن نستنتج من العرض السابق والخاص بالوسائل ، وسائل تحقق مبدأ الحرية في التاريخ ـ بأن متانة بنيان الدولة ، وقوتها من الناحية الداخلية ، إنما تتوفر عندما تتحد المصلحة الخاصة للمواطنين مع المصلحة العامة للدولة وحين يجد كل منهما في الآخر إشباعه وتحققه الفعلي . . . وإن اللحظة التي تبلغ فيها الدولة هذه الحالة من الانسجام هي فترة ازدهارها وقوتها)[٣] (إن الدولة ـ أو الكل الأخلاقي ـ هي تلك الصورة الواقعية التي يكون للفرد فيها حريته ويتمتع بهذه الحرية ، ولكن بشرط أن يعرف ما هو مشترك للكل ويؤمن به ويريده . . . إن القانون والأخلاق الموضوعية والحكومة هي وحدها الحقيقة الايجابية التي تكتمل بها الحرية)[٤] .

ويعلق هربرت ماركوز في كتابه «العقل والثورة» على فكرة هيجل عن الدولة بقوله إنها (تنبثق من فلسفة أوشك فيها الفهم الليبرالي للدولة أو المجتمع على الانهيار . . ولقد أدى تحليل هيجل إلى إنكار الانسجام الطبيعي الذي زعمه علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بين المصلحة الخاصة والعامة ، وبين المجتمع المدني والدولة . وهكذا هدمت الفكرة الليبرالية عن الدولة . . . ولكيلا يتحطم إطار النظام الاجتماعي القائم كان من الضروري أن يركز الصالح المشترك في هيئة تتمتع بالاستقلال الذاتي،وأن توضع سلطة الدولة فوق ساحة القتال الذي يدور بين الجماعات المتنافسة . . ومع ذلك فإن دولة هيجل «المؤلهة» لا توازي الدولة الفاشية بأية حال . . فهذه الأخيرة تمثل نفس مستوى التطور الاجتماعي الذي يفترض أن دولة هيجل تتجنبه ، وأعني به السيطرة الشمولية المباشرة للمصالح الخاصة على الكل . . ففي الفاشية يحكم المجتمع المدني الدولة ، أما عند هيجل فالدولة تحكم المجتمع المدني . . وباسم من تحكم ؟ في رأي هيجل أنها تحكم باسم الفرد ولمصلحته الحقيقية)(٥)ـ (لقد انتهى التحليل الجدلي للمجتمع المدني إلى أن المجتمع عاجز عن إقامة العقل والحرية من تلقاء ذاته . . لذلك اقترح هيجل دولة قوية تحقق هذه الغاية ، وحاول التوفيق بين تلك الدولة وفكرة الحرية عن طريق إعطاء الملكية طابعاً دستورياً قوياً)(٦) (وهكذا لم يكن هيجل يقل عن «هوبز» في انحيازه للدولة البورجوازية بلا خجل حتى أنه انتهى إلى رفض القانون الدولي رفضاً قاطعاً ، فالدولة وهي الذات النهائية التي تحفظ المجتمع القائم على المنافسة لا يمكن أن تقيد بقانون أعلى)(٧) .

من هيجل إلى ماركس :

ويقول هربرت ماركوز أيضاً في كتابه (العقل والثورة) : (لقد ختم ملهب هيجل عصراً كاملاً في تاريخ الفلسفة الحديثة ، هو العصر الذي بدأ بديكارت وتجسدت فيه الأفكار الأساسية للمجتمع الحديث . ولقد كان هيجل آخر من فسر العالم على أنه عقل ، وأخضع الطبيعة والتاريخ معاً لمعايير الفكر والحرية . وقد اعترف في الوقت ذاته بالنظام الاجتماعي والسياسي الذي توصل إليه الناس بالفعل . . . لقد استوعبت الفلسفة على نحو مؤكد ، منذ القرن السابع عشر ، مبادىء الطبقة الوسطى الصاعدة . وكان العقل هو الشعار النقدي الأساسي لهذه الطبقة وهو الشعار الذي حاربت به كل من وقفوا في وجه نموها السياسي والاقتصادي . وكان لفظ العقل هو المستخدم في الحرب التي شنها العلم والفلسفة على الكنيسة وفي هجوم حركة التنوير الفرنسية على الحكم المطلق وفي الجدل الذي دار بين الليبرالية والنزعة التجارية أو المركنتيلية)(٨) .

وبالفعل ، يبدو أن هيجل يمثل فلسفياً نهضة البورجوازية من أجل الإجهاز على

الإقطاع ، ففي وجه اللامركزية الإقطاعية ، وتفتت الاقتصاد القومي وفوضى المجتمع المدني ، وسيطرة النبلاء وسطوة الكنيسة ، دعا هيجل إلى الوحدة القومية وتقسيم العمل الاجتماعي وتأكيد قانون الحقوق ورفع سلطة الدولة ورأس الدولة (الملك) .

إن الدولة والنظام الملكي هنا يمثلان صوت العقل في مواجهة فوضى الغرائز والانفعالات الفردية .

وبوفاة هيجل (عام ١٨٣١) انفسح المجال لتخلق اتجاهات فلسفية متنوعة ومتعارضة من رحم الجدل الهيجلي الرحيب : ومنها الاتجاه الجدلي المادي لكارل ماركس .

ولكن بينما رأى هيجل أن الأوضاع الاجتماعية والسياسية في اوروبا أصبحت مطابقة للعقل بحيث أن أعلى إمكانات الإنسان يمكن تنميتها عن طريق تنمية الأشكال الاجتماعية السائدة ، أخذ ماركس يصوغ فلسفته الاجتماعية والسياسية باتجاه «النفي» أو «النقد» للواقع القائم ، ليس بالاستناد إلى المقولات المستنبطة من العقل ولكن بالاستناد إلى تحليل عملية الإنتاج في المجتمع ، بالاستناد إلى «الكل المادي» : وأساسه علاقات الإنتاج .

الماركسية : الدولة كتجسيد «للكل المادي» :

وفي مواجهة المفهوم الهيجلي للدولة ، ذكر كارل ماركس ـ الشاب ـ في أحد كتاباته المبكرة (الايديولوجية الألمانية) : (أن الدولة هي الشكل الذي يتمكن بواسطته أفراد طبقة مسيطرة من ترجيح كفة مصالحهم بالذات . ولذا فإن كل المؤسسات المشتركة في المجتمع تمر من خلال جهاز الدولة المذكور وتكتسي الطابع السياسي . . .

إن الدولة لا توجد إلا على أساس الملكية الخاصة . .)[٩] .

ثم يذكر انجلز في كتابه (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) ما يلي : (ليست الدولة بأي حال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه ، وليست كذلك «واقع الفكرة الأخلاقية» أو «صورة وواقع العقل» كما يدعي هيجل . وإنما الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره ـ الدولة هي تعبير عن أن هذا المجتمع قد وقع في تناقض مع ذاته لا يمكنه حله ، وعن أن هذا المجتمع قد انقسم إلى متضادات مستعصية بعجز عن الخلاص منها ـ ولكي لا تقوم هذه المتضادات ـ هذه الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة باتهام بعضها بعضاً وتلتهم المجتمع ، اقتضى الأمر إيجاد قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع ، قوة تلطف الصراع وتبقيه ضمن حدود «النظام» . إن هذه القوة المنبثقة من المجتمع والتي تضع نفسها مع ذلك فوقه وتنفصل عنه أكثر فأكثر هي الدولة)[١٠] .

ويضيف انجلز تأكيداً للفكرة الماركسية بشأن الدولة قائلاً (بما أن الدولة قد نشأت من الحاجة إلى كبح صراع الطبقات ونشأت في الوقت نفسه ضمن هذا الصراع ، فإنها تعتبر كقاعدة عامة دولة الطبقة الأقوى والسائدة اقتصادياً والتي تصبح عن طريق الدولة الطبقة السائدة سياسياً أيضاً وتكتسب على هذه الصورة وسائل جديدة لقمع الطبقة المظلومة واستغلالها . . . ومع ذلك فثمة ـ كحالات استثنائية ـ مراحل تبلغ فيها الطبقات المتصارعة درجة من توازن القوى تنال معها سلطة الدولة لفترة معينة نوعاً من الاستقلال . . .) [11]

(وهكذا فالدولة لم توجد منذ الأزل ـ فقد وجدت مجتمعات كانت في غنى عن الدولة ولم يكن لديها أية فكرة عن الدولة وسلطتها . . . وعندما بلغ التطور الاقتصادي درجة معينة اقترنت بالضرورة بانقسام المجتمع إلى طبقات ، غدت الدولة بحكم هذا الانقسام أمراً ضرورياً . . . وستزول الطبقات بالضرورة كما نشأت في الماضي بالضرورة . ومع زوال الطبقات ستزول الدولة) [12]

أما لينين فإنه يؤكد في كتابه «الدولة والثورة» : (الدولة هي هيئة للسيادة الطبقية ، هيئة لظلم طبقة من قبل طبقة أخرى ، هي تكوين نظام يمسح هذا الظلم بمسحة القانون ويوطده ملطفاً صراع الطبقات) [13] ثم يذكر ما يلي : (لا يمكن الاستعاضة عن الدولة البورجوازية بدولة بروليتارية بدون ثورة عنيفة . والقضاء على الدولة البروليتارية ، أي على الشكل الأخير للدولة لا يمكن أن يتم بغير طريق «الاضمحلال») [14]

ويمضي لينين مستنداً إلى مبحث ماركس «نقد برنامج جوتا»ويقول: (إن تعبير اضمحلال الدولة شديد الدقة ، لأنه يشير في نفس الوقت إلى تدرج العملية وإلى عفويتها . . . وفي المجتمع الشيوعي فقط ، عندما يتلاشى الرأسماليون ، عندما تنعدم الطبقات ، عندئذٍ فقط تزول الدولة ويصبح بالامكان الحديث عن الحرية) [15] وباختصار (إن الديموقراطية في المجتمع الرأسمالي هي ديموقراطية مبتورة وزائفة ، هي ديموقراطية للأغنياء وحدهم ، للأقلية . أما ديكتاتورية البروليتاريا، مرحلة الانتقال إلى الشيوعية فهي تعطي لأول مرة الديمقوراطية للشعب ، للأكثرية ، مقابل قمع الأقلية بالضرورة ، أي المستغلين . والشيوعية وحدها هي التي تستطيع أن تعطي الديمقراطية الكاملة حقاً وبمقدار ما تتكامل بمقدار ما تزول الحاجة إليها فتضمحل من تلقاء نفسها) [16]

ماذا بعد هيجل وكارل ماركس ؟

بينما يمثل هيجل فلسفة النهضة البورجوازية (في مواجهة جمود العصور الوسطى الإقطاعية)

فإن كارل ماركس يمثل فلسفة الثورة على البورجوازية التي استنفدت إمكانياتها التقدمية .

وهكذا ، ومنذ العام السابق مباشرة على وفاة هيجل (١٨٣٠) حتى عام ١٨٧٠ شهدت أوروبا حركة ثورية عارمة بغية إتمام منجزات النهضة البورجوازية بتأسيس نظم ديموقراطية وإن تكن ملكية وإسقاط الاوتوقراطيات المستبدة على نسق ما قبل الثورة الفرنسية والثورة الصناعية ، وفي نفس الوقت قامت الطبقات العاملة الأوروبية بدور رئيسي في الحركة الثورية . وقيض لكارل ماركس أن يتبلور فكرياً في أجواء الصراع الطبقي المحتدم ونواته العمالية المتنامية وأن يكتب (لرابطة الشيوعيين) في غمار أحداث عام ١٨٤٨ أول وثيقة متكاملة تقدم فكره الاجتماعي والسياسي أي : (البيان الشيوعي) ، كما قيض له أن يتسخلص من أحداث (كوميونة باريس) عام ١٨٧٠ دروساً هامة بصدد «جهاز الدولة» .

وهكذا وإذا أمكن القول أن آدم سميث كان نبي «الليبرالية» البورجوازية ـ وعلى هذا الأساس شيد علم الاقتصاد السياسي ، وأن هيجل كان نبي «الدولة» البورجوازية ـ وذلك على أساس من فلسفته «المثالية الموضوعية» ، فإن كارل ماركس كان نبي الثورة على البورجوازية ، انطلاقاً من جدليته المادية .

ولا تكتمل هذه الصورة للاتجاهات الفكرية والفلسفية الأوروبية إلا إذا أضفنا اتجاهين آخرين أعقبا هيجل وعاصرا ماركس والماركسية وهما :

١ ـ الاتجاه العقلاني الذي مثله ماكس فيبر ، امتداداً لفكرة هيجل عن العقل وروح الجماعة .
٢ ـ الاتجاه الوضعي Positivism الذي مثله أوجست كومت امتداداً لفكر التجريبيين الأوائل بشأن أولوية الادراك الحسي .

وفيما يلي نعرض لهذين الاتجاهين بالتركيز على موقفهما من الدولة .

ماكس فيبر (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠) : «مملكة العقل» أو «دولة البيروقراطية»

في كتابه عن «فلسفة التاريخ» ذكر هيجل : (أن ما ينبغي أن نتعرف عليه بدقة هو الروح العيني لشعب ما . وما دام روحاً فلا يمكن إدراكه إلا بطريقة روحية ، أعني عن طريق الفكر . وهذا الروح هو وحده الذي يتجلى في جميع أعمال ونزعات ذلك الشعب ، وهو الذي يجاهد لكي يحقق نفسه ، ولكي يحقق مثله الأعلى)(١٧).

ومن هذه الفكرة الهيجلية انبثق ـ كما يقول أوسكار لانج ـ الاتجاه التاريخي في دراسة العلوم الاجتماعية والذي يقوم على أساس من الاعتقاد في «الروح الجماعية» (مثل روح الأمة، أو روح

عصر معين. . الخ) باعتبارها القوة المحركة للتطور التاريخي.[١٨] وقام ماكس فيبر باعتباره ـ مع سمبارت ـ أبرز ممثلي الاتجاه التاريخي المذكور بدراسة نشأة النظام الرأسمالي وأرجعه إلى تغير العقلية الأوربية والذي سبق ظهور أسلوب الإنتاج الرأسمالي وكانت أبرز مظاهر هذا التغير حركة الإصلاح الديني البروتستانتية وبخاصة البيوريتانية والتي تجسدت فيها «روح الرأسمالية».

وإذا كان ماكس فيبر قد استمد من المقولات الهيجلية فكرته بصدد نشأة الرأسمالية، فإنه قد استقل إلى حد كبير بالاجتهاد في تقديم أساس نظري مفسر لاستمرار النظام الرأسمالي قائم على مقولة «البيروقراطية». والحق أن مقولة البيروقراطية إنما تجد جذورها بدورها في التقاليد الهيجلية انطلاقاً من تأسيس بناء عقلاني للدولة (هو البيروقراطية هنا) يكون بديلاً للبناء التقليدي القائم على روابط العصبية والدم. . . الخ وللبناء الكارزمي القائم على شخصية قائد ملهم (نابليون بونابرت. . . الخ).

(إن البيروقراطية والدور الذي تؤديه في إطار النظام الرأسمالي لدى ماكس فيبر تمثل المقابل لصراع الطبقات عند ماركس من حيث كونها الفكرة المحورية في النسق الاجتماعي).[٢] البيروقراطية جزء رئيسي من جهاز الدولة عند ماكس فيبر، إلى جانب الأجزاء الأخرى الهامة مثل البرلمان والأحزاب والجيش، ولكن البيروقراطية تشكل ـ بالإضافة إلى جماعات المكانة (كالجماعات المهنية. . . الخ) Statts groups عصب التنظيم الاجتماعي ـ والسياسي ـ لديه، وعلى حد قوله في كتابه (الاقتصاد والمجتمع): (إن تطور الأشكال الحديثة للتنظيم في جميع الميادين هو بذاته تطور وتكاثر الإدارة البيروقراطية. يصدق هذا على الكنيسة والدولة والجيوش والأحزاب السياسية والمشروعات الاقتصادية وجماعات المصالح والنوادي وغير ذلك. . . إن تطور البيروقراطية هو الأساس للدولة الغربية الحديثة. .).[١٩]

وبرغم أن ماكس فيبر قد أوضح أن البيروقراطية تحاصر الإنسان المعاصر وإبداعاته، نجد أنه لم يطور رؤية واضحة بصدد «التغير الاجتماعي» اللهم إلا تأكيده على ضرورة (ترشيد) المجتمعات الغربية الرأسمالية «و «إضفاء الطابع العقلاني» عليها Ralionalization.

الاتجاه الوضعي

على امتداد العصور الحديثة تبارزت في ساحة الفلسفة العامة والفلسفة السياسية مدرستان: مدرسة العقل، ومدرسة التجربة الحسية.

وأول المدافعين عن المذهب العقلي ديكارت وآخرهم هيجل. أما دعاة التجربة فإن أولهم فرانسيس بيكون (١٥٦١ ـ ١٦٢٦) وآخرهم هيوم (١٧١١ ـ ١٧٧٦) وآمن هؤلاء بأن المعرفة

عامة تأتي من خلال التجربة بحيث يكون السبيل الرئيسي للكشف عن حقائق الكون هو أن نخوض العالم الحسي باحثين عنها. ومع ذلك كان معظم التجريبيين مقتنعين بأن حقائق معينة يمكن معرفتها عن طريق الحدس أو البراهين المؤسسة على الحدس.(٢٠)

وعلى هذا وكما يذكر هربرت ماركوز (كانت الحركات الوضعية الأولى وحتى القرن الثامن عشر والقائمة على تأكيد أولوية الإدراك الحسي ثورية مناضلة ـ وكانت إهابتها بالوقائع عندئذٍ تعني الهجوم المباشر على التصورات القديمة التي شكلت الدعامة الأيديولوجية للنظام القديم، وقد استخدم فلاسفة عصر التنوير الفرنسيون المبدأ القائل بأن الإدراك الحسي أساس التحقيق كوسيلة للاحتجاج على الحكم المطلق القائم.)(٢١)

. . . ولكن الأمر قد اختلف عن ذلك في القرن التاسع عشر وعلى وجه خاص منذ العقد التالي لوفاة هيجل، وبوجه أخص منذ نشر كتاب أوجست كومت «دروس في الفلسفة الوضعية»، بين عامي ١٨٤٠ و١٨٤٢. فقد أخذت الفلسفة الوضعية على عاتقها الدفاع عن الأمر الواقع في أوربا باسم أولوية الواقع المحسوس على الفرضيات العقلية (وقد اعتقد الناس حينئذٍ أن الفلسفة الوضعية تغلبت على فلسفة النفي أو النقد للنظام القائم في كل جوانبها أي أنها استطاعت أن تقضي على كل محاولة لإخضاع الواقع لعقل متعال. وفضلاً عن ذلك فقد افترض أن هذه الفلسفة تعلم الناس كيف ينظرون إلى ظواهر عالمهم ويدرسونها على أنها موضوعات محايدة تحكمها قوانين تسري على نحو شامل ـ وأصبحت لهذا الاتجاه أهمية خاصة في الفلسفة الاجتماعية والسياسية. وإذا كان هيجل قد نظر إلى المجتمع والدولة على أنهما عمل تاريخي للإنسان وفسرهما من خلال فكرة الحرية، فإن الفلسفة الوضعية قد درست الوقائع الاجتماعية مقتدية بنموذج الطبيعة . .

وهكذا فإن الفلسفة الوضعية في نهاية الأمر يسرت استسلام الفكر لكل ما هو موجود ولكل ما لديه القدرة على الاستمرار في التجربة. . وقد ذكر كومت صراحة أن لفظ «الوضعي» الذي كان يصف به فلسفته يتضمن تعليم الناس أن يتخذوا موقفاً إيجابياً من الوضع السائد. فالفلسفة الوضعية تستهدف تأكيد النظام القائم ضد اولئك الذين أكدوا الحاجة إلى نفيه).(٢٢). وليس معنى هذا أن وضعية كومت قد استبعدت التغيير تماماً، ولكن على العكس إن التغيير والتقدم عن طريق الإصلاح والتطور التدريجي جزء لا يتجزأ من هذه الفلسفة: فكل ذلك لا يستدعي هدم النظام أي الثورة، وإنما العمل من داخل نفس النظام لتدعيمه وذلك بالعمل وفقاً لسنة التطور الاجتماعي الذي بدأ تاريخياً بمرحلة الحكم اللاهوتي وانتقل إلى الحكم الميتافيزيقي وينتهي بالحكم الوضعي. وبذلك اتخذ كومت ـ كما يذكر ماركوز ـ صورة المحارب الشجاع ضد «النظام القديم» الذي كان قد انتهى بالفعل منذ زمان بعيد منذ قام الحكم الوضعي بالفعل.

والخلاصة لقد وضع أوجست كومت أسس علم الاجتماع، علم الاجتماع الذي استمد مبررات نشوئه من الاستقلال عن الاقتصاد السياسي، وباختصار: علم الاجتماع البورجوازي. وجاء دور كايم فاستمد من مثالية هيجل الموضوعية ومن فلسفة كومت الوضعية مقومات توجيه العلم المذكور شطر ما سمي بعد ذلك «البنائية الوظيفية» ـ وذلك في مواجهة عريضة مع المقولات الاجتماعية الماركسية المتمحورة حول «الثورة».

الاتجاهات الوضعية المحدثة في الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم السياسة :

انطلاقاً من الاعتقاد بأولوية التجربة الحسية، وتفسير هذه التجربة بالمعنى الضيق، أي إعطاء الأولوية للمحسوس على المدرك العقلي بصوره المختلفة، نشأت مجموعة تيارات فلسفية تتخذ المعطى الواقعي في بعده الجزئي نقطة الانطلاق في فهم الوجود البشري، ومن ذلك: الفلسفة التجريبية (وليم جيمس ـ جون ديوي) والفلسفة التحليلية (برتراند رسل ـ نورث هوايتهيد) والوضعية المنطقية (رودلف كارناب والفرد اير). وشكلت هذه الفلسفات ـ الوضعية المحدثة ـ إلى جانب الفلسفة الوجودية ـ (وهذه الأخيرة تتخذ نقطة انطلاقها أساساً من الانسان الفرد الذي يواجه بوجوده ويبني مشروعه، جوهره ـ وتمتد روافدها في جانب رئيسي منها إلى المنظومة الهيجلية) ـ شكلت التيار العريض للفلسفة الغربية في القرن العشرين.(٢٣)

ومن هذه الخلفية ـ وبالذات من التيارات الوضعية المحدثة ـ وبالتوازي معها، تبلور تيار وضعي محدث في علم الاجتماع البورجوازي (بما فيه «الاجتماع السياسي») وأخيراً في علم السياسة.

وقد اخترنا الإشارة إلى علم الاجتماع والاجتماع السياسي من خلال تناول فكر عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز وإلى علم السياسة من خلال دافيد ايستون والأستاذين «الموند وكولمان».

ولكن قبل أن نعرض لهذه الاتجاهات نقدم بعرض جزء من خلفية التطور في العلوم الطبيعية وخاصة علم الطبيعة في القرن العشرين نظراً لأن تلك الاتجاهات قد اتخذت من النسق الفيزيائي (والبيولوجي) نموذجاً لبناء تصور معين للنسق الاجتماعي والسياسي، وأقامت من ذلك أساساً لفلسفتها الوضعية، الصريحة أو الضمنية.

فيزياء القرن العشرين : من الميكانيكا إلى السيبرنتيكا :

منذ أن صاغ نيوتن أسس الميكانيكا وخاصة قانون الحركة، أخذت الميكانيكا تكتسب تدريجياً صفة «العلم الرائد»، فقد أغرى تماسك هذا العلم باحتذاء مناهجه وحقائقه كأساس لتطوير مناهج وحقائق المجالات الأخرى وخاصة في القرن التاسع عشر (وهكذا تشكل الهيكل الراسخ للفيزياء الكلاسيكية ونشأ التصور لعالم مادي ـ في إطار من الزمان والمكان ـ شبيه بالآلة، وهي الآلة التي إذا بدأت الحركة فستستمر في الدوران تحت قوانين ثابتة)(٢٤) كما تبلورت فكرة الحتمية الميكانيكية: بمعنى أنه يمكن تحديد اتجاه الحركة للشيء بدقة بالغة إذا ما استطعنا تحديد الموضع والسرعة.

ولكن في القرن العشرين تغيرت صورة العالم كما يرسمها العلم الطبيعي ويرجع هذا التغير بشكل خاص إلى التطورات التي حدثت في حقل الفيزياء النظرية والفيزياء النووية:

أولاً ـ ففي مجال الفيزياء النظرية جاءت نظرية النسبية لأينشتين في العقد الثاني من القرن العشرين فكانت أول هجوم متكامل على الفروض الرئيسية للفيزياءالكلاسيكية ـ فيزياء نيوتن. وتقوم «النسبية الخاصة» على قاعدة تجريبية واضحة قوامها فكرتان:

(أ) المتصل الزماني ـ المكاني Time-Space Continum أي فكرة الوجود رباعي الأبعاد، وبذلك تأكدت نسبية الزمن، إذ أصبح زمن وقوع الحادثة مرتبطاً بمكان المشاهدة.

(ب) فكرة التصورات السيكولوجية: إذ يدخل أينشتين الإنسان ـ القائم بالمشاهدة أو التجربة ـ عنصراً فاعلاً في الحقيقة الفيزيائية.(٢٥)

ثانياً ـ تطورات الفيزياء الذرية:

(أ) ولقد جاءت تطورات علم الفيزياء النووية بدءاً من نظرية «الكم» لماكس بلانك سنة ١٩٠٠ لتدعم فروض النسبية وتؤكد دور التجربة في تحديد اتجاه الحركة على المستوى الذري ومستوى الإلكترون بالذات (فهناك قانون مميز لهذا العالم المصغر يمنعنا من تحديد المكان والسرعة بالدقة المطلوبة ـ إذ نستطيع أن نجري تجارب تمكننا ـ مثلاً ـ من تحديد مكان الجسيم بدقة بالغة، إلا أننا في أثناء عملية تحديد المكان هذه لا بد أن نعرض الجسيم لتأثيرات خارجية عنيفة تتسبب في عدم التأكد من سرعته ـ وبهذه الطريقة تراوغ الطبيعة في التحديد الدقيق).(٢٦)

. . . وقد تشكل رد الفعل لهذه التطورات العلمية في اتجاهين متعارضين:

فأما الاتجاه الأول: وهو الاتجاه الوضعي ـ فقد اتخذ من هذه التطورات سنداً لدعم نظرية الحسية الجزئية، فقد انطلق من معطيات نظرية النسبية مدعياً نفي «الوجود الموضوعي للكون»؛

أي استقلالية الوجود عن وعي الفرد وإدراكه الحسي الذاتي، وانطلق من معطيات الفيزياء النووية مدعياً نفي «الحتمية» على إطلاقها مقابل سيادة (الاحتمالية).

وعلى أساس من الوجود الحسي المعطى على المستوى الجزئي، ومن انتفاء إمكانية التنبؤ العلمي باتجاهات التاريخ الضرورية، مضت الاتجاهات الوضعية الغربية المحدثة لتصوغ على غرار الأنساق الفيزيائية نسقاً ـ أو نظاماً أو بناء ـ اجتماعياً وسياسياً ـ قوامه الوحدة والترابط، ولكنها الوحدة والترابط في عزلة عن الكلية الاجتماعية المادية؛ أي علاقات الإنتاج الطبقية وفي عزلة عن الصيرورة التاريخية الضرورية؛ أي حتمية التغيير الجذري أو الراديكالي للنسق أو النظام أو البنية. (٢٧)

وأما الاتجاه الثاني: فقد انطلق من تطورات العالم الطبيعي ليصوغ علماً عاماً للترابط والاتصال والتحكم الذاتي في النظام هو علم السيبرنطيقا Cybernetics. وعلى أساس من هذا العلم يتم التلاقي والتلاقح بين مفهوم النظام System والبنية أو الهيكل Structure من جهة أولى ومفاهيم الجدلية الاجتماعية في أبعادها الرئيسية وخاصة الصيرورة والضرورة والانتقال من التغير الكمي إلى التغير الكيفي وذلك في إطار من تحديد الحقل الأساسي للجدلية بالمجتمع البشري، وبالتالي تأكيد مفهومي الحتمية والثورة، من جهة ثانية.

فماذا أنتج الاتجاه الأول تحديداً في علمي الاجتماع والسياسة وخاصة على أيدي بارسونز وايستون وآلموند كولمان؟

تالكوت بارسونز أو «التطور» في نظام الفعل الاجتماعي : Evolution

وقد اخترنا تالكوت بارسونز نظراً لأنه من أكثر علماء الاجتماع الغربيين شهرة وتأثيراً في القرن العشرين ولأنه ركز الجهد الرئيسي في عمله على محاولة صياغة «نظرية للفعل الاجتماعي».

وطبقاً لما يذكره في واحد من أكبر وأهم مؤلفاته فإن نقطة البدء الرئيسية لتحليله هي مفهوم «النظم الاجتماعية للفعل» Social Systems of Action (ذلك أن التفاعل بين الفاعلين الأفراد يتم في ظل شروط تجعل من الممكن أن ننظر إلى عملية التفاعل هذه باعتبارها نظاماً بالمعنى العلمي وأن تخضعها لنفس النوع من التحليل النظري الذي أثبت نجاحه في أنماط أخرى من النظم في العلوم الأخرى).[٢٨] و(من أجل أن تتحقق لهذا النظام خاصية الاستمرار وأن يشهد عملية التغير التنمري المنظم Orderly developmental change فإن هناك متطلبات وظيفية معينة يجب أداؤها). (٢٩)

(وتنقسم هذه المتطلبات إلى نوعين رئيسيين: سلبية وإيجابية. فأما المتطلبات السلبية فهي كفالة حد أدنى من الضبط لأي سلوك يمكن أن يؤدي إلى انفراط النظام. وأما المتطلبات الإيجابية فهي تحريك النظام بالطريقة الملائمة). (٣٠)

ولقد تعددت مصادر الفكر البارسونزى بدءاً من فرويد في نظريته عن الشخصية وغريزة حفظ الذات مروراً بماكس فيبر في مقولته «البيروقراطية» بل وهيجل في تنظيره لدور الفكر والعوامل الفكرية، ومنجزات الفيزياء والاحياء وخاصة بصدد النظم الفيزيقية والحيوية بتفاعلها مع البيئة المحيطة بمنطق التكيف والتلاؤم لا المواجهة الجذرية، وانتهاء بالاتجاه الوضعي لدى مؤسسة أوجست كومت. ويرغم تعدد هذه المصادر إلا أن تالكوت بارسونز قد استطاع ادماجها في بناء نظري متكامل قوامه النظرة إلى النظام الاجتماعي ككل متكامل يتفرع إلى ثلاثة أنظمة فرعية هي: الشخصية، والثقافة، والجهاز العضوي السلوكي. ويتكون المنطق التحليلي للنظام الاجتماعي من شقين: البناء structure والوظيفة Function ـ ومن هنا جاء وصف نظرية بارسونز بالبنائية ـ الوظيفية.

وفي قمة الأبنية تأتي القيم Values باعتبارها أهم مصادر التكوين والتطور الاجتماعي.. (وهنا نلحظ الاثر الهيجلي الذي يرد الواقع إلى الأفكار وليس العكس).

أما الوظائف أو العمليات فإنها تدور جميعاً حول «حفظ النظام» وتنحصر في: صيانة التنظيم الاجتماعي، والتكامل، وتحقيق هدف النظام والتكيف.

وفي داخل المنظومة الاجتماعية يأتي النظام السياسي ليحقق الوظيفة الاجتماعية الرئيسية الخاصة بـ «تحقيق الهدف» goal - attainment ويتمثل ذلك بواسطة استخدام «القوة» Power باعتبارها (قدرة المجتمع على تعبئة موارده لتحقيق أهدافه سعياً إلى المصلحة العامة) أو باعتبارها القدرة على صنع القرارات ذات القوة الالزامية.

ويتم استخدام القوة على هذا النحو لمصلحة المجتمع ككل، فالجميع ـ جميع الأفراد ـ يكسبون من استخدامها ولا يخسر أحد.

وتطبيقاً لذلك يجيء دور الحكومة الحاسم: فالحكومة ـ في التحليل النهائي ـ هي التي تقوم بتشكيل صورة الحياة الاقتصادية، من خلال السياسة المالية، ومن خلال احتكارها لأجهزة تنفيذ القانون، الحكومة، كممثلة ذاتياً للجماعة، هي التي تسيطر على العمليات الاقتصادية وليس العكس؛ أي ليست القوى الاقتصادية هي التي تشكل القوى السياسة. وتلعب البيروقراطية دوراً رئيسياً ـ تحت الحكومة ـ لتحقيق وظيفة «التكيف» adaptation أي تلاؤم

النظام مع بيئته المحيطة (والمتمثلة أساساً في النظم الفرعية للشخصية والثقافة والجهاز البيولوجي).

ويتمثل التطور الاجتماعي evolution على وجه الدقة في نجاح مهمة التكيف المذكورة[٣١].

والخلاصة :

إن المجتمع البارسونزي مجتمع بلا طبقات، بلا صراع طبقي، مجتمع لا يغير البيئة والواقع من حوله بقدر ما يتغير بفعل تأثير البيئة عليه، وهو تغير تدريجي يأخذ صورة التطور المادي« evolution ولا ينحو نحو «الثورة» بأي حال.

والنتيجة أن موقف بارسونز ـ كممثل لعلم الاجتماع البورجوازي الغربي هو الموقف الوضعي أو الايجابي Positive ازاء النظام الاجتماعي القائم، في مواجهة الموقف «النقدي» الذي يشتق من فلسفات «النفي» الكبرى Negation: سواء منها فلسفات العقل (التي شكلت الاطار الفكري للثورة على أوروبا التقليدية) أو فلسفات الجدل المادي (التي شكلت إطار الثورة على أوروبا الحديثة البورجوازية).

وهكذا ـ وبرغم انكار بارسونز المعلن لشعار الوضعية ـ فإنه في النهاية يمثل ـ عملاً ـ أحد تنوعاتها الرئيسية.

دافيد ايستون: الامبيريقية السياسية ـ النظام:

وكان علم السياسة هو آخر العلوم الاجتماعية التي تأثرت بالموجة الجديدة للبحث الوضعي في الغرب ـ فقد قدر له بعد الحرب العالمية الثانية أن يشهد ما سموه «ثورة» جوهرها استخدام «المنهاجية السلوكية» Behavioralism ويقصد بها استخدام المنهج التجريبي ـ او الامبيريقي ـ في التحليل السياسي بمعنى اتخاذ وحدات جزئية في الوجود السياسي كمنطلقات تحليلية على مستوى النظم السياسية المحلية، والسياسات المقارنة Comparative Politics والسياسات الدولية. وبذلك انتقل علم السياسة الغربي من حيز الدراسة التقليدية للقانون العام والدساتير والمؤسسات السياسية إلى حيز الدراسة التجريبية للسلوك السياسي، أو الفعل، أو العمليات والوظائف السياسية.

ومن أبرز المداخل السلوكية «المدخل النظمي العام» Gereral systems approach

والذي ينطلق من نظرية عامة للنظم (الفيزيقية والبيولوجية والبشرية) إلى بناء نظرية للنظام السياسي ـ ومن أبرز من اتخذوا النظام كوحدة تحليلية للسلوك دافيد ايستون[٣٢].

ويبدأ تحليل إيستون للنظام السياسي من تعريفه لعلم السياسة: إن علم السياسة لديه هو علم «التوزيع القهري أو السلطوي للموارد ذات القيمة الاقتصادية». The Authoritative allocation of values[٣٣].

ويتضح من هذا التعريف أن الوظيفة الاقتصادية للدولة هي مركز العلم والعمل السياسي بصورة رئيسية . . . إن الدولة عند ايستون ـ الدولة المجهلة اجتماعياً أي غير الموظفة لخدمة طبقة اجتماعية بالذات ـ هي ذلك الجهاز العام الذي يصوغ «السياسة العامة» Public Policy المتمركزة حول توزيع الثروة والدخل جبرا أي بالقهر.

. . . أما النظام السياسي ـ على ضوء ذلك ـ فهو نسق السلوك أو مجموعة التفاعلات التي يتم من خلالها التوزيع السلطوي للموارد (أو إصدار القرارات الملزمة) باسم المجتمع ككل.[٣٤]

. . والمسألة الرئيسية في التحليل السياسي النظمي هي بالنتيجة (مسألة كيف يستطيع النظام السياسي أن يستمر عبر الزمن، حتى في مواجهة صور الاختلال الناشئة عن بيئته المحيطة ـ كالازمات الاقتصادية والفوضى الاجتماعية التي تهدده بالزوال»[٣٥].

وفي كلمة، إن السلوكية ـ وأحد تمثلاتها هنا: «النظمية» ـ قد برزت وتطورت سلاحاً لمواجهة دعاوى التغيير الجذري، وشكلت تبريراً نظرياً لاستمرار النظام، نظام السيطرة للرأسمالية في الغرب ـ رأسمالية الدولة الاحتكارية، والنظم المرتبطة بها في العالم المتخلف.

الموند وكولمان: التنمية السياسية أو «التحديث على النمط الغربي»:

. . وعلى جناحين من السلوكية والبنائية الوظيفية نشأ تيار لدراسة «النظم السياسية المقارنة» على صعيد الغرب وعلى صعيد العالم الثالث.

فعلى صعيد الغرب نذكر مثلاً دراسات روى ماكريدس وزملائه عن النظام السياسي في أوروبا[٣٦]، وعلى صعيد العالم الثالث نذكر كوكبة من اساتذة علم السياسة في أوروبا[٣٧]، وعلى صعيد العالم الثالث نذكر كوكبة من اساتذة علم السياسة الغربيين والأمريكيين خاصة ـ الذين كرسوا عدداً من الأعمال لتحليل النظم السياسية الجديدة كما تبلورت في الغرب، ومنهم الاستاذان جابرييل الموند وجيسي كولمان في كتابهما الكلاسيكي The Politics of the De-

veloping Areas وهو الكتاب الذي نعرض لفكرته الجوهرية هنا.

ويبدأ آلموند بنقد تعريف ايستون للسياسة بأنها «التوزيع القهري للموارد» ذاكراً أن النقطة الرئيسية التي أغفلها ايستون والتي تميز الابنية السياسية عن الابنية غير السياسية (والتي يقوم بعضها بعملية التوزيع المذكورة: كالكنائس. . . الخ)، إنما هي «احتكار شرعية استخدام القوة العينية في نطاق إقليم معين». إن هذه الخاصية ـ المستقاةمن ماكس فيبر ـ هي مايميز الابنية السياسية سواء وصلت إلى مرحلة تكوين «الدولة أو لم تصل. . .»[٣٨].

وانطلاقاً من ذلك يعرف آلموند النظام السياسي من وجهة نظره بأنه (مجموعة أو منظومة التفاعلات في كل المجتمعات المستقلة، والتي تؤدي وظيفتي التكامل والتكيف عن طريق استخدام ـ أو التهديد باستخدام ـ القسر العيني المشروع، بدرجة أو أخرى) [٣٩].

وفي كلمة. . . أن النظام السياسي هو ذلك النظام الشرعي الهادف إلى حفظ «النظامية» Order - Maintaining أو إلى القيام بعملية التحويل Transforming. [٤٠]

ثم يؤكد مرة أخرى: (بدون البناء السياسي ـ أي الانماط المشروعة لتفاعل الأفراد بغية حفظ النظامية ـ لا يمكن أن يحافظ المجتمع على نظامه Order داخلياً وخارجياً).

. . . وهكذا نجد أنفسنا مرة أخرى أمام مفهوم للنظام وللبناء السياسي قائم على استمرارية الأمر الواقع Status quo سواء في المجال الاجتماعي المحلي (الطبقي) أو في المجال الدولي (علاقات السيطرة الاستعمارية تجاه العالم الثالث). .

ولكن «الأمر الواقع» في البلدان المتخلفة لا يعني مجرد التكيف مع الظروف القائمة[٤١] وإنما يتعين احتذاء النمط الغربي للنظام السياسي باعتباره الاطار المرجعي للتحليل. . . وكما يقرر آلموند (لقد اشتققنا مقولاتنا الوظيفية من تلك النظم السياسية التي حدث فيها أقصى قدر من التمايز والتخصص الوظيفي ـ وهي الأنظمة الغربية) [٤٢] وتنقسم هذه المقولات الوظيفية إلى قسمين: وظائف مدخلات Input functions (مثل التنشئة السياسية، والاتصال السياسي) ووظائف مخرجات Output functions (التشريع والتنفيذ والقضاء).

وبقدر ما تنحو البلاد (النامية) ناحية الوظائف المذكورة ـ خاصة وظائف المدخلات ـ بقدر ما تحقق التنمية السياسية أو التحديث. . .

ونظراً لتجريد هذه المقولات الوظيفية عن محتواها الطبقي والقومي والدولي فقد توصل آلموند وكولمان إلى تصنيف البلاد (النامية) وترتيبها سياسياً على أساس مجرد لا يأخذ في الاعتبار المحتوى المذكور. . . ولذلك مثلاً اعتبر النظام السياسي لسوكارنو ـ في اندونيسيا ـ نظاماً

متخلفاً، بينما اعتبر النظام السياسي للامبراطور هيلا سلاسي ـ في اثيوبيا ـ نظاماً سائراً على طريق التحديث السياسي (التحديث على النمط الغربي)[٤٣]. ويذكرنا هذا بتجربة التحديث التي أجراها الامبراطور محمد رضا بهلوي في إيران ـ على النمط الغربي الذي يمجده علم السياسة الامريكي ـ والذي أفرخ «الثورة» في التحليل الأخير. . .

بديل من العالم الثالث: «مدرسة التبعية»:

لقد تبلورت الاتجاهات الفكرية السالفة في الغرب على وجه التحديد، وهي تعبر جميعاً عن مجتمع رأسمالي متقدم، وتؤكد في عمومها استمرارية النظام الاقتصادي الاجتماعي، بينما يؤكد الاستثناء الماركسي الثورة على هذا النظام.

ويأتي الموقف من النظام السياسي، ومن جهاز الدولة (النظام السياسي + النظام الاداري أو «أداة الخدمة المدنية») لينسجم مع الموقف العام من المجتمع ونظامه.

. . ولكن ومنذ منتصف الستينات تقريباً أخذت تتبلور مدرسة جديدة في امريكا اللاتينية بالذات، يعضدها عدد من مثقفي اوروبا والعالم الثالث الذين تحتضنهم الثقافة الفرنسية، وهي ما تسمى بمدرسة «التبعية». ونقول «مدرسة» ولا نقول «مذهب» أو «نظرية»، لأن فكرة «التبعية» قد قدر لها أن تحتضن العديد من الروافد والاتجاهات والمذاهب التي تلتقي حول حقيقة جوهرية هي أن نمط التطور في بلدان افريقيا واسيا وامريكا اللاتنية ـ كما تحدد في العصر الاستعماري ـ ليس متمحوراً حول الذات Auto-centered وإنما هو موجه لخدمة اقتصاد المركز الرأسمالي أو «المتروبول».

وقد أتى ازدهار (مدرسة التبعية) في جو من افلاس وعقم الاتجاهات الفكرية الغربية في العلوم الاجتماعية وخاصة الاقتصاد والاجتماع والسياسة وهي تلك الاتجاهات التي ركزت على فكرة التنمية الاقتصادية، والتطور الاجتماعي والتنمية السياسية، وافترضت أن الاستقلال في البلاد المتخلفة «معطى» Given وأن العلاقة بين «الدولة» في البلد المتقدم والدولة في البلد (النامي Developing) علاقة بين انداد تختلف درجة تطورهم فحسب.

وانطلاقاً من ذلك راح «الاقتصاديون النيوكلاسيك» أساساً (ثم الكينزيون) في الغرب يغمرون العالم الفكري بكتابات تدشن فرعاً متميزاً من فروع الفكر الاقتصادي الرأسمالي هو «اقتصاد التنمية» Developement economics، وأصبح جل اهتمام نيركسه وميردال وهانس سنجر ومن لف لفهم من علماء «اقتصاد التنمية» هو الدعوة إلى تجاوز «الحلقة الخبيثة» Vicious circle وخاصة عن طريق نمو صناعي استهلاكي، انطلاقاً من رفع معدل الادخار

والاستثمار لكسر «قيد النقد الاجنبي»، ووصولاً إلى (الاحلال محل الواردات)، باستخدام أساليب فنية جرى تدبيجها جيداً في علم الاقتصاد القياسي. ولكن الذي افتقده هذا العلم الاقتصادي للتنمية هو بالدقة «الاقتصاد السياسي» Political economy انطلاقاً من تراث الاقتصاد السياسي الكلاسيكي لادم سميث وريكاردو مروراً بإنجاز الفكر الاقتصادي الاشتراكي.

وليس هذا الافتقاد مجرد نقص في البناء النظري ولكنه كامن في صلب هذا البناء كاختلال أصيل.

... هذا عن الفكر الاقتصادي..

أما في الفكر السوسيولوجي فقد اثبت «علم اجتماع التطور أو التنمية» ـ على يد تالكوت بارسونز وأضرابه ـ عجزه عن معانقة الواقع الاجتماعي في البلاد المتخلفة، نظراً لتهافت بنيانه أصلاً، لدورانه حول مقولة «ثبات الأمر الواقع»، و«إبقاء الأمور الأخرى على ما هي عليه» وفي النهاية: «حفظ النظام».

وفي الفكر السياسي، جاءت السلوكية ومدرسة التنمية السياسية ودعوى التحديث الغربي لتثبت مرة أخرى عدم جدواها في مواجهة واقع مجتمعات ما يزال مفروضاً عليها ـ رغم التنمية والتطور والتحديث المزعوم ـ حقيقة «التخلف».

.. وفي مواجهة «اقتصاد التنمية، «واجتماع التنمية»، و«التنمية السياسية»، جاءت مدرسة (التبعية) لتبرهن على أن مركز الفكر والعمل في العالم الثالث هو «التخلف»، ومن ثم حاولت أن تؤسس علم الاقتصاد السياسي للتخلف، وسوسيولوجيا التخلف بالذات.. والحال أن التخلف مرهون بالاندماج التبعي في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، بمقتضى الاستعمار. ولذلك انصرف البحث في التخلف إلى البحث في التبعية وصارت هذه المقولة الأخيرة مركز الفكر الجديد.

.. وتتعدد مصادر فكر التبعية: من روافد ماركسية ترتد إلى بوخارين (الامبريالية والاقتصاد العالمي Imperialism and world Economy ولينين (الامبرالية أعلى مراحل الرأسمالية)، وروزا لوكسمبورج (تراكم رأس المال Capital Accumulation) وأخيراً بول باران (الاقتصاد السياسي للنمو Political Economy of Growth) إلى روافد أخرى تحلقت حول «اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية» Ecla حيث تبلور «الاتجاه الهيكلي» ومجموعة الهيكليين Structuralists.

وبرغم تعدد هذه المصادر إلا أن جميعها تصب في تيار فكري متجانس إلى حد كبير يسمح

بأن يتجاوز اندريه جوندر فرانك ودوس سانتوس وسمير أمين وبيتر ايفانس ـ ذوي الروافد الماركسية ـ إلى جانب اوزفالدو سونكل وسلسو فورتادو واخرين ـ من ذوي الروافد الهيكلية ـ ليسهم الجميع في تشكيل التيار الفكري المذكور.

. . . وقليلة هي مساهمات أصحاب (التبعية) التي تنصب مباشرة على موضوع الدولة[٤٤] ولكن يمكن من استقصاء كتاباتهم في هذا المجال[٤٥] التوصل إلى مفهوم عام حاكم هو «عدم التكافؤ» بين الدولة الرأسمالية المتقدمة أو الدولة الامبريالية بتعبير بعضهم ـ والدولة المتخلفة أو التابعة. وفي الدولة الأخيرة تنشأ مجموعة هياكل داخلية تعتبر الجانب المكمل والمعضد لآليات السيطرة الخارجية من أجل تأسيس واقع التبعية، وخاصة من حيث شل عملية التراكم الرأسمالي (اندرية جوندر فرانك) أو من حيث فرض واقع التبعية التكنولوجية (سلسو فورتادو).

. . وعلى ذلك تتحدد الوظيفة الاقتصادية للدولة التابعة ـ كما ينبغي أن تكون ـ في تحقيق التراكم وتحييد اثار احتكار التكنولوجيا لدى المركز الرأسمالي.

نظرة ختامية إلى الاتجاهات الفكرية :

الأفكار نتاج الواقع الإجتماعي . . هذا ما تعلّمنا إياه خبرة الوعي البشري . . وتطبيقاً لذلك نجد أن الاتجاهات الفكرية بصدد الدولة كما استعرضناها فيما سبق كانت وليدة الوجود الاجتماعي وقد تعين زماناً ومكاناً ومضموناً داخلياً . .

وعلى ضوء ذلك يمكن أن نفهم موقف آباء الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (وخاصة آدم سميث) من الدولة ، حيث دعوا إلى إطلاق حرية العمل والتجارة للأفراد (للرأسماليين) وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ـ فلقد كان هذا الموقف تعبيراً عن مصلحة الرأسمالية الصناعية الناهضة ـ خاصة في بريطانيا ـ في وجه دعاوى سلطة النبلاء والكنيسة والملك المستبد ودعاوى أنصار تدخل الدولة من التجاريين ودعاة الحقوق العمالية.

أما موقف هيجل من الدولة فهو في التحليل الأخير موقف البورجوازية في بلد (ألمانيا) تمزقها الحدود الإدارية والسياسية والاقتصادية وحيث يشكل مطلب الوحدة القومية وبناء الدولة القوية شرطاً أولياً لانجاز ثورتها الصناعية والتنويرية.

وحيث شهدت الدولة الرأسمالية أقصى درجة من الانقسام الاجتماعي والصراع الطبقي (بريطانيا) وأصبح جهاز الدولة أداه مكرّسة لقمع الطبقة العاملة الثائرة من أجل مطالبها الاقتصادية والسياسية ـ فحينئذ أصدر كارل ماركس ورفيقه انجلز وثائق الثورة الطبقية

البروليتارية الناهضة، كسلاح لتحطيم الشكل السياسي السائد . . ويكمل لينين هذه الرؤية في بلد (روسيا) تغلي فيه مراجل الثورة ضد نظام اجتماعي قاهر - محلياً - ونظام سياسي ذليل - أوربياً - ونظام اقتصادي يشهد تبلوراً للرأسمالية.

وفي وجه دعاوى الثورة الاجتماعية كما أعلنها ماركس وانجلز ولينين يأتي ماكس فيبر محاولاً - كما قال أنصاره - تقديم بديل فعّال للمادية التاريخية - الماركسية - سواء من أجل فهم ظاهرة نشوء الرأسمالية أو فهم ميكانيزمات استمرارها واستقرارها من بعد. وكانت مقولة «الأخلاق البروتستانتية» ومقولة «البيروقراطية» دعامتين لهذا الموقف الفلسفي المدافع عن الرأسمالية الأوروبية وقد هددتها رياح الثورة.

فإذا شهدت أوربا - والولايات المتحدة الأميركية - أزمة اقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى بلغت ذروتها في كساد الثلاثينات، فإن علم الاجتماع البورجوازي - على يد بارسونز المنظّر من جهة ودعاة الامبيريقية المباشرة من جهة أخرى بالإضافة إلى الاقتصاد الكنيزي، قد تكفلا بتجميل وجه الرأسمالية: تأكيداً لاستمرار النظام الاجتماعي، ولو بانتهاج تدخل الدولة . .

. . . وتجيء تطورات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، سواء بالثورة العلمية التكنولوجية وما أفرزته من بزوغ مفهوم الإدارة الذاتية للنظم - السيبرنطيقيا -، بالإضافة إلى التحدي الذي برز من المجموعة الاشتراكية العالمية ومن حركة التحرر الوطني للعالم الثالث، فتضع أمام العلوم الاجتماعية الامريكية والأوربية مهمة تجديد النسيج الفكري لهذه العلوم بسلاح جديد كان هو سلاح السلوكية. ومن السلوكية ومعها البنائية الوظيفية تشكل بنيان كامل لعلوم الإدارة والاجتماع والسياسة، ينهض مؤازراً لبنيان «علم الاقتصاد» في طبيعته النيوكلاسيكية والكينزية، بحيث يسعى الجميع إلى بث مفهوم استقرار النظام الاجتماعي القائم هناك.

. . . وفي وجه دعاوى استقرار الرأسمالية واقعاً ومثلاً أعلى، وبالتالي دعاوى استمرار الاستعمار (وليد الرأسمالية على النطاق العالمي) واستمرار محصلة الرأسمالية والاستعمار وهي: تخلف العالم الثالث، في وجه كل ذلك ينهض تفسير نقيض للدولة في كل من المركز والتخوم، على أساس من مقولة «التبعية». . وهو ما استعرضناه في آخر الاتجاهات.

فهل يمكن للفكر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العربي أن يسهم في الحوار الكبير الدائر من أجل استقراء معالم فلسفة اجتماعية واقتصادية وسياسية تلائم الواقع المتميز للعالم الثالث والوطن العربي ومصر: حيث التخلف والتبعية ، وحيث تشكل ثورة التنمية والتحرر الاقتصادي مطلب المستقبل؟

وفيما يلي نحاول المشاركة في الحوار بتقديم بعض معالم أولية هدفها استثارة التفكير ليس غير. . ونعرض هذه المعالم على ثلاثة مستويات: المستوى الفلسفي العام (أي مستوى النظر إلى الوجود البشري ككل في بعده التاريخي). . والمستوى الفلسفي الخاص (أي مستوى استقراء موقف مفسر للواقع الاجتماعي المعاصر وواقع الدولة). . وأخيراً: المستوى التطبيقي (أي استنباط معالم للموقف من الوظيفة الاقتصادية للدولة في مصر). كل ذلك في عجالة مختصرة لا يسمح المقام إلا بها.

أولاً ـ على المستوى الفلسفي العام:[٤٦]

ويمكن التقدّم هنا بمنهجية محددة هي «الجدلية الاجتماعية» Social Dialectics ـ وتحلل إلى عنصرين : «الجدلية» و«الاجتماعية» فأما الجدلية ـ أو الديالكتيك ـ فتنصرف أساساً إلى تركيز النظر على «علاقات الوحدة والتناقض» في الظواهر المختلفة. أما «الاجتماعية» فهي صفة للجدلية: وهذا يعنى أن علاقات الوحدة والتناقض إنما تنصرف إلى الحياة الاجتماعية، أي إلى تطور المجتمع الإنساني بشكل محدد. ومن هنا فلا يعنينا تفسير الكون ككل أو الظواهر الطبيعية، وإنما تفسير المجتمع، الإنسان في مجتمعه.

. ثم إن علاقات الوحدة والصراع ـ أو التناقض ـ في المجتمع الإنساني تتم على مستويين:

(أ) مستوى العلاقة بين المجتمع الإنساني ككل والبيئة المحيطة.
(ب) مستوى العلاقة بين مختلف القوى داخل المجتمع.

والمستوى الأول يحدِّد الثاني ، بمعنى أن مستوى الممارسة الفعلية أو الحسية للإنسان في مواجهة العوامل الخارجية ذات الوجود الموضوعي المستقل عن شعوره، أي الفاعلية المنتجة، تحدد المستوى الثاني لحياته أي نمط العلاقة بين القوى الاجتماعية.

وتنقسم العلاقة الأخيرة إلى علاقات اقتصادية وعلاقات اجتماعية وعلاقات سياسية، والعلاقات الاقتصادية هي علاقات الإنتاج والتوزيع والتبادل . والعلاقات الاجتماعية هي علاقات الأسرة والزمالة والزمرة. . الخ. أما العلاقات السياسية فهي العلاقات المتصلة بمسألة ممارسة السلطة.

وتتركب العلاقات الاجتماعية والسياسية من نظم أو مؤسسات، وأفكار أو وعي. ومن الأنواع الثلاثة يتشكل مفهوم «العلاقات المجتمعية»: Societal relations.

ومن العلاقات بين الإنسان وبيئته المادية ، والعلاقات بين القوى الاجتماعية وبعضها البعض ، تتكوّن الخبرات التاريخية للبشر (وهي خبرات متصلة بالجانبين المادي والفكري من الحياة الاجتماعية).

وإذا وصلت هذه الخبرات إلى مستوى معين من التكامل والتبلور أي إذا وصلت إلى مستوى تشكيل نمط متميز من الحضارة ـ فإنها تؤدي بالتفاعل بين الشعب والوطن إلى تكوين الأمة ، أي تدفع بالمجتمع إلى الطور القومي.

. . . ومن العلاقات المجتمعية، الخبرات المتراكمة ، يتشكل مفهوم «التكوين الاقتصادي الاجتماعي» Economic Social Formation وينطبق هذا المفهوم على المجتمع المحلي وحده حيث يصير ـ أو يمكن أن يصير ـ وحده متكاملة أو مندمجة intergrated أما على المستوى الدولي فليس هناك حتى الآن مجتمع بشري عالمي مندمج وإنما مجتمعات، تكوينات اقتصادية اجتماعية متمايزة.

. . . وانطلاقاً من الحقيقة السابقة ، فانه إذا كان التناقض الجدلي الأول (التناقض بين الإنسان والبيئة المادية) يمارس أثره على كافة المجتمعات في مرحلة تاريخية معينة بطريقة متقاربة ، فإن التناقض الجدلي الثاني (التناقض بين القوى الاجتماعية) يأخذ في كل مجتمع صورة نوعية خاصة به، انطلاقاً من نوعية العلاقات المجتمعية والخبرات التاريخية، أي انطلاقاً من طبيعة «التكوين الاقتصادي الاجتماعي» ثم إنه يعود فيحدد طريقة التعامل مع التناقض الأول.

وتتحدد العلاقات بين المجتمعات ـ والدول ـ بالمستويين السابقين للتناقض كما يلي:

ـ المستوى الأول (أ) يفرض تأثيره من خلال:

١ ـ مستوى تطور قوى الإنتاج (أو تكنولوجيا الإنتاج العسكرية على المستوى العالمي ككل وفي المرحلة التاريخية المعينة).

٢ ـ نمط التفاوت في مستويات التطور التكنولوجي بين المجتمعات المتمايزة في العالم.

ـ أما المستوى الثاني (ب) فإنه يفرض تأثيره على العلاقات بين المجتمعات ـ والدول ـ من خلال :

٣ ـ طبيعة النظم الاجتماعية وخاصة نمط علاقات الإنتاج في الدول المعنية.

٤ ـ ميكانيزمات إدارة السياسة الخارجية للدول المذكورة.

ثانياً ـ المستوى الفلسفي الخاص:

ومن النظر إلى التاريخ البشري عموماً يمكن الانتقال إلى الواقع المعاصر للمجتمعات والدول وعلاقاتها المتبادلة ـ وهنا نستطيع اشتقاق ثلاث مقولات رئيسية مفسّرة لهذا الواقع ومستقاة من أبعاد الجدلية الاجتماعية :

١) مقولة التمايز الطبقي:

فالمجتمع المعاصر مجتمع منقسم طبقيا ، بمعنى أن هناك مجموعات اجتماعية مختلفة تتحدّد بموقعها من علاقات الإنتاج السائدة.

ففي المجتمع الرأسمالي المتقدم توجد البورجوازية ، والبورجوازية الصغيرة والطبقة العاملة . وفي المجتمعات المتخلفة التابعة وجدت تكوينات طبقية ذات طبيعة هشة نسبياً ومتفاوتة إلى حد كبير زماناً ومكاناً ومختلفة جوهرياً في أساسها الاقتصادي عن تلك السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة وإن كان كل ذلك لا ينزع عنها صفتها «الطبقية». وليس هذا مجال البحث المفصل لهذه النقطة.

وفي المجتمع الاشتراكي المعاصر وجدت الطبقة العاملة ، والفلاحون والبورجوازية الصغيرة.

. . . وهكذا ، وفي كل المجتمعات المعاصرة وجدت الطبقات المتمايزة وإن كان بعضها قد شهد «صراعاً طبقياً» نتيجة لعوامل موضوعية وذاتية متعددة (المجتمعات الرأسمالية) والبعض الآخر قد قام بحل الصراع الطبقي جوهرياً (المجتمعات الاشتراكية) بينما يشهد العالم الثالث مقومات الصراع الموضوعية دون أن تتوفر مقوماته الذاتية بالكامل أي: الوعي الاجتماعي والتنظيم.

٢) مقولة «الانتماء القومي»:

وبفعل «تبلور التكوينات الاقتصادية الاجتماعية» في صورة أمم في معظم العالم المعاصر، برزت حقيقة «الانتماء القومي»، وبالتالي الوعي القومي والحركة القومية . ينطبق هذا على المجتمعات الرأسمالية المتقدمة التي قامت البورجوازية فيها باتمام مهمة تكوين الأمة وبناء الدولة القومية ، كما ينطبق على المجتمعات الاشتراكية التي قام بعضها على أساس اتحاد عدة أمم (كالاتحاد السوفيتي)، أوعلى أساس «دولة واحدة لأمة واحدة».

وأخيراً فان حقيقة الانتماء القومي تنطبق على العالم الثالث، حيث توجد أمثلة بارزة لأمم متبلورة في مقدمتها الأمة العربية والتي تبلور الوعي القومي والحركة القومية فيها منذ أوائل هذا

القرن ـ ولكن شطراً كبيراً من مجتمعات العالم الثالث لم يصل بعد إلى الطور القومي وما زال يجاهد من أجل بناء الأمة والدولة (كافريقيا جنوب الصحراء . . .)، أي يجاهد من أجل خلق «الانتماء القومي» نفسه.

٣) السيطرة الغربية:

وهذه هي المقولة الثالثة المفسّرة للواقع العالمي المعاصر ، فمنذ فجر العصور الحديثة توفرت لأوربا الغربية مقومات النهضة فالسيادة البحرية والتجارية وتوفر لها من بنيانها الطبقي البورجوازي قوة دافعة كبرى نجحت في اتمام عملية التراكم وانجاز الثورة الصناعية وتأسيس شبكة للعلاقات الاستعمارية ازاء افريقيا وآسيا والعالم الجديد.

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أخذت الولايات المتحدة الامريكية واليابان تحتلان موقعاً رئيسياً في هيكل النظام الدولي السائد الذي هيمنت عليه أوربا الغربية عدة قرون وبعد تطورات متعددة كانت ذروتها الحرب العالمية الثانية نهضت الولايات المتحدة الامريكية لتمسك بزمام قيادة التحالف الغربي (الذي ضم اليابان) في مواجهة أول دولة اشتراكية (الاتحاد السوفيتي) ومعها منظومتها الاشتراكية العالمية ، فتكون من ذلك نظام دولي جديد قائم على «القطبية الثنائية». وبرغم الندية العسكرية والسياسية بين الولايات المتحدة بتحالفها الغربي والاتحاد السوفيتي بتحالفه الشرقي، فما تزال الدول الرأسمالية المتقدمة ـ ونواتها الغربية ـ تحتفظ بالسيطرة على النصيب الأكبر من الناتج المادي على مستوى العالم وما تزال صاحبة السيطرة على المقدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والفكرية لمجمل العالم الثالث. فلذلك يحق لنا أن نذكر ـ برغم القيود التي تفرضها قوة الاتحاد السوفيتي وحركة التحرر الوطني للعالم الثالث ـ أن عالمنا المعاصر لم يزل حتى الآن يتنفس في أجواء السيطرة الغربية .

ثالثاً ـ المستوى التطبيقي:

من الفلسفة العامة (الجدلية الاجتماعية) اشتققنا مقولات للفلسفة الاجتماعية والسياسية المعاصرة ـ ومن هذه الأخيرة نشتق مقولات تطبيقية على دول العالم الثالث وخاصة الوطن العربي بما فيه مصر. فماذا نجد؟ . . نجد أمامنا ثلاث خصائص رئيسية لجهاز الدولة، أو «للدولة» تجاوزاً وهي:

١) انها دولة طبقية :

فالدولة ليست فوق الطبقات وإنما هي تعبير بالدقة عن إحداها أو بعضها ولكنها بالقطع لا تعبر عنها جميعاً، وحتى في الحالات المؤقتة التي يتوفر فيها قدر من «التوازن الطبقي» فان الدولة لا تعبر عن الطبقات المختلفة بنفس الدرجة. وفيما يتصل بدول العالم الثالث فإن

الطبقات القديمة التي حرست علاقات الانتاج الدولية التقليدية وخدمت بالتالي سيطرة رأسمالية المركز على حركة قوى الانتاج في الأطراف يمكن تسميتها بالطبقات «الكولونيالية» ـ أما الفئات التي تحرس الصيغة المستجدة لتقسيم العمل الدولي الرأسمالي «وتنفتح» عليها من خلال التبعية التكنولوجية فانها لم تصل إلى مرحلة تشكيل طبقة متبلورة ، وإنما هي بمثابة نتوء تابع للرأسمالية الغربية. أما في بعض مجتمعات العالم الثالث التي أقامت نماذج «لرأسمالية الدولة» من خلال قطاع عام كبير، فقد نمت فيها فئات بيروقراطية وفئات ممثلة للنخبة السياسية الحاكمة، كل ذلك في غيبة الرقابة الشعبية للمنتجين ـ وهذه الفئات يمكن جمعها ضمن تسمية «الطبقة الجديدة» (٤٧)

٢) إنها دولة «اقليمية»:

وتصدق هذه الحقيقة على المجتمعات القومية المتبلورة، أي الأمم التي لم تحقق وحدتها السياسية الكاملة، وحيث تقوم بالتالي دول عديدة لكل أمة واحدة. وينطبق هذا على الأمة العربية ، حيث تقوم على أرضها دول عربية عديدة، فهي بالتالي ليست «دولاً قومية» بالمعنى العلمي الدقيق وإنما هي دول «إقليمية» بمعنى «قطرية». ومن شأن ذلك ، ان يتجه جهاز الدولة بالضرورة إلى تكريس «التجزئة» الإقليمية ولو على قاعدة من التعاون بين الأجزاء.

٣) دولة مستقطبة غربياً:

وتنطبق هذه الحقيقة على معظم دول العالم الثالث والدول العربية حيث تربطها بالغرب علاقة التبعية، ضمن نسيج متجدد للسيطرة ونسيج متجدد لتقسيم العمل الدولي الرأسمالي. . .(٤٨)

الوظيفة الاقتصادية للدولة في مصر. . من السبعينات إلى الثمانينات:

وبتطبيق هذه الأداة التحليلية المركبة مرة أخرى على الواقع في مصر في مرحلة السبعينات نجد أن السمة الرئيسية المميزة للطبيعة الاجتماعية أو الطبقية لجهاز الدولة إنما تتمثل في بروز «نتوء رأسمالي» تابع للغرب الرأسمالي.

وقد تميز الأداء الاقتصادي لهذا النتوء عبر السبعينات فيما يلي:

- سيادة أنشطة قطاع «التبادل» في مقابل أنشطة «الإنتاج السلعي».

- تزايد الوزن النسبي لرأس المال الخاص مقابل رأس المال العام سواء في «قيمة الأعمال» أو في النصيب من الناتج القومي الإجمالي.

ـ عدم توافر قواعد مقننة للنشاط الاقتصادي المنتج، وبالتالي انتشار ظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي.

ـ الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبي الغربي في تمويل الواردات السلعية والاستثمار الجديد ـ المحدود.

وقد أنتج هذا الأداء الاقتصادي بخصائصه تلك الآثار الرئيسية التالية:

ـ تعطيل عملية التراكم (فلا الدولة ولا النتوء الرأسمالي توفرت لديها الرغبة أو المقدرة على بناء رصيد القوى الإنتاجية العيني).

ـ الضعف النسبي لقطاع الدولة الانتاجي وخاصة القطاع العام الصناعي.

ـ اضطراب الإدارة الاقتصادية أو ميكانيزم تشغيل الاقتصاد القومي (بفعل العجز الذي اتسمت به كل من قوى السوق ـ أو الآلية الحرة لجهاز الثمن ـ وأداة الدولة ـ أو التخطيط المركزي).

والآن ونحن على مشارف الثمانينات نجد أن الدور الاقتصادي للدولة يواجه خيار التحول إلى أحد الاحتمالات الآتية: ـ

١ ـ إما تكريس تجربة «النتوء الرأسمالي التابع» في وجه التناقضات الاقتصادية الاجتماعية التي ولدها، مع ما قد يصحبه من توتر اجتماعي وعدم استقرار سياسي، وهذا احتمال لا يتوقع تطبيقه.

٢ ـ وأما التحول إلى صورة جديدة من الهيكل الاقتصادي في إطار تقسيم العمل الدولي الرأسمالي الصناعي الجديد، وذلك بمحاولة إقامة تجربة صناعية موجهة للتصدير على غرار تجربة البلدان الأربعة في الشرق الأقصى (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة)...

وتدل مجموعة (النمو الصناعي التابع) في هذه البلدان على أن دور الدولة قد اكتسى طابعاً مزدوجاً: فمن جهة أولى لقد قل الدور الإنتاجي المباشر للدولة مقابل تكثيف دور المشروع الرأسمالي الخاص، المحلي والمشترك مع أطراف أمريكية ويابانية وأوربية غربية. ومن جهة ثانية لقد تزايد الدور السياسي والعسكري لجهاز الدولة سواء من أجل صياغة الإطار العام للسياسات المالية والنقدية والتجارية والصناعية أو من أجل تقييد الحجم الكلي لأجور الطبقة العاملة حفاظاً على مستوى فائض القيمة المحول لأصحاب رؤوس الأموال، وأخيراً: من أجل كبح صور المعارضة للآثار المتولدة عن التبعية الصناعية الجديدة: وخاصة تزايد الديون الخارجية، وارتباط الصناعات الجديدة بصناعات اليابان والولايات المتحدة أساساً، وبالتالي

افتقاد الترابط القطاعي ـ على مستوى الاقتصاد القومي.

وباختصار لقد شهدت هذه التجربة تشديد الطابع السياسي والعسكري لدور الدولة، مقابل تخفيف الطابع الإنتاجي لهذا الدور.. وذلك انعكاساً للطبيعة الضيقة لجهاز الدولة ولتوجهها الأستقطابي شطر الغرب.

ومرة أخرى، فإن هذا الأحتمال مرفوض في حالة مصر، بل ويمكن القول أن الظروف المحيطة بالهيكل والنظام الاقتصادي لا توفر له مقومات النجاح..

٣ ـ ويبقى الاحتمال الوحيد المفتوح بصدد الدور الاقتصادي للدولة وهو ولوج طريق «التنمية المستقلة»، وهذا ما يقتضي ثلاثة شروط: التعبير عن تشكيلة طبقية عريضة تمثل القوى المنتجة، واستشراف الاندماج الاقتصادي العربي، والاستقلال الاقتصادي.

وعلى أساس هذه الشروط يجب أن يتصف الدور الاقتصادي للدولة بخصيصه مزدوجة: تشديد الدور الإنتاجي للدولة (زيادة الثقل الإنتاجي العام)، وتخفيف الثقل السياسي والعسكري لجهاز الدولة (أي السعي إلى زيادة درجة المشاركة Participation) ـ وهو ما يناقض الدور الفعلي للدولة في تجارب الشرق الأقصى وما يماثلها من تجارب النمو الصناعي التابع.

... ولكن أين نقطة الانطلاق؟

في اعتقادنا أن الشريحة الاجتماعية التي تشكل طليعة العمل من أجل النهضة والتنمية هي شريحة «الأنتلجنسيا»، أي الصفوة الثقافية التي تعمل في الوظائف الذهنية ونصف الجسدية في مواقع الإنتاج والعلم والخدمات، أي أساساً: التي تعمل في جهاز الدولة، وإن كانت ترجع في أصولها الطبقية الغالبة إلى العمال والفلاحين.

ولعل هذه الصفوة العاملة في جهاز الدولة أساساً هي أداة التغيير الاجتماعي والسياسي في مصر الحديثة كلها، ومنها ـ لا من الطبقة العاملة ولا من الفلاحين ـ انبعثت شرارة حركات الاستقلال الوطني والتصنيع والتأميم وغيرها.

والحال أن هذه الصفوة، رغم دورها التاريخي، هي الآن أكثر الشرائح الاجتماعية إحساساً بالقهر، نتيجة تدهور مركزها الاقتصادي والاجتماعي النسبي في عقد السبعينات. ومن ثم فقد لجأت إلى الهجرة داخل الحدود وخارج الحدود، حلاً لمشاكلها الفردية بطريقة فردية.

ولذا، ومن أجل تجنيدها لحل مشكلات المجتمع (ومن ثم مشكلاتها) بطريقة جماعية،

يجب إعادة بناء الهيكل المتهدم للكيان العلمي ـ كما يجب على «الجماعة العلمية» أن تسن لنفسها تقاليد ومباديء عمل تعصمها من الانحراف إلى غلواء المسلك الفردي وتنحو بها إلى السلوك الملتزم اجتماعياً. . . . ولنبدأ الآن قبل الغد. . !

الهوامش

(١) هيجل ، محاضرات في فلسفة التاريخ ، الجزء الأول ، العقل في التاريخ ، ترجمة أمام عبد الفتاح امام ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ص ٧٢ ـ ٧٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٤ .

(٤) المرجع السابق ص ٨٨ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٠٢ ـ ١٠٣ .

(٦) هربرت ماركيوز ، العقل والثورة ، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية ترجمة الدكتور فؤاد زكريا ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠ ، ص ٢١٦ .

(٧) المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

(٨) المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

(٩) هربرت ماركيوز ، العقل والثورة مرجع سابق ص ٤٩ ـ ٢٥٠ .

(١٠) كارل ماركس ، الايديولجية الالمانية ، ترجمة جورج طرابيشي ، دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٦ ،ص ٧٠ .

(١١) انجلز ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، دار التقدم ، موسكو بدون تاريخ ، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

(١٤) لينين ، الدولة والثورة ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٦٧ ، ص ٩ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(١٧) المرجع السابق ، ص ١١٤ .

(١٨) هيجل ، محاضرات في فلسفة التاريخ ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

(١٩) اوسكار لانج ، الاقتصاد السياسي ـ ١ ـ القضايا العامة ، ترجمة د . راشد البراوي ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ ، ص ص ٢٨٧ ـ ٢٩٩ .

(٢٠) د . علي ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع ، دار المعارف ، ١٩٨١ ، ص ٥٤٥ .

(٢١) See: Anthony M. Orum, **Introduction to Political Sociology The Social Anatomy of the Body Politic**, Prentice- Hall Inc., New Jersey, 1978, P. 46.

(٢٢) انظر : جيمس جينز ، الفيزياء والفلسفة ، ترجمة جعفر رجب ، دار المعارف ، ١٩٨١ ، ص ص ٥٧ ـ ٦٠ .

(٢٣) هربرت ماركيوز ، مرجع سابق ، ص ٣٢٨ .

(٢٤) المرجع السابق ، ص ص ٣١٤ ـ ٣١٥ .

(٢٥) انظر مثلاً : الدكتور زكريا ابراهيم ، دراسات في الفلسفة المعاصرة الجزء الأول ، مكتبة مصر ، ١٩٦٨ .

(٢٦) فيرنر هايز نبورج ، المشاكل الفلسفية للعلوم النووية ، ترجمة د . احمد مستجير ومراجعة د . محمد عبد المقصود النادي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ ، ص ١٧ .

(٢٧) انظر : ألبرت اينشتين ، النسبية ، النظرية الخاصة والعامة ، ترجمة د . رمسيس شحاتة ومراجعة د . محمد احمد ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

(٢٨) فيرنر هايز نبورج ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

(٢٩) تتمثل آخر (طبعات) الفلسفة الوضعية الغربية المحدثة في «البنيانية» أو «البنائية» وخاصة في فرنسا : أنظر مثلاً : الدكتور زكريا ابراهيم مشكلة البنية ، مكتبة مصر ، ١٩٧٦ .

(٣٠) Talcott Parsons, **The Social System, the Major Exposition of the Author's Conceptual Scheme for the Analysis of the Dynamics of the Social system,** The Free Press of Glencoe. USA, 1951, P. 3.

(٣١) **Ibid,** PP. 26-27 '

(٣٢) **Ibid,** PP. 29 -30.

(٣٣) اعتمدنا في العرض السابق على المرجع التالي :

Anthony M. Orum, **Op. Cit.,** PP. 62-97.

(٣٤) See, David Easton, «the Current Meaning in of Behavioralism» in : James C. Charlesworth (Ed.), **Contemporary Political Analysis,** The Free Press, New York, 1968 PP. 21- 24.

(٣٥) David Eaxton, Political Science», in: **International Encyclopedia of the Social Sciences,** The Macmillan Company and the Free Press, USA, 1963, Vol, 12, PP. 282- 297, PP. 285, 288.

(٣٦) **Ibid,** P. 284.

(٣٧) **Ibid,** P. 285.

(٣٨) See : Roy C. Macridis (Ed.), **Modern Political Systems: Europe,** Prentice- Hall, Inc., Fourth Edition, 1976.

(٣٩) Gabriel A. Almond and James S. Coleman (Eds.), **The Politics of the Developing Areas,** Princeton University Press, 1960,

(٤٠) Gabriel Almond, Introduction: A Functional Approach to Comparative Politics, in: Gabriel A. Almondand James S. Coleman (Eds.) **,Op.,** P. 7.

(٤١) **Ibid.**

(٤٢) **Ibid, P. 5.**

(٤٣) **Ibid, P. 16.**

(٤٤) James S. Coleman, Conclusion: The Political Systems of the Developing Areas, in: Gabriel Almond and James S. Coleman (Des.), **Op. Cit.,** PP. 568- 576.

(٤٥) See for example: Peter Evans, **Dependent Levelopmennt, The Alliance of Lultinational, state and Local Capital in Brazil,** Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1979.

(٤٦) See for example:

. Andre Gunder Frank, **Dependent Accumulation and under development,** Lonthly Review Press, 1979.2. T. Dos Santos, the Crisis of Development theory and the Problem of Lependence in Latin America, in: Henry Bernstein (Ed.), **Underdevelopment and Development, The Third World Today,** Penguin Books Ltd., 1978, PP. 57- 80.

(٤٧) Celso Furtado, Lependence in a unified worsl, in: **Alternatives,** Vol. VIII, No. 2, June 1982, PP. 245- 270.

(٤٨) أنظر : محمد عبد الشفيع ، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ص ٤٥ ـ ٤٦ .

(*) تتكون «الدولة» في القانون الدستوري وعلم السياسة من : الشعب+ الاقليم+ الحكومة ، أما «النظام السياسي» فانه يتكون من : الحكومة «تشريعاً وتنفيذاً وقضاء» + الاحزاب والتنظيمات السياسية+ جماعات

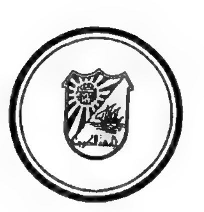
الضغط والمصالح .

أما جهاز الدولة فإنه يشمل : النظام السياسي + جهاز الادارة العامة أو المؤسسة البيروقراطية .

(٤٩) انظر : محمد عبد الشفيع ، قضيه التصنيع . . . ، مرجع سابق ، ص ٤٠٥ .

(٥٠) انظر في هذه النقطة بالتفصيل رسالتنا للدكتوراه المقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بعنوان : (العلاقة بين الاستقطاب الدولي الغربي وتطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثالث ، من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٠) .





مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٣ ـ العدد ٤ ـ شتاء ١٩٨٥ (الصفحات من ٤٧ إلى ٦٧)

قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

عبدالقادر القادري
قسم القانون ـ جامعة محمد الخامس

«إن هدف هذا المؤتمر هو صياغة قانون دولي للبحار والعمل على إرساء نظام اقتصادي عالمي جديد كفيل بتحقيق العدالة والإنصاف لجميع الشعوب»(١).

بهذه الكلمات افتتح رئيس المؤتمر الثالث لقانون البحار السيد «تشرلي أمرسنج» أشغال دورة كاركاس المنعقدة في صيف 1974، والتي تلتها العديد من الدورات توجت بالتوقيع على اتفاقية جديدة في 10 دجنبر 1982 لتحل بذلك محل اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1958.

ويعتبر قانون البحار الجديد محصلة للتطورات التي عرفها المجتمع الدولي بسبب التكنولوجيا من جهة، وبسبب موقف الدول السائرة في طريق النمو التي نادت بضرورة إعادة النظر في القواعد العرفية السائدة في المجال البحري من جهة أخرى. حيث لم يعد بالإمكان أن يظل مبدأ حرية الملاحة هو المبدأ الأساسي لأنه لا يفيد سوى الدول المالكة للوسائل القمينة باستغلال البحار واستعمالها؛ أي الأقوياء(٢).

فكان من اللازم أن ينكب المؤتمر الثالث لقانون البحار على تطوير قواعد جديدة تنسجم مع معطيات المرحلة الراهنة وإدراج مفاهيم تجمع بين عناصر التدوين والتطوير من ناحية، وتوفق بين مصالح الدول ومصالح الجماعة الدولية من ناحية أخرى. وبذلك كان هذا المؤتمر أكبر تظاهرة قانونية شهدها المجتمع الدولي منذ مؤتمر فيينا لعام 1815 الذي رسم الخارطة السياسية لأوروبا ما بعد حروب نابليون(٣).

وتشكل جدلية التنظيم القانوني للبحار ومهام التنمية الاقتصادية أحد الاشكاليات التي

أولاها المؤتمر عناية خاصة، مما جعله بمثابة حقل تجريبي لإدراك أبعاد المشروع الهادف إلى إدخال فكرة النظام الاقتصادي العالمي ضمن قراءة جديدة لقانون البحار، والحكم على مدى كفايته وفاعليته في أداء الدور الذي يتصوره له دعاته.

ومما ساعد على تحقيق هذا المشروع تأصيل فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال العديد من التوصيات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. ودون أن نقدم جرداً لمجموع هذه البيانات التي تشكل اليوم مبادىء ما يعرف بالقانون الدولي للتنمية، يكفي أن نشير إلى التصريح الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الاستثنائية السادسة المنعقدة بطلب من مجموعة دول عدم الانحياز في إبريل 1974 بخصوص المواد الأولية، والدعوة إلى الإسراع بإرساء نظام اقتصادي عالمي جديد. وكذلك الميثاق المتعلق بالحقوق والواجبات الاقتصادية التي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 ديسمبر 1974[٤].

إن الموارد التي تزخر بها أعماق البحار والمحيطات والمصالح المتعارضة للدول لم تكن إلا لتمثل مظهراً آخر من مظاهر التوتر في العلاقات بين الشمال والجنوب. فبات ضرورياً الإسراع في إجراء حوار جاد بين الدول الفقيرة الراغبة في إثبات الذات عن طريق استرجاع مواردها الطبيعية حيث لا يمكن فصل السيادة عن الملكية، إذ يشكلان وحدة لا ينفصم عراها؛ وبين الدول المصنعة الحريصة على مصالحها وحقوقها المكتسبة.

كان المؤتمر الثالث لقانون البحار بحق إطاراً للمناقشات المدرسية ومكاناً للصراعات ومحكاً لمفاهيم من شأنها أن تؤدي إلى تقويض النظام القانوني القائم.

لقد تمحورت مراجعة القواعد التي تمخضت عنها تسع سنوات من المفاوضات العصيبة حول مسألتين: مسألة إمتداد الولاية الوطنية، باعتبارها تجسيداً لإرادة الدولة في استخدام الموارد المحاذية لشواطئها، من أجل تنميتها الاقتصادية وضمان رفاهية شعوبها. ومسألة خلق منطقة دولية لصالح الإنسانية، وذلك لتجنيبها مساوىء الاستغلال العشوائي من قبل الدول التي تتوفر على الإمكانات المالية والتقنية. وبديهي أن مجموعة دول عدم الانحياز سارعت إلى توظيف مفهوم التراث المشترك للإنسانية لأنه يعطي الأولوية للتضامن وينبذ فكرة الاستغلال والصراع.

وتبرز أعمال المؤتمر الثالث لقانون البحار ومن بعدها بنود الاتفاقية المذكورة أن مفهومي المنطقة الاقتصادية الخالصة والتراث المشترك للإنسانية يعتبران من أحدث المفاهيم وأخصبها. وهما قبل كل شيء أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية[٥].

وتحاول هذه الدراسة أن تبين كيف أن المنطقة الاقتصادية الخالصة هي أداة في خدمة

شعوب الدول الساحلية. كما تحاول أيضاً أن ترصد أهمية مفهوم التراث المشترك للانسانية باعتباره أداة في خدمة الإنسانية.

الجزء الأول
المنطقة الاقتصادية الخالصة
في خدمة شعوب الدول الشاطئية

لما كانت البحار وسيلة للاتصال بين الدول فقط ومكاناً للصيد، فإن الحاجة إلى تنظيم الملاحة شكلت وحدها أساس القانون المطبق على المساحات المائية المفتوحة أمام الجميع، تطبيقاً لمبدأ حرية البحار. يستثنى من ذلك جزء من البحر المحاذي لشاطىء الدولة حيث تمارس عليه الدولة سيادتها. غير أن تطور التقنيات مكّن الدول من بسط نفوذها وإحكام قبضتها على المجال البحري، مما كان له مضاعفات على المعطيات القانونية وفرض على قانون البحار التكيف مع الأوضاع الجديدة.

لقد بدأت الدول تتطلع إلى بسط سيادتها على مناطق جديدة من البحار تحاول الاستئثار بمواردها، حرصاً منها على أن تحفظ لنفسها ولشعبها بصورة خالصة مصدراً هاماً للغذاء بالإضافة إلى تأكيد الطمأنينة والأمن لإقليمها عن طريق إبعاد السفن الأجنبية عن شواطئها.

وكانت ادعاءات الدول ومطالبتها بمزيد من حقوق الإنفراد بمناطق جديدة إلى جانب الحقوق التقليدية المقررة لها مقدمات أدت في النهاية إلى استقرار نظريات جديدة. وإذا كانت نظرية الامتداد القاري قد كتب لها الاستقرار في مفهومها الذي انطوت عليه اتفاقية جنيف الخاصة بالامتداد القاري لسنة 1958، فإن واحدة من أهم النظريات الجديدة في قانون البحار تم تدوينها في دائرة قانون البحار الجديد لسنة 1982، ألا وهي نظرية المنطقة الاقتصادية الخالصة.

ونحاول فيما يلي أن نتعرض بالتحليل لفكرة المنطقة الإقتصادية الخالصة التي تجسد أحد مظاهر التجديد في قانون البحار من خلال العناية بقضايا التنمية الاقتصادية. وذلك في النقاط الآتية:

أولاً: نشأة الفكرة وتطورها.

ثانياً: تكريس الفكرة في إطار المؤتمر الثالث لقانون البحار.

ثالثاً: بلورة فكرة النظام الاقتصادي العالمي من خلال أحكام اتفاقية قانون البحار لسنة 1982.

المبحث الأول: نشأة الفكرة وتطورها:

يمكن إرجاع الأصول التاريخية لفكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى بعض الأفكار التي أثيرت على صعيد إقليمي أو داخل لجنة الاستخدامات السلمية لقاع البحار. وخاصة فكرة الامتداد القاري التي جذبت انتباه الدول وكذلك المتخصصين ورجال القانون منذ اللحظة التي أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية إحتواء الطبقات الأرضية المغمورة بالمياه، والتي تمثل امتداداً طبيعياً لأرضية القارات، على موارد طبيعية تحتاج إليها الدول لتحقيق تنميتها الاقتصادية. وقد تبلورت فكرة الامتداد القاري في خطوطها وأسسها العريضة سنة 1945 حيث أصدر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية «ترومان» إعلانه الشهير الذي يعتبر الثروات الموجودة في قاع البحار والتربة تحته من المناطق الملاصقة لشواطيء الدولة أي مناطق الامتداد القاري على أنها تخص الولايات المتحدة الأمريكية، وتخضع لاختصاصها ورقابتها. وينمّ هذا الموقف عن انشغال أكبر دولة في العالم أمام احتمال نضوب الموارد البيولوجية والمعدنية مما دفعها، دون تردد، إلى سنّ تشريعات وقائية في الوقت الذي ظلت فيه متشبثة بقاعدة الأميال الثلاثة لاحتساب البحر الإقليمي. والعلة في ذلك أن هذه الدولة هي المستفيدة الأولى من مبدأ حرية الملاحة في أعالي البحار.

لقد أحدث مفهوم الامتداد القاري هزة في قانون البحار لا سيما حينما استخلصت دول أمريكا اللاتينية «النتائج المنطقية والقانونية من تصريح الرئيس ترومان»[٦].

والواقع أن هذه الدول لعبت دوراً جد هام في نشأة منطقة ذات هدف اقتصادي ملاصقة للشاطيء. يقوم أساس مطالبة هذه الدول على فكرة المحافظة على الوحدة البيولوجية الموجودة بين البحر والإنسان. وقد دافع عن هذا الرأي مندوب الشيلي أمام المؤتمر الثالث بهذه العبارات: «إن المطالبة بمنطقة خالصة كشفت العلاقات الجوهرية الموجودة بين الأرض والإنسان والبحر. كما أكدت على أن الموارد البيولوجية والمعدنية وغيرها الموجودة في المياه الملاصقة لشواطيء دولة هي ملكية لشعوبها، غير قابلة للتصرف»[٧].

ولم يكن سن قوانين وطنية من جانب دول أمريكا اللاتينية الوسيلة الوحيدة التي ساعدت على تكوين منطقة ذات هدف اقتصادي. فبعض الدول أرادت تدعيم موقفها عن طريق إصدار تصريحات مشتركة تمثلت في تصريح سنتياجو (شيلي) وتصريح مونتفيديو.

ففي 18 أغسطس 1952 انعقد أول مؤتمر خاص باستغلال والمحافظة على الموارد البحرية في جنوب المحيط الهادي ضم ثلاث دول أمريكية جنوبية هي: شيلي، الأكوادور، وبيرو. وقد توصل هذا المؤتمر إلى توقيع عدد من الاتفاقيات، من بينها تصريح بشأن المنطقة البحرية، جاء فيه «أن حكومات الدول الثلاث تعلن كمبدأ في نظامها البحري الدولي، أن لكل دولة منها سيادة واختصاصاً انفرادياً على الرقعة البحرية المجاورة لشاطيء إقليمها إلى مسافة لا تتجاوز 200 ميل بحري من هذا الشاطيء. تمتد هذه السيادة والاختصاص الإنفرادي على قاع البحر والتربة تحته، ودون أن يكون في ذلك تجاهل للقيود الضرورية على ممارسة السيادة والاختصاص التي يفرضها القانون الدولي لتيسير المرور البري وغير الضار لسفن كافة الدول في المنطقة».

وقد بيّن هذا التصريح الاعتبارات التي دفعت إلى تبني نظام المنطقة البحرية وهي:

أ ـ التزام الحكومات بأن تكفل لشعوبها النفاذ إلى الموارد الغذائية الضرورية وأن تزودها بوسائل لتنمية اقتصادها.

ب ـ التزام الحكومات بأن تكفل المحافظة على مواردها الطبيعية وحمايتها وتنظيم استخدامها لتحقيق أقصى فائدة ممكنة لدولها.

إذ جاء في هذا التصريح أن «للدول الشاطئية حق التصرف المطلق في مواردها البحرية لتحقيق تقدم ورفاهية شعوبها»[٨].

وفي مارس 1970 اجتمعت في مونيفيديو تسع دول من أمريكا اللاتينية التي تطالب بأن تكون لها منطقة بحرية تصل إلى مسافة 200 ميل بحري. وقد أكدوا في بيانهم تمسكهم «بأن تكون لهم منطقة بحرية مجاورة لشواطئهم بما في ذلك القاع وباطن تربته إلى مسافة 200 ميل بحري مقاسة من خط الأساس لقياس البحر الإقليمي، يكون لدولة الشاطيء عليها سيادة أو حق خالص في الاختصاص. وذلك على أساس ما لدولة الشاطيء من تميز يرجع إلى الروابط ذات الطبيعة الجغرافية والإقتصادية والاجتماعية التي تربط بين البحر والأرض اليابسة ومن يقطنها من الناس، بما يعطي للسكان الشاطئيين أسبقية مشروعة في الاستفادة من الثروات التي تقدمها لهم البيئة البحرية، واتخاذ الإجراءات التي تجنب مخاطر الأضرار بالثروات خاصة الحية منها نتيجة التقدم العلمي والتقني الذي تحقق في مجال استغلال الموارد الطبيعية للبحر».[٩]

وقد تمّ تدوين هذه الأفكار في إطار مبادىء عامة صادقت عليها دول أمريكا اللاتينية المجتمعة في (ليما) بتاريخ 20 أغسطس 1970 باستثناء كوباوهايتي. واللافت للنظر أن هذه الاجتماعات ركزت على فكرة «المنطقة البحرية» باعتبارها منطقة بحرية لدولة الشاطىء تمارس عليها ولاية خاصة تنصرف بالتحديد إلى الموارد الموجودة بها من أجل استغلالها والمحافظة

عليها، وفق معايير معقولة وباتفاق مع خصوصيات جغـرافية وجيـولوجيـة وبيولـوجية، وحسب متطلبات الاستخدام السليم لهذه الموارد.

ولم تتبلور فكرة البحر الحكر إلا في اجتماع «سانت دومانجو» الذي تم في 9 يونيه 1972، والذي حضرته الدول الأربع عشرة المطلة على بحر الكاريبي.

وتعتبر فكرة البحر الحكر فكرة سابقة على مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة.

وإذا كان فقهاء أمـريكا الـلاتينية قـد استعملوا مفهوم البحـر الحكر، فـإن إطلاق فكـرة المنطقة الاقتصادية الخالصة ترجع إلى الأفارقة. لقـد كان ممثل كينيا هـو أول من استخدم هـذا المصطلح في الاجتماع السنوي للجنة القانونية الاستشارية الأفرو ـ أسيوية الذي عقد في كـولمبو في يناير 1971. حيث عبر عن جوهر فكرة المنطقة الاقتصـادية عنـدما أعلن أن من المتعيّن النظر إلى المنطقة الاقتصادية بوصفها نطاقاً يكون للدولة الساحلية أن تصدر بشأنه تصاريـح للصيد في مقابل حصولها على مساعدات فنية. ثم عاد في الدورة التالية للجنة والتي عقدت في لاجـوس في يناير 1972، وأعلن الاختصاص المطلق للدولة الساحلية على كل الموارد البيولوجية والمعدنيـة في المنطقة الاقتصادية.

وقد تبنت ندوة ياوندي المقامة في يونيه 1972 هـذه الفكرة حيث أصـدرت تصريحاً ينص على أن «من حق كل دولة أن تنشيء إبتداء من بحرها الإقليمي منطقة اقتصادية»

ثم جاء إعلان منظمة الوحدة الافريقية بشأن قانون البحار الذي تم إقراره في أديس أبـابا في 24 مايو 1973. واعيد تأكيده في مقديشيـو في 11يونيـو 1974لينص في صراحـة قاطعـة على تأييد الدول الافريقية لاقرار فكرة المنطقـة الاقتصاديـة التي لا تتجاوز 200 ميـل بحري ويكـون للدولة السـاحلية فيها سيادة دائمة على كل مواردها البيولوجية والمعدنية.

وسرعان ما وجدت هذه الأفكار تعبيراً محدداً عنها أمام لجنة الاستخـدامات السلمية لقـاع البحار والمحيطات، حيث تقدمت كينيا[١٠] باقتراح يقضي بانشاء منطقة اقتصادية.

كما تقدمت وفود المكسيك وفنزويلا وكولومبيا باقتراح جماعي في هذا المضمار. وقد كانت هذه الاقتراحات أساساً للمناقشات التي دارت حول فكـرة المنطقـة الاقتصاديـة مما سـاعد عـلى بلورتها وتسجيلها في قائمة المواضيع والقضايا التي يتعـين على المؤتمـر الثالث لقـانون البحـار أن يتولى بحثها[١١].

ولـدى افتتاح اعمـال هذا المؤتمـر، بات من المؤكـد أن تلقى فكرة المنـطقـة الاقتصـاديـة الترحيب والتأييد من الدول النامية التي أدركت أن في الأخـذ بها تعميما لمسـافة المـائتي الميل التي أعلنتها بطريقة انفرادية، سواء كحد لبحارها الاقليمية أو كمناطق للصيد. علاوة على انفـرادها

بحقوق الاستكشاف والاستغلال الخالص المنافع لكل ما يوجد فيها من أسماك أو معادن أو بترول أو أي كائنات حية أو غير حية أخرى. غير أنه كان يتعين على مجموعة العالم الثالث المتوفرة على الأغلبية في المؤتمرات أن تواصل نضالها لتفرض فكرة الحقوق السيادية التي تمارسها الدولة الشاطئية على منطقتها الاقتصادية، وليس مجرد حقوق وظيفية، كما كانت تتطلع إليها الدول المصنعة التي تريد تقليص الحقوق في هذه المنطقة إلى أكبر قدر ممكن.

المبحث الثاني: تكريس فكرة المنطقة الاقتصادية في إطار المؤتمر الثالث لقانون البحار.

عبر رئيس اللجنة الثانية في نهاية الدورة الثانية التي عقدها المؤتمر الثالث لقانون البحار عن الموقف السائد عندئذ بما يلي:

«تعد الأطروحة القائلة بضرورة وجود بحر إقليمي لا يزيد على اثني عشر ميلا ومنطقة اقتصادية محددة في مائتي ميل بحري من بدء شاطىء الدولة وفي اتجاه أعالي البحار نواة لا يجاد حل توفيقي. غير أنه يجب التعمق في طبيعة المنطقة الاقتصادية وتكييفها القانوني»[١٢].

ولم تبرز فكرة المنطقة الاقتصادية التي أصبحت تناصرها مختلف الاتجاهات الدولية إلا من خلال النص الوحيد للتفاوض الذي أعدّه رئيس اللجنة الثانية المختصة بدراسة وضع اتفاقية بشأن النظام القانوني لكل المساحات البحرية ومن بينها المنطقة الاقتصادية. وقد نشر هذا النص في نهاية اشغال الدورة الثالثة للمؤتمر سنة 1975[١٣].

ويمثل هذا التكريس انتصاراً لاطروحة الدول الشاطئية التي استطاعت التأثير على المؤتمر في مسألة تكييف طبيعة المنطقة الاقتصادية. فبينما كانت الدول الملاحية الكبرى تصر على اعتبارها جزءاً من مياهها الاقليمية، فإن أغلبية الدول النامية تعتبرها في مركز وسط لا يجعلها جزءاً من أعالي البحار ولا جزءاً من المياه الاقليمية، وإنما منطقة من نوع خاص.

وقد بحثت لجنة مصغرة غير رسمية شكلت في الدورة السادسة هذا الموضوع من أجل التوصل إلى حل توفيقي، وتوصلت إلى صياغة تجنب مشكلة التكييف القانوني للمنطقة، وتم تضمينها النص المركب في المادة الخامسة والخمسين التي تقول:

«المنطقة الاقتصادية الخالصة هي منطقة تقع وراء البحر الاقليمي وتكون ملاصقة وتخضع للنظام القانوني المحدد المقرر في هذا الجزء والذي بموجبه تخضع حقوق الدولة الساحلية وولايتها وحقوق الدول الأخرى وحرياتها للأحكام ذات الصلة في هذه الاتفاقية»

فحسب هـذه المادة، فـإن المنطقـة الاقتصادية الخالصـة هي قطاع بحـري خارج البحـر الاقليمي ملاصق له تمارس عليه الدولة الشاطئية بعض الحقوق السيادية مع الاعتـراف لكافـة الدول بحريتي الملاحة والتحليق بها خلاف البحـر الاقليمي. وهكذا تضـع المادة المذكورة فرقاً جوهرياً من حيث الطبيعية القانـونية لكـل من البحر الاقليمي والمنـطقة الاقتصـادية. فبـالنسبة للبحر الاقليمي، يظل المرور البري للسفن حقاً قائماً بذاته وكذلك حرية التحليق للطائرات؛ في حين تقترب الطبيعة القانونية للمنطقة الاقتصادية من طبيعة أعالي البحار، وإن كان مجالهما يختلف مع ذلك لأسباب أخرى[١٤].

والواقع أن هذا الموضـوع أثار نقاشات حادة خلال المؤتمـر الثالث لقـانون البحـار. حيث كانت الدول الشاطئية تصر على إخراج المنطقة الاقتصادية الخالصـة من نطاق أعـالي البحار، في حين كانت الدول غير السـاحلية وكـذلك الـدول الكبرى تـطالب باخـراجها من ولايـة الدولـة الشاطئية وتدويلها لما تفرضه مستلزمات النمو والتعاون.

وقـد احتدم الصـراع بين الـدول الساحليـة والدول غـير المطلة عـلى الشواطىء والـدول المتضـررة جغرافيـاً[١٥] حول حق هـذه الاخيرة في الاشتـراك مع الـدول الساحليـة في استغلال الموارد الحية وغير الحية الموجودة في المنطقة الاقتصادية. فإذا كان هنـاك شبه إجمـاع على المـوافقة على حق النفاذ وحق الاشتراك في استغلال الموارد الحية المـوجودة في هـذه المنطقـة، فإن شـروط الاشتـراك في هذا الاستغلال ظلت محل خلاف شـديد عـلى مستوى المؤتمر عامـة، والمجموعـة الافريقية بصفة خاصة. وكان هذا الخلاف سبباً في تفتيت المجموعة الافريقيـة «كما أنـه لم يحسم في اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية[١٦].

والجدير بالذكر، أن مجموعة الدول غير المطلة على الشواطىء والـدول المتضررة جغـرافياً والتي كانت تضـم ثلاثا وخمسين دولة تمثل مركز قوة في المؤتمر. ورغم تـوفر هـذه المجموعـة على الثلث الحـاضر، فـإنها لم تتمكن من استـدراج المؤتمـر الى الاعتـراف للدول غـير المـطلة عـلى الشواطىء بحق التمتع في جزء من الموارد الحية الكائنة في المنطقة الاقتصادية.

ويرى السيد «برنادو زولتة» الامين العام المساعد للأمم المتحدة أن هذه المجموعة حاولت منذ الدورة الخامسة لانعقاد المؤتمر الثـالث لقانـون البحار أن تنسف فكـرة المنطقـة الاقتصادية الخالصة. وبالرغم من مركزهـا، فإنها لم تفلح في استبعـاد إدخال الجـزء الخامس حـول المنطقـة الاقتصادية ضـمن الاتفـاقية الجـديدة لقـانون البحـار سنة 1982. في حـين استطاعت مجموعة الدول الشاطئية، لما كان لها من وزن ونفوذ، أن تفرض تصوراتها في هذا المضمار،وذلك باخراج المنطقة الاقتصادية من نطاق أعالي البحار وإضفاء الصفة الخالصـة عليها حتى تتصـرف الحقوق السيادية لفائدة الدول الشاطئية»[١٧].

وتعتبر صياغة المادة 86 من الاتفاقية تتويجاً لهذا المنظور حيث نقرأ ما يلي :

«تنطبق أحكام هذا الجزء على جميع أجزاء البحر التي لا تشملها المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر الاقليمي أو المياه الداخلية لدولة ما، أو لا تشملها المياه الأخبيلية لدولة ارخبيلية. ولا يترتب على هذه المادة أي انتقاص للحريات التي تتمتع بها جميع الدول في المنطقة الاقتصادية الخالصة وفقاً للمادة 58».

ويستتبع هذا النص تكريس فكرة استعادة الموارد الحية الموجودة في هذه المنطقة الممتدة إلى مسافة مائتي ميل. ويبدو من قراءة فاحصة لهذه المادة أن الدولة الشاطئية لا تمارس سيادة إقليمية، بل تقتصر على مجرد مزاولة اختصاص وظيفي. بيد أن هناك سلسلة التدابير التي تدفع إلى مراعاة الحيز المكاني للمنطقة علاوة على مواردها، كما يظهر ذلك من خلال المادة 60 من الاتفاقية الجديدة لقانون البحار التي تشدد على ظاهرة قبضة الدولة الشاطئية، والتي تتجلى أساساً في الحق في تنظيم وإقامة وتشغيل جزر اصطناعية ومنشآت. كما تمارس الدول الشاطئية، بموجب المادة **56** من نفس الاتفاقية، حقوقاً فيما يخص البحث العلمي البحري والمحافظة على البيئة البحرية، وتتمتع في ذلك بسلطة تقديرية، كما تتصرف هذه الدولة، بمنتهى الحرية، في ميدان الصيد حسب ما ورد بيانه في الفقرة الثانية من المادة 62 من الاتفاقية المذكورة.

المبحث الثالث: بلورة فكرة النظام الاقتصادي العالمي من خلال أحكام اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢.

يثور تساؤل هام وأساسي وهو: هل بالإمكان اعتبار بعض الموارد المدرجة ضمن اتفاقية قانون البحار كمؤشرات موضوعية لقيام نظام اقتصادي عالمي؟

للجواب على هذا التساؤل نكتفي بتسجيل الملاحظات الآتية:

١ ـ باستثناء المادة 56 فقرة 2 والمادة 58 الفقرة الاولى والفقرة الثانية اللتين تنصان على حقوق الدول الأخرى، فإن المواد المتعلقة بالصيد (المواد 61، 62، 63، 69، 70، 73)، تمثل بالنسبة للدول النامية حجر الزاوية في اتفاقية قانون البحار الجديد لتستجيب بذلك لمتطلبات نموهم الاقتصادي.

٢ ـ إن الفوارق الموجودة بين الدول بالنظر إلى أوضاعها الجغرافية أدت إلى ظهور فوارق على مستوى المصالح. مما لم يكن يساعد مجموعة السبعة والسبعين على تشكيل جبهة واحدة متراصة خلال المفاوضات التي وافقت الاعلان عن فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة.

٣ـ سبق أن أشرنا إلى أن الدول الشاطئية هي التي استفادت من هذه الوضعية حيث انفردت بحقوق على المنطقة الاقتصادية، وذلك لاشباع حاجاتها، مما يجعل مركز الدول غير الشاطئية تحت رحمة الدول الشاطئية وتظل رهينة بحسن استعدادها. غير أن هذه الحرية ليست مطلقة كما يبدو لأول مرة. فقد فرضت الاتفاقية مجموعة من الالتزامات لفائدة الدول النامية، والتي مدارها:

أ ـ واجب اللجوء إلى المنظمات الدولية المتخصصة قصد الاستشارة كشرط سابق لتحديد الدول الشاطئية حصتها من السمك، وتعد هذه المنظمات أفضل ضمانة للدول غير الساحلية، حسب ما ورد في المادة 63 من اتفاقية قانون البحار الجديد.

ب ـ حق المشاركة لفائدة الدول الآخذة في طريق النمو التي لها أوضاع خاصة كالدول غير الساحلية (المادة 69)، أو الدول المتضررة جغرافياً التي جاء ذكرها في المادة 70 من الاتفاقية. ويقصد بها الدول التي لديها منفذ على البحر وإنما لا يمكنها مد سيادتها إلى مسافات شاسعة في البحر بسبب موقعها الجغرافي. وفي كلتا الحالتين، يجب أن تكون المشاركة على أساس منصف في استغلال جزء مناسب من فائض الموارد الحية للمناطق الاقتصادية للدول الساحلية الواقعة في نفس المنطقة، مع مراعاة ما يتصل بذلك من الظروف الاقتصادية والجغرافية لجميع الدول المعنية.

وتحدد الدول المعنية أحكام وصور هذه المشاركة عن طريق اتفاقيات ثنائية أو اقليمية أو دون اقليمية. كما تُحال النزاعات الناشئة بهذا الخصوص إلى التوفيق، وليس إلى التحكيم أو القضاء الاجباري.

جـ ـ تقديم الدول الساحلية مدفوعات مالية أو مساهمات عينية لقاء استغلال الموارد غير الحية للامتداد القاري وراء 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس بها عرض البحر الاقليمي.

وتقدم المدفوعات والمساهمات سنوياً بصدد كل الانتاج في موقع تعدين بعد السنوات الخمس الأولى من الانتاج في ذلك الموقع. ويكون معدل المبلغ أو المساهمة في السنة السادسة 1 في المائة من قيمة أو حجم الانتاج في موقع التعدين. ويرتفع هذا المعدل بنسبة 1 في المائة عن كل سنة لاحقة حتى السنة الثانية عشرة، ويظل عند نسبة 7 في المائة بعد ذلك.

والجدير بالاشارة، أن الدولة النامية المستوردة لمورد معدني ينتج من امتدادها القاري تعفى من تقديم هذه المدفوعات أو المساهمات لقاء ذلك المورد المعدني.

وأخيراً، تقدم المدفوعات أو المساهمات عن طريق السلطة التي تتولى توزيعها على الدول

الأطراف في هذه الاتفاقية على أساس معايير التقاسم المنصف، آخذة في الاعتبار مصالح الدول النامية واحتياجاتها، ولا سيما الدول الأقل نمواً وغير الساحلية.

وتعتبر هذه الاجراءات التي تنص عليها المادة 82 من الاتفاقيـة نواة لخلق ضـريبة لفـائدة التنمية. وهي فكرة مستهلة من مبـادىء العدل والانصـاف، التي يتعين أن يقـوم عليها النـظام الاقتصادي العالمي الجديد. وخلاصة القول، وحتى نُجيب على التساؤل السابق نسجل ما ذهبت إليه الاتفاقية من تدعيم لمركز الدولة الشاطئية على أساس تطبيق لمبدأ السيادة على الموارد الطبيعية والنشاطات الاقتصادية التي تمثل دعامة رئيسية للقانون الدولي للتنمية. غير أنه من الصواب أن نتساءل أيضاً عن قيمة مبادىء التعاون والترابط ودفع مساهمات عينية أو مدفوعات مالية من أجل مساعدة الدول الأقل نمواً إذا لم ترافقها إجراءات عملية وإرادة سياسية فاعلة لإعطائها مضموناً حقيقياً ويخشى أن تظل هذه الأهداف النبيلة مجرد وهم ترده المحافل الدولية لذرّ الرمال على الأعْيُنْ.

ثُمَّ ألا يشكل مد الدول الشاطئية لولايتها الاقليمية إلى مسافـات كبيرة من البحـار تصل إلى 35٪ من المساحة الكلية للبحار تقريباً تضييقاً عن مناطق قـاع البحر؟ وبـالتالي تقليصـاً من أهمية المنطقة الدولية المخصصة للانسانية؟

فهل ينم هذا الوضع عن تـطرف في محابـاة الدولـة الشاطئيـة. وبالتـالي يحدث أضـراراً بالمصالح العامة للجماعةالدولية؟ ذلك ما يراه بعض المحللين.

بيـد أنه يمكن التخفيف من حـدة هذه المـلاحظة، إذا تمَّ التـوفيق بـين مصـالـح الـدول الشاطئية ومصالح الجماعية الـدولية عنـد تحديـد اتساع المنـطقة الاقتصـادية الخـالصة، وذلـك بتحديد نسبة معينة من الفوائد التي تجنيها دولة الشاطىء والدول الأخرى التي تمارس نشـاطات الاستغلال في المنطقة الاقتصادية يأخذها الجهاز الدولي المقترح إنشاؤه، وتخصص لترقية وسـائل استغلال المنطقة الدولية من قاع البحر وتنمية الدول الآخذة في النمو ومساعدتها.

ولن يتسنى ذلـك إلا إذا وجد تـوازن بين نـزوع الدول الشـاطئية إلى الانفـراد والاستئثار ونزوع الجماعة الدولية إلى إرساء نظام بحري جـديد يتفـاعل مـع فكرة نـظام اقتصادي عـالمي جديد يجسده مفهوم التراث المشترك للانسانية. وهذا المفهـوم يستخدم إطـاراً قانـونياً للمنـطقة الموجودة خارج الولاية الوطنية.

ذلك ما سنحاول إبرازه في الجزء الثاني من هذا البحث.

الجزء الثاني
المنطقة الدولية في خدمة الانسانية

لقد كانت فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة، كما رأينا، بداية النهاية لقانون البحر الكلاسيكي. فقد أدخلت في عنف وقوة خلفية اقتصادية على فلسفة قانون البحر التقليدي. وكان لا بد لهيئة الأمم المتحدة أن تعنى بهذا الموضوع ولا سيما في جوانبه السياسية والاقتصادية. وكانت باكورة جهد المنتظم الدولي قراراً صادراً عن الجمعية العامة في 17 ديسمبر 1970 تحت رقم 2749 (د ـ 25)، استهل بنوده ببند اختار عبارة «التراث المشترك للانسانية، وصفاً للمنطقة من قاع البحر وباطن القاع التي تخرج عن الولاية الوطنية.

وكان باردو مندوب مالطة هو راعي هذا التعبير الذي يفصح عن فلسفته في ضرورة إحداث تعبير جذري في القانون الدولي لمواجهة الفوارق الكبرى بين الدول[٢٠].

ولقد أثار هذا الخطاب التاريخي ردود فعل متباينة انعكست على صياغة الجزء الحادي عشر من اتفاقية قانون البحار الجديد وعلى ملحقيها الثالث والرابع.

والواقع أن هذا التعبير ما هو إلا تجسيد سياسي لمفهوم يجد جذوره في الفكر السياسي الذي ظهر في نهاية القرن الماضي. غير أنه لم يصبح واقعاً سياسياً إلا بعد تصفية الاستعمار مع ما أفرزته من أفكار تتجلى أساساً في ضرورة التفكير في قضايا العالم بمنظور جديد يعتمد على الشمولية وينطلق من الانسانية.

ومثل هذا المنظور حينما يتعلق الأمر بقضايا البحر لا يمكنه إلا أن يعنى بادارة المنطقة الدولية والإفادة بامتيازات أوفر للدول النامية فيما تدره تلك المنطقة، باعتبارها تُراثا مشتركاً، من ثروات.

وهكذا فإن اتفاقية قانون البحار لسنة 1982 تمثل انتصاراً لمفهوم التراث المشترك للانسانية الذي يجد تجسيده في المؤسسة الدولية لأعماق البحار والمحيطات. ويستهدف هذا التنظيم الدولي تصريف وإدارة ثروات المنطقة الدولية واستثمار ناتجها وتوزيع عائدها باسم الانسانية، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لاحتياجات الدول الأقل نمواً.

وسنركز في هذا الجزء الثاني من هذا البحث على دراسة أصول تعبير التُراث المشترك للانسانية أولاً، ثم على تجسيده القانوني من خلال السلطة الدولية لأعماق البحار ثانياً.

المبحث الاول : أصول مصطلح التراث المشترك للإنسانية .

إذا كان تعبير المنطقة الاقتصادية مفهوماً قائماً على فكرة الملكية ، فعلى العكس من ذلك ، فإن تعبير التراث المشترك للإنسانية ينبني على مبدأ التوزيع والتضامن والتعاون .

لقد ظهر هذا المنظور الذي يتسم بالأريحية والتبشير منذ نهاية القرن التاسع عشر . وهكذا صاغ القانوني اللامع «أندري بيلو» سنة 1832 المبدأ القاضي بأنه لا يجوز للدول أن تدعي لنفسها حقاً في المنطقة الدولية ولا يسوغ لها ان تمتلك أي جزء منها أو أن تنفرد باستغلال الثروات الموجودة فيها ، مستعملاً لأول مرة تعبير «التراث الغير القابل للقسمة»[٢١] .

وفي سنة 1898 ، كتب القانوني الفرنسي «جوفر دولابرديل» في معرض انتقاده للبحر الاقليمي ولنظام السيادة المتصلة به ما يلي : «إن البحر الإقليمي شأنه شأن البحر العالي هو التراث المشترك للإنسانية»[٢٢] .

ولم تكن هذه الفكرة التي حرص هذا الفقيه على بلورتها لتقنع معاصريه ، لأنها كانت بعيدة في تلك الفترة عن أن تخدم مصالح القوى البحرية . لا سيما حينما إستتبع من المبدأ الداعي بأن يكون البحر مالاً مشتركاً Res Communis النتائج الآتية ، وفق ما صرح به : «يتعين إيجاد منظمة تجمع كل أمم العالم ، سواء كانت أمماً بحرية أولا . ويجب أن تتمتع جميعها بحق الانتفاع من موارد البحر وثرواته ، كما ينبغي العمل على أن لا تتعرض هذه الثروات المرصودة للإنسانية للتلف والضياع» .[٢٣] .

إن إمكانية تعرّض هذه الموارد للتبديد والضياع إذا ما تركت لشراهة الدول العظمى هي التي تشكل أساساً لنظرية التراث المشترك للإنسانية . وقد استعمل السفير المالطي «أرفيد باردو في سنة 1967 بعد حدوث تغيرات على الوضع الدولي نفس فكرة التبذير والضياع التي تبناها من سبقه من الفقهاء ، مضيفاً إليها فلسفة التنمية الاقتصادية ، كهدف أساسي لصيق بموضوع البحار . إذْ لم تعد البحار وسيلة للاتصال بين الدول فحسب ، بل أصبحت أيضاً مصدراً لغذاء البشر وموردا للكنوز والمعادن ، وهي كثيرة لم تستغل بعد وقد أكد مندوب مالطة السابق من أعلى منصة الأمم المتحدة على ذلك بقوله : «إن قاع وأعماق المحيطات تعتبر التراث المشترك للانسانية ، ويجب استخدامه لأغراض سلمية ولصالح الإنسانية جمعاء . كما يتعين إعطاء الأسبقية لاحتياجات الدول الفقيرة التي تمثل الجانب من الإنسانية التي هي في أمس الحاجة إلى العون والمساعدة . وذلك في حالة استخراج امتيازات مالية نتيجة استغلال قاع البحر وأعماق المحيطات استغلالاً تجارياً»[٢٤] .

ويتمحور هذا المشروع حول فكرة مؤداها أن التنمية الاقتصادية ضمانة لاستتباب السلم

العالمي . وأن ذلك لن يتحقق إلا إذا وجد تنظيم دولي يعهد إليه بإدارة ثروات البحار والمحيطات لفائدة الجميع ، الشيء الذي يحول دون نشوب أي صراع بين المستفيدين . وتوجد الترجمة القانونية لهذه الفكرة في القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 ديسمبر سنة 1970 تحت رقم 2799 (XXV) الذي يشتمل على تصريح بالمبادىء المنظمة لقاع البحر وباطن القاع التي تخرج عن الولاية الوطنية باعتبارها منطقة دولية تابعة للإنسانية .

والحق أن نسبة الحقوق إلى الإنسانية لم تكن بدعة ابتدعها القرار الآنف الذكر . فقد سبقته إلى ذلك وثائق دولية أخرى ، لعل أولها هي الاتفاقية التي أبرمت في 27 يناير 1968 بشأن المبادىء التي تحكم نشاط الدول في كشف واستخدام الفضاء الكوني (25) .

ثم ثنت على ذلك الاتفاقية التي عقدت في 22 أبريل سنة 1968 في شأن معونة وإعادة رواد الفضاء التي وصفت هؤلاء الرواد بأنهم سفراء البشرية[٢٦] . كذلك استخدم اتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية تعبيراً مقارباً . إلا أن التعبير لم يكسب عالميته ويحتل مكانته إلا بعد أن تلقفة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة سالف الذكر . ولم يقتصر المشروع غير الرسمي والاتفاقية الجديدة لقانون البحار على تعبير التراث المشترك بل إنه استخدم تعبيراً آخر ، ذلك هو «المجتمع الدولي بأسره» ، واعتبر أن لذلك المجتمع الدولي مصلحة يجب مراعاتها .

فما هو إذن تعريف التراث المشترك للإنسانية ؟

وما هو موقع الإنسانية في القانون الدولي ؟

١ ـ تعريف التراث المشترك للانسانية وتحديده :

عرفت المادة الاولى من الاتفاقية المنطقة التي تعتبر تراثاً مشتركاً للإنسانية بأنها المنطقة التي تحتوي قاع البحار والمحيطات وباطن القاع التي تقع خارج الولاية الوطنية للدول . وقد اعتبرت المادة الثانية أن «المنطقة ومواردها تراث مشترك للإنسانية» . إذن فتراث الإنسانية المشترك خاص بالقاع وباطن القاع والثروات الكامنة هناك.

إن الفكرة الكامنة وراء التراث المشترك للانسانية هو شعور الجماعة الدولية بأن الثروات التي أغدقتها عليها الطبيعة ليست حقاً خالصاً للحاضر فحسب ، بل هي كذلك مشتركة بين الحاضر والمستقبل . ومن ثم فإن التراث المشترك لا يعني أنه مشترك بين الدول القائمة اليوم وإنما يستهدف أصلاً أنه مشترك بين دول هذه الأيام ودول القادم من الزمان ، وعليه فإن هذا التعبير ليس مفهوماً من مفاهيم التوارث الدولي بقدر ما هو وعد قطعته الطبيعة للانسان ، والمغزي التبشيري هو السمة الجوهرية في تعبير التراث المشترك للإنسانية . ومن هنا فإنه لا يهدف أساساً إلى تقسيم الثروات بين الدول وإنما إلى تنمية تلك الثروات أولاً . الأمر الذي

يتطلب إدارة اقتصادية رشيدة لا تقنع فقط بمستوى الدول النامية بل تنطوي تحتها كذلك الدول الرابية . كما أنها لا تختص جيلاً بعينه بميزة تمنحه أولوية على غيره من الأجيال ، إنما يسمح لكل جيل باستخدام رشيد يحافظ على موارد الثروات المشتركة .

وهذا هو المعنى الذي يهيمن على فلسفة البناء القانوني لمدرك التراث المشترك للإنسانية . حيث يستنتج من قراءة نصوص ديباجة تصريح الأمم المتحدة لعام 1970 بأن تنظيم إنتاج وتسويق وتوزيع الموارد المتحصلة من قاع البحر يجب أن يؤسس على نحو يشجع التنمية الصحية للاقتصاد العالمي والنمو المتوازن للتجارة الدولية وإنقاص الآثار الإقتصادية السيئة الناجمة عن تضخم أسعار المنتجات الأولية إلى أدنى حد ممكن» . لقد دلّت مناقشات لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في خصوص تنظيم أسواق المنتجات الخام على أن العالم في حاجة قصوى إلى تنمية متناغمة . الأمر الذي برز واضحاً في مداولات الأمم المتحدة حول إيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد .

٢ ـ موقع الإنسانية في القانون الدولي العام .

إن تصوير فكرة التراث المشترك على النحو الذي أسلفنا يعني أن مالك التراث المشترك هو الإنسانية . فإن صح هذا كان لنا أن نناقش انسجام هذه النتيجة مع القواعد الدولية التقليدية في شأن أشخاص القانون الدولي العام .

قبل الخوض في هذا الموضوع الحاسم ، يجب التذكير بأن الإنسانية كانت تعالج في القانون الدولي التقليدي من خلال «القانون الإنساني» أو من خلال «حق التدخل لإنقاذ البشرية» ، أو من خلال «الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية» .

إن القول بأن الإنسانية هي حاملة الحقوق في الثروات المعدنية التي تعتبر تراثاً مشتركاً ، وهي صاحبة الولاية على المنطقة التي تحتوي تلك الثروات ، لا ينسجم مع حكم القانون الدولي الكلاسيكي الذي لا يعترف إلا للدول بالشخصية القانونية .

غير أن فلسفة البناء القانوني لأي نظام يقوم على أن حامل الحق لا بد أن يكون ذا أهلية لكسب الحق والالتزام بالواجب ، ومن النظم القانونية ما يجعل هذه الأهلية عديلاً للشخصية القانونية ومنها ما يعتبر الأهلية عنصراً من عناصر الشخصية القانونية .

وإذن فلا يمكن أن نتصور حقاً من غير صاحب ولا يمكن أن نتصور صاحباً بدون أهلية قانونية . ومن ثم فلا بد أن يكون للحقوق المترتبة على التراث المشترك صاحب يتمتع على الأقل بأهلية قانونية ، وعلى هذا فإن نسبة الحقوق إلى الإنسانية لا يمكن أن تستقيم إلا بإضفاء الأهلية

القانونيـة ـ إن لم تكن الشخصية القـانونيـة ـ على الإنسـانية . فهـل نحن نشهد مـولد شخص قانوني دولي جديد أو على الأقل نشوء أهلية قانونية لذاتية دولية لم تكن معروفة من قبل ؟

يمكن أن نجيب على هذا التساؤل بالايجاب ونقول بأن هذا الشخص الجديد هو الإنسانية استناداً إلى المادة 136 من اتفاقية قانون البحار الجديـد ، حيث حرمت عـلى الدول أن تـدعي أو تمارس السيادة أو حقـوق السيادة عـلى أي جزء من المنـطقة ورفضت إدعـاء أي دولة أو شخص طبيعياً كان أم معنوياً بملكية أي جزء من المنطقة أو المعادن المستخرجـة منها ، سـواء في شكلها الخام أو المصنع إلا وفقاً لأحكام الاتفاقية .

إن هذا يعني أن السيادة على المنطقة والادعاء بملكية أي جزء أو مـا تحتويه من الثـروات هو أمر ممنوع على الدول والأشخاص المعنوية أو الافراد . وبعبارة أخرى ، فإن المـادة لا تعترف في المنطقة الدولية وثـرواتها بـولاية أو سيـادة أو حق لاي شخص من أشخاص القـانون الـدولي المعروفين للفقه المعاصر . وتبعاً فهي تحتجز ذلك لشخص أو لذاتية لم يكن لها وجود من قبـل . تلك هي الانسانية(٢٧) .

المبحث الثاني : السلطة الدولية لقاع البحار .

يفـرض مفهوم التـراث المشترك الـذي يشتمل عـلى فكرة الاستمـرارية على ورثته واجب المحافظة على التراث حتى تتناقله الأجيال القادمة ، وتستخلف فيه الجماعة الدولية عصراً بعد عصر ويستفيد منه الجميع .

وعـلى خلاف فكـرة المال المشتـرك التي تجعل من المنطقة ملكيـة غير قـابلة للتقسيم بـين الدول ، فإن النّص على الإنسانية باعتبارها إطاراً مرجعياً وحاملة حق وصاحبة ولاية على منطقة معينة يفترض تأسيس نظام يسمح بادارة الثروات .

وعليه فإن إدارة مشتـركة للثـروات الكامنـة في هذه المنطقة بـواسطة جهـاز مختص كفيلة وحدها بتحقيق هذه الأهداف .

ولدى افتتاح أعمال المؤتمر الثالث ظهرت ثلاثنظريات تتعلق بـالنظام الـواجب اتباعـه لاستغلال أعماق البحار كان دعاة النظريـة الأولى يرون في التنـظيم الجديـد بمثابـة سلطة مؤهلة لمنح تراخيص للدول أو للشركات الخاصة ، ومختصة أيضاً بضبط قواعد عـامة من أجـل ضمان استغلال رشيد للثروات . في حين كـان أنصار النـظرية الثـانية يـرون ضرورة تـأسيس منظمـة تتمتع بسلطات واسعة مختصة بمنح التـراخيص وقادرة أيضـاً على استكشـاف واستغلال أعمـاق البحـار بوسـائلها الخـاصة . وأخيـراً حسب النظريـة الثالثـة ، لا يمكن إعطاء الامتيـاز المتعلق

باستغلال أعماق البحار إلا المؤسسة يتم إنشاؤها في إطار السلطة الدولية(٢٨) .

وقد شكلت الفكرة الثانية منطلقاً للبحث عن حل توفيقي ، يعرف اليوم بالنظام الموازي الذي تتصدره المؤسسة باعتبارها «جهاز السلطة الذي يقوم بجميع العمليات مباشرة داخل المنطقة الدولية» ، حسب المادة 170 فقرة 1 .

وقبل أن نتناول موضوع المؤسسة ، نود أن نقف عند السلطة الدولية .

١ ـ تباشر السلطة الدولية في إطار إتفاقية قانون البحار الجديد وظائف التسيير وتدبير شؤون التراث المشترك بكيفية مرحلية وفي انتظار عالم الغد . وهكذا تحرص هذه الاتفاقية أن تحتفظ للإنسانية بنطاق كبير تستعمله السلطة الدولية عن طريق المؤسسة ومن خلال أسلوب التعاقد . ومن هنا ، فإذا كانت السلطة هي بمثابة وكيل بالاعمال لصالح الإنسانية ، فيجب أن تحافظ على هذا النطاق وذلك بتجنب مظاهر التبذير وإهدار الامكانات . وفي هذا السياق ، فإن المادة 145 من الاتفاقية المذكورة تقضي بوجوب المحافظة على البيئة البحرية من كل تلوث .

كما يتعين على السلطة أن تبرمج الاستغلال . وهذا تعبير عن الواقع المستقبلي للانسانية . ويمكن إجمال ذلك في ضرورة استتباب السلم عن طريق نزع السلاح النووي في هذه المنطقة الدولية وتحقيق التقدم على صعيد المعلومات العلمية وتبادلها وتطوير التقنيات وذلك خدمة لمصالح الشعوب وطموحاتها .

إن السلطة ليست سوى تنظيم تقوم الدول بواسطته بإدارة المنطقة ومواردها والاشراف على أوجه النشاط فيها . بل تعد أيضاً مركزاً لاجراء المفاوضات ومكاناً تعرض فيه كل دولة تقريراً حول تسييرها ، وهو ما يمكن أن يطلق عليه بالحصيلة الخماسية . وبالطبع تدخل ضمن سلطة الاشراف سلطة دستورية قد تؤدي إلى حد تعديل النظام القائم لجعله أكثر ملاءمة مع المستجدات الدولية .

٢ ـ تقوم المؤسسات العامة باعتبارها جهازاً فاعلاً ، وتابعاً للسلطة الدولية ، بوظائف هامة لفائدة التنمية الإقتصادية ، ويجوز لها في ممارستها لوظائفها الدخول في ترتيبات مناسبة نيابة عن السلطة . وتكون للمؤسسة شخصية قانونية دولية ، وتكون لها الأهلية القانونية اللازمة للاضطلاع بمهامها وتحقيق أغراضها وتمارس أعمالها وفقاً للنظام الأساسي المرفق بالاتفاقية . ويكون جميع أعضاء السلطة ـ حكماً ـ أطرافاً في النظام الأساسي للمؤسسة .

ويتطلع الجميع إلى أن تشرع المؤسسة في إبرام عقود مع دول أو مجموعة من الدول أو مع شركات خاصة عقود تشمل مضامينها ترتيبات تنظيمية ، أو تدخل معها في مشروعات مشتركة **Joint-venture**

ومما لا جدال فيه أن المؤسسة تمثل حجر الزاوية في البناء القانوني لاتفاقية قانون البحار الجديد ، لذا فإن مقتضيات الجزء الحادي عشر من هذه الاتفاقية تعكس تطبيق مبادىء التعاون والتوزيع التي تشكل دعامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد . ويرجع الفضل في ذلك إلى جهود مجموعة السبعة والسبعين التي استطاعت الصمود ، بفضل تلاحمها أمام ضغوط الدول المصنعة التي ترغب في تقلص إختصاصات السلطة الدولية . ويؤمل أن يظل هذا التماسك الذي يشكل سلاح العالم الثالث لمواجهة تحديات الدول المصنعة التي أقدمت على اتخاذ تشريعات وطنية تتعلق باستكشاف واستغلال المنطقة الدولية ، وقد أعربت مجموعة السبعة والسبعين عن تحفظاتها أمام هذا المسلك ، معتبرة أن تلك التشريعات الوطنية متناقضة مع مفهوم التراث المشترك للإنسانية الذي يكتسي صبغة القانون الآمر حسب اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 .

خاتمة :

لقد تحقق جزئياً الهدف الذي رسمه رئيس المؤتمر الثالث لقانون البحار القاضي بإقامة نظام قانوني جديد . ومن الثابت أن اتفاقية قانون البحار لعام 1982 أولت عناية خاصة لجانب التطور المطرد للقانون . وذلك بالتشريع الجاد في موضوعات أحدثت ثورة في القانون الدولي التقليدي المتعلق بالبحار . وسيتذكر العالم أن قانون البحار كان أول خطوة عملية على طريق إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد . لقد تم توقيع هذه الاتفاقية الجديدة من طرف دول تمثل 75٪ من سكان العالم ، و 76٪من الأراضي المغمورة بالمياه ، و 80٪ من مجموع خطوط السواحل .

وتنتمي هذه الدول ، سواء كانت شاطئية أو غير مطلة على الشاطىء ، مصنعة أو في طريق النمو ، إلى جميع الأنظمة السياسية وإلى كل جهات العالم .

ونأمل أن تدخل هذه الإتفاقية إلى حيز التنفيذ في أحسن الظروف لترعى تحقيق التوازن المطلوب في المصالح بين الدول المتقدمة والدول النامية ، تصون للمتخلفين حقوقهم ، وفي نفس الوقت لا تحرم المتقدمين من استغلال قدراتهم لصالحهم وصالح البشرية جمعاء[٣٠] .

كما تضفي على مفهوم التراث المشترك للإنسانية طابع الشرعية والعالمية ولمؤسسات المنطقة الدولية الفعالية وحسن الأداء.

إن نجاح اتفاقية قانون البحار سيكون بلا شك حجر الزاوية في أسس القواعد القانونية

الدولية التي تحكمها ، ليقوم قانون دولي جديد يصون مصالح الجميع ويكفل للمجتمع الدولي الأمن والسلام والتقدم .

الهوامش

(١) الوثائق الرسمية الصادرة عن المؤتمر الثالث لقانون البحار ـ المجلد الاول . AM couf. 62M SR 14.

(٢) Jean Salomon «Le procéde de la fiction en droit International» Revue Belge de droit International, 1974 ü p35.

(٣) حسب الرأي الذي أفصح عنه الفقيه ميشال فيرالي في تقديمه لكتاب المؤتمر الثالث لقانون البحار للسيد ليفي . 1983 منشورات بيلون ـ باريس .

(٤) Castanèda (G), «La Charte des droits et devoirs économiques des Etats», Annuaire français de droit international, 1974, p 36.

(٥) R. J. Dupuy; «The convention on the law of the Sea and the new International economic order» revue of Unesco, 1983, p 313.

(٦) وذلك حسب تصريح مندوب الايكوادور أمام لجنة استخدام أعماق البحار ـ الوثائق الرسمية للامم المتحدة . A (AC) SR. 80

(٧) وذلك حسب تصريح مندوب شيلي ـ المصدر السابق ص ١٣٢ .

٨ ـ الدكتور محمد طلعت الغنيمي ، «القانون الدولي البحري في أبعاده الجديدة» . ص ٢٢٧ .

(٩) الدكتور حامد سلطان والدكتورة عائشة راتب والدكتور صلاح الدين عامر «القانون الدولي العام» 1982 ص 450 .

(١٠) نفس المصدر ص 539 .

(١١) تحت عنوان «النقطة السادسة المسجلة في جدول أعمال اللجنة التي عهد إليها بدراسة لوضع البحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة» .

(١٢) الوثائق الرسمية للمؤتمر الثالث لقانون البحار . G2M C2M L86 vol III p 279.

(١٣) الوثائق الرسمية للمؤتمر الثالث لقانون البحار العدد IV ص ١٤٢ .

(١٤) الدكتور ابراهيم العناني: «المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة» ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد 31 السنة 1975 .

(١٥) لقد جاء ذكر الدول المتضررة جغرافياً في المادة 70 الفقرة الثانية من الاتفاقية . ويقصد بها الدول التي لديها منفذ على البحر وإنما لا يمكنها مد سيادتها الى مسافات شاسعة في البحر بسبب موقعها الجغرافي .

(١٦) الدكتور مفيد شهاب «نحو اتفاقية جديدة لقانون البحار» المجلة المصرية للقانون الدولي ، سنة 1978 ص 15 .

(١٧) وقد صرح بذلك أمام المناظرة التي عقدتها الجمعية الفرنسية للقانون الدولي في يونيه 1983 في مدينة روان بخصوص اتفاقية قانون البحار العام 1982 .

(١٨) المادة ٦٠ عن الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات في المنطقة الاقتصادية الخالصة .

١ ـ في المنطقة الاقتصادية الخالصة ، يكون للدولة الساحلية الحق دون غيرها في أن تقيم وفي أن تجيز وتنظم إقامة وتشغيل واستخدام :

(أ) الجزر الاصطناعية ،

(ب) المنشآت والتركيبات المستخدمة في الأغراض المنصوص عليها في المادة ٥٦ وفي غير ذلك من الأغراض الاقتصادية .

(ج) المنشآت والتركيبات التي قد تعوق ممارسة الدولة الساحلية لحقوقها في المنطقة .

٢ ـ تكون للدولة الساحلية الولاية الخالصة على هذه الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات ، بما في ذلك الولاية المتعلقة بالقوانين والأنظمة الجمركية والضريبية والصحية وقوانين وأنظمة السلامة والهجرة .

٣ ـ يجب تقديم الاشعار الواجب عن إقامة هذه الجزر الاصطناعية او المنشآت أو التركيبات ويجب الاحتفاظ بوسائل دائمة للتنبيه إلى وجودها . وتزال أية منشآت أو تركيبات تهجر أو يتوقف استعمالها لضمان سلامة الملاحة ، مع مراعاة أية معايير دولية مقبولة عموما تضعها في هذا الصدد المنظمة الدولية المختصة . وتولي في هذه الازالة المراعاة الواجبة لصيد السمك وحماية البيئة البحرية وحقوق الدول الأخرى وواجباتها . ويتم التعريف على نحو مناسب بعمق وموقع وأبعاد أية منشآت أو تركيبات لا تزال كليا .

٤ ـ للدولة الساحلية ، حيث تقتضي الضرورة ذلك ، أن تقيم حول هذه الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات مناطق سلامة معقولة لها أن تتخذ فيها التدابير المناسبة لضمان سلامة الملاحة وسلامة الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات .

٥ ـ تحدد الدولة الساحلية عرض مناطق السلامة ، واضعة في اعتبارها المعايير الدولية المنطبقة . وتقام هذه المناطق على نحو يضمن وجود صلة معقولة بينها وبين طبيعة ووظيفة الجزر الاصطناعية أو المنشآت أو التركيبات ، ولا تجاوز مسافة ٥٠٠ متر حولها مقيسة من كل نقطة من نقاط طرفها الخارجي ، إلا إذا أجازت ذلك المعايير الدولية المقبولة عموما أو أوصت به المنظمة الدولية المختصة . ويعطى الاشعار الواجب عن مدى مناطق السلامة .

٦ ـ على جميع السفن أن تحترم مناطق السلامة هذه وأن تطبق المعايير الدولية المقبولة عموما فيما يتعلق بالملاحة في جوار الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات ومناطق السلامة .

٧ ـ لا يجوز إقامة الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات ومناطق السلامة حولها إذا ترتبت على ذلك إعاقة لاستخدام الممرات البحرية المعترف بأنها جوهرية للملاحة الدولية .

٨ ـ ليس للجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات مركز الجزر . وليس لها بحر اقليمي خاص بها كما أن وجودها لا يؤثر على تعيين حدود البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري .

(١٩) المادة ٥٦ حقوق الدولة الساحلية وولايتها وواجباتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة .

١ ـ للدولة الساحلية ، في المنطقة الاقتصادية الخالصة :

(أ) حقوق سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية ، الحية منها وغير الحية ، للمياه التي تعلو قاع البحر ولقاع البحر وباطن أرضه ، وحفظ هذه الموارد وإدارتها ، وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصاديين للمنطقة ، كإنتاج الطاقة من المياه والتيارات والرياح .

(ب) ولاية على الوجه المنصوص عليه في الأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية فيما يتعلق بما يلي :

(١) إقامة واستعمال الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات .

(٢) البحث العلمي البحري .

(٣) حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها .

(ج) الحقوق والواجبات الأخرى المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

٢ ـ تولي الدولة الساحلية ، في ممارستها لحقوقها وأدائها لواجباتها بموجب هذه الاتفاقية في المنطقة الاقتصادية الخالصة ، المراعاة الواجبة لحقوق الدول الأخرى وواجباتها ، وتتصرف على نحو يتفق مع أحكام هذه الاتفاقية .

٣ ـ تمارس الحقوق المبينة في هذه المادة فيما يتعلق بقاع البحر وباطن أرضه وفقا للجزء السادس .

(٢٠) راجع الدكتور الغنيمي ، المصدر السابق ص 297

(٢١) A- Bello, Principios de Derecho International, 1832, Editicion de las obras, completas de la universidad de Chile, 1836, tome X.

(٢٢) «Du droit de l'Etat sur la mer terriotoriale», Revue générale de Droit International public, 1898, 5, p 309

(٢٣) La mer 1934, p 380

(٢٤) وثائق المؤتمر الثالث لقانون البحار 1516

A/AC 1/ PV. 1516.

(٢٥) الدكتور الغنيمي ، المصدر السابق ص 297

(٢٦) جاء في المادة الخامسة من الاتفاقية

«States, parties to the Treaty, shall regard the astronauts as envoys of mankind in our space...»

(٢٧) الدكتور الغنيمي ، المصدر السابق ص 305

(٢٨) وثائق المؤتمر الثالث لقانون البحار

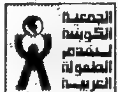
A (Conf 62/Cl. /SR 2, Vol II p7)

(٢٩) حسب ما صرح به الفقيه النرويجي الذي كان له دور هام في الدفاع عن اتفاقية قانون البحار.

«The world should also remember that the law of sea convention is the first concrete implementation of a new economic world order, especially with regard to the «International Area».

(٣٠) الدكتور مفيد شهاب، المصدر السابق ص 28 .

الجَمْعيَة الكوَيتيّة لتقدم الطفولة العَربيّة



دعوة للمشاركة في مشروع مبارك عبدالله المبارك الصباح

للدراسات الموسمية المتخصصة

يسعد الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية أن تعلن عن برنامج للبحث العلمي ضمن مشروع مبارك عبدالله المبارك الصباح للدراسات العلمية الموسمية المتخصصة (Occasional Papers) في مشاكل واحتياجات الطفولة في العالم العربي ، وذلك وفقا للقواعد التالية :

أولا : تم اختيار الموضوعات التالية لتطرح للدراسات على النطاق الخليجي والعربي :

١ ــ اطفال الأمهات العاملات في دول الخليج العربي .
٢ ــ مشاكل الطفولة والتنوير العلمي بها في برامج كليات التربية ومعاهد المعلمين في دول الخليج العربي ونوعية اقبال الشباب من الذكور والاناث عليها ، التجارب العلمية والدراسات الميدانية حولها .
٣ ــ مؤسسات التعليم قبل المدرسي في البلدان العربية ونوعية الخدمات المقدمة فيها والفلسفة التي تعمل في ضوئها .
٤ ــ مسح عام للخدمات الطبية المقدمة للاطفال في دول الخليج العربي واعداد واختصاصات الاطباء الذين يقومون بتقديم هذه الخدمات والاشراف الاجتماعي واثر هذه الامور على تنشئة الاطفال .
٥ ــ انشاء مراكز رعاية الطفولة (Child Care Centers) في دول الخليج العربي .
٦ ــ دراسة عن تغذية الاطفال وعلاقتها بنموهم وقدراتهم التعلمية في دول الخليج العربي .
٧ ــ الأمية بين الفلسطينيين ـ دراسة احصائية .
٨ ــ الحصيلة اللغوية عند الاطفال (١ـ٦ ، ٦ـ١٢ سنة) .
٩ ــ الاطفال بطيئو التعلم (Slow Learners) .
١٠ ــ تشجيع محبة الطبيعة وحسن الاطلاع والمجازفة .

ثانيا : تقوم الجمعية بالانفاق على البحث العلمي وتغطية تكاليفه ، وتقدم مكافأة رمزية للباحث على جهوده الخاصة عند الفراغ من الدراسة .

ثالثا : يختار الباحث موضوع دراسته من البحوث المقترحة اعلاه .

رابعا : يقدم الباحث خطة عمل للقيام بالدراسة إلى الجمعية .

خامسا : يتقدم الباحث للجمعية بميزانية مالية لتكاليف البحث من كل وجوهه .

سادسا : تقوم الجمعية بدراسة خطة البحث والتكاليف المالية ، وإذا ما اقرتها لجانها توقع مع الباحث عقدا ينظم عملية التنفيذ وتغطية التكاليف المالية الخاصة بها .

سابعا : تكون حقوق النشر الناجمة عن البحث العلمي محفوظة للجمعية على أن يوضع اسم الباحث على الدراسة التي يقوم بتنفيذها .

ثامنا : يمكن للباحثين العرب أن يقترحوا مشاريع دراسات من قبلهم وا لجمعية مستعدة لدراسة جدواها واقرارها اذا كانت تقع في خط عملها العلمي .

إن الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية إذ تعلن عن مشروعها العلمي هذا ، لتدعو الباحثين العرب من المعنيين بشؤون الطفولة العربية للمساهمة في هذا العمل العلمي الذي يهم امتنا العربية ومستقبلها .

للحصول على معلومات اضافية أو للمراسلة يمكن

الاتصال بالجمعية على عنوانها الآتي :

مجمع الاوقاف / برج ١٧ / الدور ٧/ شقة ١٨ ، ١٩

تلفون : ٢٤٦٧٩٨٥ ـ ٢٤٦٧٩١٤

ص.ب: ٢٣٩٢٨ الصفاة ـ الكويت .

مجلة العلوم الاجتماعية - المجلد ١٣ - العدد ٤ - شتاء ١٩٨٥ (الصفحات من ٦٩ إلى ٨٦)

دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال في رياض الأطفال بدولة الكويت

فيولا الببلاوي
كلية التربية - جامعة الكويت

مقدمة

من المعالم البارزة لتطور النظريات السلوكية المعاصرة ما يعرف بنظريات التعلم الاجتماعي وما تضمنته من تطبيقات خلاقة في ميدان تكنولوجيا تعديل السلوك ؛ وهي تلك النظريات التي تطورت على أيدي «ب. ف. سكينر» و«جوليان روتر» و«آلبرت باندورا» وتلميذه «ريتشارد والترز» و«هانز ايزنك» وغيرهم (جرينو، ١٩٨٠).

فلقد اهتمت معظم نظريات التعلم بدور التدعيم أو الإثابة في التعلم. ويعزي هذا الاهتمام إلى ما تبين من تجارب التعلم من أن للتدعيم مؤثرات قوية في التعلم وفي انتقاء السلوك في المواقف المختلفة، ومن أن نواتج الاستجابة تعمل كمحددات رئيسية للسلوك. وقد كان لنظريات التعلم الاجتماعي فضل كبير في نقل استراتيجيات تجارب التعلم من الحيوان إلى الإنسان، وفي نقل دراسات وتجارب التعلم من مختبرات التعلم الحيواني إلى المجالات الاجتماعية والإنسانية الواسعة(*).

وارتباطاً بهذا التطور في النظرية السلوكية المعاصرة، اهتم عدد من الباحثين بدراسة أنماط السلوك الاجتماعي عند الأطفال في إطار التدعيم REINFORCEMENT THEORY. وفي ذلك ركزت بعض الدراسات (آلين وآخرون، ١٩٦٤ ؛ باترسون وآخرون ١٩٦٤ ؛ هارتوب ١٩٦٤ ؛ هاريس وآخرون ١٩٦٤ ؛ هاوكنز ١٩٦٩ ، وغيرهم) على تناول تأثير جماعات الأقران في سن ما قبل المدرسة على تدعيم سلوك الأطفال الآخرين فيما يعرف بـ «تدعيم

الرفاق» peer reinforcement[1]. ويؤيد نتائج دراسة «باترسون وبريكر وجرين» (١٩٦٤) أهمية استخدام نظرية التدعيم في الدراسات القائمة على الملاحظة للسلوك العدواني كما يحدث في مدارس رياض الأطفال.

وتعتمد الدراسات الحالية خاصة على مفاهيم «سكينر» (١٩٥٣) في تعديل السلوك كإطار نظري للتحقق من الفروض التي تطرحها هذه الدراسات.

يكشف «سكينر» عن أن التدعيم الذي نتلقاه من الأشخاص الآخرين يؤدي إلى ظهور عدة أنماط من «المدعمات الاجتماعية المعممة» generalized social reinforcers وهي: الانتباه (الانتباه للآخرين)، الاستحسان (المديح أو التقبل)، الشعور العاطفي (تعبيراً بالإيماءات الجسمية أو بالتقريرات اللفظية)، الطاعة (اتباع اقتراح أو الاستجابة لطلب)، الأشياء المادية الملموسة tokens (تقديم هذه الأشياء). وقد بينت دراسة «جيوريتز» (١٩٦١) أن هذه الأنماط من التدعيمات تمثل أساساً جوهرياً للحياة الاجتماعية عند الأطفال في سنوات ما قبل المدرسة.

وإذا كانت الدراسات الحالية تتناول السلوك الاجتماعي وتعديله في إطار نظرية التدعيم، فإنها كذلك تفيد وظيفياً من اللعب ـ كنشاط مسيطر على حياة الأطفال في سن ما قبل المدرسة خاصة ـ في تعديل سلوكهم. ونحيل القاريء في هذا الصدد إلى دراسة للمؤلفة[1].

الهدف من الدراسات الحالية

تمثل الدراسات الحالية برنامجاً متكاملاً إلى حد ما ـ يهدف إلى بحث تأثير «تدعيم الرفاق» في سياق نشاط اللعب على تعديل السلوك الاجتماعي عند الأطفال في سن ما قبل المدرسة (في مدارس رياض الأطفال بالكويت).

وبعبارة أخرى، تتعرض هذه الدراسات إلى الإجابة عن بعض الأسئلة في هذا الميدان: ما هي أنماط التدعيم للسلوك الاجتماعي الذي يؤثر به بعض الأطفال في بعضهم الآخر في سياق اللعب؟ وهل هناك فروق من حيث العمر والجنس في تعديل السلوك الاجتماعي عند الأطفال في سن ما قبل المدرسة؟

وفي سبيل الإجابة على هذه الأسئلة، كانت الفروض العاملة التي تحدد إطار كل دراسة من هذه الدراسات على النحو التالي: ـ

الدراسة الأولى: وتتوجه إلى التحقق من الفرضين التاليين: ـ

١ ـ توجد فروق بين أنواع أنشطة اللعب فيما يتعلق بأنماط التدعيم الاجتماعي الإيجابي.

٢ ـ توجد فروق بين الجنسين فيما يتعلق بتأثير نوع اللعب على التدعيم الاجتماعي الإيجابي.

الدراسة الثانية: وتتوجه إلى التحقق من الفرضين التاليين: ـ

١ ـ توجد فروق عمرية بين الأطفال في درجة التدعيم الاجتماعي الإيجابي الذي يمنحه الأطفال لبعضهم البعض في نشاط اللعب بمدارس رياض الأطفال.

٢ ـ توجد فروق بين الجنسين في درجة هذا التدعيم.

الدراسة الثالثة: وتتوجه إلى التحقق من الفرض التالي: ـ

١ ـ توجد علاقة موجبة بين إعطاء (منح) التدعيم الاجتماعي الإيجابي وتلقي (أخذ) هذا التدعيم في سياق نشاط اللعب (العلاقة التبادلية بين إعطاء وأخذ التدعيم الاجتماعي الإيجابي بين الأطفال في سن ما قبل المدرسة).

الطريقة

العينة: ـ وتتضمن أطفالاً من الجنسين بمدارس رياض الأطفال بدولة الكويت. وتنوعت العينة وفقاً لكل دراسة كما يلي: ـ

الدراسة الأولى: ـ وشملت مائة طفل في سن ٥ ـ ٦ سنوات بمدارس رياض الأطفال، منهم ٥٠ من البنين و٥٠ من البنات.

الدراسة الثانية: وقوامها ١٤٠ طفلاً بمدارس رياض الأطفال موزعة كما يلي: ـ

(أ) من سن ٤ ـ ٥ سنوات (٦٤ من البنين، ٣٣ من البنات).
(ب) من سن ٥ ـ ٦ سنوات (١٥ من البنين، ٢٨ من البنات).

الدراسة الثالثة: ـ وقوامها عينة تشمل ٧٠ طفلاً بمدارس رياض الأطفال موزعة كما يلي: ـ

(أ) من سن ٤ ـ ٥ سنوات (١٨ من البنين، ١٩ من البنات).

(ب) من سن ٥ ـ ٦ سنوات (١٧ من البنين، ١٦ من البنات).

ويلاحظ أن أطفال العينة التي تقوم عليها كل دراسة من هذه الدراسات الثلاث لم يُتضمنوا إلا في دراسة واحدة ولم يدخلوا كمفحوصين إلا في دراسة واحدة، وبالتالي فإن هذه الدراسات الثلاث تتضمن عينات ثلاث مختلفة.

الأداة والإجراءات :ـ

وتتمثل في تنظيم مواقف للعب، وتصميم أداة لملاحظة تعديل السلوك الاجتماعي عند الأطفال من خلال التدعيم الذي يلقاه الأطفال من بعضهم الآخر في سياق نشاط اللعب على النحو التالي: ـ

١ ـ مواقف اللعب: ـ جرى تنظيم مواقف اللعب وفقاً لنمطين رئيسيين لنشاط اللعب، يفيدان بدورهما مما هو شائع من أنشطة للعب تألفها المعلمات في مدارس رياض الأطفال بالكويت وتمثل جزءاً رئيسياً من البرامج في هذه المدارس:

(أ) مواقف الألعاب التمثيلية: ينطوي هذا النمط من نشاط اللعب على الكثير من الخيال عند الأطفال، وهو ما يعرف باللعب الإيهامي، حيث يتوحدون مع شخصيات أو موضوعات أو أشياء تجذب انتباههم في الوسط المحيط بهم، وحيث ينهمكون في أدوار يعيشونها بالخيال غالباً وبالواقع أحياناً. وقد نظمت هذه المواقف وفقاً لعدة أشكال منها: تمثيل موضوعات منزلية (بناء بيت، تأثيث منزل، الطبخ، تناول الطعام، عمل حفلة شاي، رعاية الأطفال الصغار، آباء وأمهات)، البيع والشراء، المواصلات (سيارات، طيارات، سفن)، المستشفى، الأطباء، رجال الشرطة، رجال الأطفاء.

(ب) مواقف لعب المنضدة: ـ وتتضمن ألعاباً تركيبية مثل المكعبات والصلصال والخرز، كما تتضمن ألعاباً فنية كالرسم والتلوين.

وقد كان الأطفال في اليوم الواحد يخبرون مواقف اللعب في هذين النمطين (الألعاب التمثيلية، لعب المنضدة)، وذلك لفترة ساعة ونصف لكل نمط في اليوم الواحد، بينهما فترة راحة لتناول الطعام وخلافه. وقد استغرقت هذه الأنشطة شهراً، وسجلت الملاحظات وفقاً للأداة التي جرى بناؤها لهذا الغرض[1].

٢ ـ طريقة الملاحظة: ـ يتم تسجيل مظاهر تعديل السلوك الإجتماعي عند الأطفال في

سياق انهماكهم في أنشطة اللعب حيث يجبرون تدعيماً من بعضهم البعض، وفقاً لدليل الملاحظة.

يقوم الملاحظ بتسجيل الملاحظات الخاصة بتعديل السلوك الاجتماعي الإيجابي على بطاقة لكل طفل مكتوب عليها اسمه وعمره وجنسه، لمدة ثلاث دقائق لكل طفل، تسجل الملاحظات عن الطفل الواحد مرتين في اليوم الواحد. وتدون الملاحظات وفقاً للدليل لتتضمن المعلومات التالية: النشاط الذي ينهمك فيه الطفل، أسماء الأطفال الآخرين الذين يشتركون معه في نفس النشاط أو في نشاط مماثل، وصف تفصيلي لسلوك الطفل وما طرأ عليه من تعديل كنتيجة لتدعيم الرفاق، وكذلك وصف تفصيلي لسلوك أي طفل يتفاعل معه. وقد استغرقت هذه الدراسات فترة شهر، يلاحظ الطفل فيها مرتين في اليوم الواحد لمدة عشرين يوماً.

وقد صنفت بروتوكولات الملاحظة على أساس فئات التدعيم كما حددها «سكينر» (١٩٥٧):

الفئة الأولى: ـ «إبداء الانتباه الإيجابي والاستحسان» (Giving positive attention and approval): الانتباه، إبداء المديح والاستحسان، تقديم العون الوسيلي، الابتسام والضحك، المساعدة اللفظية، إعلام طفل آخر بحاجات طفل ثالث أو أطفال آخرين، المحادثة العامة.

الفئة الثانية: ـ «ابداء العاطفة والتقبل الشخصي» (Giving affection and personal acceptance) جسمياً، ولفظياً.

الفئة الثالثة: ـ «الطاعة» (Submission): التقبل والرضا، المحاكاة، المشاركة، تقبل فكرة أو مساعدة من شخص آخر، السماح لطفل آخر باللعب معه، التسوية أو الحل الوسط Compromise، الاستجابة عن طيب خاطر لأمر أو طلب من طفل آخر، التعاون.

الفئة الرابعة: ـ «تقديم أشياء ملموسة» tokens: تقديم أشياء مادية عن رغبة وتلقائية كاللعب أو الدمى أو الطعام وغير ذلك إلى طفل آخر.

(لم تدخل الفئة الرابعة في الدراسة الحالية التي اقتصرت على الفئات الثلاث الأولى).

وقد احتسبت الدرجات وفقاً لـ «دليل الملاحظة لتقدير تعديل السلوك عند الأطفال» على النحو التالي: ـ

أولاً: ـ احتساب عدد المؤشرات المختلفة للتدعيم الاجتماعي الإيجابي الذي يعطيه الأطفال الآخرون (تدعيم الرفاق) للطفل الذي يشاركهم نشاط اللعب، وفقاً للفئات الثلاث للتدعيم، ويتضمن هذا البند من احتساب الدرجات منح أو إعطاء التدعيم.

وقد اعتمدت الدراسة الأولى والثانية على ما توفره أنماط نشاط اللعب من تدعيم الرفاق كما هو وارد في (أولاً).

ثانياً: ـ احتساب عدد استجابات الطفل لهذا التدعيم بتعديل سلوكه وفقاً للفئات الثلاث للتدعيم، ويتضمن هذا البند تلقي أو أخذ التدعيم، أي استجابة الطفل لتدعيم الرفاق بتعديل سلوكه الاجتماعي.

وقد اعتمدت الدراسة الثالثة على البندين (أولاً، ثانياً)، أي احتساب ما يوفره نشاط اللعب من تدعيم الرفاق، واستجابة الطفل لهذا التدعيم بتعديل سلوكه وفقاً للفئات الثلاث للتدعيم.

النتائج ومناقشتها: ـ

وفيما يلي نعرض لنتائج كل دراسة ومناقشتها، بعد أن عرضنا للإطار النظري لهذا البرنامج الذي يحتوي هذه الدراسات، وللفروض والعينة التي تقوم عليها كل دراسة، وكذلك للأدوات والإجراءات.

دراسة تأثير نوع اللعب على نمط التدعيم الاجتماعي الإيجابي بين الأطفال في رياض الأطفال بدولة الكويت

تتوجه هذه الدراسة إلى التحقق من الفرضين التاليين: ـ

١ ـ توجد فروق بين أنواع نشاط اللعب فيما يتعلق بأنماط التدعيم الاجتماعي الإيجابي.

٢ ـ توجد فروق بين الجنسين فيما يتعلق بتأثير نوع اللعب على التدعيم الاجتماعي الإيجابي.

وللتحقيق من هذين الفرضين، استخدم اختبار «ت» لمعالجة البيانات التي تتحدد بالأداة والإجراءات (طريقة الملاحظة) وبالعينة (وقد شملت مائة طفل من سن ٥ ـ ٦ سنوات منهم ٥٠ من البنين، ٥٠ من البنات).

وقد جرى جمع البيانات المتعلقة بالفرض الأول من مجموعتين من الأطفال: المجموعة الأولى تنضوي في نشاط اللعب التمثيلي وقوامها خمسون طفلاً من الجنسين، والمجموعة الثانية في

نشاط لعب المنضدة وقوامها خمسون طفلاً من الجنسين. فالمتغير الذي يتناوله الفرض الأول هو نوع اللعب. أما متغير الفرض الثاني فهو متغير الجنس. وقد جُمعت البيانات المتعلقة بالفرض الثاني من مجموعتين من الأطفال: خمسين طفلاً من البنين وخمسين طفلة من البنات، حيث ينضوي الأطفال في هاتين المجموعتين في نشاط اللعب التمثيلي ونشاط لعب المنضدة.

فيما يتعلق بالفرض الأول، تتضح النتائج في الجداول رقم (١، ٢، ٣):

أدول رقم (١)

يبين مدى دلالة الفروق بين اللعب التمثيلي ومواقف لعب المنضدة فيما يتعلق بالفئة الأولى للتدعيم الاجتماعي الإيجابي لسلوك الأطفال: (إبداء الانتباه الإيجابي والاستحسان)

نوع اللعب	المتوسط	الإنحراف المعياري	قيمة (ت)	الدلالة
اللعب التمثيلي	٣٨,٩٤	٩,٤٢		
			١,٦٠	الفروق لسيت بذات دلالة إحصائية
لعب المنضدة	٤١,٨٣	٨,٣٦		

يتبين من الجدول رقم (١) أنه لا توجد فروق بذات دلالة إحصائية بين نوعي نشاط اللعب (اللعب التمثيلي، ولعب المنضدة) فيما يتعلق باداء الانتباه الإيجابي والاستحسان كنمط من أنماط المدعمات الاجتماعية المعممة (وفقاً لسكينر) التي يتلقاها الأطفال من بعضهم البعض.

جدول رقم (٢)

يبين مدى دلالة الفروق بين اللعب التمثيلي ومواقف لعب المنضدة فيما يتعلق بالفئة الثانية للتدعيم الاجتماعي الإيجابي لسلوك الأطفال: (إبداء العاطفة والتقبل الشخصي)

نوع اللعب	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	الدلالة
اللعب التمثيلي	٤٢,٢٨	٩,٢٣		
			٢,٣٨	الفروق دالة عند مستوى ٠,٠٥
لعب المنضدة	٣٧,٦٩	٩,٥٨		

يتضح من الجدول رقم (٢) أن ثمة فروقاً دالة عند مستوى ٠,٠٥ في إبداء الشعور العاطفي والتقبل الشخصي بين نوعي اللعب: اللعب التمثيلي ولعب المنضدة. فاللعب التمثيلي يستدعي هذا النمط من أنماط المدعمات الاجتماعية المعممة أكثر من لعب المنضدة.

جدول رقم (٣)

يبين مدى دلالة الفروق بين اللعب التمثيلي ومواقف لعب المنضدة فيما يتعلق بالفئة الثالثة للتدعيم الاجتماعي الإيجابي لسلوك الأطفال: (الطاعة)

نوع اللعب	المتوسط	الإنحراف المعياري	قيمة (ت)	الدلالة
اللعب التمثيلي	٥٢,٧٩	٨,٥٤	١,٥٧	الفروق ليست بذات دلالة إحصائية
لعب المنضدة	٥٧,١٨	٦,١٤		

يتضح من الجدول رقم (٣) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالطاعة كنمط من أنماط التدعيم الاجتماعي الإيجابي لسلوك الأطفال بين مواقف اللعب التمثيلي ومواقف لعب المنضدة.

وفيما يتعلق بالفرض الثاني، فتتضح النتائج في الجدولين رقم (٤، ٥): ـ

جدول رقم (٤)

يبين مدى دلالة الفروق بين الجنسين في مواقف اللعب التمثيلي فيما يتعلق بالتدعيم الاجتماعي الإيجابي

الجنس	المتوسط	الإنحراف المعياري	قيمة (ت)	الدلالة
أطفال بنين	٤٢,٨٧	٥,٠٢	١٧,٥٣	الفروق دالة عند مستوى ٠,٠٠١
أطفال بنات	١٨,٤٨	٤,٣٥		

يتضح من الجدول رقم (٤) أنه توجد فروق جوهرية بين البنين والبنات فيما يتعلق

بـالتدعيم الاجتمـاعي الإيجابي (المـدعمات الاجتمـاعية المعممـة) في مواقف اللعب التمثيـلي. فالأولاد في هذا النوع من اللعب يعطون تدعيماً لسلوك غيرهم من الأطفال بقدر أكبر بكثير من البنات.

جدول رقم (٥)

يبين مدى دلالة الفروق بين الجنسين في مواقف لعب المنضدة فيما يتعلق بالتدعيم الاجتماعي الإيجابي

الجنس	المتوسط	الإنحراف المعياري	قيمة (ت)	الدلالة
أطفال بنين	٤٩,٩٢	٨,٤٧		
			٢,٧٧	الفروق دالة عند مستوى ٠,٠٥
أطفال بنات	٥٥,١١	٦,٥٨		

يتضح من الجدول رقم (٥) أنـه توجـد فروق بـين البنين والبنـات فيما يتعلق بـالتـدعيم الاجتماعي الإيجابي في مواقف لعب المنضدة. فالبنات يمنحن قـدراً من التدعيم لسلوك غيرهن من الأطفال بقدر أكبر إلى حد ما من البنين في هذا النوع من نشاط اللعب.

مناقشة النتائج :

تبين هذه الدراسة التي تتناول تأثيراختلاف نشاط اللعب على التدعيم الاجتماعي الإيجابي (تدعيم الرفاق)، أنه بالرغم من عـدم وجود فـروق بين تـأثير مـواقف اللعب التمثيلي ومـواقف لعب المنضدة على التدعيم في نمطين منه (إبداء الانتباه الإيجابي والاستحسان، والطاعة)، إلا أنه قـد تبين كـذلك أن اللعب التمثيـلي يستدعي التـدعيم الخاص بفئـة «إبداء العـاطفـة والتقبـل الشخصي» بدرجة أكبر من لعب المنضدة. فمواقف اللعب التمثيلي خاصة تساعد الأطفـال على تقوية العلاقات الاجتماعية العاطفية فيما بينهم وعلى اكتسابهم لمهارات اجتماعية إيجابية. «فهذا النموذج من اللعب (اللعب التمثيلي) ينشأ كاستجابة لانطباعات انفعالية قوية يتأثر فيها الـطفل بنماذج من الحياة في الوسط المحيط به» (فيولا الببلاوي، ١٩٧٩، ص ٧٥٢).

النتائج تكشف أيضاً عن وجود فروق بين الأولاد والبنـات في هذه المـرحلة العمريـة المبكرة فيـما يتعلق بجـوانب معينة من التفـاعل بـين الرفـاق والإفادة من المـدعمات الاجتمـاعية. فـالأولاد

يشتركون في لعب يقوم على الأخذ والعطاء في مدارس رياض الأطفال أكثر من البنات، وبالتالي فهم يمنحون ويعطون تدعيمات أكثر أثناء اللعب التمثيلي. ومن ناحية أخرى، قد تكون البنات أكثر منحاً وإعطاءً للتدعيم الاجتماعي الإيجابي في مواقف لعب المنضدة من الأولاد.

هذه النتائج يمكن تفسيرها على أساس تفضيلات النشاط الذي يمارسه كل من الجنسين، وعلى أساس عملية «التنميط الجنسي» في هذه المرحلة التكوينية المبكرة من نمو شخصية الطفل.

فجنس الطفل يلعب دوراً كبيراً في نشاط لعبه. ويكون الأطفال على وعي منذ سن مبكرة بأنه توجد أنواع معينة من اللعب تلائم الأولاد وأخرى تلائم البنات. وتؤثر الاتجاهات الوالدية واختيار أدوات اللعب ووجود أمثلة من زملائهم في اللعب ووجود أطفال أكبر سناً تأثيراً كبيراً في تدعيم المؤثرات الثقافية بين الجنسين (كون، ١٩٥١). تفضل البنات اللعب بالدمى والألعاب المتعلقة بالشؤون المنزلية والخرز والمكعبات، بينما يفضل الأولاد القطارات والعربات والدبابات والطائرات والسفن والأحصنة والمسدسات وغيرها (بنجامين ١٩٣٢؛ كون، ١٩٥١؛ هونزيك، ١٩٥١؛ مايبوري، ١٩٥٢؛ برونر، ١٩٧٦). وحتى حينما يلعب الأولاد والبنات بنفس مواد اللعب، فإن طريقة تناول الأولاد لهذه المواد وما يتوصلون إليه من تكوينات وتشييدات يختلف عما تحققه البنات (هونزيك، ١٩٥١). والواقع أن الكثير من هذه الفروق يعزى إلى المؤثرات الثقافية، وإلى توقعات الأدوار من كل من الجنسين.

وترتبط هذه الفروق بين الجنسين في تفضيلات نشاط اللعب وتأثير نوع اللعب بالتالي على التدعيم الاجتماعي الإيجابي كذلك بعملية التنميط الجنسي sex typing. ويقصد بهذه العملية اصطناع الطفل لأنواع السلوك التي ترى الثقافة أنها مقبولة بالنسبة لمن كانوا من جنسه؛ وتلقى الأنماط السلوكية المناسبة لجنس الطفل إثابة، بينما تلقى الاستجابات غير المناسبة عقاباً من الكبار وخاصة الوالدين. تبين بعض الدراسات المتعلقة بتفضيلات الدور الجنسي sex-role preferences (براون، ١٩٥٦، هارتوب وزوك، ١٩٦٠) وبتعلم الدور الجنسي sex-role learning (فولز وسميث، ١٩٥٦) عند الأطفال في سن ما قبل المدرسة، أنه عند بلوغ سن الخامسة، نجد أن معظم الأطفال يكونون على وعي بكثير من أنواع السلوك المتناسب مع جنسهم. ولو أنك عرضت عليهم سلسلة من الصور التي تعرض أشياء أو أوجه نشاط تتفق مع اللعب الذي يتناسب مع الأولاد ومع اللعب الذي يتناسب مع البنات (من قبيل المسدسات، والعرائس، ورعاة البقر، والهنود الحمر، وأدوات المطبخ)، لوجدت أن الغالبية العظمى من الأطفال في سن الثالثة والرابعة والخامسة يعرفون بأنهم يفضلون الأشياء وأوجه النشاط التي تتناسب مع جنسهم (كونجر، موسن، كيجان، ١٩٧٠ ص ٣٣٢ ـ ٣٣٤).

الدراسة الثانية

دراسة الفروق العمرية والجنسية في مستوى التدعيم الاجتماعي الإيجابي لدى الأطفال في رياض الأطفال بدولة الكويت

تتوجه هذه الدراسة إلى التحقق من الفرضين التاليين:

١ ـ توجد فروق عمرية بين الأطفال في درجة التدعيم الاجتماعي الإيجابي الذي يمنحه الأطفال لبعضهم البعض في نشاط اللعب بمدارس رياض الأطفال.

٢ ـ توجد فروق بين الجنسين في درجة هذا التدعيم.

وقد شمل التحليل في هذه الدراسة البيانات المستمدة من الأطفال في مستويين عمريين (المستوى العمري الأول من سن ٤ ـ ٥ سنوات، والمستوى العمري الثاني من سن ٥ ـ ٦ سنوات) ومن الجنسين (بنين، بنات) كما هو موضح في الجدول رقم (١).

وقد استخدمت في هذا التحليل طريقة تحليل التباين القائم على التصميم العاملي البسيط ٢×٢، لدراسة هذين المتغيرين اللذين يقوم عليهما الفرضان موضع التحقيق، وهما:

١ ـ العمر: المستوى العمري الأول (من سن ٤ ـ ٥ سنوات)، والمستوى العمري الثاني (من سن ٥ ـ ٦ سنوات).

٢ ـ الجنس: بنين، بنات.

وقد أجري تحليل التباين على الدرجة الكلية للتدعيم الاجتماعي الإيجابي، ثم على فئاته (أنماطه) الفرعية الثلاث (الدرجات الفرعية).

يوضح الجدول رقم (١) المتوسطات والانحرافات المعيارية للأطفال في مدارس رياض الأطفال، وفقاً لمتغيري العمر والجنس.

جدول رقم (١)

يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية في الدرجة الكلية للتدعيم الاجتماعي الإيجابي

العمر / الجنس	بنين: المتوسطات	بنين: الإنحرافات المعيارية	بنات: المتوسطات	بنات: الإنحرافات المعيارية	
المستوى العمري الأول (من سن ٤ ـ ٥ سنوات)	٣٤,٧٩	٣,٨١	٣٥,٨٠	٢,٦٣	م = ٧٠,٥٩
	(ن = ٦٤)		(ن = ٣٣)		
المستوى العمري الثاني (من ٥ ـ ٦ سنوات)	٣٥,٩١	٥,٢٤	٣٥,٩٠	٥,١٨	م = ٧١,٨١
	(ن = ١٥)		(ن = ٢٨)		
	م = ٧٠,٧٠		م = ٧١,٧٠		

هذه البيانات قد اخضعت لتحليل التباين، كما يتضح من الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

يبين نتائج تحليل التباين للتدعيم الاجتماعي الإيجابي (الدرجة الكلية) لدى الأطفال في سن ما قبل المدرسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	التباين	النسبة الفائقة
بين المجموعات	٠,٧٦١٤	٣	٠,٢٥٣٧	٠,٤٠٦(+)
الخطأ		١٣٦	٠,٦٢٣٣٢	
		١٣٩		

(+) قيمة «ف» غير دالة إحصائياً.

يتضح من الجدول رقم (٢) أن التباين بين المجموعات ليس بذات دلالة إحصائية. ويعني ذلك أنه لا توجد فروق في التدعيم الاجتماعي الإيجابي الذي يمنحه الأطفال لبعضهم البعض (تدعيم الرفاق)، يمكن أن ترد إلى متغير العمر أو إلى متغير الجنس.

ويبين الجدول رقم (٣) نتائج تحليل التباين للفئات الفرعية (الدرجات الفرعية) للمدعمات الاجتماعية المعممة في مواقف اللعب.

جدول رقم (٣)

يبين نتائج تحليل التباين للدرجات الفرعية (الفئات الفرعية) للتدعيم الاجتماعي الإيجابي لدى الأطفال في سن ما قبل المدرسة

(نمط) التدعيم	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	التباين	النسبة الفائية
إبداء الانتباه	بين المجموعات	٠,٨٣٤٧٩	٣	٠,٢٧٨١	(+)٢,١٩٠
الإيجابي والاستحسان	الخطأ		١٣٦	٠,١٢٦	
			١٣٩		
إبداء العاطفة	بين المجموعات	٠,٢٨٠٤	٣	٠,٩٣٤٧	(+)٠,٦٥٩
والتقبل الشخصي	الخطأ		١٣٦	٠,١٤١١	
			١٣٩		
الطاعة	بين المجموعات	٠,٦٦٩٢	٣	٠,٢٢٢٩	(+)٢,٠٣٩
	الخطأ		١٣٦	٠,١٠٩٠	
			١٣٩		

(+) قيمة «ف» غير دالة إحصائياً.

يتضح من الجدول رقم (٣) أن التباين بين المجموعات بغير ذي دلالة إحصائية في الفئات الثلاث للتدعيم الاجتماعي الإيجابي. وتعني هذه النتائج أن متغيري العمر والجنس في هذه الفترة العمرية ليس لهما أثر على وجود فروق عمرية أو جنسية فيما يتعلق بأنماط المدعمات الاجتماعية المعممة التي يمنحها الأطفال لبعضهم البعض (تدعيم الرفاق) في سن ما قبل المدرسة برياض الأطفال.

هذه النتائج بذلك لا تؤيد الفرضين اللذين توجهت الدراسة الحالية إلى التحقق من صحتهما.

مناقشة النتائج:

إن ما تبين من نتائج خاصة بعدم وجود فروق في التدعيم الاجتماعي الإيجابي الذي

يمنحه الأطفال لبعضهم البعض يمكن أن تعزى إلى فروق في العمر أو في الجنس، يمكن تفسيرها على أساس أن هذه الفترة من سن قبيل المدرسة (٤ ـ ٦ سنوات) تستغرق مرحلة قصيرة يعيش فيها الأطفال خبرات متماثلة تقريباً، فلا تتضح معها فروق تذكر وفقاً لمتغير العمر أو لمتغير الجنس، وذلك فيما يتعلق باستخدام الأطفال للمدعمات الاجتماعية المعممة في تفاعلاتهم مع أقرانهم.

وبالرغم من أن بدايات التنميط الجنسي، وما يرتبط به من تفضيلات الدور الجنسي وتعلم الدور الجنسي، تنشأ في سنوات ما قبل المدرسة (ارجع إلى الدراسة الأولى)، إلا أن تباين التدعيم الاجتماعي الإيجابي في هذه الفترة القصيرة التي تحددت بها هذه الدراسة (رياض الأطفال) ربما لا يتضح بشكل دال إبان هذه المرحلة وفي حدود الدراسة الحالية. ونعتقد أننا بحاجة إلى دراسات أخرى في هذا الميدان.

الدراسة الثالثة

دراسة التدعيم الاجتماعي الإيجابي كعملية تفاعل متبادل بين الأطفال في رياض الأطفال بدولة الكويت

تتحدد هذه الدراسة بالتحقق من الفرض التالي: «توجد علاقة موجبة بين اعطاء (منح) التدعيم الاجتماعي الايجابي وأخذ (تلقي) هذا التدعيم في سياق نشاط اللعب (العلاقة التبادلية بين إعطاء وأخذ التدعيم الاجتماعي الإيجابي بين الأطفال في سن ما قبل المدرسة)».

ويوضح الجدول رقم (١) العلاقات الارتباطية بين تكرارات الإعطاء والأخذ للتدعيم الاجتماعي الإيجابي في سياق مواقف اللعب بين الأطفال في مدارس رياض الأطفال (ن = ٧٠ طفلاً).

جدول رقم (١)

معاملات الارتباط بين إعطاء التدعيم الاجتماعي الإيجابي وتلقيه لدى الأطفال في سياق اللعب بمدارس رياض الأطفال

أخذ (تلقي) التدعيم الاجتماعي الإيجابي في سياق اللعب	إعطاء (منح) التدعيم الاجتماعي الإيجابي في سياق اللعب		
	الفئة الأولى للتدعيم: «إبداء الانتباه الإيجابي والاستحسان»	الفئة الثانية للتدعيم: «إبداء العاطفة والتقبل الشخصي»	الفئة الثالثة للتدعيم: «الطاعة»
الفئة الأولى للتدعيم:			
«إبداء الانتباه الإيجابي والاستحسان»	٠,٣٩	٠,٤٥	٠,٦٤
الفئة الثانية للتدعيم:			
«إبداء العاطفة والتقبل الشخصي»	٠,٥١	٠,٣٨	٠,٦٥
الفئة الثالثة للتدعيم:			
«الطاعة»	٠,٦٩	٠,٥٤	٠,٥٨

يتبين من الجدول رقم (١) أنه بالنسبة لكل فئة من فئات التدعيم الاجتماعي الايجابي (إبداء الانتباه الإيجابي والاستحسان، إبداء العاطفة والتقبل الشخصي، الطاعة) يرتبط إعطاء (منح) التدعيم ارتباط موجباً دالاً بتلقي (أخذ) التدعيم في كل نمط من هذه الأنماط الثلاث (كل معاملات الارتباط دالة عند مستوى ٠,٠١) وأن معاملات ارتباط تراوحت من (ر = ٠,٣٨) إلى (ر = ٠,٦٩).

وعلاوة على هذه البيانات الواردة في الجدول رقم (١)، تبين ما يلي:

(أ) أن الارتباط بين العدد الكلي لتكرارات التدعيمات التي يعطيها (يمنحها) الأطفال لبعضهم البعض في مواقف اللعب والعدد الكلي لتكرارات التدعيمات التي يتلقاها (يأخذها) الأطفال من أقرانهم كان مرتفعاً (ر = ٠,٧٩ وهو ارتباط دال عند مستوى ٠,٠١).

(ب) أن الارتباط بين العدد الكلي لتكرارات التدعيمات التي يعطيها (يمنحها) الأطفال ليعضهم البعض والعدد الكلي للأطفال الذين يتلقون (يأخذون) هذه التدعيمات كان مرتفعاً (ر = ٠,٦٢ وهو ارتباط دال عند مستوى ٠,٠١).

(جـ) يوجد ارتباط مرتفع بين عدد الأطفال الذين يتلقون تدعيماً من طفل وعدد الأطفال الذين يتلقى منهم هذا الطفل تدعيمه، أي بين عدد من يدعمهم الطفل وعدد من يدعمون

هذا الطفل (ر = ٤٦ , ٠ وهو ارتباط دال عند مستوى ١ ٠ , ٠).

مناقشة النتائج:

من هذه النتائج التي تحقق الفرض الـذي قامت عليه الدراسة الحالية، يتضح لنا أن التدعيم الاجتماعي الايجابي الذي يباشره الأطفال نحو بعضهم البعض في نشاط اللعب هو سلوك اجتماعي قائم على التأييد المتبادل لبعضهم البعض: أي أن هناك علاقة وظيفية متبادلة بين العطاء والأخذ للمدعمات الاجتماعية في سياق التفاعل الاجتماعي فيما بينهم. فبقدر ما يعطي الأطفال تدعيماً لسلوك الأطفال الآخرين الذين يتفاعلون معهم في علاقات متبادلة، بقدر ما يتلقون تدعيماً بالتالي من غيرهم من الأطفال: أي بقدر العطاء يكون الأخذ للمدعمات الاجتماعية المعممة.

هذه النتائج تنطوي على أهمية خاصة: فاعتماداً على نظرية «سكينر» (١٩٥٣)[١] فيما يتعلق بـ «الأفعال الإجرائية» Operants و«نواتج الاستجابة» (Response consequences) يمكن أن نجد تفسيراً لهذه النتائج.

فالسلوك الاجتماعي الانساني ـ وفقاً لسكينر ـ يتضمن أنماطاً من الاستجابات المنبعثة من الفرد بحرية، وهي الأفعال الإجرائية المميزة للكائن الحي الانساني النشط الـذي «يعمل بفعالية» على التأثير في عالمه وعلى التغيير في بيئته وعلى تغيره هو من خلال تناوله وتغييره لبيئته ولعالمه.

وتؤدي نواتج هذه الأفعال الإجرائية إلى تقوية احتمال حدوث استجابات مماثلة. وإذا كانت نواتج الاستجابة مرغوبة أو مُدعمة، فإن السلوك الاجرائي يحتمل أكثر أن ينبعث مرة أخرى في مواقف مماثلة في المستقبل.

وتفترض نتائج الدراسة الحالية أن التدعيم الـذي يتبادله الأطفال «وظيفياً» مع بعضهم البعض في سياق مواقف نشاط اللعب (العطاء ـ الأخذ) يتضمن أفعالاً إجرائية يترتب عليها نواتج تؤدي إلى التدعيم المتبادل للسلوك الاجتماعي الإيجابي؛ هذه الأفعال الاجرائية تخضع لضبط المدعمات الاجتماعية المعممة من الأطفال الآخرين.

---

(١) راجع دراسة «الشخصية وتعديل السلوك» للمؤلفة (مجلة عالم الفكر، عدد سبتمبر ١٩٨٢).

خلاصة

اعتمدت هذه الدراسات التجريبية على استخدام طريقة الملاحظة وتكنولوجيا تعديل السلوك في تنمية السلوك الاجتماعي الإيجابي عند الأطفال في سن ما قبل المدرسة، وذلك بواسطة ما يعرف بـ «تدعيم الرفاق» في سياق نمطين من اللعب (واللعب هو النشاط التي يسيطر على حياة الطفولة في سن ما قبل المدرسة خاصة) يشيع استخدامها في مدارس رياض الأطفال: مواقف اللعب التمثيلي، ومواقف لعب المنضدة، وقد أفادت هذه الطرق في التوصل إلى نتائج تتعلق بسلوك التدعيم الاجتماعي الايجابي بين الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة.

وقد أظهرت النتائج بصفة عامة أن الأطفال في هذه المرحلة، وارتباطاً بالأنشطة التي يعيشون فيها خبرات مشتركة في مدارس رياض الأطفال، يمنحون بعضهم البعض في سياق تفاعلهم مدعمات إيجابية لسلوكهم، ويبدون بالتالي أنماطاً سلوكية إيجابية متنوعة، وأن تدعيم الرفاق لسلوك بعضهم البعض في سياق نشاط اللعب يؤثر بشكل بناء وواضح في نمو السلوك الاجتماعي القائم على تعلم تبادل العطاء والأخذ في علاقاتهم مع بعضهم الآخر. وفي ذلك تكون لنواتج الاستجابات - وفقاً لسكينر - وظيفة تدعيمية للسلوك الاجتماعي الإيجابي بين الأطفال في هذه المرحلة التكوينية المبكرة من نمو الشخصية.

الهوامش

(١) ارجع إلى دراسة للمؤلفة بعنوان: «الشخصية وتعديل السلوك». (الكويت: مجلة عالم الفكر، عدد سبتمبر ١٩٨٢).

(٢) لنا في قول الجاحظ خير سبق لما يعرف بتدعيم الرفاق في النظرية السلوكية يقول الجاحظ: «**الصبي عن الصبي أفهم، وهو له آلف، وإليه أنزع**».
(«موجز المحاسن والأضداد للجاحظ، الناشر: دار الهلال - كتاب الهلال، بدون تاريخ، ص ١٩).

(٣) ارجع إلى دراسة للمؤلفة بعنوان: «الأطفال واللعب». (الكويت: مجلة عالم الفكر. عدد خاص بمناسبة العام الدولي للطفولة، ديسمبر ١٩٧٩).

المراجع

(١) كونجر، جون وموسن، بول وكيجان، جيروم: **سيكولوجية الطفولة والشخصية**. (ترجمة: دكتور احمد عبد العزيز سلامة، دكتور جابر عبد الحميد). القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠.

(٢) كيللر، ف. س.: **التعلم - نظرية التدعيم**. (ترجمة: دكتور محمد عماد الدين اسماعيل). القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٨.

(٣) فيولا البيلاوي : الاطفال واللعب . الكويت : مجلة عالم الفكر ، عدد ديسمبر ١٩٧٩ .

(5) Allen, K. E., et al, Effects of social reinforcement on isolate behavior of a nursery school child. **Child Development, 1964. 35, 5III- 518.**

(6) Benjamin, H. Age and sex differences in the toy preferences of Young childern **J. Genet. Psychol.**, 41, 417- 429, 1932.

(7) Brown, D. G. Sex- role Preferences in Young childern. **Psychol. Mongr.**, 1956, 70, 1- 19.

(8) Bruner, J., Jolly, A., and Sylva, K. (Eds.) **Play- Its role in development and evolution.** New York: Penguin Books, 1976.

(9) Conn, J. H. Factors influencing development of sexual attitudes and awareness in children. **Amer. J. Dis. Child.** 58, 738- 745, 1939.

(10) Fauls, L., and Smith, W. D. Sex- role learning of five years olds. **J. Genet. Psychol.**, 1956, 89, 105- 117.

(11) Gewirtz, L. A learning analysis of the effects of normal stimulatiier, privation and deprivation on the acquistion of social motivation and attachment. In B. Foss (Ed.), **Determinants of infant behavior.** New York: Wiley, 1961.

(12) Greeno, J. G. Psychology of learning, 1960- 1980. **American Psychologist**, 1980, vol. 35, No. 8. 713- 728.

(13) Harris, F. R., et al. Effects of positive social reinforcement on regres sed crawling of a nuresery school child. **Journal of Educational Psychology**, 1964, 55, 35- 41.

(14) Hartup, W. W., and Zook, E. A. Sex- role preferences in 3 and 4 year old children. **J. consult. Psychol.**, 1960, 24, 420- 426.

(15) Hartup, W. W. Friendship status and the effectiveness of peers as reinforcing agents. Journal of **Experimental child Psychology**, 1964, 1,1 54- 162.

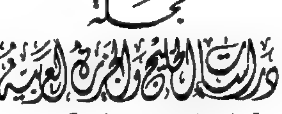
(16) Hawkins, R. P., et al. Behavior therapy in the home. **Joraal of Experimental child Psychology**, 1966, 4, 22- 107.

(17) Honzik, M. P. Sex differences in the occurence of materials in the play constructions of preadolescents. **Child Developm.**, 22, 15- 35, 1951.

(18) Maybury, M. W. Selection of materials by mursery school children of superior mental interlligen... **J. Ed Res.**, 64, 17- 31, 1952.

(19) Skinner, B. F. **Science and human behavior.** New York: Macmillan, 1953.

(20) Stevenson, H. W. So cial reinforcement of children's behavior, In L. P. Linsitt and C. C. Shiker (Ets.), **Advances in child development and behavior.** Vol. 2. New York: Academic Press, 1965, PP, 97- 126.



تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور عبد الله الغنيم

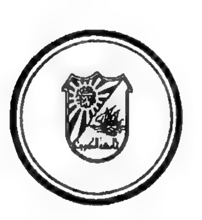
صدر العدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥
تصل أعدادها إلى أيدي نحو ١٢٥,٠٠٠ قارىء
يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :
- مجموعة من الأبحاث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون .
- عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في النواحي المختلفة للمنطقة .
- أبواب ثابتة تقارير - يوميات - بيبليوجرافيا .
- ملخصات للأبحاث باللغة الانجليزية .

ثمن العدد : ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج .
الاشتراكات : للأفراد سنوياً ديناران كويتيان في الكويت ١٥ دولاراً أمريكياًفي الخارج (بالبريد الجوي) .
للشركات : والمؤسسات والدوائر الرسمية : ١٢ ديناراً كويتياً في الكويت ، ٤٠ دولاراً أمريكياً في الخارج (بالبريد الجوي) .

طلب اشتراك لعام ١٩٨

أرجو اعتماد اشتراكي في (. . . . .)نسخة لعام ١٩٨
الاسم : . . . .
العنوان الكامل : . . . .
. . . .
مرفق شيك   أرجو إرسال القائمة للتسديد
التاريخ . . . . التوقيع . . . .

العنوان : جامعة الكويت ، كلية الآداب ، الشويخ ، دولة الكويت
ص . ب : ١٧٠٧٣ الخالدية
الهاتف : ٨١٦٨٠٧ ٨١٦٧٩٩ ٨١٦٨٢٤
جميع المراسلات توجه بإسم رئيس التحرير



مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٣ ـ العدد ٤ ـ شتاء ١٩٨٥ (الصفحات من ٨٩ إلى ١١٣)

الفروق في الأساليب المعرفية الادراكية لدى الأطفال والشباب والمسنين من الجنسين

أنور محمد الشرقاوي
كلية التربية ـ جامعة عين شمس

المقصود بالأساليب المعرفية وكيف تقاس:

أدى النمو المتزايد في الدراسات والأبحاث التي أجريت في العقدين الآخيرين في مجال التمايز النفسي Psychological Differentiation إلى ظهور ما يعرف بالأساليب المعرفية Cognitive Styles. وهي الأساليب التي يمكن بواسطتها الكشف عن الفروق بين الأفراد ليس فقط في المجال الإدراكي المعرفي والمجالات المعرفية الأخرى كالتذكر والتفكير وتكوين المفاهيم وتناول المعلومات، ولكن كذلك في المجال الاجتماعي ودراسة الشخصية.

وقد اتسع نطاق البحث في موضوع الأساليب المعرفية بحيث امتد إلى محاولة الربط بينها، وخاصة فيما يتعلق بالأساليب الادراكية، وبين كثير من الأبعاد في مجالات السلوك الانساني سواء في المجالات التربوية والمهنية، أو في مجال العلاقات الاجتماعية والتفاعل مع الآخرين، أو دراسة الشخصية.

وأدى البحث في ميدان الإدراك إلى اعتبار أن الفروق بين الأفراد في ادراكاتهم تمثل في جانب منها فروقاً في أساليب تعاملهم مع الموضوعات الخارجية. أي أن هذه الفروق تعكس الأسلوب المعرفي الادراكي الذي يتميز به الفرد في تعامله مع مثيرات المجال الذي يوجد فيه. مما دعا الباحثين في مجال الإدراك إلى اعتبار الأساليب المعرفية بمثابة أسس يعتمد عليها في دراسة الفروق بين الأفراد في أساليب تعاملهم مع المواقف الخارجية بما فيها من موضوعات، سواء كانت هذه المواقف تربوية أو مهنية أو اجتماعية.

وقد كشفت الدراسات العديدة التي أجريت في هذا المجال أن الأفراد يختلفون في أساليب تنظيم المجال الادراكي. فمنهم من يستطيع ادراك عناصر المجال كأشياء أو موضوعات مستقلة أو منفصلة عن المجال الذي توجد فيه، ويتمثل ذلك في قدرته على الادراك التحليلي للمجال. ومنهم من يخضع ادراكه بصورة واضحة لتنظيم المجال، مما يجعله أكثر اعتماداً على المجال وما فيه من عناصر، سواء كان المجال يرتبط بتناول العمليات المعرفية أو يرتبط بالتفاعل مع الآخرين[٣٨].

وتتميز الأساليب المعرفية بعدة خصائص أساسية أهمها أنها تتناول الفروق بين الأفراد في كيفية ممارسة العمليات المعرفية المختلفة مثل الادراك، والتفكير، وحل المشكلات وتكوين المفاهيم. بمعنى أنها تتناول طريقة ممارسة الفرد للنشاط المعرفي وليس محتوى هذا النشاط ونوعه. كما تعتبر الأساليب المعرفية من العوامل ذات الجوانب المتعددة في دراسة الشخصية بمعنى أنها تفيد في قياس المكونات المعرفية، وغير المعرفية في الشخصية، وبالتالي يمكن اعتبارها في ذاتها من محددات الشخصية. وقد تبين من الدراسات التي أجريت أن الأساليب المعرفية ثابتة نسبياً في سلوك الأفراد على مر الأيام. وليس معنى ذلك أنها غير قابلة للتغير، ولكن تغيرها لا يكون بسرعة أو بسهولة، الأمر الذي يجعلها ذات قيمة تنبؤية في عمليات التوجيه والارشاد التربوي والنفسي. كما ينظر إلى الأساليب المعرفية على أنها من الأبعاد الثنائية القطب Bipolar. أي أن كل قطب له قيمة معينة ومميزة في ضوء ظروف خاصة ترتبط بالفرد وبالموقف السلوكي الذي يوجد فيه، مما يميزها عن الذكاء والقدرات العقلية[٣٧].

قياس الأسلوب المعرفي «الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الإدراكي».

تمكن الباحثون المهتمون بدراسة الأساليب المعرفية، وخاصة «وتكن» Witkin وزملاؤه من تصميم وسائل إدراكية غير لفظية لقياس الأساليب المعرفية لتجنب المشكلات التي تنشأ اختلاف المستويات الثقافية والعمرية للأفراد، والتي قد تتأثر بها إجراءات القياس التي بشدة على اللغة. وأحد هذه المقاييس هو اختبار «المؤشر والأطار» Rod-and-Frame Test وهو عبارة عن إطار مربع مضيء بداخله مؤشر مضيء أيضاً. ويتم إجراء الاختبار في حجرة مظلمة تماماً، حيث يقدم الإطار والمؤشر إلى الفرد، وكلاهما في وضع مائل. ويطلب من الفرد أن يعدل من وضع المؤشر بحيث يصبح في وضع رأسي، بينما يبقى الإطار في وضعه الأصلي المائل بدون تغيير (وتكن، وآشي Witkin, and Asch ١٩٤٨).

أما الاختبار الثاني فهو اختبار «تعديل الجسم» «Body Adjustment Testy». حيث يجلس الفرد على كرسي في حجرة صغيرة داخل حجرة المختبر العادية. ويمكن أن يميل

الكرسي، أو تميل الحجرة الصغيرة بشكل مستقل إما يميناً أو شمالاً، أو يميل الكرسي والحجرة معاً في أي الاتجاهين. وبعد أن يتم تحديد درجة ميل الحجرة الصغيرة ويداخلها الفرد، يطلب منه أن يعدل من وضع الكرسي الذي يجلس عليه، بحيث يكون في شكل رأسي، بينما تبقى الحجرة الصغيرة كما هي مائلة (وتكن Witkin ١٩٤٩).

أما الموقف الاختباري الثالث فهو ما يرتبط باختبارات الأشكال المتضمنة «Embedded Figures Tests»، حيث يعرض على الفرد في أحد هذه الاختبارات مجموعة أشكال هندسية بسيطة على التوالي لفترة زمنية محددة. ويطلب منه استخراج هذه الأشكال من مجموعة أشكال أخرى معقدة تتضمن بداخلها الأشكال البسيطة، وذلك بتحديد حدود الشكل البسيط داخل الشكل المعقد (وتكن Witkin التمان Oltman، راسكن Raskin، وكارب Karp، ١٩٧١ والشرقاوي والخضري ١٩٧٧).

وقد تبين من الدراسات التي استخدمت فيها هذه المواقف الاختبارية والتجريبية أن الفرد يعبر عن الأسلوب المعرفي الإدراكي الذي يمارسه عادة في المواقف المعرفية والاجتماعية المشابهة. كما وجد اتساق في اداء الأفراد على الاختبارات الثلاثة، فقد تبين أن الأفراد الذين يميلون إلى جعل المؤشر في وضع مائل قريب جداً من ميل الاطار، يميلون كذلك إلى جعل الكرسي في وضع مائل قريب من درجة ميل الحجرة الصغيرة. كما أنهم عادة ما يستغرقون وقتاً أطول في التعرف على الأشكال البسيطة داخل الأشكال المعقدة. مما يجعل هؤلاء الأفراد يتميزون نسبياً بالاعتماد على المجال الادراكي بدرجة أكبر من الأفراد الآخرين الذين يميلون إلى الاستقلال عن المجال الادراكي، وهم الذين يحركون المؤشر بحيث يكون في وضع رأسي أو قريباً منه بدون اعتبار إلى درجة ميل الإطار. كما أنهم يستطيعون تعديل وضع الجسم بحيث يصبح في وضع رأسي بدون اعتبار لدرجة ميل الحجرة الصغيرة، كما يستطيعون كذلك التعرف على الأشكال البسيطة داخل الأشكال المعقدة في فترة زمنية أقل. وبين هذين الطرفين يقع أداء مجموعة أخرى من الأفراد في مستوى متوسط على هذا التوزيع المتصل[٣٤].

ويشير بعد «الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الادراكي» كأحد الأساليب المعرفية الادراكية، والمستخدم في الدراسة الحالية، والذي يعتمد على الموقف الاختباري الثالث، إلى الطريقة التي يدرك بها الفرد الموضوعات أو العناصر الموجودة في الموقف وما به من تفاصيل. ولذلك يطلق على الأفراد الذين يعتمد ادراكهم بشكل واضح على المجال، وما فيه من عناصر بالأفراد المعتمدين على المجال الادراكي «Field Dependent». أما الأفراد الذين يستطيعون ادراك عناصر المجال بشكل منفصل أو مستقل عن الأرضية المنظمة له، فيطلق عليهم الأفراد المستقلون عن المجال الادراكي «Field Independent» ويسمى النمط الأول بالنمط

الادراكي المعتمد على المجال، أما الثاني فيسمى بالنمط الادراكي المستقل عن المجال. ويطلق على هذا التدريج المتصل بعد «الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الادراكي» Perceptual Field Dependendence Independence- ولذلك تكون درجات أي اختبار يتناول هذا الاسلوب المعرفي في شكل توزيع متصل، وطبقاً لذلك فإن إطلاق مصطلح «النمط المعتمد» ومصطلح «النمط المستقل» يشبه إلى حد كبير مصطلح «طويل» ومصطلح «قصير» كلاهما نسبي إلى الآخر(٥).

تغيرات الاداء المرتبطة بمراحل العمر:

يمكن تقسيم الدراسات والبحوث التي تناولت الأساليب المعرفية، وخاصة الاسلوب المعرفي «الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الادراكي» إلى اتجاهين رئيسيين. الاتجاه الأول يتناول هذا الاسلوب المعرفي في علاقته ببعض المواقف التربوية والمهنية، ومواقف التفاعل مع الآخرين وخصائص الشخصية. أما الاتجاه الآخر فإنه اتجاه تطوري يتناول هذا الأسلوب في مراحل العمر المختلفة.

ولقد بدأ «وتكن» وزملاؤه (١٩٥٤، ١٩٦٢) مجموعة دراسات تتناول هذا الاسلوب لدى مجموعات من الأفراد في مستويات عمرية مختلفة من الطفولة إلى مرحلة أوسط العمر أو الرشد المبكر وقد كشفت نتائج هذه الدراسات عن اتجاه تطوري واضح في درجات الأفراد على مقياس هذا الاسلوب المعرفي بحيث تتجه درجات الأفراد إلى الاعتماد على المجال الادراكي مع تزايد العمر. ويحقق الأفراد أعلى درجات في هذا الأسلوب المعرفي في مرحلة العشرينات، مما يجعل خاصية الاستقلال عن المجال الادراكي من الخواص الرئيسية المميزة للأفراد في هذه المرحلة العمرية. وعلى العكس من ذلك تتميز مرحلة الرشد المتأخر وما يليها من مراحل بالاعتماد نسبياً على المجال الادراكي(٣٢).

وقد كشفت نتائج الدراسة الطولية التي أجراها «وتكن» وزملاؤه (١٩٦٧) على مجموعة من الأفراد في السن من ٨ سنوات إلى ٢٤ سنة، إنه خلال سنوات الشباب لا يتغير كثيراً اداء الأفراد على وسائل قياس الأساليب المعرفية الادراكية، وبالتالي يتميز الاداء في هذه الفترة بالثبات النسبي. فقد وجد أن معاملات الارتباط بين نتائج هذه المقاييس وإعادة تطبيقها تكون عالية جداً، مما يدل على الثبات في الأداء، كما وجد كمظهر آخر لهذا الثبات ـ أن أداء الأطفال الذي يتميز بالاعتماد على المجال الإدراكي، يميل إلى الاتساق مع أداء أقرانهم الذين في نفس سنهم، ويتغير هذا الاداء إلى سلوك الاستقلال عن المجال الادراكي في السنوات التالية لمرحلة الطفولة(٣٣).

الرشد المبكر. في حين لم تظهر هذه الفروق خلال مرحلة الطفولة في دراسة «جود انف، وايجل» Goodenough and Eagle (١٩٦٣)[١٧].

كما قد كشفت نتائج دراسة «شوارتز، وكارب» Schwartz and Karp (١٩٦٧) بالنسبة للفروق بين الجنسين في كل فئة عمرية من الفئات الثلاث التي اجريت عليها الدراسة ـ عن وجود اتساق في النتائج في المواقف التجريبية والاختبارية الثلاث «تعديل الجسم»، «المؤشر والإطار»، «والأشكال المتضمنة». حيث قد تبين بالنسبة لمجموعة سن ١٧ سنة، ومجموعة السن من ٣٠ إلى ٣٩ سنة أن الذكور يميلون أكثر إلى الاستقلال عن المجال الادراكي من الإناث. وعلى العكس من ذلك، لا توجد فروق دالة بين الجنسين بالنسبة لعينة المسنين[٢٦].

ومع أن الفروق بين درجات كل من الذكور والإناث بصفة عامة لم تكن كبيرة، إلا أن الفروق داخل كل فئة كانت واضحة، وذات مستوى دال إحصائياً. وقد ظهر ذلك من نتائج أغلب الدراسات التي تناولت العلاقة بين الأساليب المعرفية الادراكية والميول المهنية والاختيار المهني والاداء الاكاديمي. فقد تبين بالنسبة لمجال الميول المهنية أن الطلاب الذين يتميزون بالاستقلال عن المجال الادراكي، تظهر لديهم ميول مهنية واضحة تتصل بالمجالات العلمية والرياضية التي تتميز بالتحليل والتجديد. وذلك بالنسبة إلى أقرانهم الذين يتميزون بالاعتماد على ذات المجال، فقد ظهر أن لديهم ميولا مهنية ترتبط بالمجالات الاجتماعية والانسانية. كما تبين أن الطالبات اللاتي يتميزن نسبياً بالاعتماد على المجال الادراكي، تظهر لديهن ميول للعمل في مجالات الفنون والخدمات الانسانية. (سكيبنر Scheibner ١٩٧٠)[٢٥].

كما تبين من دراسة «جرينوالد Greenwald (١٩٦٨) أن المستقلات نسبياً عن المجال الاداراكي يفضلن بدرجة أكبر ممارسة الأعمال والمهن ذات الطابع التجريدي والتحليلي بينما تفضل المعتمدات نسبياً على ذات المجال الدور التقليدي للمرأة[١٨]. واتسقت هذه النتائج مع نتائج دراسة «مانتج» Manning (١٩٦٩) حيث تبين أن الدافعية نحو ممارسة الأعمال المنزلية لدى كبار السن من الاناث كانت واضحة لدى المعتمدات نسبياً على المجال الادراكي، مما يكون لدى المستقلات عن ذات المجال[٢١].

وقد تأكدت هذه النتائج في الدراسة العربية التي أجراها الباحث على عينة كويتية (١٩٨٢). فقد تبين أن الأفراد من الجنسين يكشفون عن ميولهم المهنية التي تتفق مع الأساليب المعرفية التي تميزهم. فمثلاً وجد أن المستقلين نسبياً عن المجال الادراكي يفضلون العمل في المجالات العلمية والحسابية والميكانيكية بدرجة أكبر مما يكون لدى المعتمدين على ذات المجال. كما يتضح الميل إلى العمل في مجالات الخدمة الاجتماعية لدى المعتمدات على المجال الادراكي

التجريبي «تعديل الجسم» B A T، وتحديد درجة ميل المؤشر في الموقف التجريبي «المؤشر الاطار» R F T، وكذلك في تحديد الأشكال البسيطة في الموقف الاختباري «الأشكال المتضمنة» E F T[٢٦].

ونستخلص من نتائج هذه الدراسات مجموعة حقائق هامة بالنسبة للأساليب المعرفية وبصفة خاصة الأسلوب المعرفي «الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الادراكي» واختلاف اداء الأفراد في هذا الأسلوب في مراحل العمر المختلفة. فيبدو واضحاً أن درجات الأفراد على مقاييس هذا الأسلوب تبدأ منخفضة في مرحلة الطفولة، ثم ترتفع في مرحلة المراهقة والشباب. بمعنى أن درجات الأفراد تتجه في مرحلة الطفولة نحو نمط الاعتماد نسبياً على المجال الادراكي، ثم تبدأ في الارتفاع بعد ذلك مما يجعل الأفراد في سنوات المراهقة والشباب يتميزون نسبياً بالاستقلال عن المجال الادراكي. ومرة أخرى يعود أداء الأفراد على مقاييس هذا الاسلوب في المراحل التالية لمرحلة الشباب وحتى أواخر الثلاثينات تقريباً إلى الانحدار. فتتجه درجات الأفراد إلى نمط الاعتماد على المجال الادراكي مما يجعل الأفراد في مرحلة الرشد المتأخر، وما بعد ذلك يتميزون نسبياً بالاعتماد على المجال الادراكي.

كما كشفت نتائج هذه الدراسات عن حقيقة أخرى تتعلق بمدى ثبات هذا الأسلوب المعرفي في مراحل العمر المختلفة. فقد تبين بوضوح تغير الأداء في مرحلة الطفولة، في حين يتميز أداء المراهقين والشباب بالثبات النسبي، ثم يميل الاداء بعد ذلك إلى التغير، وخاصة مع أواخر الرشد، حيث يظل الأداء ثابتاً إلى ما بعد ذلك.

الفروق بين الجنسين:

لقد تبين بصفة عامة من نتائج الدراسات التي استخدمت المقاييس المختلفة السابق الإشارة اليها، ومنها الاختبار المستخدم في الدراسة الحالية[١] لقياس الأسلوب المعرفي الادراكي «الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الادراكي» ـ تبين وجود فروق ليست كبيرة بين أداء الذكور، وأداء الاناث في صالح الذكور. حيث قد تبين أن الاولاد والرجال يميلون نسبياً إلى الأستقلال عن المجال الادراكي، بينما تميل البنات والنساء إلى الاعتماد على هذا المجال.

وقد كشفت بعض الدراسات عن أن الفروق في الأداء بين الجنسين في هذا البعد قد لا تظهر واضحة قبل سن الثامنة من العمر، أو لدى الأفراد المسنين كذلك. وتكون هذه الفروق أكثر وضوحاً مع بداية مرحلة المراهقة[٣٥]. فقد وجد «وتكن» وزملاؤه (١٩٦٢) أن الذكور يكونون أكثر استقلالا عن المجال الادراكي من الإناث خلال سنوات المراهقة وبداية مرحلة

الرشد المبكر. في حين لم تظهر هذه الفروق خلال مرحلة الطفولة في دراسة «جود انف، وايجل» Goodenough and Eagle (١٩٦٣)[١٧].

كما قد كشفت نتائج دراسة «شوارتز، وكارب» Schwartz and Karp (١٩٦٧) بالنسبة للفروق بين الجنسين في كل فئة عمرية من الفئات الثلاث التي اجريت عليها الدراسة ـ عن وجود اتساق في النتائج في المواقف التجريبية والاختبارية الثلاث «تعديل الجسم»، «المؤشر والإطار»، «والأشكال المتضمنة». حيث قد تبين بالنسبة لمجموعة سن ١٧ سنة، ومجموعة السن من ٣٠ إلى ٣٩ سنة أن الذكور يميلون أكثر إلى الاستقلال عن المجال الادراكي من الإناث. وعلى العكس من ذلك، لا توجد فروق دالة بين الجنسين بالنسبة لعينة المسنين[٢٦].

ومع أن الفروق بين درجات كل من الذكور والإناث بصفة عامة لم تكن كبيرة، إلا أن الفروق داخل كل فئة كانت واضحة، وذات مستوى دال إحصائياً. وقد ظهر ذلك من نتائج اغلب الدراسات التي تناولت العلاقة بين الأساليب المعرفية الادراكية والميول المهنية والاختيار المهني والاداء الاكاديمي. فقد تبين بالنسبة لمجال الميول المهنية أن الطلاب الذين يتميزون بالاستقلال عن المجال الادراكي، تظهر لديهم ميول مهنية واضحة تتصل بالمجالات العلمية والرياضية التي تتميز بالتحليل والتجديد. وذلك بالنسبة إلى أقرانهم الذين يتميزون بالاعتماد على ذات المجال، فقد ظهر أن لديهم ميولا مهنية ترتبط بالمجالات الاجتماعية والانسانية. كما تبين أن الطالبات اللاتي يتميزن نسبياً بالاعتماد على المجال الادراكي، تظهر لديهن ميول للعمل في مجالات الفنون والخدمات الانسانية. (سكيبنر Scheibner ١٩٧٠)[٢٥].

كما تبين من دراسة «جرينوالد Greenwald (١٩٦٨) أن المستقلات نسبياً عن المجال الاداراكي يفضلن بدرجة أكبر ممارسة الأعمال والمهن ذات الطابع التجريدي والتحليلي بينما تفضل المعتمدات نسبياً على ذات المجال الدور التقليدي للمرأة[١٨]. واتسقت هذه النتائج مع نتائج دراسة «مانتج» Manning (١٩٦٩) حيث تبين أن الدافعية نحو ممارسة الأعمال المنزلية لدى كبار السن من الاناث كانت واضحة لدى المعتمدات نسبياً على المجال الادراكي، مما يكون لدى المستقلات عن ذات المجال[٢١].

وقد تأكدت هذه النتائج في الدراسة العربية التي أجراها الباحث على عينة كويتية (١٩٨٢). فقد تبين أن الأفراد من الجنسين يكشفون عن ميولهم المهنية التي تتفق مع الأساليب المعرفية التي تميزهم. فمثلاً وجد أن المستقلين نسبياً عن المجال الادراكي يفضلون العمل في المجالات العلمية والحسابية والميكانيكية بدرجة أكبر مما يكون لدى المعتمدين على ذات المجال. كما يتضح الميل إلى العمل في مجالات الخدمة الاجتماعية لدى المعتمدات على المجال الادراكي

بدرجة أكبر مما يكون لدى المستقلات عن ذات المجال[٤].

وكما قد تبين وجود فروق في الأساليب المعرفية الادراكية بين الأفراد من الجنسين المختلفين في ميولهم المهنية، فقد ظهرت هذه الفروق كذلك في المجال التربوي بين التخصصات الدراسية. حيث قد تبين أن الأفراد المستقلين نسبياً عن المجال الادراكي من الجنسين يتخصصون في المجالات العلمية والرياضية التي تتميز بالتحليل والتجريد، والتي لا تتطلب بدرجة كبيرة وجود علاقات مع الأفراد الآخرين. في حين يتخصص الأفراد المعتمدون نسبياً على المجال الادراكي من الجنسين في المجالات الانسانية التي تتطلب التفاعل مع الاخرين[٣٦].

وقد اتسقت هذه النتائج مع نتائج الدراسات العربية التي أجريت في هذا المجال فقد تبين من الدراسة التي أجراها الباحث بالاشتراك مع «الخضري» (١٩٧٨) على عينة مصرية، أن طلاب وطالبات التخصصات الرياضية والعلمية يتميزون نسبياً بالاستقلال عن المجال الادراكي. في حين يميل طلاب وطالبات التخصصات الانسانية إلى الاعتماد على ذات المجال. كما ظهرت فروق واضحة بين الجنسين في بعد «الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الادراكي» في صالح الذكور[٧]. وتأكدت هذه النتائج في دراسة تالية أجراها الباحث على عينة كويتية (١٩٨١). حيث قد تبين أن طلاب وطالبات التخصصات العلمية والطبية والرياضية يتميزون نسبياً بالاستقلال عن المجال الادراكي عن طلاب وطالبات التخصصات الانسانية والاجتماعية. ولكن لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في الأسلوب المعرفي الإدراكي المشار إليه[٢].

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت الفروق بين الجنسين، الدراسة التي اجراها «دورجاناندسنها» Durganand Sinha (١٩٨٠) على ٣٩٠ طفلاً من الجنسين في السن من ٤ إلى ١٠ سنوات من أربعة مجتمعات ثقافية مختلفة: مجتمع بدوي، مجتمع متحول من البداوة إلى الحضر، مجتمع زراعي، ومجتمع حضري. وقد كشفت النتائج أن الفروق بين الجنسين في الأساليب المعرفية الادراكية من أطفال المجتمع البدوي لم تكن متسقة. وكانت الفروق صغيرة وغير دالة احصائياً بين الجنسين سواء من أطفال المجتمع المتحول، أو من أطفال المجتمع الزراعي. في حين كانت الفروق دالة إحصائياً بين أطفال المجتمع الحضري، حيث يتميز الأولاد بالميل نسبياً إلى الاستقلال عن المجال الادراكي عن البنات[٢٧].

كما أجرى «جومان» Ghuman (١٩٨٠) دراسة على ثلاث مجموعات من ثقافات مختلفة من تلاميذ المرحلة الثانوية، ومن الجنسين، ولم تكشف النتائج عن وجود فروق دالة إحصائياً

بين الجنسين في الأسلوب المعرفي الادراكي «الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الادراكي»[١٥].
كما تناول «هارن» Harren (١٩٨٠) دراسة فاعلية مقاييس الأساليب المعرفية، ومقاييس الاتجاه نحو الدور الجنسي في التنبوء بالاختيار الاكاديمي والمهني لدى مجموعات من الجنسين من طلاب الجامعة. وقد كشفت النتائج عن وجود فروق دالة داخل كل مجموعة من الجنسين على حدة بالنسبة لفاعلية هذه المقاييس في التنبؤ بالاختيار الاكاديمي، في حين لم تظهر فروق واضحة بين الجنسين[١٩].

ويستخلص من نتائج الدراسات التي تناولت الفروق بين الجنسين في الأساليب المعرفية الادراكية، .واستخدمت فيها مقاييس مختلفة في عدة مواقف تجريبية واختبارية، الآتي:

١) إن الفروق بين الجنسين بصفة عامة ليست كبيرة، وغير مؤكدة في أغلب الدراسات التي أجريت سواء في المجتمعات الأجنبية، أو في البيئة العربية.

٢) تكون الفروق بين الأفراد أكثر وضوحاً داخل كل جنس على حدة، سواء في إطار المواقف التربوية والمهنية، أو في إطار العلاقات الاجتماعية وخصائص الشخصية.

٣) ليس من المؤكد أن تظهر الفروق بين الجنسين في مرحلة الطفولة وكذلك لدى كبار السن.

٤) تظهر الفروق بين الجنسين مع بداية مرحلة المراهقة، وتظل حتى بداية مرحلة الرشد المبكر وتكون في صالح الذكور. مما يجعل الذكور أكثر ميلاً إلى الاستقلال عن المجال الادراكي من الاناث.

مشكلة الدراسة الحالية:

تساهم الأساليب المعرفية ومنها الاسلوب المعرفي الادراكي «الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الادراكي» ـ كما تبين ـ في الكشف عن الفروق بين الأفراد ليس فقط في المجال الادراكي المعرفي ولكن كذلك في المجالات التربوية والمهنية ومجال العلاقات الاجتماعية والتفاعل مع الآخرين، ودراسة الشخصية. وقد ظهرت تفسيرات متعددة في السنوات الأخيرة تربط بين الأساليب المعرفية وبين كثير من الأبعاد في هذه المجالات.

وقد اختلف اتجاه الدراسات السابقة، سواء ما أجرى منها في المجتمعات الاجنبية أو ما تم في البيئة العربية، من حيث الاهتمام بالفئات العمرية التي أجريت عليها هذه الدراسات. فقد اقتصرت بعض الدراسات على مرحلة عمرية معينة دون أخرى، في حين تناولت دراسات أخرى فترات عمرية أشمل من مجرد مرحلة عمرية واحدة. وتتميز الدراسة الحالية بأنها تتناول

ثلاث مراحل هامة في تاريخ حياة الفرد، وهي مراحل الطفولة، والشباب، والشيخوخة، بهدف الكشف عما إذا كانت توجد فروق واضحة بين هذه المراحل في الأسلوب المعرفي الادراكي «الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الادراكي» أم لا؟ وهل توجد فروق مميزة بين الجنسين في كل مرحلة عمرية أم لا؟ وذلك للاستفادة من نتائج هذه الدراسة في مجالات التوجيه المختلفة.

الفروض:

في ضوء مشكلة الدراسة الحالية، تحاول هذه الدراسة تحقيق الفروض التالية:ـ

١) توجد فروق دالة بين الأطفال والشباب والمسنين في الاسلوب المعرفي الادراكي «الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الادراكي» حيث:ـ

أ ـ يحصل الشباب على درجات أعلى من الأطفال والمسنين في الاختبار المستخدم. مما يجعل الشباب يتميزون نسبياً بالاستقلال عن المجال الادراكي عن الأطفال والمسنين.

ب ـ تكون الفروق بين درجات الأطفال والمسنين غير دالة، مما يجعلهم يتميزون نسبياً بالاعتماد على المجال الادراكي عن الشباب.

٢) لا توجد فروق دالة بين الجنسين لدى كل من الأطفال والمسنين. في حين تكون الفروق ذات دلالة بين الجنسين من الشباب، وفي صالح الذكور، مما يجعلهم يتميزون نسبياً بالاستقلال عن المجال الادراكي عن الاناث.

الأداة المستخدمة:

سبق الإشارة إلى أن الأسلوب المعرفي «الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الادراكي» قد أمكن قياسه بثلاث وسائل مختلفة هي: «اختبار تعديل الجسم» و «اختبار المؤشر والإطار» و «اختبارات الأشكال المتضمنة». وقد استخدم في هذه الدراسة اختبار الأشكال المتضمنة (الصورة الجمعية) الذي قام الباحث بالاشتراك مع «الخضري» باعداده وتعريبه[١]. والاختبار أصلاً من تأليف ف. ك التمان، أ. راسكن، هـ. ويتكن[٣٥].

ويتكون الاختبار من ثماني عشرة فقرة، وكل فقرة عبارة عن شكل معقد، يتضمن داخله شكلاً بسيطاً، ولكن في صورة مطمورة. بحيث يحتاج اكتشاف الشكل البسيط بعض التفكير من المفحوص وتتلخص طريقة الاجابة في توضيح حدود الشكل البسيط المتضمن في الشكل المعقد. ويعطي للمفحوص درجة واحدة عن كل فقرة يجيب عنها إجابة صحيحة.

وتدل الدرجة المرتفعة بشكل نسبي على الاختبار على أن الفرد يميل إلى الاستقلال عن المجال الادراكي، في حين تدل الدرجة المنخفضة بشكل نسبي على أن الفرد يميل إلى الاعتماد على المجال الادراكي. وقد تم اثناء تطبيق الاختبار على عينة الأطفال مضاعفة الزمن الأصلي المخصص للراشدين، سواء بالنسبة لزمن فهم التعليمات، أو بالنسبة لزمن اجراء الاختبار[٢٥].

وقد حسب ثبات الاختبار في صورته الاجنبية بطريقة التجزئة النصفية عن طريق حساب الارتباط بين درجات القسمين الثاني والثالث. وبلغ ثبات الاختبار على عينتين من الذكور والاناث ٠,٨٢ بطريقة سبيرمان ـ براون. أما في صورته العربية، فقد بلغ ثبات الاختبار ٠,٧٦ على عينة من الذكور، ٠,٧٨ على عينة من الاناث من طلاب وطالبات الجامعة، وذلك باستخدام الطريقة السابقة.

أما بالنسبة لصدق الاختبار، فقد تم حسابه في الصورة الاجنبية عن طريق حساب الارتباط بينه وبين «اختبار الأشكال المتضمنة ـ الصورة الفردية» للراشدين، وقد كان معامل الارتباط ٠,٨٢ بالنسبة للذكور، ٠,٦٣ بالنسبة للاناث. كذلك حسبت معاملات الارتباط بين الاختبار الحالي وبين اختبار المؤشر والاطار، وكانت قيمة معامل الارتباط بالنسبة للذكور ٠,٧١ وبالنسبة للاناث ٠,٥٥[٣٥].

وقد كشفت نتائج الدراسات العربية التي استخدم فيها الاختبار الحالي، عن صلاحيته للتمييز بين الأفراد (٧)، (٢)، (٣)، (٤).

العينة:

حيث أن مشكلة الدراسة الحالية تتناول دراسة الفروق في الأساليب المعرفية بين الأفراد من الجنسين في ثلاث مراحل عمرية، فقد تم تطبيق اختبار «الأشكال المتضمنة» على ست مجموعات تمثل هذه المراحل العمرية الثلاث من الجنسين[١]. والجدول رقم (١) يوضح عدد أفراد كل مجموعة من هذه المجموعات:

(١) اجرى الباحث هذه الدراسة اثناء عمله بقسم علم النفس بجامعة الكويت.

(جدول رقم (١) يبين عدد أفراد مجموعات البحث)

الجنس / الفئات	الأطفال	الشباب	المسنون
ذكور	(١) ن ٤٨	(٣) ن ٦٨	(٥) ن ٣٢
إناث	(٢) ن ٤٣	(٤) ن ٧٢	(٦) ن ٢٤

وقد تم اختيار عينة الأطفال من تلاميذ وتلميذات السنة الرابعة الابتدائية والسنة الأولى من المرحلة المتوسطة بمتوسط عمر قدره ٤ , ١٠ سنة. في حين تتكون عينة الشباب من طلاب وطالبات جامعة الكويت من مختلف التخصصات الانسانية والعلمية في مستوى السنة الأولى والسنة الثانية، وقد بلغ متوسط عمر الطلاب ٨ , ٢٠ سنة، في حين بلغ متوسط عمر الطالبات ١٩,٣ سنة. أما بالنسبة لمجموعتي المسنين، فقد بلغ متوسط عمر الرجل ٦٥,٥ سنة أما النساء فيبلغ متوسط عمرهن ٦٢,٦ سنة، وبينما يمارس أغلب الرجال العمل في مجال التجارة فإن أغلب عينة النساء من ربات البيوت.

المعالجة الاحصائية والنتائج:

استخدم الباحث اختبار «ت»[٢٣] للحكم على دلالة الفروق بين متوسطات درجات اختبار الأشكال المتضمنة، وسيلة قياس بعد «الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الادراكي» وذلك بين المجموعات الست التي أجريت عليها الدراسة. وبتطبيق معادلة اختبار جميع المقارنات بين المجموعات الست. إلا أن الباحث اكتفى بتناول تحليل النتائج الخاصة بالمقارنات التي تتصل بشكل مباشر بأهداف البحث، والتي تنحصر في الكشف عن الفروق في الأساليب المعرفية بين الفئات العمرية الثلاث من الجنسين، والتي تبلغ ٩ مقارنات بالاضافة إلى ٣ مقارنات تتناول الفروق بين الأطفال والشباب والمسنين كمجموعات كلية دون تمييز بين الجنسين وذلك كما جاء في الجدول رقم (٢).

(جدول رقم - ٢ - يبين نتائج اختبار «ت»)

رقم المقارنة	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة «ت»	مستوى الدلالة
١	مجموعة (١) بنين	٤,٧٩	٢,٥٨		
	مجموعة (٣) شبان	٧,٣٨	٤,٩٦	٣,٢٨٩	٠,٠١
٢	مجموعة (١) بنين	٤,٧٩	٢,٥٨		
	مجموعة (٥) مسنون	٥,١٥	٢,٣٠	٠,٦٧٤	غير دال
٣	مجموعة (٣) شبان	٧,٣٨	٤,٩٦		
	مجموعة (٥) مسنون	٥,١٥	٢,٣٠	٢,٦٥٩	٠,٠١
٤	مجموعة (٢) بنات	٤,١٦	٢,٤٤		
	مجموعة (٤) شابات	٩,٣٣	٤,٥٦	٦,٨١٠	٠,٠٠١
٥	مجموعة (٢) بنات	٤,١٦	٢,٤٤		
	مجموعة (٦) مسنات	٤,٧٩	٢,٤١	١,٠٠٠	غير دال
٦	مجموعة (٤) شابات	٩,٣٣	٤,٥٦		
	مجموعة (٦) مسنات	٤,٧٩	٢,٤١	٤,٦١٦	٠,٠٠١
٧	عينة الأطفال	٤,٤٩	٢,٥٣		
	عينة الشباب	٨,٣٩	٤,٨٦	٧,٠١٥	٠,٠٠١
٨	عينة الأطفال	٤,٤٩	٢,٥٣		
	عينة المسنين	٤,٩١	٢,٣٥	,٩٨٦	غير دال
٩	عينة الشباب	٨,٣٩	٤,٨٦		
	عينة المسنين	٤,٩١	٢,٣٥	٥,٠٩٤	٠,٠٠١
١٠	مجموعة (١) بنين	٤,٧٩	٢,٥٨		
	مجموعة (٢) بنات	٤,١٦	٢,٤٤	١,١٧٨	غير دال
١١	مجموعة (٣) شبان	٧,٣٨	٤,٩٦		
	مجموعة (٤) شابات	٩,٣٣	٤,٥٦	٢,٤٠٨	٠,٠٥
١٢	مجموعة (٥) مسنون	٥,١٥	٢,٣٠		
	مجموعة (٦) مسنات	٤,٧٩	٢,٤١	٠,٥٨٣	غير دال

ويستخلص من هذا الجدول الآتي:

١) وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠١ بين عينة البنين وعينة الشبان في صالح الشبان، مما يدل على أنهم يتميزون نسبياً بالاستقلال عن المجال الادراكي عن البنين الذين يميلون إلى الاعتماد على ذات المجال، كما توجد فروق ذات المستوى من الدلالة الاحصائية بين عينة الشبان وعينة المسنين، والفروق في صالح الشبان كذلك (مقارنة ٣). مما يدل على أن الشبان يتميزون نسبياً بالاستقلال عن المجال الادراكي عن المسنين الذين يميلون نسبياً إلى الاعتماد على ذات المجال.

٢) لم تكشف النتائج في المقارنة (٢) عن وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور البنين والمسنين مما

يـدل على أن أفـراد المجموعتـين يتميزون بنفس الخصـائص، أي يميلون إلى الاعتمـاد عـلى المجال الادراكي بالنسبة إلى عينة الشبان.

٣. كشفت نتائج المقارنة (٤) عن وجود فروق ذات دلالة احصائيـة عند مستـوى ٠,٠٠١ بين عينـة البنات وعينـة الشابـات، في صـالـح الشـابـات، ممـا يعني أنهن نسبيـاً يتميـزن بالاستقلال عن المجال الادراكي عن البنات اللاتي يملن إلى الاعتماد على ذات المجال، كما يتضـح من المقارنـة (٦) أن الشابـات يتميزن نسبيـاً كذلـك عن المسنات بـالاستقـلال عن المجال الادراكي، حيث أن الفروق عند مستوى دلالـة احصائيـة يبلغ ٠,٠٠١ في صالـح الشابات.

وتتسق هذه النتائج مع نتائج المقارنات (١)، (٣) التي تنـاولت الفروق بـين الذكـور من البنين والشباب والمسنـين.

٤) لم تكشف نتائج المقارنة (٥) التي تناولت الفروق بين الاناث من البنات والمسنات عن وجـود فروق دالة احصائياً بينهما، مما يدل على أن أفراد المجموعتين يتميزن بذات الخصائص، وهي الاعتماد على المجال الادراكي بالنسبة للشابات.

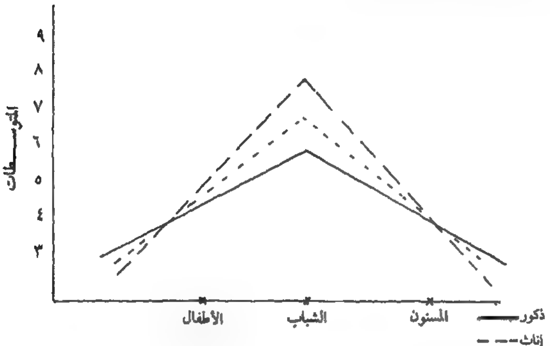
وتتسق هذه النتيجة مع نتيجة المقارنة رقم (٢) التي تناولت الفروق بين الذكور من البنين والمسنين.

٥) وتتأكد نتائج المقارنات ١، ٢، ٣ التي تتنـاول الفروق بـين الذكـور، والمقارنـات ٤، ٥، ٦ التي تتناول الفروق بين الاناث في نتائج المقارنات ٧، ٨، ٩ التي تتناول الفروق بين الفئات العمرية الثلاث دون تمييز بين الجنسين. فقـد كشفت نتائـج المقارنـة (٧) عن وجود فـروق ذات دلالة إحصائية عند مستـوى ٠,٠٠١ بين الأطفـال والشباب في صـالح الشبـاب، كما كشفت نتـائج المقـارنة (٩) عن وجـود فروق عنـد نفس المستوى من الـدلالة بـين الشبـاب والمسنين في صالح الشباب أيضاً، في حين لم تكشف المقارنة (٨) عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاطفال والمسنـين مما يعني أن الشبـاب يتميزون نسبيـاً بالاستقـلال عن المجال الادراكي عن الأطفال والمسنين.

٦) بالنسبة للفروق بين الجنسين والتي تم تناولها في المقارنـات (١٠)، (١١)، (١٢)، لم تكشف النتـائج عن وجـود فروق ذات دلالـة إحصائيـة بين البنـين والبنات (مقـارنة ١٠)، أو بـين المسنين والمسنات (مقـارنة ١٢). ولم تـظهر فـروق ذات دلالة إحصائية بـين الجنسين إلا في المقارنة (١١) التي تناولت العلاقة بين الشبان والشابـات. حيث يبلغ مستوى دلالـة الفروق

بينهما ٠,٠٥ لصالح الشابات، مما يدل على أنهن يتميزن نسبياً بالاستقلال عن المجال الادراكي عن الشبان الذين يميلون أكثر إلى الاعتماد على ذات المجال.

والرسم البياني التالي يوضح الفروق بين الفئات العمرية الثلاث من الجنسين على أساس متوسط درجات كل مجموعة من المجموعات الست، كما يبين الفروق بين الفئات الثلاث على أساس متوسط درجات كل فئة :ـ



(شكل رقم (٣) يبين منحنى الأداء بين المجموعات والفئات)

مناقشة النتائج والتفسير:

في إطار مشكلة الدراسة الحالية، والفروض التي يحاول البحث تحقيقها، وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة، سواء ما أجرى منها في المجتمعات الأجنبية، أو ما تم في البيئة العربية، نعرض لمناقشة النتائج وتفسيرها على النحو التالي :ـ

أولاً: بالنسبة للفرض الأول :ـ

«توجد فروق دالة بين الأطفال والشباب والمسنين في الأسلوب المعرفي الادراكي «الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الادراكي» حيث :ـ

أ ـ يحصل الشباب على درجات أعلى من الأطفال والمسنين في الاختبار المستخدم. مما يجعل الشباب يتميزون نسبياً بالاستقلال عن المجال الادراكي عن الأطفال والمسنين.

ب ـ تكون الفروق بين درجات الأطفال والمسنين غير دالة، مما يجعلهم يتميزون نسبياً بالاعتماد على المجال الادراكي عن الشباب».

وبالرجوع إلى الجدول رقم (٢) الخاص بنتائج اختبار «ت» بين المجموعات، يتضح أن المقارنات (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧)، (٨)، (٩) هي التي تتناول معالجة الفرض الأول. حيث تتناول المقارنات (١)، (٢)، (٣) الفروق بين الذكور من الأطفال والشباب والمسنين. وتدل نتائج المقارنة (٢) على أن الفروق بين البنين والمسنين غير دالة إحصائياً حيث يبلغ متوسط درجات الأطفال ٤,٧٩ بينما يبلغ متوسط درجات المسنين ٥,١٥ في حين تختلف العلاقة بين الشباب وكل من البنين والمسنين والتي تتضح في نتائج المقارنتين (١)، (٢). حيث يبلغ متوسط درجات البنين ٤,٧٩، بينما يبلغ متوسط درجات الشبان ٧,٣٨، ومتوسط درجات المسنين ٥,١٥. مما يدل بوضوح على أن الشبان يتميزون نسبياً بالاستقلال عن المجال الادراكي عن كل من البنين والمسنين الذين يميلون أكثر نسبياً إلى الاعتماد على المجال الادراكي.

كما تتناول المقارنات (٤)، (٥)، (٦) الفروق بين الاناث من الأطفال والشباب والمسنين. وبنفس طريقة تحليلنا للمقارنات (١)، (٢)، (٣) التي تتناول الفروق بين الذكور يمكن أن نتبع نفس الاتجاه بين الاناث. فقد تبين أن الفروق بين البنات والمسنات غير دالة إحصائياً (مقارنة ٥). حيث تبلغ متوسطات درجات المجموعتين ٤,١٦، ٤,٧٩ على التوالي. في حين يظهر بوضوح من المقارنتين (٤)، (٦) أن الشابات يتميزن نسبياً بالاستقلال عن المجال الادراكي عن الشباب والمسنات اللاتي يملن بالتالي إلى الاعتماد على المجال الادراكي، حيث يبلغ متوسط درجات الشابات ٩,٣٣.

والفرق الواضح بين نتائج الفروق بين الذكور في المراحل العمرية الثلاث، ونتائج الفروق بين الاناث في نفس المراحل، هو أن مستوى الدلالة الاحصائية لدى الاناث قد بلغ ٠,٠٠١، في حين بلغ لدى الذكور ٠,٠١.

وتتأكد الفروق بين الفئات العمرية الثلاث في صالح الشباب في المقارنات (٧)، (٨) (٩) حيث يبلغ متوسط درجات الأطفال من الجنسين ٤,٤٩، في حين يبلغ متوسط درجات الشباب من الجنسين ٨,٣٩، بينما يبلغ متوسط درجات المسنين من الجنسين ٤,٩١. مما يؤكد على الفروق ذات الدلالة الاحصائية بين الشباب وكل من الاطفال والمسنين والتي ظهرت واضحة عند مقارنة الشباب بالبنين والمسنين (مقارنات ١، ٢، ٣)، ومقارنة الشابات بالبنات والمسنات (مقارنات ٤، ٥، ٦).

وبذلك تحقق هذه النتائج صدق الفرض الأول في هذه الدراسة.

وتتسق نتائج مقارنات الفرض الأول مع نتائج أغلب الدراسات التي تناولت الفروق في الأساليب المعرفية الادراكية لدى الأفراد في بعض المراحل العمرية. فقد تبين بصفة عامة من نتائج الدراسة الحالية أن مستوى أداء الأطفال يكون منخفضاً، ثم يرتفع منحنى الاداء في مرحلة الشباب، ثم يعود مرة أخرى إلى الانحدار في مرحلة الشيخوخة. بمعنى آخر، يحقق الأفراد أعلى معدل من الأداء على مقاييس الأساليب المعرفية الادراكية في مرحلة المراهقة وحتى مرحلة الرشد مما يجعل الأداء في هذه الفترة يتميز بالثبات النسبي، ثم ينخفض مستوى الأداء بعد ذلك كما بدأ منخفضاً في مرحلة الطفولة (وتكن وزملاؤه Witkin, et al ١٩٥٤، ١٩٦٢، ١٩٦٧، كومالي Comalli ١٩٦٥، شوارتز وكارب Schwartz, and Karp ١٩٦٧).

وإذا رجعنا إلى التفسيرات التي خرجت بها دراسات سيكولوجية النمو، نجد الكثير من الأسس التي تقوم عليها هذه الفروق بين الأفراد في مراحل العمر المختلفة، وبخاصة فيما يتعلق بموضوع الدراسة الحالية. فبداية شعور الطفل بالثقة في مقدرته على أن يتعامل مع البيئة تعاملاً فعالا يرسى قواعدها فيما بين السنة الأولى والسنة الثالثة من العمر. فإذا اثيب الطفل على تعلمه لعدد من الاستجابات الجديدة يزداد عنده الدافع إلى تعلم عدد أكبر وهو إذا تيسر له قدر أكبر من حرية الحركة وازدياد الثقة بالنفس والرغبة في أن يكون تلقائياً ومبدعاً، أخذ يسمح لنفسه بمواجهة عدد أكبر من المواقف الجديدة، وبأن يجرب الحلول الجديدة للمشكلات. وبذلك نجد أن منح الاستقلال الذاتي للطفل أمر مهم بالنسبة لنمو ثقته بنفسه واعتماده على الذات.

ومع بداية سن الثالثة يميل الطفل إلى الاستجابة للمثير الكامل لا إلى تسمية اجزائه المنفصلة، وكذلك يكون طفل الخامسة أميل إلى الالتفات إلى الكل وإلى تجاهل اجزاء المثير ويمكن أن نصل إلى قاعدة مبدئية بخصوص إدراك الطفل خلال الفترة من ٤ إلى ٧ سنوات من العمر، بأنه إذا كانت الاجزاء الداخلية للمثير غير متمايزة كان الطفل الأكبر سناً أكثر ميلاً من الطفل الأصغر إلى التمييز بين أجزاء المثير، بالاضافة إلى ذلك نجد ان الطفل الأصغر يكون أكثر ميلاً من الطفل الأكبر إلى تسمية الكل بدلاً من الاجزاء. وبالتالي كلما تقدم العمر بالطفل، ازداد قدرة على الالتفات إلى الكل والاجزاء، حيث أن كثيراً من المشكلات قد تتطلب في حلها فصل الاجزاء وتمييزها عن الكل[٦].

ولما كان ادراك الفرد يتأثر بنموه العضوي الفسيولوجي العقلي الانفعالي الاجتماعي، فإننا نجد أن إدراك الطفل يختلف عن إدراك المراهق لتفاوت مظاهر نموهما. وتدل الأبحاث التي أجريت في هذا المجال على أن الحساسية الادراكية في عتباتها العليا والدنيا تتأثر بالمجال الذي يهيمن على الفرد، وبالموقف المحيط به؛ أي أن هذه الحساسية تخضع لمدى تفاعل الفرد مع

مقومات هذا الموقف ولنوع ولشدة ولمستوى إدراكه له. فمدى إدراك الطفل للأصوات المرتفعة والمنخفضة، يختلف عن مدى إدراك المراهق لهذه العينة الصوتية. وهكذا تؤكد الأبحاث الحديثة أن إدراك الفرد للعالم المحيط به مظهر من مظاهر نموه. كما أن إدراك الطفل يختلف عن إدراك المراهق اختلافاً ينحو بالفرد نحو التطور الذي يرقى به من المستوى الحسي المباشر إلى المستوى المعنوي البعيد. ولذلك نلاحظ أن ادراك المراهق ينحو عقلياً نحو المستقبل القريب والبعيد، بينما يتمركز إدراك الطفل إلى حد كبير في حاضره الراهن(٩).

أما بالنسبة للفروق بين الجنسين في هذه المرحلة العمرية، فإننا نلاحظ أن السلوك الاعتمادي عند البنات أكثر منه عند الأولاد. فقد تبين أن البنات فيما بين الثالثة والتاسعة يظهرن قدراً من الالتجاء إلى الكبار للاعتماد عليهم أكبر من القدر الذي يظهره الأولاد. كما أن سلوك الاعتماد يكون أكثر ثباتاً واستقراراً عند البنات منه عند البنين من سن الثالثة إلى سن الرابعة عشرة، ويترتب على ذلك أن القلق من التعبير عن السلوك الاعتمادي أقل شدة عند البنات منه عند البنين. لأن الاعتماد يتقبل من الاناث بدرجة أكبر مما يتقبل من البنين بحسب التقاليد. ولذلك نجد أن الصراع الذي يدور حول كسر معايير الأدوار الجنسية بالنسبة للاعتماد يؤدي بأكثر الأولاد إلى كف أنفسهم عن هذا النمط من السلوك(٦).

ومع بداية سنوات المراهقة، يبدأ المراهق في النضال المستمر في سبيل الحصول على الحرية النفسية الكاملة من الآباء، وبالتالي يسعى إلى الاستقلال عن الآخرين. وهذا الميل إلى الاستقلال ينشأ مع النمو الجسمي والعقلي وادراكه لذاته بشكل يختلف عن صورة الذات التي كونها في المراحل السابقة. وتكون هذه المرحلة بداية للتمايز ليس فقط في الأساليب المعرفية ومنها الادراكية، ولكن كذلك بالنسبة لكثير من الأبعاد الاجتماعية والانفعالية وخصائص الشخصية.

وهكذا نجد أنفسنا قبيل العشرين أمام رجل صغير يفكر في اختيار مهنة أو تعليم مؤد إلى مهنة، وفي اختيار صديق أو صديقين، وفي اختيار شريكة للحياة، وفي تحديد دور في المجتمع. وبالجملة يشعر أنه كلما أسرع في الاستقلال عن أسرته، كلما عاونه هذا في تحقيق ذاتيته، وإثبات وجوده، وتوكيد كيانه، يساعده في ذلك تدعيم الشعور بالطمأنينة، والشعور بالكيان والاستقلال مما يؤدي به إلى تكوين اتجاه عقلي جديد أولاً نحو الذات، وثانياً نحو الأسرة وثالثاً نحو العمل، ورابعاً نحو المجتمع(٨).

أما بالنسبة للفئة الثالثة التي تتناولها هذه الدراسة، وهي فئة المسنين فقد لوحظ أنه عندما يدخل الفرد إلى مرحلة الستينات يكون في الغالب قد تقاعد، أو قرب كثيراً من التقاعد، ويبدأ

يشعر أن مكانته في المجتمع قد تضاءلت، كما يبدأ في الشعور بأن خفة الحركة بدأت تزول، وحدة الذهن بدأت تخف، وكذلك حدة السمع والبصر والحدس . ويبدأ يشكو من ضعف في تذكر الأحداث القريبة، وبطء في التفكير، وبطء في التعبير ورد الفعل، واستعداد للتهيج، أو ميل للعزلة، أو تضايق بسبب ضعف القدرة على الانطلاق ومشاركة الغير[٨].

ويؤكد على ذلك نتائج الدراسات التي تناولت التغيرات التي تحدث للأفراد خلال مرحلة الرشد المتأخر ومرحلة الشيخوخة. فمثلاً تبين بالنسبة للدراسات التي تناولت الأساليب المعرفية في علاقتها ببعض عوامل الشخصية - وجود اتجاه واضح يتمثل في أن الاعتماد على المجال الادراكي يتزايد خلال مرحلة الرشد إلى سنوات الشيخوخة. ومع وجود عدد قليل فقط من القدرات لا يتسق نشاطها مع هذا الاتجاه، إلا أن كثيراً من مظاهر النشاط العقلي المعرفي، وخصائص الشخصية تتفق مع هذا الاتجاه. فقد كشفت بيانات تقنين اختبار الذكاء للكبار الذي أعده «وكسلر» (١٩٥٨) أن انحدار الأداء على هذا الاختبار يبدأ من مرحلة المراهقة المتأخرة، أو مع بداية مرحلة الرشد المبكر في كل من الاختبارين الفرعيين. وتبين أن انحدار الأداء على فقرات الاختبار الأكثر ارتباطاً بمقاييس بعد «الاعتماد - الاستقلال عن المجال الادراكي» مثل فقرات القدرات المكانية كان أسرع، وأكثر وضوحاً، كما أنه يظهر مبكراً[٢٩].

كما تأكدت النتائج السابقة في دراسات تالية تناولت بعض الجوانب المعرفية من السلوك. فقد ظهر من دراسة «كيمل» Kimmel (١٩٧٤) أن من مظاهر الانحدار في الامكانيات العقلية بطء الأداء نتيجة لبطء زمن الرجع. كما تبين أن الذاكرة قصيرة المدى تتأثر بشكل واضح عن الذاكرة طويلة المدى، مما يجعل المسنين يواجهون صعوبة تخزين المعلومات الجديدة ثم استرجاعها (بوتونك Botwinick ١٩٧٠)[٢٢].

أما بالنسبة لتغيرات الشخصية المصاحبة للمسنين، فقد تبين من الدراسات التي تناولت هذا الجانب أن هناك تأييداً نظرياً واكلينيكياً لوجهة النظر التي تعتبر أن خصائص الشخصية ترتبط بشكل واضح بسلوك الاعتماد على المجال الادراكي مثل الاعتماد الاجتماعي، وضعف الاحساس بانفصال الهوية عن العناصر الاجتماعية الموجودة عادة في المجال الاجتماعي، والتي تعتبر بمثابة مظاهر أخرى لتغيرات كبر السن (جروتجان Grotjahn ١٩٥٥، وميرلو Meerloo ١٩٥٥) كما تبين أن ضعف الأنا، ودفاعات الأنا عادة ما تصاحب المسنين، مع تزايد الترجسية والاعتمادية وكذلك بعض المخاوف المرضية (ميرلو Meerloo ١٩٥٣، وشترن Stern ١٩٥٤). كما لاحظ «روزنتال» Rosenthal (١٩٥٥) أن هناك تشابهاً واضحاً بين مظاهر عدم نضج الأنا عند الأطفال الصغار وضعف الأنا لدى المسنين[٢٤].

كما تساهم الاتجاهات السلبية التي يعبر عنها أفراد الأسرة، والصغار من الأقارب،

وأحياناً زملاء العمل والمرؤوسين نحو المسنين في تزايد مشاعر الإحباط واليأس لديهم، بالاضافة إلى شعور المسن بتضاؤل قيمته في المجتمع، وعدم الجدوى من وجوده. مما يجعله بالتالي أكثر اعتماداً على الآخرين، وخاصة الأفراد المحيطين به(٢٢).

وتتفق هذه الخصائص مع النتائج التي توصل إليها « بلوم » Bloom ١٩٦١) عن تقبل الذات لدى مجموعات عمرية مختلفة . حيث تبين وجود علاقة منحنية بين تقبل الذات ومراحل العمر ، واتضح أن تقبل الذات يزداد في الفترة العمرية بين ٢٠ ، ٥٠ سنة حيث يصل إلى قمته عند هذه السن ، ثم يأخذ في الانحدار في سن الستين وما بعدها ، مما يخفض من الشعور بتقدير الذات الذي يتأثر بشكل رئيسي بالظروف البيئية التي يتواجد فيها المسنون .(١٢)

كما فسرت «زتزل» Zetzel (١٩٦٥) القلق المصاحب للمسنين على أنه غالباً ما يكون مؤشراً على ما يسمى بـ «الخوف من فقدان الموضوع» مما يؤدي إلى ظهور سلوك الاعتماد لدى المسنين بصورة واضحة وحادة، وخاصة الاعتماد على الأبناء. كما فسر «كات» Cath (١٩٦٥) سلوك الاعتماد على المثيرات الخارجية لدى المسنين على أنه أسلوب من أساليب الدفاع الرئيسية ضد ما سماه بالنضوب النفسي Depletion كما يرى «جولد فارب» Goldfarb(١٩٦٥) (١٩٥٩) أن الشعور بعدم الأمان، وفقدان تقدير الذات، وسلوك الاعتماد من المظاهر السلوكية المصاحبة للمسنين، وأنها بمثابة اعتبارات هامة في أساليب العلاج(١١).

وبالتالي فهناك اتفاق على درجة كبيرة من الاعتبار بين الاخصائيين العاملين في مجال العلاج النفسي على أن مشاعر التهديد التي تتضح في المظاهر السلوكية السابقة وغيرها تعمل على خفض درجة الاستقلال عن المجال الادراكي، والشعور بعدم كفاية الذات. وتعزز من سلوك الاعتماد على الآخرين، مما يؤدي بالتالي إلى تنمية نمط الاعتماد على المجال الادراكي.

ثانياً: بالنسبة للفرض الثاني:

«لا توجد فروق دالة بين الجنسين لدى كل من الأطفال والمسنين. في حين تكون الفروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين من الشباب في صالح الذكور، مما يجعلهم يتميزون نسبياً بالاستقلال عن المجال الإدراكي عن الإناث».

ويتضح من الجدول رقم ـ ٢ ـ الخاص بنتائج اختبار «ت» أن المقارنات التي تناولت الفروق بين الجنسين هي المقارنات (١٠)، (١١)، (١٢). وتكشف نتائج الفروق بين الجنسين من الأطفال عن عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين البنين والبنات. كما كانت الفروق غير دالة إحصائياً كذلك بين المسنين والمسنات (مقارنة ١٢). في حين كانت الفروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في مجموعة الشباب في صالح الشابات. حيث بلغ متوسط درجات الشبان على

اختبار الأشكال المتضمنة ٧,٣٨، في حين بلغ متوسط درجات الشابات ٩,٣٣، مما يعني بالنسبة لهذه العينة من الشباب أن الإناث يتميزن نسبياً بأنهن أكثر ميلاً إلى الاستقلال عن المجال الإدراكي من الذكور الذي يميلون أكثر نسبياً إلى نمط الاعتماد على المجال الإدراكي.

وبذلك تحقق نتائج الفروق بين الجنسين صدق الفرض الثاني بالنسبة لمجموعتي الأطفال والمسنين فقط. أما بالنسبة لنتائج عينة الشباب، فقد كانت الفروق في صالح الإناث وهذا عكس ما كان متوقعاً.

وتتسق نتائج الفرض الثاني في شقه الأول مع نتائج الدراسات السابقة التي أجريت في المجتمعات الأجنبية. فقد وجد أن الفروق بين الجنسين قد لا تتضح قبل سن الثامنة من العمر، في حين تكون الفروق أكثر وضوحاً مع بداية سنوات المراهقة حتى مرحلة الرشد حيث يميل الذكور نسبياً إلى الاستقلال عن المجال الادراكي عن الاناث، ثم تختفي تدريجياً الفروق بين الجنسين بعد ذلك، ولا تظهر لدى المسنين (وتكن وزملاؤه ١٩٦٢، ١٩٧١، جودانف وايجل Goodenough and Eagle ١٩٦٣، وشوارتز وكارب Schwartz and Karp ١٩٦٧).

ويؤكد ذلك ما ظهر مؤخراً في نتائج بعض الدراسات، فمثلاً لم تظهر فروق واضحة في دراسة «سنها» Sinha (١٩٨٠) بين الجنسين من الأطفال في ثلاث مجموعات، في حين ظهرت فروق دالة في مجموعة واحدة فقط في صالح الذكور. كما لم تتضح فروق بين الجنسين في عينة من تلاميذ المرحلة الثانوية في دراسة «جومان» Ghuman (١٩٨٠)، وكذلك بين عينة من طلبة الجامعة في دراسة «هارن» Harren (١٩٨٠).

كما قد تبين بصفة عامة من نتائج الدراسات التي استخدمت المقياس الحالي لقياس الأسلوب المعرفي الادراكي «الاعتماد - الاستقلال عن المجال الادراكي» ومقاييس أخرى مشابهة أن الفروق بين أداء الجنسين على هذه المقاييس ليست كبيرة، وأن الذكور يميلون نسبياً إلى الاستقلال عن المجال الادراكي، بينما تميل الاناث إلى الاعتماد على ذات المجال. إلا أن الاتجاه الأكثر وضوحاً وتأكيداً هو الفروق داخل كل جنس على حدة. وقد تأكد ذلك في أكثر من مجال من مجالات السلوك الانساني.

فمثلاً تبين من الدراسات التي أجريت في نطاق المجال المهني، أن الطلاب الذين يميلون أكثر إلى الاستقلال عن المجال الادراكي، تظهر لديهم ميول مهنية واضحة تتسق مع الأسلوب المعرفي الادراكي الذي يميزهم، وبالتالي يميلون أكثر إلى العمل في المجالات العلمية والرياضية والميكانيكية من الطلاب الذين يتميزون نسبياً بالاعتماد على ذات المجال الذين يفضلون العمل

في المجالات الاجتماعية والانسانية (سكيبنر Scheibner ١٩٧٠، الشرقاوي ١٩٨٢).

أما بشأن الفروق بين الاناث، فقد تبين أن المستقلات نسبياً عن المجال الادراكي يفضلن بدرجة أكبر من المعتمدات على ذات المجال، ممارسة الأعمال والمهن ذات الطابع التجريدي والتحليلي مثل الذكور تماماً. بينما تفضل المعتمدات نسبياً على المجال الادراكي ممارسة الأعمال المنزلية والقيام بالدور التقليدي للمرأة، وممارسة الأعمال المتصلة بمجالات الخدمة الاجتماعية والانسانية (جرينوالد Green Wald ١٩٦٨، Mannig مانج ١٩٦٩، والشرقاوي ١٩٨٢).

أما بالنسبة للمجال التربوي، وبخاصة اختيار نوع الدراسة، فقد وجد أن هناك اتساقاً كذلك بين الأساليب المعرفية الادراكية والتخصص الدراسي. حيث تبين أن الأشخاص المستقلين نسبياً عن المجال الادراكي من الذكور والاناث يختارون مجالات الدراسة العلمية والرياضية التي لا تتطلب التفاعل مع الآخرين بدرجة كبيرة، في حين يختار الأشخاص الذين يميلون نسبياً إلى الاعتماد على المجال الادراكي التخصصات الدراسية التي تتصل بالمجالات الاجتماعية والخدمات الانسانية. كما تأكدت هذه العلاقة لدى الطلاب والطالبات الذين يدرسون فعلاً في هذه المجالات، فقد وجد أن هناك اتساقاً بين تخصصاتهم الدراسية والأساليب المعرفية الادراكية التي تميزهم (وتكن وزملاؤه Witkin et al ١٩٧٥، وتكن وجودانف Witkin and Goodenough ١٩٧٦، وتكن وزملاؤه ١٩٧٧، الخضري والشرقاوي ١٩٧٨، والشرقاوي ١٩٨١).

وفيما يختص بالشق الثاني من الفرض الثاني المتصل بالفروق بين الجنسين في مرحلة الشباب، وما أسفرت عنه نتائج الدراسة الحالية من أن الاناث أكثر ميلا إلى الاستقلال عن المجال الادراكي من الذكور، فإننا لا نستطيع أن نعمم هذه النتائج على فئة الشباب. لأن العينة المستخدمة ليست كبيرة بالدرجة التي تسمح بالتعميم، كما أن هذه العينة تعتبر عينة غير ممثلة بالنسبة لمجتمع الاناث في مرحلة الشباب لأنها من طالبات الجامعة، وبالتالي لا تمثل المجتمع « الأب » في هذه المرحلة تمثيلا جيداً. كما أن الدراسات التي تناولت الفروق بين الجنسين في المجتمع العربي وبصفة خاصة في الكويت محدودة جداً. ولذلك من الصعوبة بمكان أن يتبلور عن نتائجها اتجاه واضح محدد كما تم بالنسبة للدراسات التي تمت في المجتمعات الأجنبية.

ولذلك فالحاجة ماسة إلى دراسات أخرى تالية على عينات أكبر من مستويات ثقافية مختلفة حتى نتحقق من صدق هذه الظاهرة من عدمه. وخاصة أن نتائج الدراسات التي تمت في المجتمع الكويتي لم تكشف عن وجود فروق واضحة بين الجنسين (الشرقاوي ١٩٨١،

١٩٨٢). حيث أن هذه الدراسات لم تتناول الفروق بين الجنسين في الأسلوب المعرفي الادراكي «الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الادراكي» بشكل عام، ولكن الفروق بين الجنسين تم تناولها داخل كل من نمطي هذا الأسلوب المعرفي على حدة، وذلك في علاقة كل نمط بالأبعاد الأخرى موضوع هذه الدراسات، وذلك عكس الاتجاه الذي اتبع في دراسة الفروق بين الجنسين في الدراسة الحالية. ويفضل أن تتناول الدراسات المقترحة بعض أبعاد الشخصية بجانب الأساليب المعرفية الادراكية حتى تتضح حقيقة الفروق بين الجنسين في المجتمع الكويتي.

ووفي ضوء نتائج الدراسة الحالية، وتأكيدها لنتائج الدراسات السابقة التي تناولت الأساليب المعرفية الادراكية في علاقتها ببعض الأبعاد في المجالات السلوكية المختلفة يتضح لنا مدى أهمية هذه الأساليب في المساهمة في الكشف عن مدى نجاح الأفراد في النواحي الاكاديمية والمهنية، والتنبؤ إلى حد ما بما يمارسه الأفراد في المواقف المختلفة. وخاصة أن هذه الأساليب تتميز بأنها ثابتة نسبياً، وأنها تهتم بطريقة استجابة الفرد للمواقف، وليس بمحتوى العمليات النفسية التي تتضمنها هذه المواقف. كما أن هذه الأساليب لا تقتصر على جانب واحد في الشخصية، بل أنها تمتد إلى الجوانب المختلفة سواء كانت معرفية أو انفعالية مما يجعل لها قيمة تنبؤية كبيرة إلى حد ما في مجالات التوجيه التربوي والنفسي. وبالتالي فمن الأفضل استخدام وسائل قياس الأساليب المعرفية الادراكية بجانب المقاييس الأخرى التي تتناول الأبعاد المختلفة للشخصية، وذلك في دراسة سلوك الأفراد في مراحل العمر المختلفة في المواقف التربوية والمهنية، ومواقف التفاعل مع الآخرين، ودراسة الشخصية بجانب الأساليب الأخرى سواء كانت إرشادية أو توجيهية أو علاجية.

ملخص:

تساهم الأساليب المعرفية في الكشف عن الفروق بين الأفراد ليس فقط في المجال الإدراكي المعرفي، والمجالات المعرفية الأخرى، ولكن كذلك في المجالات التربوية والمهنية ومجال العلاقات الاجتماعية والتفاعل مع الآخرين ودراسة الشخصية. وقد ظهرت تفسيرات عديدة في السنوات الأخيرة تربط بين الأساليب المعرفية، وبين كثير من الأبعاد في هذه المجالات.

ويشير الأسلوب المعرفي «الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الادراكي» المستخدم في الدراسة الحالية إلى الطريقة التي يدرك بها الفرد الموضوعات أو العناصر الموجودة في الموقف، وما

به من تفاصيل . ولذلك يطلق على الأفراد الذين يعتمد إدراكهم بشكل واضح على المجال ، وما فيه من عناصر ـ الأفراد المعتمدون على المجال الادراكي . أما الأفراد الذين يستطيعون إدراك عناصر المجال بشكل منفصل أو مستقل عن الأرضية المنظمة له ، فيطلق عليهم الأفراد المستقلون عن المجال الادراكي .

وقد اختلف اتجاه الدراسات السابقة ، سواء ما أجرى منها في المجتمعات الأجنبية ، أو ما تم في البيئة العربية من حيث الاهتمام بالفئات العمرية التي أجريت عليها هذه الدراسات . وتتميز الدراسة الحالية بأنها تتناول ثلاث مراحل هامة في تاريخ حياة الفرد ، وهي مراحل الطفولة ، والشباب ، والشيخوخة ، بهدف الكشف عما إذا كانت توجد فروق واضحة بين الأفراد في هذه المراحل في الأسلوب المعرفي الادراكي «الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الادراكي» أم لا؟ وهل توجد فروق مميزة بين الجنسين في كل مرحلة عمرية أم لا؟ وذلك للاستفادة من نتائج هذه الدراسة في مجالات التوجيه والارشاد المختلفة . وقد استخدم في هذه الدراسة اختبار الأشكال المتضمنة « الصورة الجمعية » على عينة من الأطفال ، وأخرى من الشباب ، وثالثة من المسنين من الجنسين . وتدل الدرجة المرتفعة بشكل نسبي على أن الفرد يميل إلى الاستقلال عن المجال الادراكي ، بينما تدل الدرجة المنخفضة نسبيا على أن الفرد يميل إلى الاعتماد على المجال الادراكي . وتم معالجة النتائج بواسطة اختبار « ت » للكشف عن دلالة الفروق بين المجموعات والفئات .

وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أداء الشباب على هذا الاختبار ، وأداء كل من الأطفال والمسنين في صالح الشباب ، مما يعني أن الشباب يميلون نسبياً إلى الاستقلال عن المجال الادراكي عن الأطفال والمسنين الذين يتميز اداؤهم بالاعتماد على ذات المجال . أي أن درجات الأطفال على هذا الاختبار تكون منخفضة نسبياً ، ثم ترتفع في مرحلة الشباب ، وتعود إلى الانخفاض مرة أخرى لدى المسنين . ولم تكشف النتائج عن وجود فروق دالة إحصائياً بين الجنسين إلا في مرحلة الشباب . وقد ظهر أن الفروق في صالح الاناث ، مما يعني بالنسبة لهذه العينة أن الاناث أكثر ميلاً إلى الاستقلال عن المجال الادراكي بالنسبة للذكور .

وقد تم تفسير النتائج في ضوء مشكلة الدراسة ، والفروض التي تقوم عليها ونتائج الدراسات السابقة ، والتفسيرات التي خرجت بها دراسات سيكولوجية النمو ، والخصائص النفسية والاجتماعية التي تميز الأفراد في هذه المراحل العمرية .

المراجع

(أ) بالعربية

(١) أنور محمد الشرقاوي ، وسليمان الخضري الشيخ (١٩٧٧) «اختبار الأشكال المتضمنة» الصورة الجمعية دار الثقافة للطباعة والنشر ـ القاهرة .

(٢) أنور محمد الشرقاوي (١٩٨١) «الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت «مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد الأول ـ السنة التاسعة ـ الكويت .

(٣) أنور محمد الشرقاوي (١٩٨١) «الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين» مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد الرابع ـ السنة التاسعة ـ الكويت .

(٤) أنور محمد الشرقاوي (١٩٨٢) «دور الأساليب المعرفية في تحديد الميول المهنية لدى الشباب الكويتي من الجنسين» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد ٣١ ـ السنة الثامنة ـ الكويت .

(٥) أنور محمد الشرقاوي : «الأساليب المعرفية والتمايز النفسي» (تحت الطبع) ـ دار الثقافة للطباعة والنشر ـ القاهرة .

(٦) جون كونجر ، بول موسن ، وجيروم كيجان ، ترجمة أحمد عبد العزيز سلامة ، وجابر عبد الحميد جابر (١٩٧٠) «سيكولوجية الطفولة والشخصية» النهضة العربية ـ القاهرة .

(٧) سليمان الخضري الشيخ ، وأنور محمد الشرقاوي (١٩٧٨) «دراسة لبعض العوامل المرتبطة بالاستقلال الادراكي» الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس ـ المجلد الخامس ـ دار الثقافة للطباعة والنشر ـ القاهرة .

(٨) عبد العزيز القوصي (١٩٧٥) «أزمات النفس في مراحل العمر» ـ الكتاب السنوي للجمعية المصرية للدراسات النفسية ـ الجزء الأول ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة .

(٩) فؤاد البهي السيد (١٩٧٥) «الأسس النفسية للنمو من الطفولة الى الشيخوخة دار الفكر العربي ـ القاهرة .

(ب) بالأنجليزية

(10) Bauman, G. (1951) «The stability of the individuals mode of perception, and of perception- personality relationships». In H. A. within, P. K. oltman, E. Raskin, and S. A. karp, Amanual for the Embedded Figures Tests. Consulting psychologists Press, Inc.

(11) Berezin, M. A. and Cath, S. H. (1965) Geriatric Psychiatry in a Geriatric Population. Perceptual and Motor skills, Vol 24, 485- 504.

(12) Bloom, K. L. (1961) «Age and the self- concept» In B. M Newman and P. R. Newman, (1075) Development through life: A Psychological Approach, The Dorsey press. Howewood, Illinois.

(13) Bromley, D. B. (1971) «The Psychology of Human Ageing» Pengiun Books.

(13) Bromley, D. B. (1971) «The Psychology of Human Ageing» Pengiun Books.

(14) Comalli, P. E. (1965) «Life span developmental studies in perception. Thearetical and methodological issues» Presentee at a Symposium: Tesarch on the cognitive Process of elerlt people, Eastern psychological Association meetings, Atlantic city, New Jersey.

(15) Chuman, P. A. (1980) «Acomparative Study of cognitive styles in three ethnic groups.» International Review of Applied psychology, Vol. 29 (1-2), 75- 87. In Psychological Abstracts, Vol. 65, No- 5 (1981), P. 1080.

(16) Goldstein, A. G., and Chance, J. E. (1965) «Efeects of practice on Sex- related olifferences in performance on embedded figures» Psychonomic science, Vol. 3, 361- 362.

(17) Goodenough, D. R., and Eagle, C. J. (1963) «Amodification of the Embedded- figures test for use with young children» Journal of Genetic Psychology, Vol. 103, 67- 74.
(18) Greenwald, E. R., (1968) «Perceptual style in relation to role choices and motivational Variables» Dissertation Abstracts international, 29, 21828.
(19) Harren, V. A. (1980) «Sex roles and cognitive styles as predictors of Holland Typologies» Journal of vocational Behavior, Vol. 17 (2), 231- 241. In psychological Abstracts, Vol. 65, No. 1(1981), P. 236.
(20) Kaluger, G. and Kaluger, M. F. (1979) «Human development: The Span of life» secand Edition The C. V. Mosby company.
(21) Manning, T. T.)1969) «Career motivation, ego development and self- actualization in adult wowen» Dissertation Abstracts international, 35, 5657B.
(22) Newman, B. M. and Newman, P. R. (1975) «Development through life: Apsychological Approoch.» The Dorsey press, Home wood, Illinois.
(23) Pochom, W. and Sirotnik, K. A. (1973) «Educational statistics, use and interpretation» Second Edition. Harper and Row Publishers.
(24) Rosenthal, P. (1955) «Second childhood, Geriatrics» In D. W. Schawrts and S. A. Karp (1967) Field Dependence in a Geriatric population. Perceptual and Motor skills, Vol. 24, 495- 504.
(25) Scheibner, R. M., (1970) «Field dependence- independence as a basic voriable in the measurement of interest and personality. Dissertation Abstracts international, 30, 3375B.
(26) Schwartz, D. W., and karp, S. A. (1967) «Field dependence in a geriatric population» Perceptual and Motor skills, Vol. 24, 495- 504.
(27) Sinha, Durganand (1980) «Sex differences in psycohological differentiation among different cultural groups.» International Journal of Behavioral Development, Vol. 3 (4), 455- 466- In Psychological Abstracts, Vol. 66, No. 5, (1981), P. P. 1062- 1063.
(28) Wechsler, D. (1958) «The measurement and appraisal of human intelligence» In D. W. Schwartz and S. A. karp (1967) Field Dependence in a Geriatric population. Perceptual and Motor skills, Vol. 24, 495- 504.
(30) Witkin, H. A. and Asch, S. E.)1948) «Studies in space orientation: Further exeriments on perception of the upright with displaced visual fields.» Journal of Experimental psychology, 38, 762- 782.
(31) Witkin, H. A. (1949) «Perception of body position and of the position of the visual field» Psychological Monographs, 63, 1- 46.
(32) Witkin, H. A., Dyk, R. B., Fatrson, H. F., Goodenough, D. R., and karp, S. A. (1962) » Psychological Differentiation. Wiley, N. Y.
(33) Witkin, H. A., Goodenough, D. R., and karp, S. A. (1967) «Stability of cognitive style from childhood to young adulthood» Journal of personality and social psychology, Vol. 7, 291- 300.
(34) Witkin, H. A. (1970) «Psychological Differentiation». In P. B. Warr. (ed). Thought and Personality, Penguin Books.
(35) Withim, H. A., Oltman, P. K., Raskin, E., and Karp, S. A. (1971) «Amanual for the Embedded Figures Tests.» Consulting psychologists press, inc.
(36) Witkin, H. A., Moore, C. A., Goodenough, D. R., and Cox, P. W. (1975) «Field- Dependent and Field-Independent coqnitive styles and their Educational Implications» (RB- 75- 24) Edecational Testing Service, N. J.
(37) Witkin, H. A. (1977) «Cognitive styles in the Educational setting»
New York University Education Quarterly, 8, (3) 14- 20.
New York Univefsity.
(38) Witkin, H. A. and Goodenough, D. R. (1977) «Field Dependence Revisited» (RB- 77- 16). Educational Testing service, princeton, New Jersey.



مجلة العلوم الاجتمـاعيـة ـ المجلد ١٣ ـ العـدد ٤ ـ شتـاء ١٩٨٥ (الصفحـات من ١١٧ إلى ١٢٨)

بناء اختبار محدد المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الاختبارات المدرسية

صلاح الدين محمود علام
قسم علوم النفس ـ جامعة الكويت

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تعد مشكلة قياس وتقويم تحصيل الطلاب من المشكلات الرئيسية التي شغلت ولا تزال تشغل اهتمام المربين وخبراء القياس التربوي حتى وقتنا الحالي. والسبب في ذلك أن أساليب القياس والتقويم تلعب دوراً هاماً في تطوير العملية التعليمية. فالعملية التعليمية تعتبر منظومة System تتألف من حلقات مترابطة متفاعلة تشمل أهداف التعليم Instruction ومحتواه ـ أي أساليب التدريس والتعليم ـ والقياس والتقويم. ومبدأ التفاعل بين هذه المكونات يؤكد أن أي تطوير في إحداها لا بد أن يكون له صداه وأثره المباشر على المكونات الأخرى.

وعلى الرغم من أن التقويم Evaluation يعتبر حلقة في المنظومة التعليمية إلا أنه يكاد يكون أكثر الحلقات أثراً في المنظومة كلها. فعلاقة الاختبارات وغيرها من أساليب التقويم بعملية التعليم علاقة تفاعلية وثيقة تهدف إلى الاعداد المتكامل للطالب.

وقد عكف علماء القياس التربوي من أمثال بابام (Popham 1975, 1978)، وبـورمـوث (1970, Block, 1970,19)، وبلوم (Bloom, 1971, 1981)، وبيرك (Berk, 1978)، وجرونلاند (Gronlund, 1973, 1978)، وليفينجستون (Living-ston; 1972) وغيرهم في غضون السنوات العشر الماضية على البحث عن أساليب جديدة لتطوير نظم قياس وتقويم التحصيل الدراسي للطلاب، محاولين الاستفادة في ذلك بالتطوارت

التكنولوجية التي حدثت في المجالين التربوي والنفسي. واستطاع هؤلاء العلماء بفضل جهودهم الدائبة التوصل إلى استراتيجيات جديدة لبناء الاختبارات التحصيلية اعتماداً على الأهداف السلوكية Behavioral Objectives. ويطلق على هذه الاختبارات اسم «الاختبارات الهدفية المرجع Objective-Referenced Tests».

ويعرف بابام (Popham, 1978)، وهامبلتون (Hambleton, 1978)، وميلمان (Millman, 1974)، وعلام (١٩٨١، ١٩٨٢) الاختبار الهدفي المرجع بأنه ذلك الاختبار الذي يقيس مجموعة من الأهداف التعليمية السلوكية، وهو يشتمل عادة على عدد قليل نسبياً من المفردات أو الاسئلة التي يفترض أنها ثمينة ممثلة لجميع المفردات التي تعيش هذه الأهداف. وتستخدم هذه الاختبارات في تقدير أداء الطالب في كل هدف من الأهداف التعليمية دون الحاجة إلى موازنة أدائه بأداء أقرانه من الطلاب. لذلك فهي تفيد في تقويم الطلاب أثناء سير العملية التعليمية بغرض التعرف على مواطن القوة والضعف في تحصيلهم وبخاصة إذا تطلب الأمر قياس إتقان كل منهم لمجموعة من المهارات الأساسية Basic Skills التي ترتبط بمادة دراسية معينة.

ونظراً لأن العبء الأكبر في تطوير العملية التعليمية يقع على عاتق المعلم باعتباره المسؤول عن تحديد الأهداف السلوكية للمادة التي يقوم بتدريسها، وتصميم استراتيجيات تنفيذها، ومتابعة التقدم الدراسي لطلابه نحو تحقيق هذه الأهداف، فإن تدريب المعلمين على اكتساب المهارات اللازمة لبناء الاختبارات المدرسية الهدفية المرجع يعتبر خطوة هامة للإفادة من مكونة التقويم في تطوير بقية مكونات المنظومة التعليمية. وهذا يتطلب وجود أداة قياس تشخيصية تساعد على معرفة مدى تمكن المعلم من هذه المهارات، ومواجهة الصعوبات التي تعوق بعضهم عن تحقيق المستوى المطلوب.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بناء وتقدير صدق محتوى اختبار هدفي المرجع لقياس تمكن المعلمين من المهارات الأساسية اللازمة لتطوير الاختبارات المدرسية بحيث تقيس مستويات معرفية مختلفة. ويشتمل الاختبار على أربعة اختبارات فرعية يقيس كل منها إحدى هذه المهارات وهي:

١) مهارة في صياغة الأهداف السلوكية التي تقيسها الاختبارات المدرسية.
٢) مهارة في تصميم خطة الاختبارات المدرسية.
٣) مهارة في بناء وتصحيح مفردات الاختبارات المدرسية.

٤) مهارة في تحليل البيانات المستمدة من الاختبارات المدرسية، وتقرير نتائجها.

تعريف مصطلحات الدراسة:

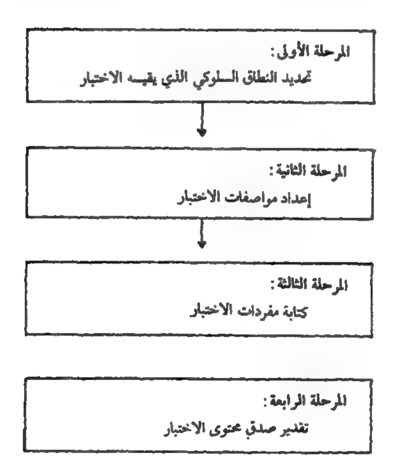
الهدف السلوكي Behavioral Objective: هو عبارة تصف التغير المطلوب إحداثه في سلوك الطالب نتيجة للخبرة التعليمية، ويمكن ملاحظة هذا السلوك وقياسه.

النطاق السلوكي Behavioral Domain: هو مجموعة المعارف والمهارات المرتبطة بمحتوى دراسي معين. ويجب أن تحدد هذه المعارف والمهارات تحديداً دقيقاً، وتصاغ على صورة أهداف سلوكية.

إجراءات بناء الاختبار في هذه الدراسة:

مر بناء الاختبار في أربع مراحل رئيسة يوضحها الشكل التخطيطي الآتي:

شكل رقم (١) يوضح المراحل التي مر بها بناء الاختبار



فيما يلي وصف مختصر لكل من هذه المراحل:

المرحلة الأولى: تحديد النطاق السلوكي الذي يقيسه الاختبار:
Specifying the Test Domain

في هذه المرحلة قام الباحث بصياغة كل مهارة من المهارات الأساسية الأربع التي يقيسها كل اختبار فرعي على صورة أهداف سلوكية يجب أن تتحقق نتيجة لتعلم هذه المهارات، أي على صورة أهداف نهائية Target Objectives. وتمت مراجعة هذه الأهداف بواسطة مجموعة تتكون من خمسة من خبراء التصميمات التعليمية Instructional Designers بوحدة التقويم والقياس التربوي التابعة لقسم الدراسات الشرقية بجامعة ميتشجان الأمريكية. وأجريت التعديلات في الصياغة طبقاً لمقترحات هؤلاء الخبراء.

فمثلاً الهدف النهائي المرتبط بالمهارة الأولى كان كالآتي:
يصوغ المعلم مجموعة من الأهداف السلوكية التي يقوم بتدريسها.

والهدفان النهائيان المرتبطان بالمهارة الثانية كانا كالآتي:

١ ـ يكوِّن المعلم جدول مواصفات الاختبار الذي يقيس أهداف كل وحدة تعليمية يقوم بتدريسها.

٢ ـ يختار أنواع مفردات الاختبار المناسبة لقياس هذه الأهداف.

وهكذا في الهدفين النهائيين المرتبطين بالمهارتين الثالثة والرابعة.

تحليل الأهداف النهائية:

نظراً لأن هذه الأهداف النهائية تعد بمثابة نواتج تعليمية مركبة، لذلك قام الباحث بتحليل كل منها إلى أهداف أبسط باستخدام طريقة جاجني (Gagné, 1968) في تحليل المهام Task Analysis. وتعبر هذه الأهداف عن المعارف والمهارات الضرورية التي تسهم في تحقيق الأهداف النهائية. ثم رتب الباحث هذه المعارف والمهارات في أطر تخطيطية هرمية Learning Hierarchies من حيث أولويتها في الإسهام في تحقيق الأهداف النهائية. ويشتمل كل إطار تخطيطي على مجموعة من الخلايا المستطيلة يحتوي كل منها على هدف مساعد Enagling Objective يسهم في تحقيق الهدف التالي له. وتم الربط بين الأهداف المساعدة بخطوط تصل بين الخلايا المختلفة.

وتحقق الباحث من التسلسل المنطقي وكفاية هذه الأطر التخطيطية بواسطة مجموعة ثانية تتكون من أربعة من خبراء التصحيحات التعليمية.

المرحلة الثانية: إعداد مواصفات الاختبار

Preparation of Test Specifications:

أعد الباحث مجموعة مستقلة من مواصفات الاختبار بكل مهارة من المهارات الأساسية الأربع مستخدماً طريقة بابام (Popham, 1975, 1978, 1980) في تصميم مواصفات الاختبار الهدفية المرجع. والهدف من هذه المواصفات هو تحديد النطاق السلوكي Behavioral Domain الذي يقيسه كل اختبار فرعي تحديداً أكثر تفصيلاً مما تحدده عبارات الأهداف السلوكية التي تمت صياغتها في المرحلة الأولى. فمواصفات الاختبار الهدفي المرجع تعد بمثابة المحك الذي ينسب إليه أداء الطالب، فهي توضح ما يستطيع وما لا يستطيع أن يؤديه، كما أنها تساعد على بناء مجموعة متجانسة من مفردات الاختبار.

وتتكون مواصفات الاختبار من ثلاثة عناصر أساسية بالإضافة إلى ملحق المواصفات. وهذه العناصر هي:

١ ـ عبارات الأهداف **Statements of Objectives**: وهي وصف مختصر للسلوك الذي تقيسه مفردات الاختبار.

٢ ـ عناصر المثيرات **Stimului Elements**: وهي تتكون من مجموعة من العبارات التي نحاول عن طريقها تحديد ووصف المثيرات التي تقدمها مفردات الاختبار. وتساعد هذه العناصر على تكوين مفردات تفي بشروط المواصفات المطلوبة.

٣ ـ عناصر الاستجابات **Response Elements**: وهي تتكون من مجموعة من العبارات التي نحاول عن طريقها تحديد نوع وطريقة الاستجابة لمفردات الاختبار. فإذا كانت المفردة من نوع الاختيار من متعدد Multiple - Choice item، فإن عناصر الاستجابة تتضمن قواعد تكوين المشتتات Distractors والإجابة الصحيحة Keyed Answer. أما إذا كانت المفردة من نوع المقال أو التكملة أو الإجابة القصيرة، فإن عناصر الاستجابة تتضمن كيفية بناء المفردة ومحكات تقدير إجابتها الصحيحة. ويجب أن تكون عناصر هذه المحكات تفصيلية واضحة حتى يمكن استخدامها بسهولة للحكم على صحة الإجابة.

٤ ـ ملحق المواصفات **Specifications Supplement**: يضاف أحياناً إلى العناصر

الثلاثة السابقة ملحق للمواصفات تسجل فيه التفصيلات التي تؤدي إلى مزيد من التوضيح لمحتوى مفردات الاختبار وعناصر المثيرات والاستجابات.

ونظراً لاختلاف تخصصات المعلمين وطلاب كليات التربية الذين سيطبق عليهم الاختبار الحالي فقد راعى الباحث أن تعتمد عناصر المثيرات على نفس المحتوى الذي يقيسه الاختبار وهو «تطوير الاختبارات المدرسية». فالمفردات التي تقيس المهارة الأولى المرتبطة بصياغة الأهداف السلوكية اشتملت عناصر مثيراتها على نفس محتوى صياغة الأهداف السلوكية، والمفردات التي تقيس المهارة الثانية المرتبطة بتصميم خطة الاختبارات المدرسية اشتملت عناصر مثيراتها على نفس محتوى تصميم خطة الاختبارات المدرسية، وهكذا في المهارتين الأخريين.

ويمكن الرجوع إلى علام (١٩٨٢) للاطلاع على أمثلة ذلك.

التحقق من المواصفات:

للتحقق من وضوح واكتمال مواصفات الاختبار قام الباحث بعرض قائمة مستقلة من المواصفات الخاصة بكل مهارة من المهارات الأساسية الأربع على مجموع ثالثة تتكون من ثلاثة من خبراء القياس والتقويم التربوي بجامعة ميتشجان لمراجعتها طبقاً لمجموعة من المحكات التي قدمت إليهم. وقد أجريت التعديلات في بعض المواصفات طبقاً لمقترحات هؤلاء الخبراء. واستمرت هذه العملية التعديلية المتبادلة حتى تأكد الباحث من اتفاق الخبراء على وضوح واكتمال المواصفات وصلاحيتها لبناء الاختبار الحالي.

المرحلة الثالثة: كتابة مفردات الاختبار

Test Items Writing:

قام الباحث ببناء مفردتي اختبار متكافئتين لقياس كل هدف من الأهداف التي تندرج تحت كل مهارة من المهارات السابقة. وقد استرشد في بناء هذه المفردات بمواصفات الاختبار التي تم إعدادها ومراجعتها في المرحلة الثانية. وقد ارتبط مستوى صعوبة كل مفردة بمستوى صعوبة الهدف الذي تقيسه ومستواه المعرفي (تذكر - استيعاب أو فهم - تطبيق. . . الخ).

وراعى الباحث أن يختار أنواع المفردات التي تقيس الأهداف بدرجة أفضل وبطريقة مباشرة قدر المستطاع. لذلك استخدم الباحث نوعين من المفردات هما:

١ - مفردات اختيار من متعدد: وهي تحتاج من المعلم أن يختار إجابة صحيحة واحدة

من بين إجابات معطاة تتراوح بين ثلاث وخمس.

٢ ـ مفردات تتطلب كتابة إجابة قصيرة طبقاً لشروط معطاة. وسبق كل مفردة تعليمات الإجابة حتى يكون المعلم على دراية تامة بالمطلوب منه.

المرحلة الرابعة: تقدير صدق محتوى الاختبار

Content Validation of the Test:

نظراً لأن الباحث اعتمد في كتابة مفردات الاختبار على المواصفات التي تم إعدادها في المرحلة الثانية، فقد افترض أن هذه المفردات تمثل عينة من النطاق الشامل للمفردات، أي جميع المفردات التي يمكن كتابتها لقياس الأهداف المطلوبة. وبالطبع لا يمكن أن تكون مواصفات الاختبار كاملة ودقيقة الدقة المطلوبة التي تجعل هذا الافتراض صحيحاً. لذلك فإن صلاحية المفردات ومطابقتها للأهداف التي تقيسها يجب أن تقدر بطريقة مستقلة عن الطريقة التي تم على أساسها بناء هذه المفردات. ونقصد بذلك التحقق من صدق محتوى كل مفردة منها بالاستعانة بمجموعة من خبراء القياس. وهذا النوع من الصدق يناسب طبيعة واستخدامات الاختبارات الهدفية المرجع (بابام Popham, 1980، بيرك Berk, 1978، سيكوفت Shaycoft, 1976، هاميلتون Hamileton وشوامينائان Swaminathan وألجاينا 1978, Algina).

وقد استعان الباحث بمجموعة رابعة تتكون من ثلاثة من خبراء القياس والتقويم التربوي بنفس الجامعة للتحقق من صدق محتوى كل مفردة أو مجموعة من المفردات التي يشتمل عليها كل اختبار فرعي. فقام كل منهم على حدة بمضاهاة كل مفردة أو مجموعة من المفردات بالهدف الذي تقيسه، وبالأهداف الأخرى التي تندرج تحت إحدى المهارات الأساسية التي يقيسها الاختبار طبقاً للمحكات الثلاثة الآتية:

١ ـ السلوك الذي تقيسه المفردة والموضح بعبارة الهدف.

٢ ـ محتوى المفردة الممثل في محتوى الهدف.

٣ ـ المستوى المعرفي للمفردة في مقابل المستوى المعرفي للهدف الذي تقيسه.

ولتيسير عملية المضاهاة جمّع الباحث تلك الأهداف في مجموعات متجانسة من حيث محتواها، ثم قام بتصميم استمارة سجل فيها مجموعات الأهداف على يمين الصفحة، ومفردات الاختبار الخاصة بها على يسار الصفحة. وعلى يمين كل مفردة دونت أرقام تناظر أرقام

الأهداف، وتركت بعض الفراغات بجوار هذه الأرقام. وطلب من كل محكم ما يلي:

١ ـ إن يضع الرقم (+١) في الفراغ المناسب إذا كان متأكداً من أن المفردة تقيس الهدف الذي أعدت لقياسه، والرقم (صفر) إذا كان غير متأكد، والرقم (-١) إذا كان متأكداً أن المفردة لا تقيس ذلك الهدف.

٢ ـ أن يضع الرقم (+١) في الفراغ المناسب إذا كان متأكداً من أن المفردة لا تقيس مجموعة الأهداف الأخرى التي تنتمي إلى نفس المجموعة، والرقم (صفر) إذا كان غير متأكد، والرقم (-١) إذا كان متأكداً من أن المفردة تقيس أكثر من هدف في نفس المجموعة.

٣ ـ يكتب أي إقتراحات تفيد في تعديل المفردة التي يرى أنها لا تقيس الهدف المعدة لقياسه، أو التي تقيس أكثر من هدف واحد.

وقام الباحث بمراجعة المفردات التي اتفق المحكمون على أنها تحتاج إلى تعديل لتكون صالحة لقياس الهدف المطلوب ولا تقيس سواه.

تحليل نتائج تقديرات المحكمين:

فيما يلي (جدول رقم ١) نتائج تقديرات المحكمين الثلاثة الذين قاموا بمضاهاة إحدى المفردات التي تقيس أحد الأهداف المرتبطة بالمهارة الأولى وهي «المهارة في صياغة الأهداف السلوكية».

جدول رقم (١)

نتائج تقديرات المحكمين لأحد الأهداف

	١	٢	٣	٤	المجموع
١	+١	-١	-١	-١	-٢
٢	+١	-١	-١	-١	-٢
٣	+١	-١	-١	-١	-٢
	+٣	-٣	-٣	-٣	-٦

ويتضح من هذا الجدول أن كل محكم على حدة قام بمضاهـاة إحدى مفـردات المجموعـة الأولى من الأهداف (تشمل على أربعة أهداف) بالهدف الذي تقيسه. وقد عين كل محكم الرقم (+١) لهذا الهدف، والرقم (−١) للأهداف الثلاثة الأخرى.

واستخدم الباحث معامل تطابق المفردة بـالهدف في الاختبـارات الهدفيـة المرجـع Item - Objective Congruence الـذي اقتـرحـه روفينيـلي Rovinelli، وهـامبلتـون (1978) Hambleton.

$$ط_{هد} = \frac{(ن - ١)\ \sum_{ل=١} س_{هـ ل د} + \sum_{ك=١} \sum_{ل=١} س_{ك ل د} - \sum_{ل=١} س_{هـ ل د}}{٢\ (ن - ١)\ م}$$

حيث $ط_{هد}$ ترمز إلى معامل تطابق المفردة (د) بالهدف (هـ).

، ن ترمز إلى عدد الأهداف (ن = ١، ٢، ٣، . . . . ن)

، م ترمز إلى عدد المحكمين (م = ١، ٢، ٣، . . . . م)

، $س_{هـ ل د}$ ترمز إلى التقديرات (− ١، صفر، + ١) للمفردة (د) كمقيـاس للهدف (هـ) بواسطة المحكم (ل).

وبتطبيق هذه الصورة على البيانات الموضحة بالجدول رقم (١) نجد أن:

$$ط_{هد} = \frac{٣\ (+٣) - (-٦) + (+٣)}{٢ \times ٣ \times ٣} = +١$$

وهذا يعني أن معامل تطابق المفردة بالهدف الذي تقيسه يساوي (+١)، أي معامل تطابق تام. وقيمة هذا المعامل هي المحك الذي يتم في ضوئه الحكم على صدق محتوى المفردة.

نتائج تقديرات المحكمين:

وقـد كوّن البـاحث جدولاً شبيهـاً بالجـدول رقم (١) لكـل مفـردة في كـل مجمـوعـة من مجموعات الأهداف، ووجد أن معامل التطابق واحد صحيح في كل حالة فيما عدا مفردتين أعاد الباحث صياغتهما وعرضهما مرة أخرى على نفس المحكمين. وبعد حساب معامل التطابق لكـل منهما وجد أنه يساوي «واحد صحيح» أيضاً والحقيقة أن هذا التطابق التام كان متـوقعاً بسبب

الطريقة الدائرية التي اتبعها الباحث في مراجعة الأهداف، ومواصفات الاختبار، وبناء المفردات بما يتفق مع مقترحات المحكمين في كل مرحلة قبل تطبيق الصورة الرياضية السابقة.

تجميع الاختبار:

قام الباحث بتجميع مفردات كل صورة من صورتي الاختبار وفيما يلي بيان باسم، وعدد أهداف، وعدد مفردات كل اختبار فرعي تشتمل عليه كل من الصورتين (جدول رقم ٢):

اسم الاختبار الفرعي	عدد الأهداف	عدد المفردات
١ ـ اختبار لقياس المهارة في صياغة الأهداف السلوكية	٧	١١
٢ ـ اختبار لقياس المهارة في تصميم خطة الاختبارات المدرسية	١١	١٤
٣ ـ اختبار لقياس المهارة في بناء وتصحيح مفردات الاختبارات المدرسية	١٩	٢٧
٤ ـ اختبار القياس المهارة من تحليل بيانات الاختبارات المدرسية، وتقرير نتائجها	٣٣	٣٣
	—	—
العدد الكلي	٧٠	٨٥

وقد صمم الباحث ورقة إجابة ومفتاح تصحيح لكل من صورتي الاختبار، وكذلك بطاقة تشخيصية لتقرير نتائج المعلم في كل هدف من الأهداف التي تقيسها كل من الصورتين. وتستخدم البطاقة التشخيصية في تحديد مواطن القوة والضعف. أثناء تدريب المعلمين على التمكن من المهارات الأساسية اللازمة لتطوير الاختبارات المدرسية . ويمكن تطبيق إحدى صورتي الاختبار أثناء التدريب والصورة الأخرى عند الانتهاء منه للتأكد من تمكن المعلمين من هذه المهارات.

وإذا تبين من فحص نتائج الاختبار في سنوات متتالية أن المعلمين يحتاجون إلى فرص أكثر لتحقيق مستوى التمكن المطلوب مما يتطلب بناء صور أخرى للاختبار، فإنه يمكن الاستعانة بمواصفات الاختبار التي تم إعدادها في بناء هذه الصور الأخرى.

المـراجـع

(١) المركز القومي للبحوث التربوية بالقاهرة «الاهداف الاجرائية للمواد الدراسية في مرحلة التعليم الاساسي» ، التقرير الختامي لأعمال لجنة خبراء ، مايو ١٩٨١ .

(٢) رشدي لبيب ، فؤاد أبو حطب ، صلاح علام ، وآخرون : «دليل تقويم التلميذ في مرحلة التعليم الاساسي» ، وزارة التربية والتعليم ، الأمانة الفنية لتطوير وتحديث التعليم - لجنة أساليب ونظم التقويم والامتحانات ، القاهرة ، ١٩٨١ .

(٣) صلاح الدين محمود علام : «استراتيجيات جديدة لبناء الاختبارات التحصيلية» صحيفة التربية ، القاهرة ، العدد الرابع ، السنة الثانية والثلاثون ، مايو ١٩٨١ .

(٤) ــــــــ : «تطورات معاصرة في بنوك الأسئلة» مجلة كلية التربية جامعة عين شمس ، العدد الخامس ، ١٩٨٢ (أ) .

(٥) ــــــــ : «اختبار تشخيص مرجعي الميزان لقياس إتقان المعلمين للمهارات الأساسية في بناء الاختبارات المدرسية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٢(ب) .

(٦) ــــــــ : «بناء الاختبارات المرجعية الميزان» . صحيفة التربية ، القاهرة ، العدد الثالث ، السنة الثالثة والثلاثون ، مارس ١٩٨٢ (هـ) .

(٧) عماد عبد المسيح : دراسة لبناء اختبار مرجعي الميزان في مادة الطبيعة للصف الأول الثانوي» رسالة ماجستير مودعة بكلية التربية جامعة المنيا ، ١٩٨٢ .

(8) Berk, R. A Consumers' Guide To Criterion- Referenced Test 2tem Statistics. NCME Publications, Vol09, No. 1, Winter 1978.

(9) Block, J. Mastery Learning- Theory and Practice- New York: Halt, Rinchart and Winston, 2nc., 1970.

(10) ———«Criterion- Referenced Measurement: Potential». **School Review**, 1971, 69.

(11) Bloom, B.; Engelherst, M.; Furst, E. (Eds.) Taxonomy of Educational Objectives: The Classification of Educational Goals: Handbook 1: Cognitive Domain. New York: Longmans, Green and Co., 1956.

(12) ———; Hasting, J. Madaus, G. Handbook of Formative and Summatine Evaluation of Student learning. New York; Megraw Hill, 1971.

(13) ——— Evaluation to improve learning- New York: Mc Graw Hill, 1981.

(14) Bormuth, J. On the Theory of Achievement Test items. Chicago: University, of chicago press, 1970.

(15) Burns, R. «Behavioral Objectives for Competencey- Based Education» **Educational Technology November 1972, Vol. 7, No. 11.**

(16) Gagné, R. «Learning Hierarchies». **Educational Psychologist** November 1968, Vol. 6, No. 1

(17) ——— «Behavioral Objectives? Yes» **Educational Leadership**, 1972.

(18) ——— Essentials of Learning and instruction. New York: Halt, Rinehart and Winston, Inc., 1974.

(19) Glaser, R. and Resnick, L. «instructional Psychology». **Annual Review of Psychology**. 1972, 23.

(20) Gronlund, N. Stating Behavioral objectives for classroom instruction (2nd ed.). New York: Mac Millan, 1978.

(21) ——— Preparing Criterion- Referenied Tests for classroom instruction. New YorkO Macmillan, 1973.

(22) Hambleton, R.; Swaminathan, H. and Algina, J. «Criterion- Referenced Testing». **Review of Educational Research**, 1978, 48, No. 1.

(23) Hively, W. introduction to Domain- Referenced testing. **Educational Technology** June 1974., Vol. 14, No. 6.

(24) Livingston, S. Criterion- Referenced Application of Classical Test Theory.» **Journal of Educational Measurement**, 1972, 9.

(25) Mager, R. Goal Analysis- Calif.O Rearon Publishers, 1972.
(26) --------- Measuring Instructional Intent, or Got a Match?. Belmont, Calif.O Fearon Publishers, 1973.
(27) Millman, J. «Criterion- Referenced Measurement.» In Popham, J. Evaluation in EducationO Current Applications. Calif.O Mc Cutchan Publishing corporation, 1974.
(28) Popham, J. Educational Evaluation N. J. Engleuwood Cliffs, 1980.
(29) -------- criterion- Referenced Measurement. N. J.O Engleuwood Cliff 1978.
(30) -------- Modern Educational Measurement. N. J.O Engleuwood Cliff 1978.
(30) -------- Modern Educational Measurement. N. J.O Engleuwood Cliff 1980.
(31) Rovinelli, H. and Hambleton, R. On H Use of Content specialists in the Assessment of criterion- Referenced test Item Validity.» **Dutch Journal of Educational Research**, 1977, 2.
(32) Wedman, I. «Reliability, Validity, and Discrimination Measures for criterion- Referenced Tests.» Educational Reports Umea, No: 4, Umea, SwedenO Umea University, School of Education, 1973.



مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٣ ـ العدد ٤ ـ شتاء ١٩٨٥ (الصفحات من ١٢٩ إلى ١٥٣)

دور التعليم العالي في إعداد الكفاءات من القوى العاملة

محمود أحمد مرسي
كلية التربية ـ جامعة الامارات العربية المتحدة

مدخل :

إن الإنسان طاقة خلاقة جبارة، وإن تطوير قدراته وتنمية مهاراته وخبراته تعد من العوامل الأساسية لأي تنمية اقتصادية اجتماعية، سواء كانت على مستوى المنظمة أو المستوى القومي أو الإقليمي أو العالمي. فالانسان هو المورد الحقيقي للتنمية الشاملة، ولذا فإن تحقيق الكفاية والتقدم والرخاء في المنظمات الاجتماعية مرهون بإنماء إنتاجية تلك الطاقة البشرية. وحتى تؤتي هذه الطاقة ثمارها فلا بد من تعهدها بالعناية والرعاية قبل التحاقها بمنظمات العمل عن طريق التعليم وبالاختيار والتعيين لمواقع العمل وبالتدريب قبل وأثناء وعلى رأس العمل، وبتقويم الأداء أثناء العمل وذلك في إطار نظم وقوانين إدارية واجتماعية عادلة وفي ظل نظام للحوافز يضمن إقبال هذه الطاقة على التعليم والتدريب والانتظام في مؤسسات العمل الإجتماعية وأداء الأعمال بالدقة على التعليم والتدريب والإنتظام في مؤسسات الاجتماعية وأداء الأعمال بالدقة والكفاءة المطلوبين.

إن تحديث الدول يرتبط بما لديها من رصيد من القوى العاملة من ناحية وبمعدل تراكم رأس المال البشري من ناحية أخرى[1]، وعملية تكوين رأس المال البشري هي عملية الحصول على الأعداد المطلوبة من الأشخاص من ذوي المهارات والتعليم والخبرة اللازمة لزيادة معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد من البلدان، فهي عملية استثمار من قبل الأفراد بالوقت والمال في تطوير أنفسهم واتجاهاتهم نحو النشاطات الإنتاجية.

إننا نعيش اليوم في عالم متغير يزخر بالمعلومات التي تمثل فيه مصدراً هاماً من مصادر

القـوة، فتزايـد المعلومات وتضخيمهـا بلغ درجة لم يعـرف لها مثيـل في تاريـخ البشـريـة، فقـد تضاعفت المعلومات في الماضي مرة كل مائة عام، ثم مرة كل خمسين سنة في مطلع هذا القـرن، ثم مرة كل خمس وعشرين سنة في الفترة ما بين الحربين العالميتين، ثم مـرة كل عشـر سنوات في أعقاب الحرب العالمية الثانية[٢] ونتيجة لزيادة حجم المعرفة وارتفاع معدل نموها ظهرت الحـاجة إلى تخصصـات جديـدة واشتد الـطلب عليها وقـل بالنسبـة للبعض الآخـر، وأصبحت المهمـة الأسـاسية لإنسـان هذا العصـر ليست الحصول عـلى المعلومات بقـدر ما هي اكتسـاب الـطرق الكفيلة بالتعرف على مصادر هـذه المعلومات ومعـالجتها وتفسيـرها. فـالأفراد يعيشـون اليوم في منظمات هي عبارة عن نظم لتدوير المعلومات وبقدر نجاحهم في تصفية التدفقات الضخمة من المعلومات في أشكال غنيـة بالمعنى والمغـزى والأهمية بقـدر ما يكـون امتلاكهم لأهم مصـدر من مصادر القوة في العصر الحديث.

إذن كيف يمكن لهـذه المنظمـات أن تساهم في خلق تلك الـطاقة الخـلاقة الجبـارة؟ كيف يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تعد الكفاءات المطلوبة من القـوى العاملة؟ هـذا ما سنحـاول أن نتوصل إليه في هذا البحث عن طريق مناقشة العوامل التي تكّون في مجموعها استـراتيجية لتنمية الموارد البشرية والتي تؤدي إلى تـطور مفهوم التعليم العـالي وحل مشكـلاته في الـوطن العربي، وعن طريق المتغيرات الوسيطة التي يؤدي التحكم فيها إلى كفـاءة مؤسسات التعليم العالي في إعداد الكفاءات المطلوبة من القوى العاملة.

استراتيجية تنمية الموارد البشرية:

إن رأس المـال البشري يتكون بعدة طرق أهمها التعليم النـظامي في المدارس والكليـات والجامعات، وعن طريق التعليم غير النظامي كتعليم الكبار والتـدريب على رأس العمـل وأثناء العمل وندوات وسيمنارات التنمية الإداريـة، وعن طريق تنـظيم وتطويـر العمل في المنـظمات بقصد الوصول إلى اتجاهات ودوافع مناسبة وإدارة أفضل للأفراد، كما يتم عن طـريق الهجرة أو الأستيراد للقوى العاملة في شكل إعارات أو تعاقدات أو مساعدات فنية.

وفي الـدول الناميـة تتمثـل مشكلة تكوين رأس المـال البشـري في قلة الأعـداد من ذوي المهارات الأساسية في القطاعات الحديثة من ناحية وفي زيادة عدد العاملين غـير المدربـين في كل من القطاعين التقليدي والحديث من ناحية أخرى.

والفائض أو العجز في القوى العاملة يشكل عبئاً اقتصادياً عـلى الدولـة أو المنظمـة، ولذا فإن عدم التوازن يعتبر أمراً غير مرغوب فيه ليس من جانب المنظمة أو المجتمع فحسب وإنما من

جانب الأفراد أيضاً لأنهم يتأثرون به من ناحية الدخل ويؤثر على نفوسهم ومراكزهم وثرائهم العام. ومن هنا فإن مجالات تخطيط القوى العاملة لإحداث التوازن تساهم في رفاهية الأفراد والمجتمع على السواء. فحدوث عجز أو فائض في عنصر من عناصر القوى العاملة يدعو إلى إعادة توزيعها، وقد يكون ذلك عن طريق زيادة إعداد العاملين من ذوي المهارات وتقليل أعداد العاملين غير المهرة الشيء الذي يمكن حدوثه عن طريق تغيير الهياكل التعليمية والتدريبية.

لذا فإن الدول النامية تسعى لإيجاد استراتيجيات فعالة لتنمية الموارد البشرية تحوى على الطرق اللازمة للخلاص من مشاكل النقصان والزيادة على السواء، وذلك عن طريق إيجاد المهارات الضرورية والأساسية وتوفير فرص العمل المنتجة للقوى غير المستخدمة أو دون المستوى الأمثل للاستخدام.

ومثل هذه الاستراتيجيات تتمثل في التعليم الوافر والتدريب الفعال والحوافز المناسبة وفي إطار المنظمات أو المؤسسات التعليمية فإن هذه الاستراتيجيات تعني العملية الإدارية المستمرة التي تتطلب تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية والبحث عنها وترغيبها في العمل واختيار أفضلها وإعدادها وتدريبها على العمل وحثها على الاستمرار فيه وعدم التسرب منه.

إن الغرض من استراتيجية تنمية الموارد البشرية هو الحصول على النوعية المطلوبة من القوى العاملة بالعدد المناسب وفي المكان المناسب والوقت المناسب. وهذا هو الاستخدام الأمثل للقوى العاملة وهو بالطبع يمثل هدفاً مثالياً تحاول المنظمات والمؤسسات والدول الامتثال له أو التقرب منه، فكلما استطاعت المنظمة أن تقلل من عدم التوازن الناتج من الزيادة في بعض المجالات والنقصان في مجالات أخرى كلما اقتربت بذلك من الأستخدام الأمثل للقوى العاملة.

ولذا فإن التخطيط الواقعي والاستخدام الأمثل للقوى العاملة يمثلان حلقة دائرية متصلة بمعنى أن الاستخدام الفعلي للقوى العاملة يكشف عن مواطن القوة والضعف والتي تستعمل بدورها كأسس عامة للتخطيط فتسهم بالتالي في دفع عملية التقريب من الاستخدام الأمثل للقوى العاملة. فالاستخدام هو محور الاستراتيجية والتخطيط للقوى العاملة وهو الاختبار المر (Acid Test) لواقعية التخطيط والسياسات العامة، وإن كان قياسه ووضع معايير له من الأمور العسيرة ـ في كثير من الأحيان ـ بالنسبة لمنظمات العمل الإنتاجية والخدمية على السواء.

والمقياس الأساسي لاستخدام الموارد ـ بغض النظر عن كونها بشرية أو مادية أو مالية ـ يتمثل في الإنتاجية التي تصحب هذا الاستخدام، والإنتاجية ـ كما هو معروف ـ هي علاقة بين

مدخلات ومخرجات أو بين إمكانات ونواتج، ولكن قياس هـذه العلاقـة من الناحيـة الكمية ـ في بعض الأحيان ـ يكون غاية في الصعوبة وخاصة قياسها (كما يحلو للاقتصاديين أن يفعلوا في مثل هذه المواقف) على قاعدة مشتركة من القيم النقدية، ومحاولة تحليل الكلفة والعائـد لكل وحـدة من وحـدات الإنتاج. وبـالرغم من الإيمـان بأهميـة التقـديـر الكمي لأطـراف هـذه العـلاقـة (الإنتاجية) إلا أن الكثير من التربويين والإداريين يترددون كثيراً في إعطاء قيم نقدية لكـل متغير في أطراف هذه العلاقة وخاصة فيما يتعلق بجانب المخرجات.

ونـظراً لصعوبـة القياس في بعض المجـالات فقـد لجـأ المقيمـون إلى استعمـال معـايـير تقـريبية كـدلالات للاستخـدام. فكلما كانت هـذه المتغيرات مـوجودة بنسب عـالية في بعـدهـا الإيجـابي كلما مثلت دلالات عظيمـة للاستخـدام، فكثرة الـرواد في المكتبـة لـلاطـلاع أو كثـرة الاستعـارة للكتب تمثـل دلالات لـلاستخـدام بـالنسبـة للمكتبـة كمـورد للمعلومـات. وهـذه الدلالات تقديرية ونسبية، وقد تعتمد على نتاج ملاحظات أو دراسات غـير كافيـة، وقد تكـون غير صحيحة في بعض الأحيان، بل مضللة أحياناً أخرى.

إن بعض المؤشـرات قد تمثـل دلالات كمية عـلى إنتاجيـة العمـل وتمثـل في نفس الـوقت أرضيـة عامـة لتحديـد الأجر ولكنهـا من الناحيـة النوعيـة قد لا تمثـل معياراً مهـماً لتقويم الأداء فالمعلمون مثلاً قد يقومون بأداء الأعمال الموكولة إليهم في الساعات المحددة، ولكن دون أثر عام لمثل هذه الأعمال على الطلاب أو المؤسسات الاجتماعية التي ينتمـون إليها، فنـوعية العمـل في المؤسسـات التعليمية لا يمكن قيـاسها مبـاشرة أو عن طـريق مواصفـات معينة للنتـاج التعليمي الوقتي، ولكنها تقاس بطريق غير مباشر إما من ناحية التحصيل التعليمي الذي يخرج به المتعلم وإما من ناحية أثر هذا التحصيل على محيط العمل الاجتماعي.

وقياس التحصيل التعليمي يمثل نسبياً عملية سهلة لأنه يخضـع فقط لمعايـير أو اختبارات داخلية بالمؤسسة التعليمية. أما قياس أثر هذا التحصيـل من النواحي السلوكيـة على مؤسسـات العمل الاجتماعي والثقافي فعملية في غاية الصعوبة. ولما كانت نوعية النتـاج التعليمي تفوق في أهميتها مجرد التحصيل العلمي بالنسبة للمتعلم فإن قيـاسه يستغـرق وقتاً طـويلاً قـد يفوق مـدة التعليم نفسه في بعض الأحايين، ولذا فإن المقيمين كثيراً ما يلجـأون إلى مؤشرات سـريعة مثـل الآراء وردود الأفعـال، فالمعلمـون والطلاب والأفـراد في مؤسسات العمـل الاجتمـاعيـة قـد يشاركون في تقييم أثر النتاج التعليمي بالنسبة لمؤسسـة تعليمية معينـة أو بالنسبـة لبرامـج تعليمية محددة. أما النتاج الداخلي فتحدده المؤسسة التعليمية نفسها وذلك بالرجوع إلى معايير التحصيل بالنسبة للطلاب أو معايير الأداء بالنسبة للمعلمين أو مستوى الإنفاق على العملية التعليمية.

التعليم العالي: نشأته وتطوره:

يعني التعليم العالي في جوهره بالدراسة في المراحل المتقدمة في الثقافة الاجتماعية فهو قديم في نشأته قدم التعليم نفسه، فقد عرف عند قدماء اليونان وخاصة السفسطائيين، وفي أكاديمية أفلاطون ومشائية ارسطو وبهو الرّواقيين. ولكن هذا التعليم في العالم القديم لم يكن إلا تجمعاً إرادياً للطلاب والمعلمين(٣)، لم تحكمه لوائح تنظيمية أو تشريعات مالية أو تخصصات فنية أو حتى مناهج دراسية محددة.

وفي العصور الوسطى بدأت مؤسسات التعليم العالي تجمع حولها الطلاب والمعلمين من مختلف البلاد والشعوب، وبدأ استخدام لفظة «الجامعة» التي كانت تعني الاتحاد،(*) ومن ثم بدأت الجامعات في إدخال بعض التنظيمات الإدارية مثل دفع أجور منتظمة للمعلمين كما حدث في جامعة «بولونيا» في القرن الثالث عشر، ومثل استخدام النظام الدائم لأعضاء هيئة التدريس، كما حدث بالنسبة للجامعات الأسكتلندية.

والجامعة في مفهومها الأصلي في القرن الثاني عشر لم تكن أكثر من مكان عام يلتقي فيه الطلاب والمعلمون، ولم يقصد بها البيئة العلمية التي تحيط برجال العلم بقدر ما كانت مؤسسة للتدريس والتعليم المهني، ولم تكن نشأتها في ذلك الوقت استجابة لحاجات المجتمع بقدر ما كانت استجابة لحاجات طلاب المعرفة إلى تنظيم رسمي يدير قضايا العلم والتدريس(٤). وهي لم تكن مؤسسة للبحث العلمي في الأساس بقدر ما كانت مؤسسة للتدريس والتعليم المهني وبالتالي فقد ركزت في نشأتها الأولى على الطابع العالمي والثقافي العام دون التخصص الدقيق في خدمة البيئة أو المجتمع، ومن ثم كان تطورها من مؤسسة ثقافية عامة ومؤسسة إعداد مهني إلى مؤسسة ذات وظائف متعددة ومتشعبة فقد دار الحوار كثيراً حول طبيعة وحدود الوظيفة الجامعية: هل هي مؤسسة علمية أكاديمية بحتة لا علاقة لها بالأهداف الاجتماعية أم هل هي مؤسسة إجتماعية في الأساس؟ وبمعنى آخر هل هي قلعة للمعرفة القاعدية البحتة والعلم من أجل العلم أم هل هي جزء من البنيان الاجتماعي الثقافي العام الذي يهتم بالجوانب المعرفية للمجتمع؟ هي هي مؤسسة استقلالية ذات سيادة فكرية عالمية، أم هل هي مؤسسة وطنية تابعة لسيادة الدولة القومية أو السلطة الحزبية؟ وبمعنى آخر هل هي كيان مستقل عن الدولة القومية أم هل هي جزء لا يتجزأ من نظام الدولة العام؟

لقد كانت جامعات القرون الوسطى تعد الأفراد لبعض المهن مثل الطب والقانون واللاهوت والتدريس وكانت مناهجها مستمدة من تراث الفكر اليوناني والفكر العربي ومنظمة حسب التقسيم الرباعي الذي شمل القانون واللاهوت والطب والآداب (التي شملت بدورها النحو والمنطق والفلسفة والخطابة والرياضيات والميتافيزيقا والفلسفة الأخلاقية والفلسفة

الطبيعية). وبالرغم من أن تلك الجامعات كانت تعتمد على الهبات والتبرعات الخيرية من قبل الملوك والنبلاء ورجال الدين، إلا أنها كانت بعيدة عن سلطة ورقابة تلك الجهات، التي كانت تقصر دورها على متابعة أعمال الجامعات ومنحها الامتيازات وإعطائها حق الترخيص بمنح الإجازات العلمية، لذا فقد كانت الجامعات في الواقع تتمتع بقدر كبير من الاستقلال والحرية والأكاديمية، وكانت سلطاتها الإدارية تتأرجح بين المعلمين والطلاب بينما ظلت سلطاتها الأكاديمية لدى المعلمين الذين كانوا يتمتعون بحق تدريس ما يرونه مناسباً، ولم تضع أية قيود على ما يقولون أو يكتبون أو ينشرون.

أما الجامعات الحديثة والتي يرجع تاريخها إلى القرن التاسع عشر فقد اهتمت بالإعداد لمهن الهندسة والزراعة والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، بالإضافة إلى الاهتمام بمهن الهندسة والزراعة والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، بالإضافة إلى الاهتمام القديم بمهن الطب والقانون والآداب واللاهوت والتدريس وفي هذا القرن أدخلت الجامعة في رحابها الكثير من الدراسات والعلوم مثل الصحافة والإعلام والإدارة العامة وإدارة الأعمال والمحاسبة والمكتبات والشؤون العالمية وغيرها.

لقد اتسعت وظيفة الجامعة اليوم لتضم إلى جانب الإعداد المهني والثقافي العام مهمة تحقيق الرفاهية والرخاء للمجتمع وذلك عن طريق ما تخرجه من كفاءات قادرة على تطوير وسائل الإنتاج وعن طريق الحفاظ على التراث العلمي ونقله عبر الأجيال، كما أن نشاطاتها لم تعد مقصورة على الدراسات النظرية البحتة بل شملت الدراسات التطبيقية العالية والفنون الإنتاجية الحديثة(*) وبالتالي كان عليها أن تتأكد من أنها تعمل على تنمية الشخصية المستقلة وتنمية الاتجاه الصحيح نحو التخصص والمعرفة بشكل عام وإعداد الكفاءات البشرية المتخصصة على مستوى العصر وفي جميع فروع العلم والمعرفة والتأكد من أن لديها المواصفات المطلوبة لقطاعات العمل والتخصصات الجديدة التي تنشأ باستمرار نتيجة الانفجار والتقدم المعرفي.

لقد كان التعليم العالي منذ نشأته وحتى أوائل هذا القرن مقتصراً على فئة معينة من الناس، وعلى فئة معينة من فئات الأعمال ولفترة محددة من فترات الزمان، وكانت مؤسساته حضرية في الأساس شجعت على تكوين صفوة مختارة وأحدثت انقساماً بين سكان الحضر وسكان الريف من ناحية وبين أصحاب الأعمال الفكرية والأعمال اليدوية من ناحية أخرى لقد كان التعليم العالي بحق تعلماً حضرياً نخبوياً استبعد المواطنين والفئات الاجتماعية الفقيرة في المناطق الريفية، فقد أكدت الدراسات على أن مضمون التعليم العالي ليس محايداً اجتماعياً(٥) وأن هناك علاقة كبيرة بين المنشأ الاجتماعي والنجاح الجامعي، وأن معظم الطلاب المنحدرين

من الفئات الاجتماعية العليا يكملون دراساتهم العالية بينما يتساقط أغلبية الطلاب من الفئات الدنيا دون الوصول إلى المراحل الثانوية والعليا وإن الذين يسعفهم الحظ لمواصلة تعليمهم العالي من أبناء الفئات الاجتماعية الفقيرة، إنما يتكدسون في كليات الآداب والعلوم الإنسانية. بينما يختار أبناء الفئات الاجتماعية العليا الدراسات الأعلى مردوداً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد كانت الجامعات في الماضي تمثل المؤسسات الوحيدة للتعليم العالي، أما اليوم فلم تعد مرادفة لمفهوم التعليم العالي[٦] نسبة لظهور مؤسسات جديدة كالمعاهد وكليات المجتمع وغيرها من المؤسسات التي تحاول أن تلبي الاحتياجات المتنوعة للتعليم، كما أنها كانت تتمتع باستقلال أكاديمي رافقه استقلال اجتماعي تمثل في حدوث الأبراج العاجية لهذه الجامعات وعمق من الفكرة القائلة بأن دور الجامعات هو البحث عن الحقيقة المجردة وأن الجامعة يجب أن تبتعد عن كل أنواع الضغوط الاجتماعية، وعليها ألا تمد جسوراً قوية مع المجتمع الذي توجد فيه وأن تكتفي باختيار الصفوة في هذا المجتمع وتعمق من انتمائهم إليها. كما عليها أن تختار بعض القيم الاجتماعية والتربوية للعمل على نقلها والمحافظة عليها.

أما اليوم فقد بدأ مفهوم التعليم العالي للصفوة يتراجع أمام التعليم العالي المفتوح الذي يهدف إلى تطويع النظام التعليمي ليتلاءم مع ظروف العمل بالنسبة لعدد كبير من العاملين. فقد سادت اتجاهات جديدة أهمها اتجاه الانفتاح على الأفراد واتجاه الانفتاح على المجتمع.

والاتجاه الأول تمثل في اتباع سياسة الباب المفتوح في القبول ويتجلى في قيام الجامعات المفتوحة وبرامج الانتساب. أما الاتجاه الثاني فيتمثل في قيام مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر والدراسات الإضافية ودراسات المجتمع المحلي، والتي تجعل من مؤسسات التعليم العالي مراكز إشعاع ثقافي وليست أبراجاً عاجية بعيدة عن حاجات المجتمع والأفراد كما تجعل منها أدوات تطوير للمجتمع وليست مستودعات للمعرفة تتسم بالسلبية واللامبالاة.

التعليم العالي: مشكلاته في الوطن العربي:

لا شك أن التعليم العالي في الوطن العربي يعنى أيضاً بالدراسة في المراحل المتقدمة من الثقافة الاجتماعية، وبالتالي فهو قديم في نشأته التي ترتبط بظهور الثقافة الإسلامية وانتشارها في العصور الإسلامية الأولى، وقد كان للوطن العربي دوره الكبير في المحافظة على الثقافة الإسلامية عن طريق مؤسساته الدينية كجامع الزيتونة والقيروان والجامع الأزهر الذي يعتبر أول وأقدم جامعة إسلامية بالمعنى الحديث[٧]، ولا شك أن للإسلام دوراً كبيراً في تقدم العلم والمعرفة

وإثراء الثقافة الإنسانية ولا شك أن مثل هذه المساهمات الإيجابية في تطور التعليم يمكن أن تستمر إذا ما استمرت هذه المؤسسات الثقافية في تخريج الإنسان العربي المسلم والمؤمن بثقافته وقيمه العربية الأصيلة والقادر على الانفتاح على الثقافات الأخرى والتعامل معها من موقف الاصالة، ولكن هذه المؤسسات لم تستمر في تفاعلها مع بيئتها الاقتصادية والاجتماعية، فقد تم عزلها وانزواؤها من الحياة العامة واستحدثت مؤسسات تعليمية جديدة مقتبسة من الثقافة الغربية لم تحاول أن تحافظ على الأصالة الثقافية، كما لم تحاول المؤسسات التعليمية القديمة الانفتاح على المعالم الحضارية والعلمية في المجتمعات الحديثة.

لقد كانت المهام التقليدية للتعليم العالي تتركز حول التدريس والتدريب والبحوث كوسيلة لنقل المعرفة وتقدمها، وتوفير القوى العاملة المؤهلة، أما التركيز الحديث فقد انصب اليوم على تطويع نظم التعليم العالي من أجل خدمة المجتمع الذي توجد فيه. ولذا كان على التعليم العالي أن يستجيب لتطلعات الأفراد إلى التقدم الاقتصادي والثقافي والفكري وأن يلبي الطلبات الجديدة الناجمة عن التحول السريع في المجتمعات، وأن يواجه زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم نتيجة لنمو السكان من جهة ولتفجر الآمال والمطامح من جهة أخرى. ولقد أوجب هذا الاختلاف في الاحتياجات الوطنية والاهتمام بتحقيق الديمقراطية، ضرورة التنوع في التعليم العالي وجعله عملية مستمرة لملاحقة التقدم الهائل والسريع في المعرفة والفنون الانتاجية الحديثة .

مشكلة المخرجات التعليمية:

إن محور المشاكل في التعليم العالي - بل النظام التعليمي ككل - في الوطن العربي يدور حول غربة هذا التعليم عن روح العصر المتمثلة في العلم والتكنولوجيا والتغيير، فلا غرابة اذن أن تأتي مخرجات هذا التعليم في الوطن العربي غريبة عن بيئتها ومتطلباتها، وأن تعاني مجتمعات هذا الوطن من عزلة ابنائه المثقفين سواء كان ذلك داخل الوطن أو خارجه، وكما قال أحد الباحثين العرب فإن سنوات ما قبل التعليم الجامعي هي سنوات ضياع وأن سنوات التعليم العالي هي سنوات تهجير واغتراب عن الواقع العربي والبيئة الحقيقية للبلاد(٨).

لقد اتسم التعليم العالي في الوطن العربي بكثرة الانفاق بالمقارنة مع المستويات التعليمية الأخرى ومع ذلك لم يصلح من حال الخدمات ولم تأت مخرجاته متوازنة نتيجة لتضخم الكوادر العليا على حساب الكوادر المتوسطة وكوادر القاعدة، فنجد آلاف الخريجين من المستويات العليا مع وجود قلة شديدة من الفنيين والصناع وخاصة في البلاد التي تأثرت بالسياسات الانجليزية كمصر والسودان.

كما أن سياسات الباب المفتوح التي انتهجتها بعض الدول لم تتح الفرصة لذوي المؤهلات المتكافئة علمياً وعملياً للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي مثل التحاق الممرضين والمساعدين الطبيين بكليات الطب والصيدلة والصحة العامة أو التحاق المشرفين والمراقبين الفنيين بكليات الهندسة أو التحاق الكتبة وموظفي الحسابات والسكرتارية بكليات الادارة والاقتصاد والتجارة. لذا فإن نجاح التعليم العالي في الوطن العربي لا بد أن يعتمد على تهيئة الظروف الملائمة وترشيد استخدام الموارد المحدودة المتاحة بكفاءة عالية وذلك عن طريق الربط بين التعليم العالي وإعداد القوى العاملة بحسب احتياجات العمل والانتاج والتنمية والتقدم.

إن التعليم العالي في الوطن العربي هو جزء لا يتجزأ من التعليم العالي في الدول النامية عامة فهو لا يخرج كفاءات فنية واعية وقادرة على تطوير الانتاج في مواقع العمل المختلفة، ولكنه في معظم الاحيان يخرج كفاءات في تخصصات غير مطلوبة تصبح عاطلة عن العمل أو عالة على مواقع العمل الاخرى. فقد اوضحت الدراسات أن حوالي ٩٠٪ من الخريجين هم من حملة الاجازات في الاداب والعلوم الانسانية والعلوم البحتة بينما نجد حوالي ١٠٪ فقط من حملة الشهادات في العلوم الفنية والتطبيقية. والدول النامية تعاني من افتقاد مؤسسات التعليم الزارعي بالرغم من أن ٨٠٪ من اليد العاملة تعمل في مجال الزراعة، وأن الخريجين في الأماكن التي بها مؤسسات تعليمية زراعية لا يتجاوزون ٥٪ من مجموع الخريجين في تلك الأماكن. والواقع أن انتاج مؤسسات التعليم العالي في مختلف الفروع العلمية لا يتلاءم والاحتياجات الكمية للمجتمع في الدول النامية فالبطالة الكاملة والجزئية تتفشى بين بعض فئات الخريجين بينما تحتاج بعض القطاعات إلى العاملين المؤهلين تأهيلاً موازياً.

إن النظام التعليمي في الدول النامية هو ثمرة النماذج التربوية الغربية التي غرسها المستعمر ولم تأت وليدة تطور اقتصادي سليم أو حاجات اجتماعية أصيلة، فبالتالي لم يحقق الانجازات التي استطاعت القيام بها نفس النماذج في أوطانها الام، فالنظام التعليمي لا يمثل إلا منتوجاً دونيا للمؤسسات التعليمية التي عرفتها اوروبا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين[٩] فقد كان هذا النظام يهدف إلى تطويع العلم لنقل الثروات الطبيعية المحلية وتصديرها لصالح الدول الاستعمارية بدلاً من تطويعها لصالح الأقطار العربية. كما اتسمت الكثير من مخرجاته بالاغتراب عن البيئة الحقيقية، فكانت هجرة العقول إلى البلاد الاوروبية والامريكية بالاضافة إلى الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن والتي ولدت العطالة وزادت معدل الاستيراد لمتطلبات الاستهلاك وذلك على حساب البيئة المحلية وعلى حساب استنزاف الثروات الطبيعية، وهدر القيم والفضائل والتقاليد.

وبالتالي فقد تعرضت الجامعات اليوم إلى نقد شديد تمركز حول تحول المؤسسات

التعليمية إلى مصانع للشهادات والدرجات(١٠) وحول سير هذه المؤسسات على بعض الأسس التقليدية التي سادت في جامعات العصر الوسيط والتي ورثت عنها الكثير من المشكلات والتقاليد. فلا غرابة اذن إن قامت ثورات في الستينات في ايطاليا وفرنسا وانجلترا وامريكا، تعبيراً عن الاحساس بالاغتراب وعدم الرضا عن المجتمع عامة والمؤسسة الجامعية خاصة.

مشكلة المدخلات التعليمية:

إذا كانت مشاكل التعليم العالي كظاهرة حضارية تتمركز حول غربة هذا التعليم عن روح العصر المتمثلة في العلم والتكنولوجيا والتغيير فإن أسباب هذه المشكلة من النواحي التشخيصية تتجلى في بعض العوامل أو المدخلات التعليمية كالتخطيط وسياسات القبول والمناهج والبحوث والتدريب والإدارة التعليمية.

أ ـ المشكلة التخطيطية:ـ

لقد تميز التخطيط للتعليم العالي بنموذجين اثنين هما نموذج التخطيط المركزي ونموذج التخطيط الاقليمي المحلي، فالاول يبدأ من المراكز إلى الهوامش أو الأقاليم ويعتمد في الأساس على مقابلة الاحتياجات القومية وبالتالي فهو عبارة عن سياسة لتوزيع الموارد التعليمية من المركز، أما الثاني فهو يبدأ من الاقاليم المحلية إلى المراكز ويعتمد أساساً على مقابلة احتياجات الاقاليم المحلية (١١) وهو الاتجاه الحديث الذي يدعو إلى إقامة التعليم العالي بحيث تخدم مؤسساته المجتمع المحلي في الأساس دون ابتعاد عن خدمة الأهداف القومية ككل.

وكيما يحقق التعليم العالي رسالته الاقتصادية والاجتماعية لا بد له أن يراعي في بناء مؤسساته وجود التنسيق التام بين أجهزة تخطيطه وأجهزة التخطيط في القطاعات الأخرى وخاصة في قطاعات التعليم العام والتعليم الفني وقطاعات الانتاج والقوى العاملة ضماناً لسلامة رسم السياسات وتنفيذها من أجل أهداف المجتمع والتنمية الشاملة. فالهيكل التنظيمي لمؤسسات التعليم العالي وخاصة الجامعات يتطلب بالضرورة ربط هذه المؤسسات بمواقع العمل والانتاج في المجتمع وذلك عبر قنوات اتصال فعالة ومفتوحة تسمح بمرور تيارات من التعاون والتكامل بينها. وبذلك يستطيع التعليم العالي أن يتعرف من خلال مؤسساته على مشاكل المجتمع ويسعى لمعالجتها من خلال هذه المؤسسات.

ولقد شهد العالم توسعاً في مجال التعليم والتدريب وانعكس ذلك في الاقبال الكبير على التخطيط للتعليم والتدريب بحكم أنهما يمثلان عنصرين جوهريين في التنمية الاقتصادية. ومن ثم اتسمت جهود التخطيط التعليمي طوال العقود الثلاثة الماضية بالانحياز للسمات الاقتصادية.

وقد ظهرت عدة طرق تهدف إلى إعطاء المؤشرات اللازمة للقائمين بتخطيط التعليم للوصول إلى الغايات والأهداف الاقتصادية. ومن بين هذه الطرق طريقة الطلب الاجتماعي وطريقة تحليل معدل العائد وطريقة اسقاطات القوى العاملة. والطريقة الأولى تعنى بتخطيط التعليم حسب الضغوط والرغبات الاجتماعية أو الطلب الاجتماعي على التعليم من حيث أنواعه وكمياته ومراحله المختلفة. أما الطريقة الثانية فهي تعنى بدارسة العائد المادي من التعليم بأنواعه ومراحله المختلفة، فهي طريقة لتقييم الاستثمار في التعليم والتدريب أكثر منها طريقة لايجاد المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية من التعليم، فهي لا تعني بتحديد الاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة إلا بطريق غير مباشر.

أما الطريقة الثالثة فتعتبر الهدف من التعليم هو تلبية حاجات المخدومين من العمالة، ومن هنا كان اسلوب التنبؤ بهذه الحاجات المستقبلية بهدف الوصول إلى المستويات المحددة للنمو الاقتصادي وبالتالي معرفة كيفية ومستوى الاستثمار في التعليم، ولذا صار هذا الاسلوب اكثر رواجاً في التخطيط التربوي والتخطيط الاقتصادي. وهذه الطريقة تعتبر أكثر تعلقاً بالمهن، فهي تحاول أن تشير إلى مواقع الاستثمارات التعليمية المهمة في تلك المجالات التي يمثل فيها الطلب على القوى العاملة اقبالاً كبيراً في المستقبل، فهي لا تعني مباشرة بالاستثمار في التعليم ولكنها توجه الانظار إلى بعض الاحتياجات الدقيقة للاقتصاد في المستقبل.

التخطيط والقوى العاملة:

إن إحدى وظائف النظام التعليمي هي إعداد الأفراد لعالم العمل، ولذا فإن أهداف النمو الاقتصادي لا بد أن تحدد بالضرورة المتطلبات من التعليم والتدريب، كما أن النمط المستقبلي لمتطلبات القوى العاملة لا بد أن يوجه القرارات التعليمية الراهنة. ولكن متطلبات القوى العاملة في الأطار التعليمي يختلف عن نظيرها في الاطار الاقتصادي. فمتطلبات القوى العاملة في الاطار التعليمي تعنى بالكميات والأنواع التي يحتاج إليها أو يتطلبها تحقيق أهداف ومستويات محددة. فمثلاً المتطلبات او الاحتياجات من الأساتذة لأي جامعة من الجامعات أو مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي يمكن تعريفها بأنها اعداد وأنواع الاساتذة الذين تحتاج اليهم المؤسسة التعليمية لتحقيق مستويات تدريسية أو بحثية أو إرشادية أو استشارية محددة، وهذه الاعداد لا تقابل بالضرورة أعداد الاساتذة الذين سيتم تعيينهم فعلاً حسب سلم الرواتب المعمول به في تلك المؤسسة التعليمية، فقد لا يمثل سلم الرواتب حافزاً كافياً يمكن المؤسسة من الحصول على الاعداد الكافية والأنواع الجيدة من الأساتذة الذين تحتاج اليهم.

أما متطلبات القوى العاملة أو الطلب على القوى العاملة في المنظور الاقتصادي فهو عبارة عن جدول للعلاقات بين كميات العمالة من جهة وسلسلة المواهي والاجور المحتملة من جهة

ثانية . وبمعنى آخر فإن المؤسسات التي تحتاج إلى القوى العاملة يمكن أن توظف كميات متفاوتة من القوى العاملة اعتماداً على معدل الاجور الذي يمكن أن يدفع لهم، فكلما كان الاجر قليلاً كلما كانت المؤسسة أكثر استعداداً لتوظيف اكبر عدد من الأفراد في ذلك المستوى من الاسعار والاجور.

إن التقدير المستقبلي للقوى العاملة في الاطار الاقتصادي يتطلب تحديد المتغيرات التي تتحكم في العرض والطلب على فئات القوى العاملة المختلفة. ولكي يتم هذا التقدير في جانب الطلب لا بد من اجراء تقديرات مستقبلية للتغيير في مستوى ومكونات السلع والخدمات والتكنولوجيا والسياسات الاقتصادية العامة وأثرها على عوامل الانتاج والاسعار وخلافه، أما في جانب العرض فلا بد من عمل تقدير مستقبلي لتعداد السكان والتغييرات في المرتبات والاجور وفي تكاليف التعليم والتدريب وخلافه.

ولا شك أن مثل هذه التقديرات التي تتضمن كل هذه العوامل هي أمر في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً، ولكن في الواقع إن أي تقدير مستقبلي للقوى العاملة أو أي سلعة اقتصادية أخرى يتم على أساس افتراضات معينة كافتراض ثبات الاسعار النسبية والمرتبات والاجور أو استعمال اسعار افتراضية كالاسعار الظلية أو المحاسبية أو استعمال متغيرات ليست لها اوزان كالمتغيرات الصماء.

وقد لاقى هذا المنظور بعض الاعتراض بحجة أنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بالاحتياجات المهنية الدقيقة في عالم يتسم بالتغيير في الاسعار والاجور وأن هذه الاسعار والاجور لا تمثل في نفس الوقت مقياساً حقيقياً للانتاجية. وقد تركز التساؤل على مدى دقة التنبؤ بالقوى العاملة في خطط المدى الطويل وحاول بعض الباحثين أمثال بشير أحمد ومارك بلوق(١٢) التصدي لبعض هذه التساؤلات موضحين محدودية النماذج التقديرية التي استخدمت في بعض البلدان والجوانب الملائمة في طريقة اسقاطات القوى العاملة بالنسبة للدول النامية. ويمكن القول بأن إسقاطات القوى العاملة في الاطار الاقتصادي عملية ضرورية وممكنة في نفس الوقت ولكنها لا تتم بدرجة كبيرة من التأكد أو اليقين.

إن اسقاطات القوى العاملة لا يمكن أن تكون إلا مشروطة، ولذا ليس من السهل حصر متطلبات القوى العاملة من النواحي الكمية إلا بموجب افتراضات معينة عن الهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الهيكل الاقتصادي للقطاع أو الدولة ككل ومستوى التكنولوجيا المتوقع استعمالها.

فالاسقاطات أو التنبؤ بالاحتياجات من القوى العاملة تفيد عملية التخطيط أو استراتيجية الحصول على الموارد البشرية وتنميتها واستخدامها والمحافظة عليها. فهي عملية تحليلية تهدف إلى رصد الاعداد والأنواع المختلفة من القوى العاملة المطلوبة في المستقبل مع

الأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية كالسياسات الحكومية والتغيرات التكنولوجية واسواق العمل وخلافه. وعملية التحليل هذه تبدأ بأهداف الدولة أو المؤسسة ثم مقارنة اشكال العمالة المتوقعة مع حجم العمل الراهن وادخال التعديلات اللازمة من جراء التقاعد أو الموت أو عوامل التسرب الاخرى واخيراً تقدير الزيادات والنقصان المتوقعة في القوى العاملة.

إن تحليل القوى العاملة لا يمكن أن يبنى دائماً على احصاءات ضخمة من معلومات المسح الاجتماعي(١٣)، وليس من الضروري أن تكون الاسقاطات تفصيلية للغاية حتى تكون ذات فائدة للتخطيط ورسم السياسات، وذلك لأن نمط المتطلبات لا يمكن التنبؤ به بدرجة كبيرة من الدقة لأننا لا نستطيع مقدماً معرفة حركة العمالة من موقع إلى آخر. وسواء توفرت الاحصاءات أم لم تتوفر فإن الهدف من التحليل هو اعطاء صورة موضوعية ومعقولة للمشاكل الاساسية للموارد البشرية والاسباب الرئيسية لهذه المشاكل والتوقعات المعقولة للأشكال المستقبلية.

لذا فإن الهدف من تقدير احتياجات القوى العاملة هو تقليل عدم التوازن والتأكد من توافرها عندما تصبح الحاجة إليها فعلية وواقعية. ولذا فليست المسألة اليوم هي أن نجري الاسقاطات أم لا نجريها. وإنما هي إلى أي مدى يمكن أن تكون هذه الاسقاطات منتظمة وإلى أي مدى يمكن أن تبنى على الشواهد والمعلومات المتوفرة.

لقد ازدادت اليوم الدعوة للتعليم للمشاركة في الجهود التنموية وتسريع معدلاتها في الوطن العربي وبخاصة ربط التعليم العالي بالتنمية الشاملة في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واعطاء التعليم العالي أهمية مستعجلة في إعداد الأطر والكفاءات اللازمة للقطاعات الاقتصادية وجعله نظاماً فعالاً قادراً على مواجهة التحديات الخارجية التي يفرضها النظام السياسي الاقتصادي العالمي والتحديات الداخلية التي يفرزها الواقع العربي بتناقضاته القطرية وآمالة الوحدوية. فالتعليم العالي يقوم بوظيفة اجتماعية اقتصادية عندما يربط بين سياسات القبول واحتياجات المجتمع من القوى العاملة المدربة. فالاعداد الضخمة من الطلاب ربما ترهق مؤسسات التعليم العالي وتفوق طاقتها التعليمية وتحرمها من امكانية تقديم الخدمات التعليمية بالكفاءة الممكنة، كما ترهق الدولة بالالتزام بتشغيل ما يفوق طاقاتها من الخريجين وربما في غير تخصصاتها وبرواتب مرتفعة(١٤). فاختيار الطلاب للتعليم العالي يجب ألا يترك لرغباتهم في الالتحاق فقط بل يجب أن يحكمه مدى حاجة المجتمع لخريجي هذه المؤسسات وفي التخصصات المتعددة من ناحية، ومدى إمكانية تقديم هذه الدراسات في المؤسسات التعليمية بالكفاءة المطلوبة من ناحية ثانية.

لذا فإن على مؤسسات التعليم العالي أن تتبنى النظرة المستقبلية في التخطيط وذلك لوضع

برامج الاعداد والتدريب التي تتلاءم مع النظرة المستقبلية للمجتمع مع اعطاء الاهتمام والعناية لعامل الوقت وجعله عنصراً أساسياً في القرارات التخطيطية ، المركزية منها واللامركزية .

مشكلة المناهج الدراسية :

إن مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي كما هو الحال بالنسبة لمعظم مؤسسات التعليم العالي في الدول النامية وخاصة الجامعات، تمثل امتداد تقليدياً للمؤسسات الاوروبية والامريكية، وقد وصف البعض الكثير من الجامعات العربية بأنها عبارة عن كليات فرعية للمراكز التعليمية في المترويول[١٥] فهي بالتالي منقطعة الصلة بالتقاليد العربية والاسلامية في التعليم العالي[١٦] كما أن تفاعلها ثقافياً وعلمياً مع الجامعات الاجنبية يأتي اكثر من تفاعلها داخلياً مع بعضها البعض أو بين الجامعات العربية وهذا يثير بشكل أساسي قضية تعثر تعريب التعليم الجامعي في الوطن العربي والتي تؤدي بدورها إلى ترسيخ واستمرارية التبعية الثقافية لمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بالنسبة لمؤسسات التعليم في العالم الغربي. فالمناهج الدراسية تأتي في معظمها معبرة عن قضايا مطروحة في الفكر الغربي وتدور في إطار مفاهيم نظرية من الثقافة الغربية وهي تأتي بالتالي بعيدة عن الأصالة لعدم تعبيرها عن الخصائص الذاتية للبيئة المحلية والقضايا الأساسية المطروحة فيها ولعدم تركيزها على الأبعاد الحضارية في الذات العربية الاسلامية.

إن مناهج الدول النامية عامة والوطن العربي خاصة، هي مناهج جامدة غير مرنة ولا تعطي فرصة للتفاعل الحقيقي بين المعلم والمتعلم، فهي تعتمد بشكل رئيسي على المعلومات النظرية ودور الكتاب المدرسي في نقل هذه المعلومات، وقد اتخذت المناهج والأساليب الدراسية هدفاً واحداً هو النمو المتزايد للنمط الاكاديمي النظري[١٧] ففي التعليم العالي تحتل مناهج الدراسات النظرية والانسانية مركز الصدارة وتشكل الجزء الأكبر من المناهج، أما المقررات الدراسية التطبيقية فتحتل مكاناً ثانوياً وفي نفس الوقت تمثل نوعاً تقليدياً من المناهج .

إن المناهج في الوطن العربي تركز على المعلومات وليس على طريقة التفكير والبحث العلمي وتسلسل الأفكار والفهم الصحيح . والخلل الأساسي في المناهج المتبعة هو الحفظ لأن انتاج الطالب يحدد بما يحفظ وليس بما يستطيع أن يخلق ويبتكر، فالمناهج قد صممت لتعلم الطالب كيف يعمل الاخرون وكيف يصممون وليس كيف يجب أن يعمل ويصمم هونفسه، والنتيجة «معلومات عامة تجعل صاحبها يثق في منتجات الاخرين وفي مقدرتهم وبالتالي الاعتماد عليها، ولا تهدف بأي حال من الأحوال إلى غرس ملكة الابتكار والاعتماد على النفس»[١٨] وكما قال حامد عمار فإن مناهج التعليم العالي تفرض على نظام التعليم كله بل

على قيم المعرفة في الحياة ومصادر القوة البشرية مجالاً واحداً هو مجال المعرفة النظرية الاسترجاعية ويجعل التفوق في هذا المجال الطريق الأمثل إلى الحراك الاجتماعي[١٩].

إن مناهج الدول النامية لا تمس مشكلات العصر كما أن رجال التعليم لا يضعون المناهج حسب احتياجات قطاعات العمل والإنتاج وإنما حسب مقدرتهم وإمكاناتهم الذاتية وقد أدى ذلك إلى انعزال المعلمين عن الطلاب والشعور بالضياع وفقدان القدرة على الرعاية والتوجيه وقصر مهمة المعلمين على التدريس والتدريب وابتعادها عن القيام بأعباء القدوة الحسنة في مجال القيم الخلقية والتربية السلوكية للطلاب وأبناء المجتمع عامة.

إن البلدان النامية لا تواجه مناهج قديمة بالية فحسب وإنما تواجه وجوداً حضارياً مطموراً يتطلب بعثاً جديداً في مختلف المجالات، فمناهج العلوم الإنسانية ومناهج اللغات مثلاً لا تهدف إلى اجتياز التجارب الإنسانية بقصد البناء عليها بقدر ما تهدف إلى تمجيد ما هو غير وطني وخاصة فيما يتعلق بالمستعمر ولغته وأدواته وتقنياته، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن مناهج الاقتصاد والتربية والإدارة وغيرها، فالإنسان الذي يعتقد أنه بمولده أقل من الآخرين سيظل على تلك الحال في إنتاجه وتنظيم مجتمعاته وفي سعيه وراء الحرية والتقدم.

إن أزمة المناهج في البلدان النامية تكمن في استمرار هذه البلدان في مواجهة مشكلاتها التربوية بالذهنية القديمة والأساليب القديمة[٢٠]، ولقد دعا بعض العلماء إلى أن يلقي كل قطر عربي ما لديه في سلة المهملات ويبدأ من جديد وذلك لاعتقادهم أننا أشبه بإنسان ورث سيارة ثقيلة لا يستطيع إصلاح محركها فاضطر إلى شراء حصان لجرها واستمر في استخدام هذا الهجين المتنافر، فلا هو أراح السيارة بتصميم محرك مناسب لها ولا هو أراح الحصان بشراء عربة خفيفة يجرها[٢١]، وكما قال احمد العاقب فإنه يتوجب على العرب إن هم أرادوا أن يقودوا العالم مرة أخرى أن يلجأوا إلى إعادة صياغة الإنسان العربي عن طريق غرس العلوم والتكنولوجيا الحديثة علماً وفكراً وليس نقلاً لصروح من الأسمنت أو بروج من الحديد[٢٢].

إن طرق التدريس المتبعة تعتمد أساساً على أسلوب التلقين من قبل المعلم وإن شيوع مثل هذه الطريقة يمثل إحدى الأسباب التي أدت إلى التخلف الثقافي للدول النامية فالمعلم يفضل مثل هذه الطريقة لأنها تبدو له أكثر سهولة وأكثر ضبطاً للصفوف في حين أن الطالب يفضل مثل هذه الطريقة أيضاً لأنها تخفف عنه أعباء البحث والتعلم الذاتي.

إن التربية لن تقوم بدور فعال نحو الأفراد والمجتمعات ما لم تساعد الأفراد على تكوين القدرات اللازمة للتعرف على المشاكل والطرق الكفيلة بحل تلك المشاكل، فالطريقة اليوم هي الأساس في التربية وليست مجموعة الحقائق المتزايدة، والمهم في المناهج أن تزود الطلاب بطرح

الأسئلة والمشاكل التي تهم المجتمع وليس تزويدهم بحلول وإجابات لمشاكل غير مطروحة وأسئلة غير مثارة على الصعيد الواقعي[٢٣].

وخلاصة القول إن الاتجاهات الحديثة في التربية تنادي بمبدأ التَّعلُّم الذاتي والتربية المستمرة والتي تستهدف تعليم المتعلم كيف يتعلم وكيف يفكر الشيء الذي يتطلب استخدام الطرق التدريسية الشيقة والتي تهدف بدورها إلى عرض الحقائق في صورة مشكلات تتحدى التفكير[٢٤]، فالتفكير العلمي كما هو معروف هو عادة ذهنية يمكن تعلمها واكتسابها والتدريب عليها كما هي الحال بالنسبة لبقية العادات[٢٥]، ولكن المواد والموضوعات التي تتضمنها المناهج الدراسية لمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي ليس لها جدوى فعلية في الحياة العملية والمستقبلية للنشء، ولا تمثل أكثر من عملية حشو لأدمغة التلاميذ بمعلومات جوفاء تستهلك الجهد وتستنفد الطاقات دون مبرر.[٢٦]

مشكلة البحث العلمي:

البحث العلمي ـ كما هو معروف ـ ينقسم إلى نوعين: أساسي وتطبيقي. والنوع الأول يهدف إلى الوصول إلى المعارف الجديدة وتكوين رأس المال العلمي الذي يقوم على أساس إشباع الفضول العقلي أو الاحتياجات المعرفية البحتة، ويتم ذلك عن طريق اتباع الأسلوب العلمي الذي يخدم أغراض التدريب على التفكير والملاحظة العلمية واختيار الفروض وإيجاد العلاقات الارتباطية والسببية بين الظواهر[٢٧].

والنوع الثاني من البحوث هو الذي يتناول نتاج البحوث الأساسية ويحاول أن يجد لها تطبيقاً عملياً في عالم الطبيعة والمجتمعات والإنسان. وهذا النوع من البحوث هو الذي يعمق من ظاهرة تبعية الوظيفة العلمية للجامعات ومراكز البحوث في الدول النامية حيث نجد الكثير من الدراسات العلمية تستقي معلوماتها من الدول النامية أو دول الهامش ولكن تتم تحليلاتها في جامعات ومؤسسات الدول الغربية أو دول المركز ومن ثم ترسل النتائج النهائية في شكل كتب وتقارير للاستهلاك العلمي في دول الهامش[٢٨].

والبحث العلمي اليوم هو معيار حضاري تقاس به درجة التقدم والتحديث، فهو السبيل الوحيد لأحداث الثورة التكنولوجية التي تبدأ بالثورة العلمية الموجهة نحو إعداد الكوادر اللازمة لتدوير المعلومات وتطوير التكنولوجيا. والتكنولوجيا هي أنماط للسلوك وطرق للتفكير، بل هي في نهاية المطاف ثقافة بكل خصوصياتها وعمومياتها، ولذا كانت عملية نقل التكنولوجيا من أبرز مهام المؤسسات الجامعية التي تراعي خصوصيات هذا النقل وفقاً لحاجات المجتمع[٢٩].

إن الدول النامية لا تخصص للأبحاث والتطوير سوى معدل ٠٢ , ٠٪ من ناتجها القومي العام، في حين أن الدول الصناعية تخصص حوالى ١٪ ـ ٣٪ من ناتجها القومي العام، والبحوث في الدول النامية لا تتبع نظاماً معيناً للأولويات بحيث تركز على المشكلات العاجلة والملحة والتي تفرضها مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن المناخ العلمي الذي يتطلبه البحث من معدات وأجهزة وكتب ومراجع ومصادر لا تكون متوفرة، والواقع أن مؤسسات التعليم العالي وخاصة الجامعات في الوطن العربي لا تعطي اهتماماً كبيراً للبحوث، كما أن مؤسسات القطاع الخاص في الزراعة والصناعة والتجارة لا تمول إلا عدداً بسيطاً من البحوث التي تقوم بها تلك المؤسسات وإن كانت تعهد في كثير من الأحيان لأساتذة الجامعات القيام ببعض البحوث التي تتطلبها مؤسسات القطاع الخاص على أساس فردي ذاتي.

وبالرغم من التوسع النسبي في عدد الجامعات العربية ومؤسسات التعليم العالي الأخرى إلا التوسع لم يؤد إلى تحسن الظروف المحيطة بنشاط البحث لأن مؤسسات التعليم العالي هي في الغالب مؤسسات تعليم أكثر منها مؤسسات بحث أو خدمات اجتماعية[٣٠] كما أن المناهج وطرق التدريس لعبت دوراً كبيراً في غياب المناخ العلمي الذي يتطلبه البحث وفي ضعف إنتاجيته، وكما قال حامد عمار فإن بحوث الجامعات على مختلف مستوياتها وفي معظم مجالات التخصص لا تمثل بحوثاً متكاملة لأنها ليست منبثقة من السعي إلى حل مشكلة أو تطوير عمل معين تقتضيه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٣١].

إن مفهوم التنمية في العالم العربي هو مفهوم مرادف للمشاريع واستيراد المعدات الأجنبية وهذا أدى إلى وجود فجوة كبيرة بين عالم التنمية وعالم العلم والتكنولوجيا، كما أدى إلى استخدام أسلوب التلزيم في نقل التكنولوجيا والتي تعامل على أنها سلعة أكثر منها معرفة علمية يمكن أن تطوع لخدمة الإحتياجات المحلية، وهذه السلع الإنتاجية والاستهلاكية لا تؤثر في حياة الجمهور العام وإنما فقط في طبقة متوسطة صغيرة.

إن نشر التعليم والنهوض بالبحث العلمي من أهم وسائل تحقيق أهداف التنمية، والبحث العلمي هو الأساس لانتشار التكنولوجيا وتنمية المعرفة والفنون الإنتاجية الحديثة وبناء الأجيال الصاعدة فكرياً وسياسياً واجتماعياً، لذا فإن التعليم العالي يعتبر عاملاً من عوامل الإسراع في البنى التحتية والذهنية للتطور التكنولوجي في المستقبل. والمعرفة التكنولوجية لا يمكن شراؤها بل يجب تعلمها ولكن سياسة الدول العربية في مجال العلوم والتكنولوجيا تهدف إلى الحصول على الأدوات والخدمات أكثر مما تهدف إلى استيعاب التكنولوجيا نفسها.

وإذا كان البحث العلمي هو الأساس في انتشار التكنولوجيا وتنمية المعرفة والفنون الإنتاجية الحديثة وإذا كان نقل التكنولوجيا يتطلب بناء البيئة التكنولوجية من خلال تطوير

المؤسسات والهياكل التي تتطلبها عملية التطور التكنولوجي، فإن مراجعة المناهج وطرق التدريس تمثل ركناً أساسياً في عملية خلق واستيعاب التكنولوجيا الحديثة وبالتالي فإنه لا بد من إصلاح المناهج في مؤسسات التعليم العالي وجعل العملية التدريسية عملية بحثية تعاونية بين المعلمين من جهة[٣٢] وبين المعلمين والطلاب من جهة أخرى لأن البحث العلمي يخدم أغراض التنمية الذاتية بالنسبة للمعلمين والطلاب على السواء. كما يجب إعادة توجيه التعليم العالي وإصلاحه عن طريق العناية بالدراسات العملية والفنية وإنشاء معاهد البحث في مثل تلك المجالات.

المشكلة الإدارية:

إن إدارة التعليم العالي تعتبر عاملاً أساسياً في كفاءة هذا التعليم وبالتالي فإن حسن الإدارة يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف المؤسسات التعليمية المتمثلة في تخريج الكفاءات بالمواصفات المطلوبة. وكما قال بيتردركر (Peter Drucker) فإن تخلف الدول النامية في التنمية يرجع في الأساس إلى تخلفها في الإدارة، فمؤسسات التعليم العالي لا تقل عدداً ولا تختلف نوعاً عن الأجهزة البيروقراطية الأخرى من حيث تدني الإنتاجية وعدم وجود الإحساس اللازم بقيمة الوقت، وتفشي الفساد والمحسوبية. ولذا فإن إدارة مؤسسات التعليم العالي ليست بالأمر اليسير، فهي تحتاج إلى استخدام الطرق والأساليب الإدارية الحديثة والقيام بالوظائف الإدارية المتعددة من تخطيط وبرمجة وميزانية وغيرها وذلك من أجل الوصول إلى أهدافها في أقصر وقت وبأقل تكلفة ممكنة. ومن أهم الوظائف الإدارية لمؤسسات التعليم العالي هي وظائف القبول والتسجيل بالنسبة للطلاب ووظائف التوظيف والتدريب بالنسبة للأساتذة والموظفين، ووظائف المتابعة والتقويم بالنسبة لجميع الأعمال والنشاطات العلمية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وكما قال الدكتور عبدالله عبد الدائم فإن خاتمة المطاف في خطة التعليم العالي ليست هي زيادة عدد المتخرجين أو توزيعهم على الأقسام والفروع وعلى الفئات الاجتماعية الأكثر تلاؤماً مع مطالب الخطة الاقتصادية والاجتماعية وحاجات سوق العمل «بل الأصل والخاتمة أن نقدم للداخلين في فروع التعليم وأقسامه إعداداً قادراً في محتواه وأساليبه على أن يخرج لسوق العمل والمجتمع النوعية المطلوبة من الأختصاصيين والمستوى الكفء من الفنيين والعلماء الذين تحتاج إليهم الثورة العلمية والتكنولوجية في عصرنا.[٣٣] ولذا فإن وظائف التوظيف والتدريب تستحق الاهتمام المتزايد من قبل مؤسسات التعليم العالي لما لها من أثر فعال على كفاءة القوى العاملة بهذه المؤسسات وبالتالي تؤثر في النهاية في عملية الوصول إلى أهداف هذه المؤسسات المتمثلة أساساً في تخريج الكفاءات العالية التي يحتاج إليها المجتمع وعملية التنمية الشاملة.

التوظيف:

يعتبر التوظيف من المحاور الأساسية في موضوع القوى العاملة، فهو اللبنة الأولى في تطوير وتنمية القوى العاملة بالمؤسسة وهو يعتمد على عمليات تخطيطية سابقة وعمليات إدارية لاحقة تكون في مجموعها تخطيط وإدارة القوى العاملة بالمنظمة. فالتوظيف يتطلب حصر الوظائف الشاغرة والمشغولة ومعرفة متطلبات كل وظيفة كما يتطلب حصر أسواق العمل الفعلية والمصادر الكامنة أو المحتملة لسد الطلب من الحاجات الوظيفية بالمؤسسة، ومن ثم يتطلب الوصول إلى تلك المصادر الفعلية والمحتملة وبدء عملية التحفيز باستعمال الأساليب العملية الواقعية. ومن ناحية اخرى فإن التوظيف يتطلب اختيار أفضل العناصر المتقدمة للعمل وتعيينها على الوظائف التي تتناسب مع مؤهلاتها العلمية ومهاراتها وخبراتها ومتابعة سلوكها في العمل وتقويم أدائها.

والتوظيف عملية محورية أساسية تحكمها عوامل فنية تتعلق بموضوع الوظائف نفسها من وصف وتوصيف وحصر للاحتياجات الوظيفية وتجنيد واختيار لأحسن المهارات والكفاءات الموجودة كما تحكمها أيضاً عوامل إدارية تتمثل في الإجراءات اللازمة للقيام ببعض أو معظم العمليات الفنية. ولا بد من إشراك الأقسام والدوائر المعنية في عملية الاختيار سواء كان ذلك عن طريق إعداد قوائم الاجتياجات أو دراسة طلبات الالتحاق وترتيب قوائم المتقدمين. وقد أشار ميغنسون[٣٤] إلى أن الأقسام والدوائر المعنية أقدر على تحديد مواصفات الوظائف التي تتبع لها وعلى تحديد المتطلبات الشخصية لشاغلي هذه الوظائف من مؤهلات ومهارات وتدريب وخبرة.

إن عملية الاختيار أو اتخاذ القرار بشأن من سينتمي إلى المؤسسة من بين المتقدمين هو محور عملية التوظيف وتعتمد عليه عملية التنمية والتطوير في المستقبل. وفي هذا الخصوص يقول ميغنسون :

«إننا لا نبالغ إذا قلنا إن اختيار القوى العاملة في المؤسسة يحدد إلى مدى بعيد مستقبل المؤسسة نفسها لأنه لا يمدها بأشخاص يقومون بعمل الوظائف الحالية فحسب، وإنما يوفر لها أيضاً مصدراً مفتوحاً من القوى العاملة يمكن عن طريق التنمية والتطوير والترقي أن يمثل المواقع القيادية في مستقبل المؤسسة[٣٥]».

وقد تناولت بعض البحوث عملية الاختيار في المؤسسات التعليمية وأوضحت أن أثرها يختلف عن أثر الاختيار في المنظمات الأخرى. فقد أوضح «بيتر بلاو» في دراسته «تنظيم العمل الأكاديمي» إن أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي يتم اختيارهم على أساس

قدراتهم البحثية والتدريسية وإنـه كلما تركت عمليـة الاختيار في يـد الإدارة المتوسـطة كلما كان الناتج هو الحصول على أساتذة دون المستوى في قـدراتهم البحثية والتـدريسية بعكس الحـالات التي يتم فيهـا الاختيـار عن طـريق الإدارة العليـا أو الـدوائـر الأكـاديميـة المتخصصـة في تلك المؤسسات[٣٦]، وقد أوضح «بلاو» أثر تعيين أعضاء هيئة التـدريس من قبل الإدارة عـامة فيـما يلي: -

«وباختصار فإن الأثر الكبير الذي يتركه الإداريون في اختيارهـم لأعضـاء هيئة التـدريس يعتبر عائقاً للإنتاجية العلمية في المؤسسات الأكاديمية لأنه يؤدي إلى تعيين أسـاتذة ذوي إنتـاجية ضعيفة كما يؤدي إلى استقالة أكـثر الأشخاص إنتـاجية من الأسـاتذة المـوجودين وإلى الإحبـاط وعدم الرضاء اللذين يؤديان إلى إعاقة الجهود البحثية بالنسبة لبقية الأساتذة[٣٧].

التدريب:

إن القـوى العاملة مهـما كان نـوعها ومهـما كانت كفـاءتها ومستـواها، عـرضة للصـدأ الفكري والمعرفي، فبالتالي تحتـاج في صقلها إلى مـا يستجد من طـرق ووسـائـل للحصول عـلى المعـرفة والمهـارات. فتدريب القـوى العاملة في أي مؤسسـة من المؤسسات ضـروري بالنسبـة لتطويرها وتنميتها، أما نوع التدريب ومستواه ومدته فهي متغيرات تفرزها ظروف المؤسسـة من عوامل مادية وسياسية واجتماعية وعوامل المخاطرة والأمن والانتماء وغيرها. وكما قـال «شيندر» فليس هدف المؤسسة هو الحصول على أشخاص يسـتطيعون القيـام بالأعمـال الموكـولة لهم فقط بقدر ما هو الحصول على أشخاص يمكن أن ينموا ويتطوروا وتتفتح مواهبهم الوظيفية من خـلال الأعمال التي يقومون بها داخل المؤسسة[٣٨]. وقد أجرى معهد البحوث الإجتماعية في جـامعة «متشجن» سلسلة من الـدراسات عـلى مدى عقـدين من الزمـان لمعرفـة العوامـل التي تحـدث الرضاء الوظيفي لدى الأفراد وانتهت إلى تقرير عاملين اثنين هما: الفـرصة للنمـو والقدرة عـلى التعلم[٣٩].

والتدريب يعتبر من المحاور الأساسية في تطوير وتنمية القـوى العاملة في أي مؤسسـة من المؤسسات، وهو بالضرورة يتضمن التعليم والتدريب رغم اختلافهـما في أن التدريب يتجـه بالدرجة الأولى نحو الوظيفة في حين أن التعليم يتجه نحو الفرد، ولذا فالتدريب غالباً ما تكون مدته قصيرة كما أن مواده وأدواته يغلب عليها الجانب العملي أكثر من الجانب النظري.

والـواقع إن التـدريب هـو جـزء من التعليم لأن أي تـدريب يقتضي بـالضـرورة الإلمام بالمعلومات سواء كانت عملية أو نظرية وفي مدة طويلة الأجل أو قصيرة الأمد وسواء كان الهدف

منها تحسين الأداء أو الإثراء للحاجات النفسية والفكرية العامة. والتدريب ينقسم إلى تدريب منتظم وتدريب غير منتظم والتدريب غير المنتظم هو الذي يأتي نتيجة ظروف طبيعية وعن طريق مخالطة أو مجالسة الآخرين في حين أن التدريب المنتظم يخضع لهيكلية معينة تتم مسبقاً عن طريق التخطيط والتنظيم. والتدريب المنتظم هو عبارة عن تنسيق للاحتياجات التدريبية والسياسات والموارد، فهو يتطلب تفاصيل عن التدريب المتوقع لأفراد القوى العاملة من حيث التقسيمات المختلفة والمتطلبات التدريبية للأقسام والإدارات المختلفة ومن حيث تحديد المسؤوليات بالنسبة لكل بند من بنود التدريب وتحديد الميزانيات والأرقام حسب التقسيمات المختلفة. ثم تأتي بعد ذلك مسألة كيفية مقابلة هذه الاحتياجات التدريبية وتصميم البرامج وتنفيذها وقياس أثرها وفعاليتها بالنسبة لإنتاجية القوى العاملة والتي تتمثل في تضييق الفجوة التدريبية أو الفرق بين ما يجب أن يعمله الأفراد بالمؤسسة وبين ما يفعلونه في واقع الأمر.

إن العناية والتركيز في التوظيف والتدريب يجب أن توجه نحو تقويم الأداء بالنسبة لأفراد القوى العاملة في المؤسسة التعليمية، ومحورية تقويم الأداء تنبع من أنها تعتمد عليها الجهود التخطيطية السابقة والجهود التنفيذية والإدارية اللاحقة، والاعتبارات النفسية والاجتماعية المتعلقة بالحوافز والمكافآت والعدالة والجزاءات وفي تقسيم العمل وتحديد المهام ومتابعة الأداء.

وتقويم الأداء لا يمكن أن يتم بشكل فعال ومنصف إلا في ظل نظام للاتصالات الإدارية يسهل معها نقل المعلومات الكافية والمناسبة ويحدث معها نوع من التفاهم المتبادل بين مختلف الفئات بالنسبة للقوى العاملة في المؤسسة وخاصة الإداريين وأعضاء هيئة التدريس، وباتباع قنوات للاتصال تتصف بالعلمانية والأخلاقية. وفي هذه الحالة يمكن لنتائج التقويم أن تساعد بدورها في تنقية المعايير ووضع المواصفات التي يسترشد بها في تخطيط عمليات التوظيف والتدريب وبالتالي زيادة إنتاجية الأفراد وزيادة فعالية المؤسسة.

خلاصة:

في هذا البحث تناولنا دور التعليم العالي في إعداد الكفايات العالية من القوى العاملة، وقد ركزنا على أهمية القوى العاملة وموضوع الاستثمار في الإنسان، وقد تناولنا التعليم العالي في نشأته وتطوره ومفاهيمه الحديثة، كما تحدثنا عن مشاكله في الدول النامية وخاصة في الوطن العربي. وقد أوضحنا أن دور التعليم العالي لن يكون فعالاً ما لم يراع القائمون عليه إحداث عدة تغيرات في بنيته وهيكله، كما لا بد أن يراعوا القيام بالإصلاحات اللازمة في مناهجه وطرق بحثه وإدارته من اختيار للكفاءات العالية وتدريبها وتحفيزها والمحافظة عليها وتقويم أدائها.

فالتعليم العالي لا يمكن أن يؤدي إلى إعداد الكفاءات العالية التي يحتاج إليها المجتمع ما لم يعمل هذا التعليم وفق أهداف وتوقعات محددة وما لم يصلح من طرق اختياره للقوى العاملة به وتدريبها وتطويرها وتنميتها، وما لم يركز على البحوث في مناهجه وطرقه، كما لا بد أن تعمل كل هذه المتغيرات وفق توقعات معقولة لأنماط القوى العاملة في المستقبل. ولذا كان على الإداريين ومخططي التعليم العالي أن يلموا بمثل هذه الطرق والمنظورات التي تستخدم في تقدير الاحتياجات من القوى العاملة، وبالتالي يمكن للمعلمين أن يرشدوا اتجاهات ورغبات التلاميذ كيما تلتقي بمتطلبات المجتمع للتنمية الشاملة.

الهوامش

(١) عبد الباسط محمد حسن «دور الجامعات في التنمية» مجلة اتحاد الجامعات العربية العدد الثاني سبتمبر ١٩٧٥ ص ٢٤ .

(٢) محمد حمدي النشار ، الادارة الجامعية : التطور والتوقعات ، اتحاد الجامعات العربية ، القاهرة ١٩٧٦٠ ص ٤٣ - ٤٤ .

(٣) John Brabacher, **A history of the Problems of Educatioh,** London: Mc Graw- Hill Book Company, Inc., 1947, P, 455.

(٤) محمد السيد سليم «الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم» الفكر العربي السنة الثالثة العدد العشرون مارس/ ابريل ١٩٨١ ص ١٧٥ .

(٥) احمد صيداوي وآخرون ، الانماء التربوي ، بيروت ، معهد الانماء العربي ١٩٧٨ - ، ص ٩٢ - ٩٣ .

(٦) Tyrell Brgess, «Chunge and Content», **Higher Education Review** Vol. xiii no. Autumn 19080.

(٧) محمد منير مرسي ، التعليم الجامعي المعاصر : قضاياه واتجاهاته ، القاهرة، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ ص ٧ - ٩ .

(٨) احمد عبد الرحمن العاقب ، التعليم الجامعي واعداد القوى العاملة ، الجزائر : مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في الوطن العربي - مايو ١٩٨١ ص . ٣٦ .

(٩) احمد صيداوي وآخرون ، الانماء التربوي (مرجع سبق ذكره) ص . ٧٠ .

(١٠) Roland Dpre, **The Diploma Disease: Education Qualification and Development,** Los Angeles: George Allen and Unwin 1976.

(١١) Guy Neave, «Higher Education and Regional Development» **Higher Education Review Vol II No. 3 Summer 1979** P. 16.

(١٢) Bashir Ahmed and Mark Blaug (eds.) **The Practice of Manpower Forecasting:** A Collection of Case Studies. New York: Elsevier, 1973.

(١٣) Frederick H. Harbison, «The Need of Developing Human Resources» in Stephen spiegelglas and Charles Welsh (eds.) Economic Development: Challenge and Promise. New Jersey, Prentice- Hall, Inc., 1970 P. 118.

(١٤) احمد حافظ نجم «التعليم الجامعي والعالي : تطويره وحل مشكلاته» مجلة اتحاد الجامعات العربية العدد ١٥ مارس ١٩٧٩ (ص ١٨) .

(١٥) طه ذياب وسامي صالح «التعليم الجامعي والعالي والتنمية» مجلة اتحاد الجامعات العربية العدد ١٦ سبتمبر ١٩٧٩ (ص ٥) .

(١٦) محمد السيد سليم «الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية» المستقبل العربي العدد ٤٠ يونيو ١٩٨٢ (ص ٩٣) .

(٢٠) انظر فيليب كومز ، أزمة التعليم في عالمنا المعاصر (ترجمة احمد خيري كاظم وخالد عبد الحميد) القاهرة : دار النهضة ، ١٩٧١ .

(٢١) احمد عبد الرحمن العاقب ، التعليم الجامعي واعداد القوى العاملة (مرجع سبقت الاشارة اليه) ص ١٥ .

(٢٢) نفس المرجع ص ٥ .

(٢٣) Tyrrell, «Change and Content» **Higher Education Review** OP. Cit P. 37.

(٢٤) عبد الرحمن عيسوي «دور التعليم الجامعي العربي في تنمية الفكر العلمي» مجلة اتحاد الجامعات العربية العدد ١٦ سبتمبر ١٩٧٩ (ص ٣٨) .

(٢٥) نفس المرجع (ص ٣٨)

(٢٦) احمد حافظ نجم «التعليم الجامعي والعالي : تطويره وحل مشكلاته » مجلة اتحاد الجامعات العربية العدد ١٥ مارس ١٩٧٩ (ص ١٥) .

(٢٧) محمد السيد سليم ، «الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم» الفكر العربي العدد ٢٠ السنة الثالثة مارس/ ابريل ١٩٨١ (ص١٨٦) .

(٢٨) محمد السيد سليم «الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية» المستقبل العربي العدد ٤٠ يونيو ١٩٨٢ (ص ٩٣) .

(٢٩) هشام بوقمرة «دور التعليم في تنمية الذاتية العربية» المستقبل العربية العدد ٤٠ يونيو ١٩٨٢ (ص ١١٤) .

(٣٠) انطوان زحلان ، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي . بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٧٩ ص ١٠٣ .

(٣١) حامد عمار «حول التعليم العالي العربي والتنمية» المستقبل العربي العدد ٤٠ يونيو ١٩٨٢ (ص ١٢٨) .

(٣٢) Christopher Burn, «Some Optimistic Proposals for apessemistic Time» **Higher Education Review** Vol 12 No. 2 Spring 1980 P.4.

(٣٣) عبد الله عبد الدائم التربية في البلاد العربية ؛ حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها ، بيروت ، دار العلم للملايين ١٩٧٩ (الطبعة الثالثة) ص ٢٠٠ .

(٣٤) Megginson, **Personnel and Human Resources Development**, Home Wood, Illiones: Richard Irwin, Inc. 1977 P. 204.

(٣٥) نفس المرجع ص ١٩٢ .

(٣٦) Peter Blau, **The Organization of Academic Work**, New York: John Wiley and Sons, Inc., 1973 P. 244.

(٣٧) نفس المرجع السابق ص ٢٤٤ .

(٣٨) Benjamin Schneider, **Staffing Organizations**, California: Goodyear Publishing Company, Inc. 1976 P. 22.

(٣٩) Warren Bennis, **The Unconscious Conspiracy: Why Leaders Can't lead**, New York: Amacon, 1976 P. 139.

المراجع

(أ) بالعربية

* كتب :

(١) الجمالي ، محمد فاضل ، نحو توحيد الفكر التربوي في العالم الاسلامي ، تونس الدار التونسية للنشر ، ١٩٧٨ .

(٢) العربية ، المنظمة ، استراتيجية تطوير التربية العربية ، القاهرة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٦ .

(٣) التجيحي ، محمد لبيب، دور التربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٦ .

(٤) النشار ، محمد حمدي ، الادارة الجامعية : التطوير والتوقعات ، القاهرة، اتحاد الجامعات العربية ، ١٩٧٦ .

(٥) زحلان ، انطوان ، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٧٩ .

(٦) صيداوي ، احمد وآخرون ، الانماء التربوي ، بيروت ، معهد الانماء العربي ، ١٩٧٨ .

(٧) عبد الدائم ، عبد الله ، الثورة التكنولوجية في التربية العربية ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٧٤ .

(٨) عبد الدائم ، عبد الله ، التربية في البلاد العربية : حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها ، بيروت، دار العلم للملايين ١٩٧٨ .

(٩) عبد الدائم ، عبد الله ، التخطيط التربوي : اصوله واساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية ، بيروت ، دار العلم للملايين (الطبعة الرابعة) ١٩٨٠ .

(١٠) عبود ، عبد الغني ، ادارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة ، القاهرة دار الفكر العربي ، ١٩٧٩ .

(١١) عكراوي ، متى ، تثمير العائدات البترولية العربية في الانماء التربوي والثقافي العربي في رياض الصمد ، تثمير العائدات البترولية في الانماء العربي ، بيروت ندوة الدراسات الانمائية ، ١٩٧٥ .

(١٢) عليش ، محمد ماهر ، إدارة الموارد البشرية ، الكويت ، وكالة المطبوعات .

(١٣) مطاوع ، ابراهيم عصمت ، التخطيط للتعليم العالي ، القاهرة مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٣ .

(١٤) مرسي ، محمد منير ، التعليم الجامعي المعاصر : قضاياه واتجاهاته ، القاهرة ، دار النهضة العربية .

(١٥) مرسي ، محمد منير ، الادارة التعليمية : أصولها وتطبيقاتها ، القاهرة ، عالم الكتب ١٩٨٢ (طبعة مزيدة ومنقحة) .

(١٦) منصور ، احمد منصور ، قراءات في تنمية الموارد البشرية ، الكويت وكالة المطبوعات ١٩٧٦ .

(١٧) منصور ، احمد منصور ، المبادىء العامة في إدارة القوى العاملة ، الكويت ، وكالة المطبوعات ١٩٧٣ .

(١٨) منصور ، احمد منصور ، تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق ، الكويت ، وكالة المطبوعات ١٩٧٥ .

* بحوث ودوريات :

(١٩) العاقب ، احمد عبد الرحمن ، التعليم العالي واعداد القوى العاملة (استنسل) الجزائر ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٨١ .

(٢٠) بحيرة ، ابو بكر مصطفى «المعوقات الادارية لعملية التنمية في دول العالم الثالث» المجلة العربية للادارة العدد الاول والثاني المجلد الرابع - يونيو ١٩٨٠ .

(٢١) بوقمرة ، هشام ، «دور التعليم في تنمية الذاتية العربية» المستقبل العربي العدد ٤٠ يونيو ١٩٨٢ .
(٢٢) حسن ، عبد الباسط محمد ، «دور الجامعات في التنمية» مجلة اتحاد الجامعات العربية العدد الثامن سبتمبر ١٩٧٥ .
(٢٣) ذياب ، طه تايه وصالح ، سامي مظلوم ، «التعليم الجامعي والعالي والتنمية» مجلة اتحاد الجامعات العربية العدد ١٦ سبتمبر ١٩٧٥ .
(٢٤) سليم ، محمود السيد ، «الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية» المستقبل العربي العدد ٤٠ يونيو ١٩٨٢ .
(٢٥) سليم ، محمود السيد ، «الجامعات والوظيفة الاجتماعية للعلم» الفكر العربي العدد ٢٠ السنة الثالثة مارس/ ابريل ١٩٨١ .
(٢٦) عيسوي ، عبد الرحمن ، «دور التعليم العربي في تنمية الفكر العلمي» مجلة اتحاد الجامعات العربية العدد ١٦ سبتمبر ١٩٧٩ .
(٢٧) كارلسون ، جنار ادلر «بعض التوقعات المستقبلية في ميدان التعليم العالي» مجلة اتحاد الجامعات العربية العدد الرابع عشر سبتمبر ١٩٧٨ .
(٢٨) نجار ، شكري «الجامعة ووظيفتها الاجتماعية والعلمية» الفكر العربي العدد ٢٠ السنة الثالثة ، مارس/ ابريل ١٩٨١ .
(٢٩) نجم ، احمد حافظ ، «التعليم الجامعي والعالي : تطويره وحل مشكلاته» مجلة اتحاد الجامعات العربية العدد الخامس عشر مارس ١٩٧٥ .

(ب) بالأنجليزية

(1) Ahmed, Basher and Blaug, Mark (eds) **the Practise of Manpower Forecasting A Collection of Case Studies,** New York: Elsvier, 1973.
(2) Arimtage, Peter, «Into the 1990'S» **Higher Education Review** Vol. 13 No. 1 Autumn 1980.
(3) Bennis, Women, **The Unconcious ConspiracyO Why Leaders Can't lead?** New YorkO Amacon, 1976.
(4) Blou, Peter, **The Organization of Academic Work,** New YorkO John Wiley and Sons, Inc., 1973.
(5) Brubacher, John, **A History of the Problems of Education,** LondonO Mc Graw- Hill book Company, Inc. 1974.
(6) Burgers, Tyrell, «Change and Content» **Higher Education Review** Vol. 13 No. Autumn 1980.
(7) Dore, Roland, **the Diploma DiseaseO Education, qualification, and development,** Los AndelesO George Allen and Unwin, 1976.
(8) Harbison, Frederick, «The Need of Developing Human Resources» in Stephen Spiegelglas and Charles Wels (eds.) **Economic Development Challenge and Promise,** New JerseyO PrenticeO Hall, Inc. 1970.
(9) Hurn, Christopher, «Some Optimistic Proposals for a Pessimistic Time «**Higher Education Review Vol.** 12 No. 2 Sp-ring 1980.
(10) Megginson, **Personnel and Human Resources Development,** Homewood, IllinoisO Richard Irwin Inc. 1977.
(11) Neave, Gray, «Higher Education and Regional Development» **Higher Education Review Vol. II** No. 3 Summer.
(12) Newan, Peter, «Providing for a System of Continuing Education «**Higher Education Review Vol.** 12 No. 2 Spring 1980.
(13) Pames, II. **Forecasting Educational Needs for Economic and Social Development,** Paris, OECD Publications, 1962.
(14) Schneider, Benjamin, **Staffing Organizations,** CaliforniaO Good Year Publishing Company, Inc. 1976.
(15) Schultz, Theodore, **Investment in Human Capitalo The role of Education and of Research,** New YorkO The Free Press, 1971.
(16) Shils, Edward, «The Modernization of Higher Education» in Weiner (ed.) **ModernizationO the DynamicsO of Growth,** New YorkO Basic Book, Inc Publishers, 1966.
(17) Stodd, Graham, «An Alternative Approach for the Colleges of Higher Education «**Higher Education Review,** Vol- 12 Spring 1980.
(18) Woodley, Alan, «How Open is Open» **Higher Education Review, Vol. 13 No.** 1 Autumn, 1980.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٣ ـ العدد ٤ ـ شتاء ١٩٨٥ (الصفحات من ١٥٥ إلى ١٦٦)

المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي : حالة المرأة العربية الخليجية

الدكتور باقر النجار

قسم الاجتماع ـ كلية البحرين الجامعية

« نحب المرأة ونكرهها : نحبها فريسة بين أيدينا وإن هدمت وجودنا ، ونكرهها حرة رشيدة معنا ، لأننا نعرف كيف نحصل على اللذة من إثارة جوارحنا ، ولكننا لا نعرف كيف نحصل على اللذة من إثارة أرواحنا وأفكارنا

الطاهر الحداد

مفكر تونسي ـ مايو ١٩٣٣[١]

مقدمة :

لم يحظ موضوع خلال العقد السابق والعقد الحالي بهذا الكم الهائل من الاهتمام كما حظي موضوع المرأة، فالآراء تتباين فيه تبايناً شديداً، وكذلك التحولات في واقع المحظي بالاهتمام[٢]. إن واقع المرأة في الخليج خلال السنوات العشر السابقة قد تعرض لتحولات دراماتيكية هائلة وسريعة سواء اعتبر هذا التحول دالة لردة جديدة ونكوص عن انجازات سابقة وعظيمة[٣]. أم اعتبر ممن يسمون بالتقليديين الجدد .Neotraditionel[٣] مؤشراً لصحوة جديدة وعودة للواقع الصحيح للمرأة يجب أن لا يفهم كقضية منفصلة عن مجمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تضرب نسيج المجتمعات الخليجية فحسب وإنما ضربت النظام الاجتماعي العربي ككل والذي لم تكن الاسرة والمرأة إلا جانباً داخل هذا النظام. أي بكلمات أكثر تحديداً، إن دخول المنطقة العربية من جديد في دائرة النفوذ السياسي والاقتصادي الغربي قد غير في كثير من طرائق تفكير ونشاطات وعلاقات الرجال كما النساء، وهذا التحول أدي فيما أدى إليه إلى خلخلة توازن أنماط الانتاج كما غير في الكثير من عاداتنا الاستهلاكية.

وهذه الورقة ما هي إلا محاولة أولية لمعرفة أثر المصاحبات الاجتماعية في ما يسمى بالحقبة النفطية الجديدة على دور ومركز المرأة في الخليج العربي[٤]، ذلك أن ارتفاع أسعار النفط وتطور طرق توظيفه دفعت إلى تغيرات مجتمعية عميقة أصابت المنطقة وعكست آثارها على نظرة الفرد المحلي لذاته وعلى علاقاته بالآخرين من أفراد مجتمعه، كما أن هذا التغيير قد رافقه تحول في نظرة

المجتمع لقيمه التقليدية والمحدثة وإلى بروز قوى اجتماعية جديدة.

العائدات النفطية وتحولات النظام الاجتماعي العربي:

أعطت الزيادات السريعة في أسعار النفط - قبل نكسة عام ١٩٨٣- وأوجه توظيف عائداته مند حريف عام ١٩٧٣، فرصاً أكبر لاعادة إدخال المنطقة العربية ضمن نظام عمل الاقتصاد العالمي ولكن بشروط جديدة أملتها الشروط التاريخية لتراكم رأس المال الغربي، إن الأزمة التي يعيشها الاقتصاد الرأسمالي لم يكن من السهل حلها من خلال مستعمرات جديدة، لذا فإن النظام الرأسمالي لجأ إلى حل أزماته الاقتصادية من خلال اعادة تشكيل Restructuring الاقتصاد العالمي وكمحصل لذلك فإن تزايداً في الشق طرأ ليس بين الدول المتقدمة De-veloped والدول المتخلفة Underdeveloped وإنما بين دول الأطراف بعضها ببعض(*).

إن تغيراً كهذا ساعد بدرجة كبيرة على إعادة تشكيل النظام الاجتماعي العربي بشكل يزيد من استمرارية تبعية هذه الدول لرأس المال الغربي وبشكل يقوي من مواقع القوى التقليدية والسلفية الجديدة في أكثر من موقع. تماماً كما يحدث لبقية الدول التابعة الأخرى ولكن بشروط مختلفة، تم ادخال المنطقة العربية ضمن النظام الجديد لتقسيم العمل على النطاق العالمي، إن بعضاً من هذه الشروط يمكن تحديدها في:

١ ـ تبني ما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي في أكثر من قطر عربي كما هو الحال في مصر والسودان.

٢ ـ ارتفاع عدد المراكز التجارية والصناعية الحرة Free industrials and trade zones كما في إمارة دبي ومصر.

٣ ـ ارتفاع معدلات الاستثمار العربي في الغرب وخصوصاً في القطاع العقاري والمضاربات.

٤ ـ تزايد الاستثمار الغربي في بعض مناطق الوطن العربي كما هو الحال في انتقال بعض صناعات النسيج الغربية لبعض دول المغرب العربي.

٥ ـ الزيادة الكبيرة في معدلات انتقال العمل من وإلى دول المنظومة العربية.

وبشكل عام فإن تحولات غير عادية قد أصابت ـ نتيجة لولوج المنظومة العربية ضمن النظام الجديدلتقسيم العمل على الصعيد الدولي ـ النظام الاجتماعي العربي، هذه التحولات يمكن تحديد بعضها في:

أولاً: ازدياد علاقة النظام العربي بالمنطقة الغربية، فمثلاً صادرات السوق الاوروبية المشتركة مقارنة بالواردات ارتفعت من ٧١,٧ ٪ في عام ١٩٧٣ إلى ٧٨,٣ ٪

عام ١٩٧٨[٦] وإذا أخذنا كل دولة على حدة فإننا نجد أن واردات دولة الكويت من المعسكر الغربي قد شكلت ما نسبته ٥٢,٩ ٪ مقارنة بـ ٣,٦ ٪ من الدول العربية من الاجمالي في العالم لواردات الدولة لعام ١٩٨٠، أي ما قيمته ٩٣٩ مليون دينار، هذا طبعاً إذا استثنينا مبيعات الأسلحة والتي تكاد أن تمتص أكثر من ٥٠٪ من موازنات الدول العربية[٧].

ثانياً: على الصعيد الاقتصادي الداخلي للدول العربية فإنه يلاحظ ازدياد التوجه نحوالخارج واخفاق الكثير من المشروعات الاقتصادية الرائدة التي جرى تحقيقها في الخمسينات والستينات، فمثلاً في مصر ونتيجة لتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وتدهور دور القطاع العام وخصوصاً الصناعات التي كانت قائمة في الستينات زاد العجز في الميزان التجاري المصري، وبعد سنة من تبني سياسة الانفتاح، بمقدار الضعفين من ٦٦٢,٣ مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى ١٧٩٨,١ مليون دولار عام ١٩٧٤[٨] كما أن متوسطات النمو الاقتصادي قد انحدرت عن ما وصلت إليه في الستينات (قدر متوسط النمو الاقتصادي بـ ٦,٩٪ في ١٩٦١/٦٠ إلى ١٩٦٦/٦٥)[٩]. وقد ينسحب هذا الكلام ولكن بدرجات مختلفة على بعض الدول العربية، فمثلاً محاولات التصنيع التي تبنتها «جماعة غرفة التجارة» بدولة الكويت في عقد الستينات قد وجهت اليها ضربة قوية عقب الزيادات المطردة في أسعار النفط عام ١٩٧٣، وما تبع ذلك من فوضى في الاقتصاد الكويتي كان ذروته أزمة سوق الأوراق المالية (سوق المناخ) وما قد يفرزه هذا من مصاحبات اجتماعية عميقة لم ترصد بعد.

ثالثاً: انحسار القوى القومية والعلمانية العربية وبروز قوة تأثير القوى العربية المحافظة سياسياً واجتماعياً سواء على الصعيد القطري (المحلي) أو القومي (العربي). وتمثل مواقف مثل التأكيد على الحل السلمي، وموقف الدول العربية من العدوان الاسرائيلي واقتحام بيروت في صيف عام ١٩٨٢، والتوجه الاقتصادي القطري كما المواقف الاجتماعية مثل الموقف من قضايا المرأة العربية وتحررها مؤشرات واضحة لبروز هذه القوى وعمق تأثيرها في المنطقة العربية.

إن أهمية المنطقة العربية بالنسبة للغرب والاقتصاد العالمي لا تتأتى فقط من الثروة النفطية الهائلة التي تمتلكها هذه المنطقة وإنما نتيجة لكون تراكم المال النفطي جزءاً لا يتجزء من النظام الاقتصادي العالمي، فأي هزة سياسية قد تصيب هذه الدول ستنعكس بالتالي على مصالح الدول الغربية:

«. . . فالدول النفطية هي جزء لا يتجزء من النظام الاقتصادي الغربي ونتيجة لذلك فإن أي سوء قد يلحق بها يشكل في النهاية ضرراً لمصالح الأخيرة على المدى البعيد. . .»[10].

وبالمثل فإن تحولا يوازي تحولات البناء الأساسي، تم في عناصر البناء النسقي للمجتمع العربي (النظام السياسي، الديني، العادات والتقاليد. . . الخ) تحول كهذا بقدر ما أدمج Integrete دول المنظومة العربية في النظام الرأسمالي العالمي بقدر ما ساهم في تنامي وتعزيز الفكر السلفي الاجتماعي والسياسي. ومن المهم القول أننا لا نذهب في تفسير «الردة الاجتماعية» أو بتعبير أكثر دقة، التشكيل الجديد للنسق القيمي، والذي يشكل النظام الأسرى جزءاً لا يتجزء منه، على أنه رجوع للتقاليد أو تراجع عن الحديث أو على أنه توجه شامل لهذه المجتمعات ضد القيم الغربية، فاستمرارية ادماج النظام العربي في النظام الجديد لتقسيم العمل على الصعيد العالمي دعم عن طريق البروز الجديد للقوى السلفية في الفكر العربي وكذا فإن الدعوة لتهميش الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الخليجية مثلاً لا يمكن أن يفسر إلا من خلال محاولة تكريس لانتاجية هذه المجتمعات وبالتالي المزيد من تبعيتها للغرب[11]. بمعنى آخر إن استمرارية التشكيل الاجتماعي ـ الاقتصادي كما هو الحال الآن يُؤَمِّن بالتالي ديمومة واقع التخلف في هذا الجزء من المنطقة العربية. وقولنا هذا لا يعني أننا نأخذ وبشكل مطلق بالفكرة القائلة أن واقع التخلف في «الدول النامية» هو نتاج لدخول هذه الدول دائرة عمل النظام الاقتصادي العالمي ـ أي بكلمات محددة الأخذ بمقولة نظرية التبعية كما جاء بها الكثير من مفكري امريكا اللاتينية[12] ونتناسى دوراً متكافئاً تلعبه القوى الاجتماعية الداخلية والظروف الموضوعية للمنطقة، قاعدة الثروات الطبيعية والبشرية ـ في تكريس واسع التخلف والتبعية. إن الصورة التي نرسمها للواقع العربي وإفرازاته خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٣ تتلخص في أن الزيادات الكبيرة والمتسارعة في أسعار النفط (عامل خارجي) بالاضافة للدور المتنامي الذي بدأت تلعبه القوى المحافظة العربية سياسياً واجتماعياً (عامل داخلي) قد ساعد في إعادة التشكيل الاجتماعي ـ الاقتصادي للمنطقة العربية بطريقة تساهم في استمرارية ارتباط بأسس جديدة بالنظام الرأسمالي العالمي.

وضع هكذا، بقدر ما ساعد على تعضيد دور القوى المحافظة في بعض الدول العربية فإنه قد أحيا من جديد فلول هذه القوى في مناطق أخرى من المنطقة العربية. بروز هكذا يمثل ما أطاح بالكثير من الانجازات على الصعيد الاقتصادي (مثال مصر) أعاق كذلك مسيرة التطور الاجتماعي والتي يمثل الموقف من المرأة إحدى صوره (مثال الخليج العربي).[13]

إشكالية المرأة إشكالية المجتمع الخليجي :

كـان للمرأة في الخليـج العربي في الخمسينـات تحركـات جادة نحـو قضية تحـررهـا والتي وصلت أوجها عندما قامت مجموعة من نساء الكويت والبحرين بحرق عبـاءاتهن احتجاجـاً على الحجاب الذي كان يمثل عـائقاً لهن عن المساهمة في الحياة الاجتماعيـة[١٤]. وقد أمكن لمثـل هذه التحركات أن تثير الاهتمام بوضع المرأة ولكن مقارنة هذاالتحرك بالواقع الـراهن لتوجـه جيل السبعينات تثير اشكالية مهمة مصدرها يتمثل في حيـرة الجيل السـابق من التحركـات الجديـدة نحـو التحجب هذا الحجـاب الذي كـان بالنسبـة لجيل التحـرر ـ على امتداد قرون عدة ـ رمزاً لاضطهاد المرأة العربية المسلمة ولمركزها المتدني الذي تحتله في المجتمع[١٥]. فهـو أي الحجاب ـ كما عبرت عنه بصورته الحالية إحدى رائدات الحركة النسائية في الخليج والجزيرة «يرمز إلى رغبة المجتمع في عزل المرأة نفسياً وليس جسدياً واجتمـاعياً فقط، ويعتقـد المجتمع أن هـذا الحجاب يعـزل المرأة أي يحميهـا من «الأوبئة» الاجتمـاعية التي تغـريها عن مجتمعهـا العشـائـري بتراثـه وعاداته. . . وعند التدقيق نجد الحجاب يمثل خوف المجتمع من المرأة وليس عليها. . . »[١٦].

والـذي زاد من هذه الاشكـالية أن القيم التقليـدية المحـددة لدور ومكـانـة المـرأة في المجتمع الاسلامي، قد فسرت في أحايين كثيرة ضد رغبة وسماحة الدين الحنيف[١٧]، وهي في الواقع لا تمثل رغبة حقيقية للمرأة في أن تكون كذلك وإنما هي محـاولة لعنصـر الانتاج الأول في هـذه المجتمعات لـرد الاعتبـار لامتيـازاتـه السـابقـة وتحقيقـاً لاستمـراريـة سيـادتـه العقائدية والاقتصادية[١٨].

ويمكن القول بشكل عام أن التغيرات المجتمعيـة التي أصابت المجتمـع العربي والخليجي عـلى وجه الخصـوص خلال العقـد السابق (١٩٧٣ ـ ١٩٨٣) قـد سـاهمت في زيـادة السطوة الفكرية للجماعات السلفية والتي ألحقت على أصعـدة كثيرة نكـوصاً مجتمعيـاً. فحتى أصحاب الفكر الليبرالي العربي لم يسلموا من ذلك، حيث لم تعد اطروحاتهم حول اشكالية المرأة العربية تتناقض مع تلك الاطروحات السلفية في الفكر العربي[١٩].

فمن دراسة لبعض ما يكتب في الصحف اليومية الكويتية قامت بها الدكتورة نورة الفلاح لدور المرأة في المجتمع وجد أن مواقف بعض رواد الفكر الليبـرالي لا تختلف عن مواقف الفكـر التقليدي والتقليدية الجديدة، فمثلاً نجد أحد أساتذة جامعة الكـويت يكتب حول فهمـه لدور المرأة قائلاً «أن مسئولية المرأة محدودة ومعينة. . . مسئولية الـرجل ممتـدة وشاملة فكـل شيء في الحياة على عاتق الرجل، فالرجال أصحاب رسالات عرفت على مدار التاريخ»[٢٠].

ورغم أن البعض قد يبدو في بعض كتاباته متعاطفاً ومناصراً، حيث يعتبرهـا ـ أي المرأة ـ

«الركيزة الأساسية للمجتمع وعمودها الفقري»[21] إلا أن مثل هذا الموقف لا يدوم كثيراً حيث يعود الكاتب في نفس المقال ليؤكد حقيقة موقفه الذي هو موقف المجتمع للمرأة على «أنها المخلوق الضعيف الناقص الذي يختلف عن الرجل فكرياً وأيدلوجيا وترجيحياً»[22].

ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك حيث يعتبر عمل المرأة نوعاً من التبرج وهو ما يعارض تعاليم الإسلام الحنيف!! فخروج المرأة للعمل ليس مساهمة منها في الإنتاج والتنمية بقدر كونه «إغواء» للآخرين من الرجال «فالمرأة إذا خرجت للعمل فلا مناص من تبرجها وهذا في نظر الإسلام حرام حيث ستضع الأحمر والأخضر على وجهها وسوف تكوي شعرها وسوف تتعطر بأغلى العطور في سبيل إعجاب الموظفين. . .»[23]

هذا الموقف ومثله الكثير، بقدر ما يمثل ردة في الفكر الاجتماعي العربي بقدر ما يمثل التحول الحاصل في علاقات البناء الأساسي للمجتمع العربي والذي لم يكن ما سبق إيراده سوى إحدى نتاجاته.

المرأة وسوق العمل:

من المهم القول أن التوسع الكبير الذي طرأ على سوق العمل الخليجي خلال العقد السابق (١٩٧٣ ـ ١٩٨٣) لم يساهم بصورة أكبر في الاستفادة من الاحتياطي النسوي بل خلافاً لذلك فقد كرس هذا التوسع وبروز الأنماط الاستهلاكية والقيمية الجديدة المزيد من هامشية المرأة في هذه المجتمعات، فضمن هذه المعطيات لم تعد المرأة في دول الخليج العربي الرصيد الاحتياطي لسوق العمل يتم الاستعانة به حسب متطلبات السوق كما هي شروط التطور الرأسمالي وكما هو الحال في معظم الدول النامية، حيث تمثل المرأة المخزون الاحتياطي للقوى العاملة اللازمة لتغطية احتياجات سوق العمل[24]. ولهذا فقد مثلت المرأة في دول الخليج العربي، وباختلافات نسبية ـ قد تشذ عنها إلى حد ما دولة البحرين ـ قوة عمل هامشية الأهمية، لا يستفاد منها إلا في أضيق الحدود وفي مجالات عمل اتفق على أن لا تتنافى مع الشروط العامة للتقسيم النوعي للعمل بين الرجل والمرأة.

ورغم أن الأرقام المتوفرة عن مساهمة المرأة المحلية في سوق العمل قد سجلت زيادات كبيرة خلال العشر السنوات الأخيرة في بعض الاقطار الخليجية كالكويت مثلاً (٢,٠٢٠) عام ١٩٧٠ الى ١٣,٨٢٩ عام ١٩٨٠) إلا أن نسب مشاركتها في الاجمال العام لقوة العمل لم تسجل زيادة حقيقية رغم اتساع السوق حيث أنها كانت ٠,٨٪ عام ١٩٧٠ وأصبحت ٢,٨٪ عام ١٩٨٠، وبالمقابل فان نسبة مشاركة المرأة غير الكويتية في سوق العمل صعدت من ٦٪

(١٤,٤٥٨) الى ١٠٪ (٤٨,٢٧٤) في عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠ على التوالي وقد تعزى الزيادة الكبيرة في اعداد العاملات غير الكويتيات (وقد ينطبق هذا القول على معظم الدول الخليجية) إلى تزايد دخول العاملات الآسيويات سوق العمل كمستخدمات في قطاع الخدمات الشخصية (خدم المنازل. . . الخ)[٢٥].

أما في دولة البحرين فعلى الرغم من أن الأرقام لمشاركة المرأة المحلية أقل من تلك التي لدى المرأة الكويتية (١٨٤٨ عام ١٩٧١ مقابل ٧٨٧٤ عام ١٩٨١) إلا أن نسب مشاركتها في سوق العمل تكاد أن تفوق مثيلاتها لدى الدول الخليجية الأخرى حيث تشير الأرقام إلى أن نسب مساهمة المرأة البحرانية في إجمالي قوة العمل ارتفعت من ٣٪ إلى ٦٪ عامي ١٩٧١ و ١٩٨١ على التوالي في حين قفزت مشاركتها في قوة العمل المحلية لنفس الفترة من ٥٪ إلى ١٣,٧٪ .

ومن الملاحظ أن التغير الكمي الذي أصاب مشاركة المرأة في سوق العمل لم يرافقه في الحقيقة تغير نوعي في مساهمتها، فباستقراء قطاعات التشغيل نجد أنها تكاد تتركز وفي عموم المنطقة في قطاع الخدمات وبالتحديد في مجال التعليم والصحة وفي بعض النشاطات المصرفية فمثلاً ٩٣,٣١٪ من ذوي النشاط الاقتصادي من النساء الكويتيات و٧٩,٦٪ من البحرانيات لعام ١٩٨٠ و١٩٨١ على التوالي يعملن في قطاع الخدمات، وفي الواقع فإن هذا لا يشذ كثيراً عن التقسيم القطاعي لقوة العمل الخليجية حيث يشكل قطاع الخدمات أكبر مستخدم لقوة العمل إذ يستوعب ما نسبته ٣٤,٩٪ من قوة العمل الكويتية و٣٦,٤٪ من قوة العمل بدولة الإمارات لعام ١٩٨٠ وما نسبته ٣٧,٨٪ من القوى العاملة بدولة البحرين لعام* ١٩٨١، بالإضافة إلى ذلك فقد وجد أن حوالي ٢٦٪ من قوة العمل النسائية بدولة الكويت و٢٤,٩٪ من قوة العمل النسائية بدولة البحرين لعام ١٩٨١ تعمل في قطاع التعليم (التدريس)، وتستوعب إدارة الصحة بدولة البحرين ما نسبته ٣١,١٪ من قوة العمل النسائية لنفس العام وقد لا تكون الأرقام في الكويت تختلف عن مثيلاتها في البحرين وربما في دول الخليج العربي الأخرى[٢٦].

إن هذه الأنماط من العمل لقوة العمل النسائية بدول الخليج هي في الواقع نتاج أمين للبيئة الاجتماعية الاقتصادية السائدة شديدة الحساسية تجاه عمل المرأة وتنوعه. . «(نحن) لا نمنع المرأة من العمل ولكن في أماكن مسموح بها كالتدريس للفتيات أو العمل في المستشفى الخاص بالنساء. . .»[٢٧].

وبشكل عام ففي حين نجد أن عطالة المرأة الكويتية وفي دولة قطر قد تحددت في ضوء المعطيات الاقتصادية أو كما سماها البعض بأنها عطالة طوعية نجد أن عطالة المرأة البحرانية هي في الواقع عطالة بنائية «أي مرتبطة بالبناء الاقتصادي للمجتمع البحراني[٢٨] ويدعم هذا الرأي

دراسة حديثة أجريت حول واقع المرأة والأسرة هناك حيث وجد أن العامل الاقتصادي يكاد أن يكون العامل الرئيسي والمحدد لعمل المرأة إذ أن ٧٣٪ من أفراد عينة الدراسة أجابوا بصورة أو بأخرى بأن انخفاض الدخل (٤٠٪) وارتفاع تكاليف المعيشة (٣٣٪) هما من الأسباب الرئيسية وراء دخولهن لسوق العمل، وعلى الرغم من ذلك فإن ما نسبته ٢٠٪ من أفراد العينة قد فسروا دخولهن لسوق العمل على أنه من قبيل التسلية وقضاء وقت الفراغ[٢٩]، ورغم أنه لا توجد دراسات مماثلة حول دوافع عمل المرأة في بقية دول الخليج العربي، إلا أن إحدى الدراسات الحديثة قد جنحت للقول بأن عمل المرأة الكويتية وربما المرأة القطرية لم يكن بسبب العوز الاقتصادي بقدر كونه أسلوباً من أساليب توزيع الثروة النفطية واستيعاب لنسوة الطبقات العليا بالمجتمع الخليجي[٣٠]. بالإضافة لذلك فإننا نذهب للقول بأن مدى مشاركة المرأة في العمل والحياة العامة، قد حددت هنا بقوانين التقسيم النوعي للعمل[٣١] والتي هي في الواقع انعكاس حقيقي لطبيعة أنماط الإنتاج الموجودة في هذه المجتمعات والتي تؤكد على ذكورية المجتمع وانتمائه الطبقي، فالأرقام السالفة الذكر رغم كونها قد تعطي مؤشرات نحو زيادة عمالة المرأة ـ إلا أن هذا التغير لم يصحبه بالمقابل تغير حقيقي في ذات المرأة والرجل بصورة أكبر[٣٢]، فرغم التوسع في البناءات الأساسية لهذه المجتمعات ورغم دخول الأنماط الرأسمالية أو ما قبل الرأسمالية، إلا أن تغيراً حقيقياً في النسق القيمي قد تباطأ في الحدوث وربما عملت النظم الاجتماعية الأخرى (كالتعليم) وبعض القيم الاستهلاكية والسلفية الجديدة دور المعطل لتطور أفضل في علاقات المجتمع الاجتماعية وخصوصاً تلك العلاقات القائمة بين القمة والقاعدة وعلاقات الرجل والمرأة.

> «. . . فنتائج هذه التعديلات تؤكد أنها لا تصيب سوى القشرة الخارجية للأسرة، وأنها ما زالت عاجزة عن النفاذ إلى أعماق المفاهيم السلفية للزواج وللأسرة والعلاقات الزوجية»[٣٣].

ومن هنا فليس بالغريب أن نجد أن ٦٦,١٪ من عينة دراسة على طالبات جامعة الكويت عام ١٩٧٥، قد وجدن أن أفضل الأعمال لطبيعة المرأة وتكوينها النفسي والبيولوجي هو التدريس. [٣٤].

مثل هذا الرأي، قد يبدو للإنسان طبيعياً وعادياً، إلا أنه في الواقع نتاج ممارسات قيمية للمجتمع على أفراده، ففي الوقت الذي يهمش دور المرأة فإنه يؤكد انغلاق القطاع النسائي على نفسه وبالتالي سيادة الفكرة القديمة/الجديدة للتقسيم النوعي للعمل، إن الفكر التقليدي يهدف فيما يهدف إليه، إلى استلاب عقائدي للمرأة ليقنعها بدونيتها ـ حيث نجح في ذلك إلى حد كبير ـ ولتعتقد جازمة بسيادته ونبوغه وبالتالي تبعيتها له، كما أنه يهدف ـ الاستلاب العقائدي ـ إلى

إقناع المرأة بأن عالمها هو البيت وأن الزواج والأولاد هو حدود كيانها بالإضافة إلى تنمية إمكاناتها كأم وخادم وطمس كل ما عداها من إمكانات مهنية منتجة[٣٥]. . «فعلى المرأة أن تقر وتهدأ في بيتها وتحافظ على تربية أبنائها وعلى راحة زوجها لأن الزوج الذي يأتي من العمل وهو مهلك يريد أن يأوي إلى سكنه فالمرأة هي سكنه وهي الحصن الدافىء لتعبه وهي التي تحافظ على راحته وأن تحضر له الطعام. . .»[٣٦].

اتجاه كهذا وجد من يدعمه في أوساط الرجال كما النساء ـ كاتبة ودارسة في مجال التربية كتبت مؤخراً مفضلة عمل المرأة المنزلي على عملها خارج البيت بالقول:

«هناك أصوات كثيرة من النساء بل ومن الرجال أيضاً تنادي بالانتفاع بقدر الإمكان من نصف المجتمع الذي يتكون من المرأة وعدم تعطيل الإنتاج في الوطن وفتح أبواب العمل في مختلف الأعمال أمامهن. فهذه الأصوات مردود عليها بأنه حتى ولو تعطل بعض إنتاج الدولة نتيجة عدم عمل المرأة فهو في سبيل تربية أجيال متمسكة بدينها ووطنها وقيمها ولغتها وتقاليدها العربية الإسلامية.»[٣٧].

وكمحصلة لمجمل التحولات المجتمعية التي أصابت نسيج المجتمع خلال العقد السابق، فإن أصوات نسائية قد برزت بمنطق الفكر السائد ولكن في غير مصلحة المرأة فخلافاً لأطروحات الجيل النسائي السابق ـ جيل الخمسينات والستينات ـ في التحرر والمشاركة برزت الجماعات النسوية الجديدة تدعو من جديد لرفض مبدأ عمل المرأة والاختلاط في التعليم والصحة والأماكن العامة، ودعم الموقف من تعدد الزوجات كأحد الحلول المطروحة لحل مشكلة العنوسة ورفض مبدأ المشاركة السياسية للمرأة[٣٨، ٣٩].

هذه المواقف وغيرها رغم أنها تمثل جانباً بسيطاً من الجوانب المجتمعية، إلا أنها في الواقع نتاج أمين لتحولات البناء الأساسي للمجتمع العربي، وسيادة الفكر السلفي القديم/الجديد.

الخاتمة:

من الممكن القول أن التحولات الهيكلية التي أصابت المنطقة العربية قد دفعت دفعاً قوياً نحو إعادة تشكيل البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية للمجتمع العربي ولكنها أيضاً دفعت بالضرورة نحو وأد أية محاولة جادة لإدماج أكبر للإنسان العربي (الرجل والمرأة) في التنمية والمشاركة. . . ولم يكن ذلك من اعتباط في توجيه التحولات بقدر ما كان نابعاً من تخطيط ومن عملية توجيه (خارجية) لحركة التنمية واستراتيجية جديدة لإدماج أكبر للمنطقة العربية ضمن النظام الجديد لتقسيم العمل على المستوى الدولي The New International Division of Labour. وهذا

لا يعني أننا نقلل من الدور الذي لعبته طبيعة التقسيم الطبقي والعرقي وربما المذهبي أحياناً في المجتمعات العربية في طبيعة التحول الذي خضعت له المنطقة العربية خلال العقد السابق.

إن إعادة تشكيل البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية قد أعاد القوة للكثير من القيم المدعمة للتقسيم النوعي للعمل الاجتماعي بين الرجل والمرأة. هذا التدعيم يمثل فيما يمثل محدودية التأثير الذي استطاعت أن تحدثه الكثير من الأنظمة الاجتماعية كالتعليم والنظام البيروقراطي . . . الخ، إلا أنه وفي نفس الوقت قد جاء ليعبر عن قوة القوى الاجتماعية المحافظة والتي كانت تخشى بفعل عمليات التغير الاجتماعي أن تفقد الكثير من امتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية التقليدية والمحدثة. فدعوة مثل إعادة المرأة للبيت واقتصار عملها على قطاعات مهنية معينة هي في الواقع تمثل خوف عنصر الإنتاج الأول في المجتمع (الرجل)[٣٣]من تقلص امتيازاته السابقة واستمرارية لواقع الخضوع (خضوع المرأة) وسيادة الرجل. وفضلاً عن ذلك فإنه لا بد من العودة للتأكيد على أن الإشكالية التي تعيشها المرأة في مجتمعات الخليج العربي هي جزء من إشكالية اجتماعية عامة يعيشها المجتمع بشكل عام والتي برزت آثارها بصورة أكثر وضوحاً في صورة وواقع المرأة، إن تجاوز هذه المعضلة مرهون بأحداث تغيرات أساسية في علاقات المجتمع الداخلية (الأفقية والعمودية) كما أنها مقترنة بقدرة ليس مجتمعنا الخليجي فحسب وإنما المجتمع العربي ككل على إعادة بناء نظامه الاجتماعي بعيداً ـ إلى حدٍ ما ـ عن شروط النظام الاقتصادي العالمي.[٣٤].

الهوامش

(١) الدكتورة فاطمة المرنيسي، السلوك الجنسي في مجتمع إسلامي رأسمالي تبعي ـ بيروت ـ دار الحداثة. ١٩٨٢. ص ٢٢.

(٢) أثيرت قضية التحولات الجديدة لواقع المرأة الخليجية في الصحف الخليجية ومن قبل أكثر من باحث، لمزيد من التفاصيل انظر

د. محمد الرميحي، أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج ـ في علي شلق وآخرون ـ المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ـ بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٢.

(٣) حول موضوع التحولات الجديدة في الاقتصاد العالمي وأثر ذلك على إعادة تشكيل التركيبة الاجتماعية والاقتصادية لدول العالم الثالث وبالتحديد دول المنظومة العربية انظر:

(٤) Al- Najjar, B. Aspects of Labour Market Behaviour in an Oil Economy Study of Underdevelopment and Emmigrant Labour in Kuwiat, Unpublished Ph. D thesis university of Durham, 1983.

(٥) Folker Frobel etal. The new International Division of Labour, London, Cambridge university press 1980.

(٦) Henrik, S. Macussen and Jens Erik Torp. Internationationalization of Capital: Prospects for the third world, London 2 ed press 1980.

(٧) وزارة التخطيط المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٢ ـ الكويت ـ المركزية للاحصاء ١٩٨٢ ـ ص ١٩٩ ـ ٢٠١ .

(٨) عادل حسين ـ الاقتصاد المصري من الاستقلال للتبعية ، ١٩٧٤ ـ بيروت دار الحكمة ١٩٨١ .

(٩) عادل حسين ـ عبد الناصر والنظام الاقتصادي : رد على المعارضين والناقدين ، في سعد الدين ابراهيم وآخرون ؛ مصر والعروبة وثورة يوليو ـ بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ١٩٨٢ .

(١٠) Joe Stork, Middle East oil and the Energy crisis, New york, Monthly Review. 1975, P. 3 83.

نقلاً عن Enid Hill. The International Division of Labour, Saudi Arabia and the Gulf. P- 146, Journal of Social Sciences, spring 1983. Kuwait University P. 146.

(١١) لمناقشة هذا الرأي أنظر

Bek and Keddie. women innoslem world. Cambridge- Harvard University press, 1978.

(١٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر .

Ronaldo Munck. Politics and dependency in the third World: The case of Latin America- London. Zed press. 1984.

(١٣) د . محمد الرميحي ـ الخليج ليس فقط : دراسة اشكالية التنمية والوحدة الكويت دار كاظمة ـ ١٩٨٣ ص ٢٤١ ـ ٢٤٣ .

(١٤) سعد الدين ابراهيم . النظام الاجتماعي العربي الجديد ـ بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ٨٢ .

(١٥) علي شلق وآخرون ـ ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨ . مصدر سابق .

(١٦) في حالات كثيرة يذهب الغلاة في تفسيرهم لمواقف الدين الحنيف من بعض القضايا الاجتماعية وبالتحديد الموقف من المرأة على أنه يمثل اجتهادات أو تيارات فكرية مشتقة من الدين الاسلامي ، أي أنهم يدعمون من قوة تأثير وموقع القيم والاعراف التقليدية بإسباغ الفكر عليها «To intelectualize the existing Norms and customs» .

(١٧) لمزيد من التفاصيل حول التغيرات الفكرية في الوطن العربي خلال العقد السابق ، انظر سعد الدين ابراهيم ، مصدر سابق .

(١٨) الدكتورة نورة الفلاح ـ نظرة الاعلام العربي إلى عمل المرأة : الاعلام الكويتي الصحفي» والمرأة والتنمية في الثمانينات ـ الكويت ـ الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ١٩٨٢ . ص ٦٩٨ .

(١٩) جريدة الخليج الشارقية ـ دولة الامارات العربية المتحدة ـ ٢٧ مارس ١٩٨٤ .

نفس المصدر السابق .

(٢٠) جريدة أخبار الخليج البحرينية . ٢٩ مارس ١٩٨٤ .

(٢١) الدكتور عبد الهادي خلف ، دور المرأة في الاندماج الوطني في دولة الامارات بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨١ص ٧١٢ .

(٢٢) حسبت هذه الارقام من المجموعة الاحصائية بدولة البحرين والكويت لعام ١٩٨٢ .

(٢٣) جريدة أخبار الخليج البحرينية ـ مصدر سابق .

(٢٤) أنظر الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ـ دراسات عن أوضاع المرأة في الخليج العربي . الكويت ـ ١٩٧٥ .

(٢٥) جمعية نهضة فتاة البحرين : دراسة عن أوضاع المرأة في البحرين ـ دولة لبحرين مطبعة وزارة الاعلام ـ ١٩٨٣ ص ٤١ .

(٢٦) انظر الدراسة القيمة للدكتورة شيخه المسند حول

Sheikha Al- Misnad— the Development of Modern Education in Bahrain, Kuwait, and Qatar with special refrence to the modern Education of Women and their Position in modern Gulf society. Ph. D thesis, University of Durham, 1984.

(٢٧) انظر مناقشتنا لهذا الموضوع في : باقر النجار : المرأة دراسة لواقع التغير ومشكلاته : مجلة كتابات البحرينية عدد مارس/ ابريل ١٩٨٣ .

(٢٨) د . زهير حطب ـ تطور بُنَى الأسرة العربية ، بيروت ، معهد الانماء العربي ، ١٩٧٦ ص ٢٦ .

(٢٩) د . فهد الثاقب ـ موقف الكويت من مكانة المرأة في مجتمعنا المعاصر ـ في دراسات عن أوضاع المرأة في الخليج العربي ـ الكويت ـ الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ـ ١٩٧٥ .

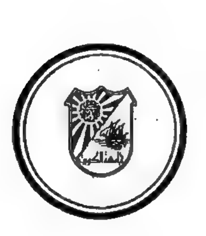
(٣٠) د . مصطفى حجازي ـ التخلف الاجتماعي ـ بيروت ـ معهد الانماء العربي ـ ١٩٧٦ ص ٢٣٤ .

(٣١) جريدة أخبار الخليج البحراينية ـ مصدر سابق .

(٣٢) د . ساهرة التميمي ـ الواقع النفسي للطفل في الخليج في ضوء المتغيرات الاجتماعية ـ بحث مقدم إلى ندوه واقع ومستقبل الطفل في الخليج في ضوء الاعلان العالمي لحقوق الطفل ـ البحرين ـ ٢٥ ـ ٢٩ فبراير ١٩٨٤ .

(٣٣) انظر في ذلك ، تعدد الزوجات هل يحل مشكلة العنوسة ؟ .

(٣٤) استطلاع لجريدة الوطن الكويتية ـ ٢١ يناير ١٩٨٤ .



المرحوم الدكتور / عمر الخطيب

مؤلف البحث الدكتور / عمر إبراهيم الخطيب ، وقد توفي في حادث مؤسف بتاريخ ٥/سبتمبر ١٩٨٥ .

ولد في فلسطين عام ١٩٤٩ ، وبعد إنهائه سنوات الدراسة تخصص في العلوم السياسية وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة السوربون (باريس) في عام ١٩٧٥ حيث كان موضوع الدكتوراه : « مصر وأزمة الشرق الأوسط ٦٧ - ١٩٧٣ » . وبدأ حياته العملية بالتدريس في جامعات بغداد والأردن والإمارات وأخيرا في قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت قبل وفاته .

شغل منصب رئيس مركز الخليج للدراسات العربية بدولة الامارات العربية المتحدة حتى عام ١٩٨٢ ومديرا تنفيذيا لمؤسسة عبد الحميد شومان بالأردن حتى عام ١٩٨٣ .

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٣ ـ العدد ٤ ـ شتاء ١٩٨٥ (الصفحات من ١٦٩ إلى ٢٢٣)

الإنماء السياسي الخليجي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي

عمر ابراهيم الخطيب
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

مقدمة :

«إننا نسمي الأشياء بأسمائها، وقد اتخذنا كدول خليجية عربية الخطوة التي عبرت عما نريد بالضبط، وهو تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بيننا لتوسيع وتعميق وتوثيق الروابط والصلات في كافة الميادين، بما في ذلك العمل على وضع نظم متماثلة في مختلف المجالات التي نص عليها» .

بهذه العبارات المحددة والواضحة، قدم الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية (ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء في حينه) مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى العالم[1].

فما هي إذن حدود وإمكانات الإنماء السياسي الخليجي على المستوى الإقليمي؟ إننا لا نريد بالطبع الغوص في دراسة ذات طابع دستوري بحت، تدرس وتحلل الشكل الدستوري لهذا الإطار السياسي الخليجي الإقليمي. إن ما نقصده في هذا الصدد هو دراسة وتحليل أنماط السلوك السياسي لهذا الإطار، على المستويات الأربعة: المحلي، والإقليمي، والعربي والدولي، وبالتالي، التعرف على مدى تطور المنظور الإنمائي السياسي، للأقطار المنضوية في عضوية «مجلس التعاون»، على المستويات الأربعة المذكورة.

على المستوى المحلي، ونقصد بذلك مستوى الاقطار الأعضاء في المجلس، نود أن نتعرف عما إذا كان المجلس المذكور قد جاء انعكاسا مباشرا لمستوى الوعي السياسي

الوحدوي لشعوب الأقطار الأعضاء، أم انعكاسا مباشرا لتقديرات وقرارات سياسية معيّنة للقيادات السياسية لدول الخليج العربية. فإذا كان مجيء المجلس يعتبر ثمرة وعي سياسي شعبي بلورته وجسدته القيادات السياسية في اطار سياسي حي، فإننا نود أن نتعرف على مدى مشاركة الشعب في صنع خياراته السياسية وفي توجيه تلك الخيارات باستمرار الوجهة التي تلبي مصالحه السياسية الوطنية والقومية على حد سواء، وأن نتعرف على الأجهزة أو الوسائل أو القنوات التي يعبر من خلالها الشعب عن تلك الخيارات، ويمارس عملية التوجيه والاشراف بل والتنفيذ من خلالها. وأما إذا كان مجيء المجلس يعتبر ثمرة التقاء إرادات القيادات السياسية في تلك الدول، دون مشاركة شعبية مباشرة، لأسباب وظروف معينة، فإننا نود أن نتعرف على مدى قدرة القرارات السياسية المتخذة على مستوى القمة، على شق طريقها في وعي الناس وسلوكهم السياسي، على مستوى القاعدة. وهذا ما يمكن أن نسميه بـ «إنماء الوعي بالمسئوليات السياسية المحلية». على المستوى الإقليمي، ونقصد بذلك الدائرة الخليجية ككل، نود أن نتعرف على مدى الدور الذي يلعبه أو الذي سيلعبه، مجلس التعاون في إنماء الوعي السياسي وكذلك السلوك السياسي، للأقطار المنضوية في عضويته، على مستوى الحكومات وعلى مستوى الشعوب في آن واحد، حيال المشكلات والتحديات السياسية والأمنية والدفاعية الإقليمية التي تواجهها تلك الأقطار مجتمعة ومنفردة، وحيال طبيعة الاستجابة لتلك المشاكل والتحديات، سلباً أم إيجاباً، وهذا ما نسميه بـ «إنماء الوعي بالمسئوليات السياسية الإقليمية».

على المستوى العربي والدولي، فإننا نودأن نتعرف على ما إذا كان قيام المجلس قد جاء تعبيرا عن وعي سياسي، شعبي ورسمي، بأن قيام صيغة ذات طبيعة وحدوية (تعاونية) إقليمية كهذه يمكن أن تساهم بشكل أو بآخر في دفع المسيرة الوحدوية الأكبر للأمة العربية ككل، أي أن تساهم في تحقيق الوحدة القومية. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإننا نود أن نتعرف على مدى الدور الذي يلعبه، أو الذي سيلعبه المجلس في إنماء الوعي السياسي لشعوب الأقطار الأعضاء في المجلس، وكذلك لحكوماتها، إزاء المشكلات والتحديات التي تواجه الأمة العربية ككل، وفي إنماء الشعور بالمسئولية حيال القضايا القومية الكبرى، أما على الصعيد الدولي، فإننا نود أن نتعرف على ما إذا كان قيام المجلس قد جاء تعبيرا عن وعي سياسي وشعبي ورسمي، بدور ما «متميز» أو «خاص» يمكن لتلك الأقطار أن تلعبه على صعيد العلاقات الدولية، السياسية منها والاقتصادية استنادا إلى الثقل الاقتصادي، وبالتالي السياسي الذي تتمتع به أقطار الخليج بحكم ثرواتها الاقتصادية والمالية الهائلة، وعلى ما إذا كان المجلس يلعب، أو أنه سيلعب دورا في إنماء الوعي السياسي لشعوب وحكومات تلك الأقطار إزاء مسئولياتها على الصعيد الدولي. وهذا ما نسميه بـ «إنماء الوعي

بالمسئوليات السياسية الدولية».

على أنه قبل هذا وذاك، لا بد لنا من «مدخل عام» للموضوع قيد البحث نتعرف من خلاله على الخصائص الجغرافية والاستراتيجية والتاريخية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمنطقة الخليج العربية وشعوبها بنوع من الإيجاز. إذ أنه لا يمكننا بحال من الأحوال، ومهما كانت طبيعة الأسباب أو العوامل الذاتية التي كانت ربما وراء قيام المجلس، أن نتجاهل الأسباب والعوامل «الموضوعية» التي هي مجموعة الخصائص المذكورة مجتمعة والتي كان من شأنها أن تؤدي إلى شكل ما من أشكال التوحيد السياسي الإقليمي، عاجلاً أم آجلاً.

أولا : مدخل عام

(١) الخصائص الجغرافية والاستراتيجية للخليج:

بكلمات دقيقة ومعبرة يصف الدكتور محمد عبد الغني سعودي، استاذ الجغرافيا السياسية، الخليج بأنه «ذراع من المحيط الهندي يمتد في اليابس شمالاً بشرق، وكأنه يسعى ليتصل بالبحر المتوسط، أو حتى ليقترب منه، كما هو الحال في البحر الأحمر، ولكنه لا ينال مبتغاه، فبينما يقترب خليج السويس من البحر المتوسط بحيث يبقى منه على بعد ١٦٠ كلم، فإن الفاو في العراق تبعد عن بيروت في خط مستقيم ما يزيد على ١٢٠٠ كلم. ومن هنا أوحى قرب المسافة في الحالة الأولى بشق قناة السويس، بينما كان البعد في الحالة الثانية خيراً وبركة على سكان الإقليم وما وراءه. فقد عكست هذه الظاهرة أثرها على أهمية الظهير في الاتصالات العالمية، إذ أصبح بفضلها إقليم اتصال بين الخليج والمتوسط، وقام سكانه منذ القدم بالوساطة التجارية بين العالمين: عالم المحيط الهندي وما وراءه من أراض دافئة، وعالم البحر المتوسط وما وراءه من أرض معتدلة وباردة، أي بين أقاليم متباينة في حاصلاتها ومنتوجاتها».

ويمضي الدكتور سعودي في وصفه الجغرافي الاستراتيجي لمنطقة الخليج فيقول «وهكذا فإن هذه المياه التي قد تبدو معزولة عن العالم بسبب اتصالها بجانب مائي واحد دون الجانب الآخر لم تكن حقيقتها هكذا، وإنما كانت حركة اقليم ونشاط وتجارة وتبادل وصيد وهجرة، بل وصراع حاد ومرير بين قوى متعددة، منذ كتائب الاسكندر راكبة الخيول والأفيال بحرابها وأسيافها، إلى كتائب القوى العظمى بحاملات طائراتها وصواريخها النووية، بل ووفاقها»(٢).

ويقول الدكتور محمود علي الداود، أحد أبرز مؤرخي الخليج، إنه في بدء العصور

الوسطى الأوروبية، تعرضت أطراف الجزيرة العربية في الخليج العربي والبحر الأحمر إلى العديد من الغزوات الأجنبية، التي استهدفت السيطرة على الموانىء والمضايق وخطوط المواصلات العربية والدولية. فقد كانت الجزيرة العربية تتحكم ودون منازع بطرق المواصلات الدولية المهمة. فمن الغرب، كان البحر الأحمر طريق المواصلات الحيوي الذي كان ينقل عبر باب المندب وخليج السويس منتوجات الشرق الغنية إلى أوروبا، وإلى الشرق كان الخليج العربي الجسر الحضاري المهم الذي انتقلت عبر موانئه التجارة الشرقية عن طريق وادي الرافدين إلى أوروبا. وعلى سواحل البحر الأحمر، كانت موانىء جدة وينبع وفحا والحديدة من أبرز مراكز التجارة الدولية، مثلما كانت موانىء البصرة والبحرين وهرمز ومسقط وصحار وصور والريس مراكز تجارية وحضارية فعالة[٣].

وبسبب هذا الموقع الجغرافي والاستراتيجي المتميز للخليج والجزيرة العربية، اشتدت الصراعات والمنافسات الدولية للسيطرة عليها واخضاعها. فقام البرتغاليون باحتلال الموانىء العربية والسيطرة عليها. ثم ظهرت المنافسات الهولندية والفرنسية والانجليزية لنفس الغرض، إلى أن استطاعت بريطانيا آخر الأمر توطيد نفوذها رغم مواجهتها بمقاومة فارسية للسيطرة على الخليج. ولم ترحل بريطانيا عن المنطقة إلا في أواخر عام ١٩٧١[٤]. ومنذ أن حازت اقطار الخليج التي كانت خاضعة حتى هذا الوقت للاحتلال على استقلالها، وبدأت تفرض سيطرتها جزئياً على ثرواتها الهائلة من النفط الخام، عادت منطقة الخليج، بسواحلها وموانئها، لتكتسب اهميتها الجغرافية والاستراتيجية التقليدية، وظهرت أبو ظبي ودبي والمنامة والدوحة ومسقط مراكز تجارية عالمية هامة من ناحية، وأصبح مضيق «هرمز» من أهم الممرات المائية العالمية، يعبره في اليوم الواحد ما يزيد على ١٨٠ سفينة تجارية، من ناحية أخرى. وبينما كانت منطقة الخليج في العصور الماضية أرض صراع على النفوذ بين العديد من الدول الأوروبية ودول الشرق كبلاد فارس والدولة العثمانية فيما بين بعضها البعض، فإنها اليوم تمثل أرض صراع حاد بين ما يسمى بـ«الغرب» و«الشرق»، وبالتحديد بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي بشكل رئيسي.

(٢) الخصائص التاريخية والحضارية للخليج:

منذ القرن العاشر وحتى نهاية القرن الخامس عشر، كان دور الخليج والجزيرة العربية في التاريخ الانساني وتأثيرها الحضاري أعظم بكثير من التأثيرات الخارجية عليها، ولا سيما أن أوروبا كانت تعيش العصور الوسطى المظلمة. فقد صاحب انتشار الإسلام وتوسع رقعته أن حدثت هجرات عربية من قلب الجزيرة إلى الأقطار الأجنبية التي شملتها الفتوحات الإسلامية، فهاجرت قبائل عربية عديدة إلى العراق وبلاد الشام وفلسطين ومصر

وبلدان شمال أفريقيا والأندلس، ومنذ عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان استقرت تلك القبائل في بلاد فارس وما وراء النهر. ولعدة قرون ظل العرب أغلبية في بلاد خراسان والأقاليم المحيطة ببحر الخزر، وكانت مدن مشهد والري وسمرقند وبخارى وخوارزم من أبرز مراكز الفكر العربي في بلاد ما وراء النهر كما استقرت قبائل عربية عديدة على ضفاف الخليج العربي الشرقية واتجهت قبائل أخرى نحو أفغانستان وبلدان حوض السند.

وبعد فترة قصيرة من الاستقرار في البلدان المفتوحة، بدأت تلك القبائل تساهم بشكل فعال في نقل التراث العربي متوجاً بالدين الإسلامي واللغة العربية. وعلى الرغم من الصراعات المستمرة بين أنظمة الحكم العربية والتي ظهرت بصورة خاصة في العصور العباسية المتأخرة، إلا أن الجزيرة العربية ظلت وحدة سياسية واحدة. وكانت اليمن وحضرموت وعمان والبحرين والأحساء ونجد والحجاز وعسير جزءاً من الدولة العربية. وحتى عندما انشئت مدارس فكرية ودينية عديدة في هذه الأقاليم، فإن ذلك لم يؤثر على طبيعة الوحدة السياسية وإنما عززت الروح الديمقراطية التي سادت اجواء التنافس الفكري والتقدم الحضاري. وعندما تعرضت بلاد الشام وفلسطين لغزوات الصليبيين، ساهمت كل الأقاليم في جزيرة العرب في دعم المجهود العسكري العربي، وخصوصاً ذلك الذي قاده أمراء الحمدانيين والأيوبيين، والذي كانت نتيجته تحرير بيت المقدس والتراب العربي في فلسطين ومصر كافة من الاحتلال الصليبي الذي استمر أكثر من قرنين(*).

(٣) الخصائص السياسية:

على الرغم من التركيب القبلي المعقد في المنطقة، إلا أنه منذ القرن الثامن عشر بدأت القبائل العربية تأخذ نوعاً من الترابط والتجمع فيما بينها، وبحلول منتصف القرن التاسع عشر كان قد ظهر تنظيمان قبليان كبيران هما: اتحاد القواسم، سكان القسم الشمالي، واتحاد بني ياس، سكان القسم الجنوبي من المنطقة التي تقوم عليها الإمارات العربية المتحدة اليوم. وتقاسم هذان الحلفان الكبيران السلطة السياسية في المنطقة.

لقد أفسح انسحاب البرتغاليين وأفول سلطتهم العسكرية المجال لموجات من الهجرات العربية التي اندفعت إلى شواطىء الخليج من أواسط الجزيرة العربية. وفي السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، أصيب الحلفان الكبيران بالتصدع والانقسام، وقامت على انقاضهما كيانات. سياسية صغيرة منحتها السياسة البريطانية حمايتها ودافعت عنها في الوقت الذي حرصت فيه على تكريس انفصالها وتجزئتها. وأخذت بريطانيا تستغل المنافسات القائمة بين القواسم وسلطنة مسقط لكي تسيطر على الساحل الجنوبي للخليج، وكان سبب تلك المنافسات سعي كل طرف للحصول على حصة أكبر من تجارة الخليج.

وتحالف الانجليز مع حكام مسقط لوقف النشاط البحري للقواسم. في هذا الوقت ظهرت الدولة السعودية الأولى، ووصلت الدعوة الوهابية الى سواحل الخليج. واعتنق القواسم التعاليم السلفية للوهابية، ورحب القواسم بتأسيس الدولة السعودية، خصوصاً أن السعوديين كانوا على خلاف مع سلطنة مسقط. غير أنه سرعان ما دبّ الخلاف بين السعوديين والقواسم، بسبب رفض القواسم دفع خمس الغنائم التي يستولون عليها من مغامراتهم البحرية التي اعتبرت أمراً لازماً للجهاد الديني إلى الدولة السعودية(٦).

وبعد أن شنت بريطانيا حملات بحرية متلاحقة ضد القواسم أثر تحيزها للسعوديين واشراكها لأهل مسقط في تلك الحملات، وبعد أن فرضت على القواسم وعلى رؤساء القبائل العربية معاهدة عام ١٨٢٠ اعترفوا فيها بهزيمتهم، انهارت الاتحادات القبلية في المنطقة، وظهرت امارات تحمل اسماء اقليمية أو جغرافية. وفرضت بريطانيا «السلام البريطاني» في المنطقة، وأخذت على رؤساء الامارات العربية تعهدات بإبقاء السلام في البر والبحر، وأن يستخدم العرب الموقعون على معاهدة عام ١٨٢٠ علماً أبيض يخترقه لون أحمر. واجازت بريطانيا لنفسها حق التفتيش والرقابة على السفن العربية. وباختصار أرست المعاهدة أسس التقسيم والتجزئة في المنطقة. وعارضت بريطانيا أية حركة من حركات التوحيد في المنطقة، كي تضمن بقاءها فيها لأطول فترة ممكنة(٧).

وبالرغم من سياسة «فرق تسد» التي اتبعتها السياسة الاستعمارية البريطانية في الوطن العربي، وبضمنه منطقة الخليج، إلا أن بريطانيا بدأت في فترة ما قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية بقليل، تفكر في إيجاد صيغة وحدوية لإمارات الخليج وكانت ترى أن يتم توحيد مناهج التعليم والأنظمة البريدية والقضائية والمالية، بالإضافة إلى تشكيل جيش نظامي مستقل لكل امارة(٨). وحالت ظروف الحرب دون تنفيذ الفكرة ثم بدا أنها قد تخلت عنها بعد انتهاء الحرب. بل إنها وقفت تناهض بشدة المد الوحدوي العربي في المنطقة الذي تصاعد في المنطقة بعد احتلال فلسطين عام ١٩٤٨، وظهور الحركة الناصرية وحركة القوميين العرب، وغيرها من الحركات القومية. ولأجل لجم الأصوات الوحدوية سنت بريطانيا «قانون الصحافة» عام ١٩٥٨ لاسكات الصحف الوطنية في الخليج عن بث الوعي الوحدوي والمطالبة بالوحدة في المنطقة(٩).

غير أن بريطانيا، وقد تعرض وجودها العسكري في عدن للخطر مما اضطرها لاعلان انسحابها عام ١٩٦٨ تحت وطأة تصاعد حركة الكفاح المسلح، عادت وأعلنت رغبتها في نفس هذه الفترة، أي في أواخر عام ١٩٦٨، في إنشاء اتحاد بين «امارات الساحل المتصالح»، وكان ذلك بلا شك مرده إلى الأعباء الاقتصادية والمالية المتزايدة بعد اغلاق قناة

السويس اثر حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وما كان يتطلبه وجودها العسكري «شرق السويس» من أعباء مالية، في وقت كان فيه الجنيه الاسترليني يتعرض لهزة قوية. وهكذا قامت دولة الامارات العربية المتحدة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ في شكلها الراهن(١٠) وقد كان من المقرر أصلاً أن تنضم ـإمارتا قطر والبحرين في حينه لهذه الدولة الجديدة، إلا أنها وبعد أن دخلا في مفاوضات طويلة في هذا الشأن، عادتا وقررتا الانسحاب من المفاوضات، واعلنتا استقلالها السياسي كدولتين ذات سيادة.

وهكذا تتميز معظم دول الخليج بحداثة استقلالها. وبعد الاستقلال تميزت المنطقة بكثرة النزاع على الحدود، وهو النزاع الذي اشتد بعد تدفق النفط، لأن أي انحراف في امتداد الحدود، مهما كان يسيراً قد يفقد إحدى الأقطار ثروة نفطية ضخمة، لذلك كانت المشكلات الحدودية من أهم المشكلات التي واجهتها دول المنطقة بعد استقلالها، ولا سيما أن تلك الحدود كانت جديدة، وكان يصعب تحديدها بسبب طبيعة الأراضي الصحراوية التي لا تتميز بمعالم طبيعية بارزة، كما أنها حدود كانت تستند احيانا إلى اتفاقيات ترجع إلى الدولة العثمانية.

(٤) الخصائص السكانية والاجتماعية:

ينتمي سكان بلدان الخليج العربية إلى عناصر بشرية مختلفة تنتمي لفئتين:

الفئة الأولى، وتتكون من السكان المحليين (المواطنين) من العرب ومن استعرب من العناصر البشرية الأخرى. وأصول هذه الفئة موغلة في القدم باستيطانها المنطقة، حيث تدل الآثار المكتشفة في قطر والبحرين والكويت والامارات العربية المتحدة على استقرار الإنسان واستمرار استيطانه لهذه المنطقة منذ ٤٠ ألف سنة.

الفئة الثانية، وتتكون من عناصر بشرية تعيش وتعمل في هذه البلدان، وهي من مصادر آسيوية وافريقية إلى جانب مجموعة صغيرة من الأوروبيين أو الأمريكيين الأصل، وقد تدفقت جموع هذه الفئة على المنطقة في موجات متتابعة متفاوتة العدد، ومتناسبة مع كميات البترول المكتشفة فيها.

أما أصول سكان المنطقة، فترجع إلى العشائر التي عاشت في أنحاء شبه الجزيرة العربية في نجد أو الإحساء وغيرها كعشائر العنزه وشمّر والظفير وغيرها في الكويت، وعشائر العنزه وبني كعب والبحارنة في البحرين، وعشائر المعاضيد (من بني تميم) وبني هاجر وآل مسلم وغيرهم في قطر، وقبائل بني ياس والمناصير والظواهر والنعيم والعوامر وبني علي واليعاربة والقواسم وغيرهم في الإمارات العربية، ثم قبائل تربو على ٢٠٠ قبيلة

في عمان، أهمها بني كلبان وبني هنا والحارث وآل بوشمس والدروع وغيرهم[١١].

ويشكل عام يمكن تقسيم دول الخليج من الناحية السكانية إلى ثلاث مجموعات:

أ ـ دول ذات حجم سكاني كبير نسبياً ولها قاعدة زراعية إلى جانب القاعدة النفطية، حيث لا تزال نسبة عالية من سكانها تعيش في الريف، بحيث أنه لولا وجود النفط لما أمكن لهذه الدولة أن تتطور إلا بالاعتماد على الزراعة، كالعراق.

ب ـ دول الصحراء حيث تغطي الصحراء معظم أرجائها ويتجمع السكان فيها في مراكز رئيسية، ولم تكن تملك مصادر انتاجية هامة قبل النفط. كالسعودية وعمان.

جـ ـ دول المدينة، حيث تضم العاصمة معظم السكان، وتتمثل مصادرها الرئيسية في النفط أساساً كالكويت وقطر والبحرين والإمارات[١٢].

ومن الناحية الاجتماعية، ظل المجتمع الخليجي فترة طويلة جداً قبل ظهور النفط موزعا بين البادية والريف من ناحية، والبحر من ناحية أخرى. واتسمت حياة الناس طيلة هذه الفترة في البادية بالترحال واحتقار الأعمال والمهن الماسة بكرامة البدوي واعتزازه بنفسه، وظل الاعتماد على الزراعة أساساً سبيل الناس لتأمين الرزق. أما في الساحل فقد مارس الناس التجارة وصيد اللؤلؤ، واعتمدوا بشكل رئيسي على موارد البحر لتأمين رزقهم.

وبظهور النفط، بدأ سكان السواحل على وجه الخصوص يميلون إلى ممارسة أعمال ونشاطات جديدة، وترك البترول أثراً كبيراً في التركيب الاجتماعي وفي أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان، حيث أخذ قسم متزايد منهم يتجه نحو العمل في مجالات النفط، والخدمات المتعلقة به والناتجة عنه، واحتراف التجارة الداخلية والخارجية[١٣].

ويلاحظ أحد الباحثين الخليجيين بأن ما يلفت النظر في هذا الصدد الأهمية الخاصة لاستحداث وانتشار «الأجر النقدي» باعتباره أحد أبرز ما ترافق مع دخول الصناعة النفطية وترتب عنه. كذلك بروز تقسيمات غير شخصانية للعمل تجاوزت بقدر ملحوظ ومتزايد التقسيمات الاجتماعية السائدة خارج سوق العمل. ويضيف قائلاً: «إن هذه الخاصية المميزة للنشاط الاقتصادي المستحدث والأسلوب الانتاجي الجديد وأدواته، لم تكن إلا إحدى بوادر نقلة نوعية سرعان ما بدأت تترك تأثيراً في العلاقات الاجتماعية السائدة في مجتمعات الإمارات، مشيرة إلى بدء تخلخل العلاقات ما قبل الرأسمالية التي كانت تتسم بتحكم التقاليد والقيم شبه الاقطاعية ذات الجذور الراسخة، لتبدأ مرحلة جديدة تتّسم بغلبة العلاقات الرأسمالية الآخذة في التبلور[١٤].

غير أن دول الخليج هذه تعاني من ضعف كبير في مواردها البشرية. وهذه الوضعية مردها لظروف تاريخية موغلة في القدم، كان لعامل المناخ القاسي الدور الحاكم فيها، هذا من الناحية السكانية. أما من الناحية الاجتماعية، فتعاني هذه الدول من عجز كبير في قواها العاملة الماهرة وغير الماهرة، مما جعلها تعتمد في تنميتها النفطية على استيراد العمالة الأجنبية، وعلى الأخص الآسيوية منها.

ثانياً: مجلس التعاون الخليجي على المستوى المحلي

(١) حول تنمية الوعي الوحدوي:

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل جاء قيام مجلس التعاون ثمرة وعي شعبي وحدوي، أو على الأقل ـ هل سيكون في وسع المجلس أن يبلور هذا الوعي إن لم يكن قد تبلور بعد، وأن يخرجه إلى حيز الوجود في صيغة سياسية وحدوية تتجاوز مرحلة «التنسيق» أو «التعاون» لترقى إلى مستوى «الاتحاد» أو «الوحدة»؟

للإجابة عن هذا السؤال لا بد من العودة إلى نص الإعلان الرسمي الذي صدر باسم الدول الأعضاء في المجلس، معلنة قيامه رسمياً، وذلك لتحليل مضمون ذلك النص، وبالتالي معرفة الحد الذي ذهبت إليه تلك الدول في تعبيرها عن درجة الوعي الوحدوي.

فقد جاء في الإعلان المذكور ما نصه:

«ادراكاً من كلٍّ من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت، لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة، ولما تشعر به من أهمية قيام تنسيق وثيق بينها في مختلف المجالات، وخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولإيمانها بالمصير المشترك ووحدة الهدف، ولرغبتها في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين، رأت أن تقيم تنظيماً يهدف إلى تعميق وتوثيق الروابط والصلات والتعاون بين أعضائها في مختلف المجالات، يطلق عليه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مقره الرياض في المملكة العربية السعودية. ويكون هذا المجلس الوسيلة لتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات بين أعضائه في مختلف المجالات، وكذلك وضع نظم متماثلة في المجالات الاقتصادية والمالية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والمواصلات بأنواعها المختلفة، والاعلامية والجوازات والجنسية وحركة السفر والنقل والشئون التجارية والجمارك ونقل البضائع والشئون القانونية والتشريعية

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية»(١٥).

ومن قراءة هذا النص يتضح لنا ما يلي:

أ ـ إن الإعلان جاء باسم «الدول» الأعضاء في المجلس، ومع أن تعبير «الدولـة» في القانون الدستوري يعني الشعب والأرض والسلطة السياسية، إلا أن قراءة الإعلانات السياسية ذات الطابع الوحدوي المشابهة تظهر حرص تلك الدول على أن تصدر تلك الإعلانات باسم «الدول والشعوب» معاً للتأكيد على أن الصيغة الوحدوية المنبثقة إنما جاءت تعبيراً وتجسيداً لإرادة شعوب تلك الدول وليس لإرادة حكوماتها فقط من ناحية، وللتأكيد على أن تلك الصيغة الوحدوية لا تزول بزوال القائمين على وضعها ولن تنهار بمجرد عدول بعض الحكام ورجوعهم عن الصيغة الوحدوية من ناحية ثانية.

ب ـ إن الإعلان، رغم تأكيده على «العلاقات الخاصة والسمات والروابط المشتركة» بين الدول الأعضاء في أكثر من مرة، إلا أنه لم يحدد طبيعة تلك العلاقات والروابط، ولا المعنيّين بها تحديداً، إن كانوا هم الحكام أم المحكومين. كما أنه لم يشر إلى مدى تلك العلاقات والروابط ودرجتها، إن كانت علاقات حضارية وروابط قومية أم أنها علاقات من نوع آخر، وعمّا إذا كانت علاقات ترقى لمستوى الاتحاد أو الوحدة، أو أنها مجرد علاقات فرضها عامل الجوار الجغرافي والحدودي.

جـ ـ إن الاعلان، وإن كان غامضاً وعاماً في إشارته للعلاقات والروابط بين تلك الدول، إلا أنه كان صريحاً في إشارته للتشابه بين «الأنظمة» وفي تضمين هذه الإشارة صدر البيان. وإذا كان التشابه بين الأنظمة السياسية من العوامل الهامة التي تؤدي إلى نجاح التجارب الوحدوية بين الدول، من الناحية النظرية والمبدئية البحتة، فإن الإشارة إلى تشابه الأنظمة لم يكن ضرورياً باعتباره من الأمور الضمنية، بينما كان يجب التأكيد بدلاً من ذلك على العلاقات والروابط بين شعوب الدول المعنية بقيام مجلس التعاون، وعلى المصالح والمنافع المشتركة المترتبة على اتحادها أو وحدتها. والمغزى الوحيد للإشارة الصريحة إلى التشابه بين أنظمة دول مجلس التعاون في صدر البيان، هو أن تلك الدول وضعت مسألة التشابه تلك في مرتبة «الشرط» الذي بدونه لن يكون لمجلس التعاون قائمة.

د ـ إن الإعلان، على الرغم من إشارته الصريحة للتشابه بين الأنظمة كما ذكرنا إلا أنه، حين تطرق إلى «وضع نظم متماثلة في جميع المجالات» فإنه ذكر تلك المجالات جميعها إلا المجال «السياسي». ولقد ثبت من خلال التجارب العربية الوحدوية التي فشلت، أن سبب فشلها يرجع بشكل أساسي إلى افتقارها «لأكبر قدر من التنسيق والتكامل

والترابط، في المجال السياسي قبل أي مجال آخر. لأنه ما قيمة أن تقام هياكل التنسيق والتكامل والترابط في كل المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية . . الخ إذا كان مجرد خلاف سياسي بين الدول المعنية بها ، أو بين عدد منها ، كفيلا بأن يفرط عقد كل صيغ التنسيق والتكامل في تلك المجالات جميعها . ففي التجارب العربية ، أثبت أن الوحدة أو الاتفاق السياسي كان بمثابة الدعامة الرئيسية التي تنبني فوقها الوحدة أو الاتفاقات في المجالات الأخرى .

بعد هذه الملاحظات الأربع، وفي ضوئها، يصبح من الضروري الآن محاولة الإجابة عن السؤال الذي طرحناه في مقدمة هذا البحث وهو: هل يعتبر قيام مجلس التعاون انعكاسا مباشراً لإرادات حكومات الدول الأعضاء، أم للإرادة الشعبية في تلك الدول أم لكليهما معاً؟

ولا تخلو الإجابة من صعوبة عملية. فمن الواضح من ناحية، أن قيام المجلس إنما جاء إنعكاساً مباشراً لإرادات حكومات الدول الأعضاء على أعلى مستوى. لكن هذا لا يعني بالضرورة بطبيعة الحال، أن ما اتخذته القيادات السياسية الخليجية المعنية على مستوى القمة، هو بالتالي متناقض أو متعارض مع ارادة الشعوب الخليجية على مستوى القاعدة، بل على العكس من ذلك، هناك التقاء واضح بين ارادات صانعي القرارات على مستوى القمة ، وبين ارادات متلقي تلك القرارات على مستوى القاعدة . فلا الحكومات الخليجية ، ولا شعوب الدول الخليجية المعنية تقف ضد الوحدة الخليجية . المشكلة اذن لا تكمن هنا قطعاً . غير أنه من الواضح كذلك ، من ناحية ثانية ـ وهنا تكمن المشكلة ـ أنه لا تتوفر لبحث مكتبي كهذا أدوات أو وسائل معرفة وقياس دقيقة نسبياً للتعرف على تلك الإرادة الشعبية ، سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف . وما نقصده بالكم ، هو معرفة نسبة الذين يقفون لجانب قيام مجلس التعاون من بين شعوب دول المجلس ونسبة الذين يقفون ضد قيامه جملة وتفصيلاً لأي سبب من الأسباب . أما ما نقصده بالكيف ، فهو معرفة ما إذا كان المؤيدون لقيام المجلس من حيث المبدأ ، هم بالضرورة مؤيدون للطريقة التي تمت بها إقامة المجلس ، ولتوقيت قيامه مثلاً ، وللهيكل التنظيمي الذي اتخذه ، وللدرجة التعاون التي حددها لنفسه مسبقاً . . وغير ذلك من القضايا .

إن سبب وجود هذه المشكلة العملية يرجع إلى عدم توفر الأجهزة التمثيلية المعروفة في الأنظمة البرلمانية مثلاً، التي من خلالها يتم التعبير عن الإرادة الشعبية، وإلى عدم توفر تقاليد سياسية أخرى يتم بموجبها استطلاع الإرادة الشعبية، عن طريق الاقتراع أو الاستفتاء الشعبي العام والمباشر، كما هو متبع في الأنظمة الرئاسية مثلاً.

فمن بين دول الخليج العربية الست المكونة لمجلس التعاون، لا يوجد سوى الكويت التي تسودها حياة برلمانية، حيث يستطيع الشعب أن يقول كلمته من خلال ممثليه المنتخبين من قِبله انتخابا حرا ومباشرا، في البرلمان. أما في باقي دول أعضاء المجلس، فتوجد «مجالس شورى» يعين أعضاؤها من قبل السلطات التنفيذية في تلك الدول، وبالتالي فإنه لا يمكن اعتبارها، على الأقل من الناحية الدستورية المحضة، مجالس تمثيلية تعبر عن الإرادة الشعبية.

غير أنه برغم هذه الصعوبة العملية كما ذكرنا، فإنه للإجابة عن السؤال الذي طرحناه آنفاً، هناك وسيلتان يمكن من خلالهما «الاقتراب»، ولو بصورة نسبية، من الإجابة. وهاتان الوسيلتان هما: الصحافة الخليجية، والحوارات أو اللقاءات العلمية والفكرية الخليجية الخاصة بموضوعنا قيد الدراسة. ونحن لا نأخذ بهاتين الوسيلتين على علاتهما، وإنما نأخذ بهما مع بعض التحفظات. فالصحافة، أي صحافة، وإن كانت تعتبر إحدى أدوات قياس الرأي العام حول قضية من القضايا، إلا أنها تظل أداة قياس نسبية وتقريبية. أما الحوارات أو اللقاءات العلمية والفكرية ، فهي على الرغم من قيمتها العلمية الكبيرة، إلا أنه يخشى أن تعكس آراء ووجهات نظر قد لا تعبر بالضرورة عن قاعدة جماهيرية عريضة، بقدر ما تعبر عن دوائر جماهيرية في حدود أضيق بكثير، هي دوائر «الانتلجنسيا».

على صعيد الصحافة الخليجية، أجمعت صحف دول مجلس التعاون على الترحيب بقيام المجلس، وعلى اعتباره خطوة هامة على طريق «الاندماج» أو «الوحدة» الخليجية الكاملة، وإن كانت بعض تلك الصحف قد أكدت في نفس الوقت على ضرورة أن يترافق قيام المجلس مع قيام كافة اشكال التعبير الديمقراطي في الدول الخليجية، وعلى الأخص قيام المجالس التمثيلية المنتخبة، ووضع الدساتير المكتوبة واستكمال بناء المؤسسات الدستورية، باعتبار ذلك من أولى متطلبات بناء الدولة.

ففي الكويت، اعتبرت جريدة «الوطن» أن إنشاء المجلس سيكون الخطوة الأولى لبلوغ الهدف الكبير، وهو الوحدة العربية، بينما أشادت جريدة «القبس» بسياسات الدول الخليجية وأكدت على أن ميثاق التعاون قد قام على أساس النظرة الاستراتيجية بعيدة المدى، التي استندت إلى الدراسات المتأنية والخطوات التدريجية المتمهلة. ووصفت «القبس» قيام المجلس بأنه «أبرز حدث خليجي بعد الاستقلال».

في السعودية، وصفت جريدة « اليوم » قرار انشاء المجلس بأنه خطوة فعالة نحو إعادة القوة الذاتية والإسلامية الشاملة، كما أكدت جريدة «البلاد» على أن دول الخليج قد قطعت

شوطاً كبيراً في سبيل إقرار صيغ مشتركة تهدف إلى تدعيم الموقف العربي، وبث روح الطمأنينة في الإنسان العربي الخليجي.

في الإمارات العربية المتحدة، أكدت صحيفة «البيان» على أن هذا المجلس يعتبر خطوة وحدوية في إطار ميثاق جامعة الدول العربية لتقوية المنطقة الخليجية في مواجهة الأخطار والأطماع الأجنبية. ودعت صحيفة «الاتحاد» إلى أن يكون المجلس اداة للتنسيق والتعاون الفعالين، «لأن أحداً لا يريده شكلياً أو خيالياً».

في البحرين، علقت مجلة «الأضواء» الأسبوعية على المجلس بقولها إن المجلس جاء ترجمة لما يربط الخليج من علاقات خاصة، ستكون النواة والقدوة الأمثل للوحدة العربية الكبرى.

في قطر، وصفت جريدة «الراية» المجلس بأنه «جاء محققاً للطموحات الكبيرة لشعب المنطقة» ومؤكداً للتلاحم التام بين قادتها.

أما الصحيفتان اللتان ربطتا بين قيام المجلس وبين ضرورة بناء المؤسسات الديمقراطية في آن واحد، فهما صحيفتا «الخليج» الشارقية بدولة الامارات، وصحيفة «أخبار الخليج» البحرينية. فقد طالبت صحيفة الخليج بأن «يكون التنسيق مرادفاً قومياً للديمقراطية» ومرتبطاً ـ من ناحية ثانية ـ بافشال كل ما يتعارض مع السياسات الاستقلالية في المنطقة. كما أكدت «أخبار الخليج» على أن «انشاء مؤسسات لها صفة الدوام» في دول الخليج إنما يزيد من قدرة دول الخليج على حماية أمنها، ويحول دون تدخل الدول الكبرى في شئونها [16].

أما على صعيد الحوارات واللقاءات العلمية والفكرية الخليجية المتصلة بموضوعنا، فإننا نشير إلى الندوة التي عقدتها جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٢ حول «مستجدات التعاون في الخليج العربي في إطارها المحلي والدولي»[17] والتي شارك فيها باحثون ومناقشون ومعقبون خليجيون وبعض الأساتذة العرب.

ومن خلال قراءاتنا لمجمل الأبحاث والتعقيبات والمناقشات التي تناولت الجوانب السياسية البحتة من قيام مجلس التعاون، يمكننا القول بأن الباحثين والمشاركين الخليجيين الآخرين قد انقسموا إلى اتجاهين متمايزين ومختلفين:

الاتجاه الأول: ويتلخص في النقاط التالية [18]:

ـ من حيث الأهداف، فإن الغرض من قيام المجلس هو تكوين مجتمع خليجي عربي واحد

يضم جميع البلدان التي تشترك في العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والثقافية، للوقوف معاً في مواجهة كل التحديات التي تتعرض لها بلدان الخليج العربية على كل المستويات.

- من حيث التوقيت، إن التنسيق بين دول الخليج ليس وليد اللحظة وإنما هو حصيلة من الخبرة والتجارب الاقتصادية والاجتماعية، وخبرة في القضايا العربية والمشاركة الدولية، وإن قيام مجلس التعاون ان هو إلا امتداد للتعاون القديم، ومبلور لهذا التعاون في إطار جديد، يمكن أن يكون أساساً لتعاون متين في المستقبل. كما أن قيام المجلس قد جاء في فترة شهدت استقراراً سياسياً في منطقة الخليج، برغم بعض الأحداث السياسية التي شهدتها، وكانت تحمل في طياتها بذور عدم الاستقرار، مما يؤكد بالتالي قدرة دول الخليج على امتصاص التوترات والهزات السياسية بهدوء.

- من حيث البنية الهيكلية للمجلس، فإن واضعي النظام الأساسي للمجلس قد أخذوا بعين الاعتبار ضرورة التوفيق بين رغبة كل دولة عضو في الاحتفاظ بسيادتها الوطنية الكاملة، وبين الرغبة المشتركة لدول المجلس في «حد أدنى» من صيغ العمل المشترك في آن واحد.

الاتجاه الثاني، ويتلخص في النقاط التالية (١٩) :

- من حيث الأهداف، إن المجلس جاء ليكرس التبعية الكاملة لدول الخليج العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية للمعسكر الرأسمالي الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

- من حيث التوقيت، جاء قيام المجلس في فترة شهدت فيه بعض أقطار الخليج العربية أحداثاً وتوترات سياسية داخلية كان من شأنها أن تهدد أمن واستقرار الأنظمة الحاكمة فيها، وفي فترة كان نظام الشاه قد سقط في إيران، مما ولّد فراغاً أمنياً في المنطقة. لذا، فإن المجلس جاء، من ناحية، من أجل توحيد جهود الأنظمة السياسية الخليجية في مواجهة حركات المعارضة الداخلية، ومن ناحية أخرى، من أجل ملء الفراغ الذي ولده سقوط الشاه، في إطار الاستراتيجية العسكرية الأمريكية.

- من حيث البنية الهيكلية للمجلس، إن افتقار المجلس لأجهزة تمثيلية أو لمؤسسات تشريعية مشتركة، إنما القصد منه افراغ المجلس من محتواه الشعبي أو الجماهيري، وإبقاؤه مجرد مجلس للحكام.

وإذا كان لا بد للباحث المتجرد من أن يحدد موقفاً من أطروحات هذين الإتجاهين،

فإن التعبير عن هذا الموقف لا يمكن أن يتم بالانحياز المطلق لاطروحات اصحاب هذا الاتجاه أو ذاك، ولا بأخذ موقف وسط بينهما. فالانحياز المطلق يعني موقفاً «دوغمائياً» مسبقاً، والموقف الوسط يعني موقفاً «براغماتياً» مسبقاً أيضاً. والصعوبة في اتخاذ مواقف كهذه إنما تكمن في ناحيتين، الأولى ناحية مبدئية والثانية ناحية عملية. فمن الناحية المبدئية، يستطيع أصحاب كل اتجاه أن يأتوا بالعديد من القرائن والوثائق والتصريحات والمواقف التي من شأنها أن تدعم صحة أطروحاتهم وآرائهم واستنتاجاتهم، وبالتالي فإنه يمكنهم، إلى ما لا نهاية ربما، أن يقارعوا الحجة بالحجة. أما من الناحية العملية، فإنه تكاد تنقضي الآن ثلاث سنوات تقريباً على قيام المجلس، وبالتالي فإنه يظل من غير المفيد للباحثين ولكل من يعنيهم الأمر أن يظلوا في هذه الحلقة المفرغة، أي في اطار «محاكمة النوايا».

فإذا كان لا بد من الخروج من هذا الإطار، يصبح من الأجدى أن نعرف ما إذا كان المجلس قد نجح، حتى الآن، في تحقيق خطوات عملية وملحوظة، على طريق تحقيق الأهداف التي حددها لنفسه في الوثيقة المؤسسة للمجلس من ناحية، وما إذا كان المجلس قد نجح في تبديد الشكوك والمخاوف التي أحاطت به وقت قيامه من قبل بعض اتجاهات الرأي العام الخليجي التي سبق الإشارة اليها، من ناحية ثانية. ولأن «النجاح» و «الفشل» هما من الأمور «القيمية» النسبية التي يصعب قياسها عن طريق استخدام معيار واحد، لذا فإنه يبقى على عاتق الباحثين وكل من يعنيهم الأمر، أن يقيسوا درجة النجاح أو الفشل في تجربة مجلس التعاون حتى الآن، كلاً بمعياره الخاص.

وقبل أن ننتقل إلى نقطة أخرى من هذه الدراسة، نود أن نتعرف على المدى الذي ذهبت إليه دول مجلس التعاون فيما يتعلق بمفهوم «التعاون» ذاته. وهنا نلاحظ بأن أكثر من مسئول خليجي حرص على التأكيد صراحة بأن ما تسعى إليه دول الخليج إنما هو التعاون والتنسيق لا الوحدة. ففي اجابته عن سؤال حول ما إذا كان قيام المجلس يعتبر مقدمة لوحدة أو اتحاد فعلي بين دول الخليج العربية، يقول الملك فهد بن عبد العزيز:

«.. في رأينا أن ما خطط له، من شأنه أن يؤدي إلى تكريس وحدة الواقع القائمة دائماً بين دول الخليج العربية، وجعلها حقيقة لخير شعوبها وخير الدول العربية جمعاء. ومع ذلك، ماذا يعني أن تلجأ دولنا إلى مسميات قد لا توجد إلا على الورق فقط؟»[٢٠].

وفي تصريح مماثل، يؤكد الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت، بأن دول الخليج لا تهدف إلى إقامة اتحاد أو وحدة خليجية، وإنما تهدف فقط إلى «التنسيق والتعاون ونبذ الخلافات وإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية»[٢١]. وقد جاء هذا التصريح فيما يبدو

رداً على ما نشرته صحيفة «الأوبزيرفر» اللندنية في أول شباط/ فبراير ١٩٨١، أي قبل انعقاد القمة الخليجية بأيام قليلة من أن الدول التي ستنضم لعضوية المجلس تعتزم تحقيق نوع من الاتحاد الفيدرالي على غرار «الاتحاد الماليزي»[٢٢]. بل إن قيس الزواوي، وزير الدولة العماني للشئون الخارجية، استبعد حتى أن يقوم المجلس بإنشاء سوق خليجية مشتركة، وقال إن قادة دول المجلس سيبدأون بمحاولة تنسيق النشاطات في حقول «أقل دراماتيكية» على حد تعبيره. وذلك مثل الاقتصاد والتعليم والنقل[٢٣-٢٤]. وهذه التصريحات، بدورها، جاءت فيما يبدو للرد على بعض الأنباء الصحفية الخليجية والعربية التي توقعت أن يصبح المجلس بمثابة منظمة مماثلة للسوق الأوروبية المشتركة، انطلاقاً من اعتقاد الدول الأعضاء فيه بأن توحيد المصالح الاقتصادية يمكن أن ينهي الخصومات القديمة ويضمن تعاوناً سياسيا فعالاً.[٢٥]

وإذا كان قادة دول المجلس قد تجنبوا الحديث عن «اتحاد» أو «وحدة» فيما بينهم، فإنهم تجنبوا أيضاً الالتزام بأي وعد أو تعهد أمام أنفسهم وأمام شعوبهم بأن ينتقلوا بأقطارهم مستقبلاً لمرتبة أعلى من مراتب العمل الخليجي المشترك، ولعلهم بذلك قد آثروا ترك كل الاحتمالات للمستقبل وفي ضوء تطورات مسيرة العمل المشترك من خلال تجربة مجلس التعاون ذاتها.

(٢) حول تنمية المؤسسات الدستورية المشتركة:

يتألف الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون من الأجهزة التالية:

أ ـ المجلس الأعلى للاتحاد، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الأبجدي ويجتمع في دورتين عاديتين كل سنة ويجوز عقد دورات طارئة له. ولكل عضو الحق في الدعوة لاجتماع طارىء، ويتم الاجتماع بعد أن تؤيد الدعوة من قبل عضو آخر.

أما من حيث الاختصاصات، فإن المجلس الأعلى يختص بوضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها، ويناقش التوصيات والقوانين واللوائح التي تعرض عليه من المجلس الوزاري والأمانة العامة تمهيداً لاعتمادها.

ب ـ المجلس الوزاري للاتحاد، ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، ويضع المجلس النظام الأساسي للأمانة العامة. كما يهيء لاجتماعات المجلس الأعلى، ويعد الدراسات والمواضيع والتوصيات واللوائح والقوانين التي تعرض على المجلس الأعلى، وكذلك اعداد جداول اجتماعات المجلس، ويجتمع

ست مرات في السنة ويجوز عقد دورات طارئة بناء على اقتراح دولتين من الدول الأعضاء. وهو يضع السياسات والتوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعليم، والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات. كما يحدد أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص. كما له أن يوصي الوزراء المختصين بوضع السياسات ودراسة المواضيع الكفيلة بتحقيق أهداف مجلس التعاون.

جـ ـ الأمانة العامة: يعين المجلس الأعلى الأمين العام لمجلس التعاون، ويحدد الشروط التي يجب أن تتوفر فيه، ومدة تعيينه. ويتم اختياره من رعايا دول المجلس. ويكون الأمين العام مسئولاً مسئولية مباشرة عن أعمال الأمناء المساعدين وعن الأمانة العامة للمجلس، وعن حسن سير العمل في مختلف قطاعاته، ويكون للأمانة العامة جهاز للمعلومات.

أما اختصاصات الأمانة العامة فتتمثل في اعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق، ومتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء، واعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الوزاري واعداد التقارير الدولية عن اعمال مجلس التعاون، واعداد الميزانيات والحسابات الختامية، واعداد مشروعات للوائح المالية والادارية والتي من شأنها جعل الجهاز متطوراً يتمشى مع نمو المجلس وتزايد مسئولياته.

د ـ هيئة فض المنازعات، وتتصل مباشرة بالمجلس الأعلى وتتولى القيام بفض المنازعات القائمة أو التي قد تقع بين الدول الأعضاء، كما تكون المرجع في تفسير النظام الأساسي لمجلس التعاون [٣٦].

نحن إذن أمام منظمة اقليمية بالمعنى الكامل للكلمة. وعلى الرغم من التصريحات من قبل بعض المسئولين الخليجيين بأنهم لا يفكرون في جعل مجلس التعاون مشابهاً، من حيث صيغته الوحدوية للسوق الأوروبية المشتركة إلا أن الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون هو أقرب إلى الصيغة الوحدوية الأرقى من الهيكل التنظيمي للسوق الأوروبية نفسها، هذا من حيث الشكل على الأقل.

ففي حين أن أعلى سلطة في السوق الأوروبية هي «مجلس الوزراء» المؤلف من وزراء خارجية الدول الأوروبية الأعضاء، فإن أعلى سلطة في مجلس التعاون هي «المجلس الأعلى» المؤلف من رؤساء الدول الأعضاء.

لكننا، كما ذكرنا من قبل، لسنا نبغي الدخول في دراسة دستورية محضة لمجلس التعاون. إن ما يهمنا في هذا المقام هو أن نتعرف على درجة النمو في البناء المؤسسي

الدستوري الذي بلغته دول الخليج، من خلال الهيكل التنظيمي الذي حددته لمجلس التعاون.

إن ما يمكن ملاحظته في هذا الصدد هو درجة التشابه بين البناء المؤسسي الدستوري القائم في غالبية الدول الخليجية الأعضاء في المجلس، وبين البناء المؤسسي الدستوري لمجلس التعاون. ونعني بذلك تحديداً، إن غياب المؤسسات التمثيلية الشعبية في غالبية الدول الأعضاء بالمجلس قد عكس نفسه بشكل مباشر في غياب أي جهاز ذي طابع تمثيلي شعبي ضمن الهيكل التنظيمي للمجلس. وخلا المجلس المذكور من أي سلطة تشريعية، تكون مؤلفة ـ في المرحلة الأولى على الأقل ـ من عدد متساو من أعضاء «مجالس الشورى» في الدول الخليجية التي لم تتشكل فيها برلمانات يتم انتخاب اعضائها انتخابا حراً مباشراً من الشعب، كما هو الحال بالنسبة للكويت.

وفي دراسة حول «الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار التكامل بين اقطار « مجلس التعاون لدول الخليج العربية » التي أعدها الدكتور علي خليفة الكواري [٢٧] في ضوء الحوارات والمناقشات التي دارت في الندوة الفكرية التي دعت إليها الأمانة العامة لمجلس التعاون، والتي عقدت في الشارقة في الفترة من ٧ ـ ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٢، فإن الدكتور الكواري يقترح بعض محاور التعديل على الهيكل التنظيمي الحالي لمجلس التعاون، وذلك في إطار بحثه عن صيغة أكثر تقدما لمجلس التعاون، وهي الصيغة التي تأخذ شكل «اتحاد اقطار الخليج العربية». ومحاور التعديل التي يقترحها من أجل الوصول إلى هذه الصيغة هي ما يلي:

أولاً: تنازل الدول الأعضاء عن جزء أكبر من سيادتها القطرية لصالح السيادة الإقليمية المشتركة. وهذا يتطلب حصر «شرط الاجماع» في أضيق نطاق، واقتصاره على قضايا جوهرية محددة ومحدودة، مع التأكيد على السعي من أجل الغائه والاستعاضة عنه باشتراط أغلبية الثلثين أو الثلاثة أرباع، وذلك كتعبير عن ارادة الوحدة.

ثانياً: استكمال المؤسسات السياسية والفصل بين السلطات الاتحادية، وهذا يستدعي إيجاد حكومة اتحادية ومحكمة اتحادية ومجلس تشريعي اتحادي. والسلطة التشريعية في الاتحاد يجب ان يمثلها، كما يقول، مجلسان:

ـ مجلس تشريعي ينتخبه شعب الاتحاد، ويكون التمثيل فيه نسبياً، بحيث لا يكون أقل من خمسة ممثلين لأصغر الأقطار وعشرين لأكبرها.

ـ مجلس أعلى، ويكون متساوي التمثيل بالنسبة لجميع الأقطار الأعضاء. وعلى دستور

الاتحاد تحديد العلاقات بين المجلسين وصلاحيات كل منها في التشريع.

وواضح مما تقدم أن الصيغة المقترحة للسلطات التشريعية في الاتحاد المقترح لا تختلف، في خطوطها الأساسية، عن الصيغة المتبعة في الأنظمة الاتحادية، حيث يكون هناك مجلسان للسلطة التشريعية، أحدهما تتمثل فيه الدول الأعضاء بصورة متساوية تجسيدا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، كبيرها وصغيرها ويسمى «مجلس الشيوخ» أو «الأعيان» وثانيهما تتمثل فيه الدول الأعضاء بنسب مختلفة، أي وفقاً للتعداد السكاني في كل دولة، تجسيداً لمبدأ «التمثيل النسبي» ويسمى «مجلس نواب»، كما هو الحال مثلاً في الصيغة الاتحادية المطبقة في الولايات المتحدة. وهذه الصيغة تأخذ بها الأنظمة الرئاسية الاتحادية. ومن وجهة نظرنا، فإننا، ولاعتبارات عملية وسياسية، أقرب للأخذ بالصيغة البرلمانية، حيث يكتفي بوجود مجلس تشريعي واحد لا مجلسين.

وبناء عليه فإن قيام « جمعية عامة خليجية » أو « برلمان خليجي » ضمن الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون، لا يعتبر مجرد تقليد لبعض الهياكل التنظيمية لتجمعات إقليمية مشابهة في العالم، كما هو الحال مثلاً بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة. إن البرلمان الخليجي ضرورة سياسية ودستورية في آن واحد. فهو ضرورة سياسية ليعطي مجلس التعاون طابعاً تمثيلياً شعبياً، ولو بشكل نسبي. وهو في حال قيامه، سيساهم إلى حد كبير في انضاج وتنمية الوعي الديمقراطي والسلوك الديمقراطي في المنطقة من ناحية، كما سيساهم إلى حد كبير في اغناء وتعميق وتكريس العمل الخليجي المشترك ودفعه باستمرار إلى الامام متنقلا في كل مرة إلى درجة أرقى من العمل الوحدوي من ناحية أخرى. أما وإن البرلمان الخليجي ضرورة دستورية، فهو لكي يكون بمثابة جهاز رقابة على ممارسات وسلوك أعضاء المجلس في كافة المجالات، وتكون له بالتالي سلطة التصديق من عدمه على قرارات المجلس الأعلى، كي تكتسب في حالة صدورها بموافقة برلمان كهذا الشرعية الدستورية.

ومن جانب آخر، فإنه من بين العديد من الاتفاقيات التي عقدتها الدول الأعضاء في مجلس التعاون في كافة المجالات تقريباً، فإن أي اتفاقية منها لم تتناول قضية حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الدول الأعضاء. صحيح أن مثل هذه الحريات مكفولة بالنصوص الدستورية في تلك الدول التي لها دساتير مكتوبة، غير أنه كان من الأجدى أن يصدر ولو مجرد «اعلان» أو «وثيقة» خليجية جماعية بهذا المعنى. والمسألة ليست شكلية على ما نعتقد. فحقوق الانسان، ولا سيما في البلدان النامية، أخذت تشمل في الآونة الأخيرة حقوقاً لم تكن تشملها أو تتضمنها النصوص الدستورية التقليدية، ومن أبرز هذه الحقوق

«حقوق الإنسان في التنمية» و«حقوق الانسان في العلم والتكنولوجيا» و«حقوق الانسان في المعلومات والاعلام». . . الخ.

وهكذا، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا معنى لها بدون التنمية السياسية، هذه التنمية التي تسعى إلى إعلاء شأن الإنسان ـ الذي هو الوسيلة والهدف في كل تنمية ـ في مجتمعه كفرد، دون أن يعني ذلك تكريس نزعة الفردية، كما تسعى إلى اشراكه في اتخاذ القرارات، واشراكه في كل العمليات التي من شأنها أن تؤثر في نظام حياته وتفكيره وسيره.

(٣) حول تنمية الوعي بالأولويات الوطنية الملحة:

إن تنمية الوعي الوطني، الرسمي والشعبي، بالقضايا السياسية ذات الأولوية الملحة، تؤدي بالضرورة إلى تنمية الوعي الوطني بالأولويات الاقتصادية والاجتماعية الملحة أيضاً. لقد ادعت دول مجلس التعاون أنها تضع أولويات التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على ما عداها من أولويات سياسية، مخافة أن تفسد «السياسة» ما يمكن انجازه في «الاقتصاد» و«الاجتماع» من عمل مشترك ومن مصالح مشتركة فيما لو كان كل شيء يبدأ وينتهي بالسياسة. ولكن إلى أي حد نجحت دول المجلس في ترجمة هذا المبدأ في اجراءات وخطوات عملية؟

في المجال الاقتصادي، نصت ورقة العمل الملحقة بالبيان الختامي لمؤتمر القمة الأول لدول المجلس على إنشاء عدة لجان اقتصادية «مؤقتة» للتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة للمجلس، وهي: لجنة التخطيط الاقتصادي، لجنة انتقال الاموال والأفراد، لجنة ممارسة النشاط الاقتصادي، لجنة التعاون الصناعي، لجنة النفط، لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية.

ومن الناحية المبدئية، فإن أحداً لا يشك في أهمية قيام هذه اللجان الست إذا قامت بتحقيق المهام المناطة بها على أتم وجه. غير أن العبرة تظل متمثلة في النتائج والأهداف المرجوة، لا في كثرة أو قلة عدد اللجان من هذه الأنواع والمسميات. وبعد مرور ثلاث سنوات تقريباً على قيام المجلس، فليس هناك ما يدل على أن تلك اللجان قد نجحت في توحيد أهم الفعاليات والنشاطات الاقتصادية والمالية الخليجية ذات الأولوية القصوى، ولا في «وضع نظم متماثلة في المجالات الاقتصادية والمالية»، على نحو ما دعا اليه الاعلان التأسيسي لمجلس التعاون. وتتمثل هذه النظم المتماثلة في رأينا في المجالات التالية:

أ ـ توحيد سياسات الاستثمار والتنمية: وهذا يتطلب التركيز بشكل أساسي على سياسات التصنيع الموحدة، مما يضمن اقامة مشروعات صناعية متكاملة (ولا سيما في مجال

البتروكيماويات والأسمدة مثلا) وليست مشروعات متنافسة، ويحول دون التكرار والازدواجية، وبالتالي دون تبديد الموارد والطاقات.

ب ـ توحيد العملة الخليجية: فقد تعاظم الدور المالي لدول مجلس التعاون مما جعل نقدها معتمدا في الاصدارات المالية على المستويين العربي والدولي، وهذا يلقي على عاتق السلطات النقدية لدول المجلس مسئوليات هامة منها، وضوح السياسات النقدية لحفظ قيمة العملات واستقرارها وتحديد سياسة التسليف في الداخل، لما لها من آثار مختلفة على صعيد التنمية الوطنية والاقليمية. ولأجل توحيد العملة الخليجية، فلا بد بالطبع من إيجاد جهاز خليجي موحد لاصدارها تكون سلطته المالية أعلى من سلطة البنوك المركزية أو مجالس النقد التي تصدر العملات المحلية، وكذلك انشاء اتحاد للمصارف المركزية الخليجية.

هذا مع العلم أن «الاتفاقية الاقتصادية الموحدة» [٢٨] لدول المجلس نصت في مجال التعاون المالي والنقدي على أن «تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية، بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود بينها».

غير أنه برغم هذا النص، إلا أن الاتفاقية ذاتها تضمنت في مجال الاحكام الختامية لها نصاً آخر يضعف إلى حد كبير من قوة النص الوارد في الفقرة أعلاه ومفاده (فقرة د) «تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية، للدول الأعضاء».

جـ ـ اقامة سوق مالية خليجية : وهذا يعتبر تحصيل حاصل اذا ما تم تحقيق الخطوتين السابقتين ، الأمر الذي يسمح بفتح أسواق رؤوس الأموال بينها وبين الدول العربية والأجنبية . وغني عن القول أن مما يسهل موضوعياً عملية التوحيد الاقتصادي بين دول المجلس ، هو أن أنظمتها الاقتصادية متشابهة إلى حد كبير ، لأنها تتبع جميعها النظام الاقتصادي الحر ، وتستند الى مورد اقتصادي رئيسي متماثل وهو النفط .

د ـ اقامة سوق خليجية مشتركة: لو رجعنا إلى نصوص «الاتفاقية الاقتصادية الموحدة» في مجال التبادل التجاري وفي مجال النقل بالعبور (الترانزيت) لوجدنا أنها متقدمة بالفعل كثيراً على الاتفاقية الاقتصادية بين دول السوق الأوروبية المشتركة. فقد اعتمدت دول السوق التطبيق التدريجي للتعرفة الجمركية الخارجية المشتركة لدول السوق، إلى أن تم مؤخراً إلغاء معظم الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية المتبادلة. أما

بالنسبة لدول مجلس التعاون، فقد نصت الاتفاقية الاقتصادية على حرية الاستيراد والتصدير بين دول المجلس للمنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني، كما نصت على وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي. وفي مجال النقل بالعبور، نصت الاتفاقية على أن تمنح الدول الأعضاء جميع التسهيلات لمرور بضائع أي دولة عضو إلى الدول الأخرى الأعضاء بطريق العبور، وتعفيها من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها.

وعليه ، فإذا كانت نصوص الاتفاقية المذكورة قد ذهبت الى هذه الدرجة المتقدمة من التعاون الاقتصادي الخليجي المشترك ، فإننا لا ندري لماذا لا تبادر الدول الأعضاء في مجلس التعاون بالإعلان رسمياً عن قيام « السوق الخليجية المشتركة » بعد أن تضع تلك النصوص موضوع التطبيق .

أما في المجال الاجتماعي، فإن هناك مجالاً للتساؤل عما إذا كان قيام المجلس سيؤدي إلى تنمية وعي اجتماعي متطور لدى شعوب المنطقة، يتجسد من خلال اجراءات وممارسات تؤدي إلى تحقيق نقلة نوعية حقيقية في مستوى ذلك الوعي. لقد كانت هناك خمسة لقاءات على مستوى وزراء العمل والشئون الاجتماعية لدول مجلس التعاون منذ عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٣ في محاولة لوضع اتفاقية خليجية في مجال العمل والشئون الاجتماعية. وقد أمكن للاجتماع الثالث للوزراء الذي عقد في كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ في أبو ظبي أن يوافق على هذه الاتفاقية بالأحرف الأولى، بعد أن جرى إعداد دراسات خلفية قام بها عدد من الخبراء تناولت مختلف جوانب العمل الخليجي المشترك في مجال العمل والشئون الاجتماعية[٢٩] .

غير أن هناك ثلاث قضايا مركزية في هذا الصدد لم يتم ابرازها والتأكيد عليها بقدر كاف، أو أنه لم يتم حتى مجرد الإشارة إلى بعضها في مشروع الاتفاقية الخاصة بالعمل والشئون الاجتماعية. ونرى بأنه من الضروري أن يكون في قيام مجلس التعاون فرصة حقيقية لتنمية الوعي الرسمي والشعبي بأهمية تلك القضايا، بل وخطورتها.

أ -تنمية القوى البشرية المحلية، إذ أن معظم دول المجلس تعاني من عدم الوفرة في عدد السكان المواطنين برغم توفر المساحات الواسعة من الأرض في معظمها، وبرغم توفر الثروات الوطنية الكبيرة في معظم تلك الدول. إن لانعدام الوفرة السكانية تلك انعكاسات سلبية للغاية متعددة باتت معروفة، ولا يمكن التغلب على هذه المشكلة التي تشكل إحدى العقبات الأساسية لتحقيق تنمية وطنية تقوم على مبدأ الاعتماد على

النفس، إلا بتحقيق أكبر قدر من الضمان الاجتماعي الذي يكفل زيادة النسل ضمن ظروف معيشية وصحية وتعليمية ملائمة.

ب ـ تنمية القوى العاملة المحلية، وهذا موضوع كبير قائم بذاته لكن ما يهمنا التأكيد عليه في هذا الصدد، هو أن يوفر قيام المجلس فرصة التأكيد على دور المرأة الخليجية شأنها شأن الرجل الخليجي، في مهام ومشاريع التنمية الوطنية في كافة قطاعاتها. ولن يتم ذلك بدون تحرير المرأة، في بعض الأقطار الخليجية، من القيود الاجتماعية والأسرية المفرطة في محافظتها وتزمتها. ويكون ذلك من خلال محاربة كافة الأفكار التي توحي بأن تعليم المرأة وإشراكها في العمل وخوضها غمار المسئوليات المجتمعية المختلفة هو خروج عن التقاليد والقيم الاجتماعية الموروثة، بل وخروج عن الدين. إن تحرير المرأة الخليجية من هذه القيود المضروبة حولها بشدة وعلى نطاق واسع في بعض الأقطار، ليس مسئولية اجتماعية فحسب بل هو كذلك مسئولية سياسية بالدرجة الأولى من شأنها أن تتيح للمرأة ممارسة كافة حقوقها السياسية وحرياتها العامة.

جـ ـ تنمية الوعي بخطر استمرار تدفق العمالة الأجنبية، ولا سيما الآسيوية منها، وهي المشكلة التي باتت آثارها السلبية تتفاقم يوماً بعد يوم وعلى كل صعيد، ليس أقلها طمس عروبة المنطقة وشعبها وتشويه ثقافتها ولغتها وقيمها الاجتماعية وتهديد أمنها واستقرارها.

(٤) حول تنمية الوعي الدفاعي والاستراتيجي:

إن تنمية الوعي الرسمي والشعبي، بقضاياه السياسية التي تتصل بحقوق وواجبات المواطنة، وبالاولويات الوطنية الملحة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي يستلزم تنمية الوعي بواحدة من أهم وأخطر القضايا التي تؤثر على حاضر ومستقبل الوطن والمواطن ألا وهي قضية الدفاع الوطني ببعديها العسكري والاستراتيجي. فهل ساهم قيام مجلس التعاون في انضاج وبلورة هذا الوعي، وبالتالي في تجسيده في خطوات عملية على المستوى الخليجي المشترك وفي أطر المجلس ذاته؟

من الناحية الرسمية، خلا الإعلان التأسيسي لمجلس التعاون من أي إشارة إلى تعاون الدول الأعضاء في المجالات الدفاعية أو العسكرية. واظهرت التصريحات التي أدلى بها عدد من المسئولين الخليجيين بهذا الصدد فيما بعد، إن اغفال هذا المجال من مجالات التعاون كان مقصودا خشية أن تفهم بعض الأطراف بأن قيام هذا المجلس يمثل «تكتلاً» أو محوراً ضدها[٣٠]. ومع أن صحيفة «الجزيرة» السعودية اشارت في إحدى افتتاحياتها الرئيسية بعد أيام قليلة من إعلان قيام المجلس إلى أن هذا المجلس «سيصبح القوة العالمية الثالثة

بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي » [٣١] فإنها عزت هذه المكانة العالمية المتقدمة جداً التي افترضتها للمجلس ، لا إلى قوة عسكرية متوقعة [٣٢] بل إلى قوة اقتصادية هائلة تصل كثافتها على حد تعبيرها ـ إلى ٢٠٠ مليار دولار سنوياً بالاضافة إلى القوة السياسية والاستراتيجية للبترول كسلعة استراتيجية. وقد عزت الصحيفة المذكورة هذه التوقعات إلى «مصادر دبلوماسية خليجية».

ولمحاولة تبديد أي شك لدى أية أطراف أخرى بأن يكون مجلس التعاون يشكل محورا عسكريا ضد احد، أكد محمد عبده يماني، وزير الاعلام السعودي آنذاك «إننا نعارض كل الأحلاف والكتل. . . وإن المملكة العربية السعودية لم تقبل مطلقاً اقامة قواعد عسكرية على أراضيها، كما أنها لم تمنح أية تسهيلات عسكرية وذلك يقيناً منها بأهمية الاستقرار في المنطقة، وبضرورة إبعادها عن الأزمات الدولية»[٣٣] .

ومن جانبه أكد الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية البحرين أن مجلس التعاون «لا يشكل محوراً ولا حلفاً موجهاً ضد دولة أخرى[٣٤]»هذا على الرغم من أن ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة صرح بعد وقت قصير « بأن دول الخليج تعمل من أجل وضع خطة دفاع مشترك » [٣٥] .

ورداً على أسئلة بعض الصحفيين حول ما إذا كانت الموافقة على صيغة ما لحماية أمن الخليج قد تمت خلال مؤتمر الرياض ـ الذي حضره وزراء خارجية دول مجلس التعاون لإعلان تأسيس المجلس ـ أجاب الشيخ صباح الأحمد، وزير خارجية الكويت، بأن المسئولين الخليجيين حرصوا على عدم اضفاء أي طابع أمني على اجتماعاتهم خشية أن تفسر أطراف أخرى ذلك بأنه «محاولة لإقامة حلف أمني أو عسكري إقليمي موجه ضد هذا الطرف أو ذاك » [٣٦] .

إن هذه التصريحات وإن اختلفت في درجة وضوحها وبسطها المباشر والصريح لمسألة التعاون الدفاعي والعسكري بين دول مجلس التعاون، إلا أنها تلتقي جميعاً، بشكل عام، عند نقطة رئيسية مفادها أن قيام المجلس لا يشكل محوراً ولا تكتلاً ضد أحد، إنه إذا تم أي شكل من أشكال التعاون الدفاعي والعسكري بين الدول الأعضاء، فلن يكون ذلك بقصد تهديد أحد، وإنما لأغراض محض دفاعية.

هذا على مستوى المواقف الرسمية المعلنة. لكن الأمر يختلف من حيث حقيقة الأمر. صحيح أن دول المجلس لم تفكر في حلف أو تكتل عسكري، لكنها لم تتجاهل قطعياً مسألة التعاون «الأمني». وقد استخدم تعبير «الأمن» تارة للدلالة على الأمن الداخلي أي للحفاظ على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية ومواجهة أي نشاطات من شأنها الاخلال

بالأمن الداخلي، واستخدم تارة أخرى للدلالة على «الأمن الخارجي» أي الدفاع الوطني والشئون العسكرية بالدرجة الأولى، ولكن دون اغفال الأمن الداخلي.

إن هذه الازدواجية في التفكير والسلوك إزاء هذه المسألة، عسكت نفسها بشكل واضح وصريح في اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون في الرياض في ٤ شباط/ فبراير ١٩٨١، حيث طرحت في هذا الاجتماع ثلاثة مشاريع «أمنية» هي : ـ

أ ـ مشروع سعودي ويقضي بتحقيق تعاون أمني عن طريق اتفاقيات ثنائية بين دول المجلس، بحيث يتم تنسيق مشترك بين الأجهزة (وزارات داخلية، قوات أمن، مخابرات) للحفاظ على الأمن الداخلي في دول المجلس، على أن تشكل هذه الاتفاقيات الثنائية في مجموعها «اتفاقية امنية» موحدة. وقد قيل أيضاً بأن السعودية عرضت في الاجتماع اقتراحاً يقضي بتوحيد القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون، ويقترح بصفة خاصة توحيد مصادر التزود في مجالي التدريب واستخدام السلاح من جانب جميع دول المجلس [٣٧] .

ب ـ مشروع عماني لحماية الملاحة في مضيق «هرمز» ويدعو لمساهمة دول المجلس في بعض نفقات شراء المعدات العسكرية التي ستستخدمها سلطنة عمان في حماية الملاحة في المضيق. وكان المشروع العماني الأصلي ـ الذي طرح في اجتماع وزراء داخلية دول المجلس (قبل تشكيله رسميا) في كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ يقضي بدعوة الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية للمشاركة مع دول مجلس التعاون في حماية أمن الخليج وسلامته. وقد اضطرت السلطنة لتعديل هذا الاقتراح بعد أن ووجه برفض من جانب دول المجلس الأخرى، خشية أن يؤدي الاقتراح في حالة تبنيه بصيغته الأصلية إلى زج المنطقة في الصراعات الدولية، في وقت يصرح فيه زعماء دول الخليج ويؤكدون حرصهم على ابعاد المنطقة عن تلك الصراعات. والجدير بالذكر أن المشروع العماني يدعو أيضاً إلى تحقيق تعاون أمني جماعي داخلياً وخارجياً.

جـ ـ مشروع كويتي، يقضي بتحقيق التعاون «الأمني» عن طريق عقد اتفاقية جماعية للأمن الداخلي وللأمن الخارجي معاً. وهنا يتمايز المشروع الكويتي عن المشروع السعودي في الشكل (اتفاقية جماعية لا اتفاقيات ثنائية تصبح فيما بعد جماعية) ويتمايز عن المشروع العماني في المضمون (تعاون للأمن الداخلي والخارجي معاً، بعيداً عن أي مداخلات اجنبية) [٣٨].

كيف أمكن التوفيق بين هذه المشاريع بعد ذلك؟

لقد استقر رأي الدول الأعضاء في المجلس، بعد مداولات ومناقشات عديدة ومطولة على مستوى رؤساء الدول وعلى مستوى وزراء الخارجية ووزراء الداخلية ورؤساء أجهزة المخابرات العامة، على أن يتم عقد «اتفاقية أمنية جماعية» بين الدول الأعضاء. وتقضي مسودة الاتفاقية بأن تتعاون دول المجلس فيما بينها في مجال الأمن الداخلي من خلال كافة الأجهزة والسلطات الأمنية المعنية والمختصة في تلك الدول، وتبادل المعلومات الأمنية باستمرار وبالسرعة الممكنة، وتبادل الخبرات وتقديم المساعدة في كل ما يتعلق بحماية الأمن الداخلي، وعقد الدورات التدريبية المشتركة للمسئولين والضباط المسئولين عن الأجهزة الأمنية، والتعاون في مجال استخدام الأجهزة الحديثة لمكافحة الشغب والاضطرابات. كما تقضي الاتفاقية بإنشاء «مركز للمعلومات الأمنية» يزود الأجهزة الأمنية المعنية في الدول الأعضاء بكافة المعلومات المطلوبة عن أوضاع الأشخاص المشتبه بهم وبتحركاتهم واتصالاتهم الخ.. وتقضي اخيراً بتسليم المجرمين الفارين من الدول الأخرى. وهذه النقطة الأخيرة كانت مثار جدل كبير، على المستوى الشعبي والرسمي، في الكويت. وقد اجمعت الصحف الكويتية وبعض صحف الامارات والبحرين الصادرة في الفترة بين ١٥ ـ ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢، أي قبل انعقاد مؤتمر وزراء داخلية دول المجلس على ضرورة عرض مسودة الاتفاقية أولاً على المجالس التشريعية في الدول المعنية لابداء الرأي بصددها. وإنه لا يجوز ابرام اتفاقية على درجة من الأهمية والخطورة كهذه بدون أن يبدي ممثلو الشعب رأيهم فيها.

ولعل من أبرز النقاط التي استحوذت على اهتمام الأوساط الصحفية الخليجية المذكورة، وكذلك على اهتمام عدد كبير من أعضاء مجلس النواب الكويتي في الفترة إياها [٣٩] هي تلك المتعلقة بتبادل تسليم المجرمين الفارين. وخشيت تلك الأوساط من أن يؤدي التعميم وعدم التحديد اللذان يكتنفان كلمة «المجرمين» هذه إلى اطلاقها على كل أولئك الذين يبدون آراء سياسية مخالفة لآراء ومواقف السلطات الرسمية الحاكمة في تلك الدول، مما يجعل اتفاقية امنية كهذه بمثابة «سيف مسلط على الديمقراطية» [٤٠] وعلى حرية التعبير والرأي.

وعلى كل حال، فإن وزراء داخلية مجلس التعاون حينما اجتمعوا في أواخر تشرين الثاني/ اكتوبر ١٩٨٢ ليوقعوا على الاتفاقية بالأحرف الأولى، فإنهم وبعد مداولات طويلة، لم يتمكنوا من التوقيع عليها بسبب استمرار بعض الخلافات والتحفظات من جانب الوفد الكويتي تحديداً على بعض بنود الاتفاقية. واتفق الوزراء على إجراء المزيد من المشاورات والاتصالات الثنائية للوصول إلى موقف موحد يمكنهم في نهاية الأمر من إبرام الاتفاقية.

وسواء أمكن الاتفاق على توقيع الاتفاقية الأمنية أم لم يتم، وسواء بقيت في صورتها الأصلية أم جرى تعديل بعض بنودها المختلف فيها أو المتحفظ عليها، فإن الذي حدث في هذا الصدد ليس اتفاقاً حول الشئون الدفاعية والعسكرية، بل اتفاقا لحماية الأمن الداخلي. وهذا التوجه يبعث في الحقيقة على الاستغراب. فإذا كان من حق بل ومن واجب، دول مجلس التعاون أن تتعاون فيما بينها لحماية أمنها الداخلي، فالأولى بها أن تتعاون في الوقت ذاته بل وفي المقام الأول، في مجال الدفاع المشترك ضد أي تهديد خارجي. إذ مما لا شك فيه أن حماية «الجبهة الداخلية» لا يمكن تأمينها بدون العمل في نفس الوقت على حماية «الجبهة الخارجية». لقد جاء اعلان قيام مجلس التعاون في وقت تزايدت فيها التصريحات الغربية، من أعلى المستويات القيادية، حول ضرورة قيام الغرب بالاتفاق على نظام خاص بحماية «أمن الخليج» وضمان استمرار تدفق نفط الخليج إلى البلدان الغربية، في وجه ما وصف بـ «التهديد السوفيتي». ونتيجة لذلك، تكررت تصريحات المسئولين الخليجيين حول «الأمن الذاتي» للخليج ورفض أي تواجد عسكري لأي قوة اجنبية أو أي نفوذ أجنبي في المنطقة.

وطالما كان الأمر كذلك، فقد كان ولا يزال من مسئوليات دول المجلس الهامة وذات الأولوية أن تبادر إلى اتخاذ الخطوتين التاليتين:

أ ـ عقد اتفاقية للدفاع المشترك. صحيح أن دول المجلس جزء لا يتجزأ من الجامعة العربية التي يعتبر اعضاؤها اطرافاً في «اتفاقية الدفاع العربي المشترك»، غير أن التأكيد على الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون في اطار اتفاقية خاصة بها كان ضرورياً لانضاج وبلورة وعي المواطنين في الدول الخليجية بقضايا الدفاع الوطني، في وقت تشكل فيه منطقة الخليج بؤرة استقطاب واهتمام عالمي، بسبب الأهمية الاستراتيجية لنفط الخليج من ناحية، وبسبب كثرة التهديدات الخارجية الصريحة والضمنية لأمن الخليج من جانب اطراف عديدة طامعة من ناحية اخرى.

ب ـ العمل على إنشاء قوات مسلحة خليجية مشتركة. بحيث يتم توحيد الجيوش الخليجية في الدول الأعضاء في جيش واحد، وفي مختلف المجالات. إن هذه خطوة في غاية الاهمية نظراً لصغر حجم القوات المسلحة في معظم دول مجلس التعاون مما لا يمكنها بشكل من الأشكال من الدفاع عن نفسها في مواجهة أي خطر أو تهديد خارجي يواجهها، ونظراً للاهدار الكبير في الموارد المالية لتلك الدول من جراء عقود الشراء المنفردة والضخمة للأسلحة الباهظة الأثمان، الأمر الذي أدى إلى تكديس تلك الأسلحة لدى كل دولة منفردة بلا طائل[٤١]. ولعل أولى الخطوات التي من

الضروري الاقدام عليها في مجال توحيد القوات المسلحة تتمثل في إنشاء «اسطول بحري حربي» خليجي مشترك لحماية سواحل دول مجلس التعاون، ولحماية مجالها البحري ومياهها الاقليمية، خصوصاً وأن سواحل دول الخليج تمتد أو تطل على ثلاثة بحار، هي الخليج العربي، والبحر الأحمر والمحيط الهندي.

جـ ـ العمل على إنشاء «قيادة عسكرية مشتركة» أسوة بالقيادة السياسية المشتركة المتمثلة في «المجلس الأعلى» وفي «المجلس الوزاري» لدول مجلس التعاون، وذلك من أجل توحيد سياسات ومواقف هذه الدول في كل القضايا العسكرية المتصلة بها.

والحقيقة إن هذه المسألة قد وجدت اهتماما لدى الاجتماع الأول لرؤساء أركان القوات المسلحة في دول المجلس، الذي عقد في الرياض في ايلول/ سبتمبر ١٩٨١، حيث تقدم الوفد السعودي بورقة عمل تقترح انشاء «هيئة عسكرية مشتركة»، كما تقدم بورقة عمل اخرى تقترح انشاء «هيئة خليجية للتصنيع الحربي» وذلك بعد أن كانت الدول الخليجية قد انسحبت من هيئة التصنيع الحربي العربية التي كان مقرها القاهرة، وذلك في أعقاب توقيع الحكومة المصرية على اتفاقيات «كامب ديفيد».

وعندما انعقد مؤتمر وزراء خارجية دول المجلس من أجل التحضير لانعقاد مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول مجلس التعاون في الرياض في ٨ و٩ تشرين الأول/ اكتوبر، وهي القمة التي عقدت في العاشر من الشهر ذاته، أعد وزراء الخارجية أربعة ملفات، كان من بينها «الملف العسكري»، الذي تضمن، من ضمن ما تضمن، مسألة انشاء الهيئة العسكرية المشتركة، وتوحيد مصادر التسليح والتدريب وتبادل المعلومات الأمنية والعسكرية. وقد ناقش مؤتمر القمة الخليجية هذا الملف، ودعا المؤتمرون وزراء الدفاع في دول المجلس إلى الاجتماع «من أجل تحديد الأولويات التي تحتاجها دول المجلس من أجل ضمان سيادتها واستقلالها»[٤٢].

وتنفيذاً لقرار القمة الخليجية، اجتمع وزراء دفاع دول مجلس التعاون في الرياض في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢ للبحث في توصيات رؤساء الأركان. وأعد عبدالله بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون، ملفاً حول المتطلبات الدفاعية لدول المجلس ككل، وتعرض فيه إلى الأسباب التي دعت إلى ضرورة العمل من أجل التنسيق الأمني والدفاعي بين الدول الأعضاء. ولم يصدر قرار نهائي عن وزراء الدفاع في هذا الاجتماع يقضي بقيام هيئة عسكرية مشتركة، أو بتأسيس هيئة خليجية للتصنيع الحربي. وأكد وزير الدفاع الكويتي في الاجتماع على ضرورة تنويع مصادر التسليح، وعلى ترشيد شراء الأسلحة، بحيث تنحصر مشتريات الأسلحة في الأنواع التي تثبت حاجة الدول الخليجية الأعضاء اليها بالفعل.

وجاء في الإعلان الذي صدر في أعقاب اختتام اعمال هذا الاجتماع التأكيد على أن «أي هجوم على أي من بلدان المجلس يعتبر هجوماً على الدول الست»[٤٣] .

وفي أواسط آذار/ مارس ١٩٨٢ ، عقد في الرياض الاجتماع الثاني لرؤساء اركان دول مجلس التعاون، وذلك للنظر في الخطوات المشتركة الواجب اتخاذها لتنفيذ مقررات وتوجيهات وزراء الدفاع. واشارت بعض الصحف الخليجية («الأنباء» بتاريخ ١٨/ ٣/ ١٩٨٢) إلى أن رؤساء الأركان عرضوا خطة تفصيلية للدفاع عن أمن البحرين، في أعقاب اكتشاف خلايا سرية من جنسيات مختلفة في البحرين قيل إنها كانت تعد العدة للقيام بأعمال ارهابية كمقدمة للإطاحة بالنظام القائم في البلاد، وتقضي الخطة بتطوير القدرات الدفاعية لدولة البحرين، وتزويدها بالأسلحة الضرورية. وقد تقدمت كل من السعودية وسلطنة عمان بورقة عمل لهذا الاجتماع[٤٤] .

ورقة العمل السعودية، دعت إلى إنشاء تعاون عسكري وأمني بين الدول الأعضاء في المجلس، ولكن بدون أن تكون هناك بالضرورة قيادة عسكرية موحدة، ولا قوات عسكرية موحدة. أما التعاون العسكري الذي حددته الورقة، فيشمل استفادة دول المجلس من خدمات طائرات «اواكس» للاستطلاع، والاعتماد على صواريخ «هوك» كنظام دفاعي موحد.

أما الورقة العمانية، فتدعو إلى ضرورة الاستعانة بقوة الغرب العسكرية لمواجهة ما أسمته بالخطر السوفيتي، الذي اعتبرته بمثابة الخطر الأول الذي يتهدد المنطقة. كما دعت الورقة دول المجلس الى اتخاذ اجراءات من شأنها أن تسهل تحرك القوات العسكرية بين دول المجلس، وتسهيل تبادل المعلومات الأمنية، وتجهيز قواعد عسكرية لاستخدامها من قبل الدول الغربية لمواجهة «الخطر السوفيتي» إذا اقتضت الضرورة.

ولم يكن واضحاً في ختام اجتماع رؤساء الأركان ما إذا كان المجتمعون قد تبنوا احدى ورقتي العمل المذكورتين، وذلك بالنظر إلى المعلومات القليلة التي تسربت للصحافة المحلية والأجنبية عن الاجتماع. إذ عادة ما تحاط اللقاءات التي تتناول قضايا عسكرية حساسة بالسرية شبه التامة. وكان من أبرز الأنباء التي تسربت عن الاجتماع هو الاتفاق على اجراء تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة بين القوات المسلحة في دول مجلس التعاون. وبالفعل فقد جرت أول مناورات عسكرية مشتركة لتلك القوات في حوالي أواسط تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٣ في أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة لمدة ثلاثة أيام، واطلق على تلك المناورات اسم «درع الجزيرة». وربما تكون الرسالة التي ارادت دول المجلس ان توجهها لكل من يعنيهم الأمر من وراء تلك المناورات هي أن دول المجلس

عندما تؤكد على أن الدفاع عن أمن الخليج هو مسئولية أبنائها أولاً وأخيراً، فإنها بذلك تقرن القول بالفعل، خصوصاً وأن مناورات درع الجزيرة قد تمت، تخطيطاً وتنفيذاً واشرافاً، بإمكانات وقدرات بشرية ومادية عسكرية خليجية بحتة، دون مشاركة أي عناصر أجنبية فيها من قريب أو بعيد، وهذا ما حرصت أجهزة الاعلام الرسمية في بعض الدول الخليجية على ابرازه بشكل خاص بطريقة غير مباشرة. وهذه نقطة تحسب لصالح دول المجلس بلا شك. غير أنه من أجل المساهمة أكثر بإنماء الوعي الشعبي الخليجي بقضايا الدفاع الوطني، سيظل يقع على عاتق الأجهزة المعنية في دول المجلس، أن تحدد بكل موضوعية ودقة الجهة التي تهدد أمن الخليج، وذلك لانهاء البلبلة التي تسود أوساط الرأي العام الخليجي حيال هذه المسألة. إذ لا يخفى أن بعض دول المجلس ترى أن التهديد يأتي من الاتحاد السوفيتي وايران، بينما ترى دول أخرى ان التهديد يأتي من جانب الولايات المتحدة واسرائيل.

لقد ظهرت ردود فعل خليجية متباينة بوضوح، حينما قام الرئيس السوفيتي الراحل ليونيد بريجنيف، خلال زيارة قام بها للهند في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠، بإعلان ما أصبح يسمى فيما بعد بـ «مشروع بريجنيف» حول أمن الخليج، وذلك خلال خطاب أدلى به أمام البرلمان الهندي.

وقد تضمن مشروع بريجنيف حول أمن الخليج النقاط التالية [٤٥] :

- عدم اقامة قواعد عسكرية اجنبية في منطقة الخليج والجزر المتاخمة لها، وعدم وضع اسلحة نووية أو أية أسلحة أخرى للإبادة الشاملة هناك.
- عدم استخدام، أو التهديد باستخدام، القوة ضد بلدان منطقة الخليج، وعدم التدخل في شئونها الداخلية.
- احترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته دول منطقة الخليج، وعدم جرها الى التكتلات العسكرية التي تشارك فيها الدول النووية.
- ضمان حرية استخدام الممرات البحرية بين الخليج وباقي انحاء العالم، مع عدم خلق أي عقبات أو اخطار امام التبادل التجاري الطبيعي بين البلدان.
- التعهد باحترام حق كل دولة ذات سيادة في استخدام مواردها الطبيعية كيفما تشاء.

وقد أشار بريجنيف إلى أنه من الطبيعي أن تكون دول المنطقة اطرافاً في مثل هذا الاتفاق الذي سيتعلق بمصالحها الحيوية، ويكون بمثابة ضمان يمكن الاعتماد عليه لصيانة سيادتها وأمنها، وقال إن مقترحاته هذه ستقدم الى الدول المعنية وإلى الولايات المتحدة ودول

اوروبا الغربية الرئيسية والصين واليابان، وذلك بهدف ابرام اتفاق شامل بين هذه الأطراف الأجنبية، يشارك فيه الاتحاد السوفيتي بالطبع، ويكون الهدف منه كفّ يد هذه الاطراف جميعها عن التدخل في الشئون الداخلية لبلدان المنطقة.

ولو أمعنّا النظر في بنود هذا المشروع لوجدنا أنها تلتقي إلى حد كبير مع المبادىء والأفكار نفسها التي سبق للعديد من المسئولين في دول الخليج العربية أن عبروا عنها صراحة في العشرات من المناسبات من قبل. ومع ذلك، كانت الكويت وحدها من بين دول مجلس التعاون التي اعلنت تأييدها لمقترحات بريجنيف. فقد أعلن السيد عبد العزيز حسين ، وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء في الكويت آنذاك بأن حكومته « كانت تطالب دائما بإبقاء منطقة الخليج والمحيط الهندي وبحر العرب بمنأى عن النزاعات بين الدول الكبرى وبعيداً عن التكتلات الدولية » . أما السعودية ، فهي وإن لم ترفض صراحة تلك المقترحات ، إلا أن وزير اعلامها آنذاك ، الدكتور محمد عبده يماني صرح في أعقاب جلسة لمجلس الوزراء السعودي نوقشت خلالها المقترحات بأن « السعودية حريصة على ازالة التوتر في المنطقة بأي شكل من الأشكال ، وأنها لن تدخر وسعاً في سبيل تحقيق ذلك » . لكنه أكد من جانب آخر على « أن أولى خطوات حسن النوايا من قبل الاتحاد السوفيتي إنما تتمثل في انسحابه من أفغانستان ، وإزالة العدوان الواقع على هذا البلد المسلم » . فكأنما أرادت السعودية بذلك أن لا توصد الأبواب أمام مقترحات بريجنيف بصفة مبدئية ، بل أن تشترط قبولها لهذه المقترحات بإقدام الاتحاد السوفيتي على سحب قواته من أفغانستان .

أما الدولتان الخليجيتان اللتان رفضتا مقترحات بريجنيف جملة وتفصيلا فهما البحرين وسلطنة عمان. ففي البحرين، وصف وزير الاعلام، طارق المؤيد، تلك المقترحات قائلاً: «إن الخطة السوفيتية ليست سوى فكرة جديدة في الحرب الكلامية بين الدول الكبرى» وقال إن دول الخليج لديها قدرات دفاعية تغنيها عن التدخل الخارجي. وفي سلطنة عمان، وصف ناطق بلسان وزارة الخارجية المقترحات بأنها «محاولة سوفيتية مستترة للتدخل في شئون المنطقة والمحيط الهندي.. وأن المقترحات هي اعتراف رسمي بوجود قواعد سوفيتية عسكرية في المنطقة». هذه هي باختصار إذن ردود فعل بعض دول مجلس التعاون بصدد مقترحات بريجنيف[٤٦]، والتي تتراوح كما رأينا بين القبول الصريح (الكويت) والقبول مع التحفظ (السعودية) والرفض القاطع (البحرين وعمان)، الأمر الذي يعكس تبايناً في وجهات النظر الرسمية لأعضاء مجلس التعاون بصدد أكثر القضايا أهمية وحساسية وخطورة، وهي قضية أمن الخليج.

ولحسن الحظ، بل وللانصاف كذلك، فإن مثل هذا الموقف لم يتكرر على هذا النحو في مناسبات أخرى مماثلة، بل على العكس من ذلك وجدنا أن دول مجلس التعاون قد اتخذت مواقف متماثلة جداً حيال ما سمي في حينه بـ «تصريحات تاتشر» حول أمن الخليج. ففي خلال زيارتها إلى واشنطن في أواخر شباط/ فبراير ١٩٨١، اعلنت رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، عن استعداد بلادها للمشاركة في قوات التدخل السريع التي أعلنت الولايات المتحدة قبل ذلك بفترة وجيزة ، عن تشكيلها بغية الدفاع عما أسمته بـ «المصالح الحيوية للغرب» في منطقة الخليج العربي. وقالت تاتشر: «لقد تباحثت مع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في الخطر الذي يهدد أمن وسلام منطقة الخليج وجنوب غرب آسيا، والذي أدى إلى الاحتلال السوفيتي لافغانستان، وقلت إن بريطانيا تشارك الولايات المتحدة وسائر الدول الحليفة عزمها على الوقوف في وجه التسرب السوفيتي في المنطقة». واشارت تاتشر إلى أن البحث تناول كذلك إنشاء «قوات التدخل السريع» التي بإمكانها أن تكون قوة فاعلة تتدخل عند الحاجة اليها في أي جزء من العالم، واضافت بأن منطقة الخليج «لا تعد بحال من الأحوال جديدة علينا، فنحن هناك منذ زمن بعيد».

وقد اجمعت معظم دول مجلس التعاون على رفض هذه التصريحات[٤٧]. ففي الكويت، اعلن عبد العزيز حسين أن «استمرار تدفق النفط من الخليج يمكن الحفاظ عليه من خلال الأمن والاستقرار، واستبعاد تدخل القوى الكبرى وتواجدها العسكري في المنطقة» كما أكد على «أن تواجد قوات التدخل السريع يتعارض مع مصلحة دول المنطقة ويحمل معه مخاطر تحويل المنطقة إلى منطقة تنافس بين الدول العظمى». وفي السعودية وصف محمد عبده يماني قوات التدخل السريع بقوله إنه «ليست لها أهمية ، وإن العلاقات التي تربط دول المنطقة بمختلف دول المجتمع الدولي لا تخول هذه الدول حق التدخل في الشئون الداخلية لدول الخليج العربية التي ليست بحاجة الى وصاية من أحد ، وهي قادرة على الدفاع عن نفسها» . وفي البحرين صرح وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة قائلاً: «نحن نشعر في البحرين أن الدفاع عن هذه المنطقة مسئولية مقتصرة على شعوبها، وليس لأي زعيم خارجي الحق في اتخاذ قرار بهذا الشأن بدون استشارة وموافقة من يعنيهم الأمر في المنطقة، وأية تصريحات تصدر على نحو مخالف سوف تزيد التوتر بدلاً من تخفيفه، وتشمل ذلك تصريحات مسز تاتشر».

وهكذا، فإنه من شأن اتخاذ مواقف موحدة من قبل دول مجلس التعاون، وعلى نحو مستمر، إزاء كل القضايا المتعلقة بأمنها واستقلالها الوطني، أن يكسب مواقف هذه الدول المزيد من المصداقية والموثوقية إزاء شعوبها أولاً، و إزاء العالم الخارجي ثانياً، الأمر الذي

يساهم، على المدى البعيد، في إنماء الوعي الشعبي في تلك الدول إزاء كل ما يطال أمن واستقرار شعوب المنطقة، ويصون «الجبهة الداخلية» لتلك الشعوب من أن تتسرب إليها محاولات الدول الأجنبية الطامعة لتتدخل في شئونها الداخلية.

ثالثاً : مجلس التعاون الخليجي
على المستوى الاقليمي

إلى أي حد ساهم قيام مجلس التعاون في تنمية الوعي السياسي بالمسئوليات الاقليمية الرئيسية لدول المجلس ، على المستويين الرسمي والشعبي معاً ؟ إن الاجابة عن هـذا السؤال تقتضي منا اثارة القضايا الرئيسية الأربع التالية :

(١) الموقف من مسألة العضوية في المجلس:

لقد جاءت وثيقة اعلان المجلس خالية تماماً من أي نص يسمح بقبول اعضاء جدد في المجلس ، مع أن الوثائق التأسيسية لتجمعات سياسية من هذا النوع عادة ما تترك المجال مفتوحاً لقبول اعضاء جدد فيها ، ممن تربطهم بمثل هذه التجمعات صلات وعلاقات معينة .

وإذا كانت الدول الأعضاء في المجلس قد وجدت بعض المحاذير التي تحول دون دعوتها لاعضاء جدد كي ينضموا للمجلس كالعراق (بسبب انشغاله في الحرب مع ايران) أو اليمن الجنوبي (بسبب خلافات حادة مع بعض الدول الاعضـاء الأخرى في حينـه كعمان) مثلاً ، أو لأية اسباب أخرى ، فانه كان من الحكمة أن تتضمن الوثيقة التأسيسية نصاً يسمح بانضمام دول خليجية عربية للمجلس فيما بعد ، ولو من الناحية المبدئية . صحيح أن الدول الاعضاء في المجلس حتى الآن هي ، برغم أية اختلافات هامشية ، تعتبر متجانسة في نظمها السياسية والاجتماعية ، الأمر الذي يسهل التعايش والتعاون فيما بينها ضمن اطار مجلس كهذا ، ولكن لا يوجد أي تفسير مع ذلك ، لعدم دعوة دولة كاليمن الشمالي مثلاً للانضمام للمجلس ، وهي التي لا تختلف كثيراً في نظامها السياسي والاجتماعي عن باقي الدول الاعضاء إلا من حيث أن نظام حكمها نظام جمهوري ، وليس ملكياً أو مشيخياً [٤٨] .

فضلاً عن ذلك ، فإن توفر عنصر الانسجام السياسي والاجتماعي ، وان كان عاملاً مساعداً في نجاح التجمعات السياسية بين الدول ، إلا أنه لا يشكل شرطاً أساسياً لقيام

المنظمات ذات الطابع الاقليمي أو شبه الاقليمي من هذا النوع ، وهذا هو حال جامعة الدول العربية مثلاً إلا اذا كان المقصود في حقيقة الأمر ، أن تكون هذه المنظمة شبه الاقليمية - أي مجلس التعاون حلفاً أو تكتلاً ، لا منظمة شبه اقليمية بالمعنى المتعارف عليه ، مع أن هذا ما أعلنت دول المجلس مراراً رفضه بشدة .

وهكذا فإن اغلاق باب العضـوية أمـام أطراف عـربية خليجيـة أخرى لـدخول المجلس ، قد ساهم ولا شك في أن تجد دولة خليجية وهي اليمن الجنوبي ، مبرراً لأن تعقد تحالفاً مماثلاً - وان اختلف في الشكل - مع دولة عربية هي ليبيا ، ودولة غير عربية وهي أثيوبيا ، وكلتاهما دولتان غير خليجيتين ، ربما شعوراً منها بأن أمنها أصبح مهدداً من الدول المجاورة أو أن استبعادها من المجلس كان تمهيداً لعزلها وتطويقها . وسواء كانت هذه التخوفات صحيحة أو وهمية ، فإن الذي حدث في النتيجة أن أصبحت المنطقة مجزأة بين « محورين » بحكم الواقع : محور مجلس التعاون الخليجي ومحور « معاهدة عدن » ، سواء شئنا أم أبينا ، ولا سيما أن أثيوبيا وان كانت لا تعتبر دولة خليجية ، إلا أنها تعتبر مطلة على الخليج ، وتلعب دوراً رئيسياً في قضية « أمن البحر الأحمر » والقـرن الأفريقي ، المرتبطين أشد الارتباط بأمن الخليج .

أما اليمن الشمالي ، فان استبعاده من عضوية المجلس ترك انطباعاً لدى زعمائه بأنهم أصبحوا في « عزلة » عن باقي دول المنطقة . ولم يخف العقيد علي عبدالله صالح رئيس الدولة ، استغرابه لاستبعاد بلاده من المجلس ، مشيراً إلى أنه كان من أوائل الزعماء في المنطقة الذين دعوا لتبني نفس المبادىء والأهداف التي تبنتها دول المجلس . كما عبر رئيس وزراء اليمن الشمالي من جهته عن خشيته من أن يكون مجلس التعاون هو في حقيقة الأمر تجمعاً للأغنياء[49] وجاء في افتتاحية رئيسية لصحيفة « الحرية » التي تصدر في صنعاء ، وتعكس رأي حكومة اليمن الشمالي « ان ما اتخذته دول الخليج والجزيرة العربية هو اتجاه غير محمود العاقبة كخلق كيان ومحاور اقليمية على الساحة العربية مما يشكل ضربة للتضامن العربي » .

أما بالنسبة للعراق ، فانه بالرغم من بعض التصريحات التي صدرت عن بعض المسئولين الخليجيين من أنه قد بارك قيام المجلس[50] إلا أن تصريحات بعض المسئولين العراقيين أنفسهم في هذا الصدد كانت تحتمل تفسيرين : التأييد والمعارضة في آن واحد . غير أنه من الواضح أن العراق لو لم يكن مشغولاً في حربه الدائرة مع ايران ، ولو لم يكن بحاجة الى كافة أشكال الدعم والتأييد من كافة دول مجلس التعاون في تلك الحرب لكان

موقفه قد تحدد بدرجة أكبر من الوضوح على أساس معارضة قيام المجلس ما لم يكن العراق أحد اعضائه الأساسيين .

وعلى كل حال ، فإن الرئيس العراقي صدام حسين ، أجاب في عدة مناسبات عن رأيه بخصوص قيام مجلس التعاون ، ولا سيما أن العراق قد استبعد من عضويته . وكانت تلك الاجابات تلتقي عند نقطة مركزية مفادها : أن العراق يؤيد ويبارك قيام المجلس (اذا) كان في قيامه ما يساعد على ابعاد المنطقة عن الصراعات الدولية . واستخدام كلمات من نوع (اذا) و (طالما) والتي تكررت مراراً في تلك التصريحات من جانب المسئولين العراقيين لم يكن بلا شك اعتباطاً أو صدفة . إذ أن مثل هذه التعبيرات تتضمن معنى الشك وعدم اليقين ، وبالتالي التحفظ ، ولا نقول المعارضة [٥١] . اذ مما لا شك فيه أن الزعماء العراقيين كانوا يودون أن يروا بلادهم عضواً أساسياً في المجلس في ذلك الوقت بالذات ، لأن وجود العراق في مجلس كهذا يتمتع بثقل اقتصادي وسياسي كبير على المستوى الدولي ، سيدعم ولا شك موقفه في الحرب ضد ايران الى حد كبير . ومما قد يكون له مغزى في هذا الصدد أن نشير لنبأ نشرته احدى الصحف الرئيسية الكويتية في حينه ونسبته إلى « مصادر عليمة » في الرياض بأن الملك حسين والرئيس صدام حسين باركا الخطوة الخليجية ـ مجلس التعاون ـ غير أن العاهل الأردني اقترح تطويرها وتوسيعها لتضم العراق والأردن ، ولتشمل القضايا العسكرية ، ولكن المملكة السعودية ـ على حد زعم تلك الصحيفة ـ تحفظت على الفكرة ، معتبرة أنها سوف تخلق حساسيات عربية وإقليمية ودولية لا مبرر لها [٥٢] .

ومهما يكن من أمر ، فإن الأمر الذي لا يمكن انكاره ، هو أن قيام مجلس التعاون ، ضمن النطاق المحدود الذي رسمه للعضوية ، لم يساهم في تنمية الوعي والشعور بالتضامن الاقليمي على النحو المطلوب بين دول الخليج العربية ككل ، حكاماً ومحكومين . وأنه رغم المباركة الضمنية أو الصريحة من جانب الأطراف الخليجية ، التي استبعدت من العضوية ، لقيام المجلس ، بقيت لديها تحفظات وحساسيات كان من الممكن تجنبها لو تم تبني اطار أكثر شمولاً من الاطار الحالي للتعاون والتفاهم والتكامل بين أقطار الخليج العربية مجتمعة ، وتذليل أية تناقضات وخلافات بينها ودياً ضمن هذا الاطار .

(٢) الموقف من أمن الخليج والمحيط الهندي :

أصدرت دول الخليج الأعضاء في مجلس التعاون العديد من التصريحات الرسمية في مناسبات مختلفة ، حددت فيها مواقفها من أمن الخليج والمحيط الهندي ، وبنت مواقفها على أساس المبادىء التالية :

أ ـ أن أمن الخليج هو مسئولية ابنائه أولاً وأخيراً .

ب ـ أن دول الخليج العربية تحرص على ابقاء المنطقة خالية من التوتر الدولي وابعادها عن الصراعات الدولية .

جـ ـ أن دول الخليج العربية ترفض أي محاولة للتدخل العسكري في المنطقة من جانب القوى الأجنبية وعلى رأسها القوى العظمى .

د ـ رفض أي وجود للقواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة .

هـ ـ امتناع دول المنطقة عن الدخول في أي شكل من أشكال المحاور أو التكتلات الدولية .

ومما تجدر الاشارة اليه هو أن الوثيقة التأسيسية لاعلان مجلس التعاون قد تضمنت نفس هذه المبادىء ، وأعلنت الدول الموقعة على هذه الوثيقة التزامها الكامل بما جاء في هذه المبادىء . ومن الناحية المبدئية ، فإن تبني هذا النهج في السياسة الخارجية للدول الأعضاء مجتمعة ، والتأكيد على هذا النهج في كل مناسبة ، يتضمن قيمة نظرية كبيرة وهامة . فهي ترسخ في أذهان ابناء المنطقة وعياً وطنياً بمسئولياتهم الوطنية والقومية بالنسبة لوضع بلدانهم الجيوستراتيجي والجيوبوليتيكي ازاء العالم الخارجي ، وتكرس في أذهانهم قيمة الاعتماد على النفس في كل ما يتعلق بقضايا الدفاع عن أوطانهم ، بدل ايكال هذه المهمة للأطراف الدولية الأخرى المتصارعة التي لا يهمها سوى خدمة مصالحها أولاً وأخيراً .

غير أن العبرة تظل في الممارسة العملية للمبادىء ، لا في نصوصها المكتوبة أو في المواقف المعلنة وفي هذا الصدد فاننا نطرح الملاحظات التالية :

أ ـ أن دول المجلس ، برغم تمسكها المبدئي المعلن بمبدأ « ابعاد المنطقة عن الصراعات الدولية » فان بعضها لا يزال يقدم ما يسمى بـ « التسهيلات » العسكرية لدول كبرى ، الأمر الذي يتناقض كلياً مع هذا المبدأ ، بل إن الأمر يصل إلى حد قيام احدى دول المجلس باجراء مناورات عسكرية مشتركة مع قوات مسلحة لدول عظمى .

ب ـ أن بعض دول المجلس أعلنت صراحة في أكثر من مناسبة أنها على استعداد للسماح لقوات أجنبية تابعة لاحدى القوى العظمى بالتدخل لحماية مضيق « هرمز » اذا ما تعرض لعدوان خارجي بقصد تعطيل الملاحة فيه ، والحيلولة دون وصول الامدادات النفطية من دول الخليج الى دول العالم الغربي .

ج ـ أن دول المجلس ، برغم اعلانها عن موقف حيادي في الصراع الدائر على النفوذ بين الغرب والشرق ، فإن بعضها لا يزال ينتهج سياسة خارجية تميل علناً لصالح احدى القوتين العظميين على حساب الأخرى . وعلى وجه التحديد ، فإنه في الوقت الذي

تقيم فيه جميع الدول الأعضاء في المجلس علاقات طيبة ـ وأحياناً حيمة ومتميزة ـ مع الولايات المتحدة والمعسكر الغربي عموماً ، فإن معظمها ـ أي باستثناء الكويت ـ لا زالت تحجم حتى الآن عن اقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الاتحاد السوفيتي ومع المعسكر الشرقي بدعوى رفضها « للشيوعية » * ومع احترامنا الكامل لموقف تلك الدول من الشيوعية ، فإن اقامة علاقات دبلوماسية مع القوتين العظميين على قدم المساواة لا يعني قطعياً استيراد عقائد أجنبية ترفضها تلك الدول ، بل يعني ـ وهذا هو الأصل ـ اقامة توازن تام في العلاقات مع القوى العظمى ، لأن هذا هو المعنى الحقيقي والوحيد لسياسة « عدم الانحياز » التي تعتبر تلك الدول نفسها ملتزمة بها ، وتؤكد احترامها لها ولمبادئها وأهدافها (٥٣) .

د ـ أن دول المجلس برغم رفضها لاقامة القواعد العسكرية الأجنبية فوق أراضيها واعلانها أن أمن المنطقة هو مسئولية ابنائها ، الا أن بعض دول المجلس ، في الوقت الذى تدين فيه تدخل القوات السوفيتية في افغانستان ، وتعتبر هذا التدخل بمثابة تهديد لأمنها في المدى القريب ، فانها تمتنع حتى عن مجرد ابداء تحفظها ، ان لم نقل رفضها وادانتها ـ بنفس المستوى ـ لسلسلة القواعد العسكرية الأمريكية في دول مطلة على الخليج ، أو على مقربة منه ، من البحر الأحمر حتى المحيط الهندي . كما أنها لا تدين عمليات الاقتراب المستمرة للقوات الأمريكية في اطار ما يسمى بـ « قوات التدخل السريع » من مياه الخليج ، تحت شعار حماية امدادات الغرب من نفط المنطقة ، وبدون اقامة توازن دقيق بين الرفض والادانة للسعي نحو النفوذ من جانب الغرب ، وبين الرفض والادانة للسعي نحو النفوذ من جانب الشرق ، فان أي حديث عن رفض القواعد الأجنبية وتحركات القوات الأجنبية نحو المنطقة يظل نظرياً (٥٤) .

(٣) الموقف من الحرب العراقية ـ الايرانية :

تتفق دول المجلس على نقطة جوهرية بصدد الحرب العراقية ـ الايرانية ، وهي ضرورة وقف الحرب . ولكن طالما ظلت الحرب مستمرة ، فإننا نجد أن دول المجلس يتجاذبها اتجاهان : الأول ، يدعو صراحة إلى دعم العراق والوقوف إلى جانبه بكل الوسائل الممكنة في هذه الحرب ، ولكن دون التورط عسكرياً فيها . ويمثل هذا الاتجاه السعودية والبحرين وعمان بشكل رئيسي . أما الاتجاه الثاني ، فهو وان كان لا يخفي تضامنه المعنوي والمبدئي مع العراق ، انطلاقاً من اعتبارات قومية ، فانه أكثر ميلاً للأخذ بموقف الحياد ، حرصاً على عدم التسبب في توسيع نطاق الحرب لتشمل دولاً خليجية أخرى ، بكل ما

ينطوي عليه ذلك من اخطار وعواقب جسيمة . ويمثل هذا الاتجاه الكويت والامارات العربية المتحدة أساساً .

إن ما يهمنا في هذا الصدد ليس بحث الحرب بحد ذاتها ولا الدخول في تفاصيل مواقف الأطراف الخليجية والعربية والدولية منها ، فهذا موضوع آخر . لكن ما يهمنا هنا هو الاشارة إلى أن قيام مجلس التعاون إنما يساهم في رأينا ، في تنمية الوعي السياسي الرسمي والشعبي في الدول الاعضاء بالمسئوليات الهامة التي يجب أن يتحملها الجميع في سبيل الحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة من العالم . ولا يمكن انكار بعض الجهود الرسمية التي بذلتها دول المجلس ، على المستويات الخليجية والعربية والاسلامية والدولية ، لحمل الطرفين المتحاربين على وقف الحرب ، واعادة الأمن والسلام للمنطقة . غير أن الذي لا يمكن انكاره أيضاً أن دول المجلس ـ ولكونها تتحمل مسئوليات خاصة ازاء وقف الحرب بحكم موقعها الجغرافي على الأقل يترتب عليها ، برغم ذلك ، أن تبذل المزيد من الضغوط ، اقليمياً وعربياً ودولياً ، لوقف الحرب ، ولا سيما أن وزنها الاقتصادي والسياسي على الصعيد الدولي يمكنها موضوعياً ، من أن تلعب دور « الدينامو » في الجهود الدولية المختلفة لايقاف « حرب » الخليج وتحقيق تسوية عادلة بالطرق السلمية ، تتيح للطرفين المباشرين في الحرب صيانة حقوقهما التاريخية وفتح صفحة جديدة من العلاقات الاقليمية القائمة على التعاون والتفاهم وحسن الجوار .

لقد ظلت الحرب ، حتى هذا الوقت، تدور في اطارها المحدود بحدود الدولتين المتحاربتين ولكن من يضمن ، في أي وقت من الأوقات ، وطالما استمرت هذه الحرب إلى أمد غير منظور ، أن لا ينعكس استمرار هذه الحرب بأشكال سلبية مختلفة على مجمل أقطار الخليج مهما حاولت أن تتحاشى ذلك . لقد تداعى مسؤولون خليجيون على مستوى عال ومن بينهم مسئولون عراقيون وايرانيون ، لعقد اجتماعات متتالية في محاولة للاتفاق على كيفية مواجهة « بقعة الزيت » الضخمة التي نتجت عن قيام سلاح الجو العراقي بقصف بعض حقول النفط البحرية الايرانية في مطلع شهر نيسان / ابريل ١٩٨٣ ، ولوقف استمرار تدفق النفط لمياه البحر من تلك الحقول . وأصبح خطر « تلوث » مياه الخليج بمثابة هاجس حقيقي لدول المنطقة وشعوبها ، لما سينجم عن التلوث من تهديد للحياة البحرية . ولنا أن نتصور ما يمكن أن تسببه احداث أخطر من هذا الحدث من تهديد للاستقرار والأمن والسلام في المنطقة .

ونرى أن في هذا الحدث ما يجب أن يكون درساً لكافة دول المنطقة كي تتجنب كل ما من شأنه أن يشيع الاضطراب والقلق فيها . ومن يدري ، فان شعار « أمن الخليج هو

مسئولية ابنائه » قد يتعرض للانهيار بشكل مأساوي في أي لحظة تتصاعد فيها وتيرة الحرب الدائرة الآن في المنطقة حدة واتساعاً بشكل يتسنى معه لبعض القوى العظمى التدخل العسكري المباشر في المنطقة بحجة حماية « مصادر الطاقة العالمية » فيها . فان حدث ذلك فان أحداً لا يستطيع الآن أن يقدر حجم العواقب الوخيمة والتعقيدات الكبيرة التي ستنجم حتماً بسبب ما ستجره وضعية كهذه على المنطقة من صراعات دولية خطرة .

رابعا : مجلس التعاون الخليجي على المستوى العربي

من الملاحظ أن النظام الأساسي للمجلس ، الذي يتكون من اثنتين وعشرين مادة ، قد اشتمل على جميع المسائل المتعلقة بانشاء المجلس ، ومقره واجتماعاته وأهدافه وعضويته وأجهزته الرئيسية واختصاصاتها ونظام الامتيازات والحصانات وكيفية تعديل النظام الأساسي ، وغير ذلك من المسائل ، لكنه ، فيما عدا ديباجة قصيرة تحدثت عن العلاقات الخاصة والسمات المشتركة والأنظمة المتشابهة القائمة على العقيدة الاسلامية بين دول الخليج العربية الاعضاء في المجلس ، وعن السعي لمستقبل أفضل تمشياً مع ميثاق الجامعة العربية وخدمة القضايا العربية والاسلامية ، فان النظام الأساسي لم يشتمل على الأسس التي بموجبها ستقيم الدول الاعضاء في المجلس منفردة ومجتمعة علاقاتها العربية . وحتى « ورقة العمل » الملحقة بالبيان الختامي لمؤتمر القمة الأول لرؤساء دول المجلس ، لم تتضمن سوى بعض العموميات من نوع « أن الانندماج الاقليمي الخليجي سيكون عوناً ودعماً لأهداف الأمة العربية والاسلامية » . كما خلت هذه الورقة بدورها من أية مواقف تفصيلية حيال أبرز القضايا التي تشغل العالم العربي .

من هنا يمكن القول بأن الوثيقة التأسيسية للمجلس جاءت في شكل « نظام داخلي » وليس في شكل « ميثاق » ، وذلك بخلاف ما هو معمول به من جانب منظمات اقليمية أو شبه اقليمية مماثلة ، لذا ، فان المطلوب من مجلس التعاون فيما يتعلق بالعلاقات العربية والقضايا المصيرية الكبرى التي تؤرقه هو أكثر من مجرد المواقف العمومية ، وذلك على النحو الذي سنبينه فيما يلي :

(١) الموقف من الجامعة العربية :

لقد عبر عبدالله بشارة ، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي ، عن هذا الموقف بقوله : « إن قيام المجلس سيكمل الدور المناط بجامعة الدول العربية ، وأن هذه الجامعة ستكون لحسن الحظ ، أسعد حالاً عما كانت عليه ، نتيجة لأن الموقف العربي سيكون أكثر تنسيقاً . حالياً هناك مجموعة متسقة مع أنفسها ، هذه المجموعة لها

تأثيرها الفعال في الجامعة العربية ، وبالتالي فان عمل الجامعة العربية سيندفع أكثر » (٥٥) .

وفي مؤتمره الصحفي الذي عقده في أبو ظبي عقب انتهاء مؤتمر القمة الأول لرؤساء دول المجلس ، أكد عبدالله بشارة على هذا التوجه ثانية بقوله « ان هذه المنطقة لا يمكن فصلها عن الدول العربية ، اذ إننا لسنا كتلة مستقلة ، وانما رافد هام يصب في النهر العربي . . ونؤمن بأن منظمتنا تقوى وتعزز جامعة الدول العربية » (٥٦) .

كما أن البيان الختامي لمؤتمر القمة تضمن فقرة تقول « كما أكد أصحاب الجلالة والسمو التزامهم بميثاق جامعة الدول العربية والقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية » (٥٧) .

وفي الكلمة التي ألقاها الشاذلي القليبي ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، في افتتاح مؤتمر القمة ، فانه بعد الاشارة الى الدور الهام الذي تستطيع دول المجلس أن تلعبه على الصعيدين العربي والدولي من واقع امكاناتهاوموقعها الاستراتيجي ، أكد على « أن التحديات التي تواجهنا ليست كلها من الخارج ، بل ان أشدها اثراً وآلمها جرحاً تلك التي نعانيها نتيجة خلافاتنا وانقسام صفوفنا ، وهنا تبرز قيمة خطوة دول الخليج في سبيل توحيد كلمتها وتنسيق مصالحها . . وفي هذا الاعتبار ، فان كل جهد تقومون به يعتبر دعماً مباشراً لدور الأمة العربية » (٥٨) .

وكان القليبي قد أدلى بتصريح مماثل قبل عدة أشهر من انعقاد القمة ، أي اثر الاجتماع التأسيسي الذي عقده وزراء خارجية دول المجلس في مطلع شباط / فبراير ١٩٨١ لاعلان قيام المجلس فقد قال في حينه « بأن مجلس التعاون في دول الخليج العربي المزمع انشاؤه يهدف إلى زيادة توحيد الروابط بينها في نطاق ما نصت عليه المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية . . وأنه في ضوء هذا الارتباط بميثاق الجامعة ، فان مجلس التعاون يعتبر خطوة ايجابية نحو تحقيق الأهداف التي تعمل من أجلها الجامعة ، والتي تتمثل أساساً في تعزيز التعاون بين الدول العربية بكل المجالات » . وذهب القليبي أكثر من ذلك للقول « إنه مما يبعث على الارتياح أن التنظيم الجديد المزمع انشاؤه بين دول الخليج ، يتفق مع مشاريع تطوير الجامعة العربية المعروضة حالياً على بساط البحث ، والتي نأمل أن تحظى بمصادقة الدول الاعضاء كافة ، وفي مقدمتها دول الخليج » (٥٩) .

كل هذه التصريحات والتأكيدات تشير اذن إلى أن قيام مجلس التعاون الخليجي يعتبر عاملاً ايجابياً يسند أعمال ونشاطات الجامعة العربية ويكملها ، ولا يعتبر أبداً متعارضاً معها . فإذا كان الأمر كذلك ، فان مجلس التعاون مدعو ، بحكم مسؤولياته الخليجية

والعربية الخاصة ، الى اتخاذ مبادرات عملية تجاه أهم القضايا التي تواجهها الأمة العربية في الوقت الحاضر ، والتي يترتب على مواجهتها وحلها تنشيط العمل العربي المشترك لمواجهة قضاياه المركزية القومية . ان القضية الملحة الآن تتمثل في ضرورة اعادة « التضامن العربي » الشامل والايجابي للساحة العربية بعد أن وصلت العلاقات العربية في السنوات الأخيرة مرحلة من الضعف لم تبلغها من قبل ، منذ انعقاد قمة بغداد عام ١٩٧٨ .

ومما لا شك فيه أن الثقل الـذي يمثله مجلس التعاون الخليجي اقتصـادياً ومـالياً ودبلوماسياً على الصعيدين العربي والدولي ، من شأنه أن يمكن دول المجلس ، موضوعياً ، من أن تلعب دوراً طليعياً في اعادة التضامن العربي والوقوف في وجه التحديات والتهديدات الخطيرة التي تتوالى على الأمة العربية بمجموعها . وبدون ذلك ، يظل قيام المجلس مجرد اضافة « كمية » لا « نوعية » إلى العمل العربي المشترك .

(٢) الموقف من القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي :

في البيان الختامي لمؤتمر قمة رؤساء دول المجلس ، أكد المؤتمرون على أن « أمن الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط وضرورة حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيه حقه في العودة إلى وطنه واقامة دولته المستقلة ويؤمن الانسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي العربية وفي طليعتها القدس الشريف » . كما أشار البيان إلى أن المؤتمرين بحثوا « الوضع الخطير الناتج عن تصاعد العدوان الصهيوني على الأمة العربية » [٦٠] .

والتصريحات التي أدلى بها أمين عام المجلس في مؤتمره الصحفي عقب انتهاء أعمال القمة لم تخرج ، فضلاً عن اقتضابها ، عن هذه المواقف العمومية التي لا اعتراض بالطبع على سلامتها من الناحية المبدئية ولكنها لا تعتبر كافية للأسباب التالية :

- أن المجلس لم يؤكد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وقد يرى البعض أن هذا التأكيد هو تحصيل حاصل . لكن الأمر لا يتوقف عند حد بيان مشترك صادر عن لقاء عادي بين عدد من رؤساء الدول ، بل هو لقاء قمة وفي اطار منظمة شبه اقليمية جديدة ، الأمر الذي كان يقتضي من الدول الأعضاء أن تُضمن بيانها الختامي فقرة كهذه لما لها من معنى سياسي ، بل وحتى قانوني بالنسبة للمجتمع الدولي . زد على ذلك أن المجلس لم يؤكد في بيانه على اعتبار أن منظمة التحرير هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمعناه العادل والدائم في الشرق الأوسط ، وهو تأكيد من شأنه أن يسبغ مزيداً من الشرعية الدولية على المنظمة نظراً لما تتمتع به دول المجلس من حضور دولي مؤثر .

- أن المجلس لم يصدر ، لا تلميحاً ولا تصريحاً ، أي رفض لاتفاقيات « كامب ديفيد » ومحادثات « الحكم الذاتي الاداري » برغم تجميدها اثر أحداث لبنان الدامية . صحيح أن الدول الأعضاء اتخذت هذا الموقف من خلال الجامعة العربية ومؤتمرات القمة العربية ، لكنه كان من المفيد أن تصدر دول المجلس ما يعكس قناعتها بفشل سياسات كامب ديفيد ومحادثات الحكم الذاتي ودعوة مصر للتراجع عنها ، ولا سيما في ظل عدم التزام اسرائيل حتى باتفاقية أعطتها الكثير الكثير ، ولم تعط لمصر سوى القليل القليل .
- أن المجلس لم يصدر ، أي مطالبة لدول أوروبا الغربية كي تنتهج سياسة أكثر استقلالية عن السياسة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية ، وأن تدع جانباً المواقف الضبابية والسلبية التي تناور بها في معظم الأحيان لكسب الوقت وتحقيق أكبر قدر من المصالح لها في العالم العربي ، دون أن تقدم في المقابل أي برنامج سلام رسمي وواضح بخصوص الصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية بشكل خاص * .
- أن المجلس لم يصدر أي ادانة أو تنديد بالموقف المنحاز تماماً لصالح اسرائيل الذي تقفه الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من مصالحها الهائلة في الوطن العربي ، وفي منطقة الخليج العربي بشكل خاص . وعلى الأقل ، فإذا كانت « الادانة » من التعابير الدبلوماسية التي لا تستسيغها دول المجلس في علاقاتها الدولية لأي سبب من الأسباب فلا أقل من أن تطالب الولايات المتحدة ، بشكل جدي وحاسم بضرورة تحمل مسؤولياتها كدولة عظمى ازاء ما يتهدد السلام في الشرق الأوسط من جراء استمرار سياستها في دعم سياسة العدوان والتوسع الاسرائيلي ضد العرب وفي أراضيهم وهناك مطالب محددة لا يمكن المساومة فيها ، والتي كان على دول المجلس ولا يزال ، أن تواجه بها الولايات المتحدة مثل عروبة القدس ، ومبدأ انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة بالكامل، أي حدود عام ١٩٦٧ ، ووقف سياسة الاستيطان وسياسة الضم والالحاق الاقتصادي في الأراضي العربية المحتلة .

(*) كلما أحست أوروبا الغربية بمزيد من النقد لموقفها السلبي احياناً وغير الفعال أحيانا أخرى في العالم العربي بصدد الصراع العربي - الاسرائيلي وكلما شعرت بأن هذا النقد قد يصل إلى درجة اتخاذ مواقف عربية رسمية غير متلائمة مع مصالحها، بادرت تلك الدول، سواء بشكل فردي أو في اطار المجلس الوزاري لدول السوق الأوروبية المشتركة إلى اصدار بعض البيانات السياسية التي تتضمن قدراً من «التفهم» لوجهة النظر العربية في الصراع، لكنها لا تتخذ مواقف واضحة ومحددة وتلجأ للعبارات العامة وحين تتخذ بعض المواقف الأكثر وضوحاً فإنها سرعان ما تعاود إفراغها من محتواها. هكذا كان مصير بيان البندقية في يونيو ١٩٨٠.

(٣) الموقف من الأزمة اللبنانية :

برغم الاجتياح العسكري الاسرائيلي للبنان في صيف عام ١٩٨٢ واستمرار الاحتلال الاسرائيلي لجزء كبير من الأراضي اللبنانية ، وما تمارسه من قمع للسكان العرب هناك ، وتدخلها بشكل سافر في الشؤون الداخلية لدولة عربية عضو في جامعة الدول العربية ، فان دول مجلس التعاون لم تلتئم ولو كان ذلك على مستوى وزراء الخارجية ، لتدارس الغزو الاسرائيلي للبنان ، واستمرار الاحتلال ، واتخاذ الخطوات التي من شأنها حمل الأطراف الفاعلة على الصعيد الدولي ، ولا سيما الولايات المتحدة وأوروبا الغربية لاجبار اسرائيل على انهاء احتلالها للأراضي اللبنانية . ومن المؤكد أنه لدى دول المجلس الكثير من أدوات وأوراق الضغط التي يمكن أن تمارسها حيال تلك الأطراف ، كي تتخذ مسئولياتها في هذا الصدد . صحيح أن بعض دول مجلس التعاون حاولت مراراً قبل الاجتياح الاسرائيلي للبنان في صيف عام ١٩٨٢ أن تقوم بوساطة بين كل الفرقاء المتنازعين على الساحة اللبنانية للوصول بهم الى تسوية عن طريقة الحوار غير أنها ظلت محاولات فردية ، بمبادرة سعودية تارة ، وبمبادرة كويتية أخرى ، ولم تقدم دول المجلس ، بصفة جماعية ، على أي مبادرة من هذا النوع .

ومن المعروف أن العجز الرسمي العربي عن انهاء الاحتلال الاسرائيلي للبنان أتاح الفرصة للسلطة اللبنانية لإبرام اتفاقية لبنانية - اسرائيلية . ١٧ أيار / مايو ١٩٨٢ ، والتي أدت إلى ازدياد حدة التناقضات بين كافة الأطراف المتنازعة على الساحة اللبنانية ، واشتعال الحرب الأهلية في لبنان من جديد ، ولا سيما في أعقاب انسحاب القوات الاسرائيلية من منطقة « الشوف » الغربي ومن مناطق الجبل الى خط خلفي في الجنوب اللبناني بمحاذاة نهر الأولي في مطلع سبتمبر ١٩٨٣ . وقد وصلت هذه الحرب الى درجة من الحدة والاتساع والقدرة بحيث لم يعد معها ممكناً إلا واحداً من أمرين : إما التقسيم الفعلي أو الواقعي وإما وقف الاقتتال وتسوية النزاعات المحلية عن طريق الحوار الوطني ، خصوصاً وأن استمرار الحرب لفترة تزيد عن شهر ونصف استخدمت فيها كل أنواع الأسلحة وأدت الى تدخل قوات البحرية الأمريكية وحاملة الطائرات الأمريكية « ايزنهاور » في القتال لجانب الجيش اللبناني ، كل هذا أثبت أن أياً من الفرقاء المتقاتلين في لبنان لا يمكنه حسم القتال لصالحه ، وفرض تسوية نهائية على الفرقاء الآخرين .

في ظل هذه الأوضاع والتعقيدات ، ومنذ الأيام الأولى لمعارك الشوف تحركت الدبلوماسية السعودية في محاولات دؤوبة للوساطة ووقف اطلاق النار تمهيداً

لعقد مؤتمر مصالحة وطنية يتم فيه الحوار للوصول الى تسويات حول القضايا التي تتعلق بمستقبل لبنان ، وعلى رأسها مصير الاتفاقية اللبنانية ، الاسرائيلية وارتباط لبنان بالمحيط العربي ، والمشاركة في السلطة على نحو متساو لكافة الطوائف وبعد جهود طويلة ومضنية ، تخللتها العشرات من الرحلات المكوكية بين بيروت والرياض ، أمكن للأمير بندر بن سلطان الذي قاد دبلوماسية الوساطة السعودية وبمساعدة رفيق الحريري ، وبالتنسيق مع المبعوث الأمريكي الى الشرق الأوسط رد مكفارلين * حمل كافة الأطراف المتنازعة على وقف اطلاق النار ، وكان ذلك في ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ . وفي ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر ، التأم أطراف النزاع في لبنان * في اطار مؤتمر لا يزال يعقد حتى الآن (٤ نوفمبر ١٩٨٣) في جنيف ويحضره وزير الدولة السعودي للشئون الخارجية ، فضلاً عن وزير الخارجية السورية كأعضاء « مراقبين » .

خامسا : مجلس التعاون الخليجي على المستوى الدولي

وهنا سنركز على ثلاث قضايا رئيسية:

٢/١ : الموقف من سياسة «عدم الانحياز»:

في مقابلة أجرتها صحيفة «الاتحاد» الصادرة في أبو ظبي، مع عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون، قال في هذا الصدد: «هناك شيئان لا بد أن نضعهما في الاعتبار: الاعتبار الأول، هو أن الحد الأدنى من سياسة عدم الانحياز لا بد أن نتمسك به، ولا أميركا ولا الاتحاد السوفيتي، الاعتبار الثاني، يجب أن نضع في اعتبارنا أننا دول مستقلة ذات سيادة، وليس من الانصاف أن نتوقع من هذه الدول بين عشية وضحاها أن تمتثل لمتطلبات العمل الجماعي، وإنما سيأتي ذلك بالتدريج».

هذا الحديث المتردد عن تمسك دول المجلس بسياسة عدم الانحياز يثير القلق حقاً لعدة أسباب أهمها:

(*) عيّنه الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في الأسبوع الثالث من اكتوبر ١٩٨٣ مستشارا له لشئون الأمن القومي خلفاً لوليم كلارك الذي عينه الرئيس وزيراً للداخلية.

(*) ينقسم اطراف النزاع في لبنان إلى فريقين رئيسيين: الفريق الأول ويضم «جبهة الخلاص الوطني» المؤلفة من الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط، وحزب «المردة» بزعامة رئيس الجمهورية الأسبق سليمان فرنجية، ورئيس وزراء لبنان الأسبق رشيد كرامي، إلى جانب حركة «أمل» بزعامة نبيه بري. أما الفريق الثاني فيتألف من رئيس الجمهورية أمين الجميل، وحزب «الكتائب» بزعامة بيار الجميل، والد الرئيس، وحزب «الوطنيين الأحرار» بزعامة رئيس الجمهورية الأسبق كميل شمعون.

- أن الحديث عن «حد أدنى» من التمسك بسياسة عدم الانحياز في الصراع بين الكتلتين الدوليتين لا يكفي على الاطلاق. ذلك أن المطلوب حقاً من دول المجلس - وعلى الأخص بحكم موقعها الخاص جغرافيا واستراتيجيا وبحكم ثرواتها النفطية - هو «حد أعلى» من الالتزام بهذه السياسة. والتأرجح بين الانحياز واللاانحياز، من شأنه أن يتيح للقوى العظمى مجالاً واسعاً من المناورة عليه، في سعيها لجذب دول المجلس إلى دائرة نفوذها بهذه الكيفية أو تلك، الأمر الذي تؤكد دول المجلس منفردة ومجتمعة أنها شديدة الحرص على تفاديه.

- إن عدم امتثال بعض دول المجلس للالتزام الكامل بسياسة عدم الانحياز من شأنه أن يضعف من المصداقية السياسية الدولية لمجلس التعاون الخليجي ككل، حينما يؤكد في بياناته المختلفة وعلى مستوى رؤساء الدول، بأن دول المجلس حريصة على إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، وجعل أمن الخليج وحمايته من مسؤولية ابنائه.

وبالفعل فإن هذه المصداقية قد وضعت على المحك في أيار/ مايو ١٩٨١، حين أعلن الرئيس السوفيتي الراحل ليونيد بريجنيف مشروعه الخاص بأمن الخليج وتحييد منطقة الخليج وابعادها عن الصراعات الدولية[٦١]. ومما أثار الدهشة في حينه، أنه بينما كانت معظم دول مجلس التعاون تمتنع عن اتخاذ أي موقف رسمي وحازم حيال التصريحات الأمريكية والأوروبية الغربية الصادرة عن أعلى المستويات الحكومية التي كانت تتحدث عن احتمال قيام الولايات المتحدة والغرب بالتدخل العسكري المباشر في منطقة الخليج في أي وقت تراه مناسباً بحجة حماية حقول النفط من «عدوان سوفيتي» محتمل فإن معظم دول المجلس اتخذت موقفاً سلبياً للغاية من مشروع بريجنيف، على الرغم من أن ذلك المشروع يكاد يكون نسخة طبق الأصل عن موقف دول مجلس التعاون من قضية أمن الخليج الذي ضمنته في اعلانها التأسيسي لقيام مجلس التعاون، وهو الموقف ذاته الذي طالما عبرت عنه تلك الدول في عدد كبير من المناسبات قبل قيام مجلس التعاون رسمياً.

- إن سياسة عدم الانحياز هي، في حد ذاتها، ليست سوى «الحد الأدنى» من موقف الحياد الإيجابي الذي التزمت مجموعة كبيرة من بلدان العالم الثالث وغيرها به في الصراع بين القوتين العظميين. فإذا كانت دول مجلس التعاون ستحافظ على «الحد الأدنى» لما يعتبر في حد ذاته أصلاً «حد أدنى»، فلا ندري حينئذ ما الذي سيتبقى حقيقة من مضمون وجوهر سياسة عدم الانحياز إلا أن تصبح أسماً بلا مسمى.

٢/٢ الموقف من القضايا النفطية:

يعتبر الموقف من القضايا النفطية من أهم وأبرز القضايا التي تتحمل دول مجلس التعاون مسؤولية خاصة ومتميزة تجاهها. إنها ليست مسؤوليات اقتصادية في طبيعتها فحسب، بل إنها مسؤوليات تاريخية واخلاقية. كما أنها ليست مسؤوليات محلية أو إقليمية فحسب، بل إنها أبعد وأعم من ذلك بكثير، إنها مسؤوليات دولية فهل ساهم قيام مجلس التعاون بتنمية الوعي السياسي، والممارسة السياسية الرسمية والشعبية لدى ابناء المنطقة بتلك المسؤوليات؟ هناك ثلاث قضايا مركزية سنركز عليها نقاشنا في هذا الصدد.

أ ـ النفط والسياسة:

لقد جرت حتى الآن عملية فصل قسرية بين النفط كسلعة اقتصادية ذات أهمية استراتيجية متميزة بالنسبة للاقتصاديات العالمية ككل، وبين النفط كسلاح سياسي يجب أن يكون له دوره ومسؤولياته المباشرة في تصحيح معادلة العلاقة القائمة في شقّيها السياسي والاقتصادي بين ما اصطلح على تسميته «بالشمال» وما اصطلح على تسميته «بالجنوب»، أي بين الدول الصناعية المتطورة وبين الدول النامية والأقل نمواً. وبالتالي، فإنه لا يمكن القبول بالمبدأ القائل إن التجارة الدولية في المواد الاستراتيجية لا علاقة لها البتّة بالعلاقات السياسية الدولية، ولا بالمنطق القائل بأن هناك «منطقة محايدة» شاسعة تفصل ما بين النظام الاقتصادي الدولي وبين النظام السياسي الدولي.

وهذا المنطق يصب بالطبع في مجرى مصالح القوى الكبرى المستوردة للنفط، أي دول الغرب الصناعي أساساً، التي تجد فائدة لها في عدم استخدام الدول المصدرة للنفط لوضعها الاقتصادي المؤثر في خدمة استقلالها السياسي وحقوقها الوطنية والقومية.

ونحن حين ندعو للربط العضوي بين النفط والسياسة، فإننا لا نخترع نظرية جديدة. فالاقتصاد هو أحد الروافد الاساسية التي تمدّ السياسة بالقوة، إلى جانب القدرات البشرية والتكنولوجية والعسكرية. وحتى الآن فإن ورقة النفط فشلت بشكل ذريع ـ نتيجة لضعف استخدامها ـ في أن تمكن البلدان المصدرة له، وعلى رأسها دول مجلس التعاون، من أن تلعب بحذق واقتدار ورقة السياسة.

ولعل من أبرز مظاهر ضعف استخدام ورقة النفط كسلاح سياسي واقتصادي معاً، من قبل مجلس التعاون ككل ـ سواء في اطار منظمة «الأوبك» أو «الاوابك» ـ هو اتجاه بعض الدول الأعضاء في المجلس إلى سياسة انتاجية وسعرية كان من شأنها في آخر الأمر أن تفقد النفط تدريجياً قيمته التي يستحقها موضوعياً كسلعة استراتيجية بالغة الأهمية في التجارة الدولية، وهذا ما بدأ يحدث بالفعل مؤخراً. لقد ذهبت بعض تلك

الدول ذات الانتاج العالي من النفط الى اغراق الاسواق العالمية بكميات هائلة من النفط طيلة عدة سنوات، وبأسعار تنافسية، أي أقل من السعر الدولي لبرميل النفط الذي اتفقت عليه «الأوبك». وكان من نتيجة ذلك أن حدث اختلال كبير في الميزان الذي ظل قائماً منذ عام ١٩٧٤ حتى ١٩٨٠ تقريباً بين العرض والطلب. لقد ازدادت كميات العرض دون أن تزداد كميات الطلب، وكان المستفيد الرئيسي من وراء ذلك كله هي الدول الصناعية الغربية وشركاتها النفطية التي اخذت تبيع النفط في الأسواق العالمية لحسابها الخاص، بأسعار نافست فيها اسعار الغالبية العظمى لدول «الأوبك».

وهكذا، بعد أن كانت الدول الصناعية الغربية تتنافس فيما بينها للحصول على الكميات التي تحتاجها من نفط دول الشرق الأوسط (ومعظمها خليجية)، اصبحت الدول المنتجة للنفط هي التي تتنافس فيما بينها، هذه المرة، لتسويق إنتاجها من النفط بأكبر كمية ممكنة، وبأسعار تنافسية. وبعد أن كان سعر برميل النفط في الأسواق العالمية ٣٤ دولارا كمعدل عام، وصل الآن إلى ٢٧ دولارا تقريباً، وربما اقل في الواقع والمظهر العام الثاني من مظاهر سوء استخدام النفط كسلاح سياسي واقتصادي بيد دول مجلس التعاون ـ ولمعظم البلدان المصدرة الأخرى للنفط ـ يتمثل في كون الموارد المالية المتأتية من مبيعات النفط، كانت أكبر بكثير من إمكانيات تلك الدول على الاستخدام المنتج لرأس المال النقدي، الأمر الذي دفع تلك الدول الى اختزان شطر كبير من تلك الموارد بشكل غير مجد اقتصاديا. فالثروة النفطية الوطنية غير المتجددة بطبيعتها، تحولت إلى استثمارات مالية نقدية تتآكل قيمتها الحقيقية سنة بعد اخرى نتيجة تضافر عوامل عدة، أبرزها تصاعد معدلات التضخم، واستمرار تقلب اسعار العملة، ولا سيما سعر الدولار.

ب ـ دبلوماسية النفط:

إن من أبرز المجالات التي يمكن لدول مجلس التعاون أن تستخدم دبلوماسية النفط فيها هو مجال المساعدات التي يمكن تقديمها لدعم استقلال الدول النامية بمزيد من المساعدات التي تمكنها من عدم الخضوع للضغوطات الاقتصادية للقوى الكبرى لقاء ثمن سياسي غالباً. وإذا كنا لا نتجاهل الدعم الذي تقدمه دول المجلس حالياً لبعض بلدان العالم الثالث الأكثر فقراً من خلال صناديق الدعم المالي المخصصة لهذا الغرض [٦٢] فإننا لا زلنا نعتقد بأن دول المجلس ـ وبرغم انخفاض حجم عائداتها النفطية منذ مطلع عام ١٩٨٣ ـ قادرة على تحسين مستوى وطبيعة مساعداتها لتلك الدول الفقيرة.

إن تقديم المزيد من المساعدات لا يعني فقط مجرد رفع قيمة المدفوعات النقدية لتلك الدول، لأن هناك أوجهاً عديدة لتلك المساعدات ويأتي في مقدمتها توجيه جزء من استثمارات دول مجلس التعاون المالية للبلدان النامية، ولا سيما الأقل نمواً ، بحيث تعطي الأولوية بطبيعة الحال للبلدان العربية، حتى ولو لم تجن دول المجلس من وراء تلك الاستثمارات أرباحاً كبيرة على غرار ما يمكن أن تجنيه ربما في البلدان المتقدمة طالما أن الهدف معنوي وأدبي أساساً، أي للتخفيف من فقر وتخلف شعوب البلدان النامية اساساً، وليس بهدف الربح وتراكم الثروات.

لقد احجمت دول مجلس التعاون عن توجيه استثمارات مالية معقولة نحو البلدان النامية بدعوى أن استثمارات كهذه تحتاج لاسواق مالية وصناعية مستقرة سياسياً واقتصادياً، وهو ما لا يتوفر على نحو دائم ومضمون في معظم بلدان العالم الثالث وفقاً لهذه الأطروحة. غير أنه وإن صحت مثل هذه الأطروحة في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، فإنه لم يعد ممكناً الادعاء اليوم بأن الغرب الصناعي لا يزال يمثل «واحة» الاستقرار العالمي، وهو الذي يعاني ازمات اقتصادية متلاحقة تتمثل أساساً بازدياد نسب التضخم والبطالة واضطراب الأوضاع الاجتماعية والسياسية بسبب ذلك. بل ولقد ذهب بعض الاقتصاديين في الغرب الصناعي ذاته للقول بأن واحداً من أهم الأسباب التي أدت لأزمة الاقتصاد الغربي تعود إلى « التخمة » المالية التي أصيبت بها الدول الغربية الكبرى نتيجة التدفق الهائل لأموال النفط العربية للبنوك والمؤسسات الاقتصادية الغربية، لدرجة أن تلك البنوك والمؤسسات كانت تعجز أحياناً عن أن تجد مجالات ملائمة جديدة لتوظيف تلك العوائد المالية.

٢/٣ بناء نظام اقتصادي دولي جديد :

لا زلنا نعيش اليوم في ظل نظام اقتصادي دولي نشأ إبّان الثورة الصناعية وانبلاج عصر النظام الرأسمالي الذي كان قوامه، ولم يزل، البحث عن مصادر للمواد الخام والبحث عن أسواق واسعة لتصريف المنتجات الصناعية للدول الغربية. ومع أن هذا النظام قد تطور وفقاً لحاجات الاقتصاديات الغربية والتطورات الاقتصادية للبلدان النامية ذاتها ، فإن أسس هذا النظام لازالت قائمة كما كانت عليه في عهد الاستعمار ، بل وتكرست اليوم في عصر الامبريالية . انه نظام يقوم على أساس قسمة العمل الدولي بين الدول الصناعية المتقدمة التي تمثل مركز النظام الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الدولية ، وبين الدول النامية التي تمثل التوابع . الأولى تنتج وتصدر وتبيع وفقاً لشروطها وأسعارها ، والثانية لا مجال أمامها سوى أن تستهلك أو تتعرض للمجاعة ، أو على

أقل تقدير، أن تعجز عن انجاز مهامها التنموية إن هذه العلاقة الاقتصادية والتجارية غير المتكافئة تبرز اليوم أكثر مما تبرز في مجال ما يسمى بنقل التكنولوجيا للبلدان النامية.
وطالما أن دول مجلس التعاون الخليجي، وغيرها من البلدان الأعضاء في منظمة «الأوبك» تمتلك من القوة المالية ما يمكنها من أن تلعب دوراً هاماً في تغيير هذا النظام المجحف لصالح البلدان النامية أو لانصافها على الأقل، فإن هذه القوة تظل نظرية وغير مؤثرة مالم تتجه إلى تحقيق المهام التالية:

أ ـ تشجيع التبادل التجاري بين البلدان النامية. ويمكن أن يتحقق ذلك إذا جعلت دول مجلس التعاون مساعداتها واستثماراتها الموجهة للدول النامية مشروطة بذلك. وبهذا يمكن تصحيح وضع منطقة الخليج تدريجياً في ميزان العلاقات التجارية الدولية لصالح الدول النامية، وذلك بالنظر إلى حجم الوفورات الكبيرة التي يتوقع أن تتجمع لدى الدول النامية فيما لو قامت بتركيز التبادل التجاري فيما بينها بشكل رئيسي، بدلاً من التوجه بشكل شبه كلي للأسواق الغربية.

ب ـ دعم الصناعات الغذائية في البلدان النامية، وضمان استيعاب فائض هذه الصناعات في الدول النامية ذاتها. ومن شأن هذا بالطبع ان يقلل الى حد كبير من اعتماد البلدان النامية، ويضمنها دول مجلس التعاون الخليجي ذاتها، على صادرات الغرب إليها من المواد الغذائية لضمان أمنها الغذائي. وتزداد أهمية دعم هذه الصناعات حين نعلم أن معظم دول العالم الثالث تملك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية القابلة للزراعة أو للاستصلاح الزراعي أو التي يجري استغلالها بطرق بدائية، والتي بإمكانها أن تسد جزءاً كبيراً من حاجة شعوبها من المواد الغذائية والمنتجات الزراعية لو توفرت الأموال اللازمة للتوسع في زراعة الأراضي القابلة للزراعة، واستصلاح الأراضي، وإقامة شبكات الري الحديثة، وتحديث طرق الزراعة ومكننتها[٦٣].

جـ ـ الحفاظ على ثروة البلدان النامية من الأدمغة التي تتسرب بأعداد كبيرة لدول الغرب الصناعية، إما لأنها لا تجد المشاريع التي تحتاج لخدماتها العلمية والتقنية في مواطنها، أو لأنها لا تلقى الرعاية والاهتمام الذي قد تلقاه في الغرب، وتعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات من أكثر الظواهر السلبية والمقلقة في مجتمعات البلدان النامية. ولكي يتسنى لتلك البلدان الاستفادة من كفاءات أبنائها، فلا بد لدول مجلس التعاون أن تقدم المساعدة المالية الممكنة لهذه البلدان كي تضمن استمرار تشغيل هذه الكفاءات في مشاريع انتاجية.

د ـ دعم مشاريع التكنولوجيا الوطنية أو «توطين التكنولوجيا» في بلدان العالم الثالث. إذ لا

شك أن عملية التوطين تشكل البديل الأكثر جدوى موضوعياً، وعلى المدى الاستراتيجي، لما يسمى بـ«نقل التكنولوجيا»، هذه المعزوفة التي عزفها لنا الغرب في السنوات الماضية بطريقة كفلت له استمرار نهب ثروات وأموال العالم الثالث، ولم تؤد إلا لمزيد من تكرس التبعية للغرب وإلى فشل معظم المشاريع التي قامت على هذا الأساس على أمل تحقيق تنمية وطنية حقيقية في بلدان العالم الثالث إن هذه المهمة ستحتاج إلى المزيد من الأموال والجهد والوقت كي تتحقق الفائدة المرجوة منها، ولكنها ستكون الخيار الذي لا خيار غيره .

الخلاصة :

يعتبر قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية أحد المكاسب والانجازات الايجابية للعمل الخليجي المشترك، في كافة المجالات وعلى مختلف المستويات، وهو العمل الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من العمل العربي المشترك ومكملاً له لا متعارضاً معه.

لقد كان المبرر الرئيسي لقيام مجلس التعاون هو انقاذ العمل الخليجي المشترك مما يعانيه العمل العربي المشترك بمجمله من ركود ووهن، مَردُّهما أساساً إلى استمرار الخلافات السياسية بين الأنظمة العربية وتباينها، وتضاؤل الآمال في إمكانية تذليلها، وبناء تضامن عربي حقيقي وثابت لا تودي به المتغيرات،وانطلقت دول مجلس التعاون في مبادرتها هذه من اعتبارات الروابط الخاصة التي تربط دول الخليج بعضهـا ببعض، ومن تشابه أنظمتها السياسية وأوضاعها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا، فإننا نجد أنفسنا أمام عمل عربي إقليمي أو شبه إقليمي، يطمح لأن يقدم نموذجاً ايجابياً وواقعياً وحيوياً للعمل المشترك، يمكن أن يتطور مع الوقت، ولكنه لا يلتزم سلفاً بأي شكل من أشكال الاندماج الخليجي، سواء في اطار «فيدرالي» أو «كونفيدرالي»، ويعلن صراحة أنه شكل من العمل المشترك لا يتعدى «التنسيق» و«التعاون».

وانطلاقاً من هذا «الطموح الواقعي» - ان جاز التعبير- فإننا نعتقد بأنه كان، ولا يزال في وسع مجلس التعاون أن يتخذ من المواقف والخطوات والإجراءات اكثر مما اتخذ، دون أن يتحمل في ذلك أعباء واوزارا والتزامات ومسؤوليات أكبر أو أكثر من تلك التي تندرج في اطار الالتزامات والمسؤوليات التي حددها المجلس ذاته لنفسه.

واذا كنا نعيش حقبة وراء اخرى من «حقب التنمية»، ونرصد لها اضخم المبالغ ونعبىء لها مختلف الطاقات البشرية الوطنية وغير الوطنية، فإنه يجب أن يبقى ماثلاً أمام العيان باستمرار أن التنمية لا تعني ببساطة مجرد بناء الهياكل الارتكازية الأساسية، ورفع مستوى المداخيل الفردية ، وزيادة الناتج المحلي الاجمالي وغير هذه من المؤشرات الدالة على النمو

والتنمية . فالتنمية أولاً وأخيراً تبدأ بالإنسان وتنتهي به . وهذا الإنسان هو « حيوان سياسي » بطبيعته مثلما هو كائن اجتماعي ، لذلك فإن التنمية السياسية للإنسان ـ سواء على المستوى القطري أو على أي مستوى أشمل أكان إقليمياً أم شبه إقليمي ـ هي جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الأشمل والأصح . وبين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية وشائج لا تنفصم . ومن هنا فإن قيام مجلس التعاون الخليجي يجب أن يفهم ضمن هذا الفهم ، وأن يتحمل مسؤولياته المحلية والإقليمية والعربية والدولية ضمن هذا الإطار .

وبطبيعة الحال، فإننا لا نستطيع أن ننكر أن أي منظمة شبه إقليمية كمجلس التعاون لا بد وأن تتعرض للكثير من العثرات والثغرات، ومن الطبيعي أن تثار حولها الكثير من الملاحظات والآراء النقدية الجادة والموضوعية والبناءة ، وهو ما حاولنا أن نفعله قدر المستطاع، رائدنا في ذلك الحرص على اثراء التجربة الوحدوية الخليجية المرجوة واكتمالها ونجاحها لتحقيق الأهداف المرجوة واعطاء نموذج افضل في العمل العربي المشترك .

الهـوامـش

(١) وردت هذه العبارات ضمن حديث أدلى به الملك فهد إلى مندوب وكالة الانباء السعودية بتاريخ ١٩٨١/٢/١٤ ، أي بعد أيام قليلة من انعقاد القمة الأولى لرؤساء دول مجلس التعاون التي عقدت في أبو ظبي بتاريخ ١٩٨١/٢/٤ .

(٢) دراسة منشورة في جريدة القبس الكويتية ١٩٨١/٢/١٧ بمناسبة قيام مجلس التعاون .

(٣) د . محمود علي الداود : « عوامل الوحدة والتجزئة في الجزيرة العربية » بحث مقدم إلى ندوة « التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية » مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ونشرت في كتاب بهذا الاسم في تشرين الأول ، اكتوبر ١٩٨١ ص ٢٣ .

(٤) هناك العشرات من الكتب والدراسات حول تاريخ الصراعات الدولية حول منطقة الخليج والجزيرة العربية انظر على سبيل المثال لا الحصر : عبد الأمير محمد أمين، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر، بغداد ، مطبعة أسير ١٩٦٦ كذلك جمال زكريا قاسم : امارات قديمة ودولة حديثة . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (القاهرة ١٩٧٢) وكذلك صادق نشأت : تاريخ الخليج السياسي : ترجمة أحمد كمال حلمي .

(٥) محمود علي الداود . المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٦) جمال زكريا قاسم : « الأسس التاريخية لوحدة الامارات ودور الاستعمار في تجزئتها » . بحث قدم التجربة الاتحادية لدولة الامارات، المصدر السابق ذكره ص ٨٦، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٥ .

(٧) روزماري زحلان « الوحدة والحكم البريطاني : حالة الامارات العربية المتحدة » . الندوة السابقة الذكر ص ١١٥ ـ ١٣٥ من الكتاب .

[illegible] فهمي . صراع القوى في الخليج ، دولة الامارات العربية المتحدة ودور الدول المحركة للأحداث في المنطقة (رسالة ماجستير) جامعة الكويت ، قسم العلوم السياسية ١٩٧٨ ص ١٠ ـ ١١ .

(٩) سيد نوفل : الأوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٦٦ .

(١٠) اليكسي فاسيليف : بترول الخليج والقضية العربية . القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٨ ص ٤١ ـ .

(١١) د . عادل عبد السلام : « بلدان الخليج العربي : دراسة ديمغرافية » بحث مقدم الى ندوة « تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي » الدوحة ١٥ ـ ١٨ شباط / فبراير ١٩٧٥ . والمنشور في الكتاب الذي أصدره المعهد العربي للتخطيط في الكويت تحت نفس العنوان ص ٢٠ ـ ٢١ .

(١٢) د . محمد عبد الغني سعودي : مصدر سابق .

(١٣) انظر في هذا الصدد : ـ

د . محمد غانم الرميحي : النفط والتغير الاجتماعي في دول الخليج العربي .

(١٤) د . عبد الهادي خلف . « دور المرأة في الاندماج الوطني في دولة الامارات » ، بحث مقدم إلى ندوة التجربة الاتحادية لدولة الامارات الآنفة الذكر ص ٧١١ من الكتاب .

(١٥) مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة ، الرياض ٩ وثائق المجلس ١٩٨١ .

(١٦) حول ردود فعل الصحافة الخليجية هذه بصدد قيام مجلس التعاون انظر :

ـ مركز الخليج للدراسات العربية : التقرير السياسي (تقرير شهري يعني بالشئون الخليجية والعربية والعالمية) الشارقة عدد (٧) شباط / فبراير ١٩٨١ ، ص ٦ ـ ٧ .

(١٧) ظهرت أعمال هذه الندوة في كتاب بنفس الاسم :

ـ جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية : ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في اطارها المحلي والدولي ، ١٨ ـ ٢٠ ابريل ١٩٨٢ ، مجموعة الأبحاث والتعقيبات والمناقشات ، شركة المطبعة العصرية ومكتباتها ، الكويت ١٩٨٢ .

(١٨) ابرز المعبرين عن هذا الاتجاه عبدالله يعقوب بشارة ، الأمين العام لمجلس التعاون .

انظر بحثه المقدم في الندوة والمناقشات التي دارت بصدده :

ـ عبدالله يعقوب بشارة : مجلس التعاون الخليجي ، أهدافه ، ظروفه ، نشأته ومستقبله ، كتاب ندوة مستجدات التعاون . . . ص ٥٧ ـ ٨٥ .

(١٩) من أبرز ممثلي هذا الاتجاه والمدافعين عنه انظر :

د . عبدالله النفيسي : مجلس التعاون الخليجي ، الاطار السياسي والاستراتيجي ، ندوة مستجدات التعاون . . المصدر السابق ، ص ٣٠٩ ـ ٣٧١ .

(٢٠) حديث الملك فهد بن عبد العزيز الى مندوب وكالة الأنباء السعودية الآنف الذكر .

(٢١) جريدة « القبس » الكويتية الصادرة بتاريخ ١٩٨١/٢/٤ .

(٢٢) صحيفة « الأوبزيرفر » البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨١/٢/١ .

(٢٣) جريدة « الرأي » الأردنية ١٩٨١/٣/١٠ .

(٢٤) جريدة « الرأي » ١٩٨١/٣/٨ .

(٢٥) روجت لهذه الفكرة في بادىء الأمر وكالة « رويتر » وبثتها من مكتبها في البحرين ، وما لبث بعض

الصحف الخليجية أن تناقلتها انظر على سبيل المثال جريدة « اخبار الخليج » بالبحرين الصادرة بتاريخ ١٩٨١/٢/٩ ومن الصحف العربية جريدة « الرأي » الصادرة بنفس التاريخ .

(٢٦) مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون (الدستور) ، ١٩٨١ .

(٢٧) انظر جريدة « القبس » بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣١ ، ص ١١ .

(٢٨) وافق رؤساء دول مجلس التعاون على هذه الاتفاقية في ختام مهمتهم الأولى المنعقدة في أبو ظبي بين ٢٦ ـ ٢٧ أيار / مايو ١٩٨١ . ووقع وزراء المالية والاقتصاد لدول المجلس بالأحرف الأولى عليها في ختام اجتماعهم بالرياض بتاريخ ١٩٨١/٦/٨ وأحيلت للمجلس الوزاري تمهيداً لرفعها للقمة الخليجية الثانية . ووافق المجلس الوزاري على الاتفاقية في ختام اجتماعه في الطائف بين ٨/٣١ - ١٩٨١/٩/١ ، ورفعها للقمة الثانية التي وافقت عليها في ختام أعمالها في الرياض بين ١٠ ـ ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ بشكلها النهائي .

(٢٩) جرت مناقشة هذه الدراسات خلال اجتماع مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية لدول الخليج العربية في الفترة من ١٠ ـ ١٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ . انظر : ـ

ـ مركز الخليج للدراسات العربية (الشارقة) ، التقرير السياسي ، عدد (٤) نوفمبر ١٩٨٠ ، ص ٤ ـ ٢٢ .

(٣٠) حديث الملك فهد بن عبد العزيز الى وكالة الانباء السعودية الآنف الذكر والمنشور في الصحف السعودية .

(٣١) جريدة « الجزيرة » ١٩٨١/٢/٩ .

(٣٢) من الجدير بالذكر في هذا الصدد أن تقريراً امريكياً رسمياً سلمته ادارة الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر الى ادارة الرئيس رونالد ريغان اثر توليه الرئاسة كشف عن أن مجموع ما أنفقته دول الخليج العربية منذ عام ١٩٧٤ على تنمية قدراتها العسكرية يبلغ ٣٥٠ مليار دولار . وأن احدى الدراسات التي نشرت في لندن في شباط / فبراير ١٩٨١ تشير إلى أن أهم ثلاثة عقود أبرمت مع العالم العربي عام ١٩٨٠ كانت عقوداً دفاعية . فقد أبرمت السعودية عقداً مع فرنسا قيمته ٣ آلاف و٤٥٠ مليون دولار ويتعلق أساساً بشراء فرقاطات قاذفة للصواريخ . وطلبت قطر من فرنسا شراء زوارق سريعة (٢٠٠ طن) قاذفة للصواريخ تبلغ قيمتها الاجمالية ٣٦١ مليون دولار .

انظر : مجلة « الأسبوع العربي » الصادرة بتاريخ ١٩٨١/٢/١٦

(٣٣) تصريح نقلته وكالة الأنباء السعودية ونشرته الصحف السعودية ومن بينها صحيفة « الندوة » يوم ١٩٨١/٣/٨ .

(٣٤) حديث لصحيفة «عكاظ» السعودية ونقلته وكالة أنباء الخليج يوم ١١/ ٣/ ١٩٨١ .

(٣٥) تصريح بثته وكالة الأنباء الفرنسية ونشرته صحيفة «الرأي» الأردنية بتاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٨١ .

(٣٦) صحيفة «الخليج» الشارقية ٥/ ٢/ ١٩٨١ .

(٣٧) مجلة «الأسبوع العربي» ١٦/ ٢/ ١٩٨١ .

(٣٨) مركز الخليج للدراسات العربية الشارقة «التقرير السياسي» عدد (٧) شباط/١٩٨١، ص ٦ .

(٣٩) ناقش مجلس النواب هذه القضية اثناء انعقاد دورته الاستثنائية لمناقشة أزمة «سوق المناخ في الكويت» في

حوالي منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢.

(٤٠)من أبرز الصحف الخليجية التي عبرت عن هذا الاتجاه صحيفة «الوطن» الكويتية وصحيفة «الخليج» في الشارقة وجريدة «أخبار الخليج» في البحرين وقد عبرت في العديد من افتتاحياتها الرئيسية عن موقف نقدي حاد تجاه الاتفاقية وطالبت بإعادة النظر فيها وعدم التوقيع عليها في شكلها الراهن.

(٤١)قالت صحيفة «نيويورك تايمز» في تحليل شامل للوضع السياسي والأمني في منطقة الخليج، ونشرته في عددها الصادر بتاريخ ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٨١: بأن «المحللين الغربيين» تساورهم الشكوك بالنسبة إلى الفعالية التي يمكن فيها للدول الخليجية أن تنسق أنظمة دفاعها بالنظر إلى اختلاف اسلحتها ومصادر تزودها بالسلاح. وذكرت أن العربية السعودية، على سبيل المثال، ابتاعت عام ١٩٨٠ دبابات وصواريخ مضادة للطائرات من فرنسا والولايات المتحدة، واعربت عن رغبتها، في الوقت ذاته، في الحصول على دبابات ومصفحات من المانيا الغربية والنمسا. وجاء في نشرة لمعهد الدراسات الاستراتيجية في لندن أن أكبر مبلغ للانفاق على الدفاع خصصته السعودية عام ١٩٨٠ يبلغ ٢٠,٧ مليار دولار، وأن نسبة الانفاق العسكري في دول الخليج العربية على أساس الفرد الواحد، هي أعلى نسبة في العالم أجمع، إذ تنفق السعودية ٢,٤٠٠ دولار لكل شخص، وتنفق الامارات العربية ٢,١٠٠ وقطر ١,٧٠٠ والكويت ١,٢٠٠ دولار، بينما تنفق الولايات المتحدة ذاتها ٦٠٠ دولار للفرد (نقلاً عن الصحيفة ذاتها).

(٤٢)مركز الخليج للدراسات العربية (الشارقة): التقرير السياسي، عدد (٤) تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١، ص ٦ ـ ٨.

(٤٣)مركز الخليج.. التقرير السياسي، عدد (٨) آذار/ مارس ١٩٨٢، ص ٣ ـ ٤.

(٤٤)المصدر السابق، ص ٤ ـ ٥.

(٤٥)مركز الخليج للدراسات العربية (الشارقة): التقرير السياسي، عدد (٥) كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠، ص ٢٢.

(٤٦)المصدر السابق، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٤٧)مركز الخليج للدراسات العربية، التقرير السياسي، عدد (٨) آذار/ مارس ١٩٨١، ص ١٦ ـ ١٧.

(٤٨)ذكرت صحيفة «القبس» في عددها الصادر بتاريخ ٦/ ١١/ ١٩٨٣ (ص ٢٢) «أن القبس تستطيع أن تؤكد، نقلاً عن مصدر خليجي كبير.. بأن العلاقات المميزة بين المجلس وكل من عدن وصنعاء، ستكون كمرحلة أولى ثم تتبعها عدة مراحل، بحيث تكون في نهايتها إمكانية انضمام اليمنيين إلى المجلس بعد فترة ليست بالطويلة». وأكدت الصحيفة على أن المجلس يزمع تقديم ٥٠٠ مليون دولار مساعدة لليمنيين.

(٤٩)انظر في هذا الصدد «التقرير السياسي» العددين (٧) و(٨) ١٩٨١، الصادر عن مركز الخليج للدراسات العربية. الشارقة.

(٥٠) انظر على سبيل المثال تصريح عبد العزيز حسين ، وزير الدولة الكويتي لشئون مجلس الوزراء آنذاك المنشور في « الرأي » الأردنية بتاريخ ١٩٨١/٢/٥ والذي أدلى به لوكالة الأنباء السعودية .

(٥١)انظر ما نشرته صحيفة «الأوبزيرفر» اللندنية بهذا الخصوص بتاريخ ١/ ٢/ ١٩٨١.

(٥٢)جريدة «الرأي العام» الكويتية، ١٩/ ٢/ ١٩٨١.

(٥٣)أعلن زعماء سعوديون، وعلى رأسهم الملك فهد، مراراً استعداد المملكة المبدئي لاقامة علاقات

دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، ولكنهم أعلنوا أن الوقت لم يحن بعد لذلك.

(٥٤)تنفرد الكويت من بين دول مجلس التعاون بانتهاج سياسة خارجية أكثر توازناً على الصعيد الدولي، وبالذات على صعيد العلاقات مع الدولتين العظميين. وتجسيداً لهذه السياسة، عارضت الكويت رسمياً قيام الولايات المتحدة وبعض دول البحر الكاريبي بإرسال قواتها لغزو جزيرة غرينادا في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩٨٣، بحجة إعادة الأمن والاستقرار، وحماية الرعايا الأمريكيين في الجزيرة، في أعقاب الانقلاب العسكري الذي اطاح بحكومة موريس بيشوب الذي قتل في الانقلاب. وصرح الشيخ صباح الأحمد، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وزير الإعلام بالوكالة بأنه لا يجد أساساً قانونياً لعملية الغزو.

(٥٥)«التقرير السياسي» الصادر عن مركز الخليج للدراسات العربية العدد (٧) شباط/ فبراير ١٩٨١ الشارقة الإمارات العربية المتحدة.

(٥٦)صحيفة الخليج ٢٨/ ٥/ ١٩٨١.

(٥٧)صحيفة الخليج ٢٨/ ٥/ ١٩٨١.

(٥٨)صحيفة «الخليج» ٢٧/ ٥/ ١٩٨١.

(٥٩)صحيفة «الدستور» الاردنية ١٠/ ٢/ ١٩٨١ (أدلى القليبي بهذا التصريح في تونس ونقلته وكالة الأنباء الأردنية).

(٦٠)صحيفة «الخليج» ٢٨/ ٥/ ١٩٨١.

(٦١)«التقرير السياسي» مركز الخليج للدراسات العربية. عدد (٩) ايار/ مايو ١٩٨١ الشارقة.

(٦٢)الصندوق الكويتي للتنمية (١٩٦١) صندوق أبو ظبي للتنمية (١٩٧١) صندوق التنمية السعودي (١٩٧٤) والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (١٩٧٢) وهو الصندوق الذي تساهم فيه دول الخليج بأعلى نسبة من رأس ماله.

(٦٣)إن معظم المساعدات التي تقدمها الصناديق الوطنية في كل من السعودية والكويت وأبو ظبي للدول النامية تذهب لهذه الغاية في الواقع. غير أن من المأمول زيادة قيمة هذه المساعدات بالنسبة للبلدان النامية والعربية ذات الامكانات الزراعية القابلة للاستثمار على نطاق واسع.



مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

تصدر عن جامعة الكويت
نصف سنوية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات
الإسلامية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور: حسن الشاذلي

رئيس التحرير: الدكتور عجيل جاسم النشمي

تشتمل على:

- بحوث في مختلف العلوم الإسلامية.
- دراسات قضايا إسلامية معاصرة.
- مراجعات كتب شرعية معاصرة.
- فتاوى شرعية.
- تقارير وتعليقات على قضايا علمية.

الاشتراكات:-

للأفراد ٢ ديناران داخل الكويت، ٧ دولارات أمريكية خارج الكويت.

للمؤسسات والشركات ١٠ دنانير داخل الكويت.
٢٥ دولارًا أمريكيا خارج الكويت.

• جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص. ب: ١٧٤٣٣ الخالدية
الكويت - كيفان - ت: ٨٤٧٢٦٩

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٣ ـ العدد ٤ ـ شتاء ١٩٨٥ (الصفحات من ٢٢٥ إلى ٢٤٢)

حول إشكالية الإعلام والتنمية في الوطن العربي

عواطف عبدالرحمن
كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة

رغم أنه لا يوجد إجماع بين النخبة السياسية والثقافية في العالم العربي على تحديد دور ومسئوليات الصحافة ووسائل الاعلام الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال إلا أن الممارسات العملية خلال ربع القرن الأخير قد طرحت رؤية موحدة وإن اختلف مضمونها الاجتماعي والأيديولوجي . تحدد هذه الرؤية الدور الأساسي للصحافة العربية وسائر وسائل الاعلام في ضرورة استخدامها كأداة في يد السلطة وذلك للقيام بدور الشرح والتفسير والتأييد لقرارات السلطة السياسية أكثر من كونها أداة للنقد والتوعية الجادة .

ويلاحظ بصورة عامة أن الرؤساء والحكام العرب يعتبرون أي نقد موجه للحكومات على أنه موجه للأمة بأكملها مما ترتب عليه غياب الرؤية النقدية سواء في أجهزة الاعلام أو لدى المسئولين والحكام أو بالنسبة للجماهير العربية . ورغم أن الكثير من الدول العربية لم تنص في دساتيرها على تحريم قيام حزب أو احزاب للمعارضة ولكن يختلف الأمر من الناحية الواقعية فالحكومات العربية لاتمانع نظريا في ممارسة حرية الصحافة ولكن بشروط وضوابط أبرزها هو عدم الخروج على الصيغة العامة التي ارتضتها السلطة السياسية.

والواقع أن العالم العربي لم يشهد صحافة تمثل قوى المعارضة إلا في الفترة التي سبقت الحصول على الاستقلال عندما حدث تحالف مقدس بين جميع فئات الشعب لمواجهة السلطات الاستعمارية أما في مرحلة مابعد الاستقلال فقد تعددت القيود المفروضة على الحريات العامة دفاعا عن النظام العام وأمن الحكومات وهما من المفاهيم المطاطة التي تستخدم على نطاق واسع في شتى أنحاء الوطن العربي . ولذلك يلاحظ أن جميع الحكومات العربية دون استثناء تمارس سيطرتها

المباشرة من خلال ملكية وإدارة وسائل الاتصال على الاذاعة والتليفزيون ووكالات الأنباء . وتكاد تلتقي معظم الدول العربية في وضع قوانين للعمل الاعلامي وخصوصا الصحافة من خلال التشريعات الاعلامية واللوائح المنظمة للعمل الاعلامي وقوانين المطبوعات . هذا وقد يكون من المفيد أن نستعرض التيارات السائدة لدى الزعماء والحكام العرب عن دور الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى ومسئولياتها بعد الاستقلال ويمكننا أن نلخص هذه الاتجاهات في ثلاثة تيارات رئيسية :

الاتجاهات في ثلاثة تيارات رئيسية:

التيار الأول:

ويرى ضرورة تكريس الصحافة لتحقيق الهدف القومي الاشمل وهو الوحدة العربية وتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني ويرى هذا التيار أن مهمة الصحافة العربية الاولى هي بناء الفكر القومي وتشجيع المبادرات الوحدوية من جانب الحكومات وتعبئة الشعوب العربية للالتفاف حول هذا الهدف الحيوي. ولذلك يجب أن تبدأ النشاطات الاعلامية في العالم العربي وتنتهي عند هذا الهدف فالدول العربية في حاجة الى الصحافة كي تسهم في تحويل الولاء القطري الى ولاء قومي وكي تعمل على تزويد الشعوب العربية بكل ما هو جاد وعصري في الثقافة القومية والعالمية وتقوم بتسليحهم بالوعي السياسي والقومي لمواجهة العدوان الصهيوني وركيزته المادية الممثلة في دولة اسرائيل وضرورة ادراك العلاقة العضوية بين تحرير فلسطين من السيطرة الصهيونية وبين تحقيق الوحدة العربية الشاملة. ومن هنا تنبع الحاجة الى تجنيد الصحافة العربية للقيام بدور رئيسي في تحقيق التحرر الوطني والوحدة القومية.

أما التيار الثاني:

فهو يرى أن القضية الاساسية والمطروحة على الصحافة العربية بعد الاستقلال هي الاسهام في التنمية القومية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية على نطاق العالم العربي كله. ويرى هذا التيار أن الصحفي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الطليعة المثقفة في العالم العربي فإن عليه مسئوليات مضاعفة إزاء بلاده التي تتسم بتعدد وتنوع مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وهناك ضرورة ملحة لتجنيد الصحافة العربية للقيام بدور رئيسي في القضاء على الأمية التي تبلغ نسبتها حوالي ٧٥٪ في العالم العربي ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين الأمية والعوائق التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً أن الاستعمار الأوروبي لم يحرص فقط على تكريس الأمية بين غالبية الشعوب العربية بل أدخل الى الدول العربية أشكالاً من التعليم التي لا تساعد على بناء مجتمعاتهم

وتطويرها والتي تهدف في الاساس الى تخريج مجموعات من الموظفين والكتبة لمساعدة الجهاز الاداري الاستعماري. . . ولما كانت النظم التعليمية السائدة حالياً في العالم العربي موروثة دون استثناء عن الاستعمار الأوروبي وتحتاج الى اعادة نظر شاملة في مناهجها وأساليبها فضلاً عن قصورها عن تلبية احتياجات الشعوب العربية لذلك أصبح من الضروري الاستعانة بوسائل الاتصال الجماهيري وفي مقدمتها الصحافة للاستفادة بامكانياتها الهائلة في هذا الصدد ويرى أنصار هذا التيار ضرورة تجنيد الصحافة للقيام بهذه المهمة القومية التي تتسم بأهمية خاصة وهي الاسهام في محو الأمية وتغيير النظم التعليمية السائدة والنهوض والتصنيع والاصلاح الزراعي وكلها مشروعات حكومية ذات عائد شعبي في جوهرها. كما يرون أيضاً أن الصحافة ذات الملكية الخاصة لا يمكن أن تسهم في تحقيق تلك المهام القومية ولكن الصحافة وسائر وسائل الاعلام الخاضعة لاشراف الحكومات هي الاجهزة الوحيدة التي تتعرض من خلالها الجماهير العربية لعمليات التطوير التعليمي والثقافي.

ويرى التيار الثالث:

أن المهمة الأولى للصحافة العربية بعد الاستقلال هي تعميق الممارسة الديمقراطية من خلال حرية التعبير والنقد خصوصاً وأن الصحافة العربية قد نجحت أثناء مرحلة النضال الوطني في ارساء مجموعة من التقاليد الديمقراطية من خلال الممارسات العديدة التي قامت بها في مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات المتواطئة معها. ومن هنا أصبح على الصحافة العربية أن تواصل القيام بمسئولياتها في صيانة وترسيخ هذا التراث الديمقراطي الذي شاركت في صنعه ولن يتحقق ذلك الابممارسة النقد البناء لخطط وبرامج وممارسات الحكومات الوطنية. ويضع أنصار هذا التيار مجموعة من الشروط لضمان توفر مناخ ديمقراطي يسمح للصحافة العربية بممارسة مسئولياتها التاريخية في تشكيل اتجاهات الرأي العام العربي والتعبير عنها بأمانة بما يكفل ضمان مشاركة الغالبية العظمى من الجماهير العربية في صنع القرارات السياسية والقومية واعادة تشكيل الواقع الاجتماعي والثقافي العربي بما يتفق مع تراثها الحضاري ومصالحها الاقتصادية والسياسية من ناحية ويحقق مصالح الغالبية العظمى من الجماهير العربية من ناحية أخرى.

وفي مقدمة هذه الشروط ضرورة وجود صحافة حزبية نشطة تجسد مصالح وأفكار القوى الاجتماعية المختلفة التي تتشكل منها المجتمعات العربية.

هل توجد نظرية اعلامية للوطن العربي ؟

لقد كان من المتوقع إزاء القصور الموضوعي الذي تتسم به التصنيفات النظرية للاعلام لكل من العالم الرأسمالي والاشتراكي في تفسير الواقع الاعلامي في العالم العربي أن

يكون هناك اسهام عربي في هذا الصدد ولكن يلاحظ خلو الميدان الاكاديمي في مجال الدراسات الاعلامية العربية من أية محاولات لدراسة الواقع الاعلامي العربي ككل وذلك برصد أهم الظواهر المؤثرة في نشأته وتطوره وحركته الراهنة وتفسير طبيعة الضغوط العديدة التي يخضع لها سواء من جانب السلطة السياسية أو أشكال التشويه والتزييف الناجمة عن صور التبعية المختلفة التي يعاني الاعلام العربي من وطأتها على المستويين الاكاديمي والتطبيقي. ورغم عدم حداثة الدراسات الاعلامية في الوطن العربي إذ ترجع بدايتها الى عام ١٩٣٩ بانشاء معهد التحرير والترجمة والصحافة بجامعة القاهرة وقد توالى انشاء معاهد وأقسام الاعلام بالجامعات العربية منذ منتصف الستينات حتى بلغت حالياً ١٦ مؤسسة أكاديمية. الا أن هناك العديد من المشكلات التي تحول بين هذه المؤسسات وبين القيام بدورها الفكري والاكاديمي المتوقع وأخطر هذه المشكلات على الاطلاق هو خضوع البرامج الدراسية بهذه المعاهد للمؤثرات الغربية وذلك بدرجات متفاوتة. فمن الملحوظ أن هناك مدرستين تسيطران على الدراسات العلامية العربية أولها المدرسة الامريكية ويتضح نفوذها بشكل متزايد في دول المشرق العربي (لبنان ـ السعودية ـ دول الخليج ـ السودان) وتمارس نفوذاً سافراً في كل من لبنان ومصر من خلال أقسام الاعلام بالجامعة الامريكية في كل من بيروت والقاهرة. أما بالنسبة للمدرسة الثانية فهي المدرسة الفرنسية في الاعلام بالمغرب العربي (تونس ـ الجزائر ـ المغرب).

وتفتقد المناهج الاعلامية بالمعاهد العربية الرؤية القومية الشاملة لمتطلبات واحتياجات الوطن العربي اعلاميا مما يترك آثاره السلبية على تكوين الكوادر الاعلامية المتخصصة وعلى نوع البحوث التي تقوم بها هذه الكوادر وخصوصاً رسائل الماجيستير والدكتوراه حيث يلاحظ أنها تفتقر الى وجود فلسفة عامة تحدد أولوياتها على المستويين القطري والقومي. كما تبرز تبعيتها المنهجية في اعتمادها على مناهج وأساليب البحوث الغربية وخصوصاً الأمريكية مما يؤثر على عائدها الاكاديمي بصورة سلبية. يلاحظ عموماً فقر المكتبة العربية فيما تتضمنه من دراسات ميدانية أو مؤلفة عن الاعلام العربي. وإذا كان حصاد تجارب التنمية في الوطن العربي قد أسفر عن مجموعة من السلبيات تتلخص في حقيقة أساسية هي التبعية للنموذج الغربي بكل مترتباتها من قهر سياسي وظلم اجتماعي واغتراب ثقافي تتحمل تبعاته الجماهير العربية في المدن والقرى. فإن الاعلام العربي لم يشذ عن السياق العام للواقع التنموي في الوطن العربي بل يمكن القول بأن الاعلام قد قام بدور رئيسي في ترويج فكر وايديولوجية التبعية وفي تزييف الوعي السياسي والاجتماعي للجماهير العربية لصالح النخب الحاكمة في الداخل ولخدمة مصالح السوق الرأسمالية العالمية في الخارج.

والواقع أن الأوضاع السياسية في العالم العربي قد ساعدت في مرحلة ما بعد

الاستقلال على تدعيم الانماط السلوكية والقيم المنقولة عن الاستعمار الأوروبي فضلاً عن تشجيعها للانماط الثقافية الاخرى التي أدخلها الاستعمار الجديد. ومن ثم فبقدر ادراكنا لعدم امكانية تحقيق الاستقلال الاقتصادي وحده لا بد أن ندرك بنفس القدر بأن الاستقلال الشامل لا يتحقق إلا بالتحرر الاجتماعي والثقافي. وهذا الشكل من الاستقلال الكامل يستلزم توفر مجموعة من الشروط التي تراها غائبة عن الواقع العربي الراهن بقدر توفر الشروط المضادة التي تساعد على استمرار التبعية الاقتصادية والثقافية. واذا كانت هذه التبعية تستمد جذورها التاريخية من المرحلة الاستعمارية السابقة فإن استمرارها يؤكد جوهر التبعية الاعلامية والثقافية من جانب العالم العربي للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة إلا أن أشدها خطراً هو ما يتعلق بمضمون الرسائل الاعلامية التي تبثها وسائل الاعلام الدولية وعلى الاخص الغربية وأبرز ما يميزها هو انعدام العلاقة بين مضمون هذه المواد الاعلامية وبين الواقع الاجتماعي والثقافي السائد في الوطن العربي بل ويتناقض مع طبيعة المشكلات التي تواجه الشعوب العربية وخصوصاً التوجهات ذات الطابع الوطني والقومي في مجال التنمية مما يجعلنا نطلق على هذه المضامين (مضمون المواد الاعلامية غير النامية أو المعادية للتنمية) ويتضح لنا مما سبق أن وسائل الاعلام العربية التي استخدمت أثناء الفترة الاستعمارية من جانب النخبة الاستعمارية بمساعدة النخب المحلية الموالية لترسيخ الارتباط بالوطن الام من خلال متابعة ما يدور فيها من وقائع واحداث ان هذه الوسائل الاعلامية ذاتها قد استخدمت بعد الاستقلال من جانب النخب الوطنية في الوطن العربي تلك النخب التي لا تزال تتطلع الى الغرب كنموذج للتقدم الحضاري والسياسي وذلك للتواصل مع النخب المماثلة في العالم المتقدم ولاخضاع القطاعات الشعبية للاوضاع السائدة عن طريق سلبها القدرة على الرؤية النقدية وتزييف وعيها السياسي والاجتماعي. وهنا يكمن الجوهر الحقيقي للتبعية الفكرية والثقافية التي يتم انجازها وتعزيزها من خلال وسائل الاعلام العربية.

اذن وفي ضوء ما سبق لا يسعنا التوصل الى اطار نظري لتفسير الاوضاع الإعلامية في الوطن العربي الا في ضوء الاجتهادات التي قدمتها مدرسة التبعية عن الاستعمار الثقافي والتبعية الاعلامية والثقافية(*) .

(*) من أبرز كتاب التبعية في المجال الاعلامي والثقافي البروفسور الامريكي هربرت شيللر وكارل نورد نترنج وتابيوفاس بس (فنلندا) وكارل سوفانت ودالاس سميث (كندا) ورواكيل سالينا ولينا بالدان (فنلندا)، وارمان مايكل آرت وسميث ميجلوب (فرنسا) وتران فان دنا (فيتنام) ومجيد طهرنيان (ايران).

وهناك شبه اجماع بين كتاب مدرسة التبعية على تشخيص جوهر التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث وارجاعها الى عوامل تاريخية تتعلق بالسيطرة الاستعمارية الغربية مضافاً اليها المحاولات الدائبة التي تقوم بها الولايات المتحدة في المرحلة الحاضرة من أجل السيطرة على ثقافات العالم الثالث واخضاعها لصالح السوق الرأسمالية العالمية مستعينة في تحقيق ذلك بقدراتها الاعلامية الضخمة من خلال وكالات الانباء الغربية والاقمار الصناعية علاوة على امكانيتها الهائلة في مجال تكنولوجيا الاتصال والنشاط الاخطبوطي للشركات المتعددة الجنسية ووكالات الاعلان الدولية.

وقد انطلق كتاب التبعية الاعلامية والثقافية في تحليلهم لظاهرة التبعية من دراستهم للاعلام الرأسمالي الغربي ومحاولة التوصل إلى القاونين الأساسية التي تتحكم في مضامينه وأدواته والقوى الاجتماعية التي يعبر عن مصالحها. ويلخصون رؤيتهم في أن وسائل الاعلام في الدول الرأسمالية تعتبر أدوات هامة لتحقيق الارباح من ناحية وللتحكم في الوعي الاجتماعي بهدف المحافظة على الاوضاع القائمة من ناحية أخرى. وفيما يتعلق بالاوضاع الاعلامية في العالم الثالث فهم يرون أن النظم الحاكمة في الدول النامية تواصل نفس الدور في احتكار وسائل الاعلام وتسخيرها لخدمة مصالحها وحرمان القطاعات الشعبية من حقوقها الاعلامية والثقافية. أما بالنسبة للمستوى الدولي فإن وسائل الاعلام الدولية تعد أدوات للاعلام والدعاية عن مصالح النخب الحاكمة سواء في المجتمعات الرأسمالية أو النامية. ورغم أهمية الاسهامات التي قدمتها مدرسة التبعية سواء في المجال الاقتصادي أو المجال الاعلامي والثقافي، إلا أنها لا تزال في حاجة الى المزيد من الجهود البحثية التي تتناول الاوضاع الثقافية داخل مجتمعات العالم الثالث لأن تفسير التبعية لا يجب أن يقتصر على العوامل العالمية فحسب بل يجب أن نضع في اعتبارنا العوامل المحلية الخاصة بدول العالم الثالث وضمنها العالم العربي على وجه التحديد. مما يستلزم ضرورة التعرف على طبيعة البناء الاجتماعي والقوى الاجتماعية التي تولت عبء النضال الوطني في مرحلة التحرر الوطني وتلك القوى التي تتحمل أعباء التنمية في مرحلة ما بعد الاستقلال وأيضاً القوى التي تستفيد من عوائد التنمية. ولذلك فإن الاحتكار العالمي وحده لا يستطيع أن يفسر لنا كافة أبعاد التبعية، إلا إذا حاولنا التعرف على آثارها والقوى الاجتماعية المستفيدة من استمرارها وردود أفعال القطاعات الجماهيرية إزاء مظاهر التبعية وأشكالها المختلفة داخل الدول العربية ذاتها.

ولا شك أن هذا الجهد لن يقوم به إلا باحثون ينتمون للمجتمعات التابعة في العالم الثالث. وهناك اسهام مرموق قدمته مدرسة امريكا اللاتينية في هذا المجال. أما المحاولات

التي قام بها بعض الباحثين والكتاب العرب فهي محدودة وقد تضمنت الاسهامات العربية نوعين من الجهد يتمثل الاول في الكتابات والتعليقات النظرية التي يمكن اضافتها الى التراث الفكري والذي قدمته مدرسة التبعية. وهنا تجدر الاشارة الى أعمال سمير أمين التي تعد اسهاماً عربياً مرموقاً في هذه المدرسة خصوصا وأنه ساهم بعدد كبير من البحوث الهامة التي تناولت الدول العربية في شمال افريقيا(*).

أما الدراسات التطبيقية التي قدمها الباحثون العرب في اطار مدرسة التبعية فإن أبرزها دراسة عادل حسين[1] ودراسة جلال أمين عن أثر التطورات الرأسمالية على التنمية المستقلة في العالم العربي. ومما يجدر ذكره أن جلال أمين هو الكاتب الاقتصادي العربي الوحيد الذي تعرض للآثار الثقافية المترتبة على التبعية الاقتصادية للغرب الرأسمالي.

الاعلام العربي ودوره في التنمية الشاملة

لقد ترتب على الهيمنة الخارجية الامريكية بالتحديد والاوروبية الغربية بنسب متفاوتة على الدول العربية من ناحية والتبعية من جانب النخب السياسية والاقتصادية المسيطرة في العالم العربي نحو العالم الرأسمالي المتقدم صناعياً ترتب على ذلك نتيجة أساسية ذات بعدين هما بالتحديد:

أولاً: تزايد سيطرة النخب الحاكمة سياسياً واقتصادياً وايديولوجياً وتعزيز هيمنتها الفكرية والثقافية من خلال وسائل الاعلام العربية التابعة لها وللخارج أي ذات التبعية المزدوجة.

ثانياً: تزايد مساحة الفقر المادي والمعنوي في الوطن العربي وذلك باستبعاد الجماهير العربية عن مواقع التأثير والمشاركة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية.

ولا بد أن يدفعنا هذا الواقع العربي غير السار الى البحث عن بديل أو بدائل سعياً للتوصل الى أفضل السبل لتحقيق التنمية بالانسان العربي ومن أجله مع المحافظة على الهوية الحضارية للأمة العربية وذلك من خلال استشرافه الدور المنوط بوسائل الاعلام العربية

(*) يمكن أن نذكر في هذا السياق اسهامات كل من حسن الضيقة الذي اهتم بدراسة التبعية في تعميق التجزئة داخل الوطن العربي. وابراهيم سعد الدين الذي قدم عرضاً نقدياً للاتجاهات المختلفة داخل مدرسة التبعية.

١ ـ انظر عادل حسين: الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩.

٢ ـ جلالال أمين: مركز دراسات الوحدة بيروت ١٩٨١.

كأدوات لتوصيل الوعي التنموي الصحيح للجماهير العربية وتعميق الانتماء القومي ومساعدة الجماهير على الاستفادة بأفضل ما في التراث العربي والاسلامي وذلك من موقع المشاركة والتفاعل الخلاق مع معطيات المرحلة التاريخية المعاصرة بكل منجزاتها المادية والفكرية.

وقبل أن نتطرق الى طرح التصور البديل لدور وسائل الاعلام العربية في انجاز مهام التنمية الشاملة علينا ألا نتجاهل بعض الايجابيات التي تحققت في مجالات الاتصال المختلفة وذلك رغم اتسامها بالطابع الكمي. وتتمثل هذه الايجابيات في الطفرة الفنية التي حققتها الصحافة العربية ونشوء وكالات الانباء العربية وتزايد عدد الاذاعات العربية وتعدد برامجها وقنواتها. كذلك ازدياد الانتاج التلفزيوني العربي سواء عن طريق المؤسسات الحكومية أو ذات الملكية الخاصة. وفي مجال بحوث الاتصال ظهرت وحدات بحثية جديدة في المؤسسات الاذاعية العربية وفي بعض مراكز البحوث العربية.

الاعلام التنموي - نحو رؤية بديلة

لقد شاع القول لدى الدوائر السياسية والعلمية العربية والعالمية بأن الانسان هو الهدف الاول والاخير لجميع خطط التنمية كما أنه لا يمكن انجاز أي نجاح لمشروعات التنمية دون المشاركة الكاملة من جانب هؤلاء الذين يتحملون عبء التنمية ويتوقعون عائدها متمثلاً في حياة أفضل مادياً وانسانياً. ولا يمكن أن يتحقق الهدف النهائي والاساسي للتنمية إلا بتوفير الاحتياجات الانسانية المتعددة والتي تتمثل في حق المعرفة والتواصل الاجتماعي والتعبير عن الذات وهو ما يمكن أن يسمى بالاحتياجات أو الحقوق الاعلامية والثقافية. وصحيح أن الاتصال وحده لا يمكن أن ينهض بعبء التنمية ولكن عدم اسهام الاتصال في خطط التنمية يؤدي الى اخفاقات غير متوقعة كما يعطل بالفعل ايقاع الحركة والتنفيذ لمشروعات التنمية. ومن هنا تبرز ضرورة الربط بين سياسات الاتصال والاعلام من ناحية وبين السياسات الاخرى المطبقة في المجال الاقتصادي واالاجتماعي والثقافي والتعليمي من ناحية أخرى بحيث تتكامل جميعها ويتشكل منها ما يطلق عليه الخطة الشاملة للتنمية إذا كانت سياسات الاعلام والاتصال لابد أن تندمج في نسق واحد مع سياسات التنمية في جوانبها المختلفة فإن البعد التنموي للاتصال والاعلام يعد جزءا أساسيا من الخطة الشاملة للتنمية والمقصود بذلك هو تنمية القطاع الاعلامي بمختلف أبعاده الرأسية والأفقية والكمية والنوعية وتطوير مهام الاعلاميين والارتفاع بمستوى المضامين الاعلامية المسموعة والمقروءة واتاحة الفرصة لوسائل الاعلام كي تصبح فعالة للتواصل الاجتماعي والانساني.

وبقدر ما تبرز أمامنا الاهمية القصوى لرسم سياسات اعلامية واتصالية وثيقة الصلة بالاستراتيجية الشاملة للتنمية وذلك لتفادي التناقض والتكرار ولصيانة الموارد الفنية والمالية والبشرية ولتحقيق قدر عال من الفاعلية للممارسات التنموية بقدر ما يتطلب ذلك ضرورة التعرف على الابعاد المختلفة للسياسات التنموية في مجال الاعلام والاتصال وكذلك ضرورة تحديد الجهات المسؤولة عن رسم وتنفيذ هذه السياسات ومن المعروف أن لكل بلد سياستها الاعلامية والاتصالية التي يمكن استخلاصها من الممارسات الواقعية في المجال الاعلامي بالاضافة الى الوثائق والتشريعات والتنظيمات المتعلقة بالانشطة الاعلامية. كذلك علينا أن ندرك أن الممارسات الاعلامية والاتصالية المختلفة تقع مسئوليتها على عاتق العديد من الجهات فهناك وسائل الاتصال الجماهيري من صحافة وإذاعة وتليفزيون وسينما يضاف إليها المؤسسات التعليمية ومؤسسات الثقافة الجماهيرية والمكتبات العامة وبنوك المعلومات والاحزاب السياسية وأجهزة الارشاد الصحفي والزراعي والاجتماعي وأجهزة العلاقات العامة والرأي العام. ولذلك فلا بد أن تتضمن سياسات الاعلام والاتصال جميع هذه الانشطة مما يستلزم ضرورة مشاركة هذه الجهات جميعاً في رسم وتخطيط السياسات العامة للاعلام والاتصال التنموي. هذا ولا يمكن اغفال المستويات المختلفة التي سيتم تناول هذه السياسات على أساسها بالنسبة للعالم العربي فهناك المستوى الوطني القومي والاقليمي والمستوى الدولي والعالمي.

أولاً: المستوى الوطني

عند تناول السياسات التنموية في مجال الاعلام والاتصال العربي على المستوى القطري أو الوطني علينا أن نراعي التركيز على العوامل التالية:

١ ـ أبعاد السياسات الاعلامية والاتصالية في مجال التنمية وهي تشمل:

أ ـ البعد الاجتماعي:

ويتضمن تحديد خريطة الخدمات الاعلامية على ضوء التركيب الاجتماعي للمجتمعات العربية أي تحديد الفئات الاجتماعية التي تستأثر بالخدمات الاعلامية وتسيطر على أجهزة الاعلام وتلك الفئات المحرومة من ممارسة حقوقها الاعلامية.

ب ـ البعد الاعلامي والاتصالي:

ويشير إلى خريطة التدفق الاعلامي داخل كل قطر عربي من ناحية اتجاه وحجم ونوع توزيع الصحف ومدى انتشار الارسال الاذاعي والتليفزيوني في المدن والأرياف .

ج ـ البعد الثقافي:

ويشير الى حماية الذاتية الثقافية وبعث التراث القومي في المجال الثقافي.

د ـ البعد التكنولوجي:

وهو يتناول أنواع التكنولوجيا الاتصالية المستخدمة ومدى كفايتها وملاءمتها لتلبية الاحتياجات الاعلامية المستهدفة والجهة صاحبة القرار في اختيار التكنولوجيا ونقلها وتوظيفها والتدريب على تشغيلها.

هـ ـ البعد الاقتصادي:

ويشير الى كيفية تمويل وادارة المؤسسات الاعلامية.

و ـ البعد التشريعي:

ويتضمن القوانين المتصلة بالنشاط الاعلامي سواء ما يرد منها في الدساتير أو قوانين المطبوعات أو القوانين العامة.

ز ـ البعد المهني:

ويتضمن أوضاع المشتغلين بالاعلام والاتصال ودور النقابات الاعلامية والمراكز البحثية المتخصصة في دراسة الاعلام والرأي العام. هذا علاوة على البعد التنموي للسياسات الاعلامية.

وهو يتناول خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية وخصوصاً ما يتعلق منها بالتعليم النظامي وتعليم الكبار ومدى اسهام النشاط الاعلامي والاتصال في خدمة وانجاز هذه الخطط.

٢ ـ الجهات أو الهيئات المسئولة عن اعداد وتخطيط سياسات الاعلام التنموية والدور الذي تقوم به في هذا المجال من خلال التعاون والتنسيق أو من خلال التنافس أو من خلال الاحتكار المادي والتشريعي لوسائل الاعلام.

٣ ـ الجمهور المستهدف ويتناول الحق في الاتصال لدى الجماهير العربية ودور الاعلام التنموي في اشباع هذا الحق الذي ورد ضمن الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.

وهذا وستتناول بالتفصيل الأبعاد الخاصة بالسياسات التنموية للاعلام في الوطن العربي على المستوى الوطني والقطري وهي تشمل الأبعاد الثقافية ـ التكنولوجية ـ والمهنية ثم الحقوق الاعلامية للجماهير العربية.

١ - البعد الثقافي:

يتناول هذا الجانب قضية من أهم القضايا التي تشغل اهتمام الثورات الوطنية في العالم الثالث وخصوصاً العالم العربي وهي الهوية الثقافية أو التراث الوطني أو القومي في الثقافة وذلك كشكل من أشكال النضال من أجل استكمال مقومات التحرر الاقتصادي الاجتماعي والثقافي الشامل. خاصة وأن الاستقلال السياسي لم يعد وحده كافياً لانهاء كافة أشكال التبعية الاخرى التي لا تزال الدول العربية تعاني منها في المجالات الاقتصادية والثقافية. والواقع أن هذه القضية ترتبط لدى الشعوب العربية ارتباطاً حيوياً بسائر القضايا التنموية بل تعد مفتاحها الرئيسي في كثير من الاحيان وذلك لأن الشعوب العربية تتفرد بسمات ثقافية فريدة من نوعها تعززها وحدة اللغة والتراث الديني. مما يضفي أهمية خاصة على الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الاعلام العربية في بعث وتأكيد الجوانب الايجابية في التراث القومي للثقافة العربية وخصوصاً الثقافة الشعبية وثقافة الاقليات والثقافة الدينية. وذلك في مواجهة محاولات الغزو والتخريب الثقافي الذي تروج له وسائل الاعلام الغربية والصهيونية وتستجيب له بعض أجهزة الاعلام العربية، وتؤكده نتائج الدراسات العديدة التي أجريت عن الدور الذي تقوم به الصحف والاذاعات أو أجهزة التليفزيون العربية في تكريس الاغتراب الثقافي والتبعية الفكرية من خلال ما تنشره وتذيعه من مواد اعلامية وبرامج اذاعية وتليفزيونية.

٢ - البعد التكنولوجي للاعلام التنموي:

تكتسب هذه القضية أهمية خاصة في ضوء الثراء الذي تتميز به الدول النفطية في الوطن العربي وما ترتب عليه من ازدياد طاقتها الشرائية بحيث أصبحت قادرة على امتلاك تكنولوجيا اتصالية متقدمة قد تزيد عن حاجتها الفعلية أو لا تتلاءم مع اوضاعها الاجتماعية والثقافية مما يعد في النهاية طاقة قومية مهدرة. والواقع ان قضية نقل التكنولوجيا وخصوصاً تكنولوجيا الاتصال تعد من أعقد القضايا المعاصرة التي تواجهها الشعوب والحكومات العربية. فالمسألة لا تقتصر على الجوانب الفنية بل تعكس فلسفة وايديولوجية سياسية واجتماعية متكاملة ولذلك فان الاختيار التكنولوجي في مجال الاتصال بالتحديد لا بد أن يتم في اطار سياسة اتصالية تنموية شاملة ولا يمكن أن يتم نقل التكنولوجيا الاتصالية الى العالم العربي دون الاستناد الى بحوث وطنية تحدد الاولويات والافضليات وتشرف عليها مؤسسات وطنية مع تخطيط شامل ومواكب لخطط التنمية في المجالات الاخرى وذلك لبناء القدرة الذاتية العربية في المجال التكنولوجي توطئة لتحقيق الاستقلال التام والاعتماد على الذات في المدى المتوسط والبعيد.

٣ ـ البعد المهني للاعلام التنموي:

يتناول هذا الجانب كل ما يتعلق بالمسئوليات الاجتماعية والمهنية الملقاة على عاتق الاعلاميين والمشتغلين بشئون الاتصال الجماهيري كما يتناول الحقوق المترتبة على هذه المسئوليات. وتتمثل هذه المسئوليات الاجتماعية في ضرورة التزام الاعلاميين العرب بالاطار الوطني والقومي في مجال القيم والسلوكيات ومراعاة التراث الحضاري العربي والاسلامي واستلهام ايجابياته مع الحرص على توظيف كل هذه المقومات للنهوض بالوعي الجماهيري. أما المسئوليات المهنية فهي تتكون من شقين أولهما يتعلق بالكفاءة المهنية وأساليب تطويرها والنهوض بها من خلال التدريب المستمر. وثانيهما يركز على مواثيق الشرف الخاصة بالمهن الاعلامية وضرورة التزام العاملين بهذه المهن بأخلاقياتها. وفيما يتعلق بالجانب الخاص بوضع معايير وشروط للانتماء الى المهن الاعلامية لا بد من مراعاة الاعتبارات الخاصة بالتأهيل الاكاديمي في كليات ومعاهد الاعلام مع الاهتمام بالمسئوليات التدريبية والعمل على توزيعها بين المعاهد الاكاديمية والمؤسسات الاعلامية والصحف ودور الاذاعة والتلفزيون وهنا يجدر التنبيه الى نقطة هامة هي الحرص على التدريب في الاطار الوطني واستكماله على المستوى الاقليمي والقومي وعدم اللجوء الى التدريب خارج الوطن العربي إلا للقيادات الاعلامية المعروفة بانتمائها القومي والاجتماعي داخل الوطن العربي على أن يتم ذلك في أضيق حدود.

بالنسبة للحقوق الخاصة بالاعلاميين العرب لا بد من توفير الامان الكامل لهم في مجالات عملهم وذلك لمصلحة العملية الاعلامية ذاتها. ويتمثل هذا الأمان في ضرورة منحهم حق تشكيل الروابط والنقابات المهنية التي تتولى الدفاع عن حقوقهم المهنية والانسانية. بالاضافة الى ضرورة ارساء مجموعة من التشريعات التي تضمن لهم عدم الاعتداء على كل ما يمس استقرارهم في العمل سواء من جانب الحكومات أو رؤسائهم في العمل. ويستلزم هذا ضرورة القيام باعادة النظر في كافة التشريعات الاعلامية السائدة في الوطن العربي في الوقت الراهن والعمل على تنقيتها من كافة العوائق والقيود التي تعوق هؤلاء الاعلاميين من ممارسة حقوقهم المهنية من جانب والقيام بمسؤوليتهم تجاه مهنتهم وشعوبهم من جانب آخر. كذلك يتضمن البعد المهني للاعلام التنموي ضرورة الاهتمام بالجهود الخاصة بتوفير المعلومات والبيانات التي تستخدم في رسم السياسات الاعلامية واتخاذ القرارات،والمقصود بذلك هو الاهتمام ببحوث الاتصال في المقام الاول مع عدم اهمال الجانب التوثيقي لهذه البحوث الذي أصبح ضرورة أساسية لرصد تطورات البحث العلمي في مجال الاعلام والاتصال فضلاً عن أنه يتيح الفرصة للمؤسسات الاعلامية للاستفادة

بنتائج هذه الابحاث والدراسات كذلك يسهم في رسم سياسات واقعية لتحديد وظائف الاعلام والاتصال في العمليات التنموية.

٤ ـ الحقوق الاعلامية للجماهير العربية:

تعد هذه القضية من أهم التحديات التي تواجه السياسات التنموية في مجال الاعلام والاتصال وذلك بسبب ارتباطها بصميم الاطار النظري الذي يحدد ويحكم الممارسات الاعلامية في الوطن العربي. فقد سبق أن ذكرنا أن النظرية العامة التي تحكم هذه الممارسات تدين بالتبعية شبه الكاملة للنظريات الغربية في الاعلام مضافاً إليها السمات الخاصة بالواقع السياسي والاجتماعي في الوطن العربي مثل (سيطرة النظم الاتوقراطية والفلسفات السلفية والنظرة الاستعلائية للجمهور بسبب انتشار الأمية والتخلف الاجتماعي) فالاعلام العربي ينساب في اتجاه رأسي من الحكام الى المحكومين ويقوم بدور أساسي في عمليات الضبط الاجتماعي وحماية الاوضاع السياسية والاجتماعية القائمة. ومن الواضح أن هذه النظرة تستند الى فلسفة لا تحترم عقلية الجماهير ولا تحرص على تلبية احتياجاتها الاعلامية والاتصالية. وفي ضوء هذه النظرة لا تلجأ الحكومات الى قياس أو استطلاع الرأي العام العربي إلا في حالات استثنائية ولكي تستخدم نتائج هذه الاستطلاعات في وضع مزيد من القيود والضوابط على حركة الجماهير وليس بهدف العمل على النهوض بالوعي الجماهيري أو تلبية لاحتياجاتهم الاتصالية.

وفي ضوء ما سبق لا بد من التنبيه الى ضرورة اعادة النظر في الوظائف الاجتماعية للاعلام العربي فيا لم يتحول هذا الاعلام من وظائفه التقليدية التي تهدف الى اقناع الجماهير وترويضها لصالح السياسات الرسمية والحكومية بحيث يصبح وسيلة للتواصل الاجتماعي على المستويين الرأسي والافقي تنساب من خلالها المعلومات والافكار في اتجاهين من المصدر الى المتلقي ومن المتلقي الى المصدر بدلاً من أن تنساب في اتجاه واحد من أعلى الى أسفل ومن الصفوة الى القاعدة. ما لم يتحقق ذلك فمن العسير انجاز أي نتائج ايجابية في مجال التخطيط التنموي للاعلام.

ومن الواضح أن الاعتراف بالحقوق الاعلامية والاتصالية للجماهير العربية والعمل على ارساء ضمانات تشريعية لممارستها سوف يسفر عن تحقيق هدفين أساسيين يتعلق أولهما بضرورة توفير وسائل الاتصال والمعلومات لجميع القوى الاجتماعية دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو الانتماء السياسي. أما الهدف الثاني فهو يتعلق بتحقيق أكبر قدر من المشاركة الجماهيرية في عمليات الاتصال والاعلام بحيث لا يقتصر دور الجماهير على

التلقي والاستقبال السلبي للوسائل الاعلامية بل يمتد ليتحول الى المشاركة الايجابية وهنا يكمن الجوهر الحقيقي للبعد التنموي للاعلام.

فالمشاركة الجماهيرية للاعلام في العمليات الاتصالية والاعلامية تضمن التفاعل المتبادل بين القائمين بالاتصال والمتلقين وبين الوسائل الاعلامية ذاتها. كما تتضمن استجابة الوسائل الاعلامية للاحتياجات الثقافية والاعلامية للفئات الاجتماعية المختلفة.

وغني عن القول ان تحقيق ديمقراطية الاتصال بما سيترتب عليها من نتائج ايجابية في المجالات التنموية تتمثل في ضمان درجة عالية من المشاركة الجماهيرية وما يتضمنه ذلك من حماس واقتناع حقيقي بمشروعات التنمية وعملياتها وكل ذلك سوف يساعد على تقليص سلطة الحكومات العربية في الاحتكار الاعلامي والسيطرة على وسائل الاتصال الجماهيرية كما سيؤدي الى عدم تركيز وسائل الاعلام في العواصم والمدن العربية.

كذلك سوف يساعد على عدم احتكار سلطة صنع واتخاذ القرارات الاعلامية من جانب الفئات البيروقراطية من العاملين في حقل الاعلام وسيؤدي الى توسيع دوائر المشاركة الجماهيرية في أنشطة الاتصال سواء في التخطيط لها أو تنفيذها وهذا هو الهدف الاول للاعلام التنموي.

ثانياً: سياسات الاعلام التنموي على المستوى القومي

أصبحت الدول العربية التي تملك حالياً وسائل الاعلام والاتصال تتفاوت مستوياتها سواء من الناحية الفنية أو نوعية المضامين التي تنقلها. وكذلك يسود حالياً الاعتقاد لدى أغلبية الدوائر السياسية العربية بأهمية الاستفادة من القدرات الهائلة التي تتميز بها وسائل الاعلام في التأثير على الجماهير وذلك في تحقيق الاهداف التنموية مهما كانت خطط التنمية التي يلتزم بها كل قطر عربي على حدة. كما أن هناك ادراكاً متزايد من جانب المسئولين والقائمين على الانشطة الاعلامية والاتصالية في الوطن العربي لأهمية تشجيع التعاون الافقي بين الدول العربية وبعضها ثم بينها وبين دول العالم الثالث لكسر حلقة الاحتكار الرأسي الذي تمارسه الدول الرأسمالية المتقدمة في الشمال ازاء دول العالم الثالث ومن بينها البلاد العربية. وعندما نلقي نظرة فاحصة على الخريطة الاعلامية في الوطن العربي نجد أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في توزيع وسائل الاعلام والاتصال فهناك بعض الدول التي تتجاوز حد الاشباع الاعلامي بسبب وفرة امكانياتها الاتصالية والاعلامية وعلى الاخص دول النفط في الخليج العربي وفي ذات الوقت توجد بعض الدول العربية التي لا تملك الحد الادنى من البنى الاساسية المطلوبة لعمليات الاتصال والاعلام. اذ لاتسمح مواردها بانشاء صحف أو

محطات اذاعية أو شبكات تليفزيونية أو صناعة للسينما ويترتب على هذه الحقيقة المؤسفة حرمان قطاعات كبيرة من الجماهير العربية من حقوقها في الاتصال والاعلام في الوقت الذي توجد قطاعات أخرى من الجماهير العربية تكاد تشكو من التخمة الاعلامية والمقصود بها تلك الدول التي تمكنت بعض مواردها الاقتصادية العالية من امتلاك واستخدام انواع التكنولوجيا الاتصالية التي لا تمثل فائضاً من حاجتها فحسب وتفرض عليها أعباء والتزامات تؤدي في النهاية الى اهدار طاقتها واشاعة البلبلة في توجهاتها التنموية.

وإذا كان من الواضح أن هذا الخلل الذي يعاني منه الوطن العربي في مجال البنى الاساسية للاتصال والاعلام لا يمكن علاجه إلا من خلال خطة قومية تعمل على اعادة ترتيب الاولويات وسد النقص الذي تعاني منه بعض الدول العربية. فإن ذلك يرجع الى الاهمية الخاصة التي تتميز بها البنى الاساسية كقاعدة أولية تبنى عليها السياسات الاتصالية في الوطن العربي. وقد ثبت أنه ليس مجدياً أن ينحصر التفكير الخاص بالبنى الاساسية في النطاق الوطني أو القطري دون النظر الى ما يحدث في المنطقة بأكملها ودون قدر من التنسيق إن لم يكن التكامل في عصر أصبح فيه العالم قرية صغيرة وأصبحت العزلة فيه مستحيلة. والواقع إن أي شبكة اتصالية وطنية ستكون عاجزة عن أداء وظيفتها إن لم ترتبط ببقية الشبكات الوطنية في منطقتها لتتكون منها شبكة قومية اقليمية أي شبكة قومية عربية تسعى الى التعاون مع الشبكات الاقليمية المماثلة في العالم الثالث.

وتبدو الاهمية الملحة للتنسيق والتكامل الاعلامي بين الدول العربية وخصوصاً في مجال تكنولوجيا الاتصال اذا أدركنا خطورة التبعية التكنولوجية واعتماد العالم العربي على استيراد الاجهزة الاتصالية من الدول الرأسمالية الغربية المتقدمة وسواء كان الهدف نقل التكنولوجيا أو توظيفها لصالح الاحتياجات المحلية في العالم العربي فمن الضروري أن تتوفر مقومات وشروط لا يمكن أن تتوفر في دولة عربية واحدة بينما يمكن توفرها بسهولة من خلال التنسيق والتعاون داخل الاطار القومي.

وإذا كانت حواجز التجزئة بين الاقطار العربية والتي اتخذت أشكالاً متنوعة في قوتها وضعفها أو شمولها وجزئيتها قد تمخضت عن آثار شديدة السلبية في المجالات السياسية والاقتصادية وكانت على حساب المصالح الجماهيرية في المقام الأول. فإن الجوانب الثقافية والاعلامية قد أفلتت نسبياً من تلك الآثار. ولم تستطع حواجز التجزئة والخلافات السياسية بين الدول العربية أن تعوق أو تعرقل التواصل الثقافي والاعلامي ودائماً كانت هناك قنوات بديلة لانسياب المعلومات والافكار بين الدول العربية حتى في حالات الحظر التي كانت تفرض أحياناً على حركة تبادل الصحف في ظروف تصاعد القطيعة بين الحكام العرب. فقد

كان الراديو مثلاً كما كانت برامج التلفزيون الدرامية من العوامل التي كفلت استمرارية التواصل وتجاوز ظروف القطيعة.

وهناك عدة جوانب أخرى تبرز من خلالها أهمية التنسيق والتعاون الاعلامي بين الدول العربية وخصوصاً في مجال التدريب وبحوث الاتصال وكذلك بحوث الرأي العام ويمكن أن يتجسد هذا التعاون في صورة انشاء روابط عربية للأكاديميين وللممارسين في مجالات الاعلام والاتصال بالاضافة الى الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعة العربية في تشجيع وتمويل البحوث الاكاديمية ذات الطابع القومي سواء ما يتعلق بالصحافة العربية وتاريخها وتطور علاقتها بالنظم الحاكمة وتأثير ذلك على المشروع القومي العربي أو البحوث الخاصة بالقراء والمشاهدين العرب وتأثير البرامج التليفزيونية والاذاعية على الهوية الثقافية في الوطن العربي عدا بحوث التكنولوجيا الاتصالية وأهمية انجاز هذه البحوث من خلال فرق جماعية من الباحثين العرب.

ولا يمكن أن يخفى علينا الاهمية المتزايدة للتعجيل بانشاء وكالة أنباء عربية تعمل على المستوى القومي وذلك أسوة بوكالة أنباء دول عدم الانحياز أو وكالة أنباء باتا الافريقية ووكالة انباء دول امريكا اللاتينية والكاريبي وخصوصاً انه لم يعد مجدياً الاعتماد على الجهود الحالية لوكالات الانباء الوطنية في العالم العربي بعد أن ثبت أنها تقوم بدور الوكيل لوكالات الانباء الغربية مما أسهم في تكريس التبعية الاعلامية في الوطن العربي بسبب العجز والقصور الذي تعاني منه تلك الوكالات القطرية. ولا بد من التنويه في هذا الصدد بوكالة أنباء دول الخليج كمشروع اقليمي يمثل خطوة هامة على الطريق حتى يتسنى استكمال المشروع القومي لوكالة الانباء العربية.

هذا ولا يمكن إغفال المسئولية التي تقع على عاتق أنظمة الحكم العربية في ضرورة العمل من خلال الجامعة العربية على ازالة كافة الحواجز سواء ما يتعلق بالرقابة أو المنع السياسي أو الحواجز الجمركية التي تعوق حركة التبادل الاعلامي داخل المنطقة.

ثالثاً: البعد الدولي للسياسات الاعلامية في الوطن العربي

عند القاء نظرة عامة على خريطة التدفق الاعلامي بين الوطن العربي والعالم الخارجي سوف نلاحظ النفوذ الهائل الذي تمارسه وكالات الانباء العالمية والغربية على وجه الخصوص في تشكيل صورة الحياة السياسية والاقتصادية في العالم بالنسبة للجماهير العربية وفي تشويه صورة الواقع العربي وخصوصاً القضايا القومية أو الصراع العربي الاسرائيلي، لدى الرأي العام العالمي. كذلك تعتمد أجهزة التليفزيون العربية على البرامج المستوردة من الدول

الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والمانيا وهو اعتماد من طرف واحد إذ أنه من النادر أن يستطيع انتاج تلفزيوني عربي أن يشق طريقه الى الدول الرأسمالية المتقدمة.

وأيضاً ينطبق نفس القانون وهو التدفق الاحادي الجانب من دول الشمال الرأسمالية المتقدمة الى العالم العربي في مجال السينما والمعلومات ولا يقتصر الامر على الجانب الاخباري والبرامج التليفزيونية. هذا فضلاً عن التبعية شبه المطلقة في المجال التكنولوجي من جانب الدول العربية نحو دول الشمال الرأسمالية المتقدمة صناعياً. ولقد علمتنا تجارب التحرر الوطني أن الاستقلال الاقتصادي والثقافي يمثل شرطاً رئيسياً لكل محاولات التغيير الحقيقي وانهاء اوضاع التبعية الشاملة. وكما يتطلب الوضع الراهن ضرورة توجيه أكبر قدر من الاهتمام العالمي الى القضاء على كافة أشكال التفاوت وعدم التكافؤ في مجال الاتصال بوجه عام ومجال تدفق المعلومات على وجه الخصوص وذلك ضماناً لاقامة نظام اجتماعي عالمي جديد أكثر عدالة وديمقراطية. فإنه لا بد لتحقيق هذه الاهداف من وضع سياسات قومية شاملة للاتصال والاعلام ترتبط بالاهداف الاساسية للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إذ لا بد أن تقتنع السلطات الحاكمة في الوطن العربي بضرورة منح الاتصال أولوية عالية سواء في التخطيط أو التمويل وضرورة ادراك أهمية منح القوى الاجتماعية المختلفة الفرصة للحصول على حقوقها الاتصالية وممارستها. وكذلك يجب أن تتضمن استراتيجيات التنمية في الوطن العربي سياسات الاتصال والاعلام باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أولويات التنمية ووسيلة لضمان المشاركة السياسية الحقيقية وأداة لخلق الوعي بالقضايا القومية وما لم يحدث ذلك هناك احتمالات أخرى غير سارة لا يمكن التنبؤ بمخاطرها في الوقت الراهن.

المراجع

(١) جيهان رشتي: الاسس العلمية لنظريات الاعلام ـ القاهرة ـ النهضة ١٩٧٤.

(٢) خليل صابات: تاريخ الطباعة في الشرق العربي ـ القاهرة ـ دار المعارف ١٩٦٦.

(٣) سامي عزيز: الصحافة العربية ـ مذكرات مطبوعة على الاستنسل ـ كلية العلوم ـ جامعة القاهرة ـ العام الجامعي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦.

(٤) عبد الباسط عبد المعطي: الوعي التنموي العربي ـ القاهرة ـ دار الموقف العربي ١٩٨٣.

(٥) عواطف عبد الرحمن: الصحافة العربية من الاستقلال الى التبعية ـ مجلة شئون عربية ـ العدد ٢٤ فبراير ١٩٨٣ ـ الجامعة العربية ـ تونس.

(٦) لجنة ماكبرايد: التقرير النهائي للجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال - اليونسكو - باريس - ١٩٧٩ .

(٧) محمد سيد محمد: الاعلام والتنمية - القاهرة - ١٩٧٩ .

(٨) اسماعيل صبري عبد الله وآخرون: صور المستقبل العربي - بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣ .

(٩) برهان غاليون: الهوية الثقافية والسياسات الثقافية في البلدان التابعة - مجلة الفكر العربي المعاصر - العدد ١٧ يناير ١٩٨٣ - بيروت .

(١٠) مجموعة خبراء اعلاميين: ورقة العمل الاساسية للمؤتمر الدولي الحكومي بشأن سياسات الاتصال في الدول العربية - عمان - يوليو - ١٩٨٢ .

(١١) نادية سالم: وآخرون: أثر التعاون بين وسائل الاعلام وأجهزة الخدمات على التنمية الريفية - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة - ١٩٨١ .

(١٢) سعد لبيب: التخطيط الاعلامي في الوطن العربي - مجلة المستقبل العربي - بيروت - فبراير - ١٩٨٠ .

(13) K. Nordenstreng, Herbert schiller (eds.): National sovereignty, and tecrnational Communication. Ablex publishing. Newjersey. 1980. pp. 82 - 99.

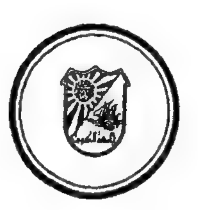
(14) A. Mattle art: Multinational corporations and the control of culture. Sussex, 1988 pp. 237 - 277.

(15) A. Mattle art, Siegiaub (eds.) Communication and class struggle. Inmrc. Bagnoler. 1978. pp. 185 - 188, 331 - 334.

(16) Herve Bourge: Decoloniser L'information. Cass, Paris. 1978. pp. 23 - 51.

(17) Juan somavia: The transnationel power structure and international information. development Dialogue. II LE T. 1981. 2pp. 125 — 139.

(18) William Rugh: The Arab press. Syracuse 1978. pp. 51 - 71.



مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٣ ـ العدد ٤ ـ شتاء ١٩٨٥ (الصفحات من ٢٤٥ إلى ٢٩٠)

مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلية لمدى فاعلية المفهوم في الترشيد قرارات المنتجات

عبدالفتاح الشربيني
قسم إدارة الأعمال ـ جامعة الكويت

١ ـ مقدمة :

شهدت الفترة منذ أواخر الخمسينات [١] وحتى الآن اهتماماً متزايداً من جانب المشتغلين بالتسويق بدراسة ظاهرة دورة حياة المنتج . Product Life Cycle (PLC) وقد تمثل هذا الاهتمام فيما ظهر من كتابات حول هذا الموضوع وحول استخداماته المختلفة سواء في رسم السياسات التسويقية بشكل عام أو تلك المتعلقة بالمنتجات بشكل خاص .

وكدلالة على هذا الاهتمام فلا يكاد يخلو مرجع من مراجع التسويق الآن من بعض الأجزاء عن مفهوم دورة حياة المنتج . أيضاً فان المتتبع للدوريات أو المجلات العلمية المتخصصة يمكنه أن يجد العديد من البحوث أو الدراسات سواء النظرية أو التطبيقية التي تناولت هذا المفهوم من زاوية أو أخرى .

وقد ركزت مجموعة من هذه الدراسات أو البحوث على توضيح الأساس النظري لمفهوم دورة حياة المنتج والدور الذي يمكن أن يلعبه في ترشيد عملية اتخاذ القرارات خاصة في مجال تخطيط سياسة المنتجات . ويشمل ذلك القرارات المتعلقة بتقديم منتجات جديدة أو تطوير أو الحذف من المنتجات القائمة ، أو تلك المتعلقة بتحديد ما يجب اتباعه من سياسات واستخدامه من برامج تسويقية في كل من المراحل المختلفة التي تمر بها حياة المنتج في السوق [٢] . وقد ركزت مجموعة ثانية من هذه الدراسات على اظهار القيمة التنبؤية لمفهوم دورة حياة المنتج [٣] وعلى بيان ما يمكن أن يسهم به هذا المفهوم في مجال الادارة

الاستراتيجية للمنظمات [٤] بشكل عام والتخطيط الاستراتيجي للتسويق [٥] بشكل خاص . وبجانب ذلك فقد أوضحت مجموعة أخرى من الدراسات كيفية الاستفادة من المفهوم في ميادين أخرى كالشراء [٦] وتجارة التجزئة [٧] والتسويق الدولي [٨] وتخطيط التدفقات النقدية واتخاذ القرارات الاستثمارية [٩] ثم كأساس للربط ما بين الانتاج والتسويق [١٠] .

وعلى الرغم من هذا الاهتمام الا أنه من الملاحظ أن الرأي لم يستقر بعد حول الجدوى العملية لمفهوم دورة حياة المنتج . ويبدو ذلك واضحاً من استقراء نتائج البحوث أو الدراسات في هذا المجال والذي يكشف عن وجود اتجاهات متباينة خاصة فيما يتعلق بالقيمة التطبيقية لهذا المفهوم . ويمكن في هذا الصدد التمييز بين ثلاثة اتجاهات أساسية وذلك على النحو التالي :

الاتجاه الأول: يمكن أن نطلق عليه الاتجاه المؤيد. ويرى هذا الاتجاه في المفهوم أداة تطبيقية يمكن أن تعتمد عليها الادارة في حالة التخطيط التسويقي من ناحية وترشيد القرارات المتعلقة بادارة المنتجات من ناحية أخرى[١١].

الاتجاه الثاني: ويمكن أن نطلق عليه الاتجاه المعارض . ويرى هذا الاتجاه في المفهوم مجرد فكرة نظرية تخلو من أية أبعاد تطبيقية . ومن ذلك فان محاولة الاسترشاد به قد تدفع الادارة الى اتخاذ قرارات خاطئة ان لم تكن ضارة بالمنظمة في الكثير من الأحيان [١] .

الاتجاه الثالث: وهو السائد حالياً ويمكن أن نطلق عليه الاتجاه للتطوير . ويرى هذا الاتجاه أن المفهوم لا يخلو من قيمة عملية وان كان بفروضه الحالية لا يمكن أن يخلو من مشاكل في التطبيق . ومن ذلك يتطلب الأمر ضرورة تطوير المفهوم للتغلب على ما يواجهه من مشاكل فضلاً عن توفير المتطلبات التي يمكن من خلالها استخدام المفهوم بطريقة فعالة في ترشيد قرارات المنتجات [١٣] .

وقد ترتب على وجود هذه الاتجاهات ايجاد حالة من الجدل Controversy حول القيمة الادارية لمفهوم دورة حياة المنتج . وقد ساعد على وجود هذا الجدل التغيرات التي حدثت في بيئة العمل التسويقية خاصة الاقتصادية والتكنولوجية والتي جعلت منها بيئة مغايرة ان لم تكن جديدة عن تلك التي كانت سائدة مع بداية ظهور هذا المفهوم ومحاولة تطبيقه منذ قرابة ربع قرن . وقد نتج عن هذه التغيرات أن فقدت الفروض التي يستند اليها مفهوم دورة حياة المنتج قدراً كبيراً من واقعيتها ، ومن ثم ظهر الانقسام في الرأي بين معارض للمفهوم ومطالب « بتناسيه » تماماً ، وبين مؤيد له ومطالب بتطويره بما يتمشى مع هذه الأوضاع أو الظروف الجديدة أو التي أصبحت سائدة في الوقت الحالي .

٢ ـ أهداف الدراسة:

لقد كان من نتيجة هذا الجدل السائد حول القيمة الادارية لمفهوم دورة حياة المنتج أن بدأ اهتمام الدارسين يتجه نحو اعادة تقييم الموقف بالنسبة لهذا المفهوم وذلك بغرض تطويره وزيادة فعاليته في التطبيق العملي. وتعتبر الدراسة الحالية محاولة في هذا الاتجاه. وتتحدد أهدافها فيما يلي :

١/٢ تحليل تجربة مفهوم دورة حياة المنتج في التطبيق العملي بهدف تقييمها والتعرف على المشاكل التي قد تكون وراء عدم فاعلية هذا المفهوم في التطبيق وذلك تمهيداً لمواجهتها والتغلب عليها .

٢/٢ تقديم بعض الاقتراحات في مجال اعادة صياغة الفروض العملية التي يستند اليها مفهوم دورة حياة المنتج وذلك بما يجعل منها أكثر ملاءمة للظروف البيئية التي تعمل في ظلها المشروعات الآن .

٣/٢ تقديم بعض الاقتراحات في مجال كيفية تطبيق أو استخدام المفهوم بالشكل الذي يحقق الأهداف منه كأداة لترشيد قرارات المنتجات .

٣ ـ أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من عدة أمور يأتي في مقدمتها ما يلي : ـ

١/٣ أن الدراسة تعتبر محاولة نحو تطوير مفهوم دورة حياة المنتج باعتباره واحداً من المفاهيم الأساسية في التسويق وذلك مما يؤدي الى زيادة قيمته الادارية وفاعليته التطبيقية خاصة في ضوء ما استجد من تغيرات في بيئة العمل التسويقية من ناحية وما أظهرته نتائج الدراسات من نواحي قصور أصبح يعاني منها المفهوم من ناحية أخرى .

٢/٣ أن الدراسة تعتبر محاولة لتقديم تقييم متكامل لمفهوم دورة حياة المنتج وذلك من خلال تجميع Synthesising الآراء أو الاتجاهات المختلفة حول هذا المفهوم والموجودة في الفكر التسويقي Marketing Literature واعادة عرضها بطريقة تمكن من القاء الضوء على المفهوم من مختلف زواياه النظرية والتطبيقية تتيح الفرصة بالتالي لاعادة قراءة هذا المفهوم بطريقة مختلفة أو جديدة .

٣/٣ أن الدراسة تعتبر في حدود علم الباحث المحاولة الأولى لتقديم مثل هذا التقييم لمفهوم دورة حياة المنتج في المجالات العلمية العربية .

٤ ـ أسلوب الدراسة:

نظراً للطبيعة النظرية لهذا البحث ومن أنه يمثل محاولة لتطوير المفهوم الخاص بدورة حياة المنتج ، فقد تحدد أسلوب هذه الدراسة فيما يلي : ـ

١) مراجعة البحوث والدراسات التي تناولت مفهوم دورة حياة المنتج وذلك فيما هو متاح من المجلات ودوريات علمية متخصصة . وقد أمكن في ضوء هذه المراجعة التعرف على : ـ

أ) الأبعاد النظرية لمفهوم دورة حياة المنتج والأسس المختلفة التي يقوم عليها هذا المفهوم وكيفية الاستفادة منه في ترشيد القرارات المختلفة المتعلقة بادارة المنتجات .

ب) الجوانب التطبيقية لمفهوم دورة حياة المنتج والنتائج التي توصلت اليها الدراسات بشأن مدى امكانية ، وكيفية ومشاكل تطبيق المفهوم سواء في مجال السلع الاستهلاكية أو الصناعية .

جـ) الاستخدامات المختلفة لمفهوم دورة حياة المنتج والمجالات الأخرى ـ بخلاف تخطيط سياسة المنتجات والتي يمكن الاستفادة من فكرة مفهوم دورة حياة المنتج منها (اتخاذ القرارات الاستثمارية ، تخطيط أعمال الشراء) .

٢) تحديد الاتجاهات المختلفة السائدة علمياً وعملياً بالنسبة لمفهوم حياة المنتج وقد تمثلت هذه الاتجاهات كما سبق أن ذكرنا في المقدمة في ثلاثة اتجاهات أساسية ، اتجاه معارض والآخر مؤيد والثالث والأخير يرى في المفهوم اداة فعالة للاستخدام ولكن بشرط تطويره بما يتناسب مع الظروف البيئية الحالية ويرتبط بهذه الناحية تحديد المبررات التي يستند اليها أنصار كل من هذه الاتجاهات المختلفة.

٣) تحليل المبررات التي يستند إليها كل اتجاه من الاتجاهات السابقة بتحديد مدى منطقيتها وكذلك لتحديد جوانب الضعف والقوة بالنسبة لكل منها .

وقد أمكن في ضوء مراجعة نتائج البحوث والدراسات على النحو السابق تحديد بعض النواحي التي يتعين تطويرها وذلك لزيادة فاعلية مفهوم دورة حياة المنتج في التطبيق العملي . وكنتيجة لذلك تم وضع خطة الدراسة بالشكل الذي يؤدي إلى:

- تحديد الجوانب المختلفة الواجب تطويرها في دورة حياة المنتج .
- تحديد كيفية تطوير هذه الجوانب .
- تحديد اطار مقترح لكيفية استخدام مفهوم دورة حياة المنتج بما يؤدي إلى زيادة فاعليته في التطبيق العملي .

طريقة عرض الدراسة :

تقع الدراسة في أربعة أجزاء وذلك بالاضافة إلى الجزء الخاص بمقدمة البحث

وأهدافه وأهميته . ويتناول الجزء الأول عرضاً للاطار الفكري لمفهوم دورة حياة المنتج والفروض الأساسية التي يستند اليها هذا المفهوم . ويقدم الجزء الثاني تقييماً لموقف مفهوم دورة حياة المنتج في التطبيق العملي وذلك من خلال عرض وتحليل نتائج الدراسات المتاحة . ويتضمن الجزء الثالث اطاراً مقترحاً لزيادة فعالية المفهوم في التطبيق العملي . ويعرض هذا الجزء في بدايته للفروض التي يقوم عليها هذا الاطار ثم يتناول بعد ذلك بالمناقشة المكونات الأساسية للاطار المقترح للتطوير . ويلخص الجزء الرابع والأخير أهم نتائج الدراسة وتوصياتها ويقدم في ذات الوقت اقتراحات بشأن البحوث والدراسات الأخرى الممكن القيام بها لزيادة القيمة الادارية لمفهوم دورة حياة المنتج في ترشيد قرارات المنتجات .

• - الاطار الفكري لمفهوم دورة حياة المنتج :

يرتكز مفهوم دورة حياة المنتج على دعامتين أساسيتين تتمثل الأولى منها في أن التاريخ البيعي لكل منتج يمكن تقسيمه الى مراحل متميزة لكل منها طبيعتها ومشاكلها الخاصة وأيضاً متطلباتها التسويقية . وعلى ذلك فيمكن للادارة عن طريق معرفة المرحلة التي يمر بها المنتج في السوق أو المرحلة التي هو متجه اليها رسم السياسات التسويقية التي تتفق وطبيعة هذه المرحلة والتي تؤدي في نفس الوقت الى التغلب على مشاكلها وتحقيق الأهداف المرجوة منها . ويتفق الفكر التسويقي على تحديد المراحل في دورة حياة المنتج في أربع مراحل* هي مرحلة التقديم والنمو والنضوج والانحدار[١٤] .

وتتمثل الدعامة الثانية في أن الأرباح التي يحققها المنتج خلال الفترة الزمنية التي يقضيها في السوق تأخذ هي الأخرى شكل دورة . فبينما تختفي الأرباح في مرحلة تقديم المنتج الى السوق نجد أنها تبدأ في الزيادة في مرحلة النمو وتستمر في هذه الزيادة إلى أن تبلغ قمتها مع اقتراب المنتج من مرحلة النضوج . ومع دخول المنتج هذه المرحلة تبدأ الأرباح في الانخفاض التدريجي ويستمر هذا الانخفاض في الأرباح - مع تزايد معدلاته - الى حتى دخول المنتج مرحلة الانحدار حيث تبدأ الأرباح في الاختفاء والخسائر في الظهور . ويمكن توضيح المراحل في دورة حياة المنتج وسلوك المبيعات والأرباح خلال كل منها كما في

---

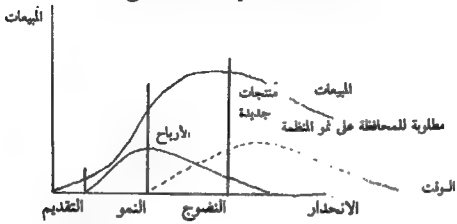
* يضيف بعض الكتاب مرحلة التشبع كمرحلة خامسة تقع بين مرحلتي النضوج والانحدار . ويمكن اعتبار هذه المرحلة كمرحلة جزئية من مرحلة النضوج . راجع في ذلك دكتور محمود بازرعة ، ادارة التسويق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

الشكل رقم (١) ويطلق على المنحنى الذي يمثله هذا الشكل المنحنى التقليدي أو الكلاسيكي لدورة حياة المنتج .

الشكل رقم (١)

المراحل في دورة حياة المنتج وسلوك المبيعات والأرباح خلال كل منها

(المنحنى التقليدي لدورة حياة المنتج)



ويؤكد تطبيق مفهوم دورة حياة المنتج على هذا النحو عدة حقائق تتمثل اهمها فيما يلي :

أولاً : أن تحقيق الاستقرار والنمو في المبيعات والأرباح أصبح مرتبطاً بمدى اتباع الادارة بالمنظمة لسياسة منتظمة لتقديم المنتجات الجديدة باستمرار . ويرجع ذلك لما لهذه المنتجات من أهمية في سد الفجوة Closing the Gop التي تنتج عن دخول منتجات قائمة مرحلة الانحدار ومن ثم التجاء الادارة إلى اتخاذ قرار بحذفها من مزيج المنتجات تفادياً لما يؤدي استمرار التعامل فيها من تحقيق المنظمة لخسائر .

ثانياً: أن الادارة السليمة للمنتجات أصبحت تتطلب ضرورة النظر إلى كل مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج على أنها ذات طبيعة متميزة سواء من حيث ما تقدمه من فرص أو ما يصاحبها من مشاكل أو تحتاجه من ترتيبات تسويقية . ومن ذلك يتطلب الأمر ضرورة تحديد السياسات التسويقية الواجب اتباعها خلال كل مرحلة بما يتناسب وطبيعة هذه المرحلة ومشاكلها ومتطلباتها . ويمكن في هذا الصدد تلخيص الآراء السائدة في الفكر التسويقي حول خصائص كل مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج والانعكاسات التسويقية لها كما في الشكل رقم (٢) .

الشكل رقم (٢)

الخصائص المميزة للمراحل المختلفة في دورة حياة المنتج والانعكاسات التسويقية لهذه الخصائص

الخصائص	التقديم	النمو	النضوج	الانحدار
المبيعات	منخفضة	تنمو بمعدل سريع	تنمو بمعدل بطيء	تتجه الى الانحدار
الأرباح	منعدمة تقريباً (بسبب ارتفاع تكاليف التقديم)	في أعلى مستوياتها	تبدأ في الانخفاض	منخفضة أو منعدمة
نوعية المستهلكين	المبتكرون *	أوائل المستعملين والأغلبية المبكرة	الأغلبية المتأخرة	أواخر المستعملين
المنافسة	ليست ذات أهمية	تبدأ في الظهور	منافسة مفرطة **	عدد محدود من المنافسين .
الانعكاسات				
الهدف الاستراتيجي	ايجاد سوق للمنتج	اختراق السوق	المحافظة على الحصة التسويقية	زيادة الانتاجية ***
الانفاق التسويقي	مرتفع (لتغطية تكاليف التقديم)	مرتفع (وان كان منخفضاً كنسبة من المبيعات)	يتجه الى الانخفاض	منخفض
التركيز التسويقي	ايجاد انتباه للمنتج	ايجاد تفضيل للماركة	ايجاد ولاء للماركة	التركيز على أسواق انتقائية .
الترويج	مرتفع ـ ايجاد طلب أولي	أقل ـ ايجاد طلب انتقائي	منخفض ـ ترويج دفاعي .	قليل أو متعدم
السعر	عالي (لاسترداد تكاليف التقديم)	نفس المستوى أو أقل	أقل ـ السعر تنافسي	منخفض بالقدر الذي يسمح بتصريف المخزون
التوزيع	انتقائي ـ عدد محدود يفضل التعامل في المنتج	مكثف	مكثف	انتقائي ـ استبعاد الموزع غير المربح
المنتج	بصورته الأساسية	تطوير المنتج (الجيل الثاني)	تمييز المنتج في الجودة والاداء	الابقاء على المنتج دون تعديل

يعتمد هذا التقسيم على ما استقر عليه الفكر في نظرية انتشار المنتجات Diffusion theory بشأن توزيع الأفراد على منحنى قبول المنتجات الجديدة والذي يشبه منحنى دورة حياة المنتج . راجع مرجع (١٢) .

(*) وجود عدد كبير من المنافسين في قطاعات محدودة من السوق Hyper compdition

(* *) يتحقق ذلك عن طريق إما تخفيض التكاليف (الثابتة أو المتغيرة) أو زيادة الأسعار أو تطوير المزيج التسويقي .

المصدر :
— C.R. Wassan , Op. cit, P 302
— J.E. Swan and D.R. Rink, op. cit, P75
— T. Levitt, Op. cit, PP. 82 — 84
— P. Doyle, Op.cit, P.5 :

ثالثاً: أن تحقيق أكبر استفادة ممكنة من المنتج خلال فترة تواجده في السوق أصبح مرهوناً باتخاذ الادارة لقرارات تهدف إلى :

أ ـ تخطي مرحلة التقديم والدفع بالمنتج إلى مرحلة النمو بأسرع ما يمكن . فبجانب عدم تحقيق المنتج لأرباح خلال مرحلة التقديم فيكاد يكون هناك اجماع في الرأي على أن هذه المرحلة تمثل أخطر المراحل في دورة حياة المنتج خاصة وأن معدلات الفشل تصل خلالها إلى أعلى مستوياتها (١٦) . ويعد ذلك مغايراً للوضع في مرحلة النمو والتي تميز بداية انطلاق المنتج Take off Stage وبداية تحقيقه للأرباح.

ب ـ اطالة مرحلة النمو قدر الامكان خاصة وأنها تمثل مرحلة الشباب للمنتج كما أن المبيعات والأرباح تصل خلالها الى أعلى معدلاتها .

جـ ـ تأخير وصول المنتج الى أو دخوله مرحلة الانحدار وذلك تفادياً لمشاكل ادارته في هذه المرحلة من ناحية كما (١٧) أن الأرباح تصل خلالها الى أدنى مستوياتها وذلك قبل أن تنعدم تماماً من ناحية أخرى .

ويتطلب اتخاذ الادارة لهذه القرارات ضرورة التعرف على :

١ ـ المرحلة التي يمر بها المنتج حالياً من مراحل دورة حياته .

٢ ـ الوقت الذي يمكن أن تبدأ فيه المرحلة التالية والفترة الزمنية Durationg التي يمكن أن تستغرقها هذه المرحلة .

٣ ـ المستوى من المبيعات الذي يميز بداية دخول المنتج مرحلة معينة من مراحل دورة حياته أو تخطيه لأي من هذه المراحل .

٦ ـ مفهوم دورة حياة المنتج في التطبيق العملي:

على الرغم من وجود اتفاق في الرأي حول مفهوم دورة حياة المنتج من الناحية النظرية الا أن هذا المفهوم لم يحظ بعد بنفس الدرجة من التأييد من جانب « التطبيق » . ويبدو واضحاً كما سبق أن ذكرنا في المقدمة من وجود انقسام في الرأي ما بين مؤيد ومعارض حول هذا الجانب التطبيقي .

ويقتضي الأمر لتقييم الموقف بالنسبة لهذا الجانب التطبيقي في ضوء ما هو متاح من دراسات أن نشير إلى عدد من الملاحظات التي قد تفيد في تفسير أو تبرير بعض ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج . وتتمثل هذه الملاحظات فيما يلي :

أولاً : إن التتابع الزمني لهذه الدراسات يجعل من الممكن أن ننظر اليها على الرغم من تعارض نتائجها على أنها تمثل مراحل متميزة من تطور التاريخ الفكري لمفهوم دورة حياة

المنتج . فمع بداية ظهور هذا المفهوم كفكرة نظرية في نهاية الخمسينات تركز اهتمام الباحثين في محاولة اختبار مدى القابلية التطبيقية لهذا المفهوم . وقد ظهرت كنتيجة لذلك عدة دراسات [١٨] أكدت نتائجها أن المفهوم لا يمثل فقط تصوراً نظرياً وانما له أيضاً أبعاده التطبيقية . فمن حيث أن المنتجات تمر بمراحل في دورة حياتها فإن الدليل العملي المستمد من هذه الدراسات يؤيد ذلك كما يؤيد أيضاً مفهوم اختلاف المبيعات والأرباح باختلاف المرحلة التي يمر بها المنتج في دورة حياته . ومن حيث أن دورة الحياة تميل الى أن تأخذ شكلاً معيناً فان نتائج الدراسات تؤكد ذلك كما تؤكد أن هذا الشكل يميل إلى أن يكون كالسابق توضيحه في الشكل رقم (١) .

ومع التغيرات التي حدثت في البيئة خاصة البيئة الاقتصادية والتكنولوجية منذ بداية السبعينات [١٩] ومع ظهور بعض المشاكل في التطبيق العملي لمفهوم دورة الحياة كنتيجة لذلك وأيضاً كنتيجة لتزايد الخبرة العملية وتراكمها بدأ الاتجاه نحو هذا المفهوم يأخذ شكلاً مغايراً أو عكسياً . وقد ظهر هذا الاتجاه العكسي عقب نشر مجلة هارفارد الأمريكية في عددها الصادر في يناير ١٩٧٦ بحثاً بعنوان Forget the product Life Cycle concept [٢٠] وقد قدمت نتائج هذا البحث والمستمدة من دراسة تطور التاريخ البيعي لأربع مجموعات من السلع الاستهلاكية (السجائر ، مناديل الورق ، مستحضرات التجميل ، السيريل) دليلاً عملياً ضد امكانية تطبيق مفهوم دورة حياة المنتج . فالمفهوم طبقاً لنتائج هذه الدراسة يخلو من أية أبعاد تطبيقية بل ما هو أكثر من ذلك فان محاولة الاسترشاد به قد تدفع الادارة إلى اتخاذ قرارات خاطئة ذات انعكاسات ضارة بالمنظمة في الكثير من الأحيان . وقد وجدت هذه النتائج تأييداً لها من نتائج دراسة أخرى حاولت اختبار مدى امكانية الاعتماد على مفهوم دورة حياة المنتج في تفسير سلوك الأعمال الدولية ومنها التسويق الدولي [٢١] . وقد أكدت نتائج هذه الدراسة الأخيرة خلو المفهوم من أية فائدة عملية ، فقد دخل هذا المفهوم مرحلة الانحدار وأصبح مطلوباً تبعاً لذلك البحث عن مفهوم بديل يمكن الاعتماد عليه في تفسير سلوك مثل هذه الأعمال .

وقد وجد هذا الاتجاه طريقة الى الظهور كما سبق أن ذكرنا بسبب التغيرات التي حدثت في البيئة والتي انعكست على حالة الاستقرار التي أصبحت تحظى بها المنتجات في السوق وعلى صعوبة التنبؤ بما يمكن أن يكون عليه الوضع بالنسبة لهذه المنتجات في الفترة القادمة . ويبدو ذلك واضحاً من اتجاه عمر المنتجات الآن إلى أن يكون قصيراً واتجاه الفترة الزمنية التي تستغرقها دورة حياتها إلى أن تكون محدودة [٢٢] .

وقد ساعد ظهور مثل هذه النتائج على دخول مفهوم دورة حياة المنتج مرحلة أخرى

من مراحل تطوره . وقد تحددت أهداف هذه المرحلة والتي يمكن ارجاع تاريخها إلى بداية الثمانينات [٢٣] في العمل على تطوير المفهوم بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة فعاليته في التطبيق العملي . وقد ترتب على ذلك ظهور بعض الدراسات التي حاولت اعادة صياغة الفروض التي يستند اليها مفهوم دورة الحياة [٢٤] وتقديم الحلول لما يواجهه هذا المفهوم من مشاكل في الواقع التطبيقي [٢٥] .

ثانياً : إن هذه الدراسات قد استمدت نتائجها من واقع دراسة عينات محدودة من سلع محددة يقع معظمها في اطار السلع الاستهلاكية سواء الميسرة منها أو[٢٦] سلع التسوق (بنوعيها السلع المعمرة [٢٧] أو سلع المودة [٢٨] بينما يغطي القليل منها السلع الصناعية[٢٩]) . أيضاً فقد كانت هذه الدراسات متحيزة تجاه السلع التي تمكنت من اجتياز المراحل المختلفة في دورة حياتها دون غيرها من السلع التي لم تتمكن من ذلك (باستثناء دراسة هارفارد عام ١٩٧٦ السابق الاشارة اليها والتي لم تجد دليلاً على وجود دورة حياة أصلاً) ويؤيد ذلك ما توصلت اليه هذه الدراسات من نتائج سواء فيما يتعلق بالمراحل التي أمكن تمييزها في دورة الحياة أو بالشكل الذي أمكن تحديده لهذه الدورة بما تتضمنه من مراحل .

وتبدو أهمية هذه الملاحظة من أن هذه النتائج على الرغم من أهميتها فانه لا يمكن تعميمها . ويرجع ذلك إلى أن التعميم يرتبط في جانب أساسي منه بوجود دراسات مكثفة تؤيد واقعية (أو عدم واقعية) المفهوم في ظل ظروف تطبيقية مختلفة . ومن ذلك ووصولاً إلى هذا التعميم فما زال مفهوم دورة حياة المنتج في حاجة إلى المزيد من الدراسة والبحث .

ثالثاً : إن هذه الدراسات كانت تهدف وبشكل أساسي إلى مجرد التعرف على مدى وجود تطابق أو اختلاف بين مفهوم دورة حياة المنتج في النظرية عنه في التطبيق . ومن ذلك فقد ركزت هذه الدراسات على توصيف دورة الحياة التي تمر بها المنتجات في السوق وذلك لمعرفة المراحل فيها ـ ان أمكن ذلك ـ وتحديد طبيعة ومشاكل كل منها وكذا متطلباتها التسويقية مع تقديم التوصيات التي يمكن في ضوئها تحقيق أكبر استفادة من كل مرحلة من هذه المراحل على حدة ، ومن ثم من المنتج ككل خلال فترة تواجده في السوق .

ويمكن في ضوء ذلك النظر إلى هذه الدراسات على أنها وصفية أكثر منها أي شيء آخر . وبطبيعة الحال فإن كون هذه الدراسات وصفية لا يجب أن يقلل من شأنها أو من أهمية ما توصلت اليه من نتائج خاصة وأنه لا يوجد خلاف حول ضرورة أو أهمية مثل هذه الدراسات . ولكن ما يجب تأكيده في هذا المجال هو أن استخدام أو الاستفادة من نتائج

هذه الدراسات ينبغي أن يتم في هذا الاطار. ولعل ذلك هو ما يوضح الأسباب وراء عدم تناول هذه الدراسات للمشاكل العملية في تطبيق المفهوم وبالذات ما يتعلق منها بكيفية تحديد المرحلة التي يمر بها المنتج من مراحل دورة حياته أو المرحلة التي هي متجه إليها والمعايير التي يمكن الاعتماد عليها في ذلك وهو ما سنتناوله عبر مناقشة الاطار المقترح لزيادة فعالية مفهوم دورة حياة المنتج من التطبيق العملي في الجزء السابع من هذا البحث.

رابعاً : إن هذه الدراسات في محاولتها التركيز على اختبار مدى واقعية مفهوم دورة حياة المنتج في التطبيق العملي قد أبرزت على السطح عدة تساؤلات حول بعض الفروض الضمنية التي تبنتها أو بعض النتائج التي توصلت اليها . وتتمثل هذه التساؤلات بشكل أكثر تحديداً فيما يلي :

١ ـ هل يأتي سلوك المنتج في السوق سابقاً لسلوك الادارة في المنظمة أم أنه يتحدد في ضوء ما تقوم به الادارة من تصرفات أو تتخذه من قرارات ؟

٢ ـ هل هناك شكل محدد يمكن أن تكون عليه دورة الحياة بالنسبة للمنتجات المختلفة ، أم أنه يمكن القول بمجرد وجود دورة حياة تمر بها المنتجات ومن ثم فقد تأخذ هذه الدورة اشكالاً متعددة بتعدد المنتجات ذاتها ؟

٣ ـ هل لمفهوم دورة حياة المنتج قيمة تنبؤية وما هي جودة هذه القيمة في حالة وجودها ؟

وسنحاول فيما يلي تناول كل من هذه التساؤلات بالتحليل وذلك كمحاولة لتقييم الموقف بالنسبة لمفهوم دورة حياة المنتج في التطبيق العملي .

٦/ ١ دورة حياة المنتج بين مفهوم المتغير التابع والمستقل:

هل دورة حياة المنتج متغير تابع أم مستقل ؟ وبمعنى آخر هل يعتبر سلوك المنتج في السوق هو الدافع أو المحرك لاتخاذ الادارة لقرارات معينة أم أن الادارة بما تتخذه من قرارات يمكنها أن توجه هذا السلوك أو تتحكم فيه بالكيفية التي تتناسب وظروف السوق والمنظمة التي تعمل فيها ؟

إن تحليل نتائج الدراسات في هذا المجال يؤيد تبنيها لافتراض أساسي يتمثل في أن تصرفات الادارة عادة ما تتحدد في ضوء أو تأتي كنتيجة لسلوك المنتج في السوق . فالادارة عليها أن تضع نفسها دائماً في وضع الاستعداد لما سيحدث من تغيرات ، وذلك أن دورها لا يتمثل في أخذ زمام المبادأة Pro — Active بقدر ما يتمثل في القيام بردود الأفعال

Re — active التي تتناسب وطبيعة أو ظروف المرحلة التي يمر بها المنتج من مراحل دورة حياته في السوق .

ويؤيد هذا الافتراض ما تذهب اليه هذه النتائج من تأكيد أن المنتج انما تمر بنفس دورة الحياة . ومن ذلك فيجب على الادارة أن تعمل على تصميم السياسات والبرامج التسويقية التي تتفق وطبيعة كل مرحلة من مراحل هذه الدورة وتضمن بالتالي المحافظة على المبيعات والأرباح المفترض تحقيقها وذلك كعامل أساسي في تحقيق أكبر استفادة ممكنة من المنتج خلال فترة تواجده في السوق . إن تفهم الادارة لطبيعة المرحلة التي يمر بها المنتج في السوق وكذا توقعها لطبيعة المرحلة التي هو متجه اليها « والاستجابة » السريعة بردود الأفعال المناسبة لمثل هذه التغيرات يعد مكوناً من أهم المكونات في الادارة الفعالة لبرامج المنتجات بالمنظمة [٣٠] .

ويغير هذا الافتراض من حقائق الأمور بالنسبة لطبيعة العلاقة بين تصرفات الادارة بالمنظمة وسلوك المنتج في السوق خاصة بعدما أصبح مستقراً عليه الأمر الآن من أن هذا السلوك انما يأتي كنتيجة أو انعكاس لعوامل أو متغيرات متعددة . ويفيد تعرف الادارة على قدراتها على التكيف مع هذه العوامل في توجيه سلوك المنتج الوجهة التي تراها مناسبة لتحقيق أهدافها منه .

وفي مجال القاء الضوء على هذه العوامل يتجه البعض [٣١] الى تحديدها في مجموعتين اساسيتين . وتنصرف المجموعة الأولى إلى تلك التي تؤثر على جانب العرض وتتمثل في العوامل الداخلية التي يمكن للادارة التحكم فيها (مثل الامكانيات المتاحة للمنظمة سواء الانتاجية أو التسويقية) في حين تنصرف الثانية الى تلك التي تؤثر على جانب الطلب وتتمثل في العوامل الخارجية التي يصعب التحكم فيها وإن كان يمكن مواجهتها والتغلب عليها (مثل ظروف السوق وطبيعة المنافسة) .

ويعيد البعض الآخر [٣٢] تصنيف هذه العوامل في ثلاث مجموعات تحتوي الأولى منها على المتغيرات المتصلة بكفاءة وفاعلية الادارة بالمنظمة في حين تشمل الثانية متغيرات السوق (طبيعة المستهلك وظروف المنافسة) والثالثة والأخيرة المتغيرات البيئية خاصة الاقتصادية والتكنولوجية . وتحتل متغيرات كفاءة الادارة أهمية خاصة بين هذه المتغيرات . ويرجع ذلك الى تأثيرها المباشر على الكيفية التي يتم بها ادارة برامج المنتجات من ناحية والى ارتباط مواجهة متغيرات البيئة والسوق والتفاعل معها بطريقة ايجابية بنمط الادارة في المنظمة والمستوى من الكفاءة التي تمارس بها مهامها من ناحية أخرى .

وفي مجال المساهمة في القاء مزيد من الضوء على العوامل التي تؤثر على سلوك المنتج خلال المراحل المختلفة من دورة حياته وذلك حتى يمكن للادارة أن تستفيد منها في توجيه هذا السلوك أو تنظيمه أو التحكم فيه بالكيفية المطلوبة فقد قام كل من توريل ويبرنت (٣٣) بمراجعة نتائج ١٧ دراسة أمكن من خلالها التعرف على ما يقرب من ثلاثين من هذه العوامل . وقد تم توزيع هذه العوامل أو المتغيرات في ثلاث مجموعات تتعلق بمتغيرات هيكل السوق ومتغيرات التنظيم والاداء ومتغيرات الاستراتيجية . ويوضح الشكل رقم (٣) نوعية هذه المتغيرات .

ويضيف البعض(٣٤) الى هذه العوامل المتغيرات بطبيعة المنتج باعتبار أنها تلعب هي الأخرى دوراً في التأثير على سلوكه خلال مراحل دورة حياته خاصة مرحلة التقديم . ومن هذه العوامل ما يتصل بدرجة جدّة المنتج ، وخصائصه الفنية من حيث البساطة والتعقيد ومزاياه النسبية مقارنة بالمنتجات الأخرى البديلة في السوق . ويرتبط بهذه العوامل أيضاً تلك المتعلقة بدرجة المخاطر التي يدركها الفرد Perceived Risk في قرار شراء المنتج ، ومدى توافر المعلومات عن المنتج وبصفة خاصة عن مزاياه أو الاشباعات التي يحققها ، ومدى القدرة على اقناع المستهلك بهذه المزايا أو الاشباعات .

ويشارك عدد آخر من الباحثين (٣٥) في توضيح طبيعة العوامل التي يمكن أن تؤثر على سلوك المنتج خلال مراحل دورة حياته . ويمكن القول بشكل عام بارتباط هذه العوامل إما بمتغيرات المنتج أو البيئة والسوق أو بمتغيرات البيئة الداخلية للمنظمة وسياساتها واستراتيجياتها خاصة التسويقية منها .

ومع تأثر سلوك المنتج خلال فترة تواجده في السوق بمثل هذه المتغيرات فقد أصبح أخذ زمام المبادأة في تنظيم أو توجيه هذا السلوك مرهوناً بقدرة الادارة ليس فقط في التعرف على هذه المتغيرات وانما أيضاً بتفهم طبيعتها والتنبؤ بما قد يحدث من تغييرات في سلوكها وفي الوقت المناسب . ويرجع ذلك الى أن هذه العوامل أو المتغيرات ليست ساكنة وانما هي ـ خاصة الخارجية منها ـ في حركة مستمرة . كما يرجع إلى أن تأثيرها على سلوك المنتج قد يختلف في قوته واتجاهه من مرحلة الى أخرى أو في نفس المرحلة من وقت الى آخر أو من منتج إلى آخر .

وتعكس هذه الجوانب آثارها على ناحية أساسية تتمثل في أن ادارة المنتج خلال دورة حياته في السوق وبطريقة فعالة أصبح يقتضي وجود نظام متكامل للمعلومات التسويقية ويعد وجود مثل هذا النظام متطلباً أساسياً Prerequisite لترشيد عملية اتخاذ القرارات في هذا المجال .

الشكل رقم (٣)

متغيرات هيكل السوق والتنظيم والاداء والاستراتيجية ذات التأثير على سلوك المنتج خلال المراحل في دورة حياته

١ ـ متغيرات هيكل السوق	٣ ـ متغيرات الاستراتيجية
ـ معدل دخول وخروج المنافسين من السوق ـ عدد المنافسين ـ حدة المنافسة (السعرية وغير السعرية) ـ درجة تركز السوق ـ عدد المستهلكين ومعدلات الاستهلاك ـ نوعية المستهلكين ـ حالات الاندماج والتكامل في السوق ـ معدلات استخدام طاقات الصناعة ـ معدلات صادرات الصناعة ـ درجة التجديد في السوق ٢ ـ متغيرات التنظيم والاداء ـ هامش الربح للوحدة من المنتج ـ التدفقات النقدية ـ أهداف الحصة السوقية (زيادة الحصة في السوق ، ثباتها ، منع تدهورها) ـ مدى الحاجة الى وأهمية القيام ببحوث التسويق . ـ مدى التركيز على الانتاجية والرقابة المالية	ـ مخصصات الانفاق التسويقي ـ مخصصات الانفاق على البحوث والتطوير ـ استراتيجية الاعلان والهدف منه (تعليمي ، تنافسي ، دفاعي) ـ سياسة التغيير والتطوير في العبوة ـ معدل تقديم المنتجات الجديدة ـ مدى اتساع خطوط المنتجات ودرجة عمقها ـ سياسة الخدمات التي يتم تقديمها الى المستهلك ـ استراتيجية تقسيم السوق (عدد القطاعات التي يتم التعامل معها) . ـ مدى اتباع سياسة التمييز بعلامات خاصة ـ درجة كثافة التوزيع ـ استراتيجيات التوزيع (مباشر / غير مباشر ـ شامل / انتقائي) ـ استراتيجيات التكامل (خلفي / أمامي)

المصدر: H. B. Therell and S. C. Burnett, Op. Cit, P. 99 (راجع رقم ٣٣).

٦/٢ مدى وجود شكل محدد لدورة حياة المنتج :

هل يوجد شكل محدد يمكن أن تكون عليه دورة الحياة بالنسبة للمنتجات المختلفة أم أن لكل منتج دورة حياته الخاصة به ومن ثم يمكن أن تتعدد أشكال دورة الحياة بتعدد المنتجات ؟

إن الاجابة على هذا التساؤل ترتبط في جانب أساسي منها بما سبق اثارته في ١/٦ سابقاً . ففي الفترة حتى بداية السبعينات حيث الاستقرار النسبي في الظروف البيئية وحيث ارتباط النظرة إلى سلوك أو تحرك المنتج في السوق على أنه يأتي مستقلاً عن تصرفات الادارة وليس كنتيجة أو بسبب هذه التصرفات كانت الدلائل تشير الى وجود شكل محدد لدورة حياة المنتج (الشكل الكلاسيكي أو شكل الجرس) . ومع تغير الظروف البيئية وتغير طبيعة النظرة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الادارة في التأثير على سلوك المنتج في السوق بدأ الاتجاه يسود الآن إلى امكانية وجود اشكال متعددة لدورة حياة المنتج أو إلى عدم التقييد بشكل محدد لهذه الدورة .

وتؤيد نتائج الدراسات المتاحة هذا الاتجاه . فمن بين اثنتي عشرة دراسة عملية ورد ملخص لها في بحث تيلس وكروفورد (٣٦) فإن سبعا منها توصلت إلى وجود شكل محدد (الشكل الكلاسيكي) لدورة حياة المنتج . ويرجع تاريخ هذه الدراسات الى الفترة ما قبل السبعينات . وقد وجدت الدراسات الأخرى اشكالاً مختلفة . وعلى العكس من ذلك فلم تتمكن احدى الدراسات من تحديد شكل محدد لدورة حياة المنتج باعتبار أنه في ضوء نتائجها لا توجد أية انعكاسات لهذا المفهوم في التطبيق العملي .

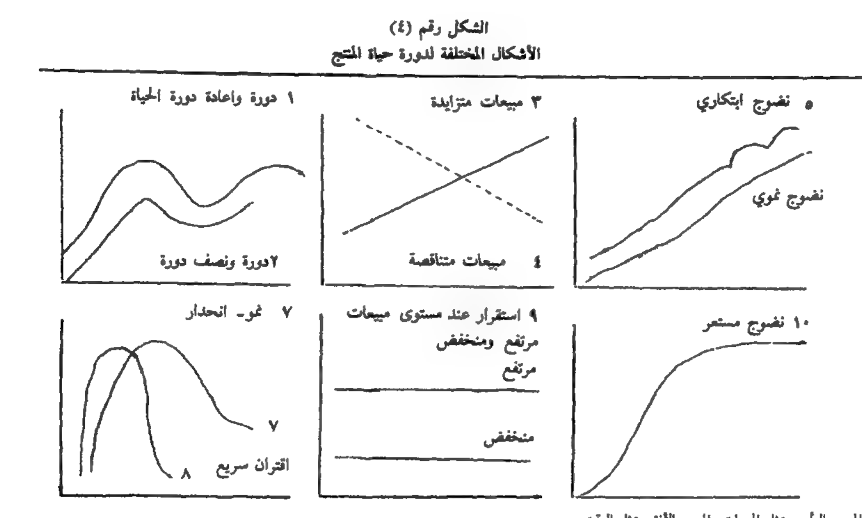
وتأييداً للاتجاه الحديث بعدم وجود شكل محدد لدورة حياة المنتج يرى سوان ورنك (٣٧) أنه يمكن التمييز على الأقل بين عشرة أشكال ـ بخلاف الشكل التقليدي ـ يمكن أن تكون عليها هذه الدورة . وتتمثل هذه الأشكال كالموضحة في الشكل رقم (٤) .

ويعكس كل شكل من هذه الأشكال سياسات أو تصرفات ادارية معينة ، كما يعكس تفاوتاً في قدرات أو مهارات الادارة في التعرف على والتفاعل مع المتغيرات التي تؤثر على حركة المنتج في السوق . هذا بالاضافة الى الاختلاف في نوع وطبيعة المنتج .

ولا يتوقف تأثير هذه القدرات أو المهارات على تحديد الشكل الذي يمكن أن تأخذه دورة الحياة في السوق وانما يمكن أن يمتد للتفكير في مستويات مختلفة يمكن أن تكون عليها دورة الحياة أو أي من مراحلها في المستقبل . فكما أن هناك مستويات مختلفة للتنبؤ بالمبيعات فيمكن التفكير أيضاً في مستويات مختلفة لدورة حياة المنتج . وتتمثل هذه المستويات في دورة الحياة المحتملة Potential والتي تصف أعلى معدل من النمو يمكن تحقيقه في المبيعات مع بذل أقصى جهود تسويقية ممكنة في اطار متغيرات بيئية معينة . ودورة الحياة المتوقعة Forcasted Plc التي تعبر عن معدلات النمو في المبيعات المتوقع تحقيقها عند مستوى متوقع من المجهودات التسويقية في ظل ظروف بيئية معينة ، ثم دورة

الشكل رقم (٤)

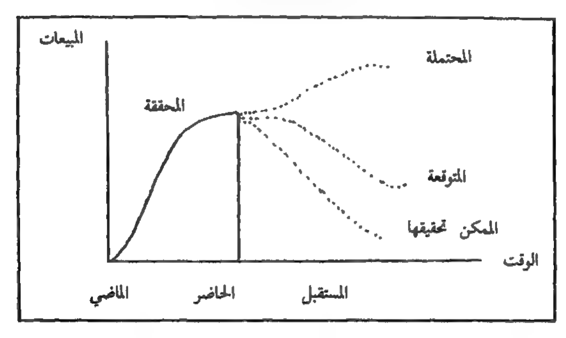
الأشكال المختلفة لدورة حياة المنتج



- المحور الرأسي يمثل المبيعات والمحور الأفقي يمثل الوقت.
- المصدر: (مرجع رقم ٣٧) J. D. Swan and D. R. Rink, OP. Cit, P. 73.

الحياة التي تعبر عن معدل النمو في المبيعات الممكن تحقيقه بواسطة الجهود التسويقية العادية للمنظمة والتي يطلق عليها Demanded PLC ويوضح الشكل رقم (٥) هذه الصور المختلفة لدورة الحياة .

الشكل رقم (٥)
دورة الحياة المحتملة والمتوقعة والممكن تحقيقها



المصدر : (مرجع رقم ٣٧) J.E.Swan and D.R. Rink , OP.cit, P.74

ويقدم كليفر تأييداً[٣٨] عملياً لعدم وجود شكل محدد لدورة حياة المنتج . ففي دراسته لحوالي ٦٥ منتجاً صناعياً لاختبار مدى قابلية المفهوم للتطبيق في مجال المنتجات الصناعية أمكن التمييز بين ثلاثة أشكال غير تقليدية لدورة حياة هذه المنتجات . وقد حدد كليفر كأسباب لوجود هذه الأشكال الاختلاف الموجود بين خصائص هذه المنتجات خاصة فيما يتعلق بدرجة جدتها والاختلاف الموجود بين خصائص مستعمليها وبين السياسات التي تتبعها الادارة في المنظمات في تسويق هذه المنتجات .

ويتفق هذا الرأي مع ما توصل اليه بيكر من[٣٩] عدم وجود شكل محدد لدورة الحياة ومن عدم وجود ما يمنع ولو نظرياً من تعدد هذه الأشكال بتعدد المنتجات . ويؤيد بيكر وجهة نظره بأن لكل منتج ظروفه الخاصة وأن هذه الظروف تميل إلى أن تكون الأساس في اتخاذ أية قرارات ترتبط بالمنتج أو بأي من مراحله . ومن ذلك تميل هذه

القرارات إلى أن تكون مرتبطة بالموقف Situation related decisions أكثر من ارتباطها بأي شيء آخر .

وقد لاقت هذه الوجهة من النظر تأييداً في كثير من الدراسات التي حاولت تفسير التفاوت بين المنظمات في درجة النجاح التي تحرزها في تقديم أو تبني المنتجات الجديدة . فقد التقت نتائج ما يقرب من ١٥ دراسة وبحث تم تقديمها الى أحد المؤتمرات الدولية التي عقدت بانجلترا في عام ١٩٧٧ حول مفهوم أو فكرة « الموقفية » في ادارة برامج المنتجات [٤٠] وتعني هذه الفكرة أن لكل منتج ظروفه الخاصة التي يصعب معها تعميمها والتي تتحدد في ضوء التفاعل بين عدة متغيرات يأتي في مقدمتها طبيعة وفلسفة الادارة بالمنظمة .

وتتفق هذه النتائج مع نتائج المدرسة الموقفية في الادارة بشكل عام Conting ency Approach in Management والتي بدأت في الظهور منذ حوالي عشرة أعوام . وتقوم فلسفة هذه المدرسة على أن لكل موقف ظروفه ومتطلباته الخاصة ، ومن ذلك فان الادارة مطالبة بأن تحدد من الأساليب وتتخذ من القرارات ما يؤدي في ظل موقف محدد وتحت ظروف محددة وفي وقت محدد الى تحقيق أفضل النتائج [٤١] .

٣/٦ القوة التنبؤية لمفهوم دورة حياة المنتج :

هل توجد قوة تنبؤية لمفهوم دورة حياة المنتج ؟ وبمعنى آخر هل يمكن الاعتماد على مفهوم دورة حياة المنتج في التنبؤ بالمبيعات أو بسلوك المنتج في السوق ؟

لقد تفاوتت الاجابة على هذا التساؤل ما بين مؤيد ومعارض . فمن ناحية فقد حاولت بعض الدراسات اثبات امكانية التنبؤ باستخدام مفهوم دورة حياة المنتج [٤٢] . ومن ناحية أخرى فقد ألقت بعض الدراسات الشك حول امكانية استخدام هذا المفهوم في هذا المجال [٤٣] .

ويتجه الرأي الآن الى تأييد هذا الاتجاه الأخير . ويرجع ذلك الى عدة أسباب من أهمها ما يلي :

١ ـ إن استخدام مفهوم دورة حياة المنتج في التنبؤ يقوم على افتراض أساسي وهو أن سلوك المنتج في السوق وانتقاله من مرحلة الى أخرى من مراحل دورة الحياة انما يتحدد مستقلاً عن تصرفات الادارة أو ما تقوم باتخاذه من قرارات . وكما سبق أن ناقشنا في ١/٦ فإن الوضع السائد الآن يحتم النظر إلى هذا السلوك على أنه كنتيجة وليس السبب في هذه التصرفات أو القرارات .

٢ - إن مفهوم دورة حياة المنتج يقوم على أساس استخدام رقم المبيعات كمؤشر لتحديد أو تعريف المراحل في هذه الدورة . ومن ثم فإن استخدام هذا المفهوم في التنبؤ بالمبيعات والتي هي أساس تحديد المرحلة التي يمر بها المنتج يؤدي إلى وجود ما يسمى بالدائرة المفرغة . ومع وجود هذا الموقف يصبح التساؤل دائراً حول عمن يأتي أولاً أو عمن يسبق من ، المرحلة في دورة الحياة معبراً عنها بتحقيق رقم معين من المبيعات أم التنبؤ بالمبيعات لتحديد المرحلة التي يمر بها المنتج في السوق . ويخلق هذا الموقف ما يسمى بحالة Egg and cheken question .

٣ - انه اذا كانت هناك قوة تنبؤية لمفهوم دورة حياة المنتج فلماذا لا تستخدم هذه القوة في التنبؤ بطبيعة المرحلة التي يمر بها المنتج أو التي هو متجه اليها في السوق . وتبدو أهمية هذا التساؤل من عدم وجود خلاف في الرأي على أن تحديد مثل هذه المرحلة انما يمثل واحدة من أهم المشاكل التي تواجه الادارة في استخدام هذا المفهوم وتجعل منه تبعاً لذلك ذا فائدة عملية محدودة .

وتأييداً لذلك يرى ليفت أن [٤٤] التنبؤ بشكل Shape وطول Duration المرحلة في دورة الحياة ، وكذلك تحديد المرحلة التي يمر بها المنتج فعلاً في هذه الدورة يعد بمثابة المشكلة الرئيسية في الاستفادة من هذا المفهوم عملياً . وفي تقدير كل من تيلس وكروفورد [٤٥] فانه فيما يبدو لا يوجد أسلوب أو طريقة معينة يمكن الاعتماد عليها بدقة في القيام بمثل هذا التنبؤ . ومن ذلك يرى داي [٤٦] ودويل [٤٧] من بين آخرين أنه يجب اعداد أو تطوير مجموعة من المعايير يمكن الاستناد اليها في قياس التحول Turning Point indices من مرحلة إلى أخرى من مراحل دورة الحياة .

٦/ ٤ دورة حياة المنتج في التطبيق العملي : تقييم عام

يبرز تقييم الموقف بالنسبة لجانب التطبيق في مفهوم دورة حياة المنتج على النحو السابق بيانه عدة أمور من أهمها ما يلي :

١ - إن مفهوم دورة حياة المنتج لا ينطوي فقط على أفكار نظرية غير قابلة للتطبيق العملي . ومن ذلك فلم تعد المشكلة تتمثل في معرفة مدى امكانية تطبيق المفهوم عملياً من عدمه بقدر ما أصبحت تتمثل في البحث عن كيفية تطبيق هذا المفهوم بطريقة فعالة وذلك حتى يمكن الاستفادة منه في ترشيد قرارات المنتجات وتحقيق أفضل النتائج الممكنة منها .

٢ - إن الدراسات السابقة في محاولتها لاختبار مدى امكانية تطبيق المفهوم عملياً قد توصلت إلى نتائج متعارضة . ويعكس هذا التعارض في النتائج اختلاف طبيعة كل مرحلة من

المراحل الزمنية التي غطتها هذه الدراسات . وكما سبق أن أوضحنا فمن الممكن النظر إلى هذه الدراسات من زاوية التتابع الزمني لها على أنها تمثل مراحل متميزة في دورة حياة التطور الفكري لهذا المفهوم .

٣ ـ إن الدراسات السابقة على الرغم من أهمية ما توصلت إليه من نتائج لم تقدم دليلاً كافياً يمكن في ضوئه تقييم مفهوم دورة حياة المنتج في التطبيق العملي تقييماً متكاملاً . ويرجع ذلك إلى :

أ ـ إن هذه الدراسات قد استمدت نتائجها من واقع دراسة عينات محدودة من منتجات محددة . أيضاً فقد كانت هذه الدراسات متحيزة في معظمها تجاه المنتجات التي تمكنت فعلاً من استكمال دورة حياتها . ومن هذه الصفة فيمكن النظر إلى نتائج هذه الدراسات على أنها ذات قيمة تاريخية أكثر منها أية قيمة أخرى .

ب ـ إن هذه الدراسات كانت تهدف أساساً إلى مجرد التعرف على ما اذا كانت المنتجات تمر في دورة حياتها بمراحل معينة كالمتعارف عليها في النموذج النظري لمفهوم دورة الحياة أم أن هناك اختلافاً بين النظرية والتطبيق في هذا المجال ولذلك فلم تركز هذه الدراسات كثيراً على تقديم الحلول للمشاكل التي قد تحد من استخدام هذا المفهوم بطريقة فعالة ومنها كيفية تحديد المرحلة الحالية في دورة الحياة وكيفية التنبؤ بالمرحلة أو المراحل التالية والمعايير التي يمكن الاسترشاد بها في ذلك .

٤ ـ إن الدراسات السابقة في محاولتها لاختبار مدى التطابق بين النظرية والتطبيق في مفهوم دورة الحياة قد نظرت إلى سلوك المنتج على أنه يأتي مستقلاً عن سلوك الادارة بالمنظمة ، بل إن هذا الأخير يأتي كنتيجة لحركة المنتج في السوق . ولعل ذلك هو ما يفسر النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات من وجود نمط موحد لدورة الحياة يأخذ عادة شكلاً محدداً (شكل منحنى الجرسي) كما تفسر أيضاً ما توصلت اليه هذه النتائج من امكانية استخدام نموذج دورة الحياة في التنبؤ بالمبيعات . وقد ساعد على التوصل إلى هذه النتائج ما سبق أن ذكرناه في (أ) أعلاه من أن هذه الدراسات كانت متحيزة أساساً للمنتجات التي أتمت دورة حياتها في السوق .

٥ ـ إن هذه الدراسات بالرغم من هذه الملاحظات قد وجهت الأنظار إلى ضرورة اخضاع مفهوم دورة الحياة إلى مزيد من الدراسة بهدف تطويره . فمع تراكم الخبرة العملية وظهور بعض المشاكل من تحليل نتائج هذه الخبرة أصبح من الضروري اجراء المزيد من الدراسة للتغلب على هذه المشاكل من ناحية وزيادة درجة واقعية المفهوم من ناحية أخرى .

وقد كان من نتيجة زيادة الاهتمام هذا ظهور عدة دراسات ـ خاصة في الفترة منذ بداية الثمانينات [٤٨] ـ تحدد هدفها في محاولة اعادة صياغة فروض مفهوم دورة حياة المنتج من الناحية العملية وذلك بهدف زيادة فعاليته .

آخذا هذه الملاحظات في الاعتبار فاننا نقدم فيما يلي بعض الاقتراحات التي قد تسهم في تطوير هذا المفهوم وفي زيادة فعالية الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات التسويقية بشكل عام والمتعلقة بالمنتجات بشكل خاص .

٧ ـ نحو زيادة فعالية مفهوم دورة حياة المنتج :

يهدف هذا الجزء إلى تقديم اطار مقترح لزيادة فعالية مفهوم دورة حياة المنتج في التطبيق العملي . ويقوم هذا الاطار على عدة فروض يمكن توضيحها فيما يلي :

١ ـ إن نطاق استخدام مفهوم دورة الحياة يتحدد أساساً في ترشيد عملية اتخاذ القرارات التسويقية على مستوى المنظمة (Micro - Level) ولا يعني ذلك أن المفهوم لا يمكن استخدامه على غير هذا المستوى بقدر ما يعني أنه يصبح أكثر فعالية اذا ما استخدم على مستوى المنظمة . أيضاً فان استخدامه على مستوى الصناعة مثلاً (Marco Level) يستلزم توافر متطلبات أو ترتيبات معينة يخرج بحثها عن نطاق أو اطار هذه الدراسة .

٢ ـ إن سلوك المنتج في السوق لا يأتي مستقلاً عن سلوك الادارة بالمنظمة وانما يتحدد في ضوء ما تتخذه هذه الادارة من قرارات . وتتحدد فعالية هذه القرارات في جانب أساسي منها بمدى قدرة الادارة على تفهم طبيعة العوامل والمتغيرات التي تؤثر على حركة المنتج في السوق .

٣ ـ ويرتبط بالفرض السابق أن المنتجات ليست متشابهة في حركتها في السوق بل على العكس من ذلك فان لكل منتج ظروفه الخاصة والتي تتحدد في ضوء طبيعة العوامل المرتبطة به والمؤثرة على حركته . ومن ثم تميل قرارات المنتجات الى أن تكون مرتبطة بهذه الظروف ، أو كما سبق أن ذكرنا تميل إلى أن تكون قرارات « موقفية » .

٤ ـ إن لكل منتج دورة حياته الخاصة به ، كما أن المنتج سيتمكن من استكمال دورة حياته بالسوق . ولا يعني ذلك تحيزاً من جانب هذه الدراسة تجاه مثل هذه المنتجات التي تمكنت من استكمال دورة حياتها ، وانما يعني أن الوضع الطبيعي يفترض استكمال كل منتج لدورة حياته ، كما أنه في حالة عدم تمكن المنتج من ذلك فانه يمكن تطبيق هذا الاطار أو هذه التوصيات إلى المرحلة أو المراحل التي توقف عندها المنتج من مراحل دورة حياته .

٥ ـ إن استخدام مفهوم دورة الحياة يرتبط بوجود نظام متكامل للمعلومات التسويقية .

ويساعد وجود هذا النظام على زيادة القدرة على تفهم طبيعة العوامل أو المتغيرات التي تؤثر على حركة المنتج في السوق ومن ثم زيادة القدرة على تنظيم هذه الحركة والتحكم فيها .

آخذاً هذه الفروض في الاعتبار فانه يمكن توضيح أبعاد الاطار المقترح لتطوير مفهوم دورة حياة المنتج من خلال الاجابة على الاسئلة التالية :

أ ـ ما هو المقصود « بالمنتج » في دورة حياة المنتج ؟

ب ـ متى يتم التخطيط لدورة حياة المنتج في السوق ؟

جـ ـ كيف يمكن تحديد المرحلة التي يمر بها المنتج في دورة حياته وكيف يمكن التنبؤ بموعد دخوله المرحلة التالية ؟

د ـ ما هي العوامل التي تؤثر على حركة المنتج بين المراحل المختلفة في دورة حياته ، وعلى بقائه في أو انتقاله من مرحلة الى أخرى والتي يمكن أن تمثل فيما بينها معايير يمكن أن تعتمد عليها الادارة في تحديد هذه الحركة أو التنبؤ بها ؟

٧/ ١مفهوم المنتج في دورة حياة المنتج :

توجد عدة مفاهيم للمنتج من الناحية التسويقية . وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم تدور جميعها وطبقاً للمفهوم الحديث للتسويق حول فكرة المنفعة الا أنه من الممكن أن ننظر إلى الاسم التجاري أو أي شكل من الأشكال التي يأخذها هذا الاسم على أنه منتج مستقل [٤٩] ويذهب ايل [٥٠] إلى أبعد من ذلك حيث يعتبر أن كل تطوير يطرأ على أي شكل من أشكال الاسم التجاري ويجعل منه أكثر قبولاً لدى المستهلك بمثابة منتج مستقل . وطبقاً لهذا الرأي فان « تايد » الموجود في الأسواق الآن يعتبر منتجاً مغايراً « لتايد » الذي كان موجوداً منذ عشر سنوات والذي يعد بدوره مغايراً « لتايد » الذي قدم إلى الأسواق لأول مرة في عام ١٩٤٧ * .

وفيما يتعلق بمفهوم المنتج في دورة الحياة فقد ينصرف هذا المفهوم إما إلى النوع Class

---

(*) يمكن في ضوء هذا المفهوم تقسيم عمر المنتج في السوق إلى أكثر من مرحلة لكل منها دورة حياة خاصة بها. وبمعنى آخر تتعدد دورات الحياة لنفس المنتج بتعدد التطويرات التي أجريت عليه وبشرط أن ينتج عن كل تطوير تغير في ادراك أو اتجاه المستهلك نحو المنتج. ويفيد ذلك في الرد على الأراء التي لا تعتقد بوجود دورة حياة حتى بالنسبة للاسم التجاري أو الماركة مسترشدين في ذلك بتحليل عمر مثل هذه المنتجات الاستهلاكية غير محدودة الأجل Timeless Consumer Products في السوق.

or Type (السجائر مثلاً) أو الشكل Form (سجائر بفلتر) أو الى الاسم التجاري أو الماركة Brand (سجائر كليوباترا) . ويعكس كل مفهوم من هذه المفاهيم مستوى معينا من مستويات التحليل . وتتراوح هذه المستويات بين المستوى الجزئي أو مستوى المنظمة ممثلاً في الماركة والمستوى الكلي ممثلاً في الشكل والنوع .

وإذا كان من المتصور نظرياً امكانية تطبيق مفهوم دورة الحياة بالنسبة لنوع المنتج الا أنه يصعب إن لم يكن من غير الممكن تحقيق ذلك عملياً . ويرجع ذلك بصفة أساسية الى طول الفترة الزمنية التي تستغرقها حياة نوع المنتج في السوق . وعلى سبيل المثال فليس في مقدور أحد التنبؤ بمتى سيتوقف الأفراد عن استعمال السيارات ويتحولون الى استخدام منتج بديل ، أو متى سيقلع الأفراد عن أكل الخبز بافتراض أن ذلك ممكن . وحتى إذا ما أمكن التنبؤ بذلك فما هي الجدوى العملية من وراء هذه التنبؤات . ان هذه النواحي تجعل من تطبيق مفهوم دورة الحياة على نوع المنتج أمراً غير ذي فائدة عملية في تقدير الباحث .

وإذا ما انتقلنا إلى شكل المنتج حيث العمر الزمني محدود ومن ثم تتزايد احتمالات تطبيق مفهوم دورة الحياة مقارنة بالوضع في حالة نوع المنتج ، فإن محاولة تطبيق المفهوم قد تكون أكثر فائدة على المستوى الكلي (مستوى الصناعة) منه على المستوى الجزئي (مستوى المنظمة) أيضاً وطبقاً لرأي هيوز [٥١] فان استخدامات دورة الحياة بالنسبة لشكل المنتج قد تبدو أهميتها في حالتين يمثل كل منهما وضعاً استثنائياً أكثر منه لـه صفة التكرار أو الاستمرار . وتتمثل الأولى منهما في حالة الاحتكار أو عندما تكون المنظمة ذات سيطرة على مقدرات الأمور بالنسبة لنوع المنتج في السوق . وتستمر هذه الحالة إلى حين ظهور المنافسة حيث تبدأ المنظمة في فقد هيمنتها النسبية على السوق وتصبح مجرد واحدة من منظمات متعددة تشترك في انتاج نفس النوع من المنتج . وتصف الحالة الثانية الوضع عندما تكون مبيعات الصناعة ككل متجهة الى الانحدار كنتيجة لحدوث تطويرات غير عادية بالنسبة لشكـل المنتج أو ظهـور مـا يـطلق عليـه رويـرتسـون [٥٢] Dynamically continuous innovations وذلك كما هو الوضع بالنسبة للتلفزيون الأبيض والأسود والتلفزيون الملون . وينتج عن تدهور مبيعات الصناعة في هذه الحالة تدهور مماثل في المبيعات من الماركات المختلفة من شكل المنتج ، وإن كانت حدة هذا التدهور سوف تختلف بطبيعة الحال من منظمة إلى أخرى .

وإذا كان الوضع كذلك بالنسبة للمفهوم الخاص بنوع وشكل المنتج فاننا نرى أن يقتصر تحديد مفهوم المنتج في دورة حياة المنتج على مفهوم الاسم التجاري أو الماركة .

ويمكن أن يمتد هذا المفهوم ليشمل أية تعديلات أو تطويرات تنشأ على الاسم التجاري أو الماركة وبحيث تجعل منها منتجاً جديداً من وجهة نظر المستهلك .

وترجع أهمية هذا التحديد لمفهوم المنتج في مفهوم الاسم التجاري أو الماركة من أهمية تحديد نطاق استخدام مفهوم دورة الحياة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات على مستوى المنظمة لزيادة فعاليته من ناحية ولتركيز هذه الدراسة على هذا المستوى من ناحية أخرى . ويتفق هذا الرأي مع ما توصل اليه Enis وزملاؤه (٥٣) من أنه اذا كان من غير الممكن بالنسبة للادارة بالمنظمة السيطرة على كل من نوع أو شكل المنتج في السوق فلا بد وأن يقتصر استخدامها أو تطبيقها لمفهوم دورة حياة المنتج على مستوى الماركة . أيضاً يرى Day(٥٤) أن تطوير مفهوم دورة حياة المنتج إنما يرتبط في جانب أساسي منه بضرورة تركيز استخدامه على مستوى ماركة المنتج دون نوعه أو شكله. ويؤكد كل من Goldgehn و Lagarce(٥٥) هذا الرأي في محاولتهما إعادة صياغة الفروض التي يستند إليها مفهوم دورة الحياة لزيادة فاعليته في التطبيق العملي. وطبقاً لمحاولتهما هذه فإن هذا المفهوم يمكن أن يحقق أقصى فائدة من استخدامه ويصبح أكثر ملاءمة لمديري التسويق عندما يتحدد هذا الاستخدام في مستوى الماركة دون مستوى النوع أو الشكل. ويمثل ذلك واحداً من أهم العوامل في اعادة صياغة فروض مفهوم دورة حياة المنتج.

٧/ ٢ التخطيط لدورة حياة المنتج :-

يقصد بالتخطيط لدورة حياة المنتج التنبؤ بحركة أو سلوك المنتج في السوق من حيث الشكل الذي ستكون عليه دورة حياته وطبيعة المراحل فيها من زاوية الفترة الزمنية التي تستغرقها والمبيعات المتوقع تحقيقها خلال كل منها .

وتتأثر هذه الحركة كما سبق أن ذكرنا بسلوك الادارة في المنظمة وما تقوم باتخاذه من قرارات في ضوء تحليلها للفرص التسويقية أو فرص النمو المتاحة أمام المنتج في السوق من ناحية وللامكانات الخاصة بالمنظمة من ناحية أخرى .

ونظراً لطبيعة العلاقة بين سلوك المنتج في السوق وسلوك الادارة بالمنظمة فاننا نرى أن يتم التخطيط لدورة الحياة بمراحلها المختلفة مع بداية التخطيط لتقديم المنتج في السوق . ويعني ذلك أن الادارة يجب عليها أن تفكر منذ البداية فيما يمكن أن يكون عليه شكل دورة الحياة للمنتج . ويقتضي ذلك من الادارة أن تفكر ومنذ اللحظة الأولى لتقديم المنتج الى السوق فيما يجب أن تتخذه من قرارات أو تقوم به من تصرفات يكون من نتيجتها المحافظة

على معدلات المبيعات والأرباح المطلوب تحقيقها من هـذا المنتج في كـل من مراحله المختلفة .

وقد يرد على وجهة النظر هذه بأنه قد يكون من الصعب على الادارة أن تقوم بمثل هذا التخطيط خاصة مع طول الفترة الزمنية التي قد تستغرقها حياة المنتج في السوق ومع ما أصبحت تتسم به البيئة من تغييرات قد يصعب التنبؤ بها في الكثير من الأحيان . وتزداد درجة الصعوبة هذه مع تعدد المنتجات التي تقوم المنظمة بالتعامل فيها ومع ما أصبح يتميز به كل منتج من طبيعة خاصة تجعل من ادارته أقرب ما تكون إلى الادارة الخاصة أو الموقفية التي يصعب معها التعميم .

وهذه الحجج على الرغم مما يبدو فيها من منطقية الا أنه ليس لها ما يبررها ، ويمكن الرد عليها بما يلي :

أولاً : إن أهمية التخطيط بصفة عامة لم تعد محل مناقشة ، كما يخرج عن نطاق المناقشة أيضاً أن هذه الأهمية تتزايد في بيئات الأعمال المتحركة أكثر منها الساكنة ومع اتجاه درجة التعقيد في البيئة إلى الزيادة بفعل تعدد العوامل المؤثرة فيها من ناحية وتشابك هذه العوامل وتداخلها من ناحية أخرى[٥٦] . ومن ثم فان البديل لعدم التخطيط هو أن تجد الادارة نفسها في موقف رد الفعل لما يحدث من تغيرات في السوق والذي يكون من نتيجته فضلاً عن فقد زمام المبادأة التصرف بطريقة عشوائية أو غير ملائمة أقرب في طبيعتها الى طريقة التجربة والخطأ منها الى الطريقة العلمية السليمة .

ثانياً : إن من أبرز النتائج التي أفرزتها التطورات التكنولوجية التي حدثت في قرابة العشرين عاماً الماضية هو اتجاه فترة دورة حياة المنتج الى أن تكون قصيرة أو محدودة . وعلى سبيل المثال فقد وجد كوالس وآخرون [٥٧] من دراستهم لدورة الحياة الخاصة بسبع وثلاثين سلعة معمرة أن متوسط الفترة الزمنية التي استغرقتها مرحلة التقديم قد تناقص من ١٢,٥ سنة بالنسبة للمنتجات التي تم تقديمها في الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتى عام ١٩٤٢ الى ٧ سنوات بالنسبة للمنتجات التي تم تقديمها في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٦٤ ، ثم الى سنتين بالنسبة للمنتجات التي تم تقديمها في الفترة من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٩ . وقد تناقص متوسط الفترة الزمنية التي استغرقتها مرحلة النمو بالنسبة لنفس المنتجات خلال نفس الفترات من ٣٣,٨ سنة الى ١٩,٥ سنة ثم إلى ٦,٨ سنة على التوالي . ويعني ذلك أن متوسط فترة مرحلتي التقديم والنمو قد تناقص خلال فترة ٥٠ عاماً تقريباً من أكثر من ٤٦ سنة إلى أقل من ٩ سنوات . وإذا ما أخذنا نفس الاتجاه فمن المتوقع أن تقل هذه الفترة الآن عن هذا العدد من السنوات .

وإذا كان لا يوجد دليل عملي بشأن التغيرات في متوسط الفترة الزمنية التي قد يقضيها المنتج في مرحلة النضج الا أنه بنفس المنطق يمكن القول بأن هذه الفترة آخذة هي الأخرى في التناقص . ومن ناحية أخرى فان الخبرة العملية المتولدة من ادارة المنتج في مرحلة التقديم والنمو بالاضافة الى البيانات التاريخية التي سوف تكون قد تراكمت عن سلوك المنتج خلال هاتين المرحلتين سوف تجعل من مهمة التخطيط التفصيلي ومن ثم الادارة الفعالة للمنتج خلال مرحلة النضج أكثر سهولة .

ومن ذلك فان القول باستغراق دورة حياة المنتج لفترة زمنية طويلة يصعب معها التنبؤ بمجريات الأمور خلالها ينقصه الدليل العملي . ويمكن في ضوء ذلك أن تضع الادارة خطة تفصيلية لمرحلة التقديم مع خطة أقل تفصيلاً لمرحلة النمو ثم النضج . ويتم في ضوء الخبرة المتراكمة والبيانات التي يتم توافرها نتيجة التطبيق العملي زيادة درجة تفصيلات هذه الخطط مع تطويرها لتصبح أكثر واقعية .

ثالثاً : إن التكاليف التي تتحملها المنظمات في سبيل تقديم المنتجات الجديدة بما في ذلك تكاليف البحوث والتطوير ، ومن ثم المخاطر الناتجة عن الفشل تبرر ضرورة التخطيط لدورة حياة المنتج مع بداية تقديمه للسوق . وعلى سبيل المثال فقد تحملت شركة دي بونت ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار حتى تم تقديم منتجها المعروف باسم Corfam الى السوق . أيضاً فقد بلغت التكاليف الخاصة ببحوث وعمليات انتاج الزجاج المعروف باسم Float Glass ما يقرب من ٤٠ مليون دولار . وقد تحملت شركة فورد ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار لانتاج السيارة Edsel والتي لم يكتب لها النجاح في السوق . وقد يترتب على فشل مثل هذه المنتجات مشاكل مالية ليس في مقدور الكثير من الشركات أن يتحملها . ومن ذلك يؤكد Twiss [٥٨] والذي أورد هذه الأمثلة ضرورة أن يصاحب تقديم المنتج إلى السوق خطة طويلة الأجل توضح حركة واتجاهات المنتج خلال فترة تواجده في السوق وتمكن الادارة من القيام بالتصرفات السليمة وفي الوقت المناسب .

رابعاً : إن ادارة المنتج بطريقة سليمة خلال دورة حياته تقتضي كشرط أو متطلب أساسي وجود نظام متكامل للمعلومات التسويقية . وتتزايد أهمية وجود مثل هذا النظام كما سبق أن ذكرنا في ١/٦ مع تزايد وتعدد العوامل أو المتغيرات التي يتعين على الادارة دراستها وأخذها في الاعتبار عند اتخاذ أي من القرارات المتعلقة بادارة هذا المنتج . ومع وجود هذا النظام فمن المتوقع أن تصل المشاكل التي يمكن أن تواجهها الادارة في توفير ما يلزم للتخطيط لدورة حياة المنتج من معلومات إلى أدنى مستوياتها وذلك اذا وجدت هذه المشاكل أصلاً طريقها إلى الظهور . ويبدو ذلك صحيحاً خاصة مع اتجاه الفترة الزمنية التي

يغطيها التخطيط إلى أن تكون محدودة ، ونتيجة اتجاه فترة دورة الحياة الى أن تكون هي الأخرى محدودة .

خامساً : إن تعدد المنتجات التي تتعامل فيها المنظمة واختلاف ظروف كل منتج ومن ثم كيفية ادارته عن المنتج الآخر قد تزيد من صعوبة التخطيط لدورة الحياة ولكنه يقدم في نفس الوقت دليلاً على ضرورة وأهمية مثل هذا التخطيط وليس العكس . ويرجع ذلك الى أن التخطيط لا يفيد فقط في التعرف على شكل المستقبل أو في التحكم فيه وتوجيهه بالطريقة التي تجعل منه أكثر ما يكون اتفاقاً أو اتساقاً مع رغبات الادارة ، وانما يساعد أيضاً وبنفس الدرجة على زيادة امكانية تفهم الحاضر واستيعاب متغيراته بصورة أفضل منها في حالة غياب هذا التخطيط . وفي هذا الصدد يوضح ليفت [٥٩] أنه ربما لا توجد وسيلة يمكن أن تفيد في تقييم الحالة الحاضرة وفهم متغيراتها أفضل من محاولة النظر الى المستقبل والتعرف على ما قد يأتي به من احداث والموعد الذي يمكن أن تتم فيه هذه الأحداث . وإذا ما أضفنا ذلك الى ما سبق أن ذكرناه في أولاً فيمكن القول أن أهمية التخطيط لدورة الحياة لا تتمثل فقط في تحديد الأهداف الواجب تحقيقها من كل منتج وكيفية تحقيق هذه الأهداف ، وانما تتعدى ذلك إلى زيادة القدرة على تفهم الحاضر وتأكيد عدم فقد الادارة لأية فرصة يمكن أن يكون من نتيجتها تحقيق أقصى استفادة ممكنة من وراء ما تتعامل فيه المنظمة من منتجات . ولعل ذلك هو ما دفع ليفت إلى تأكيد ضرورة توجيه الادارة عناية خاصة للتخطيط لدورة الحياة ، ذلك أنه في حالة غياب مثل هذا التخطيط فان الادارة لا تفقد فقط فرصة تحقيق الأهداف بالكيفية المطلوبة وانما تفقد أساساً أحد مبررات وجودها وتصبح مجرد واجهة أكثر منها أداة فعالة لخدمة أغراض المنظمة .

٣/٧ كيفية تحديد المراحل في دورة الحياة:

تتحدد فاعلية استخدام مفهوم دورة الحياة في جانب أساسي منها بمدى القدرة على تحديد طبيعة المرحلة التي يمر بها المنتج في السوق وكذا التنبؤ بموعد دخوله المرحلة التالية من مراحل دورة حياته . وترجع أهمية ذلك إلى أهمية استخدام ما يتناسب مع طبيعة كل مرحلة من سياسات وبرامج تسويقية وأيضاً الى ضرورة تجهيز مثل هذه السياسات والبرامج قبل دخول المنتج أيا من المراحل المختلفة في دورة حياته بوقت كاف .

وقبل توضيح كيفية تحديد المراحل في دورة الحياة فان هناك ملاحظتين تجدر الاشارة اليهما وأخذهما في الاعتبار منذ البداية . وتتمثل الملاحظة الأولى في أنه قد يكون من الصعب عملياً تحديد حدود فاصلة وبشكل قاطع بين بداية ونهاية كل مرحلة من مراحل

دورة الحياة . ويرجع ذلك إلى أن هذه المراحل تميل إلى أن تكون متداخلة مع بعضها البعض ، كما أنه قد يكون من غير الممكن افتراض تاريخ معين أو فاصل زمني محدد يميز نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة . ومن ذلك فان مفهوم المرحلة في دورة الحياة يجب أن يتحدد في ضوء توافر خصائص معينة تميز سلوك المنتج خلالها وبحيث يظل المنتج في هذه المرحلة طالما يتوافق سلوكه مع ما يميز هذه المرحلة من خصائص، وينتقل المنتج إلى مرحلة أخرى عندما يبدأ هذا السلوك في التغير وبحيث يصبح أكثر اتفاقاً مع خصائص هذه المرحلة الجديدة .

وتتمثل الملاحظة الثانية في أن تحديد المراحل في دورة الحياة يكون أكثر سهولة في حالة قيام الادارة بالتخطيط لدورة الحياة مع بداية تقديم المنتج الى السوق عنه في حالة عدم القيام بمثل هذا التخطيط في هذا الوقت . وفي هذا تأكيد آخر لأهمية التخطيط لدورة الحياة من ناحية وأهمية القيام بهذا التخطيط مبكراً ومنذ البداية من ناحية أخرى .

آخذاً ذلك في الاعتبار فسوف نوضح فيما يلي كيفية تحديد المراحل في دورة الحياة وذلك بالنسبة للمنتجات الجديدة التي يتم التخطيط لدورة حياتها مع تقديمها إلى السوق وللمنتجات الأخرى التي تتعامل معها المنظمة والتي لم يصاحب تقديمها إلى السوق القيام بمثل هذا التخطيط .

١/٣/٧ تحديد المراحل في دورة حياة المنتجات الجديدة:

يتناول هذا الجزء كيفية تحديد المراحل في دورة الحياة في الحالات التي يتم فيها التخطيط لهذه الدورة مع بداية تقديم المنتج الى السوق . ويتم هذا التحديد آخذاً في الاعتبار أن لكل منتج دورة حياته الخاصة به ، كما أن شكل المراحل في هذه الدورة يمكن أن يختلف من منتج إلى آخر . وعلى الرغم من ذلك فان وجود مثل هذا التخطيط فضلاً عن وجود نظام متكامل للمعلومات التسويقية ووجود أساليب للتنبؤ يمكن أن تعتمد عليها الادارة في تحديد اتجاهات الطلب والتعرف على ما قد يحدث من تغيرات في الفرص التسويقية المتاحة أمام المنتج في السوق يمكن أن يساعد بدرجة كبيرة في تحديد هذه المراحل وذلك كما يتضح من المناقشة التالية:

أولاً : مرحلة التقديم:

تبدأ مرحلة التقديم تنفيذياً مع بداية نزول المنتج إلى السوق . وتعني كلمة تنفيذياً في هذا المجال أن البداية الحقيقية لهذه المرحلة تتحقق قبل ذلك ومع الدراسات التي يتم اجراؤها عادة لاختبار مدى ملاءمة المنتج من الناحية التسويقية . فمن بين الجوانب الهامة

التي تتناولها هذه الدراسات ذلك المتعلق بتحديد توقيت Timing تقديم المنتج إلى السوق . ويرجع ذلك إلى ما لهذا الجانب من تأثير على نجاح المنتج ومن ثم استمرار أو عدم استمرار التعامل فيه [٦٠] .

وعلى الرغم من أن درجة تحكم الادارة في تحديد بداية مرحلة التقديم قد تفوق درجة تحكمها في تحديد بداية المراحل الأخرى في دورة الحياة الا أن هذه الدرجة من التحكم ليست بلا حدود كما قد يتصور البعض . ويرجع ذلك الى ضرورة قيام الادارة بتهيئة المناخ المناسب في السوق لتقبل المنتج فور تقديمه اليه . وتتأثر تهيئة مثل هذا المناخ في جانب منه بالأوضاع السائدة في السوق والتي تحكمها هي الأخرى متغيرات لا تقع كاملة تحت سيطرة الادارة بالمنظمة .

ويقتضي منطق التخطيط أن تبدأ الادارة هذه المرحلة واضعة في اعتبارها ضرورة تحقيق أهداف محددة . وتأخذ هذه الأهداف شكل رقم محدد أو مستوى معين من المبيعات يتعين الوصول اليه والا اعتبر المنتج فاشلاً من وجهة نظر المنظمة . (عادة ما يستخدم مقياس القدرة على تحقيق رقم أو مستوى معين من المبيعات لتحديد درجة نجاح أو فشل المنتج خلال مرحلة التقديم) [٦١] . ويتحدد هذا الرقم أو المستوى من المبيعات في ضوء ظروف المنظمة من حيث أهدافها وامكانياتها من ناحية ، وفي ضوء تقييم الادارة لفرص النمو المتاحة أمام المنتج في السوق والوقت المحتمل لظهور المنافسة من ناحية أخرى .

وعلى ذلك يتطلب الأمر مع بداية مرحلة التقديم أن تكون الصورة واضحة أمام الادارة فيما يتعلق بطبيعة الأهداف الواجب تحقيقها خلال هذه المرحلة والفترة الزمنية المتوقع خلالها تحقيق هذه الأهداف . وتبدو أهمية ذلك من أن هذه الأهداف في اطار هذه الفترة الزمنية هو ما يجب أن يشكل المعيار أو الأساس الذي يمكن أن تستند اليه الادارة في معرفة مدى تخطي المنتج لمرحلة التقديم من عدمه والوقت المتوقع أن يتم فيه ذلك . كما تتضح امكانية ذلك من اتجاه الفترة الزمنية التي تغطيها أو تشملها مرحلة التقديم الى أن تكون محدودة ولا تتجاوز العامين في الكثير من الحالات كما سبق أن أوضحنا في ٢/٧ ثانياً .

واذا كان الأمر كذلك فان الادارة يمكنها أن تسترشد في تتبع حركة المنتج خلال مرحلة التقديم والتنبؤ بموعد تخطيه هذه المرحلة بأحد المؤشرين التاليين أو كليهما:

أ ـ مدى تحقيق المنتج لأهداف هذه المرحلة والمتمثلة في وصول المبيعات منه إلى الرقم أو المستوى السابق تخطيطه للمرحلة .

ب ـ مدى دخول منافسين جدد إلى السوق أو مدى قيام الشركات الأخرى المنافسة بالتعديل في سياساتها لمواجهة التأثيرات التي بدأ يحدثها المنتج على الطلب من منتجاتها .

ويمكن أن يساعد نظام المعلومات التسويقية في تتبع التغيرات التي تحدث في جانب المنافسة . كما تبدو أهمية هذا المؤشر إذا ما علمنا أن دخول المنافسين الجدد أو قيام المنافسين الحاليين بالتعديل في سياساتهم لن يتم الا كنتيجة للنجاح الذي بدأ المنتج يحققه في السوق . ويعني هذا النجاح أن المنتج قد تخطى مشاكل التقديم وتجاوز احتمالات الفشل التي تصيب نسبة كبيرة من المنتجات خلال هذه المرحلة .

ومع وجود هذه المؤشرات يظل التساؤل قائماً حول كيفية تحديد المستوى الذي يمكن أن تكون عليه أهداف هذه المرحلة وكذا الفترة الزمنية Duration التي يمكن أن تستغرقها مرحلة التقديم (مرحلة تحقيق هذه الأهداف) . وعلى الرغم من أننا ستتعرض للعوامل التي يمكن أن تؤثر في تحديد ذلك في الجزء التالي من هذه الدراسة الا أنه من الضروري أن نوضح في هذا المجال أن المنتجات تتفاوت فيما بينها من حيث مستوى أهداف مرحلة التقديم والسرعة التي تتجاوز بها هذه المرحلة . ويرتبط ذلك في جانب أساسي منه بدرجة جدة المنتجات وكذا درجة الخبرة التي تكون عليها المنظمة في تقديم أو التعامل في المنتجات الجديدة . فكلما كان المنتج جديداً بالكامل أو طبقاً لتقسيم روبرتسون [٦٢] Discentinuous innovation أو كلما كانت الخبرة الخاصة بالمنظمة عند أدنى مستوياتها كلما مالت فترة التقديم الى أن تكون طويلة . وتميل هذه الفترة الى التناقص مع تناقص درجة جدّة المنتج أو زيادة درجة خبرة المنظمة . ويمكن تفسير ذلك في ضوء مبادىء ومفاهيم نظرية التعلم [٦٣] فزيادة درجة الجدّة تعني أن المستهلك يواجه بموقف شرائي ممتد Extended Buying situation حيث الخبرات السابقة التي قد يستفيد منها في تعديل أو تطوير سلوكه الشرائي تكاد تكون منعدمة . ونفس الوضع بالنسبة للمنظمة ذات الخبرة المحدودة والتي تكون في حاجة الى وقت أطول لمواجهة مواقف تقديم المنتجات الجديدة مقارنة بالوضع في حالة المنظمات ذات الخبرة الكبيرة في هذا المجال .

ثانياً : مرحلة النمو:

تبدأ مرحلة النمو مع تحقيق المنتج الجديد لأهداف مرحلة التقديم أو مع بداية جذب المنتج الجديد لاهتمامات المنافسين واحداث ردود أفعال لديهم تتمثل في اجراء تعديلات في السياسات الخاصة بتسويق منتجاتهم . وتستمر هذه المرحلة حتى وصول المبيعات الفعلية من المنتج إلى أعلى مستوياتها أو الى المستوى الذي لن تتزايد بعده المبيعات بنسبة تتعادل مع زيادة المجهودات التسويقية من جانب المنظمة . وبمعنى آخر فإن مستوى مبيعات نهاية مرحلة النمو يمكن أن يعادل ما يسمى بمستوى المبيعات المحتملة Potential Sales وذلك باعتبار أن المبيعات المحتملة ـ أي الجزء من السوق المحتمل الكلي للمنظمة ـ تمثل أعلى مستوى يمكن

تحقيقه من المبيعات في ظل ظروف بيئية تسويقية محددة .

ومن ذلك فإن تحديد نهاية مرحلة النمو يرتبط بقدرة الادارة على تحديد مستوى المبيعات المحتملة من المنتج والذي يتأثر بدوره بمركز أو موقف المنظمة النسبي في هيكل الصناعة (أي بالنسبة للمنظمات الأخرى في الصناعة) بشكل عام ، وهيكل السوق (أي بالنسبة للمنظمات المختلفة التي تتنافس مع بعضها البعض لاشباع نفس الحاجات أو الرغبات) بشكل خاص . وبطبيعة الحال فمن المتوقع أن يكون هذا المركز أو الموقف في تغير مستمر نتيجة ما قد يحدث من تغيرات إما في الظروف الخاصة بالمنظمة أو تلك الخاصة بالمنظمات الأخرى .

ويفيد وجود نظام متكامل للمعلومات التسويقية في تتبع هذه التغيرات وفي توقعها . كذلك يفيد وجود أساليب فعالة للتنبؤ في الوصول إلى تقديرات سليمة للطلب على المنتج في ضوء ما يحدث من تغيرات في جانب العوامل المختلفة التي تؤثر على تحديد المركز النسبي للمنظمة سواء في هيكل الصناعة أو في هيكل السوق . وتتمثل أهم هذه العوامل والتغيرات فيها فيما يلي :

- التغيرات في علاقات المنتج مع المنتجات البديلة سواء ما يتصل بها بالتغيرات في العلاقات السعرية أو في جانب الاداء ومستوى الاشباع الذي يحققه للمستهلك (التغير في المركز التنافسي النسبي للمنظمة) .
- التغيرات في الفرص التسويقية المتاحة أمام المنتج في السوق سواء بالزيادة (نواحي قوة من جانب المنظمة) أو بالنقص (نواحي قوة في جانب المنظمات الأخرى) .
- التغيرات في معدلات تكرار الشراء ومتوسطات الكمية المشتراة في كل مرة (اتجاهات المستهلك نحو المنتج) .
- التغيرات في البيئة التكنولوجية للمنتج ومدى امكانية الاستجابة لما يحدث من تطورات تكنولوجية في دائرة المنتج .

وترجع أهمية وجود مثل هذه الأساليب للتنبؤ بالطلب إلى ما سبق أن ذكرناه في ٣/٦ حول ضعف القوة التنبؤية لمفهوم دورة حياة المنتج . ومن هذه الأهمية فقد تناول الباحث في مجال آخر[٦٤] بالدراسة والتحليل طبيعة هذه الأساليب وكيفية استخدامها ومقومات هذا الاستخدام . كذلك فقد اقترحت هذه الدراسة نموذجاً كمياً يمكن الاعتماد عليه في تقدير الطلب في المراحل المختلفة لتبني المنتجات الجديدة بما في ذلك مرحلتا التجربة وتكرار الشراء حيث تقع مرحلة النمو .

ثالثاً : مرحلة النضوج:

تتحدد بداية دخول المنتج مرحلة النضوج مع بداية توقف النمو أو الزيادة في معدلات النمو في المبيعات الخاصة به ، واتجاه هذه المعدلات الى أن تأخذ صفة الثبات أو الاستقرار والانتظام بدلاً من ذلك . ويبدو ذلك صحيحاً خاصة مع وصول المبيعات الفعلية خلال المرحلة السابقة (مرحلة النمو) إلى أعلى مستوياتها واقترابها من مستوى المبيعات المحتملة أو أقصى مستوى يمكن تحقيقه من المبيعات . وتستمر هذه المرحلة مع استمرار المبيعات في الزيادة وبصرف النظر عن اتجاه معدلات هذه الزيادة إلى التناقص . ومع توقف المبيعات عن الزيادة واتجاهها بدلاً من ذلك إلى الانخفاض تكون هذه المرحلة قد اقتربت من نهايتها ويكون المنتج تبعاً لذلك على وشك الدخول في مرحلة الانحدار .

وتجدر الاشارة إلى أنه مقارنة بالوضع بالنسبة للمراحل الأخرى في دورة الحياة فان التنبؤ بهذه المرحلة لا يعد أمر سهلاً . ويرجع ذلك إلى أن هذه المرحلة تأتي متأخرة عن تقديم المنتج إلى السوق بفترة قد تصل كما سبق أن ذكرنا إلى قرابة العشر السنوات(متوسط فترة مرحلتي التقديم والنمو) . أيضاً فإن هذه المرحلة عادة ما تستمر هي الأخرى لفترة زمنية طويلة نسبياً ، بل انها قد تعد في رأي البعض [٦٥] من أطول المراحل في دورة الحياة ان لم تكن أطولها . ونتيجة لذلك يقرر Day [٦٦] أنه ربما لا توجد صعوبات تواجه الادارة في التخطيط لمنتجاتها مثل تلك التي تواجهها في مجال التحديد الدقيق لموعد مرحلة النضوج الخاصة بهذه المنتجات . فحتى الآن لا توجد وسيلة يمكن الاطمئنان اليها بدرجة كبيرة في التنبؤ « بتوقيت » دخول المنتج هذه المرحلة خاصة وأن متغيرات البيئة والسوق قد تجعل من غير الممكن الحكم القاطع بأن المبيعات قد دخلت مرحلة الاستقرار أو الثبات دون الاتجاه ثانية إلى الزيادة والانتعاش .

ومع التسليم بهذه الصعوبات ، ومع التسليم أيضاً بوجود علاقة عكسية بين دقة التنبؤ والنطاق الزمني الذي يغطيه هذا التنبؤ (تميل الدقة إلى التناقص مع اتجاه الفترة الزمنية التي يغطيها التنبؤ إلى التزايد) إلا أن ذلك لا يجب أن يؤخذ كدليل ضد عدم امكانية التنبؤ بتوقيت مرحلة النضوج . ويرجع ذلك إلى أن التغلب على الجانب الخاص بالبعد الزمني وما يواجه دقة التنبؤ خلال الفترة الزمنية الطويلة نسبياً من مشاكل انما يمكن أن يتحقق بالعمل على أو التفكير في وسيلة لتقصير الفترة الزمنية التي يغطيها التخطيط أو التنبؤ الى أقصى حد ممكن . ومن ذلك ومع بداية تقديم المنتج إلى السوق فيمكن التركيز على مرحلتي التقديم والنمو مع التنبؤ بشكل اجمالي بما يمكن أن يكون عليه الوضع في مرحلة النضوج . ومع دخول المنتج مرحلة النمو واقترابه من نهايتها يمكن أن تقوم الادارة

باعداد التنبؤات التفصيلية والدقيقة في نفس الوقت للجوانب الخاصة بمرحلة النضوج . ومما لا شك فيه فان الادارة في هذا الوقت تكون في وضع أفضل منها في غيره للقيام بمثل هذا التنبؤ . ويساعد الادارة في ذلك البيانات التاريخية المتجمعة عن سلوك المنتج خلال الفترة منذ تقديمه بالاضافة الى الخبرة المكتسبة من التعامل فيه من ناحية ونتيجة قصر الفترة الزمنية التي أصبح يغطيها التنبؤ من ناحية أخرى (الفترة من أواخر مرحلة النمو وحتى بداية مرحلة النضوج) .

وبجانب ذلك فانه يمكن، ولأغراض تسهيل التنبؤ خلال مرحلة النضوج ذاتها، تقسيم هذه المرحلة التي تستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً إلى مرحلتين . ويمكن أن تبدأ المرحلة الأولى مع بداية مرحلة النضوج وتستمر طالما تتسم معدلات الزيادة في المبيعات بالثبات أو الاستقرار . أما المرحلة الثانية والتي تغطي الفترة حتى نهاية مرحلة النضوج فيمكن أن تبدأ مع اتجاه معدلات الزيادة في المبيعات إلى الانخفاض وتستمر حتى تتوقف المبيعات عن الزيادة وتأخذ طريقها نحو الانخفاض .

رابعاً : مرحلة الانحدار:

تبدأ مرحلة الانحدار مع توقف المنتج عن تحقيق أية زيادة في المبيعات واتجاه هذه المبيعات بدلاً من ذلك إلى الانخفاض . وتستمر هذه المرحلة حتى تتخذ الادارة قرارها بالتوقف نهائياً عن التعامل في المنتج واسقاطه تبعاً لذلك من مزيج المنتجات .

ويتحدد طول مرحلة الانحدار Duration وكذلك موعد نهايتها في ضوء البدائل الاستراتيجية المتاحة أمام الادارة خلال هذه المرحلة . وعلى سبيل المثال فقد تقرر الادارة استمرار التعامل في المنتج مع انحدار مبيعاته لتشجيع الطلب على منتجات أخرى ، أو طالما أنه يغطي تكاليفه المباشرة ويساهم في تغطية جزء من التكاليف الثابتة ، وقد يكون قرار الاستمرار من دافع عدم وجود فرصة بديلة متاحة في الوقت الحالي لاستغلال الطاقة الانتاجية المستخدمة في انتاج المنتج . ومن الناحية الأخرى فقد يكون قرار الادارة التوقف عن التعامل في المنتج فور دخوله مرحلة الانحدار خاصة اذا لم تكن الظروف البيئية خاصة التكنولوجية مؤيدة لاستمرار التعامل فيه .

واذا كانت مناقشة مثل هذه البدائل الاستراتيجية وغيرها تخرج عن نطاق هذه الدراسة فان ما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال هو أن درجة حرية أو مرونة الادارة في تحديد توقيت نهاية مرحلة الانحدار تكون أعلى منها بالنسبة للمراحل الأخرى في دورة

الحياة . ولا شك في انعكاس هذه المرونة على زيادة امكانية التنبؤ بمدى هذه المرحلة وكذا بوقت انتهائها .

٢/٣/٧ تحديد المراحل في دورة حياة المنتجات القائمة :

يتعرض هذا الجزء لكيفية تحديد المراحل في دورة الحياة وذلك بالنسبة للمنتجات التي لم تقم الادارة بالتخطيط المسبق لدورة حياتها مع بداية تقديمها الى الأسواق . ويقتضي هذا التحديد ضرورة ايجاد أساس يمكن الاستناد إليه في توزيع المنتجات القائمة على المراحل المختلفة في دورة حياتها وتحديد المرحلة التي يمر بها كل منتج من مراحل دورة الحياة . ويمكن في هذا الصدد الاستعانة بمصفوفة محفظة المنتجات Product Portfolio Matrix والتي توصلت اليها مجموعة بوستن الاستشارية(٦٧) Boston Consulting Group

وتقوم فكرة هذه المصفوفة على أساس تقسيم المنتج إلى أربع مجموعات أو توزيعها في أربع خلايا وذلك في ضوء العلاقات الارتباطية بين خاصتين أساسيتين للمنتج هما :

أ ـ الحصة السوقية للمنتج Market Share مقارنة بالحصة السوقية لأكبر المنافسين في السوق . وتعكس هذه الخاصية الامكانيات المتاحة للمنظمة وتلك التي يمكن توجيهها للمنتج .

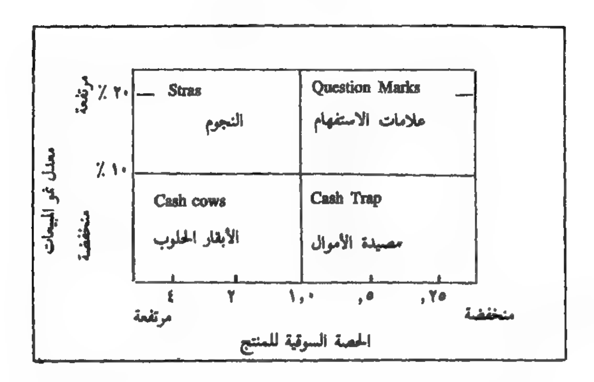
ب ـ معدل نمو السوق أو المبيعات Market Growth Rate وذلك كمؤشر للفرص التسويقية المتاحة أمام المنتج في السوق .

وتتمثل هذه الخلايا أو المجموعات في تلك الموضحة في الشكل رقم (٦)

ويشير المحور الأفقي إلى الحصة السوقية للمنتج مقارنة بالحصة السوقية لأكبر المنافسين في السوق . وكلما زادت نسبة هذه الحصة عن الواحد كلما دلّ ذلك على استئثار المنتج بحصة سوقية أكبر من حصة أكبر المنافسين ، والعكس كلما قلت هذه النسبة عن الواحد الصحيح . أما المحور الرأسي (معدل نمو السوق) فيشير إلى توقعات المنظمة لمعدلات نمو المبيعات من المنتج . وكما هو موضح في الشكل رقم (٦) فقد تم تقسيم معدلات نمو السوق إلى معدل مرتفع وآخر منخفض باستخدام خط نمو ١٠ ٪ يفصل بين هذين المعدلين .

ويمكن في ضوء هذا التوضيح بيان مدلول كل خلية من خلايا مصفوفة محفظة المنتجات على النحو التالي :

الشكل رقم (٦)
مصفوفة محفظة المنتجات



المصدر : L.A. Goldgehn and R. Lagarce , Op . cit, P.58

١ ـ خلية علامات الاستفهام : تضم هذه الخلية المنتجات التي تتميز بحصة سوقية منخفضة وان كانت في سوق يحتمل أن تكون معدلات نمو المبيعات فيه مرتفعة . ويلاحظ أن معظم المنتجات الجديدة يمكن أن تقع في هذه الخلية . ويرجع ذلك إلى أن مبيعات هذه المنتجات تبدأ منخفضة وإن كانت معدلات النمو المتاحة أمامها تبدو مرتفعة . وعلى ذلك يمكن القول بأن هذه الخلية يمكن أن تعادل مرحلة التقديم في دورة حياة المنتج .

٢ ـ خلية النجوم : تتميز المنتجات في هذه الخلية بأنها ذات حصة سوقية مرتفعة وأيضاً معدلات نمو مرتفعة . وتتكون هذه المنتجات في معظمها من تلك التي كانت في خلية علامات الاستفهام ثم تمكنت الادارة من تنمية حصتها في السوق . وبمعنى آخر تضم هذه الخلية المنتجات التي تمكنت من تخطي مرحلة التقديم . ومن ذلك يمكن القول أن الخلية تعادل مرحلة النمو في دورة حياة المنتج .

٣ ـ خلية الأبقار الحلوب : تضم هذه الخلية المنتجات ذات الحصة السوقية المرتفعة وان كانت الأسواق التي تتواجد فيها هذه المنتجات أصبحت تتميز بمعدلات نمو منخفضة .

وتمثل هذه المنتجات تلك التي كانت نجوماً في المرحلة السابقة ثم دخلت مرحلة النضوج من مراحل دورة حياتها . وبمعنى آخر فإنه يمكن معادلة هذه الخلية بمرحلة النضوج من مراحل دورة حياة المنتج .

٤ ـ خلية مصيدة الأموال : تتميز المنتجات في هذه الخلية بانخفاض حصتها السوقية من ناحية وبتواجدها في أسواق ذات معدلات نمو منخفضة ان لم تكن منعدمة من ناحية أخرى . ومن ذلك تكون المنتجات في هذه الخلية أقرب ما تكون إلى مرحلة الانحدار من مراحل دورة الحياة .

ويمكن في ضوء هذا التوضيح لطبيعة مصفوفة محفظة المنتجات الوصول إلى نتيجة مؤداها أن كل خلية من خلايا هذه المصفوفة انما تقابل مرحلة معينة من مراحل دورة حياة المنتج . ومن ذلك فيمكن للادارة أن تستفيد من هذه المصفوفة في تحديد طبيعة المرحلة التي يمر بها كل منتج من مراحل دورة حياته . ويمكن أن يتم ذلك في اطار من الخطوات التالية :

١ ـ توزيع المنتجات التي تتعامل فيها المنظمة على كل خلية من هذه الخلايا آخذاً في الاعتبار كلا من الحصة السوقية ومعدلات النمو الخاصة بكل منتج من المنتجات . ويقتضي ذلك في جانب أساسي منه أن يتم تطوير معايير للتمييز بدقة بين الحصة السوقية ومعدلات النمو المرتفعة وتلك التي تعتبر منخفضة . وبطبيعة الحال تختلف هذه المعايير من منتج لآخر وذلك في ضوء اختلاف البيئة التنافسية الخاصة بكل منتج من المنتجات .

٢ ـ اعداد منحنى دورة حياة لكل منتج من المنتجات في كل خلية من الخلايا وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى أنه يمكن تقسيم كل مرحلة من مراحل دورة الحياة إلى مراحل داخلية . ومن ذلك فيمكن أن تتفاوت المبيعات في نفس المرحلة أي قد يكون هناك منتج في بداية مرحلة النمو وآخر في منتصفها وثالث في نهايتها على الرغم من أن هذه المنتجات تمر جميعها بنفس مرحلة النمو من مراحل دورة الحياة . ويمكن أن يتم تحديد موقع كل منتج في كل مرحلة من المراحل في ضوء كل من خطط الادارة بالنسبة للمنتج ، الموارد والامكانيات الممكن تخصيصها إليه ، البيانات المتاحة عن التعامل في المنتج ونتيجة هذا التعامل ، والبيانات المتاحة لدى المنظمة عن الصناعة بشكل عام واتجاهاتها من حيث الازدهار أو الانكماش وكذا البيانات المتاحة عن البيئة التكنولوجية للمنتج ومعدلات التطور فيها .

ـ تقييم الموقف بالنسبة لكل منتج من المنتجات في كل خلية من الخلايا وتحديد

احتمالات النجاح بالنسبة له ومدى قدرته على تخطي المرحلة التي يمر بها وانتقاله إلى المرحلة التالية من مراحل دورة حياته . وترجع أهمية هذه الخطوة إلى أن بعض المنتجات على الرغم من امكانية تخصيصها في خلية معينة إلا أنها قد لا تتمكن من الاستمرار في السوق والانتقال إلى المراحل التالية في دورة حياتها . وعلى ذلك فقد يوجد منتج في خلية علامات الاستفهام أو مرحلة التقديم ولكنه في ضوء حصته السوقية ومعدلات النمو يكون أقرب الى الاتجاه إلى مرحلة الانحدار منه إلى مرحلة النمو أو خلية النجوم . كذلك فقد يوجد منتج يمر حالياً بمرحلة النمو (خلية النجوم) ولكنه يكون متجهاً إلى مرحلة الانحدار (خلية مصيدة الأموال) بدلاً من مرحلة النضوج (خلية الأبقار الحلوب) وهكذا ، .

إن الاسترشاد بهذه الخطوات لا يفيد فقط في تحديد المراحل التي يمر بها كل منتج من المنتجات في دورة حياته وانما يدفع الادارة أيضاً إلى التفكير فيما يمكن أن يكون عليه وضع كل منتج من المنتجات في المستقبل ومن ثم التفكير في ادارة المنتجات بناء على خطط تعد مقدماً لهذا الغرض بدلاً من الاعتماد على أسلوب التجربة والخطأ أو التواجد في موقف رد الفعل تجاه ما يمكن أن يحدث بالنسبة لمنتجاتها في الأسواق .

٧/ ٤ العوامل المؤثرة على سلوك المنتج خلال مراحل دورة الحياة:

يتأثر سلوك المنتج خلال المراحل المختلفة في دورة حياته بعدة عوامل أو متغيرات . ويفيد تعرف الادارة على هذه العوامل في تنظيم هذا السلوك وفي توجيهه بالكيفية التي تؤدي إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من المنتج خلال فترة تواجده في السوق .

ويهدف هذا الجزء إلى تحديد أو التعرف على هذه العوامل . وفي مجال هذا التحديد تجدر الاشارة أولاً إلى عدة ملاحظات . . وتتمثل هذه الملاحظات فيما يلي :

١ ـ إنه قد يكون من الصعب عملياً وضع تصور كامل بكافة العوامل أو المتغيرات التي تحكم حركة المنتج في السوق أو تؤثر على هذه الحركة بطريقة أو بأخرى . ومن ذلك يتحدد هدف هذا الجزء من التعرف على أكبر قدر ممكن من هذه العوامل أو المتغيرات .

٢ ـ أن العوامل المؤثرة على سلوك المنتج في السوق تميل إلى أن تختلف في درجة تأثيرها ومن ثم في أهميتها النسبية من وقت إلى آخر وفي نفس الوقت من منتج إلى آخر . ومن ذلك فيجب على الادارة أن تعيد ترتيب هذه العوامل في ضوء التغير في درجة أهميتها النسبية باستمرار آخذة في الاعتبار متغيرات الموقف من ناحية وظروف كل منتج على حدة من ناحية أخرى .

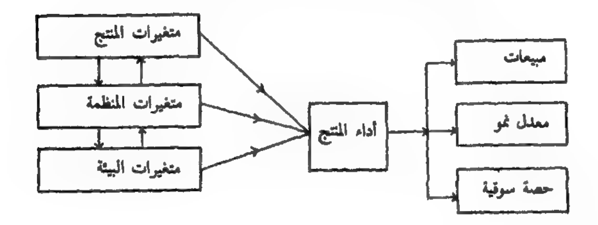
٣ ـ إن درجة الالمام بهذه العوامل وكذا ما يحدث من تغيرات في أهميتها النسبية انما

يتحدد في جانب أساسي منه بمدى وجود نظام متكامل للمعلومات التسويقية ويؤكد ذلك ما سبق أن ذكرناه حول أهمية وجود مثل هذا النظام وحول ضرورة تطويره هو الآخر بشكل مستمر .

أخذاً هذه الملاحظات في الاعتبار فإنه يمكن تحديد العوامل المؤثرة على سلوك المنتج في ثلاث مجموعات رئيسية . وتتمثل هذه المجموعات من العوامل كما هو موضح في الشكل رقم (٧) .

الشكل رقم (٧)

العوامل المؤثرة على سلوك المنتج خلال المراحل في دورة حياته



أولاً : متغيرات المنتج :

ربما لا يوجد اتفاق في الرأي حول تأثير متغير من المتغيرات على سلوك المنتج خلال مراحل دورة حياته كذلك الموجود حول العوامل أو المتغيرات المرتبطة بطبيعة المنتج . Product related Variables وتظهر أهمية هذه العوامل بصفة خاصة في مرحلة التقديم ، كما تتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي [٦٨] :

١ ـ درجة جدّة المنتج : تختلف المنتجات فيما بينها من حيث درجة جدّتها . وينعكس هذا الاختلاف في جانب منه على درجة أو معدلات قبولها في الأسواق . فكلما زادت درجة الجدّة كلما طالت الفترة اللازمة لقبول المنتج واستعماله ، وكلما طالت تبعاً لذلك فترة مرحلة التقديم . ويمكن تفسير ذلك في ضوء فروض نظرية التعلم .

٢ ـ درجة تعقد المنتج سواء في التشغيل أو الصيانة : تؤثر درجة تعقد المنتجات على استعداد الأفراد لقبولها أو التفكير في شرائها . ومن ذلك فمع زيادة هذه الدرجة يميل

الأفراد إلى الانصراف عن المنتج وتزداد تبعاً لذلك فترة مرحلة التقديم .

٣ ـ مدى امكانية تجربة المنتج قبل الاستعمال : تتزايد احتمالات قبول الأفراد للمنتجات التي يمكن تجربتها عن تلك التي يصعب معها القيام بمثل هذه التجربة . ويؤثر ذلك بدوره على معدلات قبول مثل هذه المنتجات .

٤ ـ مدى اتفاق المنتج مع قيم وتجارب الأفراد في المجتمع : يؤثر مدى هذا الاتفاق على درجة استعداد الأفراد لقبول المنتج ومن ثم على الفترة الزمنية التي تستغرقها مرحلة تقديم هذا المنتج في السوق .

٥ ـ المزايا النسبية للمنتج : يشير ذلك إلى الدرجة التي يبدو فيها المنتج متميزاً عن المنتجات الأخرى من وجهة نظر المستهلك . وكلما زادت هذه الدرجة كلما أدى ذلك إلى زيادة معدلات قبوله من جانب السوق وكلما قصرت نتيجة لذلك فترة مرحلة التقديم .

ثانياً : متغيرات المنظمة:

تتأثر حركة المنتج في السوق في جانب آخر من جوانبها بالعوامل المرتبطة بالمنظمة Firm Related Variables وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي :

١ ـ حجم المنظمة : ويعد ذلك مؤشراً لمدى قدرة المنظمة على توفير الموارد والامكانيات اللازمة لنجاح المنتج في السوق وتحقيقه للأهداف منه . وتبدو أهمية ذلك من أن المنظمات الكبيرة تكون عادة في وضع أفضل من غيرها على توفير هذه الامكانيات ومن ثم على التحكم في سلوك المنتج بما يتفق وتحقيق هذه الأهداف .

٢ ـ درجة اهتمام المنظمة بأنشطة البحوث والتطوير بصفة عامة والدراسات التسويقية بصفة خاصة ، وكذا درجة الاهتمام بأنظمة المعلومات بشكل عام والمعلومات التسويقية بشكل خاص .

٣ ـ نطاق أسواق المنظمة وهل تتعامل في أسواق محلية أو قومية أو دولية . ويرتبط بذلك درجة سهولة أو صعوبة الوصول إلى مثل هذه الأسواق .

٤ ـ خبرة المنظمة معبراً عنها بتاريخها في السوق . فمع تزايد هذه الخبرة وطبقاً لفروض نظرية التعلم تكون المنظمة في مركز أفضل من غيرها في ادارة المنتجات وتوجيه حركتها في السوق بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج منها .

٥ ـ مركز المنظمة النسبي في السوق . وذلك كما يعكسه حصتها السوقية ونسبة مبيعاتها إلى اجمالي مبيعات الصناعة .

٦ - طبيعة السياسات التسويقية بالمنظمة بما في ذلك سياسة المنتجات والتوزيع والتسعير والترويج .

ثالثاً : متغيرات البيئة :

تؤثر متغيرات البيئة Environment Related Variables بدورها على سلوك المنتج في السوق وعلى مدى امكانية تنظيم أو التحكم في هذا السلوك . وتمثل أهم متغيرات البيئة فيما يلي :

١ - طبيعة المنافسة . وينصرف ذلك إلى عدد المنافسين ومعدلات دخولهم أو خروجهم إلى أو من السوق ، وكذا نوعية المنافسة (سعرية أو غير سعرية) ودرجة حدتها .

٢ - مستوى التكنولوجيا السائد في الصناعة ومدى ومعدل التغير فيه (يتغير باستمرار أو بشكل دوري أو يميل إلى الثبات) .

٣ - طبيعة المستهلكين ومدى تغير حاجاتهم أو رغباتهم .

٤ - البيئة الاقتصادية سواء المحلية أو العالمية .

٥ - طبيعة هيكل السوق ومدى وصول السوق إلى درجة التشبع (مستوى الطلب المحتمل ومدى اقتراب مستوى العرض من هذا المستوى) .

ولعل من نافلة القول أن نوضح أن الادارة بالمنظمة تقوم بدور أساسي في التأثير على هذه المتغيرات ذات التأثير على سلوك المنتج في السوق . ويبدو ذلك واضحاً من تأثر كل من متغيرات المنتج والمنظمة في جانب رئيسي منها بطبيعة ونمط الادارة . كما يبدو من ارتباط درجة التكيف مع متغيرات البيئة بدرجة كفاءة الادارة وقدرتها على التعرف على والتفاعل مع هذه المتغيرات . ومن ذلك يمكن القول أن وراء كل منتج ناجح ادارة ناجحة في المقام الأول .

٨ - خاتمة :

تمثل الدراسة الحالية مجرد محاولة نحو تطوير مفهوم دورة حياة المنتج بهدف زيادة فعاليته في التطبيق العملي . وقد نبعت فكرة هذه الدراسة من أهمية هذا المفهوم وأهمية تطويره خاصة بعدما أظهرت نتائج الخبرة العملية ضرورة ذلك ومع ما أصبحت تتسم به بيئة منظمات الأعمال من خصائص تختلف في الكثير من جوانبها عن تلك التي كانت سائدة مع بداية ظهور هذا المفهوم والعمل به .

وتقع الدراسة الحالية في ثلاثة أجزاء تناول الأول منها الاطار الفكري لمفهوم دورة الحياة والفروض النظرية التي يستند اليها هذا المفهوم . وقد تضمن الجزء الثاني تقييماً لجانب

التطبيق في مفهوم دورة الحياة ، في حين قدّم الجزء الثالث اطاراً مقترحاً لزيادة فعالية المفهوم في التطبيق العملي .

ويستند الاطار المقترح لتطوير مفهوم دورة الحياة على عدة فروض تتمثل أهمها فيما يلي :

١ ـ إن زيادة فعالية مفهوم دورة الحياة يرتبط في جانب منه بتحديد نطاق استخدامه في ترشيد عملية اتخاذ القرارات التسويقية على مستوى المنظمة دون مستوى الصناعة .
٢ ـ إن سلوك المنتج في السوق يتحدد في ضوء سلوك الادارة بالمنظمة ولا يأتي مستقلاً عنها .
٣ ـ إن لكل منتج ظروفه الخاصة به والتي تتحدد في ضوء طبيعة العوامل المرتبطة بها والمؤثرة على حركته في السوق . ومن ذلك تميل قرارات المنتجات إلى أن تكون مرتبطة بهذه الظروف أو إلى أن تكون قرارات موقفية أكثر منها أي شيء آخر .
٤ ـ إن استخدام مفهوم دورة الحياة يرتبط بوجود نظام متكامل للمعلومات التسويقية .

وقد تحددت أبعاد الاطار المقترح للتطوير في ضوء هذه الفروض من خلال الاجابة على أربعة تساؤلات أساسية تتعلق بما يلي :

أ ـ تحديد مفهوم المنتج في دورة حياة المنتج .
ب ـ تحديد موعد التخطيط لدورة حياة المنتج .
جـ ـ تحديد كيفية تحديد المراحل في دورة حياة المنتج .
د ـ تحديد أهم العوامل التي تؤثر على حركة المنتج في السوق والتي يجب أخذها في الاعتبار عند التخطيط لدورة الحياة أو عند تحديد المرحلة التي يمر بها المنتج في السوق أو تلك التي هو متجه اليها من مراحل دورة حياته .

وتعتبر الدراسة الحالية مجرد محاولة في مجال تطوير مفهوم دورة حياة المنتج . وفي تقدير الباحث ما زالت الحاجة قائمة إلى مزيد من الدراسات في هذا المجال . ومن هذه الدراسات ما يلي :

١ ـ تحليل دورة حياة المنتجات الصناعية خاصة وأن معظم البحوث والدراسات المتاحة تركز على تحليل دورة الحياة بالنسبة للمنتجات الاستهلاكية سواء الميسرة أو المعمرة .
٢ ـ تحديد نمط دورة الحياة في مجال الخدمات خاصة وأن الدراسات تكاد تكون منعدمة في هذا المجال .
٣ ـ تحديد شكل العلاقة بين خصائص المنظمة ودورة حياة المنتجات التي تقدمها إلى الأسواق .

٤ ـ تحديد مدى تأثير درجة جدّة المنتجات على شكل دورة الحياة .

٥ ـ تحديد مدى تأثير الدورة الاقتصادية على دورة الحياة بالنسبة للمنتجات التي يتم تقديمها في حالات الرواج الاقتصادي وتلك التي يتم تقديمها في حالات الكساد .

٦ ـ تحديد مدى أو درجة استفادة الادارة في المنظمات بمفهوم دورة الحياة في ترشيد القرارات التسويقية وقرارات المنتجات .

الهوامش

١ ـ يرجع البعض بداية اهتمام الباحثين بالمبدأ الخاص بدورة حماية المنتج إلى عام ١٩٥٨ وذلك عقب نشر J.W. Forrester لمقالته بعنوان Industrial Dynamics في عدد يوليو / أغسطس من مجلة *Harvard Bus. Rev.* ص ٣٧ ـ ٦٥ . راجع

C.A. Dekluyver , Innovation and industrial product life Cycles *California Management Review*, Fall 1977, P.22.

٢ ـ من هذه الدراسات ما يلي :

J.E. Swan and D.R. Rink , Fitting market Strategy to varying product life cycles *Business Horizons* , Jan .- Feb , 1982, PP. 72 - 76.

G.S. Day, The product life Cycle : Analysis and applications issues *Journal of Marketing* , Fall 1981 , PP. 60 - 67.

P. Doyle, The realities of the product life cycle *The Quarterly Review of Marketing* , Summer 1976 , PP. 1 - 6.

B. Catry and M. Chevalier , Market share strategy and the product life cycle : *Journal of Marketing* , Oct . 1974, PP. 29 - 34 .

D.F. Midgley : Toward a theory of the product life cycle: Explaining diversity *Journal of Marketing* , Fall 1981 , PP. 109 - 115 .

T. Levitt , Exploit the product life cycle *Harvard Business Review* , November / December 1965 , PP. 81 - 94.

٣ ـ من هذه الدراسات ما يلي :

F.J. Kovac and M.F. Dague , Forecasting by product life cycle analysis , *Research Management* , July 1972 , PP. 66 - 72.

D. Tigert and B. Farivar , The Bass new product growth model : A sensitivity analysis for a high technology product *Journal of Marketing* , Fall 1981 , PP. 81 - 90 .

٤ ـ E.R. Biggadike , The contributions of marketing to strategic management , *Academy of Management Review* , VOL . 6 No . 4 1981 , PP. 621 - 632 , esp. PP. 628 - 631.

٥ ـ J.E. Smallwood : The product life cycle : A key to strategic marketing planning *MSU Business Topics* , Winter 1973 , PP. 29 - 35 .

٦ ـ راجع مثلاً :

C. Bevenson , The purchasing executive's adaptation to the product life cycle *Journal of purchasing* , May 1967 , PP. 52 - 68 .

D. Rink , The product life cycle in formulating purchasing strategy *Industrial Marketing Management* , August 1976 , PP. 231 - 242

٧ ـ W.R. Davidson et al., The retail life cycle *Harvard Business Review* , Nov . / December 1976, PP. 89 - 96.

٨ ـ راجع مثلاً :

L.T. Wells , A product life cycle for international trade *Journal of Marketing* , July 1968 , PP. 1 - 6.

I. Ayal , International product life cycle : A reassessment and product policy implications *Journal of Marketing* , Fall 1981 , PP. 91 - 96.

٩ ـ R.S. Savich and L.A. Thompson , Resource allocation within the product life cycle *MSU Business Topics* , Fall 1978 , PP. 35 - 44.

١٠ ـ R.H. Hayes and S.C. Wheel wright Link manufacturing process and product life cycles *Harvard Busicess* Review , Jan . / Feb . 1979, PP. 133 - 140 .

١١ ـ راجع مثلاً :

W.E. Cox , Product life cycles as marketing models *Journal of Business* , VOL. 40, Oct. 1967 , PP. 375 - 384.

M.T. Cunningham : The application of product life cycles to corporate strategy : some research findings *British Journal of Marketing* , Vol. 33, Spring 1969 , PP. 32 - 44.

١٢ ـ راجع :

N.K. Dhalla and S. Yuspah , Forget the product life cycle concept , *Harvard Business Review*, Vol. 54, Jan. / Feb. 1976 , PP. 102 - 112 .

I.H. Giddy , The demise of the product cycle model in international business theory *Columbia Journal of World Business* , Spring 1978 , PP. 90 - 97.

١٣ ـ راجع مثلاً :

B.M. Enis , et al., Extending the product life cycle *Business Horizons* , Vol. 20 June 1977, PP. 46 - 56.

G.J. Tellis and C.M. crawford , An evolutionary approach to product growth theory Journal of Marketing , Vol. 45, Fall 1981, PP. 125 - 132.

G.S. Day, *OP. cit.*

D.F. Midgley , OP. cit.

١٤ ـ راجع في ذلك :

ـ دكتور محمود بازرعة ، ادارة التسويق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٨٤ ـ ٢٩٠ .

G.D. Hughes , *Marketing Management : A planning Approach* , Addison - Wesley publishing co., London , 1978 , PP.278 - 279.

١٥ ـ يستمد هذا الشكل أسسه من المراجع التالية :

P. Doyle , *Op. cit :, P.5*

C.R. Wasson , The importance of the product life cycle to the industrial marketer , *Industrial Marketing Management* , Vol . 5, 1976 , PP. 299 - 308 , esp. P. 302.

L. Levitt, *OP. Cit.*, PP. 82 - 84.

J.E. Swan and D.R. Rink , *OP. cit.*, P.75.

١٦ ـ راجع في ذلك :

Booz Allen and Hamilton , *Management of new products* , Booz Allen an Hamilton , New York , 1968 , P.6.

M.J. Baker, *Marketing new industrial products*, The Macmillan press Ltd., London, 1975, P. XI (Preface).

۱۷ ـ راجع :

P. Kotler, Phasing and Weak products, *Harvard Business* Review, March, April, 1965, PP. 107 - 118.
P. Kotler. Harvesting Strategies for weak products, *Business Horizons*, Vol. 21, Aug. 1978, pp. 15 - 22.

۱۸ ـ من هذه الدراسات ما ورد تحت مرجع رقم (۱۱) . راجع أيضاً :

R. Polli and V. cook, Validity of the product life cycle *Journal of Business*, Vol. 42, Oct. 1969, PP. 385 - 400.
E. Shewing, The product life cycle as an aid in strategy decisions, *Management International Review*, Vol. 9 No. 4 - 5, 1969, PP. 111 - 124.

۱۹ ـ راجع في مدى هذه التغيرات وانعكاساتها على القرارات الادارية بالمنظمة :

Alvin Toffler, *The third wave*, Bantam Books, N.Y., 1980, especially PP. 125 - 348.

۲۰ ـ N.K. Dhalla and S. Yuspeh, *Op. cit., PP. 102 - 112.*

۲۱ ـ I.H. Giddy, *OP. cit., PP. 90 - 97.*

۲۲ ـ راجع في الدليل العملي على اتجاه فترة دورة الحياة إلى أن تكون محدودة :

W. Qualls, et al., schertening of the PLC - An empirical test, *Journal of Marketing*, Vol. 45, Fall 1981, PP. 76 - 80.

۲۳ ـ G.S. Day, *OP. Cit., PP.* 60 - 67.

۲٤ ـ Ibid.

۲٥ ـ بالاضافة إلى ما ورد تحت مرجع رقم ۲٤ راجع أيضاً :

L.A. Goldehn and R. Lagarce n Giving a new dimension to product portfolio analysis, *Management Review*, April 1983, P.57.

۲٦ ـ راجع مثلاً :

W.E. Cox, *Op. cit.*

۲۷ ـ S.G. Harvell and E.D. Taylor, Modelling the product life cycle for consumer durables *Journal of Marketing*, Vol. 45, Fall 1981, PP. 68 - 75.

۲۸ ـ G.B. Sproles, Analysis Fashion life cycles : principles and perspectives *Journal of Marketing*, Vol. 45, Fall 1981, PP. 116 - 124.

۲۹ ـ H.B. Thorelli and S.C. Burnett, The nature of product life cycles for industrial goods businesses, *Journal of Marketing*, Vol. 45, Fall 1981, PP. 97 - 108.
M.T. Cunnignham, *OP. cit.*

۳۰ ـ راجع في تأكيد نظرة الدراسات إلى أن مفهوم دورة حياة المنتج يمثل متغيراً مستقلاً وانتقادات ذلك :

G.J. Tellis and M. Craxford, *Op. Cit., PP. 125 - 126.*
L.A. Goldgehn and R. Lagarce, Op. cit., P.58.

۳۱ ـ P.Doyle, *Op. cit.*, PP. 3 - 4.

۳۲ ـ G.J. Tellis and M. Crawford, *Op. cit., PP. 127 - 128.*

٣٣ ـ H.B. Therelli and S.C. Burnett , *Op. cit.*, PP. 99 - 100.

٣٤ ـ C.A. Dekluyver , *OP.cit.*, PP. 21 — 33.
G.S. Day, *Op. cit.*, P.62.

٣٥ ـ راجع مثلاً :
J.E. Swan and D.R. Rink, *Op. cit.*
I.T. Levit ., Op. cit.

٣٦ ـ G.J. Tellis and M. Crawford, *Op. cit.*, P. 126.

٣٧ ـ J.E.Swan and D.R. Rink , *Op. cit., P.73.*

٣٨ ـ C.A. de Kulyver , *OP. Cit.*, PP. 24 - 30.

٣٩ ـ M.J. Baker , *OP. cit.*, PP. 30 - 38.

٤٠ ـ وردت هذه الدراسات بالاضافة إلى التعليقات عليها في :
M.J. Baker (ed), *Industrial innovation : Technology , policy , diffusion*. The Macmillan press , London , 1979.

٤١ ـ J.A.F. Stoner , *Management* , Prentice - Hall Inc., Englewood cliffs , N.J., sec . ed., 1982 , PP. 53 - 55.

٤٢ ـ راجع ما ورد تحت مرجع رقم ٢٣١ .

٤٣ ـ C.A. De Kluyver , *OP. cit.*, P.22.
G.J. Tellis and M. Crawford, *OP. Cit.*, P.125.

٤٤ ـ T. Levitt ., *Op. Cit., P.82.*

٤٥ ـ G.J. Tellis and M. Crawford , *OP. cit.*, P.126.

٤٦ ـ G.S. Day, *Op. cit.*, PP. 61 - 64;

٤٧ ـ P.Doyle, *Op. cit., P.4.*

٤٨ ـ راجع ما ورد من مراجع تحت رقم (١٣) .

٤٩ ـ دكتور محمود بازرعة ، مرجع سابق ، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥ .

٥٠ ـ ورد هذا المرجع في :
G.S. Day, *Op. cit.*, P.61.

٥١ ـ G.D. Hughes , *Op. cit.*, P.279

٥٢ ـ T.S. Robertson , The Process of innovation and the diffusion of innovation *Journal of orolating* , Vol. 31, oct. 1967 , PP. 14 - 19.

٥٣ ـ B.M. Enis ,et.al., *Op. cit.*, P. 48 - 51.

٥٤ ـ G.S. Day , *Op. cit.*, P.61.

٥٥ ـ L.A. Goldhein and R. Lagasce , *Op. cit.*, P. 58.

٥٦ ـ J.A.F. Stoner , Op. cit., PP. 98 - 124 , esp. PP. 103 - 105.

٥٧ ـ W. Qualls , et. al., *Op. cit.*, P.77.

٥٨ - B.C. Twiss , *Managing technological innovation* , Longman Group Ltd. London , 1974 , PP. 20 - 21 and 45 - 53.

٥٩ - T. Levitt , *Op. cit.*, P. 86.

٦٠ - راجع في ذلك :
R. Rothwell Marketing - A success factor in industrial innovation *Management Decision* , Vol . 14, No. 1, 1976 PP. 43 - 53.
M.J. Baker , Marketing New industrial products , *Op. cit.*, PP. 122 — 125.

٦١ - Ibid. P. XI (Preface).

٦٢ - T.S. Robertson , *Op. cit.*

٦٣ - راجع من منحنى نظرية التعليم :
L.E. Yelle , The Learning curve : Historical review and comprehensive survey , *Decision Sciences* , Vol. 10 , April 1979, PP. 302 - 328.

٦٤ - دكتور عبد الفتاح الشربيني - ودكتور حسين عطا « تبني المنتجات الجديدة : دراسة كمية لتحليل والتنبؤ باتجاهات الطلب خلال المراحل المختلفة لقرار الشراء » مجلة الادارة والمحاسبة والتأمين ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، المجلد رقم ٢٩ ، ١٩٨٢ ، ص١ - ٢٠ .

٦٥ - C.A. de Kluyver , *Op. cit.*, P.27.

٦٦ - G.S. Day, *Op. cit.*, PP. 64 - 65.

٦٧ - Boston consulting Group , *Perspectives on Experience* , Boston Consulting Group , Boston , 1972 .
L.A. Goldhehn and R. Lagarce , *Op. cit.*, P.59.

٦٨ - راجع في تأثير خصائص المنتج على تحديد درجة قبوله في الأسواق :
E.M. Rogers , *Diffusion of innovation* , The Free Press , N.Y. 1962, PP. 124 - 134.
G. Hayward , Perceived characteristics and the diffusion of innovations in M.J. Baker (ed.), *Op. cit.*, PP. 369 - 395.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٣ ـ العدد ٤ ـ شتاء ١٩٨٥ (الصفحات من ٢٩١ إلى ٣٢٨)

دور الدين الإسلامي في نظام دوافع وحوافز العمل لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي دولتي الكويت والأردن

دراسة علمية تطبيقية مقارنة

حامد أحمد بدر
قسم إدارة الأعمال ـ جامعة الكويت

هذه الدراسة هي استكمال للدراسة النظرية السابقة التي نشرت بمجلة المسلم المعاصر تحت عنوان «اتجاه اسلامي لدوافع وحوافز العاملين» لنفس الباحث. حيث قدم الباحث في الدراسة الأولى مفهوماً معيناً ومميزاً للفكر الاسلامي في دوافع وحوافز العاملين. وهو في هذه الدراسة يضع ذلك المفهوم النظري في مجال التطبيق، حيث اختار هيئة التدريس بجامعتي الكويت والأردن كمجتمع الدراسة لاختبار مدى صحة نظرية الدوافع الاسلامية التي استعرضها الباحث في الدراسة الأولى. وكما يتضح بعد قراءة هذا البحث إن مفردات مجتمع الدراسة يرون ويفضلون استخدام نظرية دوافع وحوافز العاملين ذات المفهوم الاسلامي والتي اقترحت بواسطة الباحث. وسوف يبدأ هذا البحث بملخص نظري للمفهوم الاسلامي لدوافع العاملين، ثم يستعرض الدراسة الميدانية للمفهوم الاسلامي لدوافع وحوافز أعضاء هيئة التدريس بجامعات دولتي الكويت والأردن، وينتهي البحث بخلاصة وتوصيات يقترح الأخذ بها.

موجز للمفهوم الاسلامي لدوافع وحوافز العاملين:

يمكن القول إن دوافع الأفراد هي عبارة عن شعور أو احساس داخلي يحرك سلوك الأفراد وذلك بهدف تقليل التوتر الناتج من نقص في إشباع حاجة أو حاجات معينة. ووسيلة إشباع ذلك النقص هي الحوافز التي تعطى للعاملين، ولذلك فالحوافز هي عبارة عن العوامل أو العناصر التي تشبع النقص في حاجات الأفراد. وهذه الحوافز قد تكون مادية ملموسة مثل الأجر، التأمينات بأنواعها المختلفة، والمزايا المادية الأخرى، وقد تكون

غير مادية متمثلة في إيجاد علاقات عمل حسنة ، وفي طبيعة الوظيفة التي يشغلها الفرد ، وفي المركز الذي يستمده الفرد من وظيفته . من ذلك نجد أن تحريك أو دفع سلوك الفرد يتحقق اذا كان هناك نقص في حاجة أو حاجات يتحرك السلوك الانساني لاشباعها من خلال حوافز معينة ، وبذلك فحاجات الأفراد وتحديدها هي المولد الأساسي لتحريك ودفع سلوك الأفراد من أجل اشباعها . فما هي تلك الحاجات ؟ وما هو المفهوم الاسلامي لها؟. وهل يضيف الاسلام حاجات أخرى علاوة على الحاجات المحددة بواسطة مفكري الدوافع الغربيين؟، وكيف تعمل نظرية الدوافع الاسلامية؟ وما هو المجال التطبيقي لهذه النظرية؟ وما هي صور الحوافز التي تنسجم مع المفهوم الاسلامي لدوافع العاملين ؟ .*

حاجات الأفراد والمفهوم الاسلامي لتلك الحاجات :

من استعراض الباحث للنظريات العديدة عن حاجات الأفراد مثل نظرية ماسلو ، وكليلاند ، وآدمز ، وهرزبرج ، وفروم ، وبورتر ولولر ، وسكنر ، يمكن القول أن نظريات مفكري الدوافع الغربيين خلصت بأن حاجات الأفراد تتمثل في الحاجات الفسيولوجية ، حاجات الأمن ، الحاجات الاجتماعية ، حاجات المركز أو احترام الذات ، وحاجات تحقيق الذات . ويجب أن يلاحظ أن هؤلاء المفكرين قد استخدموا مسميات مختلفة لهذه الحاجات ، ولكن يمكن القول أن محتويات تلك الحاجات يمكن أن تقع في الخمس الحاجات هذه . والمفهوم الاسلامي لحاجات العاملين يقبل هذه الحاجات الخمس ولكن مفهومه لكل حاجة منها يختلف عن المفهوم الغربي المادي لها ، كما أنه يضيف حاجة سادسة لم يذكرها مفكرو الغرب في الدوافع وهي حاجة الايمان ، حيث يرى الفكر الاسلامي أن الايمان له دور فعال وحيوي ومهم لتحريك سلوك الأفراد .

المفهوم الاسلامي للحاجات الفسيولوجية :وهي الحاجات التي يحتاجها الانسان من أجل البقاء مثل الحاجة للطعام ، والحاجة للمأوى ، والحاجة للشرب . والحاجة للملبس . وهي أساسية للبقاء ، ولا بد من توافر حد أدنى من تلك الحاجات على الأقل بالنسبة لكل فرد . ويرى المفكرون الغربيون أن تلك الحاجات المادية مهمة للفرد وهي الوحيدة المحركة والمسيطرة على سلوكه وخاصة في حالة نقصها النسبي . واذا ما وضعت الحاجات في شكل

(*) المراجع المعتمد عليها في إعداد هذا الموجز هي نفسها المراجع التي اعتمد عليها في اعداد البحث التفصيلي عن الاتجاه الإسلامي لدوافع وحوافز العاملين السابق الاشارة إليه. وعموماً سوف توضع هذه المراجع في نهاية هذا البحث مرة أخرى.

تدرج مثل الوضع عند ماسلو فهذه الحاجات تأتي أولاً ، وغالباً ما تكون النقود هي وسيلة اشباع تلك الحاجات وكذلك حاجات الأمن وبعض من الحاجات الأخرى . ذلك هو المفهوم الغربي للحاجات الفسيولوجية . أما المفهوم الاسلامي لتلك الحاجات فهو :

١ ـ يقبل أن تلك الحاجات ضرورية للانسان ، ولكن بقدر ما هي ضرورية ، فالجانب الروحي مهم أيضاً. ولا بد من التوازن بين الحاجات الفسيولوجية والحاجات الروحية :

﴿ وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله اليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين ﴾.

(القصص : آية ٧٧)

٢ ـ إن إشباع تلك الحاجات من خلال صورها المادية مثل النقود أو العقارات أو خلافه يجب أن يتم في ظل السلوك الاسلامي ، ولا يقابل بالجحود ولكن ينبغي أن يقابل بالشكر لله .

﴿ رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴾

(النمل : آية ١٩)

٣ ـ إن الحاجات الفسيولوجية ليس من الضروري أن تأتي في التدرج أولى الحاجات ، حيث إن الايمان في الاسلام هو الأول في تحريك سلوك الأفراد ، وهو موجه الأفراد في كيفية إشباعهم للحاجات الفسيولوجية وغيرها من الحاجات ، والتاريخ الاسلامي مليء بالحوادث التي تحرك فيها الأفراد المؤمنون بإيمانهم بالرغم من النقص الحاد في حاجاتهم الفسيولوجية ، والغزوات والفتوحات الاسلامية الأولى خير دليل على ذلك . وبذلك فالايمان يأتي في الدرجة الأولى لحاجات الأفراد المؤمنين ، كما أنه يمكن أن يتحرك سلوك الأفراد بالايمان مع وجود نقص في حياتهم الفسيولوجية ، وليس كما يدعي المفكرون الغربيون أن الحاجات الفسيولوجية هي الوحيدة المحركة للسلوك في حالة نقصها .

المفهوم الاسلامي لحاجات الأمن : يهتم الاسلام بحاجات الأمن ، حتى يكون الفرد آمناً على دخله في الحاضر وفي المستقبل ، ولكن حدود الأمن في الاسلام تتعدى حدود الأمن المادي فقط بل تشمل الأمن النفسي والذي لا يتحقق الا من خلال الايمان بالله . والأمن النفسي يأتي من الشعور الداخلي للفرد بذلك ، وعادة ما يشعر به الأفراد المسلمون المؤمنون .

﴿ وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان ، فكفرت بأنعم الله ، فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون ﴾ .
(النحل : آية ١١٢)

ومن هنا قد يتوافر للفرد مصادر الأمن المادي ، ولكن ينقصه الأمن النفسي الذي لا يأتي إلا من خلال الايمان . كما أن للزكاة دوراً حيوياً في تحقيق الأمن الاجتماعي ، حيث أنها حق للفقراء يؤخذ من الأغنياء وليس منحة منهم .

المفهوم الاسلامي للحاجات الاجتماعية : وهي تتمثل في حاجة الفرد أن يتصل بالآخرين ويكون بينه وبينهم علاقات محبة وصداقة وتعاون ، وكذلك في حاجة الفرد في أن يكون عضواً في جماعة أو أكثر . وتوجد صور عديدة في المنظمة لاشباع هذه الحاجات مثل علاقات العمل ، جماعات العمل ، الندوات ، الرحلات ، . . . الخ . واشباع تلك الحاجات مقبول وضروري في الاسلام ، ولكن ينبغي أن تكون رابطة الايمان موجودة بين الأفراد ، كما أنه ينبغي أن يتم اشباعها بوسائل مقبولة اسلامياً . كما أن العمل في ظل جماعة أمر ضروري في المفهوم الاسلامي للحاجات الاجتماعية .

﴿ إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون ﴾ .
(سورة الحجرات : آية ١٠)

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :
« من خرج من الطاعة ، وفارق الجماعة فمات ، مات ميتة جاهلية »
(رواه مسلم في كتاب الامارة)

المفهوم الاسلامي لحاجات احترام الذات : كذلك يقبل الاسلام أن يشبع الفرد حاجاته لاحترام ذاته مثلما ذكر مفكرو نظريات الدوافع ، ولكن يختلف معهم في مصدر اشباع احترام الذات والشعور بالمركز . يرى معظم مفكري نظريات الدوافع أن الفرد في حاجة أن يشعر بأنه يؤدي عملاً ذا قيمة وفائدة للغير ، وأن يشعر الغير بأنه قادر على تحمل المسئولية ، وأنه قادر على أن يعمل أعمالاً تمكنه من الشعور بالاستقلال والتطور والنمو . كما أن الفرد يزداد احترامه لذاته وبواسطة الغير عن طريق كثرة مساعديه أو أتباعه وكثرة مصادر قوته المادية المتمثلة في النقود والممتلكات . بمعنى أن اشباع حاجات احترام الذات تأتي بامتلاك عناصر مادية وكذلك من أفراد آخرين ، وهنا يختلف المفهوم الاسلامي عن مفهوم مفكري نظريات الدوافع ، حيث إن المفهوم الاسلامي يرى ان احترام الذات والشعور بالعزة والكرامة يأتي أولاً بايمان الفرد وشعوره بأن الله يرضى عنه ويقدره ، مع

التسليم بأنه يقبل شعور الفرد بذاته من المصادر المادية الأخرى ومن الغير ثانياً ، ولكن في روح اسلامية تتمثل في الشكر لله والتواضع وعدم التكبر على الآخرين .

﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير ﴾ .

(المجادلة : آية ١١)

﴿ يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، إن الله عليم خبير ﴾ .

(الحجرات : آية ١٣)

﴿ واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين ﴾ .

(الشعراء : آية ٢١٤)

المفهوم الاسلامي لحاجات تحقيق الذات : وحاجات تحقيق الذات تتمثل في أن يكون الفرد كما ينبغي أن يكون مستغلاً في ذلك قدراته المختلفة في عمله بقدر المستطاع . وهذا أمر مقبول اسلامياً حيث إن كل فرد ينبغي أن يقوم بالعمل الذي يشعر أنه كفء فيه . قال ﷺ :

« من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً وهو يجد من هو أصلح منه فقد خان الله ورسوله » .

ويرى بعض المفكرين أن الأعمال الصغيرة غير المثراة، لا تعمل على اشباع حاجات تحقيق الذات وبالتالي يصاب الفرد بالملل والاحباط والعداء للعمل . وحيث إن هناك أعمالاً يصعب فنياً اثراؤها، فيصعب التغلب على مثل هذه المشاكل ، ولكن المفهوم الاسلامي للعمل يتلخص في أن العمل ذو قيمة بصرف النظر عن نوعه ما دام عملاً مشروعاً ، فالعمل نوع من العبادة . كما أن العمل ينبغي أن يكون في ظل ايمان الفرد وفي ظل السلوك الاسلامي المشروع .

﴿ من عمل صالحاً من ذكر وأنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينّهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون ﴾ .

(النحل : آية ٩٨)

الايمان كدافع للسلوك :

كما وضح لنا أن الايمان له دور فعال في صياغة المفهوم الاسلامي لحاجات الأفراد الفسيولوجية ، الأمن ، الاجتماعية ، احترام الذات ، وتحقيق الذات . كما أن الايمان نفسه يعتبر علاوة على ذلك حاجة أساسية للفرد وله دور مهم في تحريك سلوك الأفراد ، فالفرد

المؤمن يحرك الايمان كثيراً من سلوكه ، كما أن له دوراً فعالاً في تحريك دوافع حماية الوطن الاسلامي ، وفي البناء الاقتصادي والاجتماعي للأمة الاسلامية .

والايمان محرك مستديم للسلوك ، لأنه لا يمكن اشباعه ، فكلما أخذ الفرد منه كلما ازدادت حاجته للمزيد من الايمان ، ويفرض أن الحاجة الناقصة هي المحركة للسلوك ، فهو بذلك محرك مستديم للسلوك .

والايمان يستطيع تحريك سلوك الأفراد ، حتى ولو أن جزءاً من حاجاتهم الفسيولوجية ، حاجات الأمن ، والحاجات الاجتماعية ، وحاجات احترام وتحقيق الذات غير مشبع . وذلك واقع فعلي لبعض الدول الاسلامية ، حيث إن هناك نقصاً في اشباع بعض الحاجات الفسيولوجية ، ويستلزم الأمر خلق فائض انتاجي لازم لتطور ونمو المجتمع عن طريق دفع الأفراد للعمل وزيادة الانتاجية ، ودافع الايمان يلعب دوراً مهماً في ذلك . كما أن ذلك له واقع تاريخي حيث إن انتشار الدين الاسلامي والفتوحات الاسلامية لم يتم في الغالب الا بواسطة أفراد مسلمين يحركهم دافع الايمان بالرغم من أن حاجاتهم المادية لم تكن مشبعة بدرجة عالية ، كما أن امكانياتهم من ناحية العدد والقوة كانت في الغالب أقل من امكانية وعدد اعدائهم . وكان الايمان هو العنصر الغالب لديهم وانتصروا به .

ودافع الايمان يتمثل في أن نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ونؤمن بالقدر خيره وشره . وهناك صفات أساسية يجب توافرها في الأفراد حتى يمكن أن يرتفع لديهم دافع الايمان منها أن يقوم بجميع الأعمال الصالحة ، وتطبيق كتاب الله وسنة رسوله في حياته ، والجهاد بالمال والنفس ، والخضوع الكامل لأوامر الله ونواهيه ، ووجود روح الأخوة لديه وروح التقوى في قلبه ، بالتعاون مع أخيه المسلم ، وحسن الخلق ، وحسن المعاملة ، وشكر الله ، والصبر على البلاء ، ومراعاة حق الله في ماله ، والايمان بالجماعة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واقامة الصلاة بخشوع ، وايتاء الزكاة ، وحفظ الأمانة والبعد عن اللغو .

حوافز تحريك السلوك في المفهوم الاسلامي :

هذه الحوافز موجهة لاشباع النقص في الحاجات الست السابق ذكرها ، وذلك بقصد تحريك سلوك الأفراد لأداء عمل معين بكفاءة مرتفعة . ويمكن القول أن الحوافز التي تعمل على تحريك دوافع الايمان تقدم بواسطة الفرد نفسه عن طريق العمل الصالح وجعل الصفات السابق ذكرها للفرد المؤمن واقعاً فعلياً في حياته ، كما أن المجتمع يلعب دوراً آخر في تقوية الحاجة للايمان عن طريق سياسة التعليم ، من خلال الهيئات الدينية ، ومن خلال

صياغة سياسات الدولة الدافعية ، السياسية ، الاقتصادية ، والاجتماعية صياغة اسلامية ، وجعل هذه الصياغة واقعاً فعلياً ملموساً. كما أن المنظمة تستطيع أن تقدم بعض الحوافز التي تحرك الايمان كدافع للسلوك مثل وضع سياسات ادارية في ظل توجيهات الاسلام ، وانشاء أماكن للصلاة والسماح بالصلاة اثناء العمل ، وأخذ السلوك الاسلامي الممكن قياسه كأحد عناصر تقييم كفاءة العاملين ، وتشجيع محاضرات التوجيه الديني ، وبعض المكافآت المادية ذات الطابع الديني مثل انشاء مكتبات اسلامية ، ومراعاة حد أدنى من السلوك الاسلامي عند الاختيار والتعيين .

أما الحاجات الخمس الأخرى وهي الفسيولوجية ، الأمن ، الاجتماعية ، احترام الذات ، وحاجات تحقيق الذات فيمكن القول أن الحوافز التي توجه لاشباعها هي الأجر النقدي ، مكافآت ، مشاركة في الأرباح ، تأمين صحي ، المعاشات ، العلاوات ، الترقية ، خدمات مثل السكن والمواصلات ووجبات غذائية، ساعات عمل مناسبة ، أوقات راحة ، خطابات تقدير ، رحلات ، نشاط رياضي ، المشاركة في اتخاذ القرارات ، زيادة الترابط الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية ، احترام الذات من خلال العمل وخلال الايمان ، واثراء الوظيفة حتى تشبع المستوى الأعلى من الحاجات مثل حاجات تحقيق الذات وحاجات احترام الذات .

ويشترط عند تصميم نظام الحوافز :

١ ـ العدل في دفع الحوافز حيث تختلف باختلاف مسئوليات الوظيفة وباختلاف انتاجية العاملين .

٢ ـ أن يقدم للعاملين تشكيلة الحوافز التي يرغبون فيها والتي لها تأثير على سلوكهم بما في ذلك الحوافز التي تحرك دافع الايمان .

٣ ـ أن لا يكون هناك فارق زمني كبير بين الأداء (العمل) والحصول على حوافز العمل وأقترح ألا تزيد عن أسبوعين .

٤ ـ أن تساعد الادارة العاملين على الأداء المرتفع بازالة العقبات التي تحول دون ذلك .

نموذج مقترح لدوافع وحوافز العاملين في المفهوم الاسلامي :

من استعراض الباحث للمفهوم الفكري الاسلامي لدوافع وحوافز العاملين والذي سبق ذكره ، يمكن له أن يقترح النموذج التالي لدوافع وحوافز العاملين. ويتبين من النموذج الآتي :

١ ـ إن هناك ست حاجات للأفراد هي حاجات الايمان ، والحاجات الفسيولوجية ،

وحاجات الأمن، والحاجات الاجتماعية ، وحاجات احترام الذات ، وحاجات تحقيق الذات . وحاجات الايمان لها تأثير فعّال على الخمس الحاجات الأخيرة .

٢ ـ النقص في هذه الحاجات سوف يؤدي إلى سلوك معين بقصد اشباعها (بافتراض أنه العمل) ، وفعالية هذا السلوك لا تتأثر فقط بالحاجات ولكن بقدرات الفرد العقلية والجسدية ، ويتأثر أيضاً بادراكه أن هذا السلوك الذي سيؤدي إلى انتاجية معينة سوف يترتب عليه الحصول على حوافز مرغوبة لديه ، ويتأثر أيضاً بمستوى رضائه عن العمل المترتب على حصوله على حوافز معينة .

٣ ـ اذا تحرك سلوك الفرد سوف يؤدي ذلك إلى مستوى اداء معين ، وذلك المستوى يؤثر فيه مساعدة الادارة للعاملين في ازالة أي عقبات خارجة عن سلطات العاملين في سبيلهم الى تحقيق ذلك المستوى من الأداء .

٤ ـ حتى يتكرر السلوك لا بد أن يتبع مستوى الاداء المحقق بحصول الفرد على حوافز معينة ويشترط فيها العدالة وسرعة حصول الفرد عليها بعد تحقيقه مستوى الأداء المطلوب .

٥ ـ اذا حصل الفرد على تلك الحوافز العادلة والمقبولة في نظره والتي يرى أنها مرتبطة بضرورة تحقيق سلوك معين ، سوف يعمل الفرد على تكرار ذلك السلوك حتى يحصل على تلك الحوافز المرغوبة مرة ثانية .

وسوف ننتقل الآن لمناقشة مدى وجود هذا المفهوم في الواقع التطبيقي للأفراد في منظمتين من المنظمات .

الدراسة الميدانية للمفهوم الإسلامي لدوافع وحوافز أعضاء هيئة التدريس بجامعتي دولتي الكويت والأردن

هذه الدراسة تمت على مجتمع أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت بدولة الكويت والجامعة الأردنية بعمان ـ دولة الأردن . وسوف نبدأ الدراسة بتحديد الغرض من الدراسة الميدانية ، ثم نحدد افتراضات الدراسة وطريقة البحث ، ونقدم عرض وتحليل نتائج الدراسة ، ثم ننتهي بخلاصة وتوصيات للدراسة .

الغرض من الدراسة :

هو معرفة مدى وجود المفهوم الاسلامي لدوافع وحوافز العاملين في الواقع التطبيقي ،

ويظهر ذلك في معرفة دور الايمان في دفع سلوك الأفراد لزيادة انتاجيتهم ، وفي تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة . كما أنه يظهر أيضاً في معرفة تأثير الايمان في التحديد الدقيق لحاجات الأفراد الفسيولوجية ، وحاجات الأمن ، والحاجات الاجتماعية ، وحاجات احترام الذات ، وحاجات تحقيق الذات . كما أن الدراسة تهدف الى معرفة مدى قبول مجتمع الدراسة لبعض الحوافز ذات الطابع الاسلامي علاوة على الحوافز التي عادة ما تعطى إلى معظم العاملين من أجل تحريك سلوكهم ومن أجل رفع الانتاجية .

افتراضات الدراسة :

حتى يتحقق الغرض من الدراسة وضع الباحث الافتراضات التالية :

١ ـ في مجتمع ذي نظام اسلامي ، غالباً ما يدفع الأفراد لأداء أعمالهم عن طريق حوافز روحية بالدرجة الأولى وحوافز مادية بالدرجة الثانية ، أو على أساس النوعين من الحوافز بدرجة متوازية على الأقل .

٢ ـ في مواقف التحدي الأساسي في الأمة مثل محاولة القضاء على التخلف ، مقاومة معتد ، أو تحرير أرض غالباً ما يتحرك سلوك الأفراد بدافع الايمان بالدرجة الأولى ثم الدوافع المادية وحيازة التكنولوجيا بالدرجة الثانية أو بالنوعين بدرجة متوازية على الأقل .

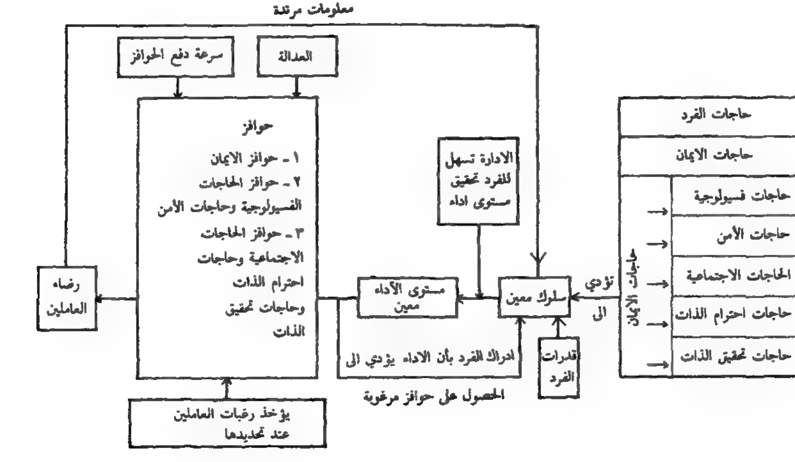
٣ ـ أن الايمان له دور مهم في تحريك سلوك الأفراد في حالة نقص اشباع الحاجات الفسيولوجية ، حاجات الأمن ، الحاجات الاجتماعية ، حاجات احترام الذات ، وحاجات تحقيق الذات . وليس النقص في اشباع تلك الحاجات هو المحرك الوحيد لسلوك الأفراد .

٤ ـ إن تحقيق اشباع مرتفع لحاجة الفرد للأمن لا يتحقق فقط بتوفير الضمانات المادية للحاضر والمستقبل ، بل الايمان أيضاً أساسي حتى يتحقق الأمن النفسي علاوة على الأمن المادي .

٥ ـ في محاولة للمنظمة لإشباع الحاجات الاجتماعية عن طريق العمل الجماعي ، النوادي ، الرحلات ، الحفلات ، الاجتماعات . . الخ ، ينبغي أن يتم ذلك في ظل تعاليم الاسلام .

٦ ـ إنه في محاولات المنظمة لاشباع حاجات احترام الذات للفرد ، غالباً لا يتحقق ذلك فقط عن طريق تقديم الوسائل المادية الملموسة مثل فرص الترقي ، العمل في وظيفة

نموذج مقترح للمفهوم الاسلامي لنظام دوافع وحوافز العاملين



ذات احترام من الآخرين ، زيادة ممتلكاته ومصادر قوته ، وزيادة تأثيره على الآخرين . . الخ ، بل ينبغي أن يلعب الايمان دوراً أساسياً في ذلك حيث إنه مصدر جوهري لاحترام الفرد لذاته .

٧ ـ إن الفرد الذي يتخذ الصور المادية فقط من وسائل اشباع حاجات احترام الذات ، غالباً ما يشعر بالتعالي والتكبر على الغير ويضع حواجز بينه وبينهم .

٨ ـ إن الايمان يعتبر دافعاً لسلوك الأفراد بدرجة قوية ، لذلك ينبغي تقويته لدى الأفراد ، وذلك بجانب العمل على اشباع حاجات الأفراد الفسيولوجية وحاجات الأمن ، والحاجات الاجتماعية ، وحاجات احترام الذات ، وحاجات تحقيق الذات .

٩ ـ بافتراض أن الحاجات المشبعة لا تلعب دوراً أساسياً في دفع السلوك كما يرى ماسلو ، وبافتراض أن حاجات الأفراد الفسيولوجية وحاجات الأمن مشبعة بدرجة كلية ، وكذلك بافتراض أن هناك اشباعاً بدرجة عالية لحاجاتهم الاجتماعية وحاجات احترام وتحقيق الذات ، فانه يلزم حتى يمكن الاستمرار في دفعهم للعمل أن نقوي دافع الايمان لديهم مع تكرار اشباع تلك الحاجات .

١٠ ـ إن غالبية مفردات مجتمع الدراسة توافق بدرجة مرتفعة على استخدام بعض حوافز تقوية الايمان في المنظمة بجانب الحوافز التقليدية الأخرى . ومن أمثلة حوافز تقوية الايمان اعطاء وقت للصلاة اثناء العمل ، أخذ السلوك الاسلامي كأحد عناصر تقييم الأداء ، استخدام بعض آيات القرآن لتحفيز الأفراد على العمل ، وتقديم بعض الحوافز المادية الأخرى ذات الطابع الاسلامي مثل تغطية تكاليف مكتبة اسلامية على سبيل المثال . أما الحوافز التقليدية فهي الأجر ، ترقية ، علاوات ، تأمينات ، علاقات انسانية حسنة ، وظيفة مثراة . . الخ .

طريقة البحث :

مجتمع الدراسة : مجتمع الدراسة هو أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت بدولة الكويت ، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأردنية في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية . وقد اختير أعضاء هيئة التدريس كمجتمع للدراسة وذلك لتأثيرهم على العملية التعليمية وكذلك لتأثيرهم على خريجي الجامعات الذين هم أساس القوة العاملة المثقفة والمؤثرة في المجتمع . وقد بلغ العدد الكلي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت ٥٣٢ عضو هيئة تدريس وذلك بعد استبعاد أعضاء هيئة التدريس غير المسلمين لأن البحث موجه عن دور الدين الاسلامي في دوافع وحوافز العاملين . واعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت

موزعون على كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، كلية الهندسة ، كلية الحقوق والشريعة ، كلية التربية ، كلية العلوم ، وكلية الآداب . ويبلغ أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأردنية ٢٣٤ مفردة موزعين على كلية الآداب ، كلية التجارة ، كلية العلوم ، كلية الشريعة ، كلية الزراعة ، كلية التربية ، كلية الهندسة ، وكلية الحقوق . وقد تم الحصول على اطار مجتمع هيئة التدريس بجامعة الكويت من ادارة شئون هيئة التدريس بالجامعة . أما اطار أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأردنية فتم الحصول عليه من واقع آخر هو كتالوج للجامعة الأردنية (١٩٨١). وقد تم تعديل الاطارين باسقاط اعضاء هيئة التدريس غير المسلمين من الاطارين.

العينة: لقد أخذت عينة عشوائية طبقية بسيطة. حيث حصر عدد أعضاء هيئة التدريس لكل كلية وأخذت عينة عشوائية بواقع ٢٥ ٪ من العدد الكلي لأعضاء هيئة التدريس لكل كلية ، وقد أضيف لذلك ١٠ ٪ من عدد كل كلية احتياطي ، حيث يستخدم في حالة عدم رد بعض أعضاء هيئة التدريس . والجدول رقم ١ يظهر عدد مفردات المجتمع والعينة موزعة حسب الجامعة والكلية . وتبين من ذلك الجدول أن مجتمع أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت هو ٥٣٢ ، وأن مفردات العينة ١٤٤ مفردة بواقع ٢٥ ٪ من عدد مفردات المجتمع . وأن مفردات العينة (١٤٤ مفردة) موزعين على الكليات حسب نسبة أعضاء هيئة التدريس في الكلية على العدد الكلي لاعضاء هيئة التدريس . وقد اختير عدد مفردات عينة كل كلية عشوائياً باستخدام الجداول العشوائية . وأن عدد مفردات مجتمع هيئة التدريس بالجامعة الأردنية هو ٢٣٤ مفردة ، اختيرت عينة منهم بواقع ٢٥ ٪ من العدد الكلي . ووزع هذا العدد على أساس نسبة عدد اعضاء هيئة التدريس لكل كلية إلى العدد الكلي لاعضاء هيئة التدريس ، ثم تم اختيار مفردات العينة في كل كلية باستخدام الجداول العشوائية . ومن جدول ١ تبين أن مفردات العينة هو ٥٩ مفردة ، واختيرت ٢٦ مفردة كاحتياطي .

وقد كانت نسبة الردود لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت مرتفعة حيث أمكن جمع بيانات من ١٤٤ مفردة بواقع ١٠٠ ٪ من حجم العينة المتوقع . ويرجع السبب في ارتفاع تلك النسبة إلى الاتصالات الشخصية والمتابعة في جمع البيانات وتكرار المرور على اعضاء هيئة التدريس عدة مرات لجمع قوائم الاستقصاء . أما نسبة الردود في الجامعة الأردنية فبلغت ٥٢ ٪ بواقع ٣٠ مفردة . وهي وان كانت منخفضة ولكن مقبولة احصائياً . وقد حاول الباحث زيادة العدد بقدر الامكان عن طريق اعادة الاتصال الشخصي مرتين مع اعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأردنية .

جدول ١

العدد الكلي للمجتمع ، مفردات العينة ، الردود الصحيحة بالنسبة لاعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت والجامعة الأردنية

الكلية	جامعة الكويت: عدد مفردات المجتمع	عدد مفردات العينة المختارة	عدد الردود	مفردات الصحيحة	الجامعة الأردنية: عدد مفردات المجتمع	العينة المختارة	عدد الردود	مفردات الصحيحة
الآداب	١٦٢	٥٣	٥٣	(٣٦,٨ ٪)	٧١	١٨	٨	(٢٦,٧ ٪)
التجارة	١٠٠	٢٤	٢٤	(٣٣,٧ ٪)	٢٩	٧	٣	(١٠ ٪)
الهندسة	٥٥	١٤	١٤	(٩,٧ ٪)	١٧	٤	٢	(٦,٦ ٪)
الحقوق الشريعة	٤٤	٦	٦	(٤,٢ ٪)	٣٢	٩	٦	(٢٠ ٪)
التربية	٣٩	١٨	١٨	(١٢,٥ ٪)	٣٠	٧	٣	(١٠ ٪)
العلوم	١٣٢	٢٩	٢٩	(٢٠,١ ٪)	٥٥	١٤	٨	(٢٦,٧ ٪)
	٥٣٢	١٤٤	١٤٤		٢٣٤	٥٩	٣٠	

حجم مجتمع الدراسة = ٥٣٢ + ٢٣٤ = ٧٦٦

حجم العينة = ١٤٤ + ٣٠ = ١٧٤ مفردة .

وسيلة جمع البيانات : صمم الباحث قائمة استقصاء لغرض دراسة صحة أو عدم صحة افتراضات البحث . وهي مرفقة بملحق هذا البحث (ملحق ب) .

كيفية جمع البيانات وتصنيفها : تم جمع البيانات عن طريق الاتصال المباشر بمفردات العينة سواء في جامعة الكويت أو الجامعة الأردنية ، حيث تم مقابلتهم شخصياً وتركت لهم قائمة الاستقصاء لمدة تقترب من أسبوعين ، ثم جمعت القوائم منهم شخصياً وهناك بعض مفردات العينة تردد عليهم القائمون بجمع البيانات أكثر من مرة بعد انقضاء الأسبوعين . وبعد جمع القوائم تم مراجعتها واستبعاد قائمتين ثبت أنهما غير صالحتين . ثم أعدت قوائم الكمبيوتر حيث استخدم كمبيوتر جامعة الكويت لتصنيف البيانات والحصول على الجداول الاحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الدراسة .

بيانات وصفية عن مجتمع الدراسة :

يظهر جدول ١ أن الحجم الكلي لمجتمع الدراسة هو ٧٦٦ عضو هيئة تدريس منهم ٥٣٢ عضو هيئة تدريس بجامعة الكويت ، ٢٣٤ عضو هيئة تدريس بجامعة الأردن . وقد اختيرت عينة عشوائية طبقية من مجتمع جامعة الكويت من ١٤٤ عضو هيئة تدريس ، وعينة عشوائية طبقية أخرى من مجتمع جامعة الأردن وهي ٥٩ مفردة . وكانت نسبة الردود ١٠٠ ٪ بالنسبة لعينة جامعة الكويت وحوالي ٥٢ ٪ بالنسبة لعينة جامعة الأردن . وهذه العينة موزعة توزيعاً نسبياً على الكليات حسب عدد هيئة التدريس بالكلية إلى اجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس . والعينة موزعة على كليات الآداب ، التجارة ، الهندسة ، الحقوق والشريعة ، التربية والعلوم في كل من الجامعتين .

ويظهر جدول ٢ توزيع مفردات العينة حسب الجنسية، حيث يظهر أن نسبة أعضاء هيئة التدريس ذوي الجنسية المصرية تصل إلى ٣٥,٦٪ يليها ذوو الجنسية الكويتي ٢١,٣ ٪ ويليها ذوو الجنسية الأردنية ١٤,٤ ٪ ، وهذه النسب احتسبت بالنسبة لحجم العينة ككل . أما في جامعة الكويت فالمصريون يمثلون ٤٢,٤ ٪ ، والكويتيون يمثلون ٢٥,٧ ٪ ثم العرب الأخرون من هيئة التدريس يمثلون ١٩,٤ ٪ والأردنيون بجامعة الكويت يمثلون ٣,٥ ٪ . أما في الجامعة الأردنية ، فيمثل ذوو الجنسية الأردنية ٦٦,٧ ٪ يليهم الفلسطينيون حيث يمثلون ٢٠ ٪ ، ثم المصريون ويمثلون ٣,٣٪ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، من ذلك نلاحظ بوجه عام أن أعضاء هيئة التدريس ذوي الجنسية المصرية ، والكويتية ، والأردنية لهم الغلبة العددية .

نتائج الدراسة الميدانية

تظهر نتائج الدراسة في الجداول من جدول ٣ إلى جدول ١٢ . وهذه الجداول العشر هي جداول معدلة من أكثر من ٦٠ جدولا ظهرت في نتائج الكمبيوتر لهذه الدراسة . وكل جدول من هذه الجداول يظهر نتائج مرتبطة بأحد افتراضات البحث ويتضمن بيانات بالنسبة لجميع اعضاء هيئة التدريس ، اعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت ، وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأردن . وهذه النتائج خلاصة لاجابات الاسئلة الموجودة بقائمة الاستقصاء المستخدمة في هذا البحث (ملحق البحث) . ويمكن القول إن النتائج التي أمكن الحصول عليها هي :

- نوع الحوافز التي تدفع سلوك الأفراد في مجتمع ذي نظام اسلامي : هل هذه الحوافز حوافز فسيولوجية أو حوافز ايمانية أو الاثنان بدرجات متفاوتة أو بدرجة متساوية ، وهي

نتائج للسؤال رقم ١ . وتظهر نتائج الاجابة على هذا السؤال في جدول رقم ٣ . وهذا الجدول يختبر صحة أو عدم صحة الفرض رقم ١ .
تحديد أي نوع من الدوافع الأكثر فاعلية في تحريك سلوك هيئة التدريس في مواقف التغيير الوطني الجذري أو مواقف الدفاع عن المجتمع . وقد وجه السؤال رقم ٧ والسؤال رقم ٨ وتظهر نتائج السؤالين في الجدول رقم ٤ . ونتائج هذا الجدول تختبر صحة أو عدم صحة الافتراض رقم ٢ .

جدول ٢
تكرارات عينة اعضاء هيئة التدريس حسب الجنسية

الجنسية	المجتمع كله		جامعة الكويت		الجامعة الأردنية	
	تكرارات	نسب	تكرارات	نسب	تكرارات	نسب
عربي كويتي	٣٧	٢١,٣	٣٧	٢٥,٧	-	-
عربي أردني	٢٥	١٤,٤	٥	٣,٥	٢٠	٦٦,٧
عربي فلسطيني	١١	٦,٣	٥	٣,٥	٦	٢٠
عربي مصري	٦٢	٣٥,٦	٦١	٤٢,٤	١	٣,٣
جنسيات عربية أخرى	٢٨	١٦,١	٢٨	١٩,٤	-	-
غير عربي مسلم	٤	٢,٣	٤	٢,٨	-	-
لم يحدد جنسيته	٧	٤,-	٤	٣,٨	٣	١٠
المجموع	١٧٤	٪١٠٠	١٤٤	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠

- تحديد أيهما المحرك للسلوك ، هل النقص في الحاجات عند اعضاء هيئة التدريس أو الايمان أو كلاهما بدرجات متفاوتة أو بدرجة متساوية . ويقصد بالنقص في الحاجات النقص في الحاجات الفسيولوجية ، حاجات الأمن ، الحاجات الاجتماعية ، حاجات احترام الذات ، حاجات تحقيق الذات . والنتائج الموجودة في جدول ٥ هي نتائج

للاجابات عن الاسئلة ٣،٤،٥،٦،٧ في قائمة الاسئلة (ملحق البحث) . وهي موجهة لاختبار صحة الافتراض رقم ٣ .

- تحديد وسائل اشباع حاجات الأمن : هل هي عن طريق توفير الامكانيات المادية أو عن طريق الأمن النفسي الذي يتحقق بالايمان أو الاثنين بدرجات متساوية أو متفاوتة . وتظهر تلك النتائج في جدول رقم ٦ ، وهي عبارة عن نتائج للاجابة عن السؤال رقم ٩ وموجهة لاختبار صحة الافتراض رقم ٤ .
- تحديد وسائل اشباع الحاجات الاجتماعية : وتظهر نتائج ذلك في الجدول رقم ٧ وهي عبارة عن اجابة للسؤال رقم ١٠ في قائمة الاستقصاء . ونتائج هذا السؤال موجهة لاختبار صحة الافتراض رقم ٥ .
- وسائل اشباع حاجات احترام الذات : وجدول رقم ٨ يظهر هل هذه تتمثل في الوسائل المادية أو الإيمانية أو كليهما بدرجات متساوية أو متفاوتة . والنتائج عبارة عن اجابة للسؤال رقم ١١ ، وموجهة لاختبار صحة الافتراض رقم ٦ .
- طبيعة سلوك الأفراد في حالة الاعتماد على الوسائل المادية فقط في اشباع حاجات احترام الذات : وتظهر النتائج في جدول رقم ٩ ، وهي عبارة عن اجابة للسؤال رقم ١٢ ، وموجهة لاختبار صحة الافتراض رقم ٧ .
- أهمية دور الايمان في تحريك السلوك بجانب اشباع الحاجات الفسيولوجية ، الأمن ، الاجتماعية ، احترام وتحقيق الذات كدوافع أخرى للسلوك : ونتائج ذلك تظهر في الجدول رقم ١٠ ، وهي اجابة للسؤال رقم ١٣ ، وموجهة لاختبار صحة الافتراض رقم ٨ .
- دور الايمان في تحريك السلوك في حالة الاشباع للحاجات الأخرى بدرجة مرتفعة : وتظهر النتائج المتعلقة بذلك في جدول رقم ١١ ، وهي نتيجة للاجابة عن السؤال رقم ١٤ ، وهي موجهة لاختبار صحة الافتراض رقم ٩ .
- مدى قبول الأفراد لبعض الحوافز ذات الطابع الاسلامي علاوة على أنواع الحوافز الأخرى المقدمة : ونتائج ذلك تظهر في الجدول رقم ١٢ ، وهي نتيجة للاجابة عن الأسئلة ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، وهي موجهة لاختيار مدى صحة الافتراض رقم ١٠ .

تحليل نتائج الدراسة

سوف يحلل الباحث نتائج الدراسة . وهـذا التحليل موجه لمعرفة مـدى صحة الافتراضات التي اقترحها الباحث لتقديم مفهوم اسلامي لنظرية دوافع وحوافز العاملين . وإذا ثبت صحة هذه الافتراضات في المجال التطبيقي ، يعني ذلك أن مفهوم الباحث لنظرية دوافع وحوافز العاملين الاسلامية ليست مقبولة نظرياً فقط ولكن مقبولة واقعياً ويمكن تطبيقها في المنظمات بأشكالها المختلفة . واليك تحليلاً لأهم خصائص المفهوم الاسلامي لدوافع وحوافز العاملين .

دور الايمان كحافز روحي في دفع سلوك الأفراد :

يفترض هذا البحث أن المفهوم الاسلامي لحوافز العاملين لا يقتصر تلك الحوافز في الصور المادية لها مثل الأجور ، العلاوات ، تأمينات ، مركز . . الخ ولكن لا بد من استخدام الايمان كحافز مهم وأساسي في تحريك سلوك الأفراد . وقـد وضع البـاحث الافتراض التالي لاختبار ذلك :

« في مجتمع ذي نظام اسلامي ، غالباً ما يدفع الأفراد لأداء أعمالهم عن طريق حوافز روحية ايمانية بالدرجة الأولى وحوافز مادية بالدرجة الثانية ، أو على أساس النوعين من الحوافز بدرجة متوازية على الأقل » .

جدول ٣ يظهر أنه بالنسبة لمجتمع هيئة التدريس في الجامعتين ٤٦,٣ ٪ من أعضاء هيئة التدريس يرى أن الأفراد يدفعون في آداء أعمالهم بحوافز ايمانية بالدرجة الأولى وحوافز مادية بالدرجة الثانية ، وأن ٤١,٤ ٪ منهم يرون أن الأفراد يدفعون لكل من الحوافز المادية والروحية الايمانية بدرجة متساوية . بمعنى أن حوالي ٨٧,٤ ٪ يرون أن الحوافز الايمانية الروحية لها دور ملموس في حفز الأفراد . بينما ٦,٣ ٪ فقط يرون أن الحوافز المادية فقط هي المحركة لسلوك الأفراد . وبالنسبة لاعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت ٨٨,٢ ٪ منهم يرون أن الايمان له دور أولي أو دور متساو مع الحوافز المادية في تحريك سلوك الأفراد . وكذلك نفس الوضع بالنسبة لاعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية حيث يرى ٨٣,٤٪ أن الايمان له دور أولي أو متساو مع الحوافز المادية في تحريك سلوك الأفراد.

من هنا لا يمكن القول أن الحوافز المادية التي تأخذ صور أجر نقدي ، علاوات ، تأمينات ، مزايا عينية . . الخ أنها المحرك الأساسي لسلوك الأفراد كما ترى نظريات الفكر الغربي في الدوافع ، ولكن الحوافز الايمانية أو الروحية لها دور أولي ومهم مع هذه الصور

المذكورة من الحوافز المادية . ومن هذا التحليل يمكن قبول الفرض السابق ذكره ، وهو فرض رقم ١ في هذا البحث .

الدوافع المطلوبة من أجل النمو الاقتصادي الجذري أو مقاومة معتدٍ:

يثار جدال أحياناً حول كيفية حفز الأفراد للعمل بفاعلية وحول كيفية تحريك روح التحدي التي أحياناً تكون مطلوبة من أفراد المجتمع لمقاومة ضغوط اقتصادية خارجية أو مقاومة احتلال قائم أو عدو متوقع . فهناك من يرى أنه لا بد من توفير الامكانيات المادية واستخدام التكنولوجيا أولاً وقبل كل شيء ويرى فيهما الوسائل الوحيدة للنهوض بالمجتمع اقتصادياً وتحريك سلوك الأفراد ، وهناك من يرى ضرورة تقوية السلوك الديني لدى الأفراد وتقوية العقيدة الاسلامية ووضعها موضع التنفيذ الشامل وبذلك يقوى ايمان الأفراد ، وذلك مع الامكانيات والتكنولوجيا المتاحة ، وذلك يكون كفيلاً بالنهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وكفيلاً بالتصدي لأي تحد خارجي ضد مصلحة المجتمع، ويرون أن الرأي الأخير سوف يؤدي إلى خلق نسبة اضافة أكبر للاقتصاد القومي . كما أنه ثبت تاريخياً أن الرأي الأخير كان وسيلة للرخاء والنهوض في جميع الميادين لحقبة ليست قصيرة من الزمن في مجتمعاتنا الاسلامية . وقد وضع الباحث الافتراض التالي لاختبار صحة أي الرأيين أكثر قبولاً عند مجتمع هيئة التدريس في جامعة الكويت والجامعة الأردنية .

« في مواقف التحدي الأساسي في الأمة مثل محاولة القضاء على التخلف ، مقاومة معتد، أو تحرير أرض غالباً ما يتحرك سلوك الأفراد بدافع الايمان بالدرجة الأولى ثم الدوافع المادية وحيازة التكنولوجيا بالدرجة الثانية أو بالنوعين بدرجة متساوية على الأقل » .

ولاختبار صحة هذا الافتراض وجه السؤال الثاني والسؤال الثامن لمفردات مجتمع هيئة التدريس . وجدول ٤ يظهر أن ٥٤,٦ ٪ من أعضاء هيئة التدريس في الجامعتين يرون ضرورة الاعتماد على الايمان بالدرجة الأولى والدوافع المادية بالدرجة الثانية ، وأن ٣٣,٣ ٪ يرون أن كلاً من دافع الايمان والدوافع المادية الأخرى متساويان بينما ٦,٩٪ يرون الاعتماد على الدوافع المادية بالدرجة الأولى والايمان بالدرجة الثانية . وبالنسبة لاعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت يرى ٥٢,٨ ٪ منهم ضرورة الاعتماد على الايمان بالدرجة الأولى والدوافع المادية بالدرجة الثانية، و٣٤٪ يرون أن النوعين من الدوافع ضروريان بدرجة متساوية ، في حين أن ٦,٩ ٪ يرون ضرورة الاعتماد على الدوافع المادية بالدرجة الأولى والايمان بالدرجة الثانية . ويرى ٦٣,٣٪ من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية الاعتماد على الايمان بالدرجة الأولى والدوافع المادية بالدرجة الثانية ، ويرى ٣٠ ٪ ضرورة

استخدامهم بدرجة متساوية ، في حين أن ٦,٧٪ فقط يرون الاعتماد على الدوافع المادية بدرجة أولية ودوافع الايمان بدرجة ثانوية .

وعند سؤال أعضاء هيئة التدريس عن وسيلة مقاومة التحدي الأجنبي أو وسيلة مقاومة معتد أو تحرير أرض محتلة ، هل ينبغي الأخذ بأسباب التكنولوجيا فقط لمقاومة ذلك التحدي ، وهي غالباً غير متاحة كلها ، أم ينبغي تقوية دوافع الايمان والأخذ بأسباب القوة التكنولوجية معاً . وكما يظهر من جدول ٤ نجد أن ٤٦٪ من أعضاء هيئة التدريس يرون أنه من الضروري تقوية دافع الايمان في قلوب الأفراد أولاً ، ثم الأخذ بأسباب القوة التكنولوجية ثانيا ، كما أن ٤٤,٣٪ منهم يرون ضرورة الأخذ بالاثنين بدرجة متساوية ، في حين أن ٤٪ فقط من أعضاء هيئة التدريس يرون الاعتماد على القوة التكنولوجية فقط . بمعنى أن وسيلة الايمان مطلوبة بنسبة ٩٠,٣٪ سواء بدرجة أولى أو بدرجة متساوية . وبالنظر إلى النسب الخاصة بأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت والجامعة الأردنية نجدها تقترب منالنسب الخاصة بمجتمع الدراسة من الجامعتين معاً . من هذا التحليل يمكن القول بأن الافتراض الذي وضع لذلك قُبل في الدراسة .

دور الايمان في تحريك سلوك الأفراد عند نقص إشباع الحاجات الفسيولوجية، الأمن، الاجتماعية، احترام الذات، وتحقيق الذات:

يرى بعض المفكرين كما سبق أن ذكر الباحث أن النقص في الحاجة هو المحرك الوحيد للسلوك ، ولم يذكروا تقريباً سوى الحاجات الفسيولوجية ، حاجات الأمن ، الحاجات الاجتماعية ، حاجات احترام الذات ، وحاجات تحقيق الذات . ويرى الباحث أنه بفرض نقص الاشباع في هذه الحاجات فإن الايمان يظل محركاً أساسياً لسلوك الأفراد ، وليس نقص الاشباع في هذه الحاجات فقط . وقد وضع الافتراض التالي :

« إن الايمان له دور مهم في تحريك سلوك الأفراد في حالة نقص اشباع الحاجات الفسيولوجية ، حاجات الأمن ، الحاجات الاجتماعية ، حاجات احترام الذات ، وحاجات تحقيق الذات ، وليس النقص في اشباع تلك الحاجات هو المحرك الوحيد لسلوك الأفراد » .

وبالنظر إلى جدول ٥ نجد الآتي :

١ ـ بالنسبة لمحرك السلوك في حالة النقص في اشباع الحاجات الفسيولوجية:

وهذه الحاجات تعتبر حاجات أساسية لبقاء الفرد مثل الحاجة إلى المأكل ، والمشرب والملبس ، والمأوى . وبالرغم من ذلك نجد أن ٤٢٪ من مفردات المجتمع يرون أن

النقص في اشباع هذه الحاجات هو المحرك الوحيد . وحوالي ٥٤,٥ ٪ يرون أن الايمان له دور ملموس في تحريك سلوك الأفراد بالرغم من النقص في اشباع الحاجات الفسيولوجية حيث إن ١٠,٩ ٪ يرون أن النقص في الحاجة أولاً والايمان ثانياً محركان للسلوك ، وأن ٢١,٨٪ يرون أن كليهما مطلوب ولكن الايمان له الأولوية، وأن ١٨,٤٪ يرون أن كليهما محركان للسلوك بدرجة متساوية. وبالنسبة لهيئة التدريس بجامعة الكويت يرى ٤٨,٦٪ منهم أن للايمان دوراً مهماً في تحريك سلوك الأفراد وذلك مع وجود دور النقص في الحاجات الفسيولوجية، بينما ٤٧,٩٪ منهم يرون أن النقص في الحاجات الفسيولوجية هو المحرك الوحيد. في حين أن ٨٣,٤٪ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأردنية يرون أن الايمان له دور مهم بجانب النقص في الحاجات الفسيولوجية في تحريك سلوك الأفراد. من ذلك نجد أنه في حالة النقص في اشباع الحاجات الفسيولوجة، يصبح النقص في تلك الحاجة وكذلك الايمان هما معاً المحركان للسلوك.

٢ ـ بالنسبة لمحرك السلوك في حالة نقص اشباع حاجة الأمن:

يظهر جدول ٥ أن ٢٠,٧ ٪ فقط من أعضاء هيئة التدريس يرون أن النقص في اشباع حاجة الأمن هي المحرك الوحيد للسلوك ، في حين أن حوالي ٧٦,٤ ٪ (١٦,٨ + ٣,٤ + ٣٦,٢ + ١٩,ـ) يرون أن للايمان دوراً مهماً في تحريك سلوك الأفراد في حالة نقص اشباع حاجات الأمن . وبالنظر الى النسب بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت والجامعة الأردنية نجدها تقترب من نسب مجتمع الدراسة . وبالتالي نستنتج أن الايمان له دور مهم مع النقص في حاجة الأمن في تحريك سلوك الأفراد لاشباع ذلك النقص .

٣ ـ بالنسبة لمحرك السلوك في حالة نقص اشباع الحاجات الاجتماعية:

جدول ٥ يظهر أن ٧٠,٢ ٪ من (١٦,٨ + ٣١,٦ + ٢١,٨) من هيئة التدريس يرون أن الايمان له الدور الوحيد أو الأول أو الدور المتساوي مع النقص في الحاجات الاجتماعية في تحريك السلوك ، في حين أن ١٧,٨ ٪ فقط يرون أن النقص في تلك الحاجة هو المحرك الوحيد للسلوك . والنسب بالنسبة لهيئة التدريس في جامعة الكويت والجامعة الأردنية تظهر أن ما يقرب من ٧٥ ٪ من أعضاء هيئة التدريس لكل جامعة يرون أن الايمان له دور ملموس وأولي في تحريك سلوك الأفراد في حالة نقص اشباع الحاجات الاجتماعية وذلك من أجل اشباعها .

٤ ـ بالنسبة لمحرك السلوك في نقص حاجات احترام الذات:

أيضاً نجد أن ٦٣,٢ ٪ من أعضاء هيئة التدريس في مجتمع الدراسة يرون أن للايمان الدور الوحيد (١٥,٥ ٪) والدور الأول (١٥,٩ ٪) أو درجة متساوية مع النقص في الحاجة (٢١,٨ ٪) وذلك في تحريك سلوك الأفراد لاشباع النقص في حاجات احترام الذات. في حين أن ٢٣ ٪ فقط من مجتمع الدراسة يرى أن النقص في تلك الحاجة هو المحرك الوحيد لسلوك هيئة التدريس. وبالنسبة لمجتمع هيئة التدريس في جامعة الكويت والجامعة الأردنية، يمكن القول أن الجدول ٥ يظهر تقريباً نفس النتيجة وإن كان دور الايمان أكثر ارتفاعاً لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأردنية عنه بالنسبة لزملائهم في جامعة الكويت.

٥ ـ بالنسبة لمحرك السلوك في حالة نقص حاجات تحقيق الذات:

جدول ٥ يظهر أن ٦٤,٤ ٪ (١٤,٤ + ٢٤,٧ + ٢٥,٣) من أعضاء هيئة التدريس يرون أن للايمان الدور الوحيد ١٤,٤ ٪ أو الدور الأول ٢٤,٧ ٪ أو دوراً متساوياً مع النقص في تلك الحاجة (٢٥,٣ ٪) وذلك في تحريك سلوك هيئة التدريس لاشباع النقص في حاجات تحقيق الذات. في حين أن ٢٢,٤ ٪ يرون أن النقص في تلك الحاجات هو المحرك الوحيد للسلوك. والوضع متقارب مع المجتمع بالنسبة لهيئة التدريس في جامعة الكويت والجامعة الأردنية، وان كان الايمان له أكثر فاعلية لدى هيئة التدريس في الجامعة الأردنية.

من ذلك التحليل يثبت صحة الافتراض الذي وضعه الباحث وتبين أن للايمان دوراً أولياً أو متساوياً في تحريك سلوك الأفراد عند النقص في اشباع الحاجات، وليس النقص في اشباع تلك الحاجات المحرك الوحيد للسلوك.

وسائل اشباع حاجات الأمن:

كما ظهر لنا من الدراسة الفكرية للمفهوم الاسلامي لدوافع وحوافز الأفراد تبين أن الأمن الداخلي النفسي الذي يتحقق عن طريق الايمان يعتبر من الوسائل المهمة والأساسية في اشباع حاجة الفرد للأمن، وليست الامكانيات المادية هي الوسيلة الوحيدة لاشباع تلك الحاجة. وقد وضع الباحث الافتراض التالي وذلك لدراسته في مجتمع هيئة التدريس.

« إن تحقيق اشباع مرتفع لحاجة الفرد للأمن لا يتحقق فقط بتوفير الضمانات المادية للحاضر والمستقبل، بل الايمان أيضاً أساسي حتى يتحقق الأمن النفسي علاوة على الأمن المادي ».

جدول ٦ يظهر أن ٢٤,٧ ٪ من هيئة التدريس يرون أن الايمان المصدر الوحيد لاشباع حاجة الأمن ، ٥٤,٦ ٪ منهم يرون أن الايمان له المصدر الأول وللامكانيات المادية المصدر الثاني للاشباع ، أي أن ٧٩,٣ ٪ من هيئة التدريس يرون أن الايمان يلعب دوراً أساسياً ومهماً في اشباع حاجة الفرد للأمن . في حين أن ٤ ٪ فقط يرون أن الاشباع يتم عن طريق توفير الامكانيات المادية فقط . والنسب بالنسبة لهيئة التدريس في جامعة الكويت والجامعة الأردنية تقترب من النسب في المجتمع (جدول ٦)، وإن كانت هيئة التدريس في الجامعة الأردنية لا يرون بالمرة أن الامكانيات المادية هي المصدر الوحيد لاشباع حاجة الأمن . من ذلك التحليل يمكن القول بأن الافتراض الرابع السابق ذكره ثبت صحته .

وسائل اشباع الحاجات الاجتماعية :

لوحظ كما تبين من الدراسة الفكرية للمفهوم الاسلامي لدوافع وحوافز العاملين أن هناك اتجاهين لاشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد ، الأول أن تشبع بأي وسيلة تراها الادارة على أن تكون مقيدة بما يسمح لها الدين الاسلامي ، وتكون في ظلال الايمان ، والثاني أن تشبع بأية وسيلة تراها الادارة دون قيود معينة . ووضع الفرض التالي لمعرفة ما يراه اعضاء هيئة التدريس .

« المنظمة في اشباعها للحاجات الاجتماعية عن طريق العمل الجماعي ، النوادي ، الرحلات ، الحفلات ، الاجتماعات . . . الخ ، ينبغي أن يتم ذلك في ظل تعاليم الاسلام » .

وجدول ٧ يظهر أن ٦٣,٨ ٪ من المجتمع كله يرون أن يتم اشباع تلك الحاجة في ظل تعاليم الاسلام ، وأن ٢٦,٤ ٪ من المجتمع كله يرون أن يتم ذلك حسب ما تقرره المنظمة والأفراد العاملون بها . وأن ٥٩,٧ ٪ من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت و٨٣,٣٪ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأردنية يرون أن يتم ذلك في ظل تعاليم الاسلام ، في حين يرى ٦,٧ ٪ فقط من اعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأردنية أن يتم ذلك حسب ما تقرره ادارة المنظمة والعاملين . من ذلك نجد أن تأثير الايمان قوي في تحديد وسائل اشباع الحاجات الاجتماعية ، وهو أقوى لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأردنية عنه بجامعة الكويت. وهذه النتيجة تؤدي إلى قبول الفرض الذي وضعه الباحث، فرض رقم ٥.

وسائل اشباع حاجات احترام الذات :

عادة يتم اشباع تلك الحاجات حسب نظريات الدوافع الغربية عن طريق العمل في

وظيفة ذات قيمة للمنظمة والآخرين ، الترقي ، احترام الآخرين ، درجة تأثيره على الآخرين ، تعدد مظاهر قوته المادية في المنظمة ، نفوذه ، فرص النمو واكتساب معرفة جديدة داخل المنظمة . والمفهوم الأساسي لاشباع حاجات احترام الذات لا يقصر اشباعها على تلك الصور فقط ، ولكن يرى ضرورة أن يشعر الفرد بتقدير ذاته أيضاً عن طريق شعوره بأنه مكرم عند الله . ووضع الافتراض التالي :

«إنه في محاولات المنظمة لاشباع حاجات احترام الذات للفرد العامل بها ، غالباً لا يتحقق ذلك فقط عن طريق تقديم الوسائل المادية الملموسة مثل تقديم فرص ترقي ، العمل في وظيفة ذات احترام من الآخرين ، زيادة ممتلكاته ومصادر قوته ، زيادة تأثيره على الآخرين . . الخ ، بل ينبغي أن يلعب الايمان دوراً أساسياً في ذلك حيث إنه مصدر جوهري لاحترام الفرد لذاته » .

وبسؤال اعضاء هيئة التدريس عن رأيهم ، تبين أن ٩٤,٢ ٪ يرون أن احترام الفرد لذاته عن طريق الايمان له دور أساسي في اشباع حاجات احترام الذات (جدول ٨) ، حيث إن ٦٤,٩ ٪ يرون أن الايمان له الدور الأول والوسائل المادية الأخرى لها الدور الثاني ، وأن ٢٩,٣ ٪ يرون أن أدوارهم متساوية ، في حين أن ٢,٣ ٪ فقط يرون أن الصور المادية هي المصدر الوحيد لاشباع حاجات احترام الذات . وبمقارنة النسب لاعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت والجامعة الأردنية نجد أنها مثل النسب في المجتمع تقريباً . وان كان الايمان له دور أكثر أهمية بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأردنية ، حيث إنهم جميعاً لم يعطوا أي دور للوسائل المادية كوسيلة وحيدة في اشباع حاجات احترام الذات (جدول ٨) .

طبيعة سلوك الفرد في حالة الاعتماد على الوسائل المادية فقط كوسيلة وحيدة لاشباع حاجات احترام الذات :

في هذا الخصوص افترض الباحث أن ذلك غالباً ما يقود الفرد إلى الشعور بالتعالي والتكبر على الغير ويدفعه إلى وضع حواجز بينه وبينهم . وجدول ٩ يظهر أن ٥٨,٦ ٪ من هيئة التدريس يرون أن ذلك صحيح ، في حين أن ٣٠,٥ ٪ يرون أن ذلك لا يغير من سلوك الفرد تجاه الغير . ويرى ٥٣,٥ ٪ من هيئة التدريس بجامعة الكويت أن ذلك صحيح ، وأن ٨٣,٣ ٪ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأردنية يرون أن ذلك الفرض صحيح ويرفضه ١٠ ٪ فقط . من ذلك يمكن القول أن الفرض الذي وضعه الباحث صحيح ومقبول .

أهمية وجود الايمان كدافع لسلوك الأفراد بجانب اشباع الحاجات الأخرى كدافع للسلوك :

إن الايمان في حد ذاته يعتبر دافعاً قوياً لسلوك الأفراد ، ولا يعني ذلك اهمال اشباع الحاجات مثل الحاجات الفسيولوجية ، حاجات الأمن ، الحاجات الاجتماعية ، حاجات احترام الذات ، وحاجات تحقيق الذات . وقد وضع الباحث الفرض رقم ٨ لاختبار صحة ذلك . واكتشاف هل يكفي اشباع تلك الحاجات لتحريك سلوك الأفراد أو من اللازم العمل على استخدام الايمان أيضاً كمحرك للسلوك . وتبين من الدراسة أن ٨٩,٧٪ (جدول ١٠) من هيئة التدريس يرون ضرورة تقوية دافع الايمان بجانب العمل على اشباع تلك الحاجات الأخرى . في حين يرى ٢,٩ ٪ أن تلك الحاجات كافية دون الحاجة لتقوية دافع الايمان . هذا علاوة على أن ٩٦,٧ ٪ من هيئة التدريس بالجامعة الأردنية يرون أن الايمان كدافع مطلوب ، ولا يوجد أي عضو منهم يقبل الاعتماد على اشباع الحاجات الأخرى فقط كدافع للسلوك . أما هيئة التدريس بجامعة الكويت فيرى ٨٨,٢٪ منهم ضرورة وجود الايمان كدافع للسلوك مع استخدام اشباع الحاجات الأخرى كدافع أيضاً . وبذلك يقبل الفرض رقم ٨ الذي وضع لذلك .

محركات سلوك الأفراد في حالة اشباع الحاجات الفسيولوجية ، الأمن ، الاجتماعية ، احترام الذات ، وتحقيق الذات بشكل كلي أو بدرجة عالية :

بافتراض أن الحاجة المشبعة لا تمثل محركاً للسلوك كما يرى مازلو ، وبافتراض أنه يوجد عاملون في احدى المنظمات يوجد لديهم اشباع مرتفع في حاجاتهم الفسيولوجية ، وحاجات الأمن ، وحاجاتهم الاجتماعية ، وحاجات احترام وتحقيق الذات ، فهل يكفي تكرار اشباع تلك الحاجات لتستمر في تحريك سلوك العاملين أو أن الايمان بطبيعته لا يمكن اشباعه ويمكن أن يتخذ كوسيلة مستمرة في تحريك السلوك مع تكرار اشباع الحاجات الأخرى حتى يمكن الاستمرار في دفع الأفراد بقوة لأداء السلوك المطلوب منهم؟.

وبالنظر إلى جدول رقم ١١ يظهر أن ٩٠,٢ ٪ يرون ضرورة استخدام الايمان مع تكرار اشباع الحاجات الأخرى في حين أن ٤,٦ ٪ من هيئة التدريس يرون أنه يكفي تكرار اشباع الحاجات الأخرى . ونفس النسب تقريباً توجد في جامعة الكويت ، وهي مرتفعة نسبياً في الجامعة الأردنية حيث يرى ٩٣,٣ ٪ من هيئة تدريسها أنه ينبغي استخدام الايمان واعادة اشباع تلك الحاجات ، حتى يمكن الاستمرار في تحريك سلوك الأفراد . من ذلك يمكن القول بأن الفرض ٩ مقبول وهو صحيح في هذه الدراسة .

مدى قبول الأفراد لبعض الحوافز المقترحة لتقوية دافع الايمان ليحرك سلوك الأفراد في المنظمة :

وهذه الحوافز هي علاوة على أنواع الحوافز المعتاد دفعها للعاملين والتي سبق ذكرها في الجزء الفكري لهذا البحث . ومن أمثلة الحوافز المقترحة أن تقوم المنظمة باعطاء العاملين وقتاً للصلاة اثناء العمل ، وأخذ السلوك الاسلامي الذي يمكن قياسه وملاحظته كأحد عناصر تقييم الاداء ، والمساهمة في تكاليف الحج ، واستخدام بعض الأيات القرآنية كاحدى وسائل تحفيز الأفراد على العمل ، وتقديم بعض الحوافز المادية والمعنوية ذات الطابع الاسلامي مثل المساهمة في تغطية تكاليف مكتبة اسلامية ، والمساهمة في تكاليف الدراسة ، وتغطية تكاليف اللبس الاسلامي . . الخ . وقد افترض البحث أن غالبية اعضاء هيئة التدريس سوف يوافقون على استخدام تلك الحوافز المقترحة بدرجة عالية جداً أو بدرجة جيدة على الأقل . وكما يتضح من الجدول ١٢ أن ٧٤,٧ ٪ من هيئة التدريس موافق بدرجة عالية جداً وبدرجة جيدة على اعطاء وقت للصلاة كحافز للعاملين ، وأن ٥٨,٦ ٪ موافق بدرجة عالية جداً وبدرجة جيدة على استخدام السلوك الاسلامي كأحد عناصر تقييم الأداء ، و١ , ٧٠ ٪ يوافقون بدرجة عالية جداً وبدرجة جيدة على أن تستخدم المنظمة بعض الآيات القرآنية كحافز للأفراد على العمل ، و٣, ٦٠ ٪ موافقون بدرجة عالية جداً وبدرجة جيدة على أن تساهم المنظمة في تكاليف الحج ، و٦٢,٦ ٪ يرون استخدام بعض الحوافز المادية الأخرى ، ذات الطابع الاسلامي كحافز للعاملين . وأن النسب على التوالي بالنسبة لاعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت هي ٧٥,٧ ٪ ٥٧,٦ ٪ ، ٦٨,٨ ٪ ٥٩,٧ ٪ ، ٦٢,٥ ٪ .

وبالمقارنة نجد النسب بالنسبة لهيئة التدريس بالجامعة الأردنية حسب نفس التوالي هي ٧٠٪ ، ٦٣,٣٪ ، ٧٦,٧٪ ، ٦٣,٣٪ ، ٦٣,٣٪ . من ذلك يمكن القول أن الفرض العاشر في هذه الدراسة صحيح ومقبول .

خلاصة وتوصيات

من استعراض الباحث لافتراضات البحث وتحليل نتائج البحث المتعلقة باختبار صحة أو عدم صحة هذه الافتراضات يمكن القول بأن افتراضات البحث الموضوعة للمفهوم الاسلامي لدوافع وحوافز العاملين مع تطبيقها على أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت والجامعة الأردنية قبلت وثبت صحتها ، حيث إن البحث توصل إلى النتائج التالية :

- إن اعضاء هيئة التدريس في الجامعتين يرون أنه يلزم أخذ كل من الحوافز الايمانية الروحية بدرجة أولى أو بدرجة متساوية مع استخدام الحوافز المادية حتى يمكن دفع الأفراد لأداء أعمالهم بكفاءة مرتفعة .

- يرى غالبية اعضاء هيئة التدريس أنه في مواقف التحدي الأساسي للأمة مثل المحاولة الجذرية للقضاء على التخلف وتحقيق النمو الاقتصادي ، ومقاومة معتدٍ أو تحرير أرض أنه يجب الاعتماد على استخدام الايمان كدافع بالدرجة الأولى وعلى استخدام الدوافع المادية بالدرجة الثانية وذلك لتحريك سلوك الأفراد لمواجهة ذلك التحدي . كما أنه في تحديد الأسلوب المناسب لمقاومة معتد أو تحرير أرض يرى معظم مجتمع الدراسة من هيئة التدريس أنه من الضروري تقوية الايمان أولاً في قلوب الأفراد ، ثم الأخذ بأسباب القوة التكنولوجية ثانياً أو على الأقل ينبغي الأخذ بهما بدرجات متساوية .

- إن الايمان له دور أساسي وأولي في تحريك سلوك الأفراد حتى في حالة نقص الاشباع في حاجاتهم الفسيولوجية ، حاجات الأمن ، الحاجات الاجتماعية ، حاجات احترام الذات ، وحاجات تحقيق الذات . وتلك نتيجة تغاير مسلمات بعض نظريات الدوافع الغربية، حيث يرون أن النقص في اشباع تلك الحاجات هو المحرك الوحيد للسلوك . فقد تبين أن غالبية أعضاء هيئة التدريس يرون أن الايمان له دور أولي أو على الأقل متساو مع النقص في تلك الحاجات وذلك في تحريك سلوك الأفراد .

- أثبتت الدراسة أيضاً أن الايمان يلعب دوراً أولياً وأساسياً أو على الأقل متساوياً مع وسائل تحقيق الأمن المادية وذلك في اشباع حاجات الأمن المادية والأمن الداخلي النفسي للأفراد . حيث إن غالبية أعضاء هيئة التدريس رأت ذلك وأن الايمان له دور أكبر في تحقيق الأمن النفسي لدى اعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأردنية .

- إنه في تحديد وسائل اشباع الحاجات الاجتماعية ، يرى غالبية مجتمع الدراسة أنه ينبغي تحديد واختيار تلك الوسائل التي تتفق مع الشريعة الاسلامية .

- أيضاً يرى غالبية أعضاء هيئة التدريس أن الايمان يلعب دوراً أولياً أو على الأقل متساوياً مع الوسائل المادية لاشباع احترام الذات مثل وجود فرص ترقي ، وطبيعة الوظيفة ، والتأثير على الآخرين ، والممتلكات .. الخ ، وذلك لاشباع حاجات الأفراد لاحترام الذات .

- يرى غالبية أفراد مجتمع الدراسة أن الأفراد الذين يستخدمون الوسائل المادية فقط كوسيلة لاشباع حاجات احترام الذات ، غالباً ما يؤدي بهم ذلك إلى التعالي والتكبر على الغير

ووضع حواجز بينه وبينهم .

- إن أكثر من ٨٥ ٪ من مفردات مجتمع الدراسة يرون ضرورة تقوية الايمان بجانب العمل على اشباع الحاجات الأخرى مثل الحاجات الفسيولوجية ، الأمن ، الاجتماعية ، وحاجات احترام وتحقيق الذات .

- يرى أكثر من ٩٠ ٪ من مفردات مجتمع الدراسة أنه من الضروري استخدام الايمان مع تكرار اشباع الحاجات المشبعة بدرجة عالية أو بشكل كلي ، حتى يمكن الاستمرار في تحريك سلوك الأفراد . وذلك لأن الايمان لا يمكن اشباعه ، وبالتالي فهو يظل حيوياً في تحريك سلوك الأفراد .

- يوافق غالبية أعضاء هيئة التدريس بدرجة عالية جداً أو بدرجة جيدة على استخدام بعض الحوافز المقترحة لتقوية دافع الايمان لدى الأفراد العاملين بالمنظمة . ومن هذه الحوافز المقترحة اعطاء وقت للصلاة اثناء العمل ، استخدام السلوك الاسلامي الممكن قياسه وملاحظته بواسطة المنظمة كأحد عناصر تقييم آداء العاملين ، استخدام بعض الأيات القرآنية لتحفيز الأفراد على العمل ، مساهمة المنظمة في تكاليف الحج ، ودفع بعض الحوافز المادية الأخرى ذات الطابع الاسلامي .

وبناء على هذه النتائج يقترح الباحث أخذ المفهوم الاسلامي لدوافع وحوافز العاملين كأساس عند تصميم نظم حوافز العاملين في المنظمات المختلفة .

ملحق (أ)
جداول نتائج البحث
جداول من رقم ٣ إلى ١٢

جدول (٣)
نوع الحوافز المفضلة في مجتمع ذي نظام اسلامي

التكرارات / نوع الحوافز	المجتمع كله		جامعة الكويت		الجامعة الأردنية	
	تكرارات	نسب ٪	تكرارات	نسب ٪	تكرارات	نسب ٪
حوافز مادية	١١	٦,٣	٩	٦,٣	٢	٦,٧
حوافز ايمانية روحية بالدرجة الأولى ومادية بالدرجة الثانية	٨٠	٤٦	٦٩	٤٧,٩	١١	٣٦,٧
كلاهما بدرجة متساوية	٧٢	٤١,٤	٥٨	٤٠,٣	١٤	٤٦,٧
أخرى	٦	٣,٤	٤	٢,٨	٢	٦,٧
مفردات لم تجب	٥	٢,٩	٤	٢,٨	١	٣,٣
المجموع	١٧٤	٪ ١٠٠	١٤٤	٪ ١٠٠	٣٠	٪ ١٠٠

جدول (٤)

نوع الدوافع المطلوبة للأفراد للعمل على التغيير الجذري لصالح المجتمع ، ودور الايمان والتكنولوجيا في دفع المعتدي

التكرارات / نوع الدوافع	المجتمع كله		جامعة الكويت		الجامعة الأردنية	
	تكرارات	نسب ٪	تكرارات	نسب ٪	تكرارات	نسب ٪
(أ)						
الايمان أولاً ثم دوافع مادية ثانياً	٩٥	٥٤,٦	٧٦	٥٢,٨	١٩	٦٣,٣
دوافع مادية أولاً والدوافع ثانياً	١٢	٦,٩	١٠	٦,٩	٢	٦,٧
دوافع مادية وايمانية بدرجة متساوية	٥٨	٣٣,٣	٤٩	٣٤,ـ	٩	٣٠
الايمان فقط	١	,٦	١	ـ,٧	ـ	ـ
دوافع مادية فقط	١	,٦	١	ـ,٦	ـ	ـ
أخرى	٧	٤,ـ	٧	٤,٩	ـ	
المجموع	١٧٤	١٠٠٪	١٤٤	١٠٠٪	٣٠	١٠٠٪
(ب) دور الايمان والتكنولوجيا في تحريك الأفراد لدفع المعتدي أو تحرير أرض						
الايمان أولاً والتكنولوجيا ثانياً	٨٠	٤٦	٦٧	٤٦,٥	١٣	٤٣,٣
التكنولوجيا أولاً والايمان ثانياً	٨	٤,٦	٧	٤,٩	١	٣,٣
كلاهما بدرجة متساوية	٧٧	٤٤,٣	٦٢	٤٣,١	١٥	٥٠
ايمان فقط	١	ـ,٦	١	ـ,٧	ـ	ـ
تكنولوجيا فقط	٧	٤,ـ	٦	٤,٢	١	٣,٣
لم يجب	١	ـ,٦	١	ـ,٧	ـ	ـ
المجموع	١٧٤	١٠٠٪	١٤٤	١٠٠٪	٣٠	١٠٠٪

العلاقة بين دور الايمان والنقص في الحاجة في تحريك سلوك أفراد مجتمع الدراسة

النقص في الحاجة / الدافع المحرك للسلوك	المجتمع كله					جامعة الكويت					الجامعة الأردنية				
	حاجات فسيولوجية	حاجات الأمن	حاجات اجتماعية	حاجات احترام الذات	حاجات تحقيق الذات	حاجات فسيولوجية	حاجات الأمن	حاجات اجتماعية	حاجات احترام الذات	حاجات تحقيق الذات	حاجات فسيولوجية	حاجات الأمن	حاجات اجتماعية	حاجات احترام الذات	حاجات تحقيق الذات
	تكرار ٪	تكرار ٪	تكرار ٪	تكرار ٪	تكرار ٪	تكرار ٪	تكرار ٪	تكرار ٪	تكرار ٪	تكرار ٪	تكرار ٪	تكرار ٪	تكرار ٪	تكرار ٪	تكرار ٪
النقص في الحاجة فقط	٧٣(٤٢٪)	٣٦(٢٠,٧)	٣١(١٧,٨)	٤٠(٢٣٪)	٣٩(٢٢,٤)	٦٩(٤٧,٩)	٣٣(٢٢,٩)	٢٦(١٨,١)	٣٦(٢٥٪)	٣٥(٢٤,٣)	٤(١٣,٣)	٣(١٠٪)	٥(١٦,٧)	٤(١٣,٣)	٤(١٣,٣)
الايمان فقط	٦(٣,٤)	٣١(١٧,٨)	٣١(١٧,٨)	٢٧(١٥,٥)	٢٥(١٤,٤)	٢(١,٤)	٢١(١٤,٦)	٢١(١٤,٦)	٢٠(١٣,٩)	١٩(١٣,٢)	٤(١٣,٣)	١٠(٣٣,٣)	١٠(٣٧,٣)	٧(٢٣,٣)	٦(٢٠)
النقص في الحاجة بالدرجة الأولى والايمان بالدرجة الثانية	١٩(١٠,٩)	٦(٣,٤)	١٢(٦,٩)	١٤(٨٪)	١٣(٧,٥)	١٣(٩٪)	٦(٤,٢)	١٢(٨,٣)	١٣(٩٪)	١١(٧,٦٪)	٦(٢٠)	٩(٣٠٪)	-	١(٣,٣٪)	٢(٦,٧)
الايمان بالدرجة الأولى والنقص في الحاجة بالدرجة الثانية	٣٨(٢١,٨)	٦٣(٣٦,٢)	٥٥(٣١,٦)	٤٥(٢٥,٩)	٤٣(٢٤,٧)	٢٩(٢٠,١)	٥٤(٣٧,٥)	٤٩(٣٤٪)	٣٦(٢٥٪)	٣٦(٢٥٪)	٩(٣٠٪)	٧(٢٣,٣)	٦(٢٠)	٩(٣٠٪)	٧(٢٣,٣)
كلاهما متساويان	٣٢(١٨,٤)	٣٣(١٩)	٣٨(٢١,٨)	٣٨(٢١,٨)	٤٤(٢٥,٣)	٢٦(١٨,١)	٢٦(١٨,١)	٣١(٢١,٥)	٣٢(٢٢,٢)	٣٦(٢٥٪)	٦(٢٠٪)	١(٣,٣)	٧(٢٣,٣)	٦(٢٠٪)	٨(٢٦,٧)
مفردات لم تجب	٦(٣,٤٪)	٥(٢,٩٪)	٧(٤٪)	١٠(٥,٧٪)	١٠(٥,٧٪)	٥(٣,٥٪)	٤(٢,٨٪)	٥(٣,٥٪)	٧(٤,٩٪)	٧(٤,٩٪)	١(٣,٣٪)		٢(٦,٧٪)	٣(١٠٪)	٣(١٠٪)

جدول (٦)
وسائل اشباع حاجات الأمن

التكرارات / الوسائل	المجتمع كله		جامعة الكويت		الجامعة الأردنية	
	التكرار	نسبة ٪	التكرار	٪	التكرار	٪
الأمن الداخلي عن طريق الايمان	٤٣	٢٤,٧	٣٤	٢٣,٦	٩	٣٠
الأمن عن طريق توفير الامكانيات المادية فقط	٧	٤	٧	٤,٩	١٦	٥٣,٣
الأمن عن طريق الايمان بالدرجة الأولى والعناصر المادية بالدرجة الثانية	٩٥	٥٤,٦	٧٩	٥٤,٩	٣	١٠
كلاهما بدرجة متساوية	١٨	١٠,٣	١٥	١٠,٤	-	
أخرى	١٠	٥,٧	٨	٥,٦	٢	٦,٧
مفردات لم تجب	١	,٦	١	,٧	-	
المجموع	١٧٤	٪١٠٠	١٤٤	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠

جدول (٧)
وسائل اشباع الحاجات الاجتماعية

التكرارات والنسب / الوسيلة	المجتمع كله		جامعة الكويت		الجامعة الأردنية	
	تكرارات	نسب ٪	تكرارات	نسب ٪	تكرارات	نسب ٪
في ظل الايمان	١١١	٦٣,٨	٨٦	٥٩,٧	٢٥	٨٣,٣
حسب ما تقرره المنظمة	٤٦	٢٦,٤	٤٤	٣٠,٦	٢	٦,٧
أخرى	١٤	٨	١١	٧,٦	٣	١٠,-
مفردات لم تجب	٣	١,٧	٣	٢,١	-	-
المجموع	١٧٤	٪١٠٠	١٤٤	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠

جدول (٨)
وسائل اشباع حاجات احترام الذات

التكرارات والنسب / الوسيلة	المجتمع كله		جامعة الكويت		الجامعة الأردنية	
	تكرارات	النسبة ٪	تكرارات	نسب ٪	تكرارات	نسب ٪
صور مادية فقط	٤	٢,٣	٤	٢,٨	-	-
احترام الذات الداخلي بالايمان بالدرجة الأولى والصور المادية بالدرجة الثانية	١١٣	٦٤,٩	٩١	٦٣,٢	٢٢	٧٣,٣
كلاهما بدرجة متساوية	٥١	٢٩,٣	٤٤	٣٠,٦	٧	٢٣,٣
أخرى	٤	٢,٣	٣	٢,١	١	٣,٣
مفردات لم تجب	٢	١,١	٢	١,٤	-	-
المجموع	١٧٤	٪١٠٠	١٤٤	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠

جدول (٩)

طبيعة سلوك الفرد في حالة الاعتماد على الوسائل المادية فقط في اشباع حاجات احترام الذات

التكرارات والنسب / طبيعة السلوك	المجتمع كله		جامعة الكويت		الجامعة الأردنية	
	تكرارات	نسب ٪	تكرارات	نسب ٪	تكرارات	نسب ٪
تعالي وتكبر	١٠٢	٥٨,٦	٧٧	٥٣,٥	٢٥	٨٣,٣
عادي	٥٣	٣٠,٥	٥٠	٣٤,٧	٣	١٠
اخرى	١٣	٧,٥	١١	٧,٦	٢	٦,٧
مفردات لم تجب	٦	٣,٤	٦	٤,٢	-	-
المجموع	١٧٤	١٠٠٪	١٤٤	١٠٠٪	٣٠	١٠٠٪

جدول (١٠)

أهمية وجود الايمان كدافع لسلوك الأفراد بجانب اشباع الحاجات الأخرى كدوافع للسلوك

التكرارات والنسب / أهمية وجود الايمان	المجتمع كله		جامعة الكويت		الجامعة الأردنية	
	تكرارات	نسب ٪	تكرارات	نسب ٪	تكرارات	نسب ٪
ضروري الوجود بجانب الأخرى	١٥٦	٨٩,٧	١٢٧	٨٨,٢	٢٩	٩٦,٧
يكفي اشباع الحاجات الأخرى	٥	٢,٩	٥	٣,٥	-	
إجابات أخرى	١١	٦,٣	١٠	٦,٩	١	٣,٣
مفردات لم تجب	٢	١,١	٢	١,٤	-	
المجموع	١٧٤	١٠٠٪	١٤٤	١٠٠٪	٣٠	١٠٠٪

جدول (١١)

محركات سلوك الأفراد في حالة اشباع الحاجات الفسيولوجية الأمن ، الاجتماعية ، احترام وتحقيق الذات بدرجة كلية أو بشكل مرتفع

تكرارات ونسب / محرك السلوك	المجتمع كله		جامعة الكويت		الجامعة الأردنية	
	تكرارات	نسب ٪	تكرارات	نسب ٪	تكرارات	نسب٪
الايمان مع تكرار اشباع الحاجات المذكورة	١٥٧	٩٠,٢	١٢٩	٨٩,٦	٢٨	٩٣,٣
تكرار اشباع الحاجات المذكورة فقط	٨	٤,٦	٨	٥,٦	١	٣,٣
أخرى	٦	٣,٤	٥	٣,٥	١	٣,٣
مفردات لم تجب	٣	١,٧	٢	١,٤	-	
المجموع	١٧٤	٪١٠٠	١٤٤	٪٢٠٠	٣٠	٪١٠٠

جدول (١٢)

مدى قبول الأفراد لبعض الحوافز المقترحة لتقوية دافع الايمان ليحرك سلوك الأفراد

اجابات الاسئلة رقم ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩

تكرارات ونسب / الحوافز المقترحة	المجتمع كله		جامعة الكويت		الجامعة الأردنية	
	تكرارات	نسب ٪	تكرارات	نسب ٪	تكرارات	نسب ٪
١ ـ وقت للصلاة						
ـ أوافق بدرجة عالية جداً	١٠١	٥٨	٨٥	٥٩	١٦	٥٣,٣
ـ أوافق بدرجة جيدة جداً	٢٩	١٦,٧	٢٤	١٦,٧	٥	١٦,٧
ـ حياد	٨	٤,٦	١٦	١١,١	١	٣,٣
ـ لا أوافق	٢٢	١٢,٦	٧	٤,٩	٦	٢٠,ـ
ـ لا أوافق بالمرة	٥	٢,٣	٤	٢,٨	-	-
ـ مفردات لم تجب	١٠	٥,٧	٨	٥,٦	٢	٦,٧
٢ ـ أخذ السلوك كعنصر لتقييم الاداء						
ـ أوافق بدرجة عالية جداً	٦٤	٣٦,٨	٥٢	٣٦,١	١٢	٤٠,ـ
ـ أوافق بدرجة جيدة	٣٨	٢١,٨	٣١	٢١,٥	٧	٢٧,٣
ـ محايد	٢٨	١٦,١	٢٣	١٦,ـ	٥	١٦,٧
ـ لا أوافق	٢٠	١١,٥	١٧	١١,٨	٣	١٠,ـ
ـ لا أوافق بالمرة	١٦	٩,٢	١٤	٩,٧	٢	٦,٧
ـ مفردات لم تجب	٨	٤,٦	٧	٤,٩	١	٣,٣
٣ ـ استخدام آيات القرآن للتحفيز						
ـ أوافق بدرجة عالية جداً	٧٤	٤٢,٥	٥٩	٤١	١٥	٥٠
ـ أوافق بدرجة جيدة	٣١	١٧,٨	٢٧	١٨,٨	٤	١٣,٣
ـ محايد	٣٦	٢٠,٧	٣١	٢١,٥	٥	١٦,٧
ـ لا أوافق	١٢	٦,٩	٩	٦,٣	٣	١٠
ـ لا أوافق بالمرة	٩	٥,٢	٩	٦,٣	-	-
ـ مفردات لم تجب	١٢	٦,٩	٩	٦,٣	٣	١٠

تابع جدول (١٢)

تكرارات ونسب / الحوافز المقترحة	المجتمع كله		جامعة الكويت		الجامعة الأردنية	
	تكرارات	نسب٪	تكرارات	نسب٪	تكرارات	نسب٪
٤ ـ المساهمة في تكاليف الحج						
ـ أوافق بدرجة عالية جداً	٦٥	٣٧,٤	٥٣	٣٦,٨	١٢	٤٠
ـ أوافق بدرجة جيدة	٥٧	٣٢,٨	٤٦	٣١,٩	١١	٣٦,٧
ـ محايد	٣٧	١٩,٥	٣١	٢١,٥	٣	١٠
ـ لا أوافق	٤	٢,٣	٢	١,٤	٢	٦,٧
ـ لا أوافق بالمرة	٤	٢,٣	٤	٢,٨	ـ	ـ
ـ مفردات لم تجب	١٠	٥,٧	٨	٥,٦	٢	٦,٧
٥ ـ حوافز مادية أخرى						
ـ أوافق بدرجة عالية جداً	٦٢	٣٥,٦	٥٣	٣٦,٨	٩	٣٠
ـ أوافق بدرجة جيدة	٤٧	٢٧	٣٧	٢٥,٧	١٠	٣٣,٣
ـ محايد	٤٤	٢٥	٣٧	٢٥,٧	٧	٢٣,٣
ـ لا أوافق	٦	٣,٤	٤	٢,٨	٢	٦,٧
ـ لا أوافق بالمرة	٧	٤,ـ	٧	٤,٩	ـ	ـ
ـ مفردات لم تجب	٨	٤,٦	٦	٤,٢	٢	٦,٧

الهوامش

- الفنجري ، محمد شوقي ، « حقوق العمال وواجباتهم في الاسلام » ، رابطة العالم الاسلامي ، عدد خاص عن حقوق الانسان في الاسلام ، ١٩٨٠ ، ص ١٣٢ ـ ١٣٩ .
- الخولي ، محمد عبد الغني ، « تكافؤ الايمان والعمل » ، البنوك الاسلامية عدد ٩ ، (ربيع الثاني ١٤٠٠ ـ فبراير ١٩٨٠) ، ص ٦٣ ـ ٦٥ .
- الدسوقي ، عبد العظيم ، « الانسان بين الهوان في الشرق والضياع في الغرب » ، الدعوة / مصر ، عدد ٤٢٢ ، (مايو ١٩٨٠) ، ص ٥٦ ـ ٥٧ .
- منصور ، منصور أحمد ، « الدوافع بين النظرية والتطبيق » ، عالم الفكر ، المجلد السابع ، العدد الرابع (يناير ـ فبراير ـ مارس ١٩٧٧) ص ١٦٩ ـ ١٨٨ .
- رسلان ، نبيل اسماعيل ، « حوافز العاملين بين الفكر الاداري وقوانين الخدمة المدنية » ، المجلة العربية للادارة ، المجلد الرابع ، العدد الثاني (ابريل ١٩٨٠) ، ص ٢ ـ ١٧ .
- الفنجري ، محمد شوقي ، « الضمان الاجتماعي في الاسلام » ، الادارة العامة العدد ٢٥ (ربيع الثاني ـ مارس ١٩٨٠) ، ص ٩ ـ ٢٦ .
- عبد الباقي ، زيدان ، « حول دوافع وبواعث السلوك الانساني » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، (مارس ١٩٧٩) ، ص ٤٥ ـ ٦٢ .
- خميس ، محمد عبد المنعم ، « حول الحوافز وأثرها في العمل » ، الادارة ، المجلد الرابع ، العدد الرابع (ابريل ١٩٧١) ، ص ١٩ ـ ٣٠ .
- الشريفي ، خضر ، « اثر العلوم السلوكية في الادارة » ، المجلة العربية للادارة ، العدد الثاني ، (ابريل ١٩٨٠) ، ص ١٩ ـ ٢٥ .
- أبو العلا ، محمد طه ، نظام الحوافز ، الكفاية الانتاجية ، العدد الثالث (١٩٧٩) ، ص ٣١ ـ ٤٠ .
- فهمي ، منصور ، « الدوافع والحوافز » ، الاقتصاد والادارة ، العدد السابع (رجب ١٣٩٨ ، يونيو ١٩٧٨) ، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٨ .
- الشرباصي ، السعيد ، « احترام الاسلام للعلاقات الانسانية والمادية والعاطفية » ، مجلة رابطة العالم الاسلامي ، عدد خاص عن حقوق الانسان في الاسلام ، محرم ( ) ، ص ٩٧ ـ ٩٩ .
- الرفاعي ، قاسم الشماعي ، « العمل والعمال في الاسلام » ، الفكر الاسلامي ، السنة ٩ عدد ٥ (١٩٨٠) ، ص ٣٨ ـ ٤٥ .
- البهي ، محمد ، « إرادة الله ومعجزة الايمان في النصر » ، الفكر الاسلامي ، السنة الخامسة ، عدد ٢ (١٩٧٤) ، ص ١٧ ـ ١٩ .
- الشوري ، مصطفى عبد الشافي ، « اثر الايمان في النفوس » ، الفكر الاسلامي ، السنة ٥ ، عدد ١١ (١٩٧٤) ص ٩٢ ـ ٩٧.

ــ عبد التجلي، رجاء حنفي ، «دعائم البناء الروحي في الاسلام» ، الفكر الاسلامي ، السنة الثامنة ، عدد ١ (١٩٧٩) ص ٦٠ ـ ٦٩ .

ــ القاعود ، حلمي محمد ، «بناء القوة في الاسلام» ، مجلة رابطة العالم الاسلامي ، عدد ٣ (ربيع الأول ١٤٠١هـ ـ يناير ١٩٨١) ص ٢٦ ـ ٢٨ .

ــ الشرباصي ، السعيد ، «طريق العزة هو طريق المؤمن» ، مجلة رابطة العالم الاسلامي ، العدد الثالث (ربيع أول ١٤٠١ ـ يناير ١٩٨٠) ص ٢٩ ـ ٣١ .

ــ عابدين ، حسن أحمد ، «المادة بين الجاهلية والاسلام» ، مجلة رابطة العالم الاسلامي ، عدد ٤ (مارس ١٩٨٠) ، ص ٢٩ ـ ٣١ .

ــ هاشم أحمد عمر ، «قوة الايمان وأثرها» ، مجلة رابطة العالم الاسلامي ، عدد ٢ (صفر ١٤٠١ ـ ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ١٠ـ ١١ .

ــ رؤوف ، عدنان ، «الأجور والمكافآت» ، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية ، عدد ٣ ، السنة السادسة (١٩٧٩) ، ص ٣٩٥ ـ ٤٣٦ .

المـراجـع

كتب عربية

ــ بدر ، حامد أحمد رمضان ، السلوك التنظيمي ، الكويت ، دار القلم ، ١٩٨٢ .

ــ بدر ، حامد أحمد رمضان ، ادارة المنظمات : اتجاه شرطي ، الكويت ، دار القلم ، ١٩٨٢ .

ــ الجزائري ، أبو بكر ، منهاج المسلم ، بيروت ، دار الجيل ، ١٩٧٩ .

ــ بليق ، عزالدين ، منهاج الصالحين ، بيروت ، دار الفتح ، ١٩٧٨ .

ــ عبد الباقي ، محمد فؤاد ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، بيروت ، احياء التراث العربي ، ١٩٣٩ .

ــ عبد الهادي ، حمد أمين ، الفكر الاداري الاسلامي والمقارن ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٥ .

مراجع أجنبية

— Argyris , chris , *Personality and Organization* , New York , Harper and Row , 1957 ,

— Hereyberg, Fredrick , *Work and the Nature of Man* , Cleveland , Ohio , World publishing company , 1960

—— Mc Clelland , David c., *Motivating Economic Achievement* , New York , Free Press , 1969 .

—— Maslow , Abraham H., A Theory of Human Motivation , *Psychological Review* , vol. 50, 1943.

—— Maslow , Abraham H. *Motivation and Personality* , New york , Harper and Row , 1954.

—— Mc Creger , Douglas, The *Human Side of Enterprise* , New York , Mc Graw - Hill Book Co., 1960 .

— Mayo , Elton , *The Human Problems of an Industrial civilization* , N.Y., Macmillian Co. 1933.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٣ ـ العدد ٤ ـ شتاء ١٩٨٥ (الصفحات من ٣٢٩ إلى ٣٦٨)

التشعيب في نظام المقررات

صالح الجاسم ، أحمد بستان
كلية التربية ـ جامعة الكويت

أهمية البحث وحدوده وأسلوب الدراسة فيه

أهمية الدراسة :

تهتم دولة الكويت ممثلة في وزارة التربية بالافادة من كل حديث في المجال التربوي ، وتحرص على أن تخضع المستحدثات التربوية للدراسة قبل التعميم رغبة في الاطمئنان الى سلامة أي تطوير أو تحديث في النظام التربوي بالدولة .

وتحرص الوزارة بصفة عامة ويحرص المهتمون بالعملية التربوية بصفة خاصة على تقويم أي تجربة بعد تطبيقها للوقوف على ما تقدمه من معطيات ، وما يعترضها من مشكلات أو ما يترتب عليها من سلبيات .

ومن هنا كان لا بد من وقفة مع تجربة « نظام المقررات » لدراسته ومحاولة الوقوف على نتائجه ، وكان ذلك على مختلف المستويات في وزارة التربية نفسها ، وفي مجلس الأمة ، وفي الجمعيات ذات النفع العام ، حتى انه تجاوز المستويات الرسمية الى المستويات الشعبية في الديوانيات وبين أولياء أمور طلاب وطالبات هذه المدارس ، لهذا كان لزاماً على كل صاحب فكر أن يدلي بدلوه في هذا المجال ويساعد في اثراء التجربة بالدراسات والأبحاث والتي يمكن أن تسهم في تطوير العملية التربوية وازدهار نظام المقررات .

حدود الدراسة :

وتقتصر دراستنا في هذا البحث على جانب واحد من نظام المقررات هو « التشعيب في نظام المقررات الدراسية » بهدف الوقوف على مدى اقبال الطلاب على هذه التشعيبات ومدى كفايتها ، والصعوبات أو المشكلات التي تعترضها الى غير ذلك مما تكشف عنه الدراسة .

أسلوب الدراسة :

يستند هذا البحث الى أسلوبين في الدراسة أحدهما : مكتبي تقريري يستهدف الكشف عن واقع التشعيب في مدارس نظام المقررات ، والأسس التي يقوم عليها ، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ، وثانيهما : ميداني يستطلع آراء الطلاب والمدرسين والقياديين حول التشعيب بهدف الوقوف على ملاحظاتهم ، وانطباعاتهم من خلال التجربة التي استمرت ٣ سنوات وكذلك مقترحاتهم لعلاج ما قد يكون هناك من نقص أو قصور .

أدوات الدراسة :

دراسة الوثائق الرسمية في نظام المقررات وتقارير اللجان والهيئات التي شاركت في دراسته واقراره ، ثم اعداد استفتاءين للدراسة الميدانية .

الاستفتاء الأول : لطلبة مدارس المقررات واشتمل على ستة اسئلة بعضها اسئلة مقيدة وبعضها اسئلة مفتوحة تدور حول اختيار التشعيب ومجالاته ، ومميزاته وعيوبه ، والمفاضلة بين نظام المقررات والنظام العادي .

الاستفتاء الثاني : للمدرسين والقياديين الذين يعملون في مدارس نظام المقررات واشتمل على عشرة اسئلة تدور حول أهداف التشعيب ، والعوامل أو الصعوبات التي تعترض تحقيقها والتشعيبات التي تلقى اقبالاً من الطلبة ، والتشعيبات التي يقترح اضافتها أو الاستغناء عنها وقدرة الطلبة على اختيار التشعيب الذي يناسبهم ومدى الرغبة في العمل في مدارس نظام المقررات الدراسية .

العينة :

١ - تم اختيار عينة البحث من المدارس التي قطع تطبيق النظام بها مرحلة تمكنها من التشعيب وهذه المدارس هي :
   (أ) مدرسة صباح السالم الصباح الثانوية للبنين .
   (ب) مدرسة كيفان الثانوية للبنين .

(ج) مدرسة المنصورية الثانوية للبنات .
(د) مدرسة الجزائر الثانوية للبنات .

والجدول رقم (١) يوضح مدارس العينة والتشعيبات المختلفة في كل من المدارس الأربع واعداد طلبة العينة في كل شعبة .

جدول رقم (١)
التشعيبات المختلفة واعداد الطلبة الذين اشتركوا في الدراسة بمدارس العينة

التشعيب	المدرسة				المجموع
	صباح السالم بنين	كيفان بنين	المنصورية بنات	الجزائر بنات	
التربية الاسلامية	-	-	-	١٧	١٧
اللغة العربية	-	-	-	-	-
اللغة الانجليزية	-	١٣	-	٢٦	٣٩
الاجتماعيات	٢١	-	٢٧	-	٤٨
الرياضيات	-	٢٩	-	٣٣	٦٢
العلوم	-	٢٢	٣١	-	٥٣
التجاري	٢٥	-	٢٥	-	٥٠
الصناعي	٢٥	٢٥	-	-	٥٠
المجموع	٧١	٨٩	٨٣		٣١٩

٢ ـ أما عينة المدرسين والقياديين بكل مدرسة ، فقد تم تحديدها كما يلي : [١]

الناظر ١
الوكيل ١
رؤساء الأقسام ٧
٣ مدرسين من كل قسم ٢١
الاخصائي الاجتماعي ١
المرشد التربوي ١

أمين المكتبة	١
الموجه الفني (ان وجد)	١
المجموع لكل مدرسة	٣٤
المجموع الكلي للعينة	٣٤×٤ = ١٣٦

تطبيق الاستفتاء :

تم تطبيق الاستفتاء على أفراد العينة من الطلبة والمدرسين والقياديين وفق خطة تم الاتفاق عليها مع نظار وناظرات هذه المدارس وبمعاونة الاخصائيين الاجتماعيين بها ، وفيما يلي عدد الردود التي أمكن الحصول عليها .

وسوف نقدم فيما يلي :

- عرضاً موجزاً لواقع التشعيب في مدارس نظام المقررات الدراسية .
- الدراسة الميدانية وما تتضمنه من تحليل الاستفتاءات ومعالجتها احصائياً واستخراج النتائج .
- توصيات البحث .

جدول رقم (٢)

عدد الاستفتاءات المحصلة لكل من التشعيبات المختلفة للبنين والبنات

التشعيب	عدد الاستفتاءات
التربية الاسلامية	٢٢
اللغة الانجليزية	٣٣
الاجتماعيات	٤٧
الرياضيات	٥٥
العلوم	٤٦
التجاري	٣٤
الصناعي	٣٧
المجموع	٢٧٤

جدول رقم (٣)
عدد الاستفتاءات المحصلة من المدرسين والقياديين في مدارس العينة

العينة	المدرسة				المجموع
	صباح السالم بنين	كيفان بنين	المنصورية بنات	الجزائر بنات	
ناظر	-	-	١	١	٢
وكيل	١	١	١	-	٣
رئيس قسم	٢	١	٣	٤	١٠
مدرس	٢٠	١٥	٢٠	١٣	٦٨
اخصائي اجتماعي	١	١	١	١	٤
مرشد تربوي	١	١	١	١	٤
أمين مكتبة	١	٢	١	١	٥
المجموع	٢٦	٢١	٢٨	٢١	٩٦

واقع التشعيب في مدارس نظام المقررات

أولاً - تمهيد :

جاء في كلمة وزير التربية في احدى جلسات مجلس الأمة « إن وزارة التربية حرصت على الأخذ بكل حديث تراه كفيلاً بتلبية حاجات المجتمع الكويتي ، وتحقيق الأهداف العامة للتربية فيه، والاتجاه بالثروة البشرية من أبنائنا نحو مستقبل أفضل يواكب عصر التطور والتقدم التكنولوجي في النصف الثاني من هذا القرن ، ومن ثم قررت الوزارة تجريب (نظام المقررات) بالمرحلة الثانوية بعد دراسات متأنية ومستفيضة لأهم مقوماته وأهدافه وقدرتها على تحقيق متطلبات التربية في الكويت ، واستمرت الدراسات في وضع أسس هذا النظام وأسلوب تطبيقه عامين كاملين ، وشارك فيها أساتذة الجامعة ، ولجان تطوير المناهج ، وخبراء التربية في مركز بحوث المناهج ، والموجهون الفنيون ، واعضاء هيئة التدريس ، وبعض الشخصيات العامة ذات العلاقة بالمؤسسات الوطنية المختلفة ، وشملت

الدراسة الامكانات المادية والمتطلبات المالية والقوى البشرية اللازمة للتطبيق ، وقامت مجموعة التربويين في الوزارة والجامعة باعداد المناهج وكتب المقررات اللازمة للتطبيق ، وقد تم كل هذا باشراف لجنة عليا برئاسة وكيل الوزارة المساعد لشئون التخطيط والمناهج » .

وتكشف لنا هذه الكلمة الجهود التي بذلتها وزارة التربية في الاعداد لهذا النظام كما تشير بايجاز الى الأهداف التربوية العامة والغايات البعيدة المتوخاة من هذا النظام .

ثانياً ـ الأهداف التربوية لنظام المقررات :

تتضمن المادة الأولى من اللائحة الأساسية لنظام المقررات الدراسية في المرحلة الثانوية[٢] تحديداً لأهداف هذا النظام ووسائل تحقيقها وذلك على النحو الآتي :

١ ـ مساعدة الطلاب على اكتساب المعرفة الوظيفية المناسبة لمستوى نضجهم في هذه المرحلة والمحققة لجميع الأهداف الأخرى ، بحيث تكون مشبعة لحاجاتهم ووثيقة الصلة بالبيئة والحياة ، ومسايرة للتطورات الحديثة في مجالات العلم والمعرفة . وتقدم المعرفة في صورة أساسيات أو مفاهيم متماسكة بحيث تعطي تصوراً سليماً للهياكل البنائية في كل مجال ، مع مراعاة التكامل في المقررات الأساسية ومتطلبات التشعيب في المقررات الأخرى .

ولا تقتصر المعرفة على أدنى مستولياتها وهو الحفظ والاسترجاع ، بل تتعداه الى الفهم والتطبيق والتحليل والتركيب والحكم .

وتقترن الدراسات النظرية بالجوانب العملية والتطبيقية لتزيدها ثباتاً وثراء وصلاحية للانتفاع بها حاضراً ومستقبلاً .

٢ ـ مساعدة الطلاب في اكتساب المهارات الوظيفية المناسبة وفي مقدمة هذه المهارات مهارة التفكير العلمي ، ومهارة العمل والاداء ، ومهارة الرجوع الى مصادر المعرفة المناسبة والاستفادة منها والقدرة على التلخيص .

ويعتمد اكتساب المهارات على الفهم وادراك العلاقات والممارسة الذكية في مواقف طبيعية متعددة والتشجيع والقدوة الحسنة واحراز النجاح .

٣ ـ مساعدة الطلاب في اكتساب الميول والاتجاهات والقيم المناسبة ، وتعدد جوانب هذه النواحي وفق ما تكشف عنه الدراسات العلمية في هذا المجال ، وتراثنا الاسلامي والعربي غني بالقيم الأصيلة التي ترفع من شأن الانسان وتلعب دوراً أساسياً في بناء الحضارة .

ولا شك أن تحقيق هذه الأهداف الوجدانية هو الضمان الأساسي لثبات السلوك

وتحديد اتجاهاته ، وتجنب مظاهر الصراع النفسي ، وتحويل المعرفة الى قوة بناء في حياة الانسان وبناء شخصيته وتعديل نظرته الى جميع الأمور ، وتحقيق جميع هذه الأهداف السابقة وسيلة للنمو الكامل للطالب روحياً وجسمياً وعقلياً واجتماعياً ، كما تكون وسيلة لتحقيق تقدم المجتمع ورفاهيته .

وتعمل هذه الأهداف على تزويد جميع الطلاب بقدر واف من الثقافة العامة التي تزيد من فهمهم للكون والبيئة والحياة ، وتزيد من سيطرتهم على أنفسهم وبيئتهم ، وتعينهم على ادراك أثر العلم والتكنولوجيا في حياتنا المعاصرة وتنمي قدرتهم على حل المشكلات وحسن الاختيار ، وتحمل المسئوليات ، كما تمكنهم من اكتشاف أنفسهم ومواهبهم وقدراتهم وتفجير طاقاتهم بما يساعد على حسن توجيههم دراسياً ومهنياً بما يقدمه هذا النظام من مواد مختلفة لتقابل الميول والرغبات المختلفة للتلاميذ فتوفر الفرص لأولئك الذين يرغبون بالعمل بعد المرحلة الثانوية من ناحية، كما توفر الفرص لأولئك الذين يرغبون في مواصلة التحصيل الأكاديمي في الكليات أو الجامعات»[٣]. كما يحقق هذا النظام أهداف التعلم الذاتي والتعلم مدى الحياة لدى التلاميذ.

وهذا ولا شك يتفق مع أهداف التربية الحديثة والتي يعتبر نظام المقررات جزءاً منها كما برزت هذه الأهداف في التقسيمات المختلفة والتي « شملت الجانب المعرفي [٤] والجانب الوجداني والنفس حركي»[٥].

ثالثاً ـ الأسس التي يقوم عليها نظام المقررات :

إن نظام المقررات بطبيعته يتميز بالمرونة واعطاء الطالب الفرصة الكافية في أن يختار ما يناسبه من مجالات المعرفة كما يعطيه الفرصة في أن يبذل الجهد في تعليم نفسه حيث إنه يتضح « أن التعلم الذاتي له دور فعال في مساعدة الفرد المتعلم على أن يطور أو يغير من مسار نموه » [٦] كما أن نظام المقررات ينظر الى الطلبة من حيث مبدأ الفروق الفردية أي أن كل تلميذ يعتبره فرداً له خصائصه ومتميزاً عن غيره[٧] فيوفر له الفرصة في اختيار ما يناسبه مما يعرضه من المواد المدرسية.

وقد ركز نظام المقررات في الكويت وما يتضمنه من تشعيب على الأسس الآتية [٨] :

١ ـ يوفر المرونة الكافية للطالب لكي يختار المواد الدراسية التي يرغب في دراستها وفقاً لميوله وقدراته واستعداداته .

٢ ـ يسمح للطالب بتقدير العبء الدراسي في حدود قدراته وامكاناته .

٣ ـ يراعي مبدأ الفروق الفردية بين الطلاب .

٤ ـ يتيح للطلاب فرصة الاطلاع والقراءة واستخدام المراجع .
٥ ـ يوفر النضج الكافي لشخصية الطالب ، كما يعمل على تنمية ميوله واتجاهاته .
٧ ـ يعمل على تدعيم العلاقات الانسانية والاجتماعية بين المدرس والطالب .
٨ ـ يساعد على استحداث مقررات جديدة تتفق مع الحاجات الحقيقية للطلاب .
٩ ـ يتيح للطالب فرصة النمو المتكامل جسمياً وعقلياً وروحياً واجتماعياً وانفعالياً خاصة وأن المقررات الدراسية تشمل العديد من جوانب المعرفة العلمية والأدبية والتربوية والنفسية والفنية والجمالية .
١٠ ـ يعمل على تدعيم نظام الارشاد العلمي اذ يقوم الأستاذ المرشد بمساعدة الطلاب في اختيار المقررات الدراسية التي تناسبهم وتتفق وقدراتهم .
١١ ـ التقويم في نظام المقررات يعطي مرونة أكبر للمدرس في تقدير نمو طلابه وتقويمهم من جوانب متعددة تبعاً لمعرفته الحقيقية بما يمارسونه من نشاط وما يبذلونه من جهود في القراءة والاطلاع واعداد البحوث والدراسات ، واتقان النواحي العلمية والسلوك التربوي وغير ذلك مما تغفله نظم الامتحانات التقليدية .
١٢ ـ ينتج نوعاً من الحرية الأكاديمية للمدرس ويمكنه من تحقيق ذاته والاسهام في نموه المهني والأكاديمي .
١٣ ـ يمكن الطالب من تقويم عمله وتحسينه باستمرار .

وقد حددت جوردان[٩] عدداً من النقاط المهمة والتي يمكن أن تكون أساساً لكل تعليم حديث وهي :

١ ـ أن يعمل وبطريقة فعالة في تحقيق ما يصبو اليه الفرد من الخبرات .
٢ ـ أن تكون العلاقة بين التلميذ والمعلم متميزة بالاحترام والاهتمام والتعاطف .
٣ ـ طرق التعلم يجب أن تعمل على توفير النمو الأعلى لكل تلميذ .
٤ ـ أن توجد في الفرد الاعتزاز والثقة بالنفس وبالآخرين .
٥ ـ أن تكون المناهج مرنة وتثير اهتمام ودافعية التلاميذ .
٦ ـ أن تعمل على تمكين التلاميذ من المهارات الأساسية (القراءة ، الكتابة ، الحساب) .
٧ ـ أن توفر للتلاميذ مجالات الثقافة العامة مثل الأدب والفن . . . والبيئة التي يعيش فيها وكيف يحافظ عليها .
٨ ـ أن يساعد التلاميذ على اكتساب المهارات العلمية في التفكير والاستقصاء .

رابعاً ـ مميزات نظام المقررات :

يتميز نظام المقررات بمميزات كثيرة والتي منها[١٠] :

١ ـ تخفيف عدد المواد الدراسية عن الطلاب في الفصل الدراسي الواحد .
٢ ـ استحداث مقررات جديدة وثيقة الصلة بالحياة لتمكن الطلاب من اكتساب خبرات علمية وعملية مثل (الكهرباء ـ الميكانيكا ـ النجارة ـ التصوير . . . الخ) .
٣ ـ اتاحة الفرصة للطالب لكي يختار المجال الدراسي الذي يناسب ميوله وقدراته .
٤ ـ تشجيع المواهب الخاصة ورعايتها بتقديم مقررات الاختيار الحر والتي تدخل تقديراتها في المعدل العام للطلاب عند التخرج .
٥ ـ اعتماد التقويم على الاختبارات اليومية والاسئلة القصيرة وما يكلف به الطلاب من بحوث قصيرة أو مشاريع بسيطة بعداً بهم عن جو الامتحانات العامة ، وما قد تسببه من ارهاق ذهني ونفسي .
٦ ـ اعطاء اعمال السنة ثقلاً خاصاً في التقويم حيث يخصص لها ٦٠ ٪ من درجة المقرر و٤٠ ٪ لاختبار نهاية الفصل ، وبذلك يكون الطلاب في مأمن من التغيرات المفاجئة صحياً واجتماعياً .
٧ ـ يتيح للطالب فرصة الانسحاب من بعض المقررات الدراسية أو اضافة بعض المقررات تبعاً لامكاناته وظروفه في خلال الفترة المحددة لذلك .
٨ ـ يستطيع الطلاب الحصول على شهادة الثانوية العامة في مدة أقل من المدة التي يحددها النظام العادي اذا اجتازوا بنجاح متطلبات التخرج .

خامساً ـ التشعيب في نظام المقررات :

تم توزيع الخطة في مدارس نظام المقررات على النحو التالي [١١] :

٥٧,٥ ٪ دراسات مشتركة .
١٥ ٪ دراسات اختيارية .
٢٠ ٪ دراسات مجال التشعيب .
٧,٥ ٪ دراسات مكملة .

سادساً ـ مجالات التشعيب :

١ ـ التربية الاسلامية
٢ ـ اللغة العربية .
٣ ـ اللغة الأنجليزية .
٤ ـ الاجتماعيات .
٥ ـ الرياضيات .

٦ ـ العلوم .

٧ ـ التجاري

٨ ـ الصناعي .

ويخصص لمقررات التشعيب خمس واحدات دراسية على الأقل . . . ويجوز اضافة مجالات تشعيب أخرى وفق الامكانات ، وتحدد اللوائح التنفيذية الخاصة بكل تشعيب المقررات الالزامية والمقررات الاختيارية الداخلية في مجال التشعيب وكذلك المتطلبات المسبقة لكل مقرر . . ويكون تقديم مجالات التشعيب في كل مدرسة وفق الامكانات والاحتياجات .

سابعاً ـ مدارس نظام المقررات :

يطبق نظام المقررات حالياً في ست مدارس ، ثلاث منها من مدارس البنين وثلاث منها من مدارس البنات . . وفيما يلي هذه المدارس : [١٣]

١ ـ مدارس البنين :

(أ) مدرسة صباح السالم الصباح الثانوية للبنين .

(ب) مدرسة كيفان الثانوية للبنين .

(جـ) مدرسة القرطبي الثانوية للبنين .

٢ ـ مدارس البنات :

(أ) مدرسة المنصورية الثانوية للبنات .

(ب) مدرسة الجزائر الثانوية للبنات . .

(جـ) مدرسة خالدة بنت الأسود الثانوية للبنات .

وقد قطعت أربع من هذه المدارس مراحل في الدراسة بنظام المقررات مكنتها من الوصول الى مرحلة التشعيب . وفيما يلي بيان هذه المدارس وتشعيباتها وعدد طلاب كل تشعيب منها .

جدول رقم (٤)

التشعيبات المختلفة في مدارس العينة وعدد الطلاب والطالبات في كل منها

مجالات التشعيب	المدارس				المجموع
	الجزائر بنات	المنصورية بنات	صباح السالم بنين	كيفان بنين	
التربية الاسلامية	١٧	٣٦	-	-	٥٣
اللغة العربية	-	-	-	-	-
اللغة الانجليزية	٢٦	٧٩	-	١٣	١١٨
الاجتماعيات	٢٨	٤٨	٢١	٢١	١١٨
الرياضيات	٣٣	٨٤	١١٣	٢٩	٢٥٩
العلوم	٥٧	٨١	٩٣	٢٢	٢٥٣
التجاري	٩٤	١٧٠	٧١	٧١	٤٩٣
الصناعي	-	-	٥٥	٤٦	١٠١
المجموع	٢٥٥	٤٩٨	٤٤٠	٢٠٢	١٣٩٥

وقد ألغت مدرسة المنصورية للبنات تشعيب التربية الاسلامية بعد اقراره والتحاق بعض الطالبات به .

ويلاحظ أن أعلى التشعيبات اقبالاً من الطلاب والطالبات هو التشعيب التجاري ولعل ذلك يرجع الى طبيعة الكويت التجارية ورغبة الطلاب والطالبات في العمل في مجال التجارة ويلي ذلك تشعيب الرياضيات ثم تشعيب العلوم . وربما يرجع ذلك الى أن هذين التشعيبين يؤهلان للالتحاق بكليات جامعية مثل كلية الهندسة وكلية الطب بالاضافة الى غيرهما من الكليات وأضعف التشعيبات اقبالاً من الطلاب والطالبات هو تشعيب التربية الاسلامية ، بل ان مدارس البنين ليس فيها اقبال على هذا التشعيب ، كما أن تشعيب اللغة العربية لا يجد اقبالاً على الاطلاق سواء في مدارس البنين أو في مدارس البنات .

أولاً ـ تحليل استفتاء الطلبة

اشتمل استفتاء الطلبة على سبعة اسئلة تدور حول التشعيب مزاياه وعيوبه ، والمفاضلة بين نظام المقررات والنظام العادي وإن هذا الاستفتاء قد طبق على عينة بلغ

عددها ٣١٩ طالباً وطالبة (في مدرستين من مدارس البنين ومدرستين من مدارس البنات) ، وأن البحث تلقى من ٢٧٤ طالباً وطالبة من التشعيبات المختلفة ، فيما يلي استجابات الطلبة - بنين وبنات - وآراؤهم فيما تضمنته بنود الاستفتاء . . .

السؤال الأول:

حاول هذا السؤال التعرف على الأسباب التي من أجلها اختار الطالب أو الطالبة - مجال التشعيب الذي التحق به . . ونصه كما يلي :

* **لماذا اخترت مجال التشعيب الذي التحقت به ؟**

لاقتناعي بأنه يناسب ميولي واهتماماتي .
وفقاً لما أشار به المرشد التربوي .
استجابة لنصيحة قدمها لي من يهمه أمري .
مجاراة للاتجاه العام بين الطلاب .
لارتباطه بحاجات المجتمع (مهن مهمة مثلاً) .
سبب آخر هو .

وكانت استجابات الطلاب في التشعيبات المختلفة على النحو التالي :

جدول رقم (٥)

أسباب اختيار الطلاب لمجالات التشعيب

أسباب اختيار التشعيب	تربية اسلامية	لغة انجليزية	اجتماعيات	رياضيات	علوم	تجاري	صناعي	المجموع	(٪)
لاقتناعي بأنه يناسب ميولي واهتماماتي	٢٠	٢٧	٣٤	٥٠	٣٨	٢٥	٣١	٢٢[illegible]	٧٤,٥
وفقاً لما أشار به المرشد التربوي	-	٢	٤	-	١	٣	١	١١	٣,٦٤
استجابة لنصيحة قدمها لي من يهمه أمري	-	-	٤	٥	٢	٣	٢	١٦	٥,٣٠
مجاراة للاتجاه العام بين الطلبة	-	-	٣	-	-	٢	-	٥	١,٦٦
لارتباطه بحاجات المجتمع (مهن مهمة مثلاً)	٢	٥	٣	٦	١١	٨	١٠	٤٥	١٤,٩٠
									٪١٠٠

ويدل هذا الجدول على أن الغالبية من الطلاب والطالبات يختارون مجال التشعيب الذي يقتنعون بأنه مناسب لميولهم واهتماماتهم حيث بلغت نسبة من ذكروا ذلك ٧٤,٥٪ وهي نسبة عالية . . . ثم يأتي بعد ذلك ارتباط المجال بحاجات المجتمع (مهن مهمة) حيث بلغ نسبة من ذكروا ذلك ١٤,٩٠ ٪ أما ما عدا ذلك من الأسباب فقد حظيت بنسب متدنية لا يعتد بها .

وهناك أسباب أخرى ذكرها بعض الطلاب منها :

١ ـ سهولة المواد الدراسية في بعض التشعيبات .

٢ ـ وجود مواد تكميلية كثيرة في بعض التشعيبات .

وذكر البعض أن بعض التشعيبات اجبارية ولا بد من اختيارها للوفاء بمتطلبات التخرج .

□ السؤال الثاني :

يهدف هذا السؤال الى التعرف على مدى رضا الطالب ـ أو الطالبة ـ عن مجال التشعيب الذي اختاره . . ونصه كما يلي :

* لو أتيحت لك فرصة اختيار مجال التشعيب مرة ثانية فهل تختار نفس التشعيب الذي أنت فيه الآن ؟

والجدول الآتي يوضح اجابات الطلاب في التشعيبات المختلفة عن هذا السؤال .

جدول رقم (٦)

رضا الطلاب عن مجال التشعيب الذي اختاروه

مجالات التشعيب	الاستجابة				متروك	(٪)
	نعم	(٪)	لا	(٪)		
تربية اسلامية	١٩	٨٦,٤	٣	١٣,٦		
لغة انجليزية	٢٨	٨٤,٨	٥	١٥,٢		
اجتماعيات	٢٦	٥٥,٣	١٩	٤٠,٤	٢	٤,٣
رياضيات	٥٠	٩١	٥	٩		
علوم	٣٧	٨٠,٤	٨	١٧,٤	١	٢,٢
تجاري	٢٨	٨٢,٤	٦	١٧,٦		
صناعي	٢٧	٧٣	٩	٢٤,٣	١	٢,٧
المجموع الكلي	٢١٥	٧٨,٥	٥٥	٢٠	٤	١,٥

ويشير هذا الجدول الى أن حوالي ٢٠ ٪ من مجموع الطلاب الذين أجابوا عن الاستفتاء غير راضين عن مجال التشعيب الذي التحقوا به ، وأن نسبة عـالية منهم من تشعيب الاجتماعيات حيث يمثل هؤلاء ٤٠,٤ ٪ من طلاب تشعيب الاجتماعيات ، ويليهم في عدم الرضا عن التشعيب الذي التحقوا به ٢٤,٣ ٪ من طلاب تشعيب صناعي . . أما باقي التشعيبات فتقل فيها هذه النسبة وتتراوح بين ٩٪ ـ ١٧,٧ ٪ . . ومع ذلك فإن هذه النسب جديرة بدراسة أسبابها والعمل على علاجها . . أما الأسباب التي أبداها البعض لعدم رضاهم عن مجال التشعيب الذي التحقوا به فتتلخص فيما يلي :

١ ـ في تشعيب التربية الاسلامية تفضل بعض الطالبات الالتحاق بتشعيب الرياضيات اذا أتيحت لهن الفرصة للاختيار مرة ثانية .

٢ ـ وفي تشعيب التجاري أفادت بعض الطالبات أن رغبتهن عند الاختيار كانت تتجه الى تشعيب صناعي ونظراً لعدم قبول الطالبات بهذا التشعيب فقد اخترن تشعيب تجاري لأنه أقرب في نظرهن الى التشعيب الصناعي .

٣ ـ وفي تشعيب الصناعي أفاد بعض الطلاب أنهم اكتشفوا بعد الالتحاق به أنه صعب ، وأنه لا يؤهلهم لكليات الهندسة والطب والعلوم ، وأنهم انما اختاروا هذا التشعيب لاعتقادهم أنه يؤهلهم لهذه الكليات .

٤ ـ وفي تشعيب العلوم اكتشف بعض الطلاب أن هذا المجال صعب وأنه لا يناسب ميولهم .

٥ ـ وفي تشعيب الرياضيات يرى بعض الطلاب أن مقررات هذا التشعيب طويلة وكثيرة الامتحانات ولا توجد مواد اختيارية في هذا التشعيب ، والمواد التكميلية صعبة .

٦ ـ وفي تشعيب اللغة الانجليزية اكتشف بعض الطلاب أن هذا التشعيب غير مفيد لهم في حياتهم العملية وبخاصة مقرر (١/٣٤) .

٧ ـ وبالنسبة لتشعيب الاجتماعيات أفاد بعض الطلاب أن رغبتهم في تغيير التشعيب لو أتيحت لهم الفرصة يرجع الى كثرة عدد الطلاب في الشعبة ، كما ذكروا أن عدم ترشيدهم الجيد هو الذي دفعهم إلى اختيار هذه الشعبة .

□ السؤال الثالث :

ويهدف هذا السؤال إلى التعرف على ما يمكن أن يقترحه الطلاب من مجالات في التشعيب باعتبار ذلك معبراً عن ميولهم واهتماماتهم ونصه كما يلي :

* لو أتيحت لك الفرصة لاقتراح تشعيبات جديدة أكثر مناسبة لك فماذا تقترح ؟

وتدل اجابات الطلاب والطالبات على أن أهم التشعيبات التي يشتركون في اقتراحها هي : اللغة الفرنسية ، والمواد القانونية ، والتربية الفنية ، والتربية البدنية بالاضافة الى التوسع في تشعيب كل من التجاري والصناعي .

ويلاحظ أن من بين مقترحات الطالبات ايجاد تشعيبات للمواد الصحية والتمريض والثقافة العامة ، والاقتصاد المنزلي ، وادخال تشعيب صناعي في مدارس البنات. أما الطلاب فيقترحون ايجاد تشعيب للطيران ، والبحرية ، وذلك بالاضافة الى التشعيبات الحالية .

ومما يلفت النظر أن هناك طلاباً يقترحون ايجاد تشعيب في اللغة العربية مع أن هذا المجال موجود بين التشعيبات المعتمدة في مدارس نظام المقررات ولم يلتحق به طلاب في أي مدرسة من المدارس التي نفذ بها التشعيب .

□ السؤال الرابع :

ويحاول هذا السؤال استكشاف مميزات التشعيب في نظام المقررات ونصه كما يلي :

* اذكر أهم ثلاثة أشياء أعجبتك في التشعيب ؟

وتدل اجابات الطلاب والطالبات على أن أهم ما أعجبهم في نظام التشعيب بصفة عامة ما يأتي مرتباً ترتيباً تنازلياً حسب ما حظي به كل بند منها من تكرار .

البند :

١ ـ طريقة التدريس ، ونوعية المدرسين الجديدة ووجود المرشد العلمي التربوي .
٢ ـ اختيار التشعيب وفق الميول ينمي الثقة بالنفس ويحقق مبدأ رعاية الفروق الفردية .
٣ ـ التشعيب يؤدي إلى دخول الكليات الجامعية التي تناسب الطالب . . .
٤ ـ عمل البحوث وكتابة التقارير والارتباط بالمكتبة .
٥ ـ التخصص المبكر في المجال الذي يرغبه الطالب .
٦ ـ النشاط المصاحب للمادة في التخصص ، وتنوعه ، وتوافرالامكانات اللازمة له .
٧ ـ ربط المدرسة بحاجات البيئة والمجتمع .
٨ ـ تنوع الموضوعات التي تشمل كل جوانب التشعيب .
٩ ـ المقررات والكتب الدراسية .

أما أهم ما أعجب الطلاب في التشعيبات التي التحقوا بها فكما يلي :

أولاً ـ تشعيب التربية الاسلامية :

١ ـ تفسير القرآن الكريم .

٢ ـ تفسير الأحاديث النبوية الشريفة .
٣ ـ التشريعات في القوانين والجرائم .
٤ ـ دراسة بعض ما يتصل بالأديان الأخرى .
٥ ـ قلة عدد الطالبات في الشعبة .

ثانياً ـ تشعيب اللغة الانجليزية :

١ ـ تعلم كيفية التحدث مع الأجانب وحسن الاستماع .
٢ ـ سهولة تعلم اللغة .
٣ ـ كتاب التشعيب . (مقرر ٤٤) .

ثالثاً ـ تشعيب الاجتماعيات :

١ ـ مقرر علم النفس .
٢ ـ دراسة التاريخ الاسلامي .
٣ ـ مقرر الجغرافيا .

رابعاً ـ تشعيب الرياضيات :

١ ـ كثرة الأمثلة والتدريبات .
٢ ـ تنوع موضوعات المنهج .
٣ ـ مقررات ١٠ ، ٢٠ ، ٤٤ .

خامساً ـ تشعيب العلوم :

١ ـ كثرة العملي المصاحب للدروس العملية .
٢ ـ سهولة بعض الكتب العلمية ومناسبتها للطلاب .
٣ ـ مقررات الجيولوجيا والاحياء .
٤ ـ ارتباط المواد العلمية بالظواهر الطبيعية .

سادساً ـ تشعيب التجاري :

١ ـ المحاسبة .
٢ ـ الطباعة على الآلة الكاتبة .
٣ ـ السكرتارية .
٤ ـ الرياضة المالية .
٥ ـ تنظيم مكتب .

٦ ـ الثقافة التجارية .

٧ ـ كثرة المواد الاختيارية .

٨ ـ تنوع المقررات وارتباط بعضها ببعض .

سابعاً ـ تشعيب الصناعي :

١ ـ الرسم الهندسي .

٢ ـ تكنولوجيا الميكانيكا .

ـ القياسات الدقيقة .

٤ ـ اكتساب المهارات اليدوية .

٥ ـ مجال الكهرباء .

ـ طرق ربط مكونات الأجسام.

٧ ـ كثرة المجالات الصناعية وتوافر الامكانات .

وواضح أن هذا كله يشير إلى الجوانب الايجابية في نظام المقررات بصفة عامة وفي كل تشعيب من التشعيبات المنفلة بصفة خاصة .

□ السؤال الخامس :

ويهدف هذا السؤال الى الوقوف على سلبيات التشعيب في نظام المقررات من وجهة نظر الطلاب ونصه كما يلي :

* اذكر أهم ثلاثة أشياء لم تعجبك في التشعيب .

وتشير اجابات الطلاب والطالبات الى أن ما لم يعجبهم في التشعيب بصفة عامة ما يأتي :

١ طول بعض المقررات وتكديسها في التشعيب .

٢ ـ التزام الطلاب ببعض المقررات خوفاً من التأخير .

٣ ـ عدم طرح المواد الاجتماعية دفعة واحدة وقلتها .

٤ قلة عدد المدرسين والمدرسات في التشعيب .

٥ ـ عدم وجود رحلات علمية منظمة لخدمة التشعيب .

٦ ـ التشعيب المبكر .

٧ ـ قلة الوسائل التعليمية اللازمة للتشعيب .

عدم وجود (كورسات) صيفية .

أما ما لم يعجبهم في التشعيبات التي التحقوا بها فيمكن اجمالها في كل تشعيب على حدة وذلك على النحو التالي :

١ ـ في تشعيب التربية الاسلامية :

* دراسة الأديان المختلفة .

٢ ـ في تشعيب اللغة الانجليزية :

* صعوبة المقرر وقصر الزمن المحدد له.

٣ ـ في تشعيب الاجتماعيات :

* عدم وجود مواد تشعيب كاملة .
* طول المقررات وقصر الزمن المحدد لها مثل مقرر الجغرافيا الطبيعية .

٤ ـ في تشعيب الرياضيات :

* صعوبة المقررات .
* تأخر وقت التشعيب .

٥ ـ في تشعيب العلوم :

* صعوبة بعض المقررات في : الكيمياء ـ الجيولوجيا ـ الفزياء ـ الاحياء .
* كثرة الامتحانات .

٦ ـ في تشعيب التجاري :

* التفاضل والتكامل .
* الرياضة المالية .
* مقرر اللغة الانجليزية (تكميلي) .
* مقرر السكرتارية (٤٢) .
* الدراسة العلمية أقل من الدراسة العملية .
* كثرة المواد الاختيارية .
* المواد التكميلية .

٧ ـ في تشعيب الصناعي :

* قلة الامكانات في النواحي العلمية .
* تكدس تكنلوجيا الكهرباء .
* صعوبة المواد التكميلية .

ويلاحظ أن بعض ما يأخذه الطلاب على بعض التشعيبات هو من المميزات التي أعجب بها بعض الطلاب من ذلك .

- دراسة الأديان المختلفة (تشعيب التربية الاسلامية) .
- كثرة المواد الاختيارية (تشعيب التجاري) .

□ السؤال السادس :

حاول السؤال السادس تعرف رأي الطلاب فيما اذا كانوا يفضلون نظام المقررات أو النظام العادي المألوف . . ونصه كما يلي :

* لو أتيحت لك فرصة الاختيار بين نظام المقررات والنظام العادي فأيهما تختار ؟

والجدول التالي يوضح اجابات الطلاب والطالبات حول هذا السؤال .

جدول رقم (٧)
حول التفضيل بين نظام المقررات والنظام العادي

التشعيب	الاجابة				متروك	(٪)
	نظام المقررات	(٪)	النظام العادي	(٪)		
تربية اسلامية	٢٢	١٠٠٪	-	-	-	-
لغة انجليزية	٣٢	٩٧٪	١	٣٪	-	-
اجتماعيات	٣٦	٧٧٪	٨	١٧٪	٣	٦٪
رياضيات	٤٩	٨٩٪	٦	١١٪	-	-
علوم	٣٤	٧٤٪	٩	١٩,٦٪	٣	٦,٤٪
تجاري	٣٠	٨٨,٢٪	٤	١١,٨٪	-	-
صناعي	٣٠	٨١٪	٧	١٩		-
المجموع	٢٣٣	٨٥٪	٣٥	١٢,٨٪	٦	٢,٢٪

ويشير هذا الجدول الى أن ٨٥ ٪ ممن أجابوا عن هذا السؤال يفضلون نظام المقررات الدراسية على النظام العادي وترتفع هذه النسبة لتصل الى ١٠٠ ٪ في تشعيب التربية الاسلامية، وتنخفض في بعض التشعيبات لتصل إلى ٧٤٪ في تشعيب العلوم والى ٧٧٪ في

تشعيب الاجتماعيات . . بينما يفضل ١٢,٨٪ النظام العادي ، ولعل هذه النسبة المحدودة رأت ذلك بسبب تعرضها لبعض السلبيات في نظام المقررات مما يدعو إلى ضرورة علاج السلبيات والتخلص منها.

والمبررات التي من أجلها يفضل ٨٥٪ نظام المقررات على النظام العادي أن هذا النظام :

١ ـ يتيح للطلاب حرية اختيار المواد الدراسية التي يرغبونها .
٢ ـ ينمي ميول الطلاب ويؤهلهم للاعتماد على أنفسهم .
٣ ـ يخلص الطلاب من رهبة امتحان الثانوية العامة .
٤ ـ يمكن أن يؤهل الطلاب للجامعة في ثلاث سنوات ونصف بعد المرحلة المتوسطة .
٥ ـ يتيح للطلاب ثقافة علمية واسعة في مجال التخصص .
٦ ـ يصقل شخصية الطلاب وينمي هواياتهم .
٧ ـ يكسب الطلاب مهارة التفكير العلمي واعداد الأبحاث والتقارير .
٨ ـ يتيح الفرصة أمام الطلاب للافادة من أوقات فراغهم .
٩ ـ يتميز هذا النظام بالسهولة والمرونة ويمكن الطلاب من الحصول على معدلات عالية .
١٠ ـ وجود المشرف التربوي والعلمي يخلق جواً اجتماعياً يسوده الوئام بين كل من البيت والمدرسة .

أما الطلاب الذين يفضلون العودة الى النظام العادي فيبررون ذلك بما يأتي :

١ ـ عدم وضوح الكيفية التي يقبلون بها في الجامعة عن طريق مدارس نظام المقررات الدراسية .
٢ ـ كثرة الأبحاث والنشاطات الاجبارية .
٣ ـ كثرة الامتحانات .
٤ ـ عدم مرونة هذا النظام في غياب الطلاب .
٥ ـ عدم وجود دراسات تقوية بأساليب ميسرة .
٦ ـ الشك في اعتراف الجامعات الأمريكية والأوروبية بشهادة هذا النظام .

ومن هنا يرى أنه يجب العمل على الحد من هذه المشاكل حتى نضمن الاقبال الكامل من الطلبة على نظام المقررات . . ويمكن أن يكون ذلك عن طريق الارشاد وجلسات التنوير من جهاز المدرسة واللقاءات المتكررة مع الجامعة .

□ السؤال السابع :

يهدف هذا السؤال إلى التعرف على وجهات النظر المختلفة حول نظام التشعيب وإتاحة الفرصة لمن يرغب في التقدم بمقترحاته في هذا الشأن . . ونصه كما يلي :

* إذا كانت لديك آراء وأفكار تتصل بالتشعيب فاذكرها فيما يلي :

وقد أجاب على هذا السؤال ١٨٥ طالباً وطالبة ، وكانت أهم مقترحاتهم بصفة عامة ما يأتي :

١ - تنظيم رحلات علمية وزيارات ميدانية للمؤسسات والشركات واعداد ندوات للمختصين في هذه المؤسسات .

٢ - توفير الوسائل التعليمية المختلفة مثل المختبرات وغيرها .

٣ - اعلان المواد الاختيارية دفعة واحدة .

٤ - تنظيم مقررات (كورسات) صيفية .

٥ - أن يبدأ الترشيد التربوي والعلمي في أول العام الدراسي .

٦ - توفير المدرسين والكتب في بداية التشعيب .

٧ - تقليل الواجبات المنزلية والأبحاث والتقارير خاصة في الأسبوع الثامن .

٨ - تعدد التخصصات في مجال التشعيب .

٩ - تقليل عدد الطلاب في الشعبة الواحدة .

أما المقترحات الخاصة بكل تشعيب فكانت على النحو التالي :

١ - في تشعيب التربية الاسلامية :

* إيجاد أكثر من شعبة في التشعيب الواحد .
* ايجاد مقرر خاص لتلاوة القرآن الكريم وحفظه .
* ايجاد مقرر خاص بالقانون حسب التشريع الاسلامي .
* زيادة المراجع الاسلامية في المكتبة .

٢ - تشعيب اللغة الانجليزية :

* تخصيص بعض الوقت لتعليم القراءة والمحادثة .
* تنظيم رحلات للخارج في العطلات بهدف تقوية الطلاب في اللغة .
* ايجاد كتب في قواعد اللغة ضمن مواد التشعيب .
* استخدام أشرطة الفيديو في دروس اللغة .

٣ ـ في تشعيب الاجتماعيات :

* تخفيف المقررات .
* ايجاد مقرر خاص في تاريخ الكويت .

٤ ـ في تشعيب الرياضيات :

* ايجاد مواد مكملة للتشعيب .
* جعل حصة التشعيب في وقت مبكر .
* الاكثار من مواد التشعيب.
* زيادة عدد ساعات فتح المكتبة.
* تخفيض عدد الطلاب في الشعبة الواحدة.

٥ ـ في تشعيب العلوم :

* تخفيض بعض المقررات (جيولوجيا ـ احياء ـ كيمياء) .
* زيادة المواد الرياضية .
* وضع قائمة المواد التكميلية للمنهج في بداية كل كتاب .
* جعل اللغة الانجليزية من مواد التكميل للافادة منها في معرفة المصطلحات العلمية .
* زيادة أسئلة المناقشة بكل مقرر .
* زيادة الدروس العملية .

٦ ـ في تشعيب التجاري :

* زيادة التخصصات في التشعيب .
* زيادة أجهزة الآلات الكاتبة .
* الاكثار من المواد الانجليزية في المراسلات .
* ادخال مقرر للرياضيات والاحياء .

٧ ـ في تشعيب الصناعي :

* زيادة الدروس العملية .
* حذف العلوم من المواد التكميلية .
* فتح شعبة للطيران .
* اضافة مواد تكميلية من الرياضيات .
* اضافة مقرر تجاري .

* تخفيض مقررات اللغة العربية .

وهذه كلها مقترحات جديرة بالاهتمام فقد يكون فيها ما يدعم مسيرة التشعيب في مدارس نظام المقررات الدراسية .

ثانياً ـ تحليل استفتاء المدرسين والقياديين

يتضمن هذا الاستفتاء ـ كما سبقت الاشارة الى ذلك ـ عشرة أسئلة تدور حول أوضاع التشعيب في نظام المقررات ، ومدى تحقيقه لأهدافه التربوية والصعوبات التي تعترضه ، ومدى اقبال الطلبة على التشعيبات المختلفة ، والتشعيبات التي يقترح اضافتها أو الاستغناء عنها .

ويهدف هذا الاستفتاء دعم الاتجاهات الايجابية ، وعلاج السلبيات وتصحيح مسارها حتى يمكن الافادة من هذا النظام إلى أقصى حد ممكن. وقد طبق هذا الاستفتاء على ١١٧ من المدرسين ورؤساء الأقسام والمرشدين والاخصائيين الاجتماعيين وأمناء المكتبات والنظار ووكلائهم وتلقى البحث منها ٩٦ استفتاء تضمنت آراء ووجهات نظر المجيبين عنها وفيما يلي خلاصة هذه الآراء :

□ السؤال الأول :

يهدف هذا السؤال إلى تعرف وجهات النظر في مدى ما حققه التشعيب من أهداف ونصه كما يلي :

* يرمي التشعيب في نظام المقررات الى تحقيق الأهداف التربوية الآتية : فإلى أي مدى تحقق هذه الأهداف ؟

والجدول الآتي يوضح آراء المجيبين عن هذا السؤال :

جدول رقم (٨)
حول مدى تحقيق التشعيب لأهدافه التربوية

الهدف التربوي للتشعيب	مدى تحقيقه: الى حد ما		بدرجة جيدة		لم يتحقق		متروك	
		(٪)		(٪)		(٪)		(٪)
(أ) يوفر المرونة الكافية لكي يختار الطالب المواد الدراسية التي يرغبُ في دراستها وفقاً لميوله وقدراته واستعداداته .	٢٧	٢٨,٢	٦٥	٦٧,٧	١	١	٣	٣,١
(ب) يسمح للطالب بتقدير العبء الدراسي في حدود قدراته وامكاناته .	٣٧	٣٨,٥	٥٦	٥٨,٣	-	-	٣	٣,١
(جـ) يراعي مبدأ الفروق الفردية بين الطلاب فيتيح لبعضهم فرصة الانتهاء من الدراسة .	١٥	١٥,٦	٦٨	٧٠,٨	١٠	١٠,٤	٣	٣,١
(د) يتيح للطالب فرصة الاطلاع والقراءة والحصول على المعلومات من مصادرها .	٣١	٣٢,٣	٦٣	٦٥,٦	٢	٢,١	-	-
(هـ) يساعد على تنمية ميول الطالب واتجاهاته .	٢١	٢١,٩	٧١	٧٤	١	٣	١	٣,١
(و) يعمل على تدعيم العلاقات الانسانية بين الطالب والمدرس .	٢٦	٢٧,١	٦٤	٦٦,٧	٤	٤,٢	٢	٢,١

الهدف التربوي للتشعيب	مدى تحقيقه						متـروك	
	الى حد ما		بدرجةجيدة		لم يتحقق			
		(٪)		(٪)		(٪)		(٪)
(ز) يساعد على استحداث مقررات دراسيـة جـديـدة تتفق مـع الحاجات الحقيقية للطلاب .	٣٧	٣٨,٥	٤٠	٤١,٧	١٦	١٦,٧	١	٣,١
(حـ) يتيـح للطالب فـرص النمـو المتكامل المتزن في جميع جوانب شخصيته .	٤٦	٤٧,٤	٤٦	٤٧,٤	٣	٣,١	٢	٢,١
(ط) يفسح المجال لارشـاد الطلاب نفسياً وتربوياً .	٢٤	٢٥	٦١	٦٣,٥	١	١	٣	٣,١
(ي) يعـطي مرونـة أكبر في تقـويم المدرس لنمو طلابه في المجالات المختلفة .	٣٢	٣٣,٣	٦١	٦٣,٥	١	١	٢	٢,١
(ك) يتيح نوعاً من المرونة للمدرسين يمكنهم من النمو الذاتي العلمي والمهني .	٣١	٣٢,٣	٦٠	٦٢,٥	٣	٣,١	٢	٢,١
(ل) يمكن الطالب من تقويم عمله وتحسينه حيناً بعد آخر .	٢٦	٢٧,١	٦٥	٦٧,٧	٣	٣,١	٢	٢,١

ويتضح من هذا الجدول أن نظام التشعيب يحقق معظم أهدافه بدرجة جيدة ، وتصل نسبة من يرون ذلك في بعض الأهداف الى ٧٤ ٪ غير أن هناك عدة ملاحظات نجملها فيما يلي :

١ - يرى ٧٠,٨٪ ممن أجابوا عن الاستفتاء أن هدف مبدأ مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب وأنه يتيح لبعضهم فرصة الانتهاء من الدراسة حتى أقل من الزمن المقرر - قد تحقق بدرجة جيدة . . بينما ١٠,٤٪ يرون أنه لم يتحقق .

ويبدو أن هناك لبساً بالنسبة لبعض المجيبين عن هذا البند حيث لم يفرقوا بين صلاحية النظام لتحقيق هذا الهدف وبين تحقيقه في واقع التجربة التي مرت بها مدارس نظام المقررات ، حيث سبق أن بعض الطلاب يطالبون بتنظيم دراسات (كورسات) صيفية لتساعدهم على سرعة التخرج، وهذا يعني أن ذلك لم يحدث كما أنه يتفق ورأي من يرون أن هذا الهدف لم يتحقق ونسبتهم ١٠,٤٪.

٢ - تنخفض نسبة من يرون أن هدف مساعدة النظام على استحداث مقررات دراسية جديدة قد تحقق بدرجة جيدة حيث تبلغ هذه النسبة ٤١,٧٪ في حين تصل نسبة من يرون أن هذا الهدف لم يتحقق ١٦,٧٪ وهي نسبة واضحة في هذا المجال حيث تشير الى أن التجربة لم تكشف حتى الآن عن استحداث مقررات جديدة . . وربما يكون ذلك بسبب قصر المدة التي مرت بها التجربة .

٣ - تتكافأ وجهات النظر في مدى اتاحة النظام للطالب فرص النمو المتكامل المتزن في جميع جوانب شخصيته حيث يرى ٤٧,٩٪ من المجيبين عن هذا البند أن النظام حقق ذلك بدرجة جيدة بينما يرى عدد آخر بنفس هذه النسبة أنه حقق ذلك الى حد ما .

٤ - فيما يلي أهم الأهداف التربوية التي حققها التشعيب بدرجة جيدة وفق آراء المدرسين والقياديين مرتبة ترتيباً تنازلياً بحسب ما حظي به كل منها من تكرار وهي :

- يساعد على تنمية ميول الطالب واتجاهاته .
- يراعي مبدأ الفروق الفردية بين الطلاب فيتيح لبعضهم فرصة الانتهاء من الدراسة في أقل من الزمن المقرر .
- يوفر المرونة الكافية لكي يختار الطالب المواد الدراسية التي يرغب في دراستها وفقاً لميوله وقدراته واستعداداته .
- يعمل على تدعيم العلاقات الانسانية بين الطالب والمدرس .
- يتيح للطالب فرصة الاطلاع والقراءة والحصول على المعلومات من مصادرها .
- يفسح المجال لارشاد الطلاب نفسياً وتربوياً .
- يعطي مرونة أكبر في تقويم المدرس لنمو طلابه في المجالات المختلفة .
- يتيح نوعاً من المرونة للمدرسين يمكنهم من النمو الذاتي العلمي والمهني .
- يتيح للطالب فرص النمو المتكامل المتزن في جميع جوانب شخصيته .

ـ يسمح للطالب بتقدير العبء الدراسي في حدود قدراته وامكاناته .
ـ يساعد على استحداث مقررات دراسية تتفق مع الحاجات الحقيقية للطلاب .

□ السؤال الثاني :

والغرض من هذا السؤال التعرف على الصعوبات أو المشكلات التي تواجه التشعيب وتعوق دون تحقيق أهدافه التربوية ، ونصه كما يلي :

* ما أهم العوامل أو الصعوبات التي تعوق التشعيب في صورته الحالية عن تحقيق أهدافه؟.

وفيما يلي أهم العوامل أو الصعوبات التي تعوق التشعيب عن تحقيق أهدافه التربوية من وجهة نظر المدرسين والقياديين مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب ما حظي به كل منها من تكرار:

١ ـ عدم توافر المراجع والكتب للطالب والمدرس والحصول عليها بسهولة .
٢) عدم توافر العدد الكافي من المدرسين المتخصصين في التشعيب .
٣) ضعف كفاءة المرشدين في العملية الارشادية .
٤) طول بعض المقررات وعدم تسلسل محتوياتها العلمية .
٥) عدم وضوح الرؤية أمام الطلاب بالنسبة لمستقبل هذا النظام ، وبالنسبة لالتحاقهم بمجالات العمل في الحياة العامة أو الالتحاق بالجامعة .
٦) عدم فهم الطلاب لنظام المقررات .
٧) التقليد في تطبيق نظام المقررات بالنسبة للمدرسين والادارة وعدم وضوح مفهوم الديمقراطية في التعليم .
٨) عدم وجود خطة مبرمجة لكيفية نزول التشعيبات .
٩) نزول مقررات التشعيب في الفصل الدراسي الخامس لا يتيح للطلاب فرصة الاختيار المناسب لهم .
١٠) مجالات التشعيب والمقررات محدودة .
١١) عدم مناسبة المباني المدرسية الحالية لمتطلبات النظام وقلة الأدوات المختبرية في المختبرات .
١٢) كثرة الأعمال المكتبية للمدرسين بالاضافة الى زيادة الاعباء التي يتطلبها تنفيذ النظام .
١٣) بعض المقررات أعلى من مستوى الطلاب (في الكيمياء) .
١٤) كثرة الطلاب في بعض التشعيبات مع تفاوتهم في الفروق الفردية .
١٥) عدم توافق المواد التكميلية مع المواد التشعيبية في التشعيب .

١٦) عدم تنفيذ الرحلات والزيارات الميدانية التي تتطلبها بعض المقررات .
١٧) عدم توفق بعض الطلاب في الالتحاق بتشعيبات معينة لا تتفق مع امكاناتهم.
١٨) صعوبة تحقيق رغبات كل الطلاب في الالتحاق بالتشعيبات .

هذه أهم العوامل أو الصعوبات التي تعوق التشعيبات عن تحقيق أهدافها كما يرى المدرسون والقياديون . . وهي عوامل ينبغي دراسة أسبابها والتغلب عليها حتى تتيح للتجربة الفرصة كاملة للتعبير عن فعاليتها التربوية دون عوائق تنحرف عن مسارها الصحيح .

□ السؤال الثالث :

يرمي السؤال الثالث الى تعرف ما اذا كان هناك أهداف أخرى يمكن أن يحققها التشعيب في نظام المقررات . . ونصه كما يلي :

* هل هناك أهداف أخرى ترى أن التشعيب في نظام المقررات يمكن أن يحققها ؟

والجدول الآتي يبين اجابات المدرسين والقياديين عن هذا السؤال .

جدول رقم (٩)
حول ما اذا كانت هناك أهداف جديدة تضاف للأهداف الحالية للتشعيب في نظام المقررات

الاجابة	التكرار	(٪)
نعم	٢٩	٣٠,٢
لا	٥٧	٥٩,٤
متروك	١٠	١٠,٤
المجموع	٩٦	١٠٠٪

أما الأهداف الجديدة التي يرى ٣٠,٢ ٪ ممن أجابوا عن هذا السؤال أن التشعيب في نظام المقررات يمكن أن يحققها فهي :

١) أنه نظام متكامل يحقق أهداف الطالب وأهداف المجتمع .
٢) أنه مرحلة تمهيدية للالتحاق بالجامعة .
٣) يربط المنهج الدراسي باحتياجات المجتمع الحقيقية دون التقيد بالنظام التقليدي في المنهج .
٤) يسهم في تنمية الثروة العلمية والثقافية المتنوعة للطالب .

٥) ينمي القدرات الخاصة العلمية والمهنية .
٦) يهيء جواً علمياً يسوده التآلف الاجتماعي والمنافسة الهادفة .

□ السؤال الرابع :

يهدف هذا السؤال إلى تعرف التشعيبات التي يكثر اقبال الطلاب عليها وأسباب ذلك . . ونصه كما يلي :

* ما التشعيبات التي يكثر اقبال الطلاب عليها . . وما سبب ذلك ؟

والجدول التالي يوضح انطباعات المدرسين والقياديين عن هذه التشعيبات وأسباب اقبال الطلاب عليها مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب ما حظي به كل منها من تكرار :

جدول رقم (١٠)
حـول التشعيبات التي يكثر اقبال الطلاب عليها وسبب ذلك

التشعيب	التكرار	(٪)	أسبـاب الاقبال عليها
التجـاري	٧٨	٣٩,٦	١ ـ يناسب الطبيعة التجارية للمجتمع الكويتي . ٢ ـ سهولة الدراسة في هذا التشعيب.
العلوم	٣٣	١٦,٨	١ ـ يهيء الطلاب لكليات الطب والهندسة . ٢ ـ يعطي فرصاً واسعة للقبول بالجامعة .
الرياضيات	٢٥	١٢,٧	١ ـ يهيء الطالب لكليات الهندسة . ٢ ـ يعطي فرصاً أوسع لدخول الجامعة.
الصناعي	٢٤	١٢,٢	١ ـ حاجة الدولة للخبرات الفنية .
الاجتماعيات	١٤	٧	١ ـ سهولة الدراسة في هذا التشعيب .
اللغة الانجليزية	١١	٥,٦	١ ـ حاجة الدراسة في الجامعة وأسواق التجارة الى اللغة الانجليزية .
لم يبين السبب	١٢	٦,١	

هذه انطباعات المدرسين والقياديين عن الشعب التي تحظى بمزيد من اقبال الطلبة عليها وأسباب هذا الاقبال بصرف النظر عن التحاق الطلبة الفعلي بهذه التشعيبات اذ إن للبيانات التي أمكن الحصول عليها من المدارس التي طبقت نظام التشعيب ترتيباً آخر لتسجيل الطلبة في التشعيبات المختلفة كما يوضح ذلك الجدول الآتي :

جدول رقم (١١)

حول الاعداد الواقعية للطلاب في التشعيبات المختلفة

التشعيب	المدرسة				المجموع
	الجزائر بنات	المنصورية بنات(*)	صباح السالم بنين	كيفان بنين	
تجاري	١٩٤	١٧٠	١٥٨	٧١	٤٩٣
رياضيات	٣٣	٨٤	١١٣	٢٩	٢٥٩
علوم	٥٧	٨١	٩٣	٢٢	٢٥٣
اجتماعيات	٢٨	٤٨	٢١	٢١	١١٨
لغة انجليزية	٢٦	٧٩	-	١٣	١١٨
صناعي	-	-	٥٥	٤٦	١٠١
تربية اسلامية	١٧	٣٦	-	-	٥٣
المجموع	٢٥٥	٤٩٨	٤٤٠	٢٠٢	١٣٩٥

(*) ألغت مدرسة المنصورية للبنات تشعيب التربية الاسلامية بعد تسجيل الطالبات به .

وهذا يعني أن هناك قيوداً تحول دون التحاق الطالب بالتشعيب الذي يرغبه ، وأن بعض الطلاب يلتحقون ببعض التشعيبات تحت تأثير عوامل مختلفة منها عدم وجود أماكن في التشعيب أو عدم وجود مدرسين أو نحو ذلك .

□ السؤال الخامس:

يهدف السؤال إلى تعرف التشعيبات التي يرى المدرسون والقياديون اضافتها الى التشعيبات الحالية ، ونصه كما يلي :

* ما التشعيبات التي ترى اضافتها الى التشعيبات القائمة حالياً ؟

* التشعيبات المقترحة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب ما حظي به كل تشعيب منها من تكرار .

١ ـ تنويع تشعيب التجاري فيكون هناك تشعيبات أكثر تخصصاً مثل:

تشعيب ادارة الأعمال ، تشعيب ادارة الانتاج ، تشعيب المشتريات ، تشعيب المبيعات .

٢ ـ تنويع تشعيب الصناعي فيكون هناك تشعيبات أكثر تخصصاً مثل :

تشعيب سيارات ، تشعيب لحام ، تشعيب رسم هندسي ، تشعيب تبريد ، تشعيب تكييف .

٣ ـ تشعيب تربية بدنية.

٤ ـ تشعيب لغة فرنسية.

٥ ـ تشعيب تربية اسلامية.

٦ ـ تشعيب كمبيوتر .

هذه أهم المقترحات التي حظيت بتكرار مرتفع نسبياً ، وهناك مقترحات أخرى تعبر عن رغبات فردية هي :

١ ـ تشعيب لغة اسبانية .

٢ ـ تشعيب صحي وتمريض .

٣ ـ تشعيب الدراسات النفسية .

٤ ـ تشعيب موسيقى .

٥ ـ تشعيب المواد الفنية .

٦ ـ تشعيب مكتبات .

٧ ـ تشعيب اقتصاد منزلي .

وجميع هذه المقترحات ينبغي دراستها لأنه قد يكون بينها ما يسهم في سد بعض احتياجات المجتمع .

□ السؤال السادس :

الغرض من هذا السؤال تعرف ما اذا كانت بعض التشعيبات الموجودة حالياً يمكن الاستغناء عنها ومن ثم الغاؤها ونصه كما يلي :

* ما التشعيبات التي ترى امكان الاستغناء عنها في النظام الحالي ؟

ويلفت النظر في اجابات المدرسين والقياديين عن هذا السؤال أن حوالي ٤٠ ٪ قرروا أنه لا يوجد شيء من التشعيبات القائمة يرون الاستغناء عنه ، كما أن حوالي ٤٥ ٪ منهم تركوا هذا السؤال دون اجابة .. في حين يرى ٩ ٪ فقط امكان الاستغناء عن تشعيب الصناعي . أما باقي الاجابات فتعتبر لاغية لخروجها عن موضوع السؤال .

وهذا يشير إلى أن التشعيبات القائمة حالياً ضرورية بصفة أساسية وأنه ينبغي تعزيزها وتأكيد العناية بها .

□ السؤال السابع :

ويهدف هذا السؤال الى تعرف رأي المدرسين والقياديين فيما إذا كان الطلاب يستطيعون الانفراد باختيار التشعيبات المناسبة لميولهم وقدراتهم أم أنهم في حاجة إلى معاونة في ذلك . ونصه كما يلي :

* **هل ترى أن الطالب لديه القدرة على الانفراد باختيار الشعبة المناسبة لميوله وقدراته ؟**

والجدول التالي يتضمن اجابة العينة عن هذا السؤال :

جدول رقم (١٢)
حول مدى قدرة الطلاب على الانفراد باختيار التشعيب المناسب لهم

الاجابة	التكرار	(٪)
نعم	٣٠	٣١,٣
لا	٥٧	٥٩,٣
متروك	٩	٩,٤

ويتضح من الجدول أن ٥٩,٣ ٪ يرون أن الطلبة لا تتوافر لديهم القدرة على الانفراد باختيار التشعيب المناسب لهم . وذلك للأسباب التالية :

١ ـ صغر سن الطالب في هذه المرحلة ، وحداثة نظام المقررات وما فيه من تشعيبات .
٢ ـ قد يتأثر الطالب بآراء غيره مثل : (الوالدين ـ الاصدقاء ـ المدرسين) .

في حين يرى ٣١,٣ ٪ أن هؤلاء الطلاب قادرون على الانفراد باختيار التشعيب المناسب لهم ويرون أن مما يعينه على ذلك ما يأتي :

١ ـ معرفة درجاته وتقديراته ، وهذا يساعده على تحديد قدراته وميوله .
٢ الاستنارة بآراء الوالدين والمدرسين والأصدقاء .

وفي هذا الصدد يوصي المجيبون عن هذا السؤال بما يلي :

١ ـ ايجاد ملف تراكمي لكل طالب في المراحل الدراسية السابقة (ابتدائية ـ متوسطة) .
٢ ـ وضع تخطيط تربوي سليم يشمل : المناهج ـ اعداد المعلم ـ التدريب أثناء الخدمة . الخ .
٣ ـ زيادة الاهتمام بالارشاد التربوي والعلمي قبل اختيار التشعيب .

□ السؤال الثامن :

حاول هذا السؤال أن يكشف عن وجهات نظر المدرسين والقياديين في جدوى الارشاد العلمي والتربوي في اختيار الطلاب للتشعيب ونصه كما يلي:

* هل ترى أن الارشاد يساعد الطلاب في اختيار الأصلح من التشعيب ؟

جدول رقم (١٣)
حول جدوى الارشاد في اختيار الطلاب التشعيب الأصلح لهم.

الاجابة	التكرار	٪
نعم	٧٧	٨٠,٢
لا	١٣	١٣,٥
متروك	٦	٦,٣
المجموع	٩٦	١٠٠٪

ويتضح من الجدول أن الغالبية العظمى من المدرسين والقياديين (٨٠,٢٪) يرون أن الارشاد العلمي والتربوي يسهم بفعالية في اختيار الطلاب للتشعيب الأصلح لهم .. ويعللون ذلك بما يأتي :

ـ يستطيع المرشد من خلال متابعته للطلاب أن يحدد مستوياتهم وأن يعرف ميولهم واتجاهاتهم وقدراتهم وهذا يساعده على حسن التوجيه وفق المعايير الخاصة بذلك .
ـ حداثة النظام ومتطلباته يجعلان من الضروري أن يكون هناك من يمد يد العون للطلاب في اختيار التشعيبات التي تناسبهم .

- يستطيع المرشد أن يعرف الكثير عن ميول الطلاب وامكـاناتهم من خـلال سجلات الطلاب الموجودة لديه .

والى جانب ذلك فهناك نسبة محددة (١٣,٥ ٪) من المدرسين والقياديين لا يرون جدوى لهذا التوجيه ، ويرون ذلك للعوامل الآتية :

- عدم توافر الحرية الفعلية في اختيار التشعيب .
- المرشد يتصرف في اطار التشعيبات الموجودة لديه من قبل ادارة المدرسة .
- عدم استقرار الهيئة التدريسية مما يؤدي الى تغيير المرشد في كثير من الأحيان .
- تتوقف جدوى الارشاد على كفاءة المرشد ، وخبرته ، ومرونته في معاملة الطلاب .
- يرفض الطلاب أحياناً وجهات نظر المرشد لأنهم يعتبرونها مفروضة عليهم .

وواضح أن هذه الأسباب تعكس بعض الانطباعات عن الأسلوب الذي يتم به الارشاد العلمي والتربوي مما يدعو الى اعادة النظر في أسلوب الارشاد .

□ السؤال التاسع :

ويهدف هذا السؤال لتعرف رأي المدرسين والقياديين في مدى رضاهم عن العمل في مدارس نظام المقررات وهل يفضلون العمل فيها عن العمل في المدارس العادية ونصه كما يلي :

* لو أتيحت لك الفرصة لاختيار العمل فأيهما تختار ؟ العمل في مدارس نظام المقررات أو العمل في المدارس العادية؟

والجدول الآتي يتضمن آراء المجيبين عن هذا السؤال :

جدول رقم (١٤)

حول رغبة المدرسين والقياديين في العمل في مدارس المقررات الدراسية

الاجابة	التكرار	٪
أفضل العمل في مدارس نظام المقررات .	٦٤	٦٦,٧
أفضل العمل في المدارس العادية .	٢٨	٢٩,١
متروك	٤	٤,٢
المجموع	٩٦	١٠٠ ٪

ويتضح من الجدول أن ٦٦,٧ ٪ من المجيبين عن هذا السؤال يفضلون العمل في مدارس نظام المقررات الدراسية وذلك للأسباب الآتية :

- احترام الطلاب للمدرسين ، وقيام علاقة وطيدة بين المدرس وطلابه تتيح للمدرس تحقيق ذاته داخل الفصل ، وتقديم أكبر قدر من العطاء المفيد .
- الفهم الكامل لنظام المقررات يضفي على العمل المدرسي مناخاً علمياً مناسباً .
- يميل الهيكل التنظيمي لمدارس المقررات الى اللامركزية أي أنه يوزع المسئوليات على أكبر عدد ممكن من الأفراد .
- أسلوب التعليم في نظام المقررات يحقق مبدأ التعلم الذاتي لدى الطلاب .
- النظم واللوائح في هذا النظام عادلة ومرنة وغير روتينية .
- نظام المقررات يوطد الصلة بين البيت والمدرسة ، وفيه تجديد مستمر يحقق للطلاب الراحة النفسية ويبعد عنهم الملل .
- هذا النظام يتيح للطلاب التخصص المبكر الذي يفيدهم في المستقبل .
- عدد الطلاب في بعض التشعيبات قليل مما يتيح الفرصة للمدرس في عطاء أفضل .
- يتميز نظام المقررات بالثبات في اعطاء المعلومات المناسبة للطلاب والتي تتمشى مع ميولهم ورغباتهم ، ويقضي على أوقات الفراغ التي تدفع الطلاب أحياناً لأعمال تخريبية أو غير ملائمة .

وإلى جانب هذه النسبة العالية توجد نسبة أخرى تبلغ ٢٩,١ ٪ من المجيبين عن الاستفتاء يفضلون العمل في المدارس العادية وذلك للأسباب الآتية :

- العمل في المدارس العادية أقل جهداً ومسئولية .
- عدم وجود أي حافز مادي أو معنوي يقابل الجهد المبذول في مدارس نظام المقررات .
- انقطاع الصلة بين المدرسين والهيئة الادارية .
- استمرار العمل في مدارس نظام المقررات الى آخر مايو في حين ينتهي العمل قبل ذلك في المدارس العادية .
- كثرة الاختبارات والأعمال المكتبية في مدارس المقررات .
- عدم تطبيق نظام المقررات بصورته الديموقراطية .
- توافر الجانب الانساني والعلاقات الاجتماعية بصورة أفضل في المدارس العادية .

وواضح أن هذا الفريق من المدرسين والقياديين بنى وجهة نظره على ما قد يكون هناك من أمور تتعلق بأسلوب العمل أو الحوافز أو غير ذلك ، وهي في مجملها تلقي ضوءاً على بعض السلبيات في نظام المقررات ، وبالتالي فهي جديرة بالبحث والدراسة .

□ السؤال العاشر :

الهدف من هذا السؤال تعرف ما قد يكون لدى المدرسين والقياديين العاملين في مدارس نظام المقررات الدراسية من مقترحات تتصل بهذا النظام ونصه كما يلي :

* أذكر ما لديك من مقترحات تتصل بموضوع التشعيب في نظام المقررات.

وفيما يلي أهم المقترحات التي تلقاها البحث في هذا المجال مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب ما حظي به كل منها من تكرار :

- توفير الكتب والمصادر الخاصة بالتشعيب ليتمكن الطلاب من الاطلاع واعداد ما يطلب منهم من بحوث .
- توفير الوسائل التعليمية الحديثة ، واستخدامها في التدريس .
- مشاركة المؤسسات التي يلتحق بها خريجو هذه المدارس في وضع مناهـج التشعيبات المختلفة بصورة تلبي حاجاتها .
- توفير المدرسين الأكفاء المتخصصين في مجالات التشعيب المختلفة .
- اعداد جدول زمني خاص بالرحالات والزيارات الميدانية اللازمة للمقررات .
- استطلاع آراء المدرسين باستمرار بهدف تصحيح مسار العمل في مدارس المقررات كلما لزم ذلك .
- تخفيض نصاب المدرس وتشجيعه مادياً وأدبياً .
- اعطاء الطلاب صورة واضحة عن مستقبلهم بعد التخرج سواء في مجالات الحياة أو الالتحاق بالجامعة .
- زيادة ساعات فتح المكتبة .
- زيادة التعاون بين المرشد العلمي والتربوي وبين ادارة المدرسة .
- رفع مستوى المرشدين العلميين والتربويين.
- التعاون بين الأسرة والمدرسة والمرشد التربوي والعلمي لصالح اختيار التشعيب الملائم للطالب .
- ارشاد الطلبة قبل موعد اختيار التشعيب بوقت كاف .
- جعل الحد الأقصى لعدد الطلاب في الشعبة ٢٠ طالباً .
- التقليل من المقررات التي لا تخدم التشعيب .
- اعادة النظر في بعض مقررات التشعيب بحيث تتلاءم مع مستوى الطالب ذهنياً وفكرياً .
- وضع دليل تعريفي لمواد التشعيب لكي يطلع الطلاب عليها قبل اختيار التشعيب .
- تحديد متطلبات الجامعة من مقررات التشعيب لكل كلية .

ـ تأجيل بـدء التشعيب الى الفصل الثاني من السنة الثانية .

هذه خلاصـة المقترحـات التي تقدم بهـا المدرسـون والاداريون في مـدارس نظام المقررات ، وهي بلا شك تعكس وجهات نظر العاملين في هذا النظام .. ولا شك أن بعضها ـ ان لم يكن كلها ـ جدير بالبحث والدراسة طموحاً إلى تحقيق أفضل مستوى لهذا النظام .

نتائج البحث

يشير الاتجاه العام للدراسة الميدانية حول التشعيب بصفة خاصة ونظام المقررات الدراسية بصفة عامة إلى أن ايجابيات هذا النظام تفوق بكثير سلبياته، وأن ما يلاحظ فيه من سلبيات يرجع معظمها الى التطبيق وعدم توافر الامكانات اللازمة والملائمة لتنفيذه . . .

ويرجع تفضيلهم هذا النظام الى ما يتميز به من قيامه على أسس علمية وتربوية وما يهيئه هذا النظام لطلابه من مهارات وخبرات لا تتوفر في غيره من النظم مثل التعلم الذاتي والاتصال بمصادر المعرفة والاعتماد على النفس الى جانب تلبية رغبات الطلاب في دراسة ما يرغبونه من خلال التشعيبات التي يختارونها وفي هذا تنمية للميول وصقل لـلاتجاهـات ومراعاة للفروق الفردية . . وتمكين كل طالب أو طالبة من تحقيق الذات ، وتفجير الطاقات الكامنة واشباع الحاجات في اطار اشراف رشيد وأسس تربوية سليمة . . .

التوصيات

ومن هذا المنطلق ورغبة في علاج سلبيات هذا النظام ورفع مستوى كفاءته يوصي البحث بما يلي :

أولاً ـ الامكانات والتجهيزات المدرسية

* توفير المباني المدرسية التي تتناسب مع متطلبات المقررات الدراسية حيث يحتاج هذا النظام إلى ورش ومختبرات وأجهزة حديثة لا تتوافر في المدارس الحالية والأماكن المناسبة لها .
* تجهيز المكتبات وما يتطلبه هذا النظام من كتب ومراجع ودوريات في مختلف المجالات ، وتوفير مكتبة سمعية وأخرى للخرائط والمصورات مع زيادة ساعات المكتبة .
* تجهيزات الورش والمختبرات بالتقنيات والأدوات المختبرية الحديثة التي تساعد الطلاب في اجراء التجارب العلمية المختلفة .

* وضع برنامج زمني للرحلات العلمية والزيارات الميدانية التي تتطلبها المقررات الدراسية والمرتبطة بمجالات التشعيب .

ثانياً ـ هيئة التدريس والاشراف:

* تشجيع العاملين في مدارس نظام المقررات من مدرسين واداريين مادياً وأدبياً ، وتخفيف اعباء المدرسين لما يتطلبه تنفيذ هذا النظام من جهود مضاعفة .
* عقد دورات تدريبية لجميع العناصر العاملة في نظام المقررات من مدرسين وموجهين واداريين وذلك بهدف التبصير بأسس هذا النظام وأهدافه وأساليب تنفيذه رفعاً لمستوى الاداء فيه .
* الاهتمام باختيار المرشدين العلميين والتربويين ، وتبصيرهم بأسس الارشاد وأهدافه .
* العناية باختيار أمناء المكتبات بحيث يكونون من العناصر القادرة على تقديم الخدمات المكتبية على مختلف مستوياتها للطلاب ومساعدتهم في التعرف على مصادر المعلومات وتوفيرها لهم .

ثالثاً ـ فيما يتصل بالطلاب أو الطالبات:

* ألا يزيد عدد الطلاب أو الطالبات في الشعبة على عشرين طالباً أو طالبة .
* أن يعرف الطلاب والطالبات متطلبات الكليات الجامعية من المقررات الدراسية في كل تشعيب . وذلك من خلال جلسات تنويرية مكثفة في مختلف كليات الجامعة .
* أن يعرف الطلاب والطالبات مستقبلهم بوضوح بعد انتهاء الدراسة في مدرسة نظام المقررات سواء في الالتحاق بالجامعة أو الانخراط في مهن المجتمع وأعماله .

رابعاً ـ المقررات الدراسية :

* وضع خطة مبرمجة لنزول مقررات التشعيب ، وأن لا تنزل كلها دفعة واحدة .
* اعادة النظر في بعض المقررات التي يشكو منها الطلاب أو المدرسون في ضوء التجربة الميدانية .
* مراعاة التكامل في مقررات التشعيب الواحد ، وعدم تكديسها .
* التخفيف من المقررات التي لا تخدم التشعيب .
* أن تتناسب المقررات التكميلية مع التشعيب .

خامساً ـ التشعيب :

* اضافة عدد من التشعيبات مثل : الكمبيوتر ـ المواد الزراعية ـ التربية الفنية ـ التدبير المنزلي . . الخ .

* تنويع التخصص في تشعيبي التجاري والصناعي .
* تشجيع الاقبال على تشعيبي التربية الاسلامية واللغة العربية .
* النظر في تأجيل التشعيب الى الفصل الدراسي الثاني من السنة الثانية .
* ايجاد بعض المواد الدراسية خلال العطلة الصيفية .

إن هذاه التوصيات مشتقة من وجهات نظر الطلاب والطالبات والعاملين في الميدان من مدرسين وقياديين وهي في جملتها تشير إلى الرغبة في استمرار النظام ودعمه وتنميته .. مما يدعو المسئولين الى بذل مزيد من الجهود في سبيل رفع كفاءة هذا النظام ومساعدته على تخطي مرحلة التجربة الى التوسع بخطى ثابتة واثقة . . .

الهــوامش

(١) اذا لم يتوافر العدد المطلوب من المدرسين في كل قسم يكتفي بالموجود منهم .

(٢) اللائحة الأساسية لنظام المقررات في المدارس الثانوية ـ وزارة ـ طبعة ١٩٨١/٨٠ ص ١ ـ ٢ .

(٣) Conant , James Bryand , *The Comprehensive Highschool* Mc Graw — Hill book company , New York 1967 , P.40

(٤) Bloom , Benjamin S.,ed., Taxonomy of Educational objectives , Hand book I : Cognitive Domain , New York , David Mckay Company , Inc , 1966

(٥) Krathohl, David. R. and others, *Taxonomy of Educational objectives, Hand book II: Affective Domain,* New York, David Mckay Company, Inc, 1964.

(٦) Bransford , J.D. Human Cognition Belmont : Wadsworth Pub Co. 1979 P. 257

(٧) Maslow , A. H. The Psychology of science : Areconnaissance . Chicago : Henry Regnery , 1966 . P.10 .

(٨) التقرير الختامي للجنة الفرعية لاقتراح نظام المقررات بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات . وزارة التربية ـ مارس ١٩٧٧ ـ ص ٢ ـ٣ .

(٩) Jordan , T.E. *America,s children* chicago : Rand Mc Nally & Co. 1973. P.P 137 — 138 .

(١٠) نظام المقررات من النظرية الى التطبيق مجلة الرائد العدد ٤٥٨ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٠ ص ١٠ .

(١١) التقرير الختامي للمرحلة الثانية من أعمال لجنة دراسة نظام المقررات بالمرحلة الثانوية . وزارة التربية مايو ١٩٧٧ اكتوبر ١٩٧٨ ص ١٥ (التقرير الختامي للمرحلة الأولى) .

(١٢) اللائحة الأساسية لنظام المقررات الدراسية في المدارس الثانوية / وزارة التربية ١٩٨١/٨٠ م ص ١١.

المراجـع

(أ) المراجع العربية :

(١) اللائحة الأساسية لنظام المقررات الدراسية في المدارس الثانوية ١٩٨١/٨٠ ـ وزارة التربية إدارة الامتحانات وشئون الطلبة .

(٢) التقرير الختامي للجنة الفرعية لاقتراح نظام المقررات بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات مارس ١٩٧٧ / وزارة التربية .

(٣) حسين يوسف العبد المحسن ، نظام المقررات ـ مجلة الرائد ، العدد ٤٥٨ السنة الحادية عشرة الصادر بتاريخ ٢٠/٣/٨٠ ص ١٠ .

(٤) التقرير الختامي للمرحلة الثانية من أعمال لجنة دراسة نظام المقررات مايو ١٩٧٧ ـ لاكتوبر ١٩٧٨ دولة الكويت / وزارة التربية .

(٥) د . محمد جواد رضا ـ النظام الاختياري وحرية التعلم في الجامعات الحديثة ١٩٧٤ .

ـ لجنة تقويم تجربة نظام المقررات المرحلة الثانوية : ـ

* التقرير الختامي للمرحلة الثانوية من أعمال اللجنة ـ الجزء الثاني فبراير ١٩٨٠ .
* التقرير الختامي للمرحلة الثانية من أعمال اللجنة
  - الجزء الثاني / يناير ـ مايو ١٩٨١ .
  - الجزء الثالث / يناير ـ مايو ١٩٨١ .
* التقرير الختامي للمرحلة الثالثة من أعمال اللجنة / الجزء الأول يناير مايو ١٩٨١ .

ـ التعليم الثانوي في الكويت / وزارة التربية ادارة التعليم الثانوي مارس ١٩٨٠ .

ـ دليل الطالب لنظام المقررات (المرحلة الثانوية) وزارة التربية ١٩٨١/٨٠ م .

ـ دليل أولياء الأمور لنظام المقررات ـ وزارة التربية ١٩٨٠/٧٩ .

(ب) المراجع الأجنبية :

(1 Bloom , Benjamin s., ed., *Taxonomy of Educational objectives hand book I Cognitive Domain,* New York , David Mckay company , inc, 1966 .

(2) Bransford , J.D. Human cognition Belmont : Wadsworth Pub . Co. 1979.

(3) Conant , James Bryand , *The Comprehensive Highschool* Mc Grawhill Book company, New York 1967 .

(4) Jordan , T.E. Amerca,s children chicago : Rand Mc Nelly & Co. 1973 .

(5) Krathwohl , David. R. And others , *Taxonomy of Educational objectives , Hand book II : Affective Domain ,* New York , David Mckay Company , Inc , 1964.

(6) Maslow , A H . The Psychology of science : Areconnaissance . Chicago : Henry Regnery, 1966.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٣ ـ العدد ٤ ـ شتاء ١٩٨٥ (الصفحات من ٣٦٩ إلى ٣٩٩)

قراءة نقدية للأنماط واستخداماتها في أنثروبولوجية مجتمعات الشرق الأوسط

سليمان خلف
قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت

يمكن أن يستخلص المرء من خلال الاستعراض السريع لأدبيات العلوم الاجتماعية بوجه عام والأنثروبولوجيا بوجه خاص أن استخدام الأنماط (Typologies) يمثل أحد الملامح النظرية البارزة فيها. وتستخدم الأنماط كاطار نظري عريض يجمع منظورات تطورية كبرى تعبر ضمناً عن نوع من الانحياز الايديولوجي. والاعتماد على الأنماط أدى الى توفير اطار منهجي لكثير من الممارسين وخاصة في مجال الأنثروبولوجيا إذ قد هيأ لهم أسلوباً ملائماً ساعدهم في تنظيم ما يجمعونه من الحقائق الأثنولوجية لأغراض التحليل المقارن[1].

والمؤلفات التي اصطلح على تسميتها في الدوائر الانثروبولوجية بأعمال التطوريين الأوائل التي ظهرت في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر توضح في جلاء الاعتماد المتزايد على الانماط نفسها والتنميط باعتباره النموذج النظري العام. والجدير بالملاحظة أن الكتاب الغربيين المحدثين الذين ساروا على نهج الرعيل الأول من العلماء التطوريين لم يستطيعوا التخلي عن مفهوم التنميط كصيغة عمومية أو كلية في التحليل رغم أنهم يتناولونها في أشكال حديثة معدلة وبطريقة مختلفة. ولا جدال في أن هناك الكثير من الاسباب المتداخلة دفعت الكثير من العلماء الاجتماعيين (والانثروبولوجيين بوجه خاص) الى التمسك بالاستخدامات النمطية باعتبارها نموذجا للتحليل العام، والتي سوف نتناولها في الجزء الثاني من هذه الدراسة، والأمل أن نتوصل الى تفسير مقنع للأسباب التي جعلت الاعتماد على مفهوم الأنماط لا يزال مسيطراً وفي اصرار على التقاليد الفكرية الغربية لمثل هذه الحقبة الطويلة.

عندما نستعرض الدراسات الانثروبولوجية الخاصة بمجتمعات الشرق الاوسط سواء كانت ريفية أو قبلية أو غير ذلك، نلاحظ أن عدداً كبيراً من الكتاب الغربيين اعتمدوا في دراساتهم على مفهوم الأنماط كاطار تحليلي(٢). وينبغي الاعتراف بأن مثل هذه الدراسات الانثروبولوجية أسهمت ببعض التفسيرات المفيدة حول الطبيعة البنائية لهذه المجتمعات. كما قدمت نوعاً من التفسيرات المحدودة لآثار الديناميات الثقافية للحياة الاجتماعية في المجتمعات العربية. بيد أنه يجب أن نشير منذ البداية الى أن الفحص الدقيق لجانب من أبرز الأدبيات التي قدمت لنا مثل هذه التفسيرات والتبصيرات المفيدة يبدو من التحليل النهائي أنها تحتوي على أخطاء منهجية، وقصور، اضافة الى التمويه أو الغموض الايديولوجي وعدم الارتباط بالموضوع.

ويتضمن الجزء الأول من هذه الدراسة معالجة عامة للأنماط، من ناحية معناها وأهميتها التحليلية في العلوم الاجتماعية، وسوف نقدم تقييماً مختصراً لتطور مفهوم الأنماط لتوضيح موقعه كتصورات نظرية في مدارس الفكر الغربية، ويحتوي الجزء الثاني على فحص أو قراءة نقدية لجانب من أشهر الدراسات الأنثروبولوجية ـ الاجتماعية للمجتمع العربي ومجتمعات شرق أوسطية أخرى التي يمكن أن تمثل النموذج النمطي.

الجزء الأول

مناقشة عامة للأنماط في العلوم الاجتماعية

لما كان مفهوم الأنماط من المفاهيم الهامة في تراث الفكر الغربي التي لم تجد انتشاراً واستخداماً واسعين بين القراء في العالم العربي فإن الأمر يتطلب مناقشة سريعة لفكرة الأنماط في أصولها الأولى وتطورها واستخداماتها حتى يستطيع القارىء متابعة الأفكار المختلفة التي سيرد ذكرها في سياق المقال.

١) الأصول الأولى لمفهوم الأنماط:

تكمن الأصول الأولى للأنماط في المنهج الفسيولوجي التشريحي الذي يقترن باسم أبيقراط، أبو الطب، الذي حدد تصنيفاً يتضمن نمطين أساسين لجسم الانسان: الأول يتصف بطول الجسم ونحافته والثاني بالقصر والضخامة. ومنذ ذلك الزمن البعيد أشار أبيقراط الى أسباب وجود هذا التصنيف النمطي وبين خصائصه الأساسية واعتبر أن المظهر الفيزيقي الخارجي يقترن عادة بحالة صحية داخلية من نوع معين(٣). هذا التصور يمثل الأصول الأولى لكل التصورات التصنيفية التي انطلقت عنها كل ما قيل في الاختلافات التكوينية للانسان.

ويعتبر مجال دراسة الشخصية من بين المصادر الكلاسيكية التي تلقي كذلك ضوءاً على دراسة الأنماط. ونلاحظ أن كتاب «الجمهورية» لأفلاطون يحتوي على تصنيف نمطي منظم يمكن أن يعد نموذجاً للبحوث المعاصرة في مجال الشخصية والبناء الاجتماعي. ونلاحظ أن أفلاطون في شرحه للمجتمع المثالي لجمهوريته حدد أنماطا معينة للشخصية الانسانية يتفق كل منها بالوظيفة والمكانة الاجتماعية التي يقوم بها لتحقيق استمرار اتساق المجتمع ومثاليته. كما أن أرسطو الذي يعتبره البعض الأب الأول للتصنيفات يورد في نظريته عن الفعل الاجتماعي تنميطاً دقيقاً للشخصية الاجتماعية والتي أوضح من خلالها أنه يمكن تمييز شخصيات انسانية في ضوء دوافعها وميولها الأساسية.

وثمة مصدر آخر يشير الى التصور النمطي في الفكر الديني (Theology) كما يبدو في النظرة الثنائية لمفهومي اللاهوت والناسوت في تفسير طبيعة السيد المسيح. كما أن منهجية «الأنماط المثالية» التي طورها ماكس فيبر في علم الاجتماع كانت نتيجة ايحاءات جاءت من خلال دراسته للتنظيمات والسلطة الدينية في المجتمع، وقد كانت الثنائية الاجتماعية التي وضعها القديس أوجستين.داعية لأن يرى تاريخ الانسان متمثلاً في نمطين للتنظيمات الاجتماعية هما: مدينة الله، ومدينة الانسان. ولا نكون مغالين في الحقيقة اذا أجرينا مقارنة بين مفهوم «المدينتين» لدى القديس أوجستين ومفهومي «الديني - والدينوي» - Sacred) (Secular في نظريات التنظيم الاجتماعي التي جاء بها دوركايم، وتوينز، وردفيلد وغيرهم.

اذا انتقلنا الى عصر أكثر حداثة نجد أن الفكر الفلسفي الألماني يقدم اسهامات واضحة في هذا المجال. ففريدريك نيتشه الذي عاش في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ترك تأثيراً واضحاً في تطور مفهوم الأنماط. وقد اتضح تأثير نيتشه بوجه خاص في محاولاته لتحديد أنواع الأنساق الاجتماعية الثقافية التي لا تزال موضع اهتمام كبير من جانب الأنثروبولوجيا الثقافية. فدراسة نيتشه للتراجيديا الاغريقية قادته ليضع تصورا نمطياً يمكن أن يحدد الفروق بين أشكال الشخصية الانسانية وأساليب كل من هذه الأشكال في التعامل مع العالم. وأن ما يسميه نيتشه بالنمط أو الأسلوب «الأبوللونياني» (Apollonian) الذي يمثل الأسلوب العقلاني المتزن في التعامل مع العالم، والنمط «الديونيزياني» (Dionysian) وهو يمثل الأسلوب العاطفي الانفعالي، قد ترك بصمات واضحة في التفسير التحليلي الذي قام به شبنجلر (Spengler) عند مقارنته في كتاب «انهيار الغرب» (The Decline of the West) بين ما يطلق عليه بالحضارتين: الكلاسيكية والفاوستية، وما يقرره من أن الشخصية في كل من هاتين الحضارتين تتعامل مع العالم في نمط له خصائص معينة. كما يدين عالم النفس يونغ (Jung)، الذي أثرى علم النفس الحديث بنظرياته عن أنماط

الشخصية (Personality Archetypes) بصورة ما للأفكار التي وضعها نيتشه حول الأنماط الخاصة بالشخصية الثقافية. كذلك نلاحظ أن الأنثروبولوجية الأمريكية روث بنديكت (Ruth Benedict) في كتابها الشهير «الأنماط الثقافية» (Patterns of Culture) قد تأثرت بشكل بارز بمفهوم نيتشه عن أنماط الشخصية اذ نلاحظ أنها اعتمدت عليها كاطار تحليلي أساسي في تفسيرها المقارن للعلاقة القائمة بين الثقافة وتكوين الشخصية في بعض مجتمعات الهنود الحمر في أمريكا.

٢ ـ مقومات المفهوم الصورية والمنهجية:

يشير مصطلح «النمط» (Type) الى ملامح متكررة وعامة ومتميزة، وإن كانت لا تعتبر خصائص ملازمة للأفراد الذين يشملهم النمط. مثل هذه الملامح الأساسيةالتي تطبع مجموعة ما بصفة أو خاصية ما تعبر عن وجود النمط. فإذا أخذنا دراسة النمط من منظور صوري (Formal) نلاحظ أن هذا المفهوم يقترب بدرجة كبيرة من دراسة المورفولوجيا. وإن كان مفهوم النمط أقل تحديداً بشكل أو بآخر، إذ يوحي الى الذهن بما هو أكثر شمولاً من فكرة القالب أو الفئة المجردة التي يعتمد عليها مفهوم الصورة. إن مفهوم النمط يوحي كذلك بوجود كيان واضح للعيان، أو مظهر خارجي، أو مضمون يشير الى تحديد حالة داخلية كامنة للوجود. وهكذا فإن النمط ينظر إليه كرمز تشكل دلالاته جزءاً من واقع أكثر تعقيداً وابهاماً. ويشبه النمط الى حد كبير الصورة السلبية (Photographic Negative) التي يمكن الحصول منها على عدد كبير من النسخ (Positives).

إن الوظائف المنهجية للتصنيفات النمطية ذات جانبين هما: التقنين (Codification) والتنبؤ (Prediction) ويتعدى التنميط مجرد الوصف البسيط لترتيب العناصر والسمات المرتبطة بمجموعة ما في فئات متميزة وبهذا فإن التصنيف النمطي يوفر للباحث ترتيباً يمكن أن يستخلص من الفوضى المحتملة للملاحظات الغامضة والمضطربة والمتنافرة. وبهذه الوسيلة في تقنين الظواهر يتمكن الملاحظ من أن يكتشف ويتنبأ بطبيعة العلاقات بين الظواهر التي لم تكن تبدو مترابطة بصورة واضحة في بداية الأمر. ويعود ذلك الى أن التنميط السليم ليس مجرد تجميع لتصورات غير متمايزة ولكنه يشتمل على مجموعة من السمات التي ترتبط واقعياً فيما بينها. وبهذا يمكن القول بوجود صلة كبيرة بين فكرة النمط والفكرة السيكولوجية في الجشتالت، حيث تنبعث الفكرتان عن دراسة الوحدات الطبيعية الكلية باعتبارها الوحدات الاساسية للملاحظة العلمية.

ويتضح مما سبق أن الانماط تمثل تصورات مركبة مترابطة يستعين بها الدارس كوسائل

تساعده في عمليات البحث والتحليل. وفي هذا السياق يمكن عرض الخصائص النظرية للنمط التصوري (Constructed Type)، أي النمط الذي هو من وضع المنظر أو الدارس، فنرى أن ماكيني (McKinney) يعرف النمط التصوري بأنه «اختيار مقصود وفقاً لخطة، وربط بين مجردات، وقد يتضمن أحياناً مجموعة من المعايير ذات دلالة امبريقية يمكن أن تتخذ أساساً للمقارنة بين الحالات الامبيريقية» (3 :1966) ومن التعريف يمكن التأكيد على أن كل الانماط هي بناءات افتراضية ويقوم كل عالم بصياغة الصور الافتراضية للوحدات التي يهتم بدراستها. وتعتبر هذه الأبنية الافتراضية على جانب كبير من الأهمية في كافة العلوم. ويمكن على سبيل المثال أن يرد الى الذهن الرافعة الكاملة، والحركة التامة والفراغ الكامل، والخط المستقيم التام. وفي الاقتصاد نجد تصورات افتراضية مثل الرجل الاقتصادي الكامل، والاحتكار التام، والرأسمالية والاشتراكية وغيرها. ومن أمثلة البناءات الافتراضية لعلماء الاجتماع نجد المجتمع المقدس والمجتمع العلماني، والقروى والحضري، والبيروقراطية، والجماعة الأولية وما شابه ذلك. كذلك للمؤرخ مجموعة من هذه البناءات الافتراضية مثل العهود والعصور والفترات، ومجتمع المدينة اليونانية، والمدينة الاسلامية التقليدية والأخلاق الكالفينية، والعبودية والاقطاع والاستبداد الشرقي (Oriental Dispotism) والشيوعية والفاشية وما شابه ذلك.

ولا يسمح لنا المجال بالخوض في دراسة تفصيلية لدور الانماط الصورية، الواقعي أو المحتمل في عمليات البحث الاجتماعي. ويشير ماكيني الى أن هناك ستة «محاور» واضحة تدور حولها صياغة الانماط الصورية وتتضمن متغيرات الانماط الصورية هذه الاقطاب: (١) المثالي - المشتق، (٢) العام - الخاص، (٣) العلمي - التاريخي، (٤) اللامحدود بالزمان - المحدود بالزمان، (٥) العالمي - المحلي، (٦) الكلي - الجزئي» (5 :1966). من المسلم به أن التنميط يمثل وسائل نظرية مبتكرة لا يمكن في جوهرها أن تعبر عن الظاهرة كما توجد في الواقع أو كما ظهرت خلال العصور التاريخية. وقد أكد ماكس فيبر الذي ارتبط اسمه بمفهوم الانماط المثالية على هذه الفكرة بصورة واضحة.

هذا وقد استخدم التطوريون الأوائل من أمثال مورجان وتايلور وفريزر وهنري مين وغيرهم المدخل النمطي بالمعنى الواسع للمصطلح لصياغة خطط كبرى أو لترتيب مراحل التطور الشامل لثقافة الانسان وأشكال تنظيم مجتمعه. من هذه الأنماط نذكر تصوراً حول المرحلة الوحشية، والبربرية والتمدن، وتصور هنري مين لمراحل تطور القانون كما شرحها في كتابه «القانون القديم» وقد رأى أن مراحل القانون قد تطورت من بداياتها حتى العصر الحديث من القانون الالهي الى التعاقدي ثم القانون الوضعي. هناك في الحقيقة الكثير من

التصورات والمفاهيم المماثلة التي أخذت مكانة بارزة في الأدبيات الانثروبولوجية لعدد من العقود واستمرت حتى استبدلت في الآونة الاخيرة بنوع آخر من مفاهيم التنميط لا يزال مسيطراً حتى اليوم على كثير من الاتجاهات المنهجية والتحليلية في وصف الظواهر الثقافية على اتساع تنوعها واختلاف أساليبها.

ويمكن في ايجاز القول بأن عملية التصنيف تشغل مكانة بارزة في ميادين العلوم الامبريقية، ونظراً لأن العلم يقوم على الافتراضات التي تحاول تنظيم الظواهر الطبيعية وعلى التصور المنطقي لهذا التنظيم، فإن التصنيف التنميطي بوصفه جزءاً من التصنيف العام قد ساهم بدرجة كبيرة في اثراء العلوم الاجتماعية. وإن كان هذا النموذج قد تعرض لكثير من النقد والمعارضة المنهجية والايديولوجية الحادة.

٣ ـ المتصل المجتمعي ـ الأنماط الثنائية المتقابلة:

(The Societal Continuum: Polar Types)

الفكرة الأساسية للانماط التصورية للأقطاب تحاول وصف كنه الدوافع المحركة للعلاقات الانسانية عندما تكون أولوية العقل للقوى الانسانية الطبيعية والتلقائية أو عندما يكون مرد الفعل الى التروي والتفكير والاحكام العقلانية. وبالبحث في الاصول الأولى يمكن نسبة هذا المدخل المنهجي الى جهود ابن خلدون في القرن الرابع عشر. اذ أن صياغة الثنائية لمفهومي «البداوة» و«التحضر» تعتبر في حد ذاتها من أولى المحاولات التي وضعت الانماط التصورية للاقطاب، أي الثنائيات المتقابلة، في شكل منظم مفصل كما نراه اليوم في المدارس السوسيولوجية والانثروبولوجية المعاصرة، وان كانت الكثير من نظريات ابن خلدون، بالرغم مما كتب عنه، لم تحلل تحليلاً انثروبولوجيا مرضيا حتى الآن. الا أنه تجدر الاشارة الى أن هذا الاهتمام بهذا المنهج التحليلي يعود الفضل فيه بشكل خاص الى عدد من رواد المدرسة الالمانية الذين ظهروا في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين[٤]. ويقرر ماكيفي بأنه رغم مرور فترة طويلة على ظهور هذا المنهج النظري فهو لا يزال يحتفظ بحيويته، ويحتل مكانته البارزة كأحد المداخل الاساسية في تحليل الظاهرة السوسيولوجية الثقافية.

والمثال الشهير لهذا النوع من التفكير الذي يأخذ بتنميط الكيانات الاجتماعية ووضعها في شكل ثنائيات متقابلة تلك الصياغة الكلاسيكية التي وضعها تونيز وأطلق عليها ما يعرف بالمجتمع المحلي (Gemeinschaft) والمجتمع الكبير (Gesellschaft) ومن الأمثلة الأخرى التي تعبر عن هذا الاتجاه تلك المصطلحات التي صارت مألوفة اليوم في الأوساط العلمية والتي وضعها مين (Maine) وتضمنت ثنائية مجتمع المكانة ـ ومجتمع التعاقد Status)

(Contract) ومجتمع القرابة ومجتمع المنطقة (Kinship Territory) وكذلك ثنائية دوركايم في اشكال التماسك الآلي/ والتماسك العضوي، وثنائية سبنسر التي جعل منها المجتمع العسكري في طرف والمجتمع الصناعي في طرف آخر. وصياغة كولي لمفهوم الجماعة الأولية في مقابل الجماعة الثانوية، وعند ماكس فيبر كان الفعل العقلاني/ واللاعقلاني، وعند ردفيلد كان متصل المجتمع البدائي/ والمجتمع الحضري، وما أخذ به بارسونز من وضع المعايير الخاصة التي تتحكم في العلاقات في جانب والمعايير العمومية في الجانب الآخر، بل وحتى التمايز الذي وضعه ماركس بين نمط الانتاج الاقطاعي الأوروبي ونمط الانتاج الآسيوي، وغيرها من أشكال الثنائيات العديدة. ويستطيع المرء أن يسلم بأن المحاولات التي توجه التنظير الانثروبولوجي لا تزال تنصب على صياغة مزيد من التمايز التحليلي وبلورة بعض الاشكال التي تتضمن الكيانات المستقطبة مثل المجتمعات الصناعية وقبل الصناعية، الأمية والمتعلمة، البسيطة والمركبة، المتقدمة والمتخلفة، التقليدية والحديثة، وما الى ذلك من أنواع المجتمعات.

٤ ـ التنميط والمجتمعات الريفية:

أبدأ هذا الجزء من البحث بمعالجة نمطين أساسيين يحتلان حتى اليوم مكاناً بارزاً بين الدراسات التي اهتمت بالمجتمعات الريفية، لما تركا من بصمات نظرية واضحة واستخدام الباحثين الذين اهتموا بدراسة المجتمعات الريفية لهما على نطاق واسع. ثم أتناول بعض الدراسات التي استخدمت نموذج الأنماط في دراسة المجتمعات الريفية العربية في منطقة الشرق الأوسط. وأود التنويه في هذا المكان الى أن الأدبيات التي اعتمدت على النموذج النمطي والتي سوف أتعرض لمناقشتها لن تكون قاصرة على الدراسات التي اهتمت بالمجتمعات الريفية وحدها بل سوف تتسع لتشمل أنواعا أخرى من أشكال التنظيم في حياة المجتمع العربي في منطقة الشرق الاوسط.

المجتمعات الريفية كنموذج أنثروبولوجي عام

قراءة نقدية للصياغات النمطية التي وضعها روبرت ردفيلد (Robert Redfield) ثم أريك ولف (Eric Wolf)

١) متصل المجتمع الشعبي ـ الحضري عند ردفيلد:

لما كان مفهوم «متصل المجتمع الشعبي/الحضري» قد أصبح في الوقت الراهن من المفاهيم المألوفة والشائعة فلن أجد ثمة حاجة للافاضة في التعريف به واكتفي في ذلك

بعرضه بصورة موجزة. ينظر الى المجتمع الشعبي والمجتمع الحضري باعتبارهما قطبين متقابلين على طرفي متصل واحد. ويشير ردفيلد في مناقشته للنمط المثالي (Pure Type) للمجتمع الشعبي (Folk Society) الى ما استفاده من تفسير تونيز لمفهومي المجتمع المحلي (Gemeinschaft) والمجتمع الكبير (Gessellschaft) وكذلك من التمييز الذي وضعه دوركايم بين النمط الآلي والنمط العضوي في التماسك الاجتماعي. مثل هذا المجتمع أو ما يسميه ردفيلد بالمجتمع الصغير (Little Community) يتميز بصغر الحجم، والانعزال، والأمية، والتجانس، واحساس قوي بتضامن الجماعة (293 :1947) ومن ناحية أخرى يعرف ردفيلد المجتمع الحضري أساساً بنفي هذه الخصائص عنه أو بعدم توفر خصائص المجتمع الصغير فيه. وخلال عمليات التغير يحدد ردفيلد ثلاث مراحل فرعية للتحول من المجتمع الشعبي الى المجتمع الحضري، وهي العلمانية والفردية وانحلال التنظيمات (Secularization, Individualization, Disorganization, 1941) وفي دراسته الكلاسيكية لثقافة اليوكاتان الشعبية (Folk Culture of Yucatan) حاول ردفيلد أن يبين امكانيات تطبيق تصوراته النظرية التي تفترض أن المجتمعات الريفية بوضعها القائم تمثل مجتمعات جزئية (Part - Society) كما أن لها ثقافة جزئية (Part - Culture) وإن كان لا ينظر إليها بهذه الكيفية إلا في علاقتها بالمدينة. ومن الجلي أن ردفيلد في تعريفه للمجتمع الريفي. يهتم بالأبعاد والجوانب الثقافية لحياة الفلاحين ويتجاهل مناقشة المبادىء البنائية الأخرى للمجتمع. والواقع أن خصائص مجتمع المدينة لا تبدو أمامنا واضحة الا بمقارنتها بالنموذج الذي وضعه ردفيلد للمجتمع الصغير في أبعاده الثقافية.

وعلى النقيض من ردفيلد نجد وولف (Wolf) في كتابه الأخير المسمى «بالفلاحين» (Pessants) يوجه اهتماماً خاصاً للملامح البنائية التنظيمية التي أرى انها تجمع بين أنماط عديدة لمجتمعات ريفية ذات ثقافات متنوعة في نمط انثروبولوجي مركب متميز خاص. ونتيجة لذلك لا يعرف المجتمع الريفي على أساس ارتباطه بالمجتمعات الحضرية، بل يعرفه من خلال الاساليب والعلاقات التي يرتبط بها بنظام سياسي معين، أي نظام دولة قائم (State Order) يستطيع من خلالها أن يفرض سلطته العليا عليه، وهكذا نلاحظ في الصياغة التي وضعها وولف تراجع تأثير المدينة لتحتل مكانة ثانوية بينما تبرز مكانة الدولة وتحدد تصورنا لطبيعة وشكل المجتمع الريفي بمعظم ملامحه البنائية المتميزة الهامة.

والملاحظ أن المقالات التي ناقشت النمط المركب لمتصل المجتمع الريفي ـ الحضري قد جاءت من مصادر كثيرة. وعلى سبيل المثال نجد هرسكوفيتز (Herskovitz) يميز في نقده بين الشكل والعملية ويعترض على اختيار ردفيلد لمجموعة من الخصائص التي لا يمكن أن تجتمع معاً في حالات التغير. انظر (Lewis: 1953)، كذلك قدم تاكس (Tax) وصفاً لمجتمعات شبه ريفية (Folk - Like) في جواتيمالا حيث تسود النزعة الفردية وتزدهر التجارة

بصورة متقدمة. انظر (Mintz: 1953) وفي دراسة ردفيلد لمجتمع يوكاتان يبين أن المجتمعات القبلية والقروية قد تعرضت لمظاهر الفردية والعلمانية وتفكك التنظيمات بزيادة اتصالها واحتكاكها بمدينة مريدا وثقافتها. وفي هذا السياق يستطيع المرء أن يضع أمام ردفيلد مثل هذا السؤال: ما الذي يجعلنا نعتبر زيادة الاندماج في حياة المدينة سبباً في تفكك تنظيمات المجتمعات الريفية؟ ألا يمكن النظر الى تفكك التنظيمات (Disorganization) باعتباره مجرد محاولة لاعادة التنظيم الاجتماعي (Reorganization) والوحدة الى المجتمع المحلي، أو باستعارة عبارة من سوسيولوجية دوركايم، ألا يمكن أن تمثل عملية تكيف جديد لمعطيات حديثة متغيرة لتحقيق مستويات جديرة من التكامل العضوي؟

ولعل أعنف الانتقادات التي وجهت لنمط المجتمع الريفي ـ الحضري قد جاءت من اوسكار لويس (Oscar Lewis: 1953) الذي قام بدراسة مجتمع تيبوزلان (Tepoztlan) بعد دراسة ردفيلد الأصلية له بنحو عشرين سنة. وبالرغم من أن النقاط الست التي جاءت في نقد لويس تعتبر على درجة كافية من الوضوح وذات فائدة لا يمكن انكارها، الا أن أهم اسهاماته النقدية من وجهة نظري هي تأكيده على أهمية وقيمة البحث التاريخي في دراسة التغير الاجتماعي(*). لقد اعتقد ردفيلد أنه يمكنه تفهم طبيعة التغير الاجتماعي دون الرجوع الى العوامل التاريخية (1941). ولقد لاحظ لويس أن متصل المجتمع الريفي ـ الحضري يركز أساساً على المدينة باعتبارها المصدر الوحيد للتغير الى حد تجاوز أو اهمال العوامل الاخرى. ويستطيع المرء أن ينظر الى كتاب وولف الاخير الذي يحمل عنوان «الفلاحون» (Peasants: 1966) بأنه يعبر عن رؤية جديدة لمصادر بديلة للتغير، ويقصد بها الدولة بصفة خاصة. وفي حالات كثيرة قد لا يتبع التغير الثقافي مقولة ردفيلد التطورية بل يرجع التغير الى زيادة أو نقص عناصر الثقافة اللامتجانسة. وتوضح كثير من الدراسات التي أجريت في مجتمعات افريقية أو في مجتمعات الشرق الأوسط أن كثيراً من المدن والحواضر يمكن أن تخضع لمؤثرات اجتماعية وثقافية قوية تنقلها جماعات كبيرة من أقصى الطرف الريفي الى المدينة (Mitchel: 1943)[6]. وتشير اعمال السوسيولوجية جانيت أبو لغد الى أن مدينة القاهرة مثلاً، يمكن أن تتأثر بدرجة كبيرة بالمجتمع الريفي أو القروي (1972). وتوضح الدراسة التي قام بها فؤاد خوري (Khuri: 1975) لضاحيتين تقعان على أطراف مدينة بيروت مدى تعقد عمليات التغير الاجتماعي التي تظهر في المراكز الحضرية. والواقع ان الافتراض الذي يقول بأن المدن كلها تتماثل في قدرتها على احداث تغير في المجتمعات المحيطة بها تعتبر مقولة ساذجة. وعلى سبيل المثال فإن التصور النمطي الذي جاء به شوبرج (Sjoberg: 1960) في كتابه «المدينة قبل الصناعية» (The Preindustrial City) والذي يميز فيه بين المدينة قبل الصناعية والمدينة الصناعية يمكن أن نستخلص منه أن

تأثير نمط المدينة قبل الصناعية يظل محدوداً للغاية في احداث تغير في المجتمعات الريفية المحيطة بها.

وينطبق ذلك على ما تلاحظه من تنوع واختلاف بين ما يسمى بالمجتمعات الريفية مما يجعل استخدام هذا النموذج في صورته الخالصة والبسيطة من الأمور التي تعقد الموقف أمام الدارسين. وقد نشأت هذه الملاحظة عن الموقف النظري الذي اتخذه مينتز (Mintz) عندما أشار الى أن نموذج المجتمع الريفي - الحضري لا يمكنه أن يستوعب المجتمعات البروليتارية الريفية التي «ليست لها خصائص المجتمعات الريفية ولا خصائص المجتمعات الحضرية ولكنها تتميز بأشكال خاصة للتنظيم السوسيوثقافي (Mintz: 1953: 136)» وتمثل مجتمعات عمال التراحيل الريفيين في المجتمع المصري المعاصر نماذج جيدة لمقولة مينتز السابقة.

والجدير بالملاحظة انه بالرغم من عدم ملاءمة نموذج الانماط الخاص بالمجتمع الريفي - المجتمع الحضري ، وقصوره التحليلي ، فقد وجد رواجاً واسعاً لعدد من العقود. وان ظهور عدد كبير من الدراسات الانثروبولوجية لبعض المجتمعات الريفية في امريكا اللاتينية وغيرها من المجتمعات واعتمادها على هذا النموذج كاطار نظري جعل له مكانة كبيرة وتقديراً واضحاً، رغم أن هذه المكانة فقدت كثيراً من قيمتها في الفترة الأخيرة للأسباب التي تقدم ذكرها.

يتضح من تطبيق متصل المجتمع الريفي - الحضري في الدراسات التي أجريت في بعض المجتمعات الريفية في الشرق الاوسط أن عدداً من الانثروبولوجيين استخدم بعض الثيمات والتصورات بصورة انتقائية. فنجد ان روبرت فرنيا (Fernia: 1972) على سبيل المثال، في محاولته لوضع تصنيفات استكشافية (Classifactory Explorations) للمجتمعات الريفية بالشرق الأوسط يختار تصورات ردفيلد التي تستند الى قرب القرية أو بعدها عن المدينة كأحد المعايير لوضع هذه التصنيفات الوصفية. كذلك لطفية (Lutfiyyah: 1966) في دراسته لقرية بيتين (Baytin) الفلسطينية يلتزم بنموذج ردفيلد بصورة خالصة الى الحد الذي يجعل المجتمع برمته يبدو على درجة من التنسيق والتنظيم وكأنه اكتسب خواصاً مصطنعة. واعتمد فاخوري (Fakhouri: 1972) في دراسته كفر العلو الى حد بعيد على نموذج ردفيلد ليقدم وصفاً لعمليات التغير التي حدثت في قرية مصرية. ومحور المناقشة النظرية لتلك الدراسة هو أن زيادة الاندماج في حياة المدينة وشدة الاتصال بها جعلت مجتمع الفلاحين بكفر العلوي ينشيء علاقات جديدة ويدخل في مجالات واتجاهات جديدة أدت في النهاية الى انخراطه بصور أكثر وضوحاً داخل المجتمع.

٢ ـ ثنائية وولف في المجتمع (المحلي) المتحد المغلق والمجتمع المحلي المنفتح:

في مقالة وولف التي تناول فيها دراسة أنماط المجتمعات الريفية في أمريكا اللاتينية «Types of Latin American Peasantry», 1955) يضع فرقاً نظرياً بين نمطين أساسيين للمجتمعات الريفية: هما «المجتمع المحلي المتضامن والمنعزل على السفوح»، و«المجتمع المحلي المنفتح القائم في السهول». وفي هذين النمطين من المجتمعات تقوم علاقات بنائية مختلفة مع العالم الخارجي وهذه العلاقات يمكن تفهمها في ضوء الوقائع التاريخية الخاصة بكل منها.

ونظرة وولف الى المجتمع المحلي المغلق أنه أكثر قرباً من الاستقلال السياسي والاقتصادي عن النظام الاجتماعي للمجتمع الكبير. ويتميز انتاجه بالعمل على اشباع حاجات الحياة الضرورية أو حد الكفاف، وقد يتوفر جزء من الانتاج لعمليات الاقتصاد النقدي. ويقع مثل هذا المجتمع على تخوم الأراضي الهامشية حيث يستخدم التكنولوجيا التقليدية وتعمه مظاهر الفقر. في مجال الحياة الاقتصادية نلاحظ أن البناء التضامني (Corpo- rate Structure) للمجتمع يحتفظ بوحدته وتماسكه بتأثير الأعراف الاجتماعية التي لا تتيح للفرد حرية التصرف في ملكية الأرض. والقوة هنا مصدرها المجتمع أكثر من نسبتها الى المكانة الفردية المكتسبة ويقوم النظام السياسي الديني برمته في وضع حدود هذا المجتمع كما يعتبر محور وحدته الكلية. كذلك يقوم المجتمع بوضع قيود على النشاط الاستهلاكي الواضح للفرد الذي يتنافى مع التقاليد السائدة، وترتبط مظاهر التقدم الاجتماعي بالمركز الديني الذي يشغله الفرد وقد يظهر التفاوت الطبقي بيد أن الناس يلتزمون في التعبير عن أنفسهم بالحدود التي وضعها المجتمع. وهكذا يحد البناء التضامني من تراكم رأس المال الذي يعتبر العامل الأساسي في ايجاد التوترات والاتجاه نحو التفكك الاجتماعي. ورغم أن النظام الاقتصادي يدفع المجتمع نحو الاتصال بالعالم الخارجي. الا أنه يرتبط أساساً بالسوق المحلي للقرى الكائنة على السفوح مما يدعم الانماط التقليدية للاستهلاك. ويتميز اقتصاد هذا المجتمع بميكانيزمات تحقق توازن المستوى الاجتماعي لفئات المجتمع وتمنع ظهور التمايز الطبقي، كما تسهم القيود التي تفرض على استهلاك السلع المتنوعة في الاقلال من المخاطر التي تهدد وحدة المجتمع المحلي وتكامله. ويطلق على هذا النوع من السلوك مصطلح «الجهل الوقائي» (Defensive Ignorance) وثمة ميكانيزمات تمثل ضوابط سيكولوجية للمكانيزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتبدو في الحسد والسحر ومن بين وظائفها الأساسية تخفيض الظواهر المدمرة والمحافظة على التوازن الاجتماعي بين فئات المجتمع. والخلاصة: اننا نجد أنفسنا ازاء مجتمع يتميز «باتجاهات تقليدية محافظة وتمركز

محلي» والافراط في تعبير أعضاء المجتمع عن مخاوفهم من الاندماج في العـالم الخارجي بالمقارنة لما يبديه أعضاء المجتمعات المنفتحة.

أما المجتمع المنفتح فيبدو على نقيض المجتمع المنغلق اذ يؤكد على التفاعل المستمر مع العالم الخارجي، ويربط حياته بالمتطلبات الخارجية. ولست في حاجة الى تفصيل الملامح البنائية الأخرى التي يقوم عليها هذا المفهوم الرئيسي والتي تناقض تلك السمات التي يتميز بها «المجتمع المنغلق» والجدير بالاشارة هنا أن النشأة التاريخية «للمجتمع المنفتح» كانت استجابة لزيادة الطلب على شراء المحاصيل التجارية (Cash Crops) التي صاحبت تطور النظام الرأسمالي الأوروبي.

ويمكن أن نلتقي في الواقع بهذين النوعين من الأبنية الريفية، بيد أن تحليل وولف وتفسيره للعوامل التي تسبب الاختلافات بين المجتمع المغلق والمجتمع المنفتح تبدو غير مكتملة. ذلك أن الجمود والانعـزال الذي يميـز المجتمعات المغلقـة انبعث واستمر مـع حركـة الاستعمار نتيجة الضوابط الاجتماعية والاقتصادية، والسيكولوجية التي أوجدها المجتمع ذاته لتقف كميكانيزمات دفاعية لمقاومة عملية الاندماج مع المجتمع الواسع. ومن ثم فان الخطأ الذي وقع فيه وولف وجعله ينظر الى خصائص المجتمع المغلق بالصورة التي عرضها يرجع الى نظرته الى المجتمع من الداخل، وبالتالي لاحظ اختلافه عن المجتمع المنفتح الذي اندمج مع المجتمع الكبير منذ البداية، حيث يجعل الاندماج وتحقيق رفاهيته من أولى اهتماماته. أما العامل الرئيسي الذي يمكن أن يعوق اندماج مثل هذا المجتمع المحلي في المجتمع الكبير فهو قدرته المحدودة في الحصول على القروض والائتمانات (Loands and Credit) وهي أمور يفرضها الواقع الخارجي.

وكما يرى كثير من النقاد الراديكاليين أمثال (Stavenhagen: 1975, Feder: 1971, Frank: 1976) فإن نمط المجتمع المغلق الذي وضعه وولف يعتبر ضرباً من الأوهام وإن سمة الانغلاق الظاهري للمجتمع تعبر الى حد بعيد عن عملية ميكانيزمات دفاعية. ويشير ستفنهاجين الى أن المجتمعات الريفية تمثل جزءاً متكاملاً ومكملاً للنظام الرأسمالي القائم. وكثير من المجتمعات الريفية المغلقة أسيرة ضوابط بنائية لا تسمح لها أن تتحول الى مجتمعات بروليتارية خالصة أو تظل مجتمعات ريفية كاملة. ومن زاوية تاريخية، يعيش المجتمع المحلي المغلق نفس الاوضاع المحلية التي سادت في فترة ما قبل الاستعمار التي بدأها كولبس، وبالتالي فهي عبارة عن رواسب استمرت بسبب حرص الاستعمار الاسباني على الابقاء على هذا النوع من المجتمعات لتحقيق أغراضه الخاصة. وقد هيأ هذا النظام للملوك فرص السيطرة على قوة عمل السكان الأصليين وتحديد نطاق نشاطهم الاقتصادي

بقوة القانون (Kessings: 1976, Keatings: 1973).

وعلى نقيض كل من ردفيلد وولف، يوضح كيتنجز (Keatings: 1973) في المقالة التي كتبها بعنوان (Latin American Peasant Corporate Communities) كيف أن المجتمعات المغلقة المتضامنة تمتلك الامكانيات والديناميات التي تساعدها في عمليات المشاركة والتفاعل في الاطار الوطني الجديد. وهو لا يتشكك فقط في جدوى التنميط الثقافي الوظيفي لمجتمعات أمريكا اللاتينية الريفية، كما تناولها وولف وغيره، بل يشير الى أن بعث التقاليد وإحياءها وتنشيط روابط التضامن المختلفة تحقق كثيراً من الفوائد، اذ يمكن تفهمها عن طريق تشخيصها وتحليلها في اطار المجتمع الكبير سواء على المستوى القومي أو المحلي. وقد ساق فيدر (Feder) ملاحظة نقدية مماثلة باشارته الى أنه ينظر عادة في كثير من الأحوال الى جماهير الفلاحين باعتبارهم وعاء للاتجاهات المحافظة والجامدة، الا أن ما يبدو وكأنه جمود ظاهري لا يعدو أن يكون رد فعل لأوضاع اقتصادية وسياسية تؤثر في مجريات حياتهم بأشكال معينة (Feder: 1971: 1).

ومن الجلي أن وولف تنبه الى الاخطاء التحليلية وجوانب القصور التي ظهرت في التنميط الذي استخدمه في دراسته ولذلك يمكن اعتبار ما جاء في كتابه (Peasants: 1966) تصحيحاً للصياغة العاجلة التي انتهى إليها من قبل، كما تعبر عن رؤية نظرية سليمة للمجتمعات الريفية.

الجزء الثاني

المدخل النمطي في دراسة ثقافات المجتمعات المحلية العربية في الشرق الأوسط

١) المجتمع التقليدي/ مجتمع المشاركة عند ليرنر:

ما جاء في كتاب دانيال ليرنر في مؤلفه الذي أطلق عليه: «زوال المجتمع التقليدي» (The Passing of Traditional Society) يعتبر من بين الأعمال القليلة البارزة التي عالجت مجتمعات الشرق الأوسط وأثارت كثيراً من النقاش وأوحت الى كثير من الدارسين في مجال العلوم الاجتماعية بتطبيق نفس المنهج النظري. ومحور الأفكار الأساسية التي يعالجها الكتاب يدور حول مناقشة القيم المختلفة التي ترتبط بالتحديث وكيف يمكن ردها الى مبدأ واحد هو التوحد الوجداني (Empathy) أو المشاركة (Participation) فكلما زادت قدرة الفرد على التوحد الوجداني كلما زادت مرونته الاجتماعية للمشاركة وقبول أدوار وقيم اجتماعية جديدة. اضافة الى ذلك، فإن ليرنر يرى أن مثل هذا «الحراك النفسي» (Psychic mobility) ينمو بتدعيم عامل هام هو وسائل الاتصال الجماهيري (Mass Media) ومن ثم

فإن مقدار التحديث الذي بلغه مجتمع ما أو من المتوقع أن يصل إليه في فترة ما يمكن قياسه أمبيريقيا بدراسة انتشار الصحف والاعلام والاذاعة وأجهزة التلفزيون (pp. 47 - 54 & 412) ويبدو في جلاء أن ليرنر يهتم بوجه خاص بالوسائل التي تعمل على نقل القيم الحديثة، الا أنه لم يكن موفقاً في تقديم تحليل دقيق لديناميات التغير الاجتماعي المعقدة التي يوحي بها عنوان الكتاب. ومن الملاحظ أن مصطلحي المجتمع التقليدي ـ ومجتمع المشاركة يوضحان الصياغة الثنائية التي استخدمها ليرنر ليعبر من خلالها عن أفكاره. هذه الصياغة التركيبية النمطية تمثل المرحلة النهائية لنظرية تطور المجتمع الانساني. حيث توجد المجتمعات التقليدية بخصائصها المتميزة في أسفل الهرم التطوري، اذ تكون توقعات الأفراد فيها جامدة، والأدوار محددة سلفاً للأشخاص، وتقوم العلاقات على نظام شخصي مباشر، وتتحكم في الحياة السياسية أشكال السلطة التقليدية ممثلة في رؤساء القبائل والزعامات الدينية.

ومن ناحية أخرى، يقع مجتمع المشاركة في الطرف المقابل للمجتمع التقليدي فنجد أنه يتميز بالمشاركة الديمقراطية. والاقبال على الاستهلاك والتمتع بالرفاهة، ونلاحظ أن الأفراد في مجتمع المشاركة لديهم قدرة كبيرة على الحراك السيكولوجي، وزيادة التوقعات وتنوعها، وبالتالي تتوفر لهم فرص القيام باتخاذ قرارات واختيارات واضحة في القضايا السياسية، وامتلاك السلع المختلفة، ووضع التدابير الاجتماعية المناسبة.

ومن الملاحظ أن العملية التطورية التي يتكون منها نسيج هذا النمط التصوري (المركب) تتضمن عدداً من المراحل المتتابعة الضرورية. وفي النقد العميق الذي وجهه براين تيرنر (Turner) لكتاب ليرنر يتناول هذه الموضوعات ويفسرها بقوله: «يرتبط زيادة التحضر بزيادة التعليم وانتشاره اذ أن التعليم الجماهيري العام يصبح جزئياً أكثر مرونة من الناحية الاقتصادية بزيادة الكثافة السكانية. كذلك يمثل التعليم ضرورة حيوية تساعد على ارتباط الجمهور بنظام حديث للاتصال غير الشخصي عبر الصحف اليومية والتلفزيون وبالتالي فإن نظام الاتصال الجماهيري يهيء فرص الاندماج والمشاركة في النشاط السياسي (خاصة عن طريق التصويت) كما يوفر المشاركة الاقتصادية باقتناء وشراء الأدوات والسلع الرأسمالية. ويكمن «السر» في نجاح عملية المشاركة في المجتمعات الغربية الى أن ظهور الديمقراطية الليبرالية كانت ثمرة النضج البطيء الهادىء عبر سنوات طويلة، ترسخت خلالها المشاركة السياسية المعاصرة على دعائم نظام فعال للاتصال الجماهيري، ونظام صناعي فعال، وتوازن ملائم بين المدينة والقرية» (1979: 13).

ومن الواضح أن ليرنر يتخذ من المجتمع الغربي اطاراً مرجعياً لتفسير تطور مجتمع

المشاركة، ومن ثم يمكن أن يستشف المرء ما وقع فيه من تحيز ايديولوجي وارتباك سوسيولوجي نشأ عن اخفاقه في تأويل التاريخ. ولعل ذلك يبدو بجلاء في مقارنة ليرنر لنموذجه الغربي بمجتمعات الشرق الأوسط. ويعتبر ليرنر أن مجتمعات الشرق الأوسط تمثل «مجتمعات مندفعة» (Society in a Hurry) أو أنها في عجلة من أمرها، مما يعني ضمناً أنها في تطلعاتها التطورية قد انحرفت عن الطريق المعتاد (طريق التطور الغربي). وهكذا يرى أن حكومات الشرق الأوسط تعمل على زيادة تطلعات سكانها بسرعة كبيرة. ونتيجة لذلك تستجيب للعجز الاقتصادي والمشكلات الاجتماعية المصاحبة له عن طريق مجموعة من المكانيزمات الدفاعية، مثل الوطنية، والخوف من كل ما هو غريب أو أجنبي، والايمان بالسلفية الاسلامية، وكراهية الثقافة الغربية، وهذه كلها أمور تجعل من الاصلاح الاقتصادي أمراً بعيد المنال.

فإذا تجاوزنا عن ما اعترى عمل ليرنر من تحيز ايديولوجي وقصور نظري، نلاحظ أن كثيراً من الدراسات الحديثة قد اقتفت مدخله في معالجة موضوع التطور الاجتماعي/ السياسي في المجتمع العربي وغيره من مجتمعات الشرق الأوسط، ولعل أفضل ما وجه الى نموذج ليرنر من انتقادات ما كتبه تيرنر (1978) الذي تناول كتاب «زوال المجتمع التقليدي» كمثال مناسب لما اصطلح عليه بالمنظور الداخلي «Internalist Argument» والذي يمكن النظر إليه في ايجاز على أنه «نظرية في التطور تعالج المشكلات الرئيسية للمجتمعات المتخلفة باعتبارها مسألة خصائص معينة تكمن في داخل المجتمعات المنعزلة عن أي إطار مجتمعي دولي». ويركز البحث الداخلي على القيم والاتجاهات والدوافع كسمات داخلية يمكن أن تعوق أو تشجع وتدفع التحديث في المجتمعات (Turner, 1978: 10 - 11). وينبغي التنويه هنا إلى أن الملامح الأساسية لهذا الطرح النظري ترجع بأصولها إلى أسلوب تفكير المستشرقين وقد أقبل أصحاب نظرية التحديث (modernization theorists) على استخدامها كاطار تحليلي في دراساتهم للمجتمعات العربية وغيرها من مجتمعات الشرق الأوسط المعاصرة(٧).

ويرى تيرنر أن ليرنر يقدم لنا في كتابه منظوراً محدوداً أو نموذجاً أحادي البعد (Un-idimensional Model) لعمليات التطور العالمي يستند الى نظرية أثنية تتمركز حول تأثيرات الثقافة الغربية، متجاهلاً المشكلة الأساسية للتطور الرأسمالي الذي ظهر في مناطق محيطية تدور في فلك الرأسمالية العالمية. يضاف الى ذلك أن الحالة النهائية للتنمية هي المنافسة الرأسمالية التي تعمل على تحريك المستهلكين سيكولوجياً خلال وسائل الاتصال المنظمة الفعالة التي تخبرهم بالسلع والأدوات التي يمكنهم اختيارها. ويستطيع المرء أن يوضح بأمثلة متعددة، بأن الكيانات الاجتماعية مثل المانيا وايطاليا قد تحولت من نظام الاقطاع الى

الاحتكار الرأسمالي وليس الى المنافسة الرأسمالية. فإذا تجاوزنا التجربة الاوروبية يمكن أن يواجه المرء السؤال الدائم المتكرر هل كـان في مقدور المجتمعـات التي تدور في فلك الرأسمالية العالمية أن تحقق تطوراً حقيقياً دون تدخل مركز من جانب الدولة. ويعود تيرنر مرة أخرى الى القول «لا يتضح اذا كان ليرنر يقدم نموذجاً مثالياً للتحديث أم وصفاً أمبيريقياً اذ يمكن تقديم العديد من الأمثلة التي تؤكد أن كثيراً من الكيانات الاجتماعية قد حققت تطوراً رأسمالياً في طفرات، وعمليات غير منتظمة... والتي انحرفت بعيداً عن النموذج الليبرالي/ الديمقراطي الذي تميز به «المجتمع الحديث» (p. 14)[٨].

* تنميط فيرنيا لدراسات القرية في الشرق الاوسط:

(Fernea's typology of Middle East Village Studies)

يقترح روبرت فيرنيا (Robert Fernea) استخدام «قاعدة تصنيفية جديدة (Classifac-tory Key) يرى أنها تساعد الى حد ما، عن ما هو مألوف عادة في مثل هذه الدراسات. ويقرر فيرنيا أن اختياره لبعض سمات معينة جاء متمشياً مع الموضوعات العامة التي عالجها مؤتمر «السياسات الريفية والتغير الاجتماعي في الشرق الاوسط» (Rural Politics and Social Change in the Middle East).

ويعترف فيرنيا كذلك بأن تصنيفه لا يمكن أن يكون شاملاً، وأن دراسة موضوع آخر سوف يتطلب بالضرورة وضع تصنيف من نوع آخر.

الدليل أو القاعدة التصنيفية

١) قرى منظمة على أسس قبلية.
أ ـ تأثير حضري بدرجة عالية.
ب ـ الاستقلال عن المراكز الحضرية بدرجة عالية.

٢) قرى تفتقر إلى التنظيم القبلي.
أ ـ تأثير حضري بدرجة عالية.
ب ـ الاستقلال عن المراكز الحضرية بدرجة عالية.

٣) قرى يتضمن تنظيمها عناصر قبلية وأخرى غير قبلية.
أ ـ تأثير حضري بدرجة عالية.
ب ـ الاستقلال عن المراكز الحضرية بدرجة عالية.

يبدو من تصورات فيرنيا في تعريفه وتصنيفه للزراع (Cultivators) كمجتمع ريفي أنه استند فيها الى أفكار وولف الخاصة بأهمية وجود الدولة وكذلك الى أفكار ردفيلد الخاصة

بتأثير المجتمع الحضري رغم أنه لم يشر بصورة مباشرة الى اعتماده عليها في وضع مفاهيمه. ولكن واقع الأمر يدل على أن الأسس التي بنى عليها تصنيفاته يمكن نسبتها بسهولة الى أفكار كل من وولف، وردفيلد. وعلى سبيل المثال، فان فكرة وولف التي تقول بالأهمية الخاصة لوجود الدولة لتحديد هوية المجتمع الريفي يرددها فيرنيا بقوله إن ضعف التنظيم القبلي في قرية ما يؤدي الى زيادة سلطة الدولة. كذلك يشير فيرنيا الى أن التنظيم القبلي قام بدور كبير في اثارة مقاومة الريفيين للحكومات التي ظهرت في المدن، وكذلك قبل ظهور الدولة القومية الحديثة.

ويمكن توضيح الطريقة التي استخدم بها فيرنيا «دليله التصنيفي» من خلال عرض المثالين التاليين:

١ ـ حتى وقت قريب كان من اليسير التعرف على القرى التي يعتمد تنظيمها على الأسس القبلية، والتي تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال عن المراكز الحضرية، والتي ترتبط كذلك بمصالح اقتصادية تضامنية، في قرى جنوب العراق. وكتابه الحديث الذي صدر بعنوان «الشيخ والأفندي» (Shaykh and Effendi, 1970) يعتبر نموذجاً جيداً لهذا النوع من القرى، وإن كانت دراسة سليم للقرى العراقية في منطقة المنتفج عام ١٩٦٢ تعبر عن هذا النمط بصورة دقيقة حتى منتصف الخمسينات.

٢ ـ تمثل التجمعات الكثيفة للقرى المنتشرة في منطقة الدلتا شمال مصر النمط المقابل الذي يفتقر الى التنظيم القبلي، اضافة الى تعرضه لتأثيرات حضرية عالية وخضوعة لادارة سياسية مركزية.

ويعترف فيرنيا بأن مثل هذا النمط لن تكون له سوى فائدة محدودة لأي دارس لمجتمعات الشرق الاوسط اذا أتيحت له فرص الاطلاع على المراجع التي استخدمها في هذه المقالة. فهي مجرد محاولة لوضع نوع من التنظيم الاثنوجرافي لقرى الشرق الاوسط. وأرى ان اختياره للمعايير والبيانات الانثروبولوجية اتسم بشيء من التعسف، والسبب الرئيسي كما يبدو هو عدم توفر اطار نظري واضح لصياغة هذه الانماط. وترتب على ذلك أن جاءت مقالة فيرنيا في شكل قائمة ساذجة ومجرد عرض مستفيض لمجموعة من الادبيات. اضافة الى أن خطة فيرنيا التصنيفية لا تمثل اضافة ذات بال في المجال النظري، كما لم تسهم في معالجة، ما أشار إليه، من ثغرات في الادبيات الاثنوغرافية (Ethnographic Gaps) التي تتصل بقرى الشرق الاوسط. هذه الثغرات التحليلية الاثنوجرافية قد أشار إليها جيرتز (Geertz, 1961) في مقالته التي ظهرت منذ عدة سنوات. وثمة قيود تحد من امكانية استخدام مدخل فيرنيا وتعوق الافادة منه في بحوث مستقبلية. ولاجدال في أن أي تحليل

دقيق للتحولات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة لقرى الشرق الاوسط يتطلب منهجاً نظرياً أكثر عمقاً وتطوراً يتجاوز المعايير البسيطة التي تعتمد على شدة البناء القبلي أو ضعفه التي صاغها فيرنيا في تصنيفه.

باتاي وثنائية الغرب الدينامي/والشرق الاستاتيكي:

أهم ما يسترعي نظر القارىء لمقالة باتاي التي قدمها بعنوان: وطأة الغرب على الشرق الاوسط (The Dynamics of Westernization in the Middle East) اعتماده على نمط انثربولوجي رئيسي سبق وأن وضعه ردفيلد في ثنائية «النظام التقني» و«النظام الاخلاقي» (Technical Order and the Moral Order) وقدمه في كتابه الذي يحمل عنوان (The Primitive World and its Transformations) وقد صدرت طبعته الأولى عام ١٩٥٣. ويبدو في جلاء من الخلاصة النظرية لمقالة باتاي ترديده لمفاهيم ومصطلحات ردفيلد وتركيزه عليها. اذ يقول: «ينبغي الاشارة الى أن تطور مجتمعات الشرق الاوسط التقليدية قد تأرجح لعدة قرون عند بداية تشعب الطريق، والذي حسب ما يقول به ردفيلد أدى الى توجيه المجتمعات الانسانية المتمدينة نحو أحد مسارين، هما مسار التمدن الحضري أو مسار المجتمع الشعبي. اضافة الى ذلك، وكما يشير ردفيلد، من أن النظام التقني يعمل على تدمير النظام الاخلاقي، فإن زيادة المؤثرات الجديدة للنظام التقني أدت الى تقويض وتدمير النظام الاخلاقي لمدن الشرق الاوسط (251 :1970).

وفي ضوء هذا الاسلوب الوصفي الذي اتبعه باتاي، نلاحظ ان النظام التقني بمفهوم ردفيلد ليس الا تعبيراً مجازياً عن الهجمة الشرسة للمجتمع الصناعي الرأسمالي الذي أخذت تطرق أبواب مجتمعات الشرق الاوسط المستقرة والتي تحتضنها التقاليد الاخلاقية. وقد وجه المدخل النظري المبهم غير الواضح تفكير باتاي نحو رؤية عمليات تأثير الغرب في الشرق الاوسط باعتباره مجرد احتكاك أو اتصال (Contract) بين ثقافتين مختلفتين تتمايزان من ناحية القوى والفاعليات الدينامية. ولذلك نجده يتساءل متعجباً عن طبيعة القوى، التي تؤدي في كثير من مواقف الاتصال المباشر الى هيمنة الثقافة الغربية وخضوع ثقافة الشرق الاوسط واستسلامها. (6 - 235 :1970).

في الاطار العريض للتغير الاجتماعي والثقافي في الشرق الوسط يشير باتاي الى التكنولوجيا والتقدير والتبجيل للغرب (Technology), (Prestige) باعتبارهما عاملين على درجة كبيرة من الأهمية في فهم ديناميات مواقف الاتصال المباشر بين الثقافتين. ومن هذا المنظور فان ما نلاحظه هو تغيرات مؤسسية تنتهي الى اعادة تركيب التكوينات الطبقية، كما تنمو عمليات التحضر والتصنيع بصورة مطردة ويترتب عليها اضطراب القيم الثقافية المحلية

(p. 238). ورغم أن باتاي يسلم بأهمية المؤثرات التي تنشأ عن مؤسسات غربية أخرى في اعادة تنظيم الحياة الاجتماعية في أجزاء حيوية من مجتمعات الشرق الاوسط خلال القرن التاسع عشر، فإنه يقتصر في تحليله بوجه خاص على هذين المظهرين للثقافة الغربية، وهما «التكنولوجيا» و«التقدير والاحترام». وفيما يتصل بالتكنولوجيا يرى باتاي أن أسباب قبولها من جانب سكان الشرق الاوسط يرجع الى «أن ثقافتهم لا تعطي للتكنولوجيا أهمية رئيسية... ولذلك فهم كغيرهم من أصحاب الثقافات المتعددة الأخرى، ينظرون في البداية الى أن الاقبال على التكنولوجيا الغربية لا يمثل سوى جانب ثانوي،ولن يكون له تأثير على قيمهم المحلية. ولم يحدث الا في مرحلة متأخرة، وبعد فوات الوقت أن أيقنوا أن مجرد قبول عنصر واحد من عناصر الثقافة الغربية سوف يجلب معه لا محالة، تأثيرات تفرز أضراراً خطيرة في النسيج العام لحياتهم الثقافية التقليدية» (p. 238).

وفيما يتصل بمفهوم «التقدير والاحترام» (Prestige) نحو الغرب كعامل هام في عملية تأثير الثقافة الغربية على الشرق يسلم باتاي بوجود صعوبات في تحليل المكونات (Components) المختلفة التي تدخل في مضمون هذا المفهوم. وكما يقول باتاي، «لقد كان لعامل القوة أهمية كبرى في المراحل المبكرة للتجربة الامبريالية في الشرق الاوسط. ولكن هذا العامل استبدل بمكونات أخرى متعددة مثل الثراء، وحيازة أدوات غريبة وأشياء تثير الدهشة والعجب، اضافة الى امتلاك معارف متخصصة في مجالات جديدة». ويقول باتاي «ان هالة الاحترام والتقدير التي أحاطت بأهل الغرب، سرعان ما انتقلت الى ثقافتهم أيضاً، ونتيجة لذلك أصبح اكتساب الثقافة الغربية موضوعاً يجد قبولاً اجتماعياً بصرف النظر عن فائدتها المباشرة» (p. 238).

وسوف أقتصر هنا في دراستي لتحليل مفاهيم باتاي على بعض الملاحظات، فمن ناحية، نلاحظ ان استخدام باتاي لمصطلح تأثير الغرب (Westernization) يستدعي تقديم بعض الملاحظات النقدية. فأولاً، يعبر مصطلح «تأثير الغرب» عن عملية تاريخية ثقافية واسعة، الا ان استخدام باتاي لهذا المفهوم يحمل من الغموض واللبس أكثر مما يقدم من تفسير. ومن السهل أن يعترض المرء على التوجه النظري العام الذي اتبعه باتاي بتقريره أنه لم يكن الغرب الصناعي الحديث كتصنيف مجرد عام هو الذي اقترب من ثقافات أخرى لايجاد مواقف اتصال مباشر ترتبت عليها ديناميات جديدة، بل كان نظاماً اجتماعياً رأسمالياً غربياً بخصائصه المتميزة، انطلق خارج حدوده ليستعمر بلداناً أخرى وراء البحار للاستيلاء على المواد الخام والسيطرة على الأسواق الخارجية، وباعتباره نظاماً يقوم على المنافسة والحصول على الربح، أوجدت الرأسمالية بروليتارية حضرية ليس في بلدان الشرق الاوسط

وحدها بل في وطنها الأم. وكانت ساعات العمل التي تراوحت بين ١٢ - ١٣ ساعة يوميا التي فرضت على عمال لانكشير في محالج القطن وغيرها من الصناعات الأخرى صورة قائمة لاستغلال الانسان وتعاسته، ووضعتهم في مستويات لا تحسدهم عليها البروليتارية المتنامية في الشرق الاوسط ولا في غيرها من البلدان.

كذلك ثمة بعض المصطلحات التي استخدمها باتاي وتحتاج الى وقفة تأمل وتمحيص. اذ أنه يصف مجتمعات الغرب والشرق الاوسط في مقالته باعتبارهما في «موقف اتصال مباشر» متجاهلاً العصور الطويلة للتاريخ المشترك الذي جمع بين الشرق والغرب الأوروبي. ولا يقدم تفسيراً مقنعاً للعوامل النظرية التي تحدد طبيعية هذه المواقف. ولكن القراءة المتأنية لتاريخ أوروبا الحديث تؤكد ان التجربة الأوروبية في بلدان الشرق الاوسط وغيرها من البلدان كانت «تجربة استعمارية» بكل المقاييس وليست مجرد مواقف اتصال مباشر.

وبالمثل يعتبر اختياره لمصطلحات تحليلية أخرى مثل «التكنولوجيا» و«التقدير والاحترام» مدخلاً مضللاً. فهذان المصطلحان ينبغي، كما أعتقد، النظر إليهما كظواهر ثانوية، أي مشتقات لا تعبر عن القوى الكبرى التي أفرزت ديناميات جديدة في مجتمعات الشرق الاوسط، ومن هنا كانت فائدتها التحليلية محدودة بدرجة كبيرة. وعلى سبيل المثال، فان مصطلح «التقدير والاحترام» يخفي في الواقع طبيعة «القوى الاستعمارية الفعلية» والسياسة الاقتصادية التي سيطرت على مجتمعات الشرق الاوسط التي وقعت في مخالب الاستعمار. ولنا أن نتساءل، هل كان التقدير والاحترام للغرب كافياً في حد ذاته لاخضاع المجتمعات المحلية في الشرق الاوسط لنفوذ الغرب وأهدافه ويوفر له اتفاقيات تجارية مجزية لترويج سلعه المصنّعة، أم أن نجاح القوى الاستعمارية في نهاية الامر هو الذي أرغم الباب العالي للموافقة على التصديق على ما عرف آنذاك بـالامتيازات الأجنبيـة؟ (The Capitualizations) تلك الامتيازات التي رتبت مزايا تجارية لصالح القوى الأوروبية في الولايات العربية التي كانت تمثل أجزاء من الامبراطورية العثمانية.

يمكن أن نقول في ايجاز ان باتاي يحاول أن يوهم القارىء بأن العملية التي يطلق عليها «تأثير الغرب» هي مجرد تصوير لمجتمعات محلية قديمة تتميز بخضوعها لنظام أخلاقي، ولكن جذبها سحر الغرب وأغراها «نظامه التقني» والواقع أن اخفاق باتاي في أن يحدد في وضوح طبيعة القوى المسئولة عن افراز الديناميات الجديدة في مجتمعات الشرق الاوسط جعلت معالجته بعيدة عن العمق التحليلي، وظل في عرضه محتفظاً بالمظاهر الوصفية بوجه عام. والنقد الأساسي الذي يمكن أن يوجه الى باتاي رغم ذلك، لا يكمن في تناوله الوصفي للعملية بل في بساطته وسطحيته وقصوره التحليلي، فلم يتمكن باتاي من تحديد

المتغيرات والقوى التي أسهمت في عملية تأثير الغرب في مجتمعات الشرق الأوسط بصورة واضحة. واذا سلمنا بحقيقة عجز الصناعات الوطنية التقليدية عن منافسة السلع الأوروبية المستوردة، وانهيار نظام الصناعات الحرفية المحلية في مواجهة الصناعات الآلية، ثم اتجاه طبقة الأفندية نحو تقليد أساليب الثقافة الغربية في مجالات حياتهم، الى جانب التسليم بنمو الهجرة من الريف الى المدن وظهور طبقة بروليتارية حضرية الى غير ذلك من المظاهر فإننا نلاحظ ان المحاولة التحليلية جاءت خالية من التفسير الذي يبين القوى المؤثرة والفعالة في ايجاد تشكيلات اجتماعية جديدة في مجتمعات الشرق الاوسط في تلك المرحلة.

* ثنائية جوليك في الخوف والملاذ:

يذكر جوليك (Gulick) في كتابه المسمى: «الشرق الاوسط من منظور أنثروبولوجي» أن ثمة تعميمين عامين عن الشرق الأوسط هما أن الناس في هذه المنطقة يتطرفون في ولائهم ومشاعرهم نحو الجماعة كما تزداد أحاسيسهم بفرديتهم في آن واحد» (Gulick, 1976: 30). وفي محاولة جوليك لتفسير هذين النمطين السلوكيين (Behavioral Syndromes) اللذين قد يبدوان متناقضين في ظاهرهما نجده يبحث عن قيمة جامعة أو تعميم يوضح به أسباب وجود هذين النمطين لدى شعوب الشرق الاوسط. ويفترض أن يؤدي الى «نقلة تحليلية» (Analytical Break) يمكن أن توفر نوعاً من التناسق والوحدة بين عدد من المعلومات المتنوعة والحقائق الانثروبولوجية التي تتصل بالموضوع الذي يعالجه. وينظر جوليك الى الحياة الاجتماعية في الشرق الاوسط على أنها «حالة تذبذب مستمر بين الاحساس بالخوف والاحساس بالملاذ والأمن من المخاطر» (1976: 30) ويستخدم هذه الثنائية كقاعدة تساعده في تنظيم المادة الأنثروبولوجية وتحليلها ولو أنه يعترف بأن هذه الصياغة الثنائية لا ترقى الى مكانة النموذج العلمي المتكامل. ويرى ان هذه الثنائية تمثل التعميم الأشمل (p. 30). والمحور الذي يدور حوله كتابه، ويوضح كيف أن هذا التناقض بين طرفي ثنائية الخوف والملاذ يمكن ملاحظته في كافة مستويات الحياة في الشرق الاوسط ويقول بهذا الصدد: «تنطوي كل ظاهرة يدركها الناس على أنها ملاذ للأمن على عناصر من الخوف والخطر وبعبارة أخرى، لا يمكن أن يتوفر ملاذ كامل مطلق للأمن (p. 30) [٩].

ويرى جوليك أن ثنائية الخوف والملاذ يمكن أن تتسع لتشمل ثقافات أخرى بدرجات متفاوتة، ولكنه يعود الى التأكيد بأنه «يعتقد أن شعوب الشرق الاوسط أقل تحرراً من مشاعر الخوف في حياتهم مقارنة بكثير من شعوب العالم الأخرى» (p. 3) من الواضح أن جوليك يحاول هنا أن يشتق سمة عامة لحالة الوجود الانساني ويرمي الى بناء تعميم نظري يمكن أن تكون له قيمة تحليلية في دراسة مجتمعات الشرق الاوسط.

ويبدو أن المشكلة الحقيقية في ثنائية جوليك ليست في قيودها بل في صياغتها الفضفاضة وعموميتها. فقد انتقل جوليك في قفزات واسعة من المغرب الى ايران فأفغانستان لاختيار مادته الانثروبولوجية بطريقة انتقائية حتى يمكنه اثبات تعميمه وفرضياته النظرية. وحيث عثر جوليك على أفضل الأمثلة التي توضح افتراضاته حول الاختلافات القائمة بين المجتمعات الخاضعة لسلطة الحكومة (Land of Government) وبين المجتمعات المنشقة عليها (Land of Dissidence) (Waterbury, 1970) ويشير جوليك الى أن الثنائية القائمة بين «بلد المخزن»، أو الحكومة المركزية (Centreralized Government) «وبلد السايبة» (Land of Dissidence) في بلاد المغرب تبين كيف أن ما تدركه جماعة ما على أنه ملاذ وأمن يتحول لدى جماعة أخرى الى موطن للخوف والخطر. ثم يطبق هذه الظاهرة الاجتماعية لتشمل كافة شعوب الشرق الاوسط ليفسر من خلالها تطورها التاريخي الى جانب مجموعة أخرى من الظواهر الثقافية. ويضيف جوليك الى ذلك قوله بأن «تصور حدود أرض الحكومة/ وأرض المنشقين اذا انحصرت في مجرد المعنى الجغرافي وحده سوف يجعلها محدودة القيمة» (p. 33). بل تمثل هذه الثنائية «حالة ذهنية» (A State of Mind) وبمعنى آخر تعبر الثنائية كما يرى جوليك، عن اتجاه سيكولوجي ذهني ادراكي، ثم يستخدم تصور الخوف والملاذ كاطار يفسر به كثيراً من الظواهر المختلفة.

والنقد الاساسي الذي أوجهه لمدخل جوليك التحليلي يرتكز على تجاهله للحقائق التاريخية البارزة والاوضاع الاجتماعية التي يمكن أن تفرز اتجاهات ذهنية ادراكية لدى الافراد والجماعات في الشرق الاوسط. واعتراضي ينبعث من أن ادراك شعب من الشعوب للخوف والمخاطر أو الملاذ والامن يعد أساساً محصلة ونتاجاً للأوضاع التاريخية والاجتماعية التي يعيشون فيها. وعلى سبيل المثال، خلال العصور الوسطى والمراحل المتأخرة من تاريخ مجتمعات الشرق الوسط عندما كانت الحكومات المركزية غريبة أو بعيدة عن مصالح الشعوب وكان مصير الحكام والولاة المفوضين معلقاً ولا يوحي بالاستقرار، كان لا بد وأن تفرز مثل هذه الاوضاع أنماطاً سيكولوجية ذهنية (Mentalistic Syndromes) مماثلة لمركب الخوف والامن فقد كان العمل الاداري وحالة الامن والحياة السياسية كلها تتسم بالقصور وعدم الكفاية والاضطراب. وهكذا كانت الاوضاع التاريخية للمدينة الاسلامية التقليدية، على سبيل المثال، فنجد الاحياء الشعبية بأزقتها الضيقة، وأبوابها المتينة الضخمة التي يمكن اغلاقها والدفاع عنها، وسهولة حمايتها من الاخطار المحتملة، وبذلك تشكل وعي واحساس عميق بالانتماء المحلي والارتباط بالجيرة. وفي بعض المدن العربية التقليدية كانت توجد بعض الجماعات التي تهتم بتوفير الحماية الذاتية للحي يطلق عليهم شباب الفتوة. كما كانت هندسة البناء وتخطيط الشوارع واقامة البوابات، وموقع الجامع كلها تعبر عن نظرة

سكان الحي الى العالم الخارجي باعتباره مصدراً للخطر والارتياب، وقد كان حقاً على هذا النحو. وعندما كان رجال الحكومة يظهرون أمام الرعية كجباة للضرائب وأدوات القمع، ويمثلي سلطة واهية فقد تنهار في أي لحظة، كان من المتوقع حينئذ أن يتكون لدى الناس اتجاهات ومواقف ادراكية كالتي أشرنا إليها نحو العالم الخارجي. وبالمثل عندما كان الجهاز الاداري للدولة التقليدية في المغرب ضعيفاً وامكانيات الدولة المادية محدودة ولا تسمح لها بفرض سلطتها على المناطق البعيدة الشاسعة، كان من المنطقي أيضاً أن يحمل رجال القبائل في المغرب أسلحتهم أثناء ممارسة أنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية في أرض واسعة ممتدة. مثل هذه الاوضاع قد تستدعي الى الاذهان صورة مماثلة لحياة المستوطنين الاوائل لأمريكا في القرن التاسع عشر.

فإذا كان جوليك يريد منا أن نقتنع بما يقول بأن سيكولوجية الخوف/ والملاذ كعامل يتحكم في سلوك شعوب الشرق الاوسط فكيف يمكنه أن يفسر سلوك الفلاحين ورجال القبائل من أهالي المغرب والجزائر وتونس الذين يعيشون في الوقت الحاضر في حالة تفاعل دائم مع المدينة، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل نجد الملايين منهم يهاجرون من بلادهم للقيام بأشد الاعمال قسوة في مدن ذات ثقافات غريبة عليهم، وحيث تسود ظروف عمل قاسية، وتفرقة عنصرية وحواجز لغوية وأوضاع تواجههم يومياً في تحد واصرار، وحيث تكمن في طياتها في كل الأوقات مخاطر محتملة في أماكن نائية عن مواطنهم الأصلية. هنا لا يملك المرء إلا أن يتساءل عما حدث لسيكولوجية الخوف!.

وفي بلاد اليمن نلاحظ أن رجال قبائلها وفلاحيها الذين كانوا حتى الماضي القريب يتوجسون خيفة من القبائل المجاورة يقبلون اليوم على الانتقال بعيداً عن قراهم وأهليهم ويهاجرون الى أماكن كانت تعتبر بالنسبة لهم مناطق خوف ثم أصبحت في الوقت الحاضر أماكن ملاذ وأمن يلتمسون فيها الرزق وأسباب المعيشة. (كالسعودية وبلدان الخليج الأخرى). اضافة الى أن ما يسترعي الانتباه أن المدن العربية التقليدية التي ارتبطت عمارتها وتخطيطها بثنائية الخوف والملاذ قد تحولت أو أعيد تخطيطها على أسس حضرية مختلفة لتلبية مطالب الحياة الاقتصادية الحديثة. وهكذا لم يعد الخلاص من الخوف وتوفير الأمن للأهالي مزروعاً وراء الاسوار العالية أو الابواب الضخمة، ولا خلف قباب الاولياء ومآذن المساجد.

ومن المسلم به أن كل مجتمع من المجتمعات الانسانية تتدخل في تكوينه ومساره قوة وظروف اجتماعية وتاريخية متشابكة. ولذلك كان من الطبيعي أن ننسب ظهور وتبلور مواقف ذهنية واتجاهات سيكولوجية معينة الى السياق العام للأوضاع التاريخية. وبهذه

الرؤية ينبغي اعتبار ثنائية الخوف والملاذ تكويناً عاماً لوصف هذه المدركات الثقافية (Cultu-ral Cognitions) التي أفرزتها معطيات تاريخية معينة. وهكذا يمكن استخدام ثنائية جوليك في وصف بعض مظاهر التكيف للتغير الثقافي. ورغم ذلك تظل قيمتها التحليلية محدودة بدرجة كبيرة في تفسير التغيرات البنائية العريضة. نظراً لأن صياغته جاءت شديدة العمومية والاتساع. فاستعراض هذه الثنائية لا يوفر لنا تعريفاً دقيقاً محدداً للمعطيات التي تشكل مركب الخوف أو مركب الملاذ والأمن، وبذلك يمكن أن ينضوي في تكوين هذين المفهومين (المركبين) كل ما يمكن أن يقع عليه الاختيار. وعلى سبيل المثال يمكن تحديد مثل هذه الثنائية والتعرف عليها فيما تمثله الطاقة التكنولوجية الحديثة (كالتسرب الذري الذي حدث في المفاعل النووي في هاريسبورج في ولاية بنسلفانيا عام ١٩٧٩، والمخاطر الكامنة في بعض الأغذية، والهجرة الى المدن، والحياة في تكوينات جديدة كالمجتمعات التي تشكلها الجماعات الدينية والمذهبية، ومن أمثلتها جماعة جيم جونس الذي أقام مجتمعاً للخلاص في جيانا وانتهى بتدمير الجماعة برمتها عام ١٩٧٨، اضافة الى المشروعات الكبرى كالسدود وغيرها التي تنشأ أساساً لتوفير الحياة والأمن، بينما يمكن أن تمثل اليوم في نظر البعض مصدراً محفوفاً بالمخاطر والدمار الذي يهدد الوجود الانساني[١٠]).

من ناحية أخرى نلاحظ أن تصور جوليك لثنائية الخوف والملاذ دفعه الى استخدام المدخل الانثروبولوجي الذي يعزل الثقافة عن معطياتها التاريخية والمادية العريضة، الأمر الذي ترتب عليه وجود ثغرات ونقاط ضعف تحليلية في دراسات الانثروبولوجيين الذين أخذوا بهذا المدخل (Culturiologists Approach) والأخذ بهذا المنهج يؤدي الى استخلاص بعض المركبات والثيمات الثقافية من ثقافة ما ثم تكثيفها وبلورتها في صياغات انثروبولوجية خاصة تستخدم في تفسير سلوك الناس ومواقفهم السيكولوجية والاجتماعية[١١]. وإذا كانت أهمية الثقافة ودورها في حياة المجتمع موضوعاً لا يمكن انكاره، الا أن تجريد بعض السمات والخصوصيات الثقافية واعطائها خصائص الأشياء المادية لا يجعلها أكثر من مدخل تحليلي شديد القصور والاضطراب والتضليل ويظل مسألة تتحداها ديناميات التاريخ والفعل الانساني.

والخلاصة أن صياغة ثنائية الخوف والملاذ التي وضعها إما أن تترك كلية أم تقبل كمجرد مقولة عامة لتناقضات الوجود الانساني. ويحضرني هنا بمناسبة استخدام جوليك لعبارة «التناقض المنسق» (Paradoxical Consistency) في وصفه لسلوكية الشخصية العربية، تلك العبارة الرائعة التي صور بها البرت كامو موقع الانسان وما يغمره من احساس بالاغتراب في هذا العالم باشارته الى أن هذا العالم هو بآن واحد منفى الانسان ومملكته.

** ملاحظات نقدية ختامية حول الأنماط:

من العرض السابق يمكن أن نستخلص بعض الملاحظات النقدية الخاصة بصياغة الأنماط والمتعلقة باستخداماتها المناسبة وسوء استخدامها في العلوم الاجتماعية. فقد تبين لنا من مناقشة الثنائيات النمطية السالفة أنها تتضمن أولاً بشكل مباشر أو غير مباشر على اتجاه تطوري يتضافر مع المعطيات النظرية الاساسية التي تدخل في تكوين هذه الثنائيات. ومن ناحية أخرى نجد أن الخاصية البارزة لهذا الاتجاه التطوري أنه يتبع نموذجا معيناً ثابتاً يأخذ صيغة الانتقال من المجتمع البسيط الى المعقد، ومن مجتمع المكانة الى مجتمع التعاقد ومن الشعبي الى المجتمع الحضري، ومن المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث... الى آخره. اضافة الى ذلك نلاحظ ان هذا المنظور التطوري يشير الى الرابطة القوية بين هذه التصورات النمطية والنموذج الوضعي (Positivist Paradiom) الذي ساد ولا يزال سائداً في المدارس الفكرية الغربية.

من الملاحظ ان النماذج النمطية بكل أشكالها تعتمد في بنائها أساساً على استقراء مجريات التاريخ واستخلاص صور وأشكال من الحياة الاجتماعية المعقدة، ثم تستخدم هذه الصياغات النمطية في إجراء عمليات البحث العلمي. وخلال المراحل المبكرة لتطور علوم الاجتماع والانثروبولوجيا كان يتضح الاعتماد على التصور النمطي (خاصة عند أصحاب النظرية الوظيفية - البنائية) التي نادى بها رادكليف براون، واعتبرت عملية التنميط بشكل عام كخطوات منهجية مفيدة في الطرق والاساليب العلمية.

إلا أن المخاطر المحتملة تكمن في سوء استخدام الانماط كصياغات تحليلية الى جانب ما تحمله من تضليل في نظرتها الى الصياغات النمطية على أنها موضوعات مادية (Reification). وأيضاً في احتمال فرض هذه الصياغات على الواقع الامبيريقي بصورة تعسفية مجزأة مفتتة. وقد انصب الجانب الكبير من النقد على سوء الاستخدامات المنهجية والتحليلية (كتلك الامثلة التي جاءت في متن البحث). بيد أن الباحثين الذين تصدوا لدراسة الديناميات المعقدة لعمليات التغير الاجتماعي للمجتمعات الشاملة سرعان ما اتضح لهم نواحي القصور الكامنة للاستخدام الساذج والبسيط للانماط كاتجاه نظري منهجي عام[١٣]. برغم ذلك يتضح لنا أن التحليل الذي يلجأ الى التبسيط بالسهولة المنهجية التي يتسم بها المنهج النمطي، يمكن أن تغري (كما اتبع في الماضي) الباحث للاقتراب من العالم الواقعي من خلال هذا المنهج وبالتالي يحد ويشوه من فهمه للمجتمع والتاريخ.

تفرض علينا الصورة التي تبرز هذه الايام عن مجتمعات العالم الثالث المتغيرة ان نضع اعتبارات تحليلية بسبب وجود مجموعة من أنماط الانتاج المتفاعلة والمتزامنة في المكان

والزمان. وهذه الصورة ترغمنا أيضا على فحص عملية انفصالها (Articulation) أو تخلخلها (Disarticulation) مع بعضها البعض خلال منظور تاريخي على المستويات المحلية والخارجية العالمية (Taylor: 1981). ان وجود مثل هذه الصور البارزة ثم أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان تفرض نفسها بقوة على من يستخدم النموذج النمطي كاشكالات منهجية. كذلك اذا وردت على ذهن الباحث بعض التساؤلات مثل الاسباب والعوامل التي مكنت نظام الانتاج الرأسمالي الغربي من التواجد مع أنماط غير رأسمالية سواء في المجتمع العربي أو غيره من مجتمعات الشرق الاوسط، كذلك تساؤله حول امكان وضع اطار نظري لبناء نمط الانتاج غير الرأسمالي واستمراريته، فلا شك أن الباحث لن يجد اجابة مرضية ومقنعة لأسئلته بين الاسهامات التي قدمها أصحاب المنهج النمطي، ولا حتى في النظريات الفرعية كنظرية التحديث (Modernization Theory) التي اشتقت أصلاً من نظرية الانماط. ذلك أن التحليلات التي تقدمها نظرية الانماط ليست تفسيرية ولكنها وصفية فهي لم تعالج بصورة منظمة العلاقات السببية (Ilchman and Uphoff: 1971: 8).

والحقيقة أننا سوف نصل الى نتائج محدودة اذا وقف تحليلنا عند تحديد السمات كمعطيات أو صفات خاصة لمجتمعين متناقضين يوجدان على متصل تصوري فيما يتعلق بالعلاقات والظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لا تتفق مع هذه الانماط المثالية أو بالنسبة للمجتمعات التي تنحرف عن هذا النمط المثالي كما هو الحال في مجتمعات الشرق الاوسط. كما تبين من المناقشة التي جاءت في صلب البحث، يتضح أن التحليلات التنميطية غالباً ما تعالج ظاهرة كالتحديث مثلاً، كعملية حتمية تؤدي الى ايجاد مؤسسات وقيم وأنماط سلوكية تماثل تلك الكائنة في المجتمع الصناعي الرأسمالي الغربي. ولا جدال في أن هذا التحيز الغائي (Teleological Bias) والتعصب لمسيرة التطور التي بلغها المجتمع الغربي، يمكن أن يكون أسلوباً مضللاً ويفرض قيوداً تحليلية على الباحث. مثل هذه القيود غالباً ما تبدو في تجزئة الوقائع التاريخية والظواهر الاجتماعية، بل والمعرفة الانسانية بوجه عام.

بعد بسط جوانب موقفنا النقدي للمنظور النمطي، ما البدائل التحليلية التي يمكن أن نقدمها هنا لوضع اطار نظري جديد لدراسة المجتمع العربي المعاصر وثقافته؟ أعتقد أنه يمكن الاهتداء في ذلك بالأفكار النقدية الحديثة التي وردت في كتاب براين تيرنر الأخير: «ماركس ونهاية الاستشراق» (Marx and the End of Orientalism: 1978). كما أرى أن عملية وضع مثل هذا الاطار ما هي الا محاولة يمكن أن توفر صياغة بعض الافكار والأطر النظرية التي تعتمد على النظرية الماركسية في الاقتصاد السياسي. الا أن المعالجة الكاملة

والمرضية لتوضيح الابعاد التي قد يشملها تكوين هذا الاطار تتطلب دراسة أخرى مستقلة والتي لا تزال قيد الاعداد والبحث.

الهوامــش

(١) أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لزميلي وصديقي محمود حسن، مدرس الخدمة الاجتماعية في جامعة الكويت، الذي مكنني من خلال مساعدته وجهده القيمين في تهذيب أسلوب النص وتنقيح ما بدا غامضاً أو وعراً فيه. ان مساعدته السخية لتعتبر جزءاً هاماً في عملية اخراج هذا البحث بصورة اكاديمية جيدة مرضية.

(٢) يوجه بعض الانثروبولوجيين وعلماء الاجتماع العرب بعض التحفظات المختلفة حول استخدام العلماء الغربيين لمصطلح «مجتمعات الشرق الاوسط» (Middle Eastern Societies) اذ يرون أن هذا المصطلح يكتنفه الغموض التحليلي واللبس الايديولوجي المتعمد، ذلك ان اصرار هؤلاء العلماء على التركيز على هذا المصطلح يقصد به ترسيخ فكرة تعدد الثقافات والمجتمعات في هذه المنطقة حتى يمكن تبرير وجود مجتمعات وثقافات أخرى غير عربية مثل اسرائيل. كما أن مدلول الشرق الاوسط في حد ذاته مفهوم غربي ولد أصلاً في ظل التجربة الاستعمارية للوطن العربي. وفي ضوء ما تقدم فإني أتفق مع هذه الاعتراضات والآراء النقدية التي تناولت هذا الموضوع، الا ان البحث الذي تعرضت له عبارة عن قراءة نقدية مباشرة لنصوص أصلية (كتبت باللغة الانجليزية) ومن ثم يصعب أن أتجاوز هذه النصوص بالتغيير أو التبديل ومن هنا كان ولا بد من الالتزام بها كما وردت في الأصل.

(٣) اعتمد الباحث في ما يتعلق بموضوع الأصول الأولى لمفهوم الانماط وتطورها التاريخي وجانب من موضوع مقومات النمط الصورية والمنهجية على مقالة ترياكيان الواردة في دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية تحت كلمة «الانماط» (Typologies) مجلد ١٦، صفحات: ١٧٧ ـ ١٨٦، ١٩٦٨.

(٤) يذكر ترياكيان في معرض مناقشته للمفكرين المحدثين الذين ساهموا في تطوير نظرية الانماط ان المانيا تعتبر البلد الذي، لأسباب مجهولة من وجهة نظر الكاتب، لا يزال يمثل المركز البارز للبحوث التنميطية المختلفة انظر مقالة ترياكيان في نفس المرجع السابق، ص ١٨٣.

(٥) تعرض أوسكار لويس في مقالة تعتبر اليوم من الادبيات الكلاسيكية الهامة حول المجتمعات الريفية، عنوانها: «Tepoztlan Restudied: A Critique of Folk - Urban Conceptualization of Social Change». لعدد من الافكار النقدية «متصل المجتمع الشعبي ـ الحضري» وعلاقته بالتغير الاجتماعي كما صاغها رويرت ردفيلد، وتناولها لويس كما يلي:

١) ان مفهوم متصل المجتمع الشعبي ـ الحضري يركز اهتمامه التحليلي على المدينة باعتبارها بؤرة للتغير الاجتماعي مما يعني اهمال عوامل أخرى للتغير يمكن أن تنبع من داخل المجتمع (الشعبي) أو من خارجه.

(٢) ومن هنا نلاحظ أن التغير الثقافي في كثير من الحالات لا يرجع بالضرورة الى انتقال المجتمع

الشعبي المحلي الى أشكال المجتمع الحضري بل يعود الى زيادة عناصر اللاتجانس الثقافي أو نقصانها.

(٣) نظر ردفيلد الى بعض الخصائص والمعايير التي يتضمنها تعريفه للمجتمع الشعبي (Folk Society) مثل التجانس، صغر الحجم، الانعزال، التماسك الاجتماعي القوي، الأمية، الى آخره باعتبارها خصائص متداخلة ومتكاملة فيما بينها الا أن هذه العناصر في الواقع يمكن أن توجد مستقلة عن بعضها البعض.

(٤) ان تصنيف ردفيلد لانماط المجتمعات الانسانية كمجتمعات شعبية/ حضرية يضعف من قيمة أهم المكتشفات الانثروبولوجية الثقافية التي تؤكد وجود الاختلافات الواسعة بين ثقافات ونظم القيم عند ما يسمى بالشعوب البدائية.

(٥) يقودنا التركيز على الأشكال الصورية للثقافة الى اهمال الابعاد والمعلومات السيكوثقافية، مما يعوقنا عن تفهم ومعرفة أنماط الشخصية لدى الشعوب.

(٦) ان تصور ردفيلد في نموذجه لمتصل المجتمع الشعبي - الحضري يوحي لنا أن عملية التغير الاجتماعي تأخذ مساراً منسقاً ومتكاملاً وأحادي الاتجاه في كل النظم والمؤسسات الاجتماعية. ومثل هذا التصور عبارة عن اعادة لنظرية التطوريين الأوائل في التغير الثقافي، كما أن هذا التصور لا يقدم لنا مفهوماً واضحاً لنسب التغير.

(٧) تعبر الأفكار التي تتضمنها مفاهيم ردفيلد عن التغير الاجتماعي من منظور فلسفي تقييمي يحمل ملامح أفكار روسو القديمة حول الشعوب البدائية التي أطلق على أهلها لقب «النبلاء» المتوحشين (Noble Savages) مما يعني أن ردفيلد يرى في مجيء المدينة أو المدنية إليهم سقوطاً لهذا النبل البدائي.

(٦) إن التحليل الانثروبولوجي الذي استخدمه كلايد ميتشل وآخرون من مدرسة مانشستر في الانثروبولوجيا الاجتماعية، يعتمد على تتبع واستخلاص شبكة الاتصال والتفاعل بين الافراد والجماعات في مدن وسط افريقيا. ان مثل هذا المنهج التحليلي (Network Analysis) يلفت انتباهنا الى الاشكال والمستويات المعقدة والمتعددة التي يلجأ اليها الافراد المهاجرون عادة في علاقاتهم داخل الاوساط الحضرية الجديدة، اذ أن الكثير من اتجاهاتهم السلوكية تظل متأثرة بل ومقيدة أحياناً بانتماءاتهم لجماعاتهم القبلية الاصلية التي انتقلت الى مجتمع المدينة الجديد. علماً بأنني لست من المتحمسين لاستخدام نموذج شبكة الاتصال التحليلي رغم انه لا يزال يقدم لنا وصفاً دقيقاً، شبيهاً بالسيناريو السينمائي لمسرح الحياة الاجتماعية في المدن، ويوجهنا كذلك الى مواطن الضعف والقصور في منظور التغير الاجتماعي الذي وضعه ردفيلد. انظر الكتاب الذي حرره كلايد ميتشيل (Social Networks in Urban Situations Analysis of personal Relationships in Central African Towns. Machester University Press.

(٧) ان هذا الاتجاه النظري التحليلي يبدو واضحا في المنظور الذي اعتمده ماكليلاند (McClelland: 1963) في دراسته لرجال الاعمال الاتراك وكذلك في الموضوعات التي أسهم بها المشاركون في المؤلف الذي قام بايندر (Binder) بتحريره بعنوان: السياسة في لبنان (Politivs in Lebanon: 1956)، كذلك نجد ان مانفرد هالبرن (Manfred Helpern: 1963) في كتابه الذي صدر بعنوان: «سياسات التغير الاجتماعي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا» (Politics of Social Change in the Middle East & North Africa). يشترك في كثير من منطلقات نظرية التحديث (Modernization Theory) بتركيزه على أهمية الدور المتزايد للطبقة الوسطى الجديدة نتيجة ما تتمتع به من قدرات على تحديث المجتمع من خلال ايجاد ونشر قيم ومواقف جديدة.

(٨) من الجدير بالذكر الاشارة الى أن تشخيص ليرنر للمجتمع اللبناني قد شابه القصور الواضح في إلقاء

أضواء سوسيولوجية تحليلية مقنعة ومفيدة، اذ نلاحظ انه قد وضع لبنان على رأس قائمة مجتمعات الشرق الاوسط التي في طريقها نحو تحقيق «مجتمع المشاركة». ان الكثير من المؤشرات في لبنان، كما يقول ليرنر، تدل على أن الافراد المواطنين قد تمكنوا من تحقيق مستويات متقدمة من الحراك السيكولوجي الذي اتخذه الكاتب كسمة أساسية وضرورية في بناء مجتمع المشاركة. ولكن أليس بالامكان أن ننظر الى الحروب الداخلية التي امتدت لفترة تزيد على تسع سنوات متعاقبة والى طبيعة الصراع الاجتماعي الشرس الذي أخذ أبعاداً ومنعطفات متعددة دليلاً على أن الافراد والجماعات في هذا البلد قد فشلوا في بناء مجتمع مدني متماسك يتميز بقدرته على توفير امكانيات فعلية لمواطنيه تمكنهم من المشاركة الحقة في العملية الاجتماعية والسياسية.

(١٠) ان الانثروبولوجية اليابانية موتوكو كاتاكورا، المهتمة بدراسة المجتمع العربي وثقافته قد جاءت بملاحظة انثروبولوجية قريبة من نوع التنظير الذي يقول به جون جوليك في ثنائية الخوف والملاذ. والملاحظة هذه تدور حول تصور الفرد لهويته ومكانته داخل الجماعة، وتحاول أيضاً أن تفسر لنا طبيعة الجماعة في المجتمع العربي الاسلامي. ان تحليلها الذي يأخذ بالتنميط أساساً له يتضح من خلال تحديد أشكال العلاقات التي يعتمد عليها الفرد في حياته داخل المجموعة التي ينتمي إليها. تذكر كاتاكورا ان الجماعات الانسانية تأخذ اشكالاً عديدة تتمثل في طبيعة حياة الفرد وتفاعله الاجتماعي داخل الجماعة ذاتها ويمكن تحديد هذه الاشكال بوجه عام في ثلاثة أنماط أساسية. النمط الاول يدور حول التأكيد على فردية الفرد (Individual Assertion Type) وهذا يتمثل في النموذج الاميركي. والنمط الثاني يؤكد على ذوبان الفرد في الجماعة (Individual Submergence Type) ويمثله النموذج الياباني. أما النمط الثالث فهو ذلك الذي يجمع بين طرفي قطبين متناقضين (Bipolar Type) ويبدو في النموذج العربي الشرق اوسطي. وتشير الكاتبة الى أن الفرد في هذا النموذج يؤكد ذاته بقوة داخل الجماعة الا أنه رغم ذلك يضع أهمية خاصة لالتزاماته نحو تحقيق طموحات الجماعة وأهدافها، ويستمر الاعضاء في التمسك بعهودهم لتحقيق اهداف الجماعة. ولما كان الاعضاء يحاولون كذلك التأكيد على ضمان مصالحهم وقيمهم الخاصة فإن تماسك الجماعة يظل دائما معرضا للتمزق والتدهور. ان صياغة كاتاكورا التنميطية هذه تماثل في بعض أوجهها صياغة مركب الخوف والملاذ الذي جاء بها جوليك وذلك ان جماعة القرابة الداخلية (The Inner Kinship Group) تظل تحمل باستمرار عوامل ونوازع التمزق والانحلال وبهذا لا يمكن أن تمثل بالنسبة للفرد ملاذاً دائماً يجهله ويطمئن إليه في كل الأوقات. انظر: Motoko Katakura in *The Islamic World and Japan*. Tokyo: The Japan Foundation. 1981 (pp. 285 - 317).

(١١) عاش الناس في امريكا حالة رعب وكأنهم في كابوس رهيب بداية شهر ديسمبر ١٩٧٨، عندما نقلت شاشات التلفزيون تفاصيل الحدث المفجع للانتحار الجماعي لأكثر من تسعمائة عضو من أتباع القس جيم جونز الذي أسس مستعمرة دينية في مدينة جونس تاون في غايانا. هذه المستعمرة التي مثلت وقتئذ واحة أمن وحلم بالخلاص لأتباع ومريدين هربوا من صخب المجتمع الاميركي وتناقضاته القاسية قد تحولت بين عشية وضحاها الى مقبرة جماعية ومسرح للرعب والدمار. انظر التقرير الكامل حول هذا الحدث في مجلة التايم الاميركية، عدد: ٤ ديسمبر ١٩٧٨.

(١٢) في هذا المجال يمكن الاشارة الى ما جاء به الانثروبولوجي الاميركي جورج فوستر في نظريته حول «المجتمع الفلاحي وتصور الخير المحدود» (Peasant Society and the image of limited Good) ، وكذلك صياغة أوسكار لويس لمفهوم «ثقافة الفقر» (Culture of Poverty) وآثارها على سيكولوجية الفلاح من أنها

تشابه أنماط التفكير النظري لثنائية جوليك حيث أن مفاهيمها تقوم على استخلاص بعض الخصائص والثيمات الثقافية الخاصة بحياة مجتمع ما في فترة تاريخية محددة ثم تتبلور على شكل مفاهيم نظرية يعتقد أن لها قدرة تحليلية وافية.

انظر: Jack Potter and others (eds.)

Peasants Society - A Reader: Boston: Little, Brown and Company, 1967.

Oscar Lewis. *Five Families*. New American Library. 1959.

(١٣) تجدر الاشارة في هذا المكان الى أن هذه القراءة النقدية في مجملها ليست موجهة الى الأنماط باعتبارها نتاج معارف المجتمع الغربي بوجه خاص بل يمكن أن توجه نفس الملاحظات النقدية لاشكال التنظير والتحليل التنميطي بوجه عام. ولا أعتقد أن سوسيولوجية ابن خلدون في تصنيفه التنميطي على سبيل المثال أفضل حالاً من ناحية امكانياتها التحليلية بمقارنتها بالنظريات الحديثة التي تناولتها بالتحليل في هذا البحث.

المراجع

— Abu - Lughod, J. (1972). «Rural Migration and Politics in Egypt» in *Rural Politivs and Social Change in the Middle East* (eds.) Antoun, R. and Harik, I., London: Indiana University Press.

— Amin, S. (1976). *Unequal Development*, New York: Monthly Review Press.

— Binder, L. (1966). *Politivs in Lebanon*, New York: Wiley.

— Fakhouri, H. (1972). *Kafr El-Elow: An Egyptian Village in Transition* New York: Holt, Ranehart, Winston.

— Feder, E. (1971). *The Rape of Peasantry, New York: Anchor Books.*

— *Fernea, R. (1972). «Gaps in the Ethnographic Literature on the Middle Eastern Village: A Classifactory Exploration» in Rural Politivs and Social Change in the Middle East* (Eds.) Antoun, R. & Harikn I., London: Indiana Univ. Press.

(1970). *Shaykh and Effendi*, Cambridge, Mass; Harvard Univ. Press.

— Frank, A. G. (1976). Latin America: Underdevelopment or Revolution. New York: Monthly Review Press.

— Geertz, C. (1961). «Studies in Peasant Life» in B. J. Siegal (ed.) *Biennial Review of Anthropology*, Stanford Univ. Press.

— Gulick, J. (1976). *The Middle East: An Anthropological Perspective* California: Goodyear Publ. Co.

— Halpern, M. (1963). *The politivs of Social Change in the Middle East and North Africa*, Princeton: Princeton Univ. Press.

— Ilchman, W. & Uphoff, N. (1971). *The Political Economy of Change*, Berkeley: Univ. Press.

— Katakura, M. (1981). «Human Relations in Islam: The Group and the Individual in Arab Muslim Communities» in *The Islamic World and Japan*. The Japan Foundation, Tokyo.

— Keatings, E. B. (1973). «Latin American Peasant Corporate Communities: Potentials for Mobilization and Political Integration in *Journal of Anthropology Research*, Vol. 29, no. 1.

— Kessings, R. (1976). *Cultural Anthropoloty: Contemporary Perspective.*

— Khuri, F. (1975). *From Village to Suburb*. Chicago: Univ. of Chicago Press.

— Lerner, D. (1958). *The Passing of Traditional Society, London: The Free Press of Glencoe.*

— *Lewis, O. (1953). «Tepoztlan Restudied: A critique of the Folk- urban Conceptualization of social change» in Rural sociology* Vol. 18, No. 1.

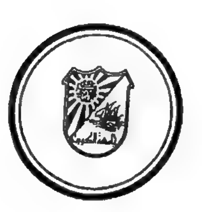
(1959). *Five Families*, New Americal Library.

— Lutfiyya, A. (1966). *Baytin: A Jordanian Village*, The Hague.

— Makinney, J. (1966). Constructive Typology and Social Theory. Sociology Series, Appleton - Century - Crofts,

New York.
— McClelland, D. (1966). «National Character and economic growth in Turkey and Iran» *Communications and Political Development*, Pye. L. (ed.), Princeton University Press.
— Mintz, S. (1953). «The Folk-Urban Community» in America, Journal of Sociology. Vol. 59.
— Mitchell, J. C. (1969). *Social Networks in Urban Situations*, Manchester: Manchester University Press.
— Patai, R. (1970). «The Dynamics of Westernization in the Middle East», in Lutfiyya and Churchill (eds.) *Readings in Arab Middle Eastern Societies and Cultures*, The Hague: Mouton.
— Potter, J. and others (eds.) (1967). *Peasant Society - A Reader*. Boston: Little Brown and Company.
— Redfield, R. (1947). «The Folk Society» *American Journal of Sociology, Vol. 52.*
— *Folk Culture of Yucatan*, Chicago: Univ. of Chicago Press.
— Salim, S. H. (1962). *March Dwellers of the Euphrates Delta*, London, School of Economic, Monographs in Social anthropology, No. 23, London: Athlone Press.
— Sjoberg, G. (1960). *The Preindustrial City*, New York: The Free Press.
— Stavenhagen, R. (1975). *Social Classes in Agrarian Societies*. New York: Anchor Books.
— Taylor, J. (1979). *From Modernization to Modes of Production* Highlands, New Jersey: Humanities Press.
— Tiryakian, E. (1968). «Typologies» in International Encyclopedia of the Social Sciences. Vol. 16, ص: 177 - 186 The Macmillan Company & The Free Press.
— Turner, B. (1978). *Marx and the End of Orientalism*, London: Allen & Unwin.
— Waterbury, J. (1970) *The Commander of the Faithful*, New York: Columbia Press.
— Wolf (1966) *Peasants*, Englewood. Cliffs: Prentice-Hall.
(1955). «Types of Latin American peasantry: A preliminary Discussion. *American Anthropology*. Vol: 57.





مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٣ ـ العدد ٤ ـ شتاء ١٩٨٥ (الصفحات من ٤٠١ إلى ٤٢٣)

سمات الشخصية المميزة للمرشدين الفعّالين وغير الفعّالين

سليمان الريحاني
مدير مركز الارشاد ـ الجامعة الأردنية

صالح الخطيب
كلية عمان ـ وزارة التربية

المقدمة :

يعرف الارشاد النفسي بأنه علاقة تتسم بالاحترام المتبادل ، والاتصال الفعال والأصالة وتقبل المرشد التام للمسترشد مع التركيز على حاجاته ومشاكله ومشاعره . (Boy and Pine, 1968) أو أنه عملية بناءة تهدف إلى مساعدة الفرد لكي يفهم ذاته ، ويدرس شخصيته ويعرف خبراته ويحدد مشكلاته ، وينمي إمكانياته ويحل مشكلاته في ضوء معرفته ، ورغبته ، وتعليمه وتدريبه لكي يصل إلى تحديد وتحقيق أهدافه . (زهران ، ١٩٨٢) وتوصف العملية الارشادية ، بأنها تفاعل بين شخصيتين ، هما شخصية المرشد ، وشخصية المسترشد وبناء على ذلك فإن البنية الشخصية لكل منهما لها تأثير ملحوظ على ذلك التفاعل . (Weitz, 1957) .

أما الشخصية فيعرفها جلفورد (Guilford, 1959) بأنها : نمط السمات المتميز للفرد ، ويعرف السمة بأنها كيفية ثابتة نسبياً ، تميز الفرد عن غيره من الافراد . ويعتبر جلفورد السمات التي تدخل في تكون الشخصية متعددة ، وهي تشمل سمات سلوكية وسمات بدنية .

أما لازاروس (Lazarus, 1963) فيعرف الشخصية بأنها صفات او استعدادات او توجهات مستقرة ، تحدد سلوك الفرد في المواقف المختلفة من خلال تفاعلها مع مؤثرات البيئة ، وينظر إليها على أنها بناء سيكولوجي وعملية . أما البناء فيتشكل من سمات الشخصية ، وأما العملية فتحدد التغيرات التي تطرأ على البناء والوظائف التي يقوم بها . وبعبارة أخرى فإن لازاروس يؤكد على أن الشخصية مفهوم نظري يستدل عليه من سلوك الفرد في المواقف المختلفة .

يتضح من التعريفات السابقة للشخصية وغيرها ، أنها تنظيم ديناميكي ـ ثابت نسبياً ـ من السمات التي تحدد نمط تفاعل الفرد مع المواقف المختلفة وتحدد أنماط سلوكه الظاهرة . وبما أن العملية الارشادية تقوم على التفاعل بين شخصية المرشد والمسترشد وهي موقف خاص في الحياة يلتقي فيه شخصان لتحقيق هدف عام وهو مساعدة المسترشد ، فذلك يعني أن شخصية المرشد إنما هي أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في هذه العملية . لذلك يرى روجز أن يضفي الصفات التالية على العلاقة الارشادية وهي : الاصالة ، والتقبل ، والفهم العاطفي لمشاعر واتجاهات المسترشد الخاصة . (boy and Line, 1968) .

ويعتبر موسر (Moser, 1963) من الذين أكدوا على شخصية المرشد كمتغير فعال في نجاحه إذ يقول «أن شخصية المرشد هي أكثر المتغيرات أهمية لمساعدة الآخرين ، فنجاح المرشد يعتمد إلى درجة كبيرة على سماته الشخصية بغض النظر عن مستوى تدريبه ، ولم ينكر أحد أهمية التدريب والفهم العلمي إذ أنه من الصعب أن يقال بأن التدريب دائماً يأتي من حيث الأهمية في الدرجة الثانية بعد شخصية المرشد ، ولكن من المنطقي أن يقال بأن الواحد منهما لا فائدة منه بدون الآخر ، وأن كل واحد إنما هو دالة للآخر . (Moser, 1963, P. 197) ونجد أن أربكل (Arbuckle, 1963) قد بالغ في بيان أهمية السمات الشخصية على نتائج الارشاد حينما أكد على أن الاساليب والطرق المستخدمة في الارشاد ما هي إلا تعبير عن شخصية المرشد أكثر من كونها متعلمة . ويتساءل باترسون (Patterson, 1962) عن المؤهلات اللازمة لوظيفة الارشاد ، ثم يجيب عن ذلك التساؤل بقوله إن هناك اتفاقاً عاماً بأن هذه المؤهلات تتركز في مجالات الاهتمامات والاتجاهات والشخصية . ومن أهم ما يجب أن يقدمه المرشد للمسترشد الدفء والتقبل، اللذان يمكن أن يطورا علاقة عاطفية عميقة بينهما ولكنها مضبوطة ، لأن تقبل المسترشد يعطيه القوة لكي يقبل نفسه كما هو .

ويعدد جونز (Jones, 1970) مجموعة من الاتجاهات والمهارات التي يعتبرها اساسيه للمرشد ومنها السلوك الأخلاقي بما في ذلك المحافظة على سرية مايجري بينه وبين المسترشد، والقدرة على التكيف للتغيرات التي تطرأ على اتجاهات وتوقعات المسترشد عنه ، والكفاءة الفكرية ، بما في ذلك المعرفة التامة بالسلوك البشري والفكر الواعي ، والقدرة على التفكير المنظم ، ثم التقبل بما في ذلك النظرة الى المسترشد كشخص ذي قيمة ومكانة لا حدود لها والأيمان بقدرته على القيام بالأختيارات الحكيمة ، واتخاذ القرارات المناسبة وتقبل حقه في اتخاذ هذه القرارت .

وقد أكد روجرز (Rogers, 1942) على أن حساسية المرشد للعلاقات الإنسانية أمر ضروري حيث يقول : إن الشخص الذي لا يعرف كيف يتفاعل مع الآخرين والذي يكون

متأكداً أن تعليقاته وملاحظاته ، ستكون مزعجة للاخرين أو أنها لا تجلب السرور لهم ، والذي لا يشعر بالمحبة او الكره الذي ينشأ بينه وبين الآخرين ، أو بين اثنين من معارفه فإنه لا يصلح لأن يكون مرشداً ناجحاً .

ويرى باترسون (Patterson, 1962) ان الارشاد نشاط متخصص يحتاج إلى أشخاص مدربين مسلكياً ، بحيث يمكنهم أن ينجزوا عملهم بمهارة فائقة وتتوفر فيهم مميزات لازمة لنجاح العملية الارشادية ، ودوام العلاقة بين المرشد والمسترشد . ومن هذه المميزات ، الخلفية الثقافية الواسعة التي تساعده في أن يفهم الناس الذين يعملون معه والظروف التي يعيشونها ، وأن يقدر قيم الآخرين وأراءهم وأن يتكيف مع التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعلمية ، ومن ثم يستخدم أساليب الارشاد بشكل فعال . ويرى أنه من الضروري أن يكون المرشد قادراً وماهراً في إقامة العلاقات الإنسانية ، ومنها مهارة الاتصال السهل الفعال بالآخرين والاحساس بهم .

هذا وقد وضعت قوائم متعددة تحدد السمات الشخصية للمرشد الجيد ، أشرف على وضعها جمعيات مهنية متخصصة ، وجهات أخرى مهتمة . فقد أصدرت إدارة التعليم في كاليفورنيا نشرة حددت فيها الصفات الشخصية اللازم توفرها في المرشدين بالمدارس وقسمتها إلى فئتين هما الصفات الشخصية وتضم تسع نقاط، والاتجاهات التي تضم كذلك تسع نقاط . (Smith, 1955) .

وقد أكدت وزارة التربية والتعليم في الاردن في نشرة أصدرتها سنة ١٩٨٢ على أهمية عوامل الشخصية لنجاح المرشد حيث قالت فيها «يتطلب برنامج الارشاد والتوجيه في المدرسة مشاركة فريق كفء من العاملين تتوافر فيهم استعدادات للعمل في هذا البرنامج ، كما يتطلب ذلك توافر سمات وملامح شخصية للعاملين فيه ، من حيث النضج الانفعالي والاجتماعي ، والقدرة على التعاون مع الآخرين ، والمرونة ، والنضج العقلي ، والاهتمام بالآخرين ، وحب مساعدتهم وخدمتهم ، والتفكير المنطقي والحكم السليم» . (وزارة التربية والتعليم/ ١٩٨٢) .

الدراسات السابقة :

بدأ الاهتمام مبكراً لتحديد السمات الشخصية للمرشدين وأجريت دراسات عديدة لذلك الغرض إلا أن الدراسات الاولى بدأت بدون استخدام مقاييس مقننة لتحديد تلك السمات . ومن هذه الدراسات ، الدراسة التي قام بها كوكس (Cox) سنة ١٩٤٩ بجامعة

بنسلفانيا والتي تعرض فيها لتقييم سمات المرشدين في المدرسة الثانوية . وحدد ٢٤ سمة معظمها كان قد تحدد في دراسات سابقة . واتضح من خلال القائمة التي أوردها أن عدداً من السمات يتعلق بالامور المعرفية أكثر من تعلقه بالسمات الشخصية ، كما أن عدداً منها اتصف بالغموض واحتمالية الخطأ في التفسير . (Cottle, 1953) .

كما وأجريت دراسات مبكرة أيضاً استخدمت المقاييس المقننة كنهج أكثر موضوعية لتحديد سمات المرشدين الشخصية ، فقد قام براون (Brown) سنة ١٩٤٦ بدراسة شملت ٤٢ مرشداً واستخدم مقياس سترونج (SVIB)[1] ووجد أن المرشدين يظهرون اهتماماً كبيراً بالناس كأفراد وكأعضاء في مجموعات كما وأشارت الدراسة إلى تكيفهم في العمل . (Jansen, et. al, 1970) .

وقام ديمايكل (Dimichale) سنة ١٩٤٩ بإعطاء اختبار كودر لعدد من المرشدين ووصفوا بعد ذلك بأنهم مقنعون واسعو الاطلاع ويقومون بالخدمة الاجتماعية . كما قارن أربكل (Arbuckle) بين طلبة الارشاد الذين اختيروا من قبل زملائهم كمرشدين أكفاء وبين الذين رفضوا أيضاً من قبل زملائهم فوجد أن الذين اختيروا كمرشدين أكفاء هم أكثر سوية من الذين رفضوا وذلك على أساس درجات المقاييس العلاجية من اختبار منيسوتا المتعدد الأوجه ـ MMPI[2] - (Jansen, et. al, 1970). .

ووجد كل من ستفلر (Stefflre) وآخرين سنة (١٩٦٢) أن المرشدين المرشحين في أحد المعاهد الذين حكم عليهم من قبل زملائهم بأنهم أكثر فعالية قد حصلوا على درجات عالية على مقاييس الامتثال والنظام أكثر من الذين حكم عليهم بأنهم أقل فعالية . كذلك فقد وجد كل من ويكاس ومان (Wecas and Mahan) أن المرشدين الذين قدروا بأنهم فعالين من قبل مشرفيهم وزملائهم يختلفون عن الذين قدروا بأنهم غير فعالين على أربع فقرات من ١٥ فقرة من اختبار رورشاخ المعروف باسمه ـ SORT[3] ـ . (Jansen, et. al. 1970) .

وبين سنتي ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩ قام جينسن ورفاقه (Jansen, et. al, 1970) بدراسة نتائج عينة مكونة من (٣٤) مرشدة نصفهن قدرن من قبل زميلاتهن في الربع الاعلى والنصف الآخر أخذن من الربع الادنى من التقدير ووجدوا أن اللواتي قدرن بدرجات عالية كن أكثر قابلية لأن يكن اجتماعيات وأكثر استقراراً عاطفياً وأكثر موضوعية وأكثر كبتاً من اللواتي قدرن بدرجات أقل ، وذلك على مقياس قائمة اتجاهات المعلمين . وفي دراسة قام بها مكلين (Mc Clain, 1968) حيث أعطى اختبار كاتل للشخصية لـ ١٣٧ مرشداً في المدارس الثانوية منهم ٩١ ذكراُو ٤٦ انثى وربط بين تقديرات المشرفين على الارشاد وبين الدرجات الخام لهؤلاء المرشدين على اختبار كاتل ، وقد عكست معظم درجات المرشدين الذكور الناجحين سمات الذكورة ، بينما

عكست معظم درجات المرشدات الناجحات سمات الانوثة . وكانت نتائج هذه الدراسة كما يلي : -

1- Strong Cocational Interest Blank

2- Minnesota Multiphasil Personality Inventory

3- Structured objective Rorschach Test

١ بالنسبة للمرشدين الذكور : وجد أن ثمانية عوامل من العوامل الستةعشرة لها ارتباط بنجاح المرشد وهذه العوامل هي غير متحفظ/ متحفظ ، محب للسيطرة/ خضوع ، انبساطي / انطوائي ، مغامر/خجول ، عقلية مرنة/ عقلية خشنة، داهية/ ساذج ، مجدد/ تقليدي ، مستقل/ اتكالي .

٢ بالنسبة للمرشدات وجد أن عشرة عوامل لها ارتباط بنجاح المرشدة ، فبالاضافة إلى العوامل الثمانية السابقة هناك عاملان آخران وهما ذو خيال/ عملي ، ومتوتر/ غير متوتر .

وقام كل من دونان وآخرين (Donnan, et. al, 1969) بدراسة حيث أعطى اختبار كاتل للشخصية لـ ٢٢ مرشداً وقدر هؤلاء المرشدون من قبل المسترشدين على أساس قائمة العلاقات ، وعلى مستوى دلالة ٠٫٠٥ وجد أن هناك ارتباطاً له قيمة بين أربعة من عوامل الشخصية وثلاثة من قائمة العلاقات .

وفي سنة ١٩٧٢ نشرت دراسة لما يرك وآخرين (Myrick and et. al, 1972) حيث شملت ٤٠ من الطلبة المرشدين نصفهم صنف فعالاً . والنصف الآخر غير فعال وذلك باستخدام المقياس المدرج لفعالية المرشد (DERS)[1] وكانت نتيجة الدراسة وجود اختلاف ذي دلالة بين المرشدين الفعالين وغير الفعالين على ثمانية عوامل من العوامل الستة عشرة .

وفي سنة ١٩٧٣ قام شلتون (Shelton, 1973) بدراسة على عينه مكونة من ٦٠ مرشداً نصفهم من الذكور والنصف الآخر من الاناث واستخدم مقياس كاتل (16 PF) لقياس سمات الشخصية ، كما استخدم مقياس (CEI)[2] لقياس فعالية المرشد ووجد أن المرشدين الفعالين الذكور يتمتعون بسمات شخصية هي الحزم والتنافس والصراحة ، أما المرشدات الفعالات فيتصفن بصفات النزوع إلى مساعدة الآخرين ، الامتثال ، الثقة ، والقدرة على التكيف .

مشكلة الدراسة :

يتضح من مراجعة الأبحاث والدراسات السابقة ، أن هناك ارتباطاً بين بعض عوامل الشخصية وفعالية المرشد لذا فقد جاءت هذه الدراسة مستهدفة استقصاء عوامل الشخصية

التي ترتبط فعلاً بفعالية المرشدين في مدارس المرحلتين الثانوية والالزامية في الاردن .
وبالتحديد تحاول هذه الدراسة الاجابة على السؤالين التاليين : ـ

(١) ما هي السمات الشخصية التي ترتبط بفعالية المرشد المدرسي في الاردن ارتباطاً ذا دلالة ؟
(٢) هل تختلف هذه السمات باختلاف الجنس؟

1- Counselor Evaluation Rating Scale.

2- Counseling Evaluation Inventory.

أهمية الدراسة :

تؤكد كثير من الدراسات المتعلقة بالارشاد وفعاليته على أهمية السمات الشخصية للمرشد في نتائج الارشاد وقد دعا كثير من الباحثين في هذا المجال الى مزيد من الأبحاث لتحديد السمات الشخصية للمرشد الفعال .

وكذلك أكدت المنظمات المهنية المتخصصة مثل الجمعية الامريكية للارشاد ، والجمعية الامريكية لمرشدي المدارس ، وجمعية علم النفس الامريكية، على الحاجة لتحديد سمات الاشخاص المرشحين للعمل كمرشدين والذين يملكون القوة الكامنة لتنمية علاقات فعالة لمساعدة الآخرين . (Carkhuff and Berenson, 1967) هذا بالاضافة إلى أن وزارة التربية والتعليم في الاردن تتجه هذا الاتجاه ، دون تحديد مقنن لطبيعة تلك السمات حيث جاء في النشرة التي أصدرتها سنة ١٩٨٢ بعنوان «دليل الارشاد والتوجيه الطلابي» فقرة تقول : ـ إن خدمات التوجيه والارشاد خدمات فنية متخصصة ذات أبعاد ومجالات مختلفة في حياة الطالب وعلى هذا فإن من الضروري أن يقوم بها مرشد مؤهل مسلكياً ومهنياً ، بالاضافة إلى تمتعه بصفات شخصية أساسية في عملية الارشاد» . (وزارة التربية والتعليم/١٩٨٢ ص ٣٠) .

وهكذا تأتي هذه الدراسة للكشف عن تلك السمات الشخصية للمرشد والأساسية في عملية الارشاد . كما أن هذه الدراسة تضيف محكاً آخر إلى المحكات التي تؤخذ بعين الاعتبار للقبول في برامج التوجيه والارشاد النفسي في الجامعات والمعاهد وغيرها . وفي هذا الخصوص يقول جروبرغ (Gruberg) : «إن اختيار الطلاب لبرامج الارشاد ، يعتمد على مقاييس القدرة المدرسية والتحصيلية ، وخبرة العمل ، وعلى افتراض أن تلك المقاييس يمكن أن تنبيء بدرجة الأداء ، إلا أن الشخصية عنصر أساسي ومهم في نجاح المرشد ، وتلك السمات الشخصية الخاصة والتي ترتبط بالارشاد الفعال يجب أن تدخل ضمن محكات القبول التقليدية في برامج الارشاد التربوي» . (Gruberg, 1969. P. 119) .

الطريقة والإجراءات

مجتمع الدراسة:

تألف مجتمع الدراسة من جميع المرشدين الذين يعملون في المدارس الأردنية خلال العام الدراسي ٨٢/٨٣ والبالغ عددهم ١٨٥ مرشداً ومرشدة. هذا ولم تشمل الدراسة المرشدين التابعين لمديريات تربية البلقاء والكرك ومعان، وذلك لعدم وجود مشرفين على الإرشاد في مكاتب المديريات يمكن أن يقدموا تقييماً دقيقاً لهؤلاء المرشدين ولذلك فقد اقتصرت الدراسة على المرشدين التابعين لمكاتب التربية في عمان والزرقاء وإربد مع العلم أن عدد المرشدين التابعين لهذه المكاتب يزيد على ثلاثة أرباع المرشدين في المملكة بشكل عام.

أفراد الدراسة:

بلغ أفراد عينة الدراسة ٦٠ مرشداً ومرشدة، ثلاثون من الذكور نصفهم حصل على أعلى الدرجات على مقياس الفعالية، والنصف الآخر حصل على أدنى الدرجات على نفس المقياس، وثلاثون من الإناث نصفهن من اللواتي حصلن على أعلى الدرجات على مقياس الفعالية، والنصف الآخر من اللواتي حصلن على أقل الدرجات على نفس المقياس.

الأدوات المستخدمة:

استخدم في هذه الدراسة أداتان هما: ـ

أ ـ اختبار كاتل للشخصية (16 Pf) المعدل للبيئة الأردنية (قراعين، ١٩٨٠)، الذي يقيس ست عشرة سمة، وهو الأداة التي استخدمت لقياس خصائص وسمات الشخصية لدى أفراد الدراسة.

أما العوامل الستة عشرة التي يشتمل عليها هذا الاختبار فهي: ـ

١. غير متحفظ/متحفظ
٢. ذكي/غبي
٣. هادىء/سهل الإثارة
٤. محب للسيطرة/خضوع
٥. إنبساطي/إنطوائي
٦. حي الضمير/لا أبالي
٧. مغامر/خجول
٨. عقلية مرنة/عقلية خشنة
٩. شكاك/غير شكاك
١٠. ذو خيال/عملي
١١. داهية/ساذج
١٢. قلق/مطمئن

١٣ . مجدد/تقليدي ١٥ . منضبط/غير منضبط

١٤ . مستقل/اتكالي ١٦ . متوتر/غير متوتر.

وبذلك يتكون الاختبار من ستة عشر مقياساً فرعياً يقيس كل منها سمة من سمات الشخصية أو عاملاً من عواملها ويتألف كل مقياس منها من عدد من الفقرات يتراوح ما بين ١٠ ـ ١٤ فقرة بلغ مجموعها ١٨٤ فقرة.

هذا وقد ترجم الاختبار إلى العربية وكيف للبيئة الأردنية لتحقيق صدقه المنطقي وصدقه التمييزي من خلال مقارنة متوسطي فئتين من الطلبة إحداهما عالية على السمة وأخرى متدنية عليها بموجب تقديرات المعلمين لهم. وكانت قيم ث المحسوبة ذات دلالة إحصائية لجميع السمات والعوامل التي يحتلها الاختبار. كذلك فقد تم حساب معاملات الثبات للمقاييس الفرعية للاختبار باستخدام معامل كرونباخ ألفا لعينة الدراسة من الفئات المختلفة ووجد أنه يتراوح ما بين ٠,٧١ في الحد الأدنى و٠,٨٣ في الحد الأعلى. (قراعين، ١٩٨٠)

ب ـ اختبار فعالية المرشد: وهو الأداة الثانية المستخدمة في هذه الدراسة، وهو عبارة عن مقياس مدرج طوره الباحثان لقياس مدى فعالية المرشد المدرسي في الأردن.

يتألف هذا المقياس من ٤٠ فقرة يستخدمها المشرفون على الإرشاد لقياس فعالية المرشد. هذا وقد استنبطت فقرات هذا المقياس من نموذج التقويم لأعمال المرشد، وتقرير الزيارة الميدانية اللذين وضعتهما وزارة التربية والتعليم في الأردن، وتم ذلك بعد أن قام الباحثان بتحليل لعمل المرشد في المدرسة والفعاليات التي يجب أن يقوم بها.

وقد استخرج صدق المقياس عن طريق عرضه في صورته الأولية على عشرة من المحكمين المختصين في الإرشاد وبعد الحصول على أحكامهم، تم حذف الفقرات التي لم يتفق على مدى ملاءمتها لقياس فعالية المرشد تسعة من المحكمين، وبقي عدد الفقرات أربعين فقرة.

أما ثبات المقياس فقد تم التوصل إليه عن طريق إعادة الاختبار، وقد بلغ معامل ثباته ٠,٩٥ وهذه نسبة ثبات مرتفعة يمكن قبولها لأغراض الدراسة.

من الملاحظ أن هذه الدراسة اعتمدت على تقديرات المشرفين على الإرشاد لتقييم مدى فعالية المرشدين أما الأسباب التي دعت إلى الاعتماد على تقديرات المشرفين فهي : ـ

١ . لأن تقديرات المسترشدين يشتبه في صدقها وذلك بسبب التحريف الإدراكي المسبب عن ديناميكيات الإرشاد.

٢ . لأن معظم الجهود التي بذلت لتقدير فعالية المرشد في الدراسات السابقة، اعتمدت على تقديرات المشرفين كمحك لقياس فعالية المرشد.

٣ . أما السبب الثالث فيعود إلى أن المشرف على الإرشاد يقوم بزيارات ميدانية متكررة للمرشدين ويطلع عن كثب على فعالياتهم بالإضافة إلى أنه يتفهم عمل المرشد أكثر من غيره.

التصميم الإحصائي:

استخدم في هذه الدراسة تصميم تحليل التباين الثنائي (٢×٢). أما المتغيران المستقلان فيها فهما الفعالية ولها مستويان هما: فعال، غير فعال. والجنس وله مستويان هما: ذكور وإناث أما المتغير التابع فقد كان نمط الشخصية وكانت وحدة التحليل الأساسية في المتغير التابع هي كل درجة من الدرجات المتحققة على كل عامل من عوامل الشخصية الستة عشرة التي تضمنها اختبار كاتل للشخصية.

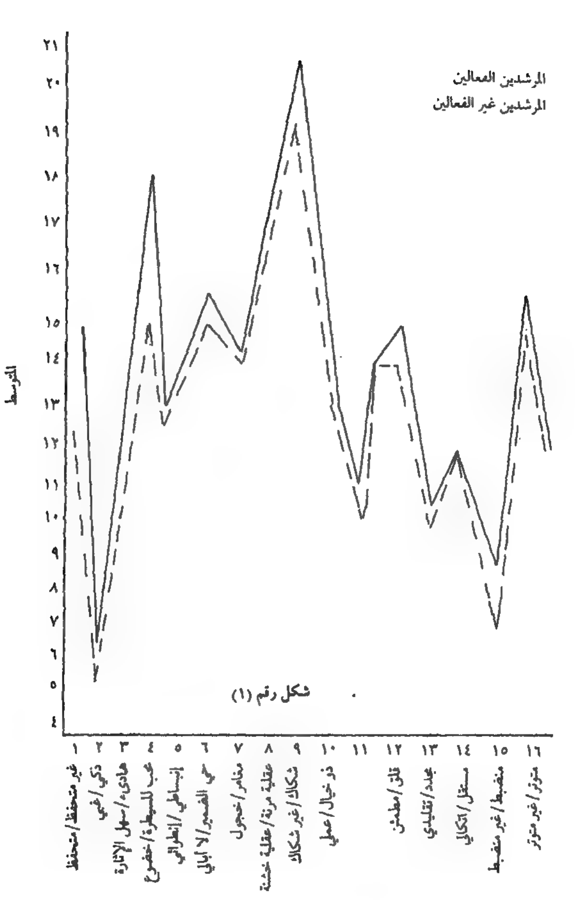
النتائج:

للتعرف على السمات الشخصية التي ترتبط بفعالية المرشد المدرسي في الأردن طبق اختبار كاتل للشخصية (16 Pf) على كل فرد من أفراد الدراسة واستخرجت متوسطات أدائهم على كل عامل من عوامل هذا الاختبار، والجدول رقم «١» يبين تلك المتوسطات، كما أن الشكل البياني رقم (١) يبين متوسطات المرشدين الفعالين والمرشدين غير الفعالين على عوامل الشخصية الستة عشرة .

جدول رقم (١)

متوسط درجات المرشدين الفعالين وغير الفعالين ذكوراً وإناثاً على كل من عوامل الشخصية الست عشر

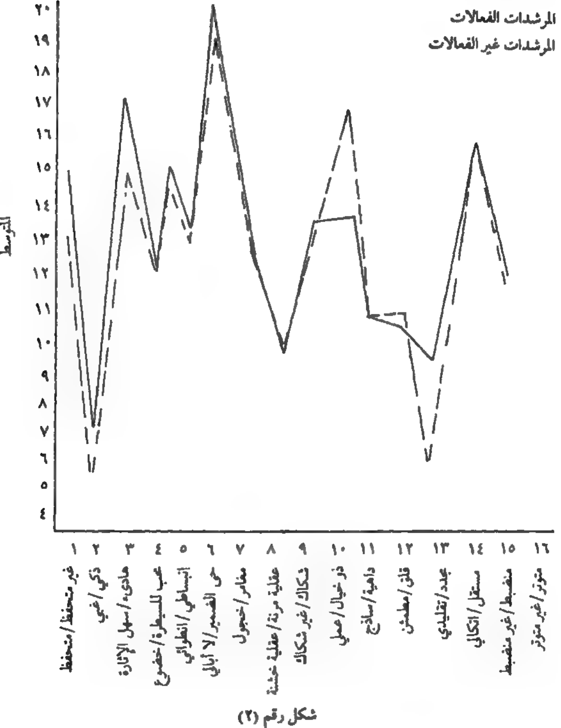
الرقم	العامل	الفعالون			غير الفعالين		
		ذكور	إناث	ذكوراً وإناثاً	ذكور	إناث	ذكوراً وإناثاً
٠١	غير متحفظ/متحفظ	١٥,٠٠	١٤,٦	١٤,٨	١١,٤٧	١٢,٦	١٢,٣
٠٢	ذكي/غبي	٦,٤٧	٦,٨	٦,٦٣	٥,١٣	٥,٣٣	٥,٢٣
٠٣	هادىء/سهل الإثارة	١٨,٥٣	١٦,٨	١٧,٦٧	١٣,٣٣	١٤,١٣	١٣,٧٣
٠٤	محب للسيطرة/خضوع	١٠,٥٣	١٠,٤٧	١٠,٥	١٠,٢	١٠,٦	١٠,٤
٠٥	انبساطي/انطوائي	١٤,٢	١٣,٧٣	١٣,٩٧	١٢,٨	١٣,٤٧	١٣,١٤
.٦	حي الضمير/لا أبالي	١١,٩٣	١٢,٥٣	١٢,٢٣	١٢,٦	١٢,٤٧	١٢,٢٧
٠٨	عقلية مرنة/عقلية خشنة	١١,١٣	١١,٣٣	١١,٢٣	١٠,٧٣	١٠,٨	١٠,٦٧
٠٩	شكاك/غير شكاك	١٠,١٣	٨,٠٠	٩,١٦	٨,٤٧	٨,٢٧	٨,٣٧
١٠	ذو خيال/عملي	١١,٩٣	١٢,١٣	١٢,٣٠	١٢,٤٧	١١,٨٧	١٢,١٧
١١	داهية/ساذج	١٣,٨٧	١٢,٢	١٢,٠٣	٩,٨٧	١٣,٧	٨,٤٧
١٢	قلق/مطمئن	٧,٨	٨,٩٣	٨,٣٧	٧,٤٧	٧,٨٧	٨,١٧
١٣	مجدد/تقليدي	١٠,١٣	٨,٧٣	٩,٤٣	٩,٥٣	٩,٢٧	٩,٤
١٤	مستقل/اتكالي	٦,٧٣	٧,٦٧	٧,٢	٦,٤	٥,٣٣	٥,٨٧
١٥	منضبط/غير منضبط	١٣,١٣	١٣,٨٧	١٣,٥	١٢,٣٣	١٣,٩٣	١٢,٨
١٦	متوتر/غير متوتر	٩,٢٣	١٠,٤	٩,٨٣	٨,٧٣	١٠,٠٠	٩,٣٧



شكل رقم (١)

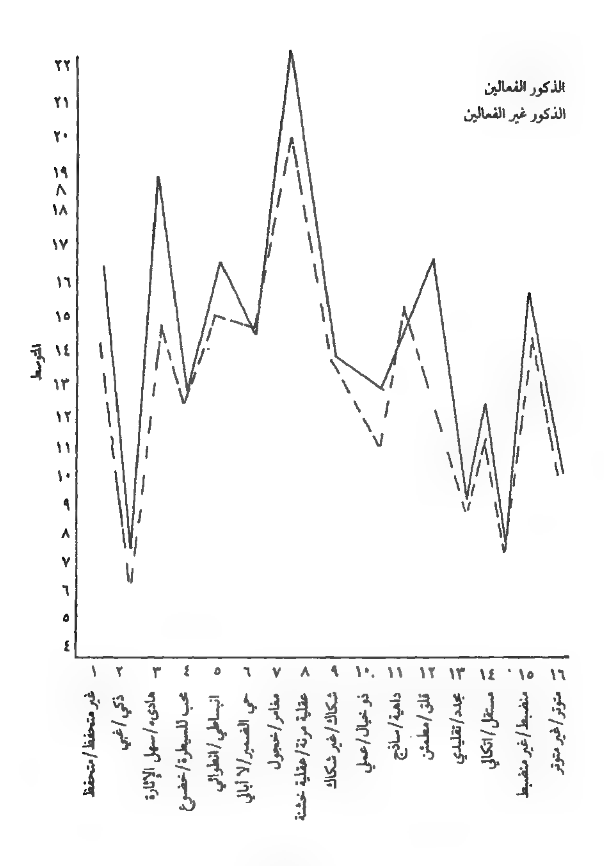
رسم بياني لمتوسطات المرشدين الفعالين وغير الفعالين على عوامل الشخصية الست عشر

كذلك فإن الشكل رقم ٢ يبين متوسطات المرشدات الفعالات والمرشدات غير الفعالات على عوامل الشخصية الستة عشرة ، والشكل رقم ٣ يبين متوسطات المرشدين الذكور الفعالين والمرشدين الذكور غير الفعالين على عوامل الشخصية .



شكل رقم (٢)

رسم بياني لمتوسطات المرشدات الفعالات وغير الفعالات على عوامل الشخصية الست عشر



شكل رقم (٣)

رسم بياني لمتوسطات المرشدين الذكور الفعالين وغير الفعالين على عوامل الشخصية الست عشر

وللإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم إجراء تحليل التباين الثنائي (٢×٢) لمتوسطات أفراد العينة على كل عامل من عوامل الشخصية. ويبين الجدول رقم ٢ نتائج هذا التحليل.

بالنظر إلى جدول تحليل التباين رقم ٢ الذي يشمل نتائج تحليل التباين على عوامل الشخصية الستة عشرة نجد أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية بين متوسطات المرشدين الفعالين وغير الفعالين بمستوى دلالة يتراوح بين ٠,٠٥ - ٠,٠١ على خمسة عوامل فقط وهي : -

غير متحفظ/متحفظ، ذكي/غبي، هادىء/سهل الإثارة، مغامر/خجول، مستقل/اتكالي. كذلك فإن نتائج تحليل التباين تدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تتعلق بالجنس على أي عامل من عوامل الشخصية الستة عشرة، في حين دلت النتائج على وجود أثر ذي دلالة إحصائية بمستوى دلالة يتراوح بين ٠,٠٥ - ٠,٠١ لتفاعل الفعالية والجنس في سبعة عوامل هي: -

ذكي/غبي، مغامر/خجول، شكاك/غير شكاك، داهية/ساذج، مستقل/اتكالي، منضبط/غير منضبط .

والجدول رقم ٢ يبين نتائج تحليل التباين لمتوسطات أفراد الدراسة، والعوامل التي يوجد فيها أثر التفاعل بين عاملي الفعالية والجنس.

أما تفاصيل نتائج تحليل التباين لمتوسطات المرشدين الفعالين وغير الفعالين على كل من عوامل الشخصية الستة عشرة فهي مبينة في الجدول رقم ٢، وهي كما يلي: -

(١) العامل غير متحفظ/متحفظ: تشير النتائج إلى أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية بين درجات المرشدين الفعالين وغير الفعالين، حيث أن قيمة (ف) بلغت ١٣,٦ وهي قيمة ذات دلالة إحصائية بمستوى ٠,٠١ وهذا الفرق لصالح المرشدين الفعالين الذين يمكن اعتبارهم أقل تحفظاً فقد كان متوسط درجاتهم ١٤,٨ ومتوسط درجات المرشدين غير الفعالين ١٢ .

أما فيما يتعلق بالجنس فإن نتائج تحليل التباين تشير إلى عدم وجود دلالة إحصائية للفرق بين متوسطات أفراد الدراسة الذكور والإناث على هذا العامل وكذلك لم يظهر أثر ذو دلالة إحصائية لتفاعل عاملي الفعالية والجنس.

(٢) العامل ذكي/غبي: تشير النتائج إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية بمستوى دلالة ٠,٠١ بين متوسط درجات المرشدين الفعالين وغير الفعالين حيث كانت قيمة (ف) ١٢,٤١ وهذا الفرق لصالح المرشدين الفعالين، الذين يمكن اعتبارهم أكثر ذكاء، حيث كان متوسط درجاتهم على هذا العامل ٦,٦٣ في حين كان متوسط درجات المرشدين غير الفعالين ٥,٢٣ .

جدول رقم (٢)

نتائج تحليل التباين لدرجات أفراد الدراسة
على كل عامل من عوامل الشخصية الست عشر

الرقم	العامل	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
٠١	غير متحفظ/متحفظ	الفعالية	١	١١٤,٨١٧	١١٤,٨١٧	١٣,٨٦	*٠,٠١
		الجنس	١	٢,٠٧	٢,٠٧	٠,٢٥	
		التفاعل	١	٨,٨١٦	٨,٨١٦	١,٠٦٤	
		الخطأ	٥٦	٤٦٣,٨٨	٨,٢٨٤		
٠٢	ذكي/غبي	الفعالية	١	٢٩,٤	٢٩,٤	١٢,٤١	*٠,٠١
		الجنس	١	١,٠٦٦	١,:٦٦	٠,٤	
		التفاعل	١	٣٠,٥٣٣	١٢,٨٨	*٠,٠١	
		الخطأ	٥٦	١٣٢,٧٣٤	٢,٣٧		
٠٣	هادىء/سهل الإثارة	الفعالية	١	٢٣٢,٠٦٦	٢٣٢,٠٦٦	١٨,٠٠	*٠,٠١
		الجنس	١	٣,٢٦٧	٣,٢٦٧	٠,٢٥٣	
		التفاعل	١	٢٥٩,٤	٢٥٩,٤	٢٠,١٢٤	*٠,٠١
		الخطأ	٥٦	٧٢١,٨٦٧	١٢,٨٩		
٠٤	محب للسيطرة/خضوع	الفعالية	١	٠,١٥	٠,١٥	٠,٢٥	
		الجنس	١	٠,٤١٧	٠,٤١٧	.٠٦٩	
		التفاعل	١	١,٣٨٣	١,٣٨٣	٠,٢٣	
		الخطأ	٥٦	٣٣٦,٩	٦,٠١٧		
٠٥	انبساطي/انطوائي	الفعالية	١	١٠,٤١٦	١٠,٤١٦	٠,٨٦٩	
		الجنس	١	٠,١٥	٠,١٥	٠,٠١٣	
		التفاعل	١	١٥,٣٨٣	١٥,٣٨٣	١,٢٨٤	
		الخطأ	٥٦	٦٧٠,٩٠	١١,٩٨		
٠٦	حي الضمير/لا أبالي	الفعالية	١	,٠١٧	,٠١٧	,٠٠٧	
		الجنس	١	٣,٧٥	٣,٧٥	١,٤٨٣	
		التفاعل	١	٣,٩١٦	٣,٩١٦	١,٥٤٩	
		الخطأ	٥٦	١٤١,٥٦٧	٢,٥٢٨		

الرقم	العامل	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
٠٧	مغامر/خجول	الفعالية	١	١١٤,٨١٦	١١٤,٨١٦	١١,٨٣٨	٠,٠١*
		الجنس	١	٧,٣٥	٧,٣٥	٠,٧٥٨	
		التفاعل	١	١٦٥,٥١٥	١٧,٠٦٥		
		الخطأ	٥٦	٥٤٣,١٦٩	٩,٦٩٩		
٠٨	عقلية مرنة/عقلية خشنة	الفعالية	١	٣,٢٦٧	٣,٢٦٧	١,١٧	
		الجنس	١	٠,٢٦٧	٠,٢٦٧	,٠٨٧	
		التفاعل	١	٣,٥١	٣,٥١	١,١٥	
		الخطأ	٥٦	١٧٠,٩٥٦	٣,٠٥٢		
٠٩	شكاك/غير شكاك	الفعالية	١	٧,٣٦٧	٧,٣٦٧	١,٢٢٦	
		الجنس	١	٢٠,٤٣٣	٢٠,٤٣٣	٣,٤	
		التفاعل	١	٤١,٨	٤١,٨	٦,٩٥٥	٠,٠١*
		الخطأ	٥٦	٣٣٦,٦	٦,٠١		
١٠	ذو خيال/عملي	الفعالية	١	٠,٢٦٧	٠,٢٦٧	٠,٠٣٣	
		الجنس	١	٠,٦	٠,٦	٠,٠٧٣	
		التفاعل	١	٣,٢٦٦	٠,٤		
		الخطأ	٥٦	٤٥٧,٢٦٧	٨,١٦٥		
١١	داهية/ساذج	الفعالية	١	٣٦,٨١٧	٣٦,٨١٧	٣,٤٧٦	
		الجنس	١	٨,٨١٧	٨,٨١٧	٠,٨٣	
		التفاعل	١	١٣٤,٤٥	١٢,٦٩٣	٠,٠١*	
		الخطأ	٥٦	٥٩٣,١٦٦			
١٢	قلق/مطمئن	الفعالية	١	٠,٨٦٧	٠,٨٦٧	٠,٠٨٨	
		الجنس	١	٢٤,٣٣	٢,٤٧٩		
		التفاعل	١	٢٥,٢	٢,٥٦٨		
		الخطأ	٥٦	٥٤٨,٦	٩,٨١٤		
١٣	مجدد/تقليدي	الفعالية	١	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠٠٤	
		الجنس	١	١٠,٤١٧	١٠,٤١٧	٢,٧١٥	
		التفاعل	١	١٥,٢٤٩	٣,٩٧		
		الخطأ	٥٦	٢١٤,٩٥١	٣,٨٢٧		

الرقم	العامل	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
١٤	مستقل/اتكالي	الفعالية	١	٢٦,٦٦٧	٢٦,٦٦٧	٦,٧٤٣	٠,٠٥*
		الجنس	١	,٠٦٦	,٠٦٦	,٠١٧	
		التفاعل	١	٤١,٧٣٢	٤١,٧٣٢	١٠,٥٥٤	٠,٠١*
		الخطأ	٥٦	٢٢١,٤٦٨	٣,٩٥٤		
١٥	منضبط/غير منضبط	الفعالية	١	٢,٠١٧	٢,٠١٧	٠,٣٥٤	
		الجنس	١	٢٠,٤١٧	٢٠,٤١٧	٣,٣٣٨	
		التفاعل	١	٢٥,٣٤٩	٤,٢١٨	*,٠٥	
		الخطأ	٥٦	٣٤٥,٣٠٦	٦,١١٧		
١٦	متوتر/غير متوتر	الفعالية	١	٣,٢٦٧	٣,٢٦٧	٠,٣٨٢	
		الجنس	١	٢١,٦	٢١,٦	٢,٥٢٧	
		التفاعل	١	٢٤,٩٣٣	٢٤,٩٣٣	٢,٩١٨	
		الخطأ	٥٦	٤٨٧,٦	٨,٥٤٦		

وبالنسبة للجنس فلم يكن للفرق بين درجات المرشدين والمرشدات دلالة إحصائية، بينما دلت النتائج على وجود أثر لتفاعل عاملي الفعالية والجنس إذ كانت قيمة (ف) ١٢,٨٨ وهي قيمة ذات دلالة إحصائية بمستوى ٠,٠١

(٣) العامل عادي /سهل الإثارة: تشير النتائج إلى أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية بين درجات المرشدين الفعالين وغير الفعالين حيث كانت قيمة (ف) ١٨ وهي قيمة ذات دلالة بمستوى ٠,٠١ وكان هذا الفرق لصالح المرشدين الفعالين فقد كان متوسط درجاتهم ١٧,٦٧ ومتوسط درجات المرشدين غير الفعالين ١٣,٧٣ مما يعني أن المرشدين الفعالين أكثر هدوءاً من المرشدين غير الفعالين.

وبالنسبة للجنس فلم تشر النتائج إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين درجات أفراد الدراسة من الجنسين.

أما أثر التفاعل بين عاملي الفعالية والجنس فقد دلت النتائج على وجوده بدلالة إحصائية بمستوى ٠,٠١ وكانت قيمة (ف) = ٢٠,١٢٤

(٤) العامل مغامر/خجول: تشير نتائج تحليل التباين إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية بمستوى ٠,٠١ بين متوسط درجات المرشدين الفعالين وغير الفعالين حيث كانت قيمة ف ١١,٨٣٨ وهذا الفرق لصالح المرشدين الفعالين الذين يمكن اعتبارهم أكثر مغامرة من المرشدين غير الفعالين، فقد كان متوسط درجات المرشدين ٢٠,٣٣ في حين كان متوسط درجات المرشدين غير الفعالين على هذا العامل ١٧,٥٧ .

أما فيما يتعلق بالجنس فلم يظهر أن له أثراً ذا دلالة إحصائية، في حين دلت النتائج على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتفاعل بين فعالية المرشد والجنس حيث كانت قيمة ف = ١٧,٦٥ وهي قيمة ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة ٠,٠١ .

(٥) العامل مستقل/اتكالي: تشير نتائج تحليل التباين الثنائي إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية بمستوى دلالة ٠,٠٥ بين درجات المرشدين الفعالين وغير الفعالين حيث كانت قيمة ف ٦,٤٧٣، وهذا الفرق لصالح المرشدين الفعالين، إذ كان متوسط درجاتهم على هذا العامل ٧,٢ ومتوسط درجات المرشدين غير الفعالين ٥,٨٧ وهذا يعني أن المرشدين الفعالين أكثر استقلالاً من المرشدين غير الفعالين، هذا ولم تشر النتائج إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية يعود إلى الجنس، في حين وجد أثر للتفاعل بين الفعالية والجنس بمستوى دلالة ٠,٠١ حيث كانت قيمة ف ١٠,٥٥٤ .

(٦) العامل شكاك/غير شكاك: تشير نتائج تحليل التباين إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد الدراسة تتعلق بالفعالية أو بالجنس إلا أنه يوجد أثر للتفاعل بين عاملي الفعالية والجنس بمستوى دلالة ٠,٠٥ حيث كانت قيمة ف ٦,٩٥٥ .

(٧) العامل داهية/ساذج: لم تشر النتائج إلى وجود فروق ذي دلالة إحصائية تتعلق بالفعالية أو بالجنس في حين وجد أثر للتفاعل بين الفعالية والجنس بمستوى دلالة ٠,٠١ حيث كانت قيمة ف ١٢,٦٩٣ .

(٨) العامل منضبط/غير منضبط: لم تشر النتائج إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية يعود للفعالية أو للجنس في حين وجد أثر لتفاعل الفعالية والجنس بمستوى دلالة ٠,٠٥ حيث كانت قيمة ف ٤,١٢٨ . أما فيما يتعلق بالعوامل الأخرى وهي: محب للسيطرة/خضوع، انبساطي/انطوائي، حي الضمير/لا أبالي، عقلية مرنة/عقلية خشنة، ذو خيال/عملي، قلق/مطمئن، مجدد/تقليدي، متوتر/غير متوتر، فإن نتائج تحليل التباين لم تشر إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تتعلق بالفعالية أو بالجنس في جميع هذه العوامل، كما أنه لم يظهر أي أثر لتفاعل عاملي الفعالية والجنس في كل هذه العوامل أيضاً.

المناقشة

في ضوء النتائج السابقة فإنه يمكن رسم الخريطة الشخصية للمرشدين الفعالين بالمقارنة مع المرشدين غير الفعالين، ويمكن وضعها بما يلي:

(١) العامل غير متحفظ / متحفظ:
وجد أن المرشدين الفعالين هم أقل تحفظاً من المرشدين غير الفعالين واعتماداً على تفسير عوامل الشخصية (قراعين، ١٩٨٠) فإن هـذا يعني أن المرشـدين الفعالـين هم أكثر وداً ومشاركة، ويوصفون بأنهم اجتماعيون أكثر من المرشدين غير الفعالين الذين هم أكثر انتقاداً وانعزالاً من المرشدين غير الفعالين، وهـذه النتيجة تتفق مـع نتيجة دراسـة ماكلين (Mc Clain, 1968) ومع دراسة مايرك وزملائه (Myrick and et.al, 1982)وكذلك مع دراسة دونان وزملائه (Donnan and et.al, 1969) .

(٢) العامل ذكي / غبي: إن نتائج هذه الدراسة دلت على أن المرشدين الفعالين أكثر ذكاء، وهذا يعني أنهم أكثر براعة ولديهم قدرة عقلية ومدرسية أعلى على عكس المرشدين غير الفعالين، حيث أظهرت النتائج أنهم أقل ذكاء، ولديهم قدرة عقلية ومدرسية أقل. إن نتيجة هـذه الدراسة على هذا العامل جاءت متفقة مع النتائج التي توصلت إليها دراسات كل من بابلي، وكوكس، وجونز، وستيرتيفانت، في حين جاءت مغايرة لنتائج دراسة ماكلين ومايرك وزملائه ودراسة روزكرانس. (Jones, 1970) وكذلك تأتي هذه النتائج متفقة مع نتيحة دراسة دونان وزملائه (Donnan and et.al, 1969).

(٣) العامل هادىء / سهل الاثارة: وجد أن المرشـدين الفعالين هم أكثر هدوءاً من المرشدين غير الفعالين وهذا يعني أن المرشدين الفعالين أكثر ثباتاً عاطفياً، ونضجاً، ومواجهة للحقيقة، كما أن لديهم قوة أنا أكثر من المرشدين غير الفعالين الذين يتصفون بسهولة الإثارة . وهذا يعني أن المرشدين غير الفعالين أكثر عصبية ، ويضطربون بسهولة ومنقلبون، وعندهم قابلية للتغير مما يدل على أن قوة الأنا لديهم أقل . وهكذا فإن نتيجة هذه الدراسة فيما يتعلق بهذا العامل تأتي متفقة مع دراسة مايرك وزملائه (Myrick and et al, 1972) في حين أنها لا تتفق مع دراسة ماكلين (Mcclain,1968) أو دراسة دونان وزملائه (Donnan and et. al, 1969) .

(٤) العامل مغامر / خجول: أظهرت النتائج أن المرشدين الفعالين هم أكثر مغامرة من المرشدين غير الفعالين، وحسب تفسير هذا العامل فإن ذلك يعني أن المرشـدين الفعالـين هم أكثر

شجاعة، ولديهم قدرة على التفاعل الاجتماعي أكثر من المرشدين غير الفعالين، في حين أظهرت النتائج أن المرشدين غير الفعالين خجولون وغير مغامرين، وأكثر جبناً من المرشدين الفعالين. وقد جاءت النتيجة على هذا العامل متفقة مع نتائج دراسات كل من ماكلين، ومايرك وزملائه.

(٥) العامل مستقل / اتكالي: تبين من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أيضاً أن المرشدين الفعالين أكثر استقلالاً من المرشدين غير الفعالين، وهذه النتيجة تعني أن المرشدين الفعالين واسعو الحيلة، ومكتفون ذاتياً، ويفضلون قراراتهم الشخصية، في حين وجد أن المرشدين غير الفعالين يتكلون على الجماعة ويلتزمون بها ويفتقرون إلى التصرف والتوجيه الذاتي. وقد تبين أن نتيجة الدراسة على هذا العامل متفقة مع دراسة ماكلين في حين جاءت مخالفة لنتائج دراسة مايرك وزملائه وكذلك دراسة دونان وزملائه.

وبناء على ما سبق يمكننا القول أن نتائج هذه الدراسة تتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة، بينما تتعارض نتائجها مع بعض تلك الدراسات؛ فقد جاءت النتائج متفقة مع نتائج دراسة ماكلين في بعض نتائجها حيث وجد أن ثلاثة من عوامل الشخصية التي تبين أنها ترتبط بفعالية المرشد في هذه الدراسة متفقة مع ما توصل إليه ماكلين وهذه العوامل الثلاثة هي: ـ غير متحفظ / متحفظ، مغامر / خجول، مستقل/ اتكالي. في حين أن نتائج هذه الدراسة على العاملين الاخرين اللذين أشارت النتائج إلى ارتباطهما بفعالية المرشد وهما ذكي / غبي، هادىء / سهل، فقد جاءت مخالفة لنتائج دراسة ماكلين.

كذلك فقد اتفقت نتائج هذه الدراسة على ثلاثة من العوامل مع نتائج دراسة مايرك وزملائه وهذه العوامل هي: ـ غير متحفظ/ متحفظ، هادىء/سهل الاثارة، مغامر/ خجول. في حين كانت النتائج على العاملين ذكي/غبي، مستقل/اتكالي مخالفة لنتائج دراسة مايرك وزملائه.

وكذلك فإن نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بالعوامل التالية: غير متحفظ/متحفظ، ذكي/غبي، مغامر/خجول، تشير إلى ارتباطها بفعالية المرشد وهي نتيجة تتفق مع نتيجة دراسة دونان وزملائه في حين أنها تختلف معها بشأن العاملين مستقل/اتكالي، هادىء/سهل الاثارة.

هذا وقد جاءت نتائج هذه الدراسة متفقة مع المواصفات التي ذكرها بعض المختصين في الارشاد والتي يجب أن تتوفر في المرشد الفعال، فقد ذكر روجرز (Rogers, 1942) أن سمة الحساسية للعلاقات الانسانية هي من سمات المرشد الجيد، كما اشترطت ادارة التعليم في كاليفورنيا في المرشد الناجح أن يكون قادراً على التعاون مع الاخرين. (Smith, 1955) وأكد باترسون (Patterson, 1962) على ضرورة أن يكون لدى المرشد مهارة الاتصال السهل الفعال

بالآخرين والاحساس بهم. وهذا ما أشارت إليه نتائج هذه الدراسة حينما أظهرت أن المرشدين الفعالين هم أقل تحفظاً من المرشدين غير الفعالين مما يعني أنهم أكثر وداً ومشاركة وأن لديهم قدرة على التفاعل الاجتماعي أكثر من المرشدين غير الفعالين.

وأما فيما يتعلق بالجنس فإن نتائج هذه الدراسة أظهرت عدم وجود فرق ذي دلالة يرتبط بالجنس على أي من العوامل الستة عشرة. وهذه النتائج جاءت مغايرة لنتائج دراسات كل من ماكلين والتي أظهرت أن هناك عاملين يرتبطان بالجنس وهما: منضبط/غير منضبط، متوتر/غير متوتر، ومايرك وزملائه والتي أشارت إلى ارتباط العاملين التاليين بالجنس وهما: لا أبالي للذكور/حي الضمير للاناث، عملي للذكور/ذو خيال للاناث. إن هذا الاختلاف في النتائج قد يكون ناتجاً عن الاختلاف في الادوات التي استخدمت في هذه الدراسات لقياس فعالية المرشدين، ففي الوقت الذي استخدمت فيه هذه الدراسة مقياساً يعتمد على تقديرات المشرفين على الارشاد لتقدير فعالية المرشدين فإن دراسة ماكلين اعتمدت أيضاً على تقديرات المشرفين ولكن تلك التقديرات كانت تتم بعد استماع المشرفين لأشرطة سجلها المرشدون اثناء مقابلاتهم الإرشادية. واستخدمت دراسة دونان قائمة العلاقات لتقييم فعالية المرشد كما أن دراسة مايرك وزملائه استخدمت مقياساً مدرجاً طوره مايرك وكيلي لمساعدة المشرفين في تقدير فعالية المرشدين.

وخلاصة القول فإن هذه الدراسة أظهرت أن بعض عوامل الشخصية كما يقيسها اختبار كاتل للشخصية لها ارتباط بفعالية المرشد المدرسي في الأردن، وهذا يعني أننا يمكن أن نتصور وجود خريطة نفسية للمرشدين الفعالين تختلف عن الخريطة النفسية للمرشدين غير الفعالين في الأردن من حيث بعض السمات الشخصية.

هذا ويمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة لمعاونة المسؤولين عن الإرشاد في تعيين المرشدين الفعالين في المدارس إذ يمكنهم التنبؤ بالمرشدين الفعالين وغير الفعالين في ضوء أدائهم على اختبار كاتل للشخصية . وهكذا يمكن القول أن هذه الدراسة ، يمكن أن تضيف محكاً أو محكات تضاف إلى المعايير التي يعتمد عليها في اختيار الطلاب المرشحين لدراسة الإرشاد النفسي والتربوي في المعاهد والجامعات . ويجب أن تفهم نتائج هذه الدراسة من حيث إمكانية التعميم على ضوء المحددات التي يمكن أن يكون لها تأثير في نتائجها ومن بين هذه المحددات .

(١) اقتصار هذه الدراسة على المرشدين العاملين في مدارس وزارة التربية والتعليم التابعين لمكاتب التربية في كل من عمان واربد والزرقاء.

(٢) كذلك فقد يكون في اعتماد هذه الدراسة على المشرفين على الارشاد في مكاتب التربية والتعليم لتقدير مدى فعالية المرشدين أحد المحددات الاخرى.

هـذا ويمكن اعتبار الـدراسـة الحـالية دراسـة أولية في مجـال تحديـد السمات الشخصيـة للمرشدين الفعالين تدعو الباحثين للتوصية بأن تقوم هنا، وفي عالمنا العربي بالذات، دراسات أخرى تهدف إلى التعرف ليس فقط إلى السمات الشخصية للمرشدين الفعالين وغير الفعالين، وإنما تهدف أيضاً إلى التعرف إلى الميول والاتجاهات والقيم والخلفية الثقافية والتدريبية التي يتميز بها المرشدون الفعالون عن غيرهم من المرشدين غير الفعالين.

كذلك فإن ما يمكن أن يضيف إلى قيمة هذه الدراسة هو إجراء دراسات أخرى تهدف إلى التعرف إلى العوامل البيئية المدرسية التي تحيط بالمرشد والتي تسهم في زيادة فعاليته وكفايته في العمل أو تلك التي تقلل من فعاليته وخاصة ما يتعلق منها بالأنظمة والادارات التربوية ومدى تعاون المعلمين والاباء والامهات في دعم عمل المرشد .

المـراجـع

(١) زهران ، حامد عبد السلام ، التوجيه والارشاد النفسي ، ط ٢ عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٢ ـ قراعين ، خليل ، اثر عوامل الشخصية في تسرب الطلبة من المرحلتين الاعدادية والثانوية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٠ .

(٣) وزارة التربية والتعليم ، دليل الارشاد والتوجيه الطلابي ، قسم الارشاد النفسي ، عمان ، ١٩٨٢ .

(1) Arbuckle, Dugald s., The Self Shows in Counseling. **Personnel and Guidance Journal**, November, 1954.

(2) Boy, Angelo; Pine, Gerald; The **Counselor in the School**, Houghten Mifflin Company, New York, 1968.

(3) Cottle, W. C.; Personal Charcristics of Counselors; **Personnel and Guidance Journal**, Vol. 31, 1953.

(4) Donnan, Hugh; Harlan, Grady; and Thompson, Counselor Personality and level of Functioning as Perceived by Counselees; **Journal of Counseling Psychology**, Vol. 16, No. 6, 1969.

(5) Gruberg, Ronald; A Significant Counselor Personality Characteristic; Tolerance of Anbiguity; **Counselor Education and Supervision**, Winter, 1969.

(6) Guilford, J. P., **Personality**, Mc Graw Hill, N. Y., 1959.

(7) Jansen, David; Robb, George, and E., Bank, Characteristics of High- Rated and Law- Rated Master Degree Candidates In Couseling and Guidance; **Counselor Education and Supervision**, Spring, 1970.

(8) Jones, Arther, **Principle of Guidance and Pupil Personnel work**, Mc Graw- Hill Book Company, New York, 1970.

(9)Lazarus, Richard; **Personality and Adjustment**, Printice- Hall INC, New York, 1963.

(10) Mc Clain, Edwin; Sixteen Personality Factor Questionnaire Scores and Success in Counseling, **Journal of counseling psychology**, Vol. 15, No. 61, 1968.

(11) Mc Daniel, Henry et. al., **Guidance in the Modern School**, Henry Holt and company INC, New york, 1959.

(12) Moser, Leslie; **Counseling and Guidance**; Englewood cliffs, Printice- Hall, 1963.

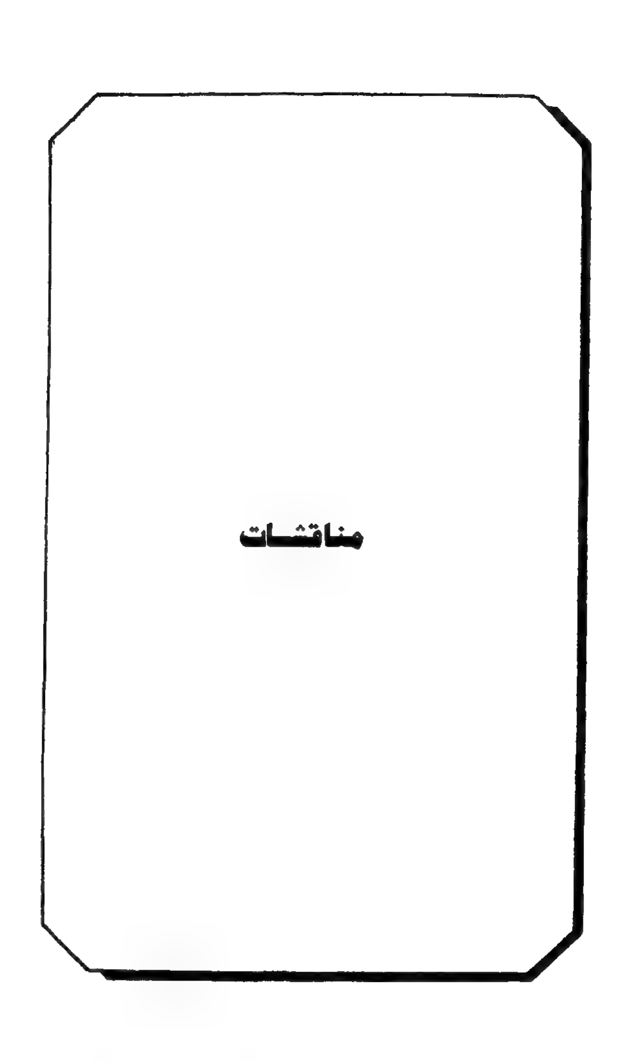
(13) Myrick, Pocert; et. al., the Sixteen Personality Factor Questionnaire as a predicter of Counselor Effectivness, **Counselor Education and Supervision**, 1972.

(14) Patterson, C. H.; **The Counselor in the School: Selected Readings**, Mc Graw- Hill Book Company, New York, 1967.

(15) Patterson,C.H.;Selection of Rehabilition Counseling Students; **Personnel and Guidance Journal**; March, 1962.

(16) Rogers, Carl, **Counseling and Psychotherapy**; Houghton Mifflin Company, New York, 1942.
(17) Rowe, Wayne; et. al., The Relationship of Counselor Characteristics and Counseling Effectiveness; **Review of Educational Research**, Spring, 1975.
(18) Shelton, Judith; Conselor Characteristics and Effectiveness in Serving Economically Disadvantaged and Advantaged Males; **Counselor Education and Supervision**, December, 1973.
(19) Shertzer, Bruce and S. Stone; **Fundamentals of Guidance**; Houghton Mifflin Company, New York, 1971.
(20) Smith, Glenn; **Counseling in the Seconday School**; The Macmillan Company, New York, 1955.
(21) Weitz, Henry; Counseling as a function of the Counselor Personality, **Personnel and Guidance Journal**, January, 1957.





مناقشات



مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٤ ـ المجلد ١٣ ـ شتاء ١٩٨٥ (الصفحات من ٤٢٧ إلى ٤٤٧)

في طبيعة الانسان

عبدالله محمود سليمان
قسم علم النفس ـ جامعة الكويت

ما هي طبيعة الانسان ؟ سؤال قلما نفكر فيه مع أنه يمثل قضية مهمة جدا . ذلك أنه على أساس الاجابة على هذا السؤال يتوقف أسلوب تعاملنا مع الانسان ، فتتحدد أساليبنا في التنشئة الاجتماعية ، وفي التربية ، وفي تنظيم المجتمع .

والواقع أن البحث في طبيعة الانسان شغل الفلاسفة والمفكرين عبر العصور . فالقديس أوغسطين مثلا يعتقد أن الانسان عدواني وشهواني ويعمل ضد المجتمع .[1] وكذلك يرى فرويد أن الانسان وحش كاسر ، تتكون طبيعته من عوامل عضوية قوية تخلق لديه توترات شديدة ، تجعله يسعى الى التخلص منها . وتتمثل هذه التوترات في الدافع الجنسي والدافع العدواني اللذين يدفعان الانسان الى انتزاع لذة الجنس من الاخرين وايقاع الاذى بهم . لكن الحياة الاجتماعية لا يمكن أن تقوم على أفراد يحاولون انتزاع لذاتهم من الاخرين ، ومن ثم يلجأ المجتمع الى كبح جماح هذا الوحش الكاسر في داخل الانسان[2] . غير أن هناك من الفلاسفة من اعتبروا الانسان خيِّرا بطبعه . فقد لاحظ رسو في كتابه « اميل » أن الانسان خيِّر ، وأن كل انسان يأتي الى الوجود كاملا ، لكن المجتمع يفسده[3] . وبالمثل نجد من علماء النفس المحدثين كارل روجرز الذي يؤكد أن الانسان خيِّر ، يكمن لديه الدافع الى ان يعيش في صحة نفسية وتوافق . ويعمل هذا الدافع على تحقيق ذات الانسان بطريقة آلية ، ويصير الانسان مؤذيا وعدوانيا فقط حين تنتزع منه حريته ، وحينما لايعامل بثقة واحترا[4] .

وتتعدد تعاريف الانسان . فكل مفكر ، وكل باحث يجد في التعاريف السابقة قصورا أو خطأً يقدم لنا تعريفا جديدا . ذلك أن تصورنا للانسان إنما يعتمد على خبرتنا به . فحين يجد

إنسان الرعاية والحب من الآخرين يميل إلى الاعتقاد بأن الانسان خيِّر، وحين يكون إنسان آخر سيء الحظ ، يعامله الآخرون بالسوء ، نجد أنه يميل إلى الاعتقاد بأن الانسان شرير بطبعه . غير أن تعدد تعاريف الانسان وتناقضها لا يجب أن يثني كل فرد عن محاولة الوصول الى تعريف ملائم للانسان . فالعالم والمهني والانسان العادي يحتاج كل منهم الى أن يكون لديه تصور صحيح لطبيعة الانسان وخصائصه ، لأنهم لكي يتعاملوا مع الانسان بفاعلية لابد أن يعرفوا من هو هذا الانسان وما هي خصائصه .

والواقع أن لدى كل منا تصورا أو نظرية عن الانسان : عن طبيعته وخصائصه التي يتميز بها . وقد تكون هذه النظرية واضحة للفرد نفسه ، وصل اليها عن طريق جهد متعمد من الملاحظة والدراسة والبحث والتحليل . وقد تكون نظرية مضمرة ، تسربت عناصرها إليه ـ دون أن يكون واعيا بذلك ـ نتيجة خبرته بالافراد الذين يتعامل معهم في كل لحظة من لحظات حياته . واذا بقيت هذه النظرية مضمرة غير واضحة المعالم وغير مخطوطة في مجال وعي الانسان فان الانسان قد يتقبلها ، أو يتقبل بعض عناصرها دون امتحان أو فهم ، ومن ثم تتكون لديه بعض المسلمات الخاطئة التي بنيت على ملاحظة غير دقيقة للأحداث أو فهم غير كامل لتصرفات البشر . لذلك لابد للانسان من أن يعي ذاته ، وأن يفهم خصائصه التي يتميز بها ، وأن يتمثل دائما قول سقراط : « اعرف نفسك بنفسك » ويضيف اليه « اعرف الانسان بنفسك » .

الانسان في التفكير السيكولوجي :

موضوع علم النفس هو دراسة سلوك الانسان . ويستخدم عالم النفس الملاحظة والتجربة منهجا لدراسة سلوك الانسان . لكن ملاحظة أو عدة ملاحظات ، أو تجربة أو عدة تجارب قد لا تمكن الباحث من أن يصل الى إجابة كافية للسؤال الأساسي : من هو الانسان ، وما هي طبيعته ؟ فهذا السؤال من الصعوبة والتعقيد مما يحتاج معه الباحث الى نظرة شمولية ، يستحضر فيها نتائج العديد من الملاحظات والتجارب ويصوغها في إطار يمكنه من إلقاء الضوء على طبيعة الانسان. وهذا ما يفعله قلة من المنظرين من علماء النفس الذين استطاعوا النفاذ الى أبعد مما تكشف عنه الملاحظات والتجارب والأرقام.

الانسان : فعَّال أم منفعل ؟

لا يستطيع الباحث في التنشئة الاجتماعية أن يتفادى مناقشة قضية مدى فاعلية الانسان . هل الانسان سلبي أم ايجابي تجاه الاحداث التي تحيط به ؟ قد لا تساعدنا الملاحظة المباشرة لسلوك الناس على الاجابة عن هذا السؤال . فبعض الناس إيجابي فعال يؤثر في من حوله من البشر وما

حوله من أحداث ، والبعض الأخر ، منفعل يتأثر بالاحداث ويخضع لها . غير أن أحدا قد يحتج ويقول : إنك تنظر الى المشكلة من زاوية محدودة ، فهذا التناقض الذي يبدو في طبيعة الانسان بين قطبي السلبية والايجابية هو تناقض ظاهري . اذن لو تعمقنا في فهم السلوك البشري بالملاحظة والدرس ، لوجدنا أن كل فرد سلبي أو إيجابي قد تعلم سلبيته أو إيجابيته ، فاذا ما تعرضت تنشئة الانسان لتأثير ظروف معينة ، اكتسب الايجابية والفاعلية في السلوك ، واذا ما نشأ الانسان في ظل ظروف أخرى صار سلبيا . وعلى موقف الباحث من هذه القضية ، يتوقف مدخله الى دراسة التنشئة الاجتماعية وفي التعامل مع الانسان .

فاعلية الانسان بين الفلسفة وعلم النفس :

شغلت قضية فاعلية الانسان ، ومازالت تشغل ، الفلاسفة وعلماء النفس . كما كان موقف المفكرين منها أساسا لنظريات في السلوك الانساني ، لازالت تسود وتؤثر في تصورنا للانسان حتى يومنا هذا .

ويمكن البحث عن جذور هذه القضية في التعارض بين موقف كل من الفيلسوفين جون لوك وليبنتز . ويمثل لوك أحد طرفي التناقض ، فهو يرى أن عقل الانسان يكون عند مولده صفحة بيضاء Tabula Rasa . وبذلك يكون سلبيا ، يكتسب محتواه وبناءه من خلال تأثير الاحساسات وارتباطات الخبرة عليه . والانسان عند لوك مجرد مستجيب حينما تؤثر عليه مثيرات معينة . وقد كان تأثير هذه النظرية كبيرا في التفكير السيكولوجي في كل من أمريكا وانجلترا . ولقد أورثت نظرية لوك هذا التفكير مجموعة من المسلمات كان لها أثر بعيد في نظرية السلوك(٥) .

وفي مقابل نظرية لوك التي تقوم على سلبية الانسان ، توجد نظرية ليبنتز التي لا تعتبر الانسان مجموعة أفعال رسمتها التجربة ، بل يعتبر ليبنتز الانسان مصدر الفعل . وفعل الانسان لا يوصف بالسلبية ، وانما هو غائي يسعى الى تحقيق هدف معين . وتوجد جذور هذه النظرية لدى أرسطو ، وفي نظرية القصد للقديس توما الاكويني ، وعند سبينوزا في تأكيده على أن سر وجود الانسان يكمن في نضاله من أجل حفظ الذات وبقاء الحياة . ويعبر برنتانو عن هذه المدرسة ، فيرى أن العقل الانساني ، يكون في كل لحظة من لحظات حياته نشيطا يقوم دائما بالحكم ، والمقارنة ، والفهم ، والحب ، والرغبة ، والتجنب . وإذن فإن العقل الانسان عند هذه المدرسة يتميز بالمشاركة الايجابية(٦) .

ويجد الدارسون صدى لوجهتي النظر هاتين في علم النفس الحديث في النزاع القائم بين المدرسة السلوكية والمدرسة الظاهرية (الفنومنولوجيا) . ولقد كان هذا الصراع موضوع ندوة عقدت في جامعة رايس بالولايات المتحدة الامريكية ، معلنة إنشاء قسم جديد في رابطة علم

النفس الامريكية هو قسم علم النفس الفلسفي . ولقد نشرت البحوث التي قرئت في هذه الندوة والمناقشات التي دارت حولها في كتاب « السلوكية والفنومنولوجيا »[٧] .

ولقد ناقش المشتركون في هذه الندوة نموذجين للانسان ، النموذج الذي تقول به المدرسة السلوكية ، والنموذج الذي تراه الفنومنولوجيا . فالمدرسة السلوكية تنظر إلى الانسان باعتباره كائنا سلبيا ، تحكمه مثيرات خارجية ، ويمكن التأثير فيه بواسطة التحكم في هذه المثيرات ، كما ترى أن القوانين التي تحكم سلوك الانسان هي نفس القوانين التي تحكم الظواهر الطبيعية ، وبالتالي يكون منهج العلم الطبيعي هو أكثر المناهج ملاءمة لدراسة الانسان . أما الفنومنولوجيا فترى أن الانسان هو مصدر الافعال ، وهو حر لكي يختار أي فعل في موقف ما ، وأكثر المناهج ملاءمة لدراسة الانسان هو الفنومنولوجيا أو منهج المجال الظاهري للانسان ، والذي يبدأ بخبرة الانسان نفسه[٨] .

ولا تعد السلوكية والفنومنولوجيا وجهتي نظر حديثتين ، فلقد شهدنا جذورهما في فلسفة كل من لوك وليبنتز ، كما يمكن أن نشهد آثارهما في تعارض فلسفة كل من : ماركس وكيرجارد ، وفتجنشتين وسارتر ، وأخيرا سكنر وروجرز . ويمكن تلخيص هذين النموذجين للانسان ، واللذين تقدمهما هاتان المدرستان في القضايا التالية بحيث يمثل أحد طرفي القضية وجهة نظر ، ويمثل الطرف الاخر وجهة النظر الاخرى[٩] .

١ ـ يمكن أن نفهم الانسان من خلال سلوكه ، أو يمكن أن نفهم الانسان من خلال شعوره .
٢ ـ الانسان قابل للتنبؤ أو الانسان غير قابل للتنبؤ .
٣ ـ الانسان يحمل المعلومات أو الانسان يخلق المعلومات .
٤ ـ يعيش الانسان في عالم موضوعي . أو يعيش الانسان في عالم ذاتي .
٥ ـ الانسان كائن عقلاني أو الانسان كائن لا عقلاني .
٦ ـ كل إنسان يشبه الاخر أو كل إنسان فريد في ذاته .
٧ ـ يمكن فهم الانسان إذا ما وصفناه وصفا مطلقا أو يمكن فهم الانسان إذا ما وصفناه وصفا نسبيا .
٨ ـ يمكن دراسة كل خاصية من خصائص الانسان منعزلة عن الاخرى أو يجب وصف الانسان ككل .
٩ ـ الانسان واقع أو الانسان إمكانية .
١٠ ـ يمكن معرفة الانسان بواسطة الاسلوب العلمي أو الانسان هو أكثر مما نستطيع أن نعرف عنه .

ولعلك قد أدركت أن القسم الاول من هذه القضايا يعبر عن وجهة نظر المدرسة السلوكية بينما يعبر القسم الثاني عن وجهة نظر الفنومنولوجيا ، ويناقش وليم هت هذه القضايا المتعارضة ، ويوضح كيف ان الحق لا ينحصر في أي منها ، وأن لكل نصيبه من الصواب ، ونصيبه من الخطأ ، وينتهي الى التعميمات الاتية[١٠] :

١ ــ أن تبني النموذج السلوكي أو النموذج الفنومنولوجي له مغزى هام في الحياة اليومية . فاختيار واحد دون الآخر يؤثر كثيرا في نشاط الانسان (سلوكا كان أم شعورا) في مجالات كالتربية والطب العقلي واللاهوت وعلم السلوك والقانون والسياسة والتسويق والاعلان ، وحتى في مجال الأبوة . ولهذا فان هذه المناقشة ليست مجرد تدريب أكاديمي .

٢ ــ يبدو أن هناك جانبا من الحق في كل من هاتين النظريتين . فالادلة التي قدمت تعطي شيئا من التأييد لكل من النموذج السلوكي والنموذج الفنومنولوجي وإنه لمن السابق لأوانه أن يقبل علم النفس أيا من النموذجين كنموذج نهائي .

٣ ــ قد يجد أحد العلماء أن كلا النموذجين مفيد ، وذلك اعتمادا على المشكلة التي يدرسها . فقد يكون النموذج الفنومنولوجي ، على سبيل المثال ، ملائما لدراسة العملية الابتكارية . ومن ناحية أخرى فان النموذج السلوكي يكون مفيدا في دراسة العوامل البيئية التي تدفع بمجموعة من الأفراد إلى أن تتصرف بشكل معين .

٤ ــ وأخيرا ، فاننا يجب أن نستنتج أن السلوكي والفنومنولوجي يجب أن يصغيا لبعضهما البعض . فكل منهما باعتباره عالما يجب أن يصغي الى وجهة النظر المعارضة . وكل منهما يجب أن يحاول أن يفهم ما يقوله الآخر . ويبدو أنه يجب أن يكون هناك حوار بينهما .

والواقع أنه ربما كانت هناك فوائد في تصور كل من الجانبين للانسان . فتصور أي من الجانبين لا يحتوي على كل المفاهيم التي تصلح لفهم كل مظاهر السلوك . ومعالجة الموقف الانساني في إطار نظرية معينة عمل ممتع عقليا ، ولحن مؤثر حين نعزفه في الأروقة الأكاديمية . لكن الامر يختلف تماما حين نكون بإزاء إنسان ما نريد أن نتعامل معه ، نيسر نموه ، ونشجع إمكانياته وقدراته . فاذا أردنا أن نساعد إنساناً على أن يتخلص من سلوك غير مرغوب ، أو أن نشجع طفلا على اكتساب عادة مستحبة ، أو غير ذلك فاننا لا نستطيع أن ننتظر حتى نحسم خلافاتنا النظرية ، ونقرر الى أي معسكر ننتمي ، أو نبحث لنا عن معسكر ثالث ، بل يجب أن نختار من المباديء والأساليب ما يفيدنا في تحقيق الهدف السلوكي أيا كان مصدره النظري .

واذا كان الامر كذلك ، فما هو التصور الواقعي والملائم لطبيعة الانسان ؟ الواقع أن التصور الواقعي لطبيعة الانسان يجب أن يكون من العموم والشمول بحيث يتخطى ما بين الافراد

والجماعات من فروق ويعبر عن الطبيعة الأصيلة للانسان ، عما يميزه عن غيره من الكائنات ، ويجعله قادرا على تحقيق ما لا يقدر غيره من الكائنات على تحقيقه .

الانسـان ـ من هـو ؟

ولعل أكثر التصورات عملية هو تصور الانسان على أن لـديه مجموعة من الامكـانيات Potentialities[11] قابلة للتفتح والنمو . ويمكن لهذه الامكانيات أن تصير واقعا إذا أتيحت لها ظروف معينة ، كما أنها يمكن ألا تتحقق . ولنستمع الى هذه القصة الطريفة التي رواها الأديب الامريكي مارك توين . « أخذ رجل يبحث عن أعظم جنرال عاش على وجه الارض . وعندما أخذ يسأل الناس : أين يوجد هذا القائد العظيم ، قيل له إن هذا الجنرال مات وصعدت روحه الى السماء . وعند باب السماء أخبر الملاك عن من يبحث ، فأشار الملاك الى روح قريبة منهما ، لكن الرجل قال: هذا ليس أعظم جنرال، إني أعرف هذا الشخص عنـدما كـان يعيش على الأرض، فقد كان مجرد إسكافي فقال الملاك« أنا أعرف ذلك، لكن هذا الشخص لو كان قد عمل جنرالا، لكان أعظم الجنرالات قاطبة»[12].

والحكمـة التي نستخلصها من هذه القصة هي أن كل إنسان يتمتع بامكانيات لكن هذه الامكانيات قد لا تكتشف وبالتالي قد لا تتحقق . ويهتم علماء النفس والتربية بالاسكافيين الذين كان من الممكن ان يصبحوا جنرالات عظام .

فالعامل الحاسم في حياة الفرد إذن هو أن تكتشف امكانياته أولاً ، ، ثم تنمى ثانياً. ويتم اكتشاف هذه الامكانيات وتنميتها عن طريق توفير ظروف معينة تيسر ذلك.

وتصور الانسان على أنه مجموعة من الامكانيات يعني :

١ ــ أن الانسان يمكن أن يصير أي شيء . يمكن أن يصير ملاكا رحيما أو شيطانا رجيما . فاذا كانت الامكانية تعني قدرة كامنة على التصرف، فسيترتب على ذلك أن الانسان لديه القدرة الكامنة على فعل الخير مثلما لديه القدرة الكامنة على فعل الشر . وربما كان هذا هو الذي أدى ببعض المفكرين الى أن ينظروا الى الانسـان نظرة محايدة ، لا باعتباره خيِّرا أو شريرا[13] .

٢ ــ أن تحقيق هذه الامكانيات أو عدم تحقيقها يتوقف على توفير خبرات معينـة للانسـان ، يتفاعل معها في بيئته . ومفتاح هذه الخبرات هو « التعلم » فقد برهن علماء النفس على أن كثيرا من سلوك الانسـان ابتداء من تصرفاته الحركية كتعلم السبـاحة أو الـرقص وحتى اتجاهاته وقيمه ومعتقداته ، يكتسب نتيجة للتعلم .

٣ ــ إذا كان تحقيق إمكانيات معينة في الانسان يتوقف على توفر الاستعدادات لديه ، ثم توفير

خبرات تنمي هذه الاستعدادات ، فان ذلك يعني أنه قد أصبح في قدرة الانسان أن يشكل سلوكه ، ويعمل على تحقيق إمكانياته ومن ثم تصبح الطبيعة الانسانية شيئا يمكن أن نصنعه في اطار استعدادات الانسان ، والظروف التي تيسر هذه الاستعدادات .

ولا يعني هذا التصور للانسان أن كل فرد لديه جميع الامكانيات المتصورة . فقد كشف علم النفس الحديث عن أن هناك فروقاً بين الأفراد. وبعض هذه الفروق ظاهر للعيان لا يحتاج إلى إثبات، ألا نشاهد بين الناس فروقا في كثير من الخصائص الجسمية كالطول ولون الشعر وحدة البصر وقوة العضلات. . . الخ . وبالمثل هناك فروق بين الأفراد في كثير من القدرات الكامنة التي لم تتحقق بعد. جيء بمجموعة من الاطفال الصغار واسمعهم لحنا موسيقياً، ستجد هؤلاء الصغار يختلفون في استجاباتهم للحن . جيء بمجموعة أخرى من الاطفال كبار السن قليلا ، وحاول ان تعلمهم عزف الموسيقا ، ستجد فروقا واضحة بينهم في مدى استيعابهم للنغمات والالحان ، وفي قدراتهم على ادائها .

ويعني هذا التصور أن كل فرد لديه إمكانيات معينة ، وأن هذه الامكانيات يمكن اكتشافها وتنميتها . ولكي تكتشف إمكانيات الانسان وتنمى ، لابد له من أن ينشط ليستكشف بيئته ، ويتعرض لما فيها من مؤثرات ، ويستجيب لها ، فتتضح طبيعة استجاباته للمثيرات المختلفة . من الموسيقيين من تعلم العزف في سن الرابعة وصار فيما بعد موسيقيا عظيما ، هل كان من الممكن لبيتهوفن أن يتعلم عزف الموسيقا اذا كان يفتقر الى القدرة على النشاط والتحرك والالتقاء بآلات العزف ومحاولة التعامل معها؟

مفهوم الحاجة وطبيعة الانسان :

ويعتمد تحقيق إمكانيات الانسان ، بل واستمرار وجوده على إشباع حاجاته . والحاجات عبارة عن نقص يشعر به الكائن الحي ويعتبر غير ملائم لوجوده ورفاهيته . ويرتبط نشاط الكائن بالشعور بحاجة ما أو عدة حاجات ، فمن معاني الحاجة أنها دافع ينشط سلوك الكائن الحي ويوجهه الى الحصول على هدف معين . ولأن إمكانيات الانسان تتكشف من خلال نشاطه ، يصبح مفهوم الحاجة التي تطلق النشاط أساسياً في تصورنا لطبيعة الانسان .

ويرتبط بقاء الانسان باشباع حاجات معينة هي الحاجات الأولية ، التي لابد من إشباعها لكي تستمر حياة الانسان . ويسمى اشلي مونتاجو هذه الحاجات بالحاجات الحيوية الاساسية Basic Vital Needs . وهذه الحاجات في رأيه هي : استنشاق الهواء ، تناول الطعام ، شرب السوائل ، الراحة ، النشاط ، النوم ، التبول والتبرز ، الهرب ، التجنب ، الرغبة في عمل شيء . وهناك حاجات اخرى ، هي حاجات أساسية غير حيوية ، يجب أن تشبع لكي ينمو

الانسان ، ويتمتع بصحة نفسية جيدة . ويرى مونتاجو أن هذه الحاجات ليست في أهمية الحاجات السابقة وإن كانت ذات أصل فسيولوجي . ومن هذه الحاجات : الحاجة الى التواجد مع الآخرين ، والحاجة إلى التعبير .(١٤) وهذه الحاجات هي ما يطلق عليه علماء النفس الحاجة الثانوية أو الاجتماعية أو المتعلمة .

الصحة والمرض في طبيعة الانسان :

تصور الانسان باعتبار أن لديه مجموعة من الامكانيات يعني أن هذه الامكانيات يمكن أن تتحقق ، كما يمكن ألا تتحقق . وحين لا تتحقق هذه الامكانيات ، فإن وجوده قد يضطرب . ويرتبط تحقيق إمكانيات الانسان بقضية السواء واللا سواء في السلوك الانساني أو المرض والصحة .

وقد ارتبط التصور الشائع لدور علم النفس بدراسة المرض فالى عهد قريب لم يكن يظهر متخصص في علم النفس في حفل شاي أو اجتماع أصدقاء ، حتى تتجه اليه نظرات الشك والتحفظ ، وكأنهم يقولون : لنحترس إنه سيحللنا ويكشف عن عقدنا الكامنة في دخائل نفوسنا . وكأن علم النفس لا يهتم الا بالمرض ولا يدرس الا المشكلات . وقد جعل هذا التصور بعض الناس يترددون كثيرا قبل ان يطرقوا باب أخصائي في علم النفس ، بالرغم من أنهم قد يكونون في أشد الحاجة إلى خدماته .

هذا التصور لعلم النفس باعتباره العلم الذي يدرس المرض ويهتم بالمرضى ، ليس تصورا خاطئا تماما ، إذ أن أساس هذا التصور يكمن في اهتمامات علماء النفس وجهودهم في الدراسة والبحث . فالذي يطلع على كتب علم النفس ويتجول بين صفحاتها ، يدهش لاهتمام علماء النفس وتركيزهم على الجانب المرضي في السلوك . وبالرغم من أنه لازال أمامنا الكثير مما نحتاج إلى معرفته لكي نفهم الانسان ، إلا أن مقدار المعلومات المتوفرة لنا عن « المنحرف » و« القلق » و « العصابي » و« غير المتكيف » ليس بالقليل . وفي نفس الوقت ، نحن لا نعرف الكثير عن طبيعة « السواء النفسي » أو « الصحة النفسية » بل إن البعض يذهب إلى أبعد من ذلك ، فيقول ليس هناك شيء اسمه « الانسان السوي » ، وإنما هناك فئتان من الناس ، أولئك الذين يؤدي سلوكهم إلى أن يتفاداهم الاخرون الى درجة وضعهم في مصحات عقلية ، في مقابل أولئك الذين لا يؤدي سلوكهم الى نبذهم من المجتمع(١٥) . وكأنه ليس هناك الا زاوية واحدة ننظر من خلالها الى الانسان وهي زاوية المرض ، فبعض الناس مريض الى درجة الخطورة ، أما البعض الاخر فلا خطر منه .

هذه النظرة الى الانسان جعلت البحث في « الفاعلية الانسانية » موضع التجاهل على مدى

زمن طويل . ذلك أن علم النفس حينما استقل عن الفلسفة في أواخر القرن الماضي كانت الظواهر السلوكية التي اهتم بدراستها ظواهر بسيطة ، مثل الاستجابات الحسية والادراكية والحركية ، وحينما بدأ يهتم بالسلوك المعقد للانسان بدلا من المظاهر السلوكية الجزئية كان الطبيب النفسي هو الذي أحدث هذا التأثير ، إذ وجد الطبيب النفسي نفسه في مواجهة مشكلة عملية هي تخفيف معاناة مرضاه والعمل على تخفيف اضطراب نفوسهم ، ومن ثم كان الاهتمام بالمرض والمعاناة بدلا من السواء والصحة[١٦] . كذلك فان نظريات الشخصية التي تحاول تفسير سلوك الانسان من حيث بنائه (مم يتكون) ونموه وتعديله ، نشأ بعضها أساساً من دراسة الحالات المرضية التي كانت تأتي إلى عيادات الاطباء والاخصائيين النفسيين ، سواء في ممارسة فرويد للتحليل النفسي أو قيام روجرز بالعلاج المتمركز حول العميل ، كما أن أدوات القياس النفسي كانت ناجحة في الكشف عن اضطراب السلوك ، أكثر من قدرتها على اكتشاف عوامل الفاعلية في السلوك والنجاح في تحقيق الاهداف .

ولعل تركيز علم النفس على هذا الجانب المرضي قد أدى ـ بالاضافة إلى عوامل أخرى ـ إلى التركيز على محاولة تجنب المرض أكثر من البحث عن طبيعة السواء ومحاولة اكتسابه . ولنستمع إلى أحد المعلقين على الاخبار، وهو عائد إلى بلده أمريكا من رحلة إلى عدة بلاد أوروبية يقول: «قد تسأل نفسك وأنت عائد عما إذا كان المجتمع الامريكي قد أسرف في تفضيل الضعيف والمريض على القوى والصحيح ، والمعوق على النابغ والساذج على الناضج . وقد تسأل نفسك عما إذا كان من الأفضل أن نعلم صغارنا أن يحاولوا عمل الصحيح أكثر من الجيد»[١٧] .

هذا التساؤل الممزوج بالدهشة قد أخذ يلح على علماء النفس في السنين الاخيرة : هل أسرفنا في تفضيل الضعيف والمريض فاتجهت اليهم دراساتنا ، وأهملنا القوي والصحيح فلم نهتم كثيرا بدراسة ظواهر مثل « السلوك الفعال » و « الصحة النفسية » و « الحب»؟ لقد وجه هذا التساؤل أخيرا جهود العلماء الى البحث في طبيعة الصحة النفسية : ما هي وما هي سمات من يتمتع بها ؟

مدخلان :

للاجابة على هذا السؤال ، سلك علماء النفس طريقين . أما الطريق الأول فهو طريق إجرائي عملي يتمثل في اختيار مجموعتين من الافراد إحداهما تتمتع بالصحة النفسية ، والاخرى لا تتمتع بالصحة النفسية ، على أساس معيار خارجي ، مثل حكم المتخصصين في الطب العقلي أو حكم المعالجين النفسيين عليهم ، ثم يحاول الباحث بعد ذلك أن يكتشف الخصائص التي تميز كلا منهما . أما الطريق الآخر ، فهو طريق تصوري نظري يقوم على مجموعة من المسلمات عن السلوك

البشري ، يستنتج منها الباحث الخصائص التي تميز الفرد الذي يتمتع بالصحة النفسية[١٨] .

المدخل الاجرائي Operational :

قام عدد من الباحثين بدراسة خصائص الأفراد الذين يتمتعون بصحة نفسية في مقابل أولئك الذين لا يتمتعون بصحة نفسية . وقد درس ماسلو خصائص الأفراد الذين يحققون ذواتهم Self - Actualizing والذين اختارهم على أساس اتفاق المصادر التاريخية أو الشعبية. وقد وجد ماسلو أنهم يتمتعون بالتلقائية ، والاهتمام بالمشكلات ، والحاجة إلى الخلوة ، والاستقلال ، وتقبل الذات والآخرين والطبيعة . كما توصل بارون من دراسة مماثلة لمجموعة من طلاب الدراسات العليا إلى الخصائص الاتية : التكامل الاخلاقي ، تكيف الفرد مع نفسه ومع الآخرين . أما نورانس وزملاؤه ، فقد درسوا الطيارين الناجحين ، ووجدوا انهم يتميزون بالخصائص الاتية : التوجيه الايجابي ، المنافسة ، الدوافع القومية ، العمل الجاد ، القيام بمخاطر محسوبة ، اختبار الامكانيات ، والمرونة والتخيل[١٩] .

ومن أمثلة الدراسات التي أجريت في هذا الاطار ، ما قام به بيك من تحليل لتقديرات قام بها محكمون لابعاد في الشخصية بالنسبة لـ ١٠٣ طالبا في الفرقة الثالثة الجامعية . وقد توصل بيك إلى مجموعة من العوامل التي يمكن وصف الشخصية على أساسها وهي[١٨] :

أ ـ الاتزان القائم على الضمير في مقابل الاندفاعية التي لا تقوم على مبدأ.
ب ـ الاستقلال الذكي القائم على الابتكار ، في مقابل الاعتماد المتبلد الذي لا يقوم على تفكير.
جـ ـ الوجدان القائم على الحب في مقابل العداوة .
د ـ التفاؤل الانبساطي المريح في مقابل التشاؤم القلق الذي يقوم على الانشغال بالذات .

وقد قام بيك بتقسيم هؤلاء الطلاب بناء على الدرجات التي حصلوا عليها في هذه التقديرات إلى ثلاث مجموعات، الاولى تتمتع بصحة نفسية مرتفعة ، والثانية تتمتع بصحة نفسية متوسطة ، والثالثة تتمتع بصحة نفسية منخفضة ، وقد توصل إلى الخصائص التي تظهر في الجدول الآتي :

جدول رقم (١) (٢٠)

خصائص الصحة النفسية المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة
في مجموعة تتكون من ١٠٣ طالباً في الفرقة الثالثة الجامعية

الصحة النفسية المرتفعة	الصحة النفسية المتوسطة	الصحة النفسية المنخفضة
١ ـ دافعية قوية نحو بناء حياة تتحقق فيها الذات	١ ـ مسايرة اجتماعية اتكالية	١ ـ رغبات كثيرة وقوية متمركزة حول الذات بطريقة بدائية
٢ ـ شخصية متعددة الجوانب	٢ ـ الاكتفاء بقليل من السعادة الانسانية والكبرياء الصحي	٢ ـ مشاعر متناقضة بقوة نحو المظاهر الانسانية للحياة
٣ ـ يسعد بشعوره بالعواطف القوية ويجد فيها الحياة عميقة وخصبة	٣ ـ يظهر لديه قلق شامل يمكن احتماله ، ولكنه غير مريح	٣ ـ نظرته الى الامام وتحكمه في ذاته يتميزان بالضحالة
٤ ـ يفكر بوضوح وبنظرة بعيدة .	٤ ـ لديه الرغبة والشجاعة في أن يستمر في الحياة	٤ ـ علاقاته مع الآخرين تتميز بأنها مخربة
٥ ـ أفراد متكاملون		
٦ ـ يتميزون بالأصالة الأخلاقية في دوافعهم وسلوكهم		
٧ ـ يحبون الآخرين ، ويسعى الآخرون الى صحبتهم		
٨ ـ هم أيضا لديهم مشكلات ولكن يتعاملون معها بكفاءة		

المدخل التصوري Conceptual

في هذا المدخل يقوم الباحث بافتراض مجموعة من المسلمات عن شخصية الانسان ، ثم يستنتج من هذه المسلمات مجموعة من الخصائص التي تميز الانسان السوي . ويمكن أن نتصور أن هذه الخصائص تختلف باختلاف المسلمات ، ومن ثم يمكن أن نجد عددا من التصورات أو النماذج للشخصية السوية . وهنا توجد الصعوبة ، فأي هذه التصورات المختلفة نختار[٢١] ؟

ويمكن أن نعزو ما بين تصورات الباحثين المختلفة للصحة النفسية من اختلاف إلى :

أ ــ اختلاف المسلمات التي يفترضها الباحثون عن الشخصية السوية .
ب ــ الاختلاف بين الباحثين فيما ينسبون إلى الالفاظ والمصطلحات من معاني .
جـ ــ تدخل قيم الباحث في رسم نموذج للشخص السوي .

لذلك لابد من تحديد معاني المصطلحات في هذا المدخل . ولعل أهم المصطلحات التي هي في حاجة إلى تحديد مصطلح « الصحة النفسية » أو « الصحة العقلية » . ويستخدم هذا المصطلح ليشير إلى :

(أ) الرعاية الانسانية للمرضى العقليين بدلا من عزلهم وسجنهم .
(ب) التشخيص والعلاج والشفاء والتأهيل المبكر للمرضى العقليين.
(جـ) الوقاية من المرض العقلي.
(د) تحديد الشروط التي تؤدي إلى الصحة النفسية الايجابية أو الابتكارية[٢٢] .

وقد حظي المعنى الاخير للصحة النفسية باهتمام كبير ، إذ اهتم الباحثون بتحديد الظروف التي تؤدي الى الصحة النفسية الايجابية ، ثم تحديد خصائص من يتمتع بهذا النوع من الصحة . ويمثل هذا اتجاها جديدا ، ذلك أن قصر معنى الصحة النفسية وقصر جهود الباحثين فيها على مجرد تحديد حالات المرض ، والعوامل التي تؤدي إليه حتى يمكن تجنبه ، لا يمكن أن يكون هدفاً إيجابيا للتربية والتنشئة الاجتماعية . إذ أن مثل هذه الأهداف هي أهداف سلبية ، يؤدي تحقيقها الى تجنب المرض . ومن ثم أصبح من الأفضل أن نهتم بتحديد أهداف إيجابية للتربية والتنشئة الاجتماعية ، وتحديد الظروف التي تؤدي الى تحقيق هذه الأهداف[٢٣] .

وهناك أيضا مجموعة من المصطلحات التي يستخدمها الباحثون في الصحة النفسية تحتاج إلى تفسير . فبعض الباحثين يخلط بين الشخص « المتوسط » Average و « السوي » Normal و « المتكيف » Adjusted و « الفعال » Effective ويعتبر البعض هذه الالفاظ مرادفات متشابهة الدلالة،لكن التمييز بينها ضروري حتى تتضح الجوانب المختلفة للصحة النفسية . والشخص

المتوسط هو شخص متخيل يحصل على تقدير متوسط في الخصائص التي تقاس بواسطة الاختبارات النفسية . أما الشخص السوي فهو الشخص المتكامل من ناحية الصحة النفسية ، ولا يختلف كثيرا عن الشخص المتوسط . والشخص المتكيف هو الشخص الذي يلائم بيئته ومتطلباتها . أما الشخص الفعال فسواء كان سويا أو متكيفا ، فهو الذي يحقق أهدافه[٢٤] .

ولقد يتبادر إلى الذهن أن الشخص الصحيح نفسيا هو الشخص المتوسط أو الشخص السوي . لكن مثل هذا التصور غير دقيق ، لان معنى الصحة النفسية ـ كما سبق أن أوضحت ـ لا يقتصر على مجرد الخلو من المرض ، وإنما يشتمل على صفات إيجابية أكثر مما لدى الشخص السوي او المتوسط . ومن ناحية اخرى ، فان الشخص الصحيح نفسيا لا يخلو من الصراع ، فقد تظهر لديه بعض مظاهر المرض أو الاضطراب وقد لوحظ أن الفرد الصحيح نفسيا يتميز بالتلقائية Spontanteity والاصالة Originality أي أنه يتميز بالابتكار . وقد توصل بعض الباحثين إلى أن الأفراد المبتكرين تظهر لديهم بعض علامات الانحراف النفسي ، وإن كانوا يتميزون بالتحكم الملائم في سلوكهم[٢٥] .

ويلاحظ باماموتو أن هناك اتفاقاً بين النماذج المختلفة في وصف الشخص الصحيح نفسيا . وفي جدول (٢) يقدم لنا باماموتو عدة نماذج لتصورات عن الشخص الصحيح نفسيا ويؤكد أنه نظرا لتعقد الشخصية الانسانية ، فان تعريف الشخص الصحيح نفسيا ، لابد أن يرتكز على عدة محاور .

جدول رقم (٢)[٢٦]
نماذج الشخص الصحيح نفسيا كما يتصورها مجموعة
من الباحثين

شوبن ١٩٥٧	جاهودا ١٩٥٨	ألبورت ١٩٦٠	روجرز ١٩٦٢	كومز ١٩٦٢
			الانفتاح على الخبرة	الانفتاح على الخبرة والتقبل
التحكم في الذات	اتجاهات التقبل نحو الذات	موضعه الذات	ثقة الانسان في كيانه العضوي	النظره الايجابية نحو الذات
المسئولية الشخصية	النمو وتحقيق الذات	امتداد الانا		
المسئولية الاجتماعية		علاقة دافئة وعميقة مع الاخرين		

شوبن ١٩٥٧	جاهودا ١٩٥٨	ألبورت ١٩٦٠	روجرز ١٩٦٢	كومز ١٩٦٢
الاهتمام الاجتماعي الديمقراطي		نظرة عطوفة للجميع	الثقة في الطبيعة الانسانية*	التوحد مع الاخرين
قيم ومعايير (مثل)	التكامل	فلسفة شاملة للحياة	الحياة كعملية (الحياة الوجودية)	
	الاستقلال			
	إدراك الواقع	الإدراك الواقعي		مجال إدراكي غني وفي متناول الخبرة
	التحكم في البيئة	مهارات وقدرات التعايش الواقعي		
				(واسع المعرفة)
			(الابتكار)	(خصب الخيال ومبتكر)

* الخصائص الموجودة بين أقواس هي خصائص متضمنة أو مستنتجة من النموذج

ويمكن أن نصنف الخصائص السابقة إلى ثلاث فئات هي :

(أ) خصائص تتصل بالذات .

(ب) خصائص تتصل بعلاقة الذات بالخبرة

(جـ) خصائص تتصل بعلاقة الذات بالآخرين .

أما فيما يتعلق بالذات ، فإن الشخص الصحيح نفسيا هو الذي يتحكم في سلوكه ويشعر بالمسئولية ، ويتقبل ذاته ، ويعمل على تحقيق إمكانياته ، كما يتفهم ذاته التي تكون ممتدة ، ويثق في كيانه العضوي وطبيعته الانسانية ، وينظر إلى ذاته نظرة إيجابية ، كما يكون واسع المعرفة ، خصب الخيال ، ومبتكر ، ذا قيم ومعايير وفلسفة شاملة لحياته التي يعيشها .

وفيما يتصل بعلاقة الذات بالخبرة ، فإن الشخص الصحيح نفسيا يكون منفتحا على خبرته ، مستقلا في إدراكه للواقع ، غني الادراك ، لديه مهارات وقدرات للتعايش الواقعي ، قادرا على التحكم في البيئة . وفي علاقة الذات بالآخرين ، نجد أن الشخص الصحيح نفسيا ، يشعر نحو رفاقه من بني الانسان بالمسئولية الاجتماعية ، ويهتم بهم اهتماما ديمقراطيا ، وهو ذو نظرة عطوفة ، وعلاقات دافئة ، وقادر على التوجد مع الآخرين .

مثال لنموذج تصوري : نظرية شوبن في الشخصية السوية :

تمثل نظرية شوبن في الشخصية السوية نموذجا لأسلوب صياغة نظرية في السلوك السوي . ويبدأ شوبن بمناقشة موقف العلوم السلوكية والعلاج النفسي من دراسة الشخصية وديناميات السلوك ، فيرفض معالجة السواء على أساس الخلو من المرض ، كما يرفض التصور الاحصائي وفكرة النسبية الثقافية التي تحدد سواء الانسان على أساس درجة تقبل الناس له ، لأن مفهوم المرض وبالتالي مفهوم السواء سيختلف من جماعة إلى أخرى ، ومن ثم يوضح شوبن كيف أن « مسايرة الجماعة » لايمكن اعتبارها أساسا مقبولا لتحديد مدى سواء الانسان أو مرضه .

ويرى شوبن أنه يجب الاهتمام بتحديد الخصائص الايجابية للسلوك الانساني ، ويتساءل : مم يتكون السلوك الايجابي؟ ويجيب شوبن على هذا السؤال بتوضيح معيارين للسلوك الايجابي هما : ـ

١ ــ الأخلاق. إذ لايمكن تفادي اعتبار معيار السعادة والسلوك الصحيح الذي يؤدي إلى درجة أكبر من الاشباع للانسان أساسا هاما من الأسس التي يقوم عليها السلوك السوي .

٢ ــ طبيعة الانسان . فالسلوك « إيجابي » و « تكاملي » بالقدر الذي يعكس الطبيعة الفريدة للانسان .

ويرى شوبن أن طبيعة الانسان التي تميزه عن غيره من أفراد المملكة الحيوانية تتميز بخاصتين هما الطبيعة الرمزية والطبيعة الاجتماعية .

الطبيعة الرمزية للانسان . من أهم إمكانيات الانسان قدرته الهائلة على استخدام الرموز واستخدام اللغة الافتراضية . ويترتب على هذه القدرة ثلاث خصائص ذات طبيعة رمزية تكون مجموعة من الامكانيات المتميزة لدى الانسان هي :

١ ــ القدرة على استثمار الخبرة بما في ذلك خبرة الآخرين عبر العصور .
٢ ــ القدرة على النظر المسبق وتحكم الانسان في سلوكه عن طريق تصور نتائج هذا السلوك .
٣ ــ القدرة على تصور عالم يرغب فيه الانسان أكثر من حاضره .

الطبيعة الاجتماعية للانسان . يتميز الطفل البشري بطول الفترة التي يكون فيها عاجزاً معتمدا على الكبار . فالطفل البشري حين يولد يكون متميزا بعدم الاكتمال البيولوجي مما يحتم عليه الاعتماد على الآخرين . وتزداد فترة الاعتماد طولا كلما تعقدت الثقافة . ويترتب على هذا الاعتماد أن يتعرض أطفال البشر منذ لحظة ميلادهم وخلال سنوات تكوينهم لشرطين أساسيين من شروط الحياة الانسانية هما : (١) أن بقاء الانسان وإشباع حاجاته يتوقف على اعتماد على

الآخرين لايمكن تفاديه . (٢) أن الخصائص التي يتميز بها الوالدان ، وغيرهما من الأفراد الذين يعتمد عليهم الطفل ، كالقوة والسلطة والاستقلال النسبي يدركها الآخرون دائما باعتبارها مرتبطة بالمسئولية والغيرية .

نموذج للتكيف التكاملي : ويرى شوبن أننا نستطيع أن نصل إلى مفهوم للتكيف الايجابي أو خصائص السلوك السوي إذا أقمنا هذا المفهوم على أساس تنمية الامكانيات الفريدة للانسان والتي تتمثل في طبيعته الرمزية وطبيعته الاجتماعية . فإذا أمكن تنمية هذه الامكانيات أمكن تنمية الخصائص التالية التي يرى شوبن أنها تكون السلوك السوي التكاملي الايجابي :

١ ـ التحكم في الذات **Self-Control** وتنمو هذه الخاصية نتيجة لنمو قدرة الانسان على استخدام الرموز وما يترتب عليها من القدرة على التصور المسبق للأمور ، مما يؤدي إلى نمو قدرة الانسان على التحكم في سلوكه عن طريق توقع نتائج أفعاله .

٢ ـ المسئولية الشخصية **Personal Responsibility** عندما تزداد قدرة الانسان على التحكم في ذاته تقل حاجته إلى سلطة خارجية تعمل على التحكم في سلوكه وتجعله يتصرف طبقا لمعايير معينة . وكما يرى الانسان نتائج أفعاله مسبقا ، ويتحكم في سلوكه نتيجة لذلك ، فإنه يتحمل المسئولية عن هذه الأفعال .

٣ ـ المسئولية الاجتماعية **Social Resposibility** تشتق هذه الخاصة من الطبيعة الاجتماعية التي تتميز باعتماد الناس على بعضهم بعضا . ويقتضي اعتراف الانسان بحاجته إلى الآخرين تكوين علاقات حميمة معهم وحبه لهم . ويتكون هذا الحب في الطفولة حين يدرك الطفل في وقت مبكر أن إشباع حاجاته مرتبط بقيام شخص آخر بتحقيق هذا الاشباع يكون في البداية الوالدة أو الوالد ، غير أن الطفل يتعلم تدريجيا أن سلوك الآخرين الذي يشبع حاجاته يستمر فقط إذا تجاوب معهم وأصبحت علاقاته تتسم بتبادل الحب وتحقيق الأشباع .

٤ ـ الاهتمام الاجتماعي الديمقراطي **Democrtic Social Interest** ويأتي هذا المبدأ من أن كل فرد يدين بانسانيته للجماعة التي مكنته من أن يعيش بالرغم من عجزه بعد الولادة ، ومن ثم فإن ذاته تتحقق من خلال عمل الآخرين ، ولذلك يجب أن يعمل على تدعيم هذه الجماعة وتنميتها ورفاهيتها .

٥ ـ مثل **Ideals** . لأن الانسان لديه القدرة على تصور الممكن فإن الشخص السوي يمكن أن تكون لديه مثل ومعايير يحاول أن يعيش طبقا لها حتى ولو كانت بعيدة عن أن تتحقق في حاضره . فالتكيف الايجابي لايعني الوصول إلى الكمال ، وإنما يعني أن يناضل الانسان من أجل العمل طبقا لأفضل مبادىء السلوك التي يؤمن بها .

يمثل نموذج شوبن للشخصية السوية ـ مثل غيره من النماذج التي أشرت إليها ـ حالة مثالية يسعى الفرد إلى الوصول إليها . ومن أهم ما يتميز به هذا النموذج التعريف الاجرائي لأبعاده ، فهو يحدد لنا أنواع السلوك التي تندرج تحت كل مفهوم من المفاهيم التي يتضمنها ، ومن ثم يصبح هذا النموذج بمثابة موجه لسلوك المهتمين بالتنشئة الاجتماعية ، والتربية ، وتنظيم المجتمع ، إذ هو يحدد للوالد والمعلم والقائد أنواع السلوك التي تميز التكيف المتكامل ، والتي يجب أن نعمل على إكسابها للأطفال والتلاميذ ، بل وسائر أفراد المجتمع .

والواقع أنه توجد عدة شواهد توضح أهمية الخصائص التي اشتقها شوبن باعتبارها مكونات للطبيعة السوية للانسان . وتوضح هذه الشواهد أهمية هذه الخصائص لبقاء الانسان واستمرار نموه . لنأخذ مثلا تحليل بول مسن ونانسي ايزنبرج برج عن « جذور الرعاية والمشاركة والمساعدة »(٢٨) فقد أوضح هذان الباحثان أن هذا السلوك ضروري لبقاء الانسان ونموه . كما برهنا على أنه يعتبر جزءا من طبيعة الطيور والحيوانات التي تخاطر بتعريض نفسها للخطر لكي تدافع عن صغارها ، كما أنها تأتي إلى الصغار والعجزة بكل ما تحتاج إليه من طعام . بل إن هذا السلوك إذا اختفى من مجتمع ، فإن مصير هذا المجتمع هو الانحلال والتفكك . ويدلل المؤلفان على ذلك بالدراسة التي أجراها علماء الانثروبولوجيا لقبيلة الايك ، وهي قبيلة صغيرة من الصيادين تقطن جبال أوغندا ، وقد كان لها بناؤها الاجتماعي وثقافتها وعاداتها وقوانينها . وقد حرمت هذه القبيلة من مناطق صيدها نتيجة لتغيرات تكنولوجية ، فبدأ نظامها الاجتماعي في التحلل ، وانقسم أفرادها إلى عصابات فظة لا تهتم إلا ببقائها ، وأصبحوا متوحشين ، يكذبون ويسرقون ويتآمرون ويخدعون ويخونون ، بل إن القتل صار جزءا من حياتهم اليومية ، وهكذا لم يعد في الأيك مجتمع أو نظام اجتماعي ، وأصبحت عضوية الجماعة لا معنى لها ، وأصبح النضال من أجل مجرد البقاء بالغ الأهمية ، وحل الاهتمام بالذات محل العلاقات الانسانية والاهتمام بالآخرين . وإذن فالمسئولية الاجتماعية التي يعتبرها شوبن جزءا من طبيعة الانسان والتي تتمثل في أن يعتبر كل فرد نفسه مسئولا عن غيره من أفراد المجتمع ، تعتبر ضرورية لاستمرار الحياة الانسانية . ومن خصائص الانسان السوي عند شوبن المثل والمعايير . وتتضمن المثل تصورا لعالم أفضل يحاول الانسان تحقيقه . وهذا يعني أن الانسان السوي هو الذي يتبنى اتجاها مستقبليا . وتعتبر الصور الايجابية عن المستقبل ضرورية لتقدم المجتمعات . فالانسان السوي هنا لديه من الخصائص ما يمكنه من أن يعمل على تقدم مجتمعه .(٢٩)

تصور المجتمع لطبيعة الانسان :

يجب أن يعمل المجتمع على تحليل تصور أفراده لطبيعة الانسان . فأفكارنا هي موجهات لسلوكنا . وتصورنا لخاصية ما على أنها جزء من طبيعة الانسان يدفعنا إلى تدعيم هذه الخاصية .

لذلك يكون من الضروري التعرف على الخصائص التي يتصور أفراد المجتمع أنها تكوّن طبيعة الانسان وقد لا تكون هذه الخصائص واضحة وصريحة ، بل قد توجد في شكل افتراضات غير محددة أو متمثلة في وعي الانسان ، ومن ثم فلابد من تحليلها والكشف عن الأسس التي تقوم عليها والنتائج التي تترتب عليها .

بعد ذلك يأتي وضع تصور للخصائص التي تكوّن طبيعة الانسان . وأول خطوة لوضع مثل هذا التصور هي تحديد الأسس التي يقوم عليها. وقد كشفت المناقشات السابقة عن بعض هذه الأسس . ومن هذه الأسس أن تكون هذه الخصائص بحيث :

١ ــ تعكس ما يميز الانسان عن غيره من سائر أفراد المملكة الحيوانية .
٢ ــ تسهم في تنمية إمكانيات الانسان .
٣ ــ تحقق للانسان الفاعلية والسعادة .

ويناقش بلوكر[٣٠] فاعلية الانسان من خلال محاور ثلاثة هي (أ) الدور الاجتماعي (ب) ما يرتبط به من متطلبات النمو (جـ) ما يرتبط بها من أساليب التعامل أو التوافق.

التكيف وطبيعة الانسان :

ويقترح دونتج إطاراً لتصور السلوك السوي أو السلوك الذي يعمل على تحقيق التكيف ويرى دونتج أن السلوك الانساني هو بمثابة متصل للتكيف ويمكن النظر إلى سلوك ما باعتباره أكثر أو أقل تكيفا بالاشارة إلى نقطة في موقع متوسط من هذا المتصل .[٣١] وقد تعني كلمات مثل التوافق أو التكيف خضوع الفرد سلبيا للبيئة . لكن المعنى الذي يقصده هذا الباحث هو التكيف الايجابي . فالسلوك التكيفي هنا يقرب الفرد من أهدافه دون أن يلحق بالآخرين أذى . ويتميز هذا السلوك بأنه موجه ذاتيا ، ومشبع للفرد ، ومدعم له ، ويشتمل هذا السلوك التكيفي على : ــ

١ ــ النمو الجسمي (مثال : الصحة الجسمية المثلى)
٢ ــ السلوك المهني (انشغال الفرد في حياة مهنية لها معنى خاص بالنسبة له)
٣ ــ الهوايات (المشاركة المشبعة في أنشطة يهتم الفرد بها) .
٤ ــ العلاقات مع الآخرين (أفراد الأسرة والأصدقاء) .

وإذا كان معظم سلوكنا متعلما ، فإن على الفرد لكي يحقق إنسانيته أن يتعلم المعارف والمهارات التي ترتبط بتحقيق مكونات السلوك التكيفي ، ومن هذه المهارات والمعارف :

١ ــ المهارات والمعارف المتصلة برعاية الذات .
٢ ــ المهارات الجسمية للحركة .

٣ ــ مهارات العلاقات الملائمة مع الأسرة وفي خارج الأسرة .
٤ ــ علاقات اجتماعية ملائمة للتفاعل مع الآخرين .
٥ ــ مهارات مرتبطة بكيفية التعلم .
٦ ــ مهارات مهنية
٧ ــ فهم الانسان لسلوكه وسلوك الآخرين .
٨ ــ معرفة ومهارات ملائمة تؤدي إلى تكوين علاقات حيمة .
٩ ــ المهارات المرتبطة بالوالدية
١٠ ــ مهارات تتصل باكتشاف الفرد لهواياته وميوله وتنميتها .

ويشير دوننج إلى أن هذه القائمة ليست شاملة وأنه يمكن إضافة عناصر أخرى لها . فأهم ما يحتاج الفرد إلى أن يتعلمه هو ما يتصل بالمجالات التي يهتم بها . والواقع أن دوننج حين اقترح العناصر السابقة أخذ في اعتباره متطلبات النمو . وفي دراسة أخرى[٣٢] يقترح دوننج إطارا لمتطلبات النمو في كل مراحل العمر ويفترض هذا الاطار أن الفرد يعمل دائما على تنمية :

١ ــ الكفاءات الشخصية (المهارات والمعرفة العقلية ، مهارات التعلم ، المهارات الجسمية واليدوية ، المهارات الخاصة بالعلاقات بين الأفراد ، والمهارات الاجتماعية).

٢ ــ الهوية الجنسية الشخصية (الذكور ـ الأنوثة) (تحديد الفرد لهويته الجنسية ، مدى ملاءمة الدور للفرد ، وتحديد أنواع السلوك الملائمة للدور الجنسي) .

٣ ــ القدرة على العلاقات ذات المعنى مع الأفراد الآخرين (القدرة على الرعاية ، الثقة ، تحمل الآخرين ، وتكوين علاقات حيمة ، والمعرفة والمهارات المرتبطة بالتلاؤم مع الآخرين) .

٤ ــ مستوى ملائم من الاستقلال (الاستقلال عن الوالدين وغيرهما من الأفراد ، والاستقلال الاقتصادي) .

٥ ــ هدف شخصي (معرفة الميول ، اتجاه الشخص ، وقدراته ، تنمية أسلوب حياة ، والوصول إلى أهداف للحياة) .

٦ ــ إحساس بالتكامل (نظام للقيم ، والأخلاقيات ، والمعتقدات ، تحقيق لنسق القيم) .

خاتمـــة :

هكذا نجد أن البحث في طبيعة الانسان لاينبغي أن يتوقف . فطبيعة الانسان ليست قضية أكاديمية ينشغل بها المفكرون والفلاسفة ، وإنما هي قضية تهم كل انسان . والواقع أننا لو سألنا

الناس عن تصوراتهم لطبيعة الانسان ، لوجدنا أن لكل فرد تصورات وأن تصورات الفرد تؤثر في سلوكة وفي تعامله مع غيره من الأفراد .

لذلك يجب أن ندرس تصورات الجماعات المختلفة عن طبيعة الانسان لكي نعرف ما إذا كانت هذه التصورات تعكس الطبيعة الحقيقية للانسان ، وكيف تؤثر في سلوك الأفراد تجاه الانسان . فإذا اكتشفنا ـ مثلا ـ أن بعض هذه التصورات لايعكس الخصائص الأصيلة للانسان ، أو أنها تؤدي إلى أن يتصرف الأفراد بشكل غير بناء تجاه الانسان ، حاولنا أن نعدل هذه التصورات وأن نشجع الأفراد والمجتمع على أن يتصرفوا بما ييسر تنمية الخصائص الأصيلة في الانسان والتي تساعد على نموه وتحقيق ذاته .

المراجع

(١) Walker, D.E. (1956). Rogers and the nature of man. Journal of Counseling Psychology, 3, 89-92 .

(٢) Nye, R.D. (1975). Three Views of Man: Perspectives from Sigmund Freud, B.F. Skinner and Carl Rogers, Monterey, CA: Brooks/Cole .

راجع أيضا :

سليمان ، عبدالله محمود (١٩٨١ ، فبراير) ٣ قراءات في الانسان : بين تشاؤم فرويدوحيادسكنر . . . وتفاؤل روجرز . العربي ، ١٤٥ ـ ١٥١ .

(٣) Walker, 1956 .

(٤) Walker, 1956 .

(٥) Allport, G.W. (1955). Becoming: Basic considerations for a psychology of personality. New Haven, Co: Yale University Press .

(٦) Allport, 1955 .

(٧) Hitt, W.D. (1969) Two Models of Man. American Psycholigist, 24, 651-658.
Wan, T.W. (Ed.) (1964). Behaviorism and phenomonology, Chicago The University of Chicago Press .

(٨) Hitt, 1969 .

(٩) Hitt, 1969 .

(١٠) Hitt, 1969 .

(١١) Murphy, G. (1975). Human Potentialities. New York: The Viking Press .

(١٢) Mackinnon, D. W. (1978). In Search of Human Effectiveness. Great Neck, NY: Creative Education Foundation and Creative Synergetic Associates.

(١٣) ابراهيم ، نجيب اسكندر ، مليكة ، لوس كامل ومنصور ، رشدي فام (١٩٥٩) الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي . القاهرة : مؤسسة المطبوعات الحديثة .

(١٤) Montagu, A. (1966) On becoming human. New York: Hawthorn Books .

(١٥) Shoben, E.J. (1957) Toward a concept of normal personality. **American Psychologist**, 12, 183-189 .

(١٦) Mackinnon, 1978.

(١٧) Savareid, W. A. (cited in Yamamoto, K. (1966). The healthy person: A review. **Personnel and Guidance Journal**, 44 596-603 .

(١٨) Yamamoto, K. (1966). The healty person: A review **Personnel and Guidance Journal**, 44, 596-603 .

(١٩) Yamamoto, 1966 .

(٢٠) Constructed from Peck, R.F. by Yamamoto, 1966 .

(٢١) Yamamoto, 1966 .

(٢٢) Yamamoto, 1966 .

(٢٣) Shoben, 1957 .

(٢٤) Yamamoto, 1966 .

(٢٥) Shoben, 1957 .

(٢٦) Yamamoto, 1966 .

(٢٧) Shoben, E.J., 1957 .

(٢٨) Mussen, P. & Eisenberg-Berg, N. (1977). **The roots of caring, sharing and helping**. San Francisco, CA: Freeman .

راجع :

سليمان ، عبدالله محمود (١٩٨٠ ، اكتوبر) عش مع الآخرين . العربي ، ٢٦٣ ، ١٤٣ - ١٤٩ .

(٢٩) سليمان ، عبدالله محمود (١٩٨٣) . الموهبة والمستقبل . عالم الفكر ، ١٤ (٣) ، ٤٧ - ٨٠ .

(٣٠) Blocher, D.H. (1974). **Developmental counseling** (2nd ed.). New York: Wiley .

(٣١) Downing, C. J. (1983). behavior classification system for counselors: A new look at psychopathology. **The Journal of Humanistic Education and Development**, 21, 138-145 .

(٣٢) Downing, C. J. (1984). A behavior classification system for counselors: Part II-Developmental tasks for all ages. **The Journal of Humanistic Education and Development**, 23, 52-59 .

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

دعوة إلى كل المفكرين والمثقفين والمختصين

تعتزم الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إصدار مجلة فصلية فكرية شاملة تحت مسمى « التعاون » .

وتقبل المجلة للنشر الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بقضايا المنطقة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا للقواعد الأساسية التالية :

١ ـ أن يتراوح حجم المادة المقدمة للنشر ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ كلمة .

٢ ـ أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وبخاصة في التوثيق والاشارة إلى المصادر بحيث تتضمن : اسم المؤلف ، عنوان الكتاب أو المادة ، اسم الناشر أو المجلة ، مكان وتاريخ النشر إذا كان كتابا ، رقم العدد وتاريخه والصفحات إذا كان المصدر من مجلة أو نحوها .

٣ ـ تقديم خلاصة للمادة في حدود ٥٠٠ كلمة .

٤ ـ تمتنع المجلة عن نشر أية مادة سبق نشرها أو معروضة للنشر .

٥ ـ تخضع المواد المقدمة للنشر للتحكيم .

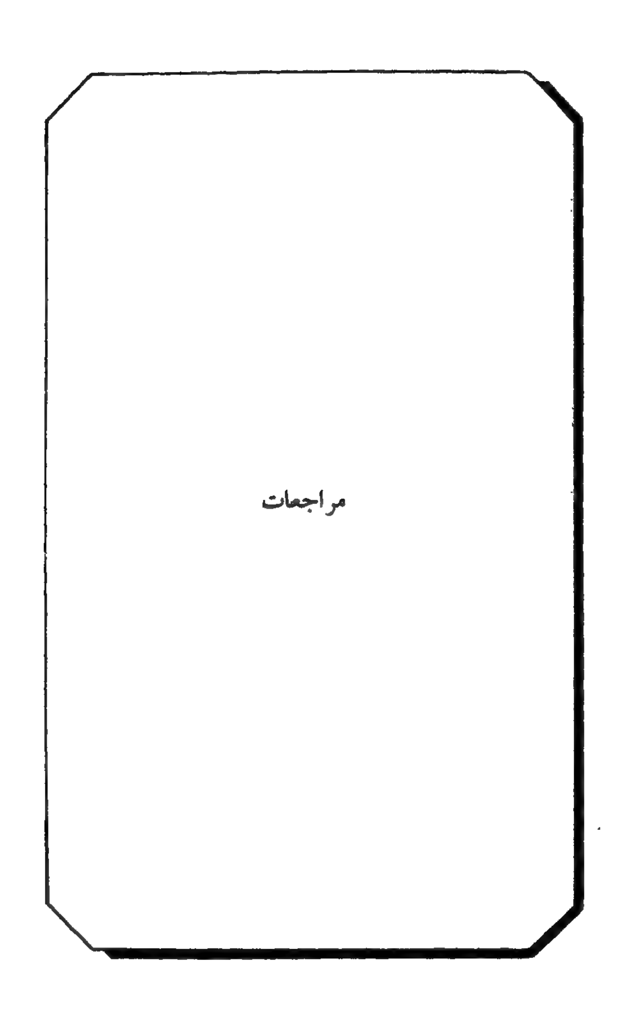
٦ ـ يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاص بالمجلة ، مع خمس نسخ من العدد المشارك فيه بالاضافة إلى عدد ٢٠ مستلة من المادة .

إضافة لذلك سوف تحتوي المجلة على جزء خاص بالتقارير والوثائق واليوميات وعرض الكتب والبيليوغرافيا المتعلقة بنطاق اهتمامها .

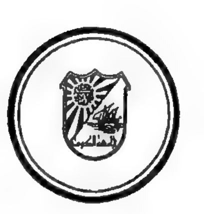
والأمانة العامة بهذا الاعلان ، توجه الدعوة الى كل المفكرين والمثقفين والمختصين من الكتاب لدعم المجلة ومؤازرتها بمساهماتهم ، وتشجيع زملائهم للمساهمة .

ترسل المواد المقدمة للنشر على العنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة التعاون
الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
ص.ب. : ٧١٥٣ ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية
الرمز البريدي : ١١٤٦٢



مراجعات



طيب تيزيني ، **الفكر العربي في بواكيره وآفاقه الأولى** ، دار دمشق للنشر ـ الطبعة الأولى ١٩٨٢ ـ ٥٥٤ صفحة

مراجعة : تركي علي الربيعو
كاتب في الدوريات العربية ـ دمشق

يشكل الكتاب الجزء الثاني من مشروع رؤية جديدة للفكر العربي منذ بداياته وحتى المرحلة المعاصرة في ١٢ جزءاً. والكتاب مقسم إلى أربعة أقسام.

القسم الاول: نقض وبناء. يشن فيه طيب تيزيني هجوماً على ما يسميه بالمفكرين الاسلاميين لخطيئة منهجية وتاريخية بآن واحد. فنظراتهم إلى التاريخ تقوم على اختزال الأبعاد الوجودية الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل، بواحد منها. هو الماضي الاسلامي ص ٢٢ هذا من جهة ومن جهة ثانية فهم يعيشون القاع للتناقض الحاد بين الجاهلية والاسلام بالرغم من أن التاريخ العربي والاسلامي هما وجهان لأمر واحد كما يرى الكاتب ص ١٨ خاصة وأن المشروع الحضاري العربي الذي يزعم بناءه الدكتور تبزيني هو محاولة للتأكيد على هذه الواحدية .

القسم الثاني: الحاضنة الاقتصادية الاجتماعية للفكر العربي في بواكيره وآفاقه الأولى.

القسم الثالث: الفكر العربي في بواكيره وآفاقه الاولى.

القسم الرابع: جماع القول في فكر لم يجمع القول في وضعيته: إشكالية الآفاق المستنفدة وطموح الخلاص.

الأقسام الثلاثة الأخيرة من الكتاب هي موضع الحوار لأنها تشكل القسم الأعظم من الكتاب، حوالي ٥٠٠ صفحة ولأنها لب الموضوع كما يقولون.

لن أبدأ التعامل مع الكتاب بالطريقة الانتقائية لأنه لا مجال إلى ذلك خاصة وأن الكتاب يشكل وحدة متكاملة في بحثه ولسبب مهم أيضاً وهو أن الهاجس الثقافي الذي يحدو

الكاتب على طول صفحات الكتاب هو الوصول إلى نقطة تصلح لأن تكون البداية. والبداية تكمن في البحث عن وجود فكر بدائي تغلب عليه السذاجة. يطلق عليه تيزيني تخفيفاً في الظاهر فقط، . الفكر العربي في بواكيره وآفاقه الأولى.

المحور الفكري للكاتب وللمشروع الحضاري الذي يقوم على كثير من الاجتهاد يستند إلى ويميز بين نقيضين، بدائي ومتطور، متخلف ومتقدم، سابق ولاحق، سابق يجد نفسه معبراً عنه في فكر بدائي تصلح الاسطورة لأن تكون تعبيراً حياً عنه وشاهداً على بدائيته وسذاجته. ولاحق معاصر يجد نفسه في الماركسية كونها المنظار الفكري الذي يرى من خلاله تيزيني الفكر العربي في بواكيره الأولى ولكونها أيضاً أفضل مدرسة للفكر التاريخي كما وضعها المفكر المغربي عبدالله العروي في كتابه العرب والفكر التاريخي. يجد فيها العرب ملاذهم وملجأهم والطريق الذي يختصر عليهم المسافة للحاق بركاب العصر. وهذا ما يصرح به تيزيني ويسعى إليه ضمناً وعلناً.

إن الفكر العربي في بواكيره وآفاقه الأولى يتجلى من خلال مطالعة الكتاب على أنه فكر أسطوري وذلك لاعتبار مهم يراه تيزيني «كون الاسطورة هي الوعي الذاتي لشعوب العالم العربي القديم الذي قام، أساساً، على علاقات مشاعية قروية» ص ٥٤٤ وهي تمثل من جهة ثانية «صفة ومادة. البناء الأساسي للفكر العربي في إرهاصاته وآفاقه الاولى» ص ١٦٣.

السمات الفكرية للمشروع العربي:

كون المشروع يقوم على قاعدة من الاجتهاد النظري الذي يزعم الكاتب امتلاكه. لذلك فهو يتخلى عن مصطلح نمط الانتاج الأسيوي وحيثياته لأنه من جهة يقود إلى مقارنة الشرق القديم بالغرب القديم ولأنه من جهة ثانية قد لا يكون دقيقاً بالرغم من أنه يمتلك حدوداً رئيسية عامة للانطلاق منها في فهم ودراسة الوصفية الاجتماعية والاقتصادية النوعية للمجتمع الشرقي القديم في بابل ووادي النيل» ص ٨٥.

وفي بحثه عن الخلفية الحضارية للفكر العربي في بواكيره الاولى يرى تيزيني «أن الحاضنة الاقتصادية الاجتماعية للفكر العربي القديم تُبين أنه قد سادت وضعيتان للملكية ـ تملك فلاحي في إطار المشترك القروي ـ طبقة فلاحية تفكر وتعمل، وارستقراطية بيروقراطية فكرية إدارية يمثلها الملك والكهنوت ومثقفو الطبقة الارستقراطية. تفكر لكنها تزدري العمل بالرغم من أنها تعيش عليه.

عبر وجهة النظر السابقة يبدو الفلاح من وجهة نظر تيزيني الوجه الثوري في تاريخ الشرق

كما عبرت عنه انتفاضات فلاحية انتهت باستمرار إلى مزيد من الاضطهاد واليأس» ص ٣٠٥. وتيزيني يستنكر العبودية خاصة وأن الفلاح ليس عبداً في المشترك القروي. إذ أن مفهوم العبودية يطال بعض الاغراب وأسرى الحروب وبالأخص كما يقول تيزيني القادمون والمجلوبون من أفريقيا الشرقية - الملونون السود - لكن العلاقة «بين فلاحي المشتركات وعبيدهم كان يسودها التضامن الاجتماعي» ص ١٥٩.

إن سبب الركود التاريخي في تاريخ الشرق والذي استمر حتى مجيء الاستعمار والذي وضعه ماركس بأنه الثورة الاجتماعية الوحيدة التي سمعنا عنها في آسيا. يعزيه تيزيني لعدة أسباب:

أولاً: غياب الملكية الخاصة وهي مفتاح الشرق كله.

ثانياً: وجود قاعدة من المشتركات الفلاحية القروية التي تعم فيها المساواة وتنغلق فيها الدائرة الانتاجية.

ثالثاً: غياب الهوة السحيقة بين الارستقراطية البيروقراطية وبين الفلاحين المنتفعين بالأرض وهذا ما جعل الصراع الطبقي الذي يشكل في الماركسية رافعة للتقدم التاريخي يتزاح إلى خصومه من وجهة نظر تيزيني وليغيب نهائياً عن تاريخ الشرق.

رابعاً: ولعل التفسير المهم الذي يكمن في نظر تيزيني هو أن الصراع الطبقي الذي يتزاح إلى خصومه هو وليد تواصل ايديولوجي بين الارستقراطية والبيروقراطية وبين فلاحي المشتركات القروية وذلك لأن الوجود الفلاحي الزراعي في المجتمعات المعنية خلق بنيته الايديولوجية الفوقية على نحو أسهم في ترسيخ وحدته، ممثلة في شخص الملك الإله، الكلي القدرة، وعلى هذا الطريق جرى تكريس انغلاق ذلك الوجود وركوده النسبي» ص ١٥٧.

خامساً: «إن القوى الفلاحية تميل وتنحو باستمرار نحو المحافظة حيث يصبح هدف الفلاحين تحقيق الضوابط الأساسية المعترف بها من قبل القانون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي السائد المهيمن» ص ٣٠٥.

سادساً: «إن الايديولوجية التي سادت في المجتمع العربي القديم تولدت تحت تأثير الطرفين الاجتماعيين الرئيسيين الفلاحين والارستقراطية» ص ٣٩٦. بالرغم من الصياغات التعبيرية لهذه الايديولوجية وقعت على عاتق مثقفي الطبقة الارستقراطية «لأن الصياغات اللغوية والاسلوبية كما يرى تيزيني ظلت، في نهاية المسألة، حكراً في أيدي الطبقة الارستقراطية ومثقفيها من الكهنوت، ص ٤٧٧. وهذا ما جعل الطبقة الفلاحية عاجزة عن توليد ايديولوجية خاصة بها واضحة متميزة ص ٣٨٩.

سابعاً: إن تاريخ الشرق هو تأريخ للترابط بين المقدس والدنيوي «حيث يظهر الملك إلها والإله ملكاً» ص ٨٥.

ثامناً: إن الايديولوجية المصاغة ارستقراطياً لتعبر عن مصالح الطبقتين المذكورتين تجد نفسها معبراً عنها في الاسطور لأسباب عدة.

أ ـ الاسطورة هي الوعي الذاتي لشعوب العالم العربي القديم الذي قام أساساً، على علاقات مشاعية قروية» ص ٥٤٤.

ب ـ وهي تمثل أيضاً «صيغة ومادة البناء الأساسي للفكر العربي في آفاقه الاولى» ص ١٦٣. خاصة وأن الذهنية العربية كما يقول تيزيني «هي تجل للأسطورية والتاريخية، في آن واحد. وأن البرهان العياني التاريخي على ذلك يكمن في وحدة المقدس والدنيوي» ص ٢٠٦.

جـ ـ تصلح الاسطورة لأن تعبر عن حاله بدائية كونها كما يقول الكاتب «جسدت تصوراً ساذجاً فجاً في صياغته» ص ١٧٠ وشاهداً على ذهنية اسطورية عربية بدائية» ص ١٨٣.

د ـ تظهر الاسطورة في المشروع الفكري لطيب تيزيني على أنها وريث شرعي لمرحلة السحر التي غصت بها المجتمعات الزراعية القديمة «إذ أن هناك علاقة تاريخية وبنيوية داخلية جمعت بين السحر والاسطورة» ص ١٩٩.

هـ ـ إذا كانت مرحلة السحر قد مهدت لظهور الأسطورة. فإن هذه بدورها تمهد للفلسفة، وللفكر الفلسفي المتميز بالقدرة على التجريد، والتعميم، والمنطقية، والانطلاق من السببية، والنقدية الخ... ص ١٨٤

و ـ تنطوي الايديولوجية التي تمثلت بالأسطورة على بعدين الاول: تكريس السلطة الارستقراطية البيروقراطية وتكريس وحدة المجتمع. حيث يبرز الترابط بين الإله والملك وخصوبة الأرض أو ما يسميه تيزيني الخصب والاخصاب والذي هو نتيجة للوحدة السابقة بين الإله والخصوبة في مواجهة العقم وعبر هذا تتولد ذهنية التأليه الاسطوري ص ١٧٧ وما بعدها، والتي لبت احتياجات جديدة تمثلت في إيجاد إلزامات غير اقتصادية لصالح السلطة الارستقراطية تجاه المنتجين المباشرين ص ١٧١ وساهمت في تكريس القمعية. والثاني: هي القيام بوظيفة نظرية معرفية تتحد وكما يرى تيزيني بتقديم نظرة عمومية شمولية عن العالم أي بمنح الوظيفة الاولى بعداً كونياً عالمياً ص ١٧٠ وهذا ما يجعلنا أمام مستوى من الفعالية الذهنية لا يمكن اعتبارها امتداداً مباشراً لفعالية السحر الذهنية ص ١٧١. ولعل أهم ميزة تميز هذه الفعالية كما يرى كثيرون هو سعيها المباشر لاتحاد الذات بالموضوع «وهنا تنهال النصوص الأسطورية لتؤكد ذلك ـ

إذ أن نزوع الانسان للتوحد بالظواهر الطبيعية يشكل سمه مميزة للانسان البدائي عن الانسان المتطور» «إن نزوع الانسان للتوحد بالظواهر الطبيعية تلك التي تجسد، هنا، قوى الهية ضابطة، منظمة، فاعلة، يمثل أحد أوجه الوجود الكلي. فهو يمثل عملية ذات حدين، حد كوني «كوسمولوجي» ينهض على أن الانسان نفسه يشارك، بدرجة ما، في الخصوصية الالهية، وحد أخلاقي اسطوري، يظهر تبصر الانسان بتلك المشاركة وباصراره على التأكيد عليها» ص ١٩٢ وهنا أيضاً تنهال النصوص الاسطورية لتطابق وتؤكد ما يذهب إليه الباحث.

تلك هي الافكار الرئيسية والمحورية للكتاب والتي كانت مشكلة تحديدها تقوم على قراءة متمعنة للكتاب محاولاً ـ قدر الامكان ـ أن لا أبخس المؤلف حقه في الحوار والمناقشة.

الملاحظات المنهجية . . .

الملاحظة الاولى : إذا كان نمط الانتاج هو مفهوم مجرد . فإن نمط الانتاج الذي يظهر من تحليل تيزيني لتاريخ الشرق يجعلنا في مواجهة لنمط إنتاج أسيوي بالتحديد ـ يسميه بون بانو أستاذ الفلسفة الشرقية في جامعة بوخارست ـ[1] جزيوي . والذي يعتمد عليه كثيراً الدكتور تيزيني في تحليلاته . وهذا النمط يقوم على الاستبداد الذي يبرر ايديولوجياً . إذ أن الفائض المقتطع لا يقبل الفلاح باقتطاعه إلا إذا كان مضيعاً أيديولوجياً ودينياً . وذلك لأن الصعيد السياسي الايديولوجي يأخذ بالضرورة في تاريخ الشرق القديم ـ الشكل الديني ويسيطر على الحياة الاجتماعية[2] .

إن قراءة التحليلات التي يسوقها تيزيني في محاولة فهم طبيعة التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي سارت في الشرق العربي القديم تبين إلى أي مدى وفاءها المطلق لمقولة نمط الانتاج الأسيوي التي يرفضها تيزيني في البداية . ثم يعود أدراجه إليها ليفسر بها تاريخ الشرق . وبهذا يكون الاجتهاد مجرد ادعاء .

إن تفسير كل من ماركس وانجلز للاستبداد الشرقي يقوم على اجتهادين : الأول غياب الملكية الخاصة والثاني كون الاستبداد يستند إلى قاعدة من القرى المكتفية ذاتياً. والتي تعم فيها المساواة والمشاعية والتي تنغلق فيها الدائرة الانتاجية بسبب من وحدة الصناعة والزراعة. وهذا ما يستند إليه المشروع الحضاري العربي. وبودي أن أشير هنا إلى أن فكرة الاستبداد الشرقي التي ورثها ماركس والمرتبطة به تجد جذورها الواضحة البنية في تراث الفكر السياسي الغربي من مكيافيللي إلى برنييه ومونتسكيو صاحب روح القوانين مروراً بتوماس هوبز صاحب التنين. وهو تراث يمتد من عصر النهضة وحتى القرن التاسع عشر. وهي فكرة أسيرة لعلاقة الباب العالي ـ الامبراطورية العثمانية ـ بالغرب ـ والذي ما انفك لحظة وهو يبحث عن أوجه

مقارنة بين انموذج الدولة العثمانية وبين مثيلاتها في الغرب خاصة وأن هذه الدولة هي مصدر تهديد وخطر امتد على مسافة أربعة قرون. وهذا بدوره يثير ويضع نقطة استفهام واضحة وكبيرة ودالة على انحياز هذا التراث السياسي في تحليلاته ومسيرته الفكرية إلى صالح المركزية الاوروبية. أضف إلى ذلك أن تعميم الفكرة من قبل ماركس قد استند إلى مجموعة من التقارير الانكليزية التي وصفها آدم سميث ـ والذي شكل أحد الدعائم الأساسية التي غذت فكرة ماركس عن المشاريع الكبرى القائمة على الري والشاهدة على دولة الاستبداد ـ بأنها مأخوذة عن رحالة أغبياء وضعاف وحيارى[٣].

إن تاريخ الشرق الذي جرى تعميده لاحقاً بمقولة نمط الانتاج الاسيوي يبين قصر تلك المقولة عن تفسير تاريخ الشرق. وهذه أهم نقطة تثار في وجه مشروع الرؤية الذي بناه تيزيني. فالدراسات الحديثة تثبت أن تعميم المقولة لا يصمد أمام البحث العلمي الرصين. ففي الصين اقترنت الملكية الخاصة مع الزراعة المكثفة المروية. وفي تاريخ الشرق العربي لم تظهر مجتمعات قروية مساو

ثم إن فكرة القرى الفلاحية التي تعم فيها المشاعية ـ بالرغم من أن ماركس ورثها من هيجل الذي رأى فيها مزيداً من التمايز والاختلاف والطائفية في كتابه الذائع الصيت «فلسفة التاريخ» ـ تقيم دليلاً يدحض وجودها ومن ثم يدحض الاجتهاد النظري من ماركس إلى طيب تيزيني». إذ أنه من المتعذر الجمع بين قيام دولة مستبدة قوية وقمعية كما برهن تيزيني من خلال دراسته للاسطورة ومشاعات قروية مساواتية. فكل من الاثنين ينفي الآخر سياسيا واجتماعياً واقتصادياً. فحيثما توجد ايديولوجياً قمعية كتعبير عن حاله دولة مركزية، يحصل تمايز اجتماعي متقدم ويكون هناك شبكة معقدة من الاستغلال واللامساواة تصل إلى أدنى وحدات الانتاج نفسها[٤].

إن تفسير الاستبداد المرادف للانحطاط والركود التاريخي من منظور الفكر السياسي الغربي يخدم هدفين الاول تبرير الاستعمار والتبعية، والثاني إيجاد نظم تابعة يبرر استبدادها الذي يخدم مصالح الغرب واضطهادها للجماهير من خلال الموروث الاستبدادي الذي جرى تفسيره. وبذلك وخدمة للمشروع الحضاري الغربي يجري الحفاظ على الآلية التي تحكم علاقة الحاكم بالمحكوم من خلال خلفيتها الحضارية القائمة على الاستبداد.

الملاحظة الثانية: تتبدى من خلال قراءتنا لمشروع الرؤية. فالمشروع يضعنا وجهاً لوجه أمام دوغمائية جديدة صيغت على غرار الدوغمائية الماركسية التي تفسر التاريخ استناداً إلى مخطط متصلب يفسر التطور التاريخي من خلال المراحل الخمس. مشاعية، عبودية، اقطاعية،

راسمالية ، اشتراكية. وهذه الدوغمائية تجد نفسها في مراحل خمس أيضاً سحر ، أسطورة دين ، فلسفة ، عقل ، علم. وأهمية هذه المرحلية من وجهة نظر مروجيها هي تهميش التراث الفكري والروحي للأمة في محاولة لوضعها على عتبة الفرنجة والتبعية . وعبر الدوغمائية السابقة يهيأ القاع لاجتثاث الموروث الديني باعتباره ضرباً من الأسطورة والذي تكمن أهميته فقط كما بين تيزيني في مشروعه الاول ـ من التراث إلى الثورة ـ في تبرير التحولات الماركسية والاشتراكية والتي تجد جذورها التاريخية عبر نزعات تمتد من أبي ذرالغفاري رضي الله عنه إلى حمدان القرمطي الذي جرى تضخيمه في الآونة الأخيرة بشكل يُظهر ماركس على أنه حفيده . وهكذا تلتقي الماركسية والعنصرية والمسيحية الاوروبية في خندق واحد لتبرير التبعية لاوروبا بخيرها وشرها في محاولة الحفاظ على الدور التاريخي للمركزية الاوروبية .

ثمة قضية أخرى ضمن هذا السياق أود إثارتها وتتعلق بالتطورية والتقدمية الظافرة والتي تحاول أن تفسر نزوع الانسان إلى التقدم وكأن هناك قوى مستقلة واعية بذاتها وتعمل لصالح تقدم الانسان إذ تتضمن فكرة التقدم أربع أفكار رئيسية أولها أن التقدم حتمي وثانيها أنّ تعزيز سعادة الانسان هو الصفة الاساسية للتقدم وثالثها أن المشاكل التي تواجه الانسان ستتضاءل مع مرور الزمن ورابعها أن عقلانية السلوك في تصاعد ثابت .

ولنأخذ الحتمية التي تشكل الخلفية الفكرية للمشروع الحضاري العربي الذي يبنيه تيزيني . فالتقدم يمكن أن يحدث فعلاً فالانسان مزود بالقدرة على تصحيح الخطأ . وتجنب تكراره ، وزيادة قدرته على التخطيط العقلاني واتخاذ الخطوات الواقعية أو معالجة الاخطاء . غير أنه لا توجد كما أسلفت قوة ذاتية في الميدان الانساني تعمل ، مستقلة عن الانسان نفسه لجعل التقدم أمراً حتمياً . وبالنسبة للسعادة . فالسعادة تجربة ذاتية محضة ، كما أنها زائلة ونسبية ولا يمكن اعتبارها معياراً لتقويم أحوال الانسان . كما أننا لا نستطيع استخدام الفكرة الثالثة كمعيار للتقدم. وخلال مجرى التاريخ لم يكن هناك نضوب في الأدلة على أن المشاكل التي واجهت الانسانية قد حلت أو أنه يعمل على حلها جميعها . ففي الوقت الذي نقضي فيه على بعض المشاكل تخلق كثير من المشاكل الجديدة . وفي مجال العقلانية كمعيار للتقدم فقد كشفت العلوم الحديثة عن ميل كبير عند الانسان لمخالفة العقلانية فقد كشف فرويد عن أهمية اللاشعور وبيّن باريتو أن قدرا كبيرا من التفكير الانساني تسيطر عليه الرغبات اللاعقلانية .(٥)

إن تعميم فكرة التقدم لتطال الثقافة والفكر الانساني بقي أسيراً للتراث السياسي الاوروبي ـ رافعاً لواء العقلانية في نهضته ووفياً لردة فعله إزاء الثقافات الأخرى ؛ مع أن فكرة التقدم تصلح في مجال التكنولوجيا لكن من الخطأ تعميمها على صعيد الثقافة في محاولة لرسم مخطط متصلب كالذي انتهى إليه تيزيني في كتابه الذي بين أيدينا من خلال وفائه للتصنيفات

الاوروبية العدوانية مع أنه وعدنا بالاجتهاد .

الملاحظة الثالثة : هناك سؤال على غاية من الاهمية المنهجية والتاريخية إذا جاز لنا استعارة أسلوب تيزيني ما هي الاسطورة؟. إن الجواب الذي قدمه المشروع الثقافي التيزيني والمدعوم بخلفية ماركسية يصرح بما يلي إنها شكل من أشكال التعبير البدائي والذي لا يرقى إلى مرتبة الفن. إنها شاهد على محاولات الانسان الأولى في محاكاته للطبيعة حيث تتحد الذات بالموضوع . وهي مرادفة للدين ووريثة لمرحلة السحر ومندغمة بكل ما هو بدائي ومتخلف وساذج . وهي شاهد بدائي على دولة بدائية يتحد فيها الإله بالملك بحيث يصبح الإله ملكاً والملك إلهاً . إنها التعبير الايدولوجي الساذج عن وحدة المجتمع ممثلة بوحدة الإله والطاغية الشرقي . إنها الخيال الساذج الذي يسعى للسيطرة على قوى الطبيعة .
لكن المشروع الحضاري يقر على أن الأسطورة أمر جمالي ايديولوجي ومن صنع النخبة المثقفة الارستقراطية الواعية لذاتها ولمشروعها التاريخي المعبر عنه أسطورياً . وعبر هذا الذي يسوقه تيزيني ينشأ التناقض بين الاسطورة كتعبير بدائي ومتخلف وبين الاسطورة كفن .

في الحالة الاولى يصبح جل اهتمام المشروع الحضاري العربي هو أن يصب في الماركسية باعتبارها ايديولوجيا التقدم . وبهذا يكون المنحى الطبيعي للفكر العربي أن يصب في الماركسية التي يدعو إليها تيزيني من مشروعه الاول إلى مشروعه الثاني .

وفي الحالة الثانية الاسطورة فن . نجد أنفسنا في موضع دفاعي عن تراثنا الفكري والروحي . لاعتبارات عديدة مهمة وعلى رأسها . أن الفن ينتمي إلى إيروس . وهو ليس بالضرورة تعبيراً عن علاقات طبقية كما يراه الآمر الجمالي الماركسي . الذي ينظر إلى الفن على أنه ايديولوجية مع التشديد على الطابع الطبقي للفن والذي وقع فيه مشروع الرؤية عن سابق إصرار وتعمد . إن الفن بانتمائه الى ايروس يؤكد بقوة وإلحاح غرائز الحياة في صراعها ضد الاضطهاد الاجتماعي . قد نعثر في الفن على مسايرة لرغبات الطغيان لكن هذا لا يعني أن الفن محكوم بذلك . إن الفن يوجه منظوره كما يقول ماركيوز نحو كوني عيني . نحو الانسانية غير المحتواة في أية طبقة خاصة ، فالترح والفرح ، اليأس والعيد ، ايروس وثاناتوس بما بينهما من تشابك وتلاحم . غير قابلة للتذويب في مشكلة صراع الطبقات[٦]

إن الفن بمقتضى شكله الجمالي ، يتمتع بقدر وسيع من الاستقلال الذاتي عن العلاقات الاجتماعية القائمة والتي يسعى إلى تجاوزها بحكم استقلاله ليقف منها موقف المعارضة[٧] وعبر وجهة النظر التي ترى في الأسطورة فناً نستطيع رؤية الاسطورة في موقعها الفني الصحيح بعيداً عن الاعتبارات السائدة والتي تراها مرادفه للخرافة . وهذا ما كنا نخشاه.

إننا بذلك نمهد الطريق إلى رؤية واضحة لتفسير الاسطورة عبر قراءة أوديبية للأسطورة . وإلا كيف نفسر الطوفان مثلاً . هل نعتسف لنرى فيه رمزاً للاستبداد الشرقي الذي يحلو للبعض الركض وراءه . مع أن المتتبع الدقيق . والقارىء المتأني للأسطورة يكشف ويستشف الهاجس الجنسي والذي أسميته بعقدة أوديب الذي يقف وراء الطوفان . من الطوفان السومري إلى الطوفان البابلي في ملحمة جلجامش إلى الطوفان في العهد القديم الذي أمر به الرب لأن أبناء الرب قد رأوا بنات الرب حسناوات . إننا أمام الجذور التاريخية لعقدة الذنب بلا ذنب ـ عقدة الحضارة ـ الحد الفاصل بين ما يجب تغييره وما لا يجب . وهنا تكمن عظمة هذا الأدب وهذا اللون من الفن الذي علينا أن نحييه على طريقة ستراوس.

وحتى ملحمة جلجامش مثالنا الثاني . نرى أن الهاجس الذي يحدو الملحمة هو هاجس الخلود . وهو هاجس كوني وإنساني وليس هاجساً طبقياً يبحث عن حاجة . إنها بحث عن قيمة آسرة صيغت بأسلوب فني متميز . إننا لا نعثر في الملحمة بتاتاً على ما يسميه تيزيني المستويين الرئيسيين «الفكر الارستقراطي والفكر الديمقراطي الفلاحي المستنير» صـ ٥٠١ ـ ٥٠٣ ولو كان كذلك لتحولت الملحمة باتجاه ما هو اعلامي وتسقط قيمتها الأدبية والفنية . إن الإله البابلي ميردوك ، وجلجامش ، واتونبشتم بطل الطوفان البابلي يخلدون لابوصفهم آلهة وحسب ، بل إنهم جسدوا انتصار الحضارة على الطبيعة في نفس الانسان النازعة باتجاه ذلك . وهو عمل جدير بأن يلهم النخبة المفكرة لصياغتها في أعمال أدبية تخلد هذه الذكرى . ذكرى انتصار الانسان على قوى الطبيعة وعلى رأسها الموت كما حدثتنا ملحمة جلجامش من خلال الانباء والذكر الصالح .

إن إعادة قراءة طبيعة التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية من خلال الأسطورة يقود إلى نتائج خاطئة حيث يتحول الفن إلى تاريخ . والتاريخ إلى قصيدة . وهذا ما كنا نخافه من أن يقع مشروع الرؤية في هذا المطب وكم كان عزاؤنا كبيراً لو تمت هذه القراءة من خلال الوثائق والمدفوعات التاريخية والاثارية المكتشفة والتي غابت عن مشروع الرؤية ـ لا عبر النصوص الاسطورية التي تؤكد استقلاليتها .

الملاحظة الرابعة : التي تثار في وجه مشروع الرؤية التيزيني . فالمشروع يبتدئ بمصادرة يعممها على تاريخ الشرق من حيث هو تأريخ للترابط بين المقدس والدنيوي . هذا الترابط الذي يفسر تخلفه . وهي صفة تطال هذا التاريخ منذ بواكيره الاولى إلى اللحظة المعاصرة . وعبر المصادرة السابقة يبدو المعبد تجسيداً واضحاً من وجهة نظر مشروع الرؤية للطغيان والاستبداد الشرقي الموجه ضد قوى فلاحية كما تجسده الايديولوجية الاسطورية . عبر ذلك فإن الحق الالهي كما يقول تيزيني مثّل أحد أهم الحوافز والمحرضات الكبرى لمناهضة النظام القائم

من قبل الفلاحين ص ٣٩٦ وعبر هذا تبدو العلمانية ـ أو كما أسماها مثقف عربي بالايدويولوجية الانقلابية ـ كتجربة أوروبية محضة نموذجاً يحتذى للخلاص والتطهير وبناء الدولة الحديثة . دولة الاقلية الفكرية المتفرنجة على طريقة الغرب داخل التقليدية الدينية . إنها مصباح علاء الدين الذي ينير الطريق ويرشد إلى الخير . الذي وصفه شاعر عربي «فالخير كل الخير في هدم الجوامع والكنائس»

وبالرغم من أنه لا تحدوني الرغبة الى القول أن العلمانية ـ كما فعل الكثير من مثقفينا ـ هي تجربة ذاتية ، وتاريخنا يشهد على ذلك بعد اعتسافه ، لكنني أرفض التعميم الذي يبرر اضطهادي فكرياً ـ إدانة تاريخي ـ واقتصادياً تبرير الاستعمار ونهب خيرات الشعوب تحت راية الانتداب الذي جاء للتحديث .

إن العودة إلى قراءة تاريخ الشرق القديم . أي قراءة للوثائق التاريخية المدونة والمكتشفة مع بداية القرن الحالي تبين أنوجهةالنظر السابقة هي أسيرة لتعميم فكري لا يجد قاعه إلا في الانتقائية والتبعية . أذ يؤكد مورنكارت في تاريخ الشرق القديم أنه منذ عصر جلجامش نجد سعياً لاستقلال الملكية عن كهنوت أنين وانفصال المعبد عن القصر . ويؤكد مورتكارت أننا نستطيع الآن تأكيده انطلاقاً من النصوص التاريخية المكتشفة في لاجاش حيث لم تخف حدة النزاع بين الملك وبين سلطة كبير الكهنة»[٨]وفي عصر ما قبل جلجامش يتساءل مورتكارت بقوله . كم نود أن نعرف كيف نظمت الحياة الاجتماعية هؤلاء الناس ؟ وهل كانت القرية تشكل وحدة مستقلة أم أن مجموعة من القرى اتحدت فيما بينها وشكلت أقاليم وبلدان[٩] . وفي دراسة لثورمكد جاكويسون عن وظيفة الدولة في أرض الرافدين نجده يميز بين نمطين سائدين الأول نمط دولة المدينة وهي مؤسسة خاصة ذات وظيفة اقتصادية بالدرجة الأولى وبين نمط الدولة القومية ذات النشاط السياسي[١٠] . وحتى لو عدنا إلى فجر الحضارة في الشرق . لما وجدنا كما أسلفت تلك القرى المكتفية ذاتياً والتي تعم فيها المساواة . إذ يؤكد فرانكفورت في كتابه فجر الحضارة في الشرق الأدنى . على أهمية المعبد والذي كان يلعب دوراً في الحياة الاقتصادية أشبه بدور ما نسميه بالمصرف الزراعي الآن .[١١]

إن المشروع الحضاري الذي بين أيدينا يتجاهل ذلك ليبقى وفياً لما نذر نفسه من أجله . وفي رأيي أنه حتى النصوص غير كافية للتعميم الذي ساقه تيزيني بمقدار ما نحن بحاجة إلى قراءة النسق السياسي الذي يحكم علاقة الحاكم بالمحكوم في تاريخ الشرق وهذه دراسات لما توجد بعد .

الملاحظة الخامسة : تطال الرؤية الماركسية لطبقة الفلاحين حيث يظهر الفلاحون عبر وجهة نظر ماركس جبناء ومتشابهين كدرنات البطاطا ـ والتعبير لماركس ـ

تيزيني ينطلق من الفرضية السابقة ليعمم كما رأينا الدونية التي يوهم بها المشروع الحضاري الفلاحين؛ فهم عاجزون عن توليد ايديولوجية خاصة بهم وميالون إلى المحافظة بحيث يصبح كل هدفهم هو تنظيم عملية الفائض المتقطع في إطار حكومة عادلة . وهذه الدونية واللاثورة يبررها تيزيني بسبب من تواصل ايديولوجي بين الارستقراطية وفلاحي المشتركات ممثلاً في شخص الملك الاله . موضع العبادة المشتركة بصريح العبارة وبودي أن أسأل الاستاذ تيزيني لماذا لم يمنع التواصل الايديولوجي بين الطبقة العاملة الاوروبية والرأسمالية من قيام الصراع الطبقي الذي ينزاح إلى خصومة في تاريخ الشرق . أو لم يكن العمال والرأسماليون يدينون بالمسيحية . فلماذا يصبح الاله في تاريخ الشرق عوناً على الاستبداد . وهناك عوناً على الحرية كما اجتهد غارودي في ماركسيه القرن العشرين وسيناغوكاريوفي «الشيوعية الاوربية والدولة» من أن المسيحية تشكل رافداً انسانياً يقود عملية التحول الثوري ويباركها بشيء واحد يفسر ذلك هو التبعية والانغلاق النظري للفكر العربي.

الملاحظة السادسة : تتعلق بظاهرة المصطلحات الواردة في المشروع بدائية ، بربرية ، همجية . والتي هي كما تؤكد الابحاث الحديثة في علم الانتربولوجيا أنها من اختراع انتروبولوجي القاعد الوثيرة . فالابحاث تؤكد أن لفظ بدائية ليس من العلم بشيء . إذ أنه يأتي مرادفاً للقديم من جهة وغير المتطور من جهة ثانية إضافة إلى نعوت أخرى . كما أن الابحاث تدل على أن لفظ متمدين وبدائي بالرغم من بساطة العبارتين بساطة خادعة إذ دلت المحاولات لتحديد الفرق بينهما على وجود صعوبات غير متوقعة(١٢) وقد كان على المشروع الحضاري أن ينتبه للمطبات التي تدفع إليها مثل هذه المصطلحات والتي سادت بدون وعي منّا بحقيقتها وبمحتواها النظري .

الملاحظة الأخيرة : بقي سؤال على غاية من الأهمية المنهجية . فإذا كانت دراسة تشكيلة اجتماعية تقود بالضرورة إلى طرح مشكلة الامة . ومشكلة تعريف هذه الكلية الاجتماعية المحددة والتي تؤلف تشكيلة اجتماعية معطاة ، فإن المشروع الحضاري وعلى طول صفحاته قد عفى نفسه من الاجابة على هذا السؤال . خاصة وأن دراسة تيزيني تظهر أن الطبقة ـ الاجتماعية السائدة ممثلة بالارستقراطية والمتحكمة بجهاز الدولة المركزي . تستطيع أن تضمن وحدة اقتصادية لحياة الجماعة فلماذا لم تدفع باتجاه تشكيل الأمة خاصة وأن العامل الاقتصادي الذي جرى تضخيمه ماركسياً وستالينياً في الآونة الأخيرة قد توفر كمقوم أساسي في حياة الأمة التي تربطها الدراسات الماركسية بالتطور البورجوازي الرأسمالي وإذا كان الجواب بالايجاب فنحن أمام ظاهرة قومية عريقة في تاريخ الشرق يجب دراسة مقوماتها بدقة . فمن شأن هذا أن يكسر ويحد من قيود تبعيتنا الفكرية أيضاً .

في الختام أود أن أعبر عن إعجابي بالجهد الذي بذله طيب تيزيني على صعيد مادة

الكتاب . لكنه جهد محكوم بحسنة واحدة فقدياً ـ وفي تراثنا الروحي ـ كوفيء المجتهد المصيب بحسنتين والمجتهد الذي جانبه الصواب بحسنة واحدة لكن أملنا يبقى كبيراً خاصة وأن الكتاب هو جزء من مشروع كبير . كما أن أملنا يكبر أيضاً بعد قراءة المؤلف لمجموعة الملاحظات التي نعتقد بمنهجيتها . فمن شأنها تأكيد الانتهاء إلى أمتنا العربية .

أخيراً . إذا كان التاريخ الاجتماعي الاقتصادي بعد في الأقمطة . فإن الموضوعية تقتضي عودة متحصنة ومتأنية لهذا التاريخ لاستخلاص عبره . ولا تعني أبداً أن نضحي على مذبح الموضوعية والتبعية بآخر ما تبقى لدينا من كبريائنا القومية وغريزة حب البقاء . إن الموضوعية في النهاية هي ذاتية مدعومة بقوة حجة كما أراها . وهذه الذاتية التي تبحث عن هويتها وعن دورها التاريخي والحضاري هي التي يجب أن تدعم عودة كتابة التاريخ وشكراً .

الهوامش

(١) يون بانو ـ التكوين الاجتماعي الاسيوي في منظور الفلسفة الشرقية القديمة ص ١١١ ـ ١٤١ ضمن كتاب. ست دراسات في نمط الانتاج الأسيوي ـ تحرير وترجمة أحمد صادق سعد . دار الطليعة ـ بيروت ـ طبعة أولى آب ١٩٧٩ .

(٢) سمير أمين ـ التطور اللامتكافىء. ترجمة برهان غليون ص ١٥ . دار الطليعة ـ بيروت ـ طبعه .

(٣) انظر الكتاب القيم لبيري أندرسون . دولة الشرق الاستبدادية . ترجمة عمر بديع نظمي . مؤسسة الابحاث العربية . الطبعة العربية الاولى ١٩٨٣ . ص ٤٥ ـ وما بعدها.

(٤) بيري أندرسون ـ المصدر السابق ص ٧٥ .

(٥) انظر المقالة القيمة المترجمة «حول مستقبل نظرية علم الاجتماع ـ العدد ٥ السنة الاولى ـ الثقافة العالمية يوليو تموز ١٩٨٢ .

(٦) هربرت ماركيوزر ـ البعد الجماعي ـ ص ٢٣ ـ ترجمة جورج طرابشي ـ دار الطليعة ـ بيروت .

(٧) ماركيوز ـ المصدر السابق ـ ص ٨ .

(٨) انطون مورتكارت ـ تاريخ الشرق الأدنى القديم ـ تعريب سليمان وأبو عساف وطوير ـ ص ٦٢ ـ مطبعة الانشاء دمشق ١٩٦٧ .

(٩) نفس المصدر السابق ـ ص ٢٨ . كذلك انظر ص ٤٦ ـ ٤٧ ـ حيث يؤكد مروتكارت علم ثقافية القصر والمعبد .

(١٠) تورمكد جاكويسون وفرانكفورت وآخرون ـ ما قبل الفلسفة ـ ص ١٤٣ ـ ٢٣٩ ـ ترجمة جبرا جبرا ـ المؤسسة العربية للدراسة والنشر ـ صبعة ٣ ١٩٨٢ .

(١١) فرانكفورت ـ فجر الحضارة في الشرق الادنى ـ ترجمة ميخائيل خوري ـ ص ٦٦ وما بعدها ـ مؤسسة فرانكلين . بيروت ـ نيويورك . كذلك انظر الصفحة ص ٤٤ لأنها مهمة بشأن نظام الرأي المفترض في الشرق .

(١٢) انظر ـ البدائية ـ تحرير أسكي مونتاغيو ـ ترجمة محمد عصفور ـ سلسلة عالم المعرفة ـ الكويت العدد ٥٣ وهو كتاب جدير بالقراءة ولا يسعنا إلا توجيه الشكر للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب لاقدامهم على نشر هذا الكتاب وكذلك كتاب الانتربولوجيا الثقافية لهرسكوفيتز ـ ص ذ. وما بعدها. وزارة الثقافة ـ دمشق .

عبد الباسط عبد المعطي ، الوعي التنموي العربي ـ ممارسة بحثية ، دار الموقف العربي ـ القاهرة : ١٩٨٣ ، ٢٠٦ صفحة

مراجعة: رمضان بسطاويسي محمد
قسم الفلسفة/ جامعة عين شمس

يأتي هذا الكتاب في سياق المحاولات الدءوبة التي يبذلها كثير من المفكرين والباحثين العرب لصياغة الواقع العربي ، تمهيداً لاعادة بناء العلاقات القائمة فيه ، بما يحقق تجاوز التخلف بكل أشكاله السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مثل محاولات عبدالله العروي في « الايديولوجية العربية المعاصرة » ، والطيب تزيني في « من التراث إلى الثورة » وحسن حنفي في « التراث والتجديد » ، والدافع لدى كل واحد من هؤلاء هو تغيير الواقع القائم والثورة على الأشكال الثقافية والسياسية المطروحة في الساحة العربية ، لكن يختلف المنهج لدى كل منهم ، فيبدأ عبدالله العروي في تحديد الايديولوجية العربية كمقدمة لتحديد مهام الصفوة التاريخية في المرحلة المقبلة ، بينما يعني حسن حنفي بتحليل الشعور الديني لدى الجماهير العربية ليتوجه منه الى قضايا الوطن الأساسية ، ولكن أياً كانت هذه المحاولات التي يبذلها المفكرون العرب في صياغة الواقع العربي الراهن ، فهي تبقى دراسات نظرية ، فرغم هذا الكم من الكتابات عن التخلف العربي وضرورة تجاوزه الا أننا لا نملك أرقاماً صحيحة عن حجم التخلف بكل أبعاده في الوطن العربي ، وجل ما نملكه هو أرقام تقريبية جزئية عن بعض مشكلاتنا ، مثل الأمية والموارد الطبيعية والبشرية .

وهذا الكتاب ـ الوعي التنموي ـ يعي هذه الاشكالية منذ البداية ، ولذلك فهو يكتب في العنوان الرئيسي « ممارسة بحثية » ، ليوضح لنا محاولة الباحث تجاوز الحديث النظري عن التنمية والتخلف ، ولقد جاء الاهداء معبراً عن هذا الهم الذي يؤرق المثقف المغترب بين الهموم النظرية ؛ والواقع العملي فيقول : « إلى كل من يبذل جهداً لتقريب المسافة النظرية والعملية بين الجماهير وبين من يسمون طليعة » ص ٣ .

ولذلك يمكن القول أن هذا الكتاب يحاول أن يبحث في التجسيد النوعي لجملة الاشكاليات التي تواجه السياسي والمفكر من خلال قضية التنمية والوعي بها ، ونواجه هنا قضايا التنمية من خلال عدة أسئلة جوهرية هي :

- التنمية لصالح من ؟
- التنمية كيف ؟
- التنمية لماذا ؟

فهذه هي الاسئلة المحورية التي يحاول الكتاب عبر فصوله السبعة أن يجيب عنها وهي تحدد لنا الى حد كبير ، طبيعة الانحياز الايديولوجي الذي لا يخفيه المؤلف منذ الصفحة الأولى للكتاب ، فهو يقف مع الجماهير الكادحة المقهورة ، والتي تعاني من مظاهر التخلف في كل لحظة من لحظات حياتها .

ولقد كان طبيعياً تحديد مفهوم الوعي التنموي لأنه مفهوم مستحدث في الدراسات الاجتماعية ، لذلك قدم المؤلف دراسة عن معنى الوعي التنموي وعلاقته بالوعي الاجتماعي والطبقة ، ودراسة عن مستويات الوعي الاجتماعي ، باعتباره « وعياً في ذاته » قائماً في حقيقته الموضوعية ، كما يعيه مجموع البشر في صراعهم الاجتماعي اليومي ، وعلاقة هذا بمظاهر التخلف بكل صوره ، ثم باعتباره « وعياً لذاته » أي وعياً حقيقياً بأسباب التخلف وليس بصوره وأشكاله فحسب .

والكتاب لا يكتفي بتحديد معنى الوعي التنموي ، وانما يدرس المعوقات التي تؤدي الى تزييف هذا الوعي التنموي ، وصرفه عن دراسة جوهر التنمية باعتبارها قضية سياسية ترتبط بسيادة الوطن وعلاقة الوعي التنموي بمستقبل القوى الاجتماعية .

والكتاب لا يقف عند هذا الحد ، وإنما يقدم جهداً حقيقياً في محاولة تجسيد هذه الأفكار والرؤى بشكل عملي ، فيدرس « عينة » من المشتغلين بالتنمية في مختلف المواقع والمستويات ، ويحاول أن يدرس مدى وعيهم بالتنمية وهل يشاركون في انتاج علاقات تساعد على تكريس التخلف القائم، أم يحاولون تجاوز هذا التخلف ،، وهل يتم هذا بوعي منهم أم لا ، ويقارن بين صور التخلف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لدى كل شريحة ، وما هو ترتيب القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية لدى كل قطاع ، وهل يختلف الترتيب نتيجة لاختلاف الوضع الطبقي ، أم نتيجة للوعي بالتنمية .

وتكشف هذه الدراسة الميدانية عدم وجود نظرية واضحة المعالم للتنمية لدى القائمين على تنفيذ خطة التنمية ، ولدى الذين يخططون للتنمية أيضاً ، وتكشف أيضاً عن عدم وجود استراتيجية وطنية بعيدة المدى للخروج من التخلف ، وعدم وعي القائمين على تنفيذ

خطط التنمية بحجم المشكلة واتضح، في إجابات أفراد العينة عدم إدراكهم للتوجه التنموي ، بحيث يكون لمن .

وقد استخدم المؤلف الأسلوب البنيوي في تحليل اجابات عينة الدراسة ، حتى انه كان يلجأ الى تحليل الدلالات اللغوية في اجابات أفراد عينة الدراسة لتصوير مدى ادراكهم للتنمية والوعي بها .

ووفقاً لاجابات أفراد العينة ، فإن ترتيب أولويات التغيير التنموي أن يتم وفق الآتي ، وهو أن يتم تغيير النظم الاقتصادية أولاً ، ثم تليها النظم السياسية ، ثم النظم الثقافية والنظم الاجتماعية .

وهذا الترتيب في الأولويات يحلله المؤلف ويخلص منه إلى نتيجة تصور حقيقة الواقع الاجتماعي وهي أن القرار التنموي هو في الأساس قرار سياسي ، بمعنى أن حائزي السلطة وكافة أشكالها هم الذين يملكون القدرة على تغيير التنمية والتخطيط لها ، ولذلك فإن تغيير النظم السياسية في البلدان العربية شرط ضروري لتغيير مفهوم التنمية والتخطيط لها ، وخصوصاً إذا علمنا أن خصائص السلطة في المجتمعات العربية ترتبط بخصوصية « مقولة الدولة » ، ودورها الفعال في البناء الاجتماعي ومؤسساته .

* * *

ويضم الكتاب مقدمة وسبعة فصول ، الفصل الأول عنوانه : « الوعي الاجتماعي التصور والقضايا الأساسية » ، ويتحدث فيه عن: البناء الاجتماعي والوعي الاجتماعي ، والعوامل الخارجية والوعي الاجتماعي ، ومحتوى الوعي الاجتماعي ، والوعي والايديولوجية ، وخصائص الوعي الاجتماعي ، والفصل الثاني وعنوانه : « في معنى الوعي التنموي العربي ومحتوياته » ويتحدث فيه عن : الوعي التنموي العربي معناه كمفهوم وكمصطلح ، ومضمون الوعي التنموي ، وصياغة أولية لمفهوم التنمية العربية ، وعلاقة مفهوم التنمية بمحتوى الوعي التنموي .

والفصل الثالث عنوانه : مستويات الوعي التنموي العربي ويتحدث فيه عن: الوعي الجماهيري ، والوعي الايديولوجي ، والوعي العلمي .

والفصل الرابع عنوانه : في تزييف الوعي التنموي العربي وفيه يتحدث عن: الخصائص العامة لأطراف عملية تزييف الوعي.

والفصل الخامس يتناول فكرة الدراسة الاستطلاعية وحدودها .

والفصل السادس يتناول أهم مظاهر التخلف العربي وتفسيره .

والفصل السابع يتناول تصور المؤلف للتنمية وأولويات التغيير التنموي.

وخاتمة يتعرض فيها المؤلف لأهم النتائج التي توصل إليها .

ومن أهم النتائج التي نخرج بها من هذه الدراسة هي إدراك هذا التناقض الحاد بين مستويات الوعي وأطرافه ، أي بين الجماهير العريضة وبين الصفوة ، وتعكس الدراسة بوضوح اتجاهات ومشاعر الجماهير نحو الواقع القائم ، ونحو القوة المسيطرة عليه داخلياً وخارجياً ، وتبين لنا أيضاً ـ هذه الدراسة ـ أن الوعي التنموي لا يزال في صورته النفسية والاجتماعية ، ولم ينم الى الصورة الجماعية المنظمة ، وتوجد بعض الخصائص للوعي التنموي العربي وتتمثل في سيطرة الفكر الغيبي وما يصاحبه من قيم ومواقف في التفكير والسلوك لدى الجماهير ، وتتمثل أيضاً في سيطرة الاستهلاك بمفهومه العام على الجماهير العريضة ، حيث لا يقتصر معنى الاستهلاك هنا على الامكانات المادية بل يعني استهلاك الامكانات البشرية والثقافية ويؤدي هذا الى انشغال كل فرد بالجزئيات والمطالب الشخصية ، أكثر من المطالب الوطنية والقومية .

إن التنمية لا تعني اشباع الحاجات الأساسية للجماهير فحسب ، وانما تعني أيضاً مقاومة التبعية والاستعمار الاقتصادي ، ولذلك فان قضية التنمية مرتبطة بالقضية الوطنية ، ولذلك يطالب المؤلف بتحالف الطبقة المهيمنة على السلطة مع طبقة الجماهير الشعبية من أجل مقاومة التبعية ، وتخطي كارثة التخلف والاستعمار بكل صوره وأشكاله .

والواقع أن هذه القضية التي يطرحها المؤلف يختلف حولها الكثيرون ، لأن الطبقة المهيمنة على السلطة ترتبط في سياستها الاقتصادية والاجتماعية بالاستعمار، لأنها تروج المنتجات الاستهلاكية لجماهير الشعب العريضة فكيف يتم التحالف بينهما ؟ وكيف تضحي بمصالحها التي تمت بفضل ارتباطها الاقتصادي والسياسي بالرأسمالية الغربية ؟!!

والواقع أن هذه هي القضية الخلافية التي يطرحها الكتاب وتبقى كاجتهاد شخصي من المؤلف يحتمل المناقشة والحوار .

وينتهي الكتاب بالوقوف أمام السؤال الصعب : ما هي قاطرة التغيير؟ أي كيف يمكن للجماهير أن تعي دورها ، ولا تتركها لحدود عفويتها وتلقائيتها؟، والمؤلف لا يزعم أنه يستطيع ـ وحده ـ أن يقدم الاجابة عن هذا السؤال ، لكن يمكن أن تمثل هذه الدراسة إضاءة تساعد في العثور على الاجابة ، ويقدم بعض الاشارات التي قد تساعد في منع تزييف الوعي ، وتضييق المسافة النظرية والعملية بين الطليعة والجماهير وهو ما بدأ به الكتاب .

والكتاب في مجمله يمثل محاولة صادقة ، وجهدا حقيقيا لمحاولة صياغة مشكلاتنا بشكل علمي .

معن خليل عمر ، نحو علم اجتماع عربي ، وزارة الثقافة والاعلام العراقية ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ٣٢٦ صفحة ، دينار عراقي واحد

مراجعة : طاهر جاسم التميمي
الراشدية ـ بغداد

تقديم المراجع :

شهدت مدينة (أبو ظبي) في دولة الإمارات العربية المتحدة ندوة (نحو علم اجتماع عربي) للفترة من ٢٥ ـ ٢٨ أبريل (نيسان) ١٩٨٣ ، وقد أشرف على الندوة ودعا إليها المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية بالتعاون مع منظمة (اليونسكو)، ولبى الدعوة باحثون وممثلون لكثير من الأقطار العربية بهدف مناقشة محاور الندوة الرئيسية التي تمثلت بالآتي : ـ

١ ـ تأريخ العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، وصلته بالتطورات العالمية.
٢ ـ مناهج البحث في العلوم الاجتماعية في المجتمع العربي.
٣ ـ المسألة السكانية في الوطن العربي.

ولعل أهم اتجاه قاد المؤتمرين هو تحديد (هوية علم الاجتماع العربي)، دون أن يعني ذلك الانغلاق عن المناهج العلمية أو ما تطرحه مدارس علم الاجتماع من تنظير وفلسفات وأطروحات اجتماعية، وقد أمكن لهم بعد المناقشات والحوار أن يستكشفوا نوايا التحدي للحؤول دون ظهور علم عربي مستقل في هذا الميدان، وأن يمتلكوا في الوقت نفسه تصوراً علمياً وعملياً لتأسيس أركان نظرية عربية تنتمي بخصائص تكوينها ومعمارها العلمي إلى أيديولوجية عربية تنضح بالولاء الصميم والانتماء الروحي ـ الفكري (بغير تعصب) إلى تاريخنا الاجتماعي ومساراته، وتتصل بوشيجة (الهم الإجتماعي) إلى جوردتنا الأصيل وتراثنا الجليل،

وتتعايش مع واقعنا الاجتماعي المعاصر بمشاكله وعلله وتتلمس قيمه وبناءه الأخلاقي وروابطهُ القوية بما يخلق لغة علمية ـ عربية مشتركة في مضامينها ومقاييسها ومعاييرها الفكرية والمنهجية وأدواتها التحليلية بالقدر الذي يخلص كتابنا الاجتماعيين من حالة الخواء العقيدي والعقم السوسيولوجي والأفتئات على قدرة العقل العربي على التفاعل مع حقائق الحياة العربية وظواهرها اللتين تسمان مجتمعنا بمياسم قيمية وبمعايير سلوكية. يمكن للباحث المحقق أن يسبر أغوارهما ويتقصى دلالات التوافق والانسجام بين القول والفعل والتنظير والممارسة الواعية. وهذا يفترض مسبقاً أن نناى بهؤلاء الكتاب من محنة الاغتراب الذاتي بغية تأصيل حسهم الاجتماعي وتمتين علاقاتهم بمجتمعاتهم (بدون استعلاء)، وربط معطيات أفكارهم بإفراز ورواشح مجتمعهم العربي التي خلقها التطور المستورد، وعالجتها تنظيرات ومفاهيم مستوردة أيضاً، مع حثهم على التفاعل الحركي واستنباط مناهجهم وأدواتهم من بيئتهم العربية، حتى لا نظل بتواكلهم على (جهد الأجنبي) نقتات ونستمرىء فضلات الغريب ونعاني من طبخاتهم التي أعدت لغيرنا، ووفرت لتلائم أذواقهم ومشاربهم، وما أبعد ذلك عما نريد ونتمنى. وهذا الكتاب الذي بين يدينا محاولة مخلصة تدلنا على الدرب السالكة وتجنبنا العثرات التي زرعها المستشرقون والمستغربون في مسار مجتمعنا الناهض.

كتاب: نحو علم اجتماع عربي

يجيء هذا الكتاب ليؤشر لنا سياقاً جدلياً عميقاً، ويدشن مدخلاً موضوعياً لترسم السبل الكفيلة بإرساء دعائم مناهج علم اجتماع عربي، يرتكن إلى الذهنية العربية ويغرف من معين تراثنا وإرهاصات واقعنا الجديد، وقد قام مؤلفه الفاضل بتقسيمه إلى أربعة فصول، انصرف الأول منها لتناول مكونات البنية للمجتمع العربي وتأريخها ونظمها، مع مناقشة وتحليل لبعض آراء المستشرقين إزاء جانب أو جوانب من ظواهر هذه البنية. أما الفصل الثاني فقد كرس لطرح مستوى الإسهام العربي في الفكر الاجتماعي الإنساني ضمن تصنيف لكتاباتهم على أساس سوسيولوجي عصري، فيما عالج الفصل الثالث طرق الدراسة المنهجية للكتاب العرب القدامى، وتوافر الفصل الأخير على الدراسات التي وضحت مواضيع واهتمامات الكتابات العربية القديمة، ودراسة أوضاع المجتمع العربي قبل عشرة قرون. ثم تأتي بعدئذ خاتمة المؤلف التي هي خلاصة آرائه وفلسفته الاجتماعية في إطار نظرته لعلم الاجتماع وواقع المجتمع العربي المعاصر، وهي جملة أفكار ليست لها أية علاقة بمفردات الكتاب ـ قيد المراجعة ـ، وقد ثبت في نهاية فصوله قوائم بالمراجع والمصادر التي اعتمدها (ثبت بالمراجع لكل فصل على حدة).

بدءاً أتساءل ما إذا كان المؤلف قد أخذ عنوان كتابه من موضوع الندوة التي ذكرتها في

التقديم، أم أنه مجرد توارد خواطر؟ (وقوع الحافر على الحافر كما يقال)، وإذا كان مأخوذاً عن الندوة، فلم لم يشر السيد المؤلف إلى الندوة ومحاورها؟ والتي كان يمكن أن تضع بين يديه بحوثها تصوراً أرحب للخوض في هذا المجال الرحيب والمضني في الوقت ذاته، على أية حال سأرجع مع نفسي وبحسب قناعتي أن الكاتب الكريم انتقى عنوانه من إيمانه بأهمية تعريب فلسفتنا الاجتماعية، وربطها أساساً بواقعنا الاجتماعي دون التعكز على المستورد والجاهز من نظريات الغربيين، وهي دعوة كريمة سنذين بها شكراً وتقديراً للدكتور معن .

ويقول المؤلف في معرض تقديم الكتاب «إن محتويات هذا الكتاب ليست بكاملة، بل هي مجرد محاولة أولية لتجميع أشتات كتابات وأفكار لكتّاب عرب قدامى، قمت بتنظيمها بشكل أكاديمي يمكّن أن يكون قاعدة لانطلاق مسيرة علمية ـ اجتماعية من قبل باحثين ودارسين مختصين في حقل الاجتماع، لإصدار دراسات متكاملة الجوانب تنظيرياً ومنهجياً تعكس قدرة الباحث العربي على تقصي الحقائق وانتباهه إلى جزئيات وكليات الأحداث الاجتماعية العربية والعالمية دون تعصب أو تحيّز لفئة اجتماعية أو قومية معينة . . . ، مستفيداً من الكتابات التراثية التي قدمها أسلافه وتنظيمها بشكل يتناسب مع الوقت الحاضر، وتكملة نواقصها وسد ثغراتها بخبرات جديدة . . . . . ، لأن الفكر الإنساني لا ينشأ في الفراغ، بل من خبرات المجتمعات وتراكمها»، ثم يضيف في موقع آخر «أن مراجعة تراثنا الاجتماعي يجب ألا تتضمن المبالغة في وزنه وعلوه وإطلاق تعميمات جائرة . . . . ، أو أخذ إرهاصات أو بذور فكرية أولية أساسية وتحويلها إلى نظريات عامة وشاملة لجميع الظواهر، إنما يجب أن تعطي قدرها ووزنها. . . . وهذا يقرب المراجعة التراثية من الموضوعية العلمية. . . . . . ، وأخيراً يجب التنويه في هذا المقام إلى ضرورة مراجعة ودراسة تراثنا الاجتماعي بعقول عربية لا أجنبية مستشرقة لكي لا يساء تفسيرها ويقل عمقها التحليلي، فقد يقع المفكر الغربي (الأجنبي) بتفاسير بعيدة عن البيئة العربية ومناخها، مما يجعلها بعيدة عن مسايرة أحداثها وربط أجزائها وعدم إعطاء صورة متكاملة لحياة المجتمع العربي المتطورة، وبالتالي تصبح الأسس الأولى للنظرية العربية هشة وضعيفة وسريعة الزوال».

مقدمة موفقة وآراء تنضح بالعافية واتجاه موضوعي سديد، فهل وفق المؤلف في كتابه بتأكيد مقدمته وما جاء فيها من آراء؟، لنذهب أيها القارىء مع صاحب الكتاب نقلب صفحاته، ونستشرف أفكاره، ونتأمل طروحاته، لنعرف رحلته الشاقة وطوافه العنيد.

ـ الفصل الأول ـ جذور بنية المجتمع العربي ـ

يشير المؤلف إلى أن «المجتمعات الإنسانية تتكون من عدة أركان أو أنظمة مترابطة، وأن

درجة الترابط تعتمد في العادة على متغيرات متعددة منها، المتغير الخارجي (البيئة الطبيعية والاحتكاك مع المجتمعات المحيطة بالبناء الاجتماعي)، والمتغير الداخلي (الحاجات الاجتماعية والخلفية التأريخية ضمن البنية والأحداث المتصارعة فيها)»، ويعتمد التأثير المتفاعل للمتغيرين على قوة وتماسك النظام الاجتماعي وإيغاله في القدم، ومن ثم قدرته على الحد من الفعل الخارجي، في الوقت الذي يفعل المتغير الخارجي فعله المؤثر عندما يصادف تكويناً هشاً غير ناضج فيقوده إلى الاندماج والتفاعل الكلي مع حركية التغيير البنيوي.

فالنظام القبلي (قبل الإسلام) اتصف بفعالية نشاطه وقدرته على التأثير على الأنظمة الفرعية المتحدة (سياسي، قانوني، أسري، طبقي، وديني)، ويعزي ذلك إلى تحكم الظروف الصحراوية وقدرتها على حماية الفرد من الأخطار الخارجية (اجتماعية وبيئية)، فضلاً عن عجز الأنظمة الأخرى عن إشباع حاجات الأفراد بالدرجة التي قدمها النظام القبلي. إن هذا النظام هو حصيلة تكوين من الأقوام العربية في شبه الجزيرة العربية (العرب العاربة، المستعربة، التابعة، والعرب المستعجمة وهم الذين دخلوا في الدولة الإسلامية)، ثم يقدم المؤلف لنا تقسيماً آخر ينهض على أساس الاستيعاب الجغرافي (تقسيم بروكلمان) للتمييز بين سكان السهل، وهضبة نجد، حيث اختلط سكان السهل بأقوام غير عربية على امتداد أعمار دويلاتهم، فيما حافظ أهل الهضبة على نقاء سلالتهم، وحفظت لهم الصحراء قوة العقل، والحركة، وحدة البصر، ويتساءل المؤلف في ضوء ذلك؛ هل يعد مجتمع الجزيرة (قبل الإسلام) بدائياً بالمقاييس السيوسيولوجية؟، وبعد أن يستعرض آراء المؤرخين والكتاب العرب والأجانب ويحاورها ويناقشها داحضاً ومفنداً بعضها أو مؤيداً بعضها الآخر، يخلص إلى القول إلى أن مجتمع الجزيرة العربية «لم يكن بدائياً بالمفهوم السوسيولوجي الذي يشير إلى الانعزال والإنغلاق الحضاري والثقافي وعدم اتصاله بالمجتمعات المجاورة، وعدم معرفته بالقراءة والكتابة، وشيوعية الحياة الاقتصادية» وكل ذلك لم يكن معروفاً في مجتمع الجزيرة العربية قبل الإسلام، بل إن المجتمع الجاهلي كان يمر بمرحلة تكوينية خيِّرة هادفة، أي لا يوجد ثمة أهداف أو هدف مرسوم من قبل زعيم أو نبي أو هيئة اجتماعية، وإنما كانت حياته الاجتماعية في حالة تكوين أولي.

بعد هذه الإلمامة يقف بنا المؤلف بإزاء مكونات المجتمع الجاهلي العربي، وهي: النظام الأسري، والنظام القبلي، والنظام الشخصاني، والنظام الطبقي، والنظام الديني، والنظام التجاري، والنظام السياسي، والقانوني، والنظام اللغوي. فالنظام الأسري: يتكون من الزوج والزوجة (الزوجات) والأبناء والبنات وزوجات الأبناء...، ويقوم على أساس (الزواج الداخلي) ويقصد به الزواج من القبيلة، أو على أساس (الزواج الخارجي) ويراد به الزواج من قبائل أخرى، وكانت بواعث الزواج ترتبط بالرغبة في توسيع حجم الأسرة عن طريق إنجاب أبناء جدد يشكلون عناصر فعّالة في خدمة النظام القبلي أو العمل في الزراعة والرعي أو المشاركة

في الحروب والمعارك بما يعزز قوة القبيلة ويرفع من مكانتها الاجتماعية بين القبائل الأخرى، ولعل البنات كن في حال مزرية لاعتبارات عرفية وفي منزلة دون منزلة الذكور ويقتصر عملهن على تأدية وإدارة شؤون الدار فقط. وهنالك أنماط زواجية شائعة منها (زواج الخدن، والشغار، والاستبضاع، وزواج الرهط ـ وهي مفصلة في الكتب لمن يطلب الاستزادة)، وكما أن للزواج أنماطه، فإن للطلاق أنماطاً يحددها المؤلف بـ (طلاق الظهار، وطلاق الإيلاء، وطلاق الخلع) والملاحظ أن جملة الحالات الزواجية تشكل سلوكاً اجتماعياً حددته الحاجات الاجتماعية للنظام القبلي بلا تدخل للديانات السماوية (قبل ظهور الإسلام)، ويتمثل بإطاره الأبوي وتنحي الأم (المرأة) في الغالب عن الإسهام الحقيقي في التحكم والسيطرة على بنية النظام الأسري.

النظام القبلي: القبيلة تكوين اجتماعي مؤلف من عدة عوائل تربطهم رابطة الدم والنسب بحسب الترتيب الشائع أيامذاك (الشعب، القبيلة، العمارة، البطن، الفخذ، الفصيلة)، والقبيلة هي أساس المجتمع، ويكون بين القبائل أو أفخاذها وبطونها وعمائرها عصبية النسب، تجمعها ببعض، الأقرب فالأقرب إلى الأبعد فالأبعد، والأصل في العصبية الأب، وعادة ما يكون لكل قبيلة مجلس من شيوخها، يرأسه شيخ منتخب وفق شروط ومواصفات اجتماعية لا مندوحة من التمسك بها واحترامها، ولا يحكم الشيخ برأي دون استشارة أعضاء المجلس، بالإضافة إلى أنه يحصل على امتيازات تحظى بقبول أبناء العشيرة. ويمثل هذا التشكيل العمود الفقري لأفراد العشير، وتقوم بنية القبيلة على علاقات رحمية قرابية (غير مكتوبة)، ومن شذ عنها، أصبح طريداً أو متصعلكاً أو موالياً لقبيلة أخرى.

(أما الأنظمة الفرعية الأخرى فيمكن العودة إليها في ثنايا الكتاب لمن يعنيه الاطلاع عليها). بعد هذا العرض المكثف لواقع مجتمعنا العربي المجزأ، والقائم على الاصطراع والتناحر (قانون العراء)، يطوف بنا المؤلف في كشف الجوهر الأخلاقي والبناء الاجتماعي من خلال رؤيته لواقع الثورة التربوية التي حمل لواءها الدين الإسلامي الحنيف، حيث هدم ما وجده غير صالح لأمة اختارها القدر لتكون مبشرة للأمم الأخرى بالرسالة السماوية السمحاء، وهذب من احتاج إلى تهذيب وأبقى على مكارم الأخلاق التي طبعت المجتمع العربي الجاهلي. ذلك أن الإسلام بما يمتلك من قوة روحية وتأثير عقلي، استطاع أن يجمع كلمة العرب ويؤاخي بين المتخاصمين منهم، ويرفعهم إلى مستوى مسؤولية حمل الرسالة، فدكوا بسنابك خيولهم أعظم امبراطوريتين قائمتين على الظلم والبطش والاستغلال وأقاموا صرح دولتهم الجديدة، وإذا ولاء المسلم العربي المرتبط بجوهر إيمانه وعقيدته الدينية يحل محل الولاء القبلي المرتبط بالعرف والنسب والعصبية الأبوية. وكانت هذه بداية القوة الجديدة. وبهذا السياق استطاع المؤلف أن يطلعنا على أطروحات المستشرقين ومحاولاتهم للتقليل من شأن الإسلام [وتأثير ثورته العميقة التي مست المجتمع العربي والإنساني من داخل وعيه ومعتقداته، وغيرت بشكل جذري كل

معاني الجاهلية والتزمت والانصياع لصوت الضمير القبلي لتعيد بناءه فكرياً وروحياً، وتقيد نزوعه بدستور القرآن الكريم، كيما يقاوم الضلال في نفسه والبهت في عقله]. وهكذا أمكن للمؤلف أن يسقط دعاواهم ويدحض زيف مزاعمهم مستخدماً الحجة والبرهنة العقلية في إطار المنطوق العلمي السليم، ويؤكد من جانب آخر كيف أن الأنظمة الفرعية السائدة في المجتمع العربي قبل الإسلام اعتراها هي الأخرى تغيير نوعي وتبديل جوهري، حيث تغير النظام الأسري وانساقه وفق قواعد الشرع الحنيف، وإذا بالنظام الديني الوثني يتحول إلى نمط توحيدي قائم على القرآن والسنة والإجماع والقياس، في حين صادف النظام السياسي إنقلاباً جوهرياً، أساسه قيام دولة ذات كيان متماسك، وأصبح للخليفة شروط أصلية وأخرى فرعية يجب توافرها بالشخص المرشح لخلافة المسلمين، أما النظام الإداري (المستحدث) فقد لقي عناية كبيرة من لدن الخليفة الراشد الثاني بما جعله أكثر تنظيماً واستجابة للتطورات الحاصلة في كيان الدولة الإسلامية الوليدة. وحل النظام القانوني محل القانون الصحراوي في نطاق أنساق قانونية مستمدة من الشريعة المحمدية السمحاء. واستحدث النظام العسكري النظامي، ضمن تعليمات وقواعد الجندية المناسبة بما يعزز من قدرة الدولة الإسلامية على حماية رسالتها وصيانة حدودها، والعمل على نشر الدعوة الإسلامية إلى أمم الأرض وشعوبها. أما النظام اللغوي (اللساني) فقد استمد مصادر نموه من القرآن الكريم ومن التراث الشعري ومن لغة أهل البادية، وعلى الرغم من استقرار البناء الإسلامي الجديد في عهد الرسول (ص) والخلفاء الراشدين، إلا أن مجيء بني أمية للحكم، ترك العصبية القبلية لتمد سطوتها على المجتمع الجديد كما لو كانت في جاهليتها، فانحاز الأمويون إلى قبائل دون أخرى وأحاطوا أنفسهم بالشعراء والخطباء لإطراء مناقبهم، والكيد لبني هاشم، وبالإضافة إلى ذلك فقد قربوا بعض الفرق الإسلامية التي لا تتعصب للنظام الديني مثل (المرجئة الأولى والجبرية) لدعم سياستهم القائمة على الازدواج بين النظام القبلي والسياسي لخدمة القبيلة الحاكمة، إلا أن هذا الوضع الطارىء سرعان ما جوبه بالحركات والثورات التي أخمدت بالقوة، ثم ما عتم أن تفكك النظام الخلافي (القبلي ـ السياسي) وقام على أنقاضه نظام خلافي جديد هو الحكم العباسي، الذي استمر قروناً طويلة، وقد نال فيه الموالي (من غير العرب) حظاً من الرعاية والمناصب، وقادت حياة البذخ إلى سقوط هذا الحكم تحت مطارق الغزاة من المغول والتتار، وخضعت أنظمته الفرعية إلى السيطرة الأجنبية، ولم ينجُ منها إلا النظام اللساني، وبهذا التطور نجد أن بنية المجتمع العربي لم تتقولب وتطبع بطابع خارجي، وإن ساد هذا التطبيع سلوك الحكام الذين تغيروا من نمط السيادة القبلية إلى السلطة الدينية، وبالتالي ازدواج الحكم (القبلي ـ السياسي) في عهد الأمويين، والنظام السياسي في العصر العباسي، والهيمنة الأجنبية بعد سقوط الدولة العباسية في بغداد. (قائمة المصادر من ص ٨٥ ـ ص ٩٠).

يثبت المؤلف أن للعرب إسهاماً بيناً في غناء الفكر الاجتماعي الإنساني، ويظهر خطل القائلين بأن هذا الإسهام انتهى أثره بفعل التقادم الزمني (أكثر من ثمانية قرون) فيقول «إن الحالة ليست كذلك في علم الاجتماع الذي يستعين بالدراسات التأريخية لكي يستخلص منها حقائق اجتماعية تحدد مراحل تطور المجتمعات»، وقد أوضح لنا عملياً بأن الحمجتمع العربي (بين القرن الثامن ـ الثاني عشر الميلادي) مثل مرحلة ثقافية متقدمة حضارياً ومدنياً، وشهدت هذه المرحلة الطويلة ظهور مفكرين يعكسون مناخ بيئتهم الثقافية وقتذاك (الجاحظ، الفارابي، ابن خلدون، ابو حيان التوحيدي، ابن مسكويه، وأخوان الصفا. . . الخ)، ولئن كانت كتاباتهم تمثل أشتاتاً من الأفكار الاجتماعية، بيد أنها بالضرورة تنطوي على تفسير للظواهر الاجتماعية التي حكمت المجتمع العربي عبر مراحل تطوره، إبتداء بخلفيته القبلية مروراً بمرحلة تحضره وانفتاحه على الأمم الأخرى ولا سيما بُعيد الفتح الإسلامي، وما شهده المجتمع العربي من نشاط عقلي متميز في مختلف المعارف والعلوم، بمعنى أن العرب ما كانوا منقطعين عن جذورهم الإنسانية وتلازمهم الحركي (الدينامي) مع طبيعة التغييرات التي مرت بهم أو بمن جاورهم. ومع هذا الجهد البارز، فلم تنل معطيات الفكر الاجتماعي العربي أي اهتمام من كتابنا الاجتماعيين المعاصرين، الذين يرون بهذا العلم (غربياً) في نشأته وفي نظرياته.

وترتيباً مع هذا المنحى فقد أشر المؤلف للقارىء اتجاهين تناولا المجتمع العربي بشكل خاص هما: الاتجاه العلمي، والاتجاه العقلي، مع وجود اتجاهات عديدة أخرى عنت بدراسة المجتمع الإنساني عموماً (كالاتجاه البايولوجي، والتنظيمي، والتبادلي، والسعادة الفردية، والصراعي).

فالاتجاه البايولوجي (الحياتي) هو المقارنة الضمنية في منظورها العلمي لرصد العلاقة بين الإنسان والحيوان، باعتبارهما مجتمعين لهما سلوكان محددان، وقد عنى بهذا الاتجاه كل من الجاحظ والفارابي وأخوان الصفا، وإن كانت دراساتهم الاجتماعية قد اقتصرت على رؤية جزئية بمقارنة وحدة سلوكية أُنسية بأخرى حيوانية، وبهذا انطلقوا من دراسة السلوك الإنساني وصفاته عن طريق الملاحظة والمقارنات الخارجية، مع إجراء نفس حالات الرصد والمقارنة على المجتمع الحيواني بهدف تحديد الإطار المقارن لخصائص المجتمعين.

* الاتجاه التنظيمي: وأبرز من قال به أبو حامد الغزالي عندما شبه النفس البشرية بالهيئة الحاكمة حيث يقول «النفس كالمدينة، واليدان والقدمان وجميع الأعضاء ضياعها، والقوة الشهوانية واليها ـ والي ـ، والقوة الغضبية شحنتها، والقلب ملكها، والملك يدبرهم حتى تستقر

مملكته وأحواله، لأن الوالي (الشهوة) كذاب وفضولي والشحنة غضب شرير مخرب، فإن تركهم الملك على ما هم عليه، هلكت المدينة . . . . الخ».

* الاتجاه التبادلي: كتب به ابن مسكويه، مؤكداً على تبادل المنفعة في العلاقة الاجتماعية الثنائية (بين فردين)، ويبرز من جانب ثانٍ مبدأ اللذة وطريقة إشباعها بإقامة علاقات اجتماعية ـ ثنائية، ثم يتوسع ليضيف ويوسع (اللذة ـ المنفعة) في مواقع اجتماعية متباينة على أساس مبدأ التكافؤ وتوازن العلاقة التبادلية، مع مراعاة المكافأة والعامل الزمني كتفسير سوسيولوجي لطبيعة هذه العلاقة.

* الاتجاه العلائقي: أول من تحدث به ابو حيان التوحيدي من منطلق إيمانه بأن الإنسان مدني بالطبع، وعليه والحال هذه أن يتعاون مع الآخرين لإشباع حاجاته(أخذ وعطاء ومجاورة ومحاورة).

* الاتجاه للسعادة الفردية: دعا إليها الفارابي الذي يرى بالسعادة الخير المطلق، ويضيف «بأن الإنسان لا يستطيع أن يستكمل السعادة بنفسه . . . . فكمال السعادة بالتعاون مع الناس والاشتراك في حياة منظمة واحدة»، والسعادة عنده صنفان، قصوى (سعادة الآخرة)، وسعادة جمع المال والثروات (الخيرات)، يشاركه في هذا الاتجاه إبن مسكويه الذي يرى بالسعادة لذة انفعالية (عند الإناث). وللذة فعلية أو فاعلة (لذة الذكور) وهي تامة وليست ناقصة، ويرى الفارابي بها مفهوماً اجتماعياً لا غريزياً مخالفاً من ركزوا على جانبي الشهوة واللذة.

* الاتجاه الصراعي: ربطه الجاحظ بالحسد، والفارابي بأهل المدنية الجاهلة، وابن خلدون بالعصبية، ولكل منطلقاته في الشرح والتفسير.

* الاتجاه العملي: تمثله المتصوفة التي ترتكز على القلب المسيّر للأنماط السلوكية، وتدعو إلى تطهيره من الأدران

* الاتجاه العقلي: قالت به المعتزلة بتغليب العقل على غيره في الحكم والإرادة، ودعت إلى تحرير العقل لممارسة قيادته للناس بالاتجاه السلوكي السوي. وبعد هذه الإلماحة تطالعنا قائمة بمراجع الفصل (ص ١٣٦ ـ ص ١٣٨).

الفصل الثالث ـ طرق البحث الاجتماعي ـ

يضع المؤلف أمامنا أبرز المناهج في البحث الاجتماعي، ويسلسلها على الوجه الآتي: ـ

١ ـ المنهج التاريخي: ويستشهد هنا بما قاله الماوردى بأن للتأريخ معنيين، المعنى

الوعظي، والمعنى المشرع، والأخير هو التأريخ الفعلي والواقعي، وينهض التأريخ الوعظي لتكملة التأريخ المشرع. أما ابن خلدون فقد حدد أسساً مفصلة لهذا المنهج منها؛ ضرورة الاعتماد على مصادر عديدة ومتنوعة، الإحاطة بظروف الحدث التأريخي، عدم القياس بالشاهد على الغائب والحاضر على المستقبل، وعدم الاستسلام لرواية الحدث، بل الرجوع إلى أصوله لمعرفة درجة حقيقته. . . الخ ثم استشرف ابن خلدون الإطار الحيادي لموقف المؤرخ بالتزامه بجملة قواعد وشروط منها:

- قواعد سياسة المجتمع المدروس.
- النواميس الاجتماعية السائدة.
- مقارنة حاضر المجتمع المدروس بماضيه.
- أسباب ظهور حكامه.

٢ ـ المنهج المقارن: ويراد به معرفة درجة التباين والتشابه في المقارنات، ويؤشر لنا المؤلف أن كتابنا القدامى قصروا دراساتهم على مقارنة المتشابهات دون الاعتناء بالتباينات، ولم يقارنوا أحداثهم الاجتماعية التي عاشوها مع أحداث مجتمعهم ومن جاورهم من المجتمعات الأخرى.

٣ ـ التحليل السببي: وقد وجد في كتابات ابن رشد وإن لم يقصد بها تحليل الظواهر الاجتماعية سببياً، بقدر ما تكلم عن الظواهر الطبيعية التي وجدت طريقها للتطبيق في علم الاجتماع المعاصر ولا سيما في كتابات (أميل دوركهايم) وغيره في التحليل الاجتماعي الوظيفي، حيث أكد ابن رشد على وجود خالق مبدع ومنظم للحياة. مشيراً إلى رابطة الفرد الوظيفية بالمجتمع، على أساس أن الإنسان حر في حياته الخاصة، لكنه مجبر على ارتباطه بالمؤسسات الاجتماعية الدينية والأسرية والقانونية والسياسية. . . الخ وبالاتجاه ذاته يرى ابن رشد أن الحقائق الاجتماعية نسبية وليست مطلقة، مرسياً بذلك قاعدة الموضوعية ـ والواقعية في إطار التحليل السببي، حيث رجح العوامل المسببة على القوانين كمفسر وحيد للظواهر، وسبق بهذا الكثير من الكتاب الغربيين (أوكست كومت، سبنسر، دوركهايم. . . الخ) ولا سيما في مجال توضيح علاقة الفرد بالمجتمع ونظرته البنائية الوظيفية للمجتمع العام، والتماس الموضوعية في البحث العلمي واستخدام التحليل التجريبي في النظرة الشمولية للمجتمع العام.

٤ ـ التحليل التشخيصي: اهتم به الجاحظ لتفسير الأحداث الاجتماعية وعلاقتها بالبيئة التي تنشأ فيها، من منطلق إيمانه بمفهوم (الحاجة إلى الاجتماع)، مشيراً إلى أهم جوانب التصادم بين الناس بما يخل بالتوازن الاجتماعي، بعكس الحال إذا سادت المجتمع أسباب

التعاون بالإطار البنيوي الوظيفي، وقد مثل حاجات المجتمع بحاجات وسيلية وأخرى تعبيرية، وقسم المجتمع إلى فئات بحسب مهنهم دون أن يهمل دور المرأة في عملية البناء الاجتماعي.

٥ ـ التحليل الأيكولوجي (البيئي): ويستخدم هذا التحليل ثلاثة مفاتيح أساسية لبيان سلوك أفراد المجتمع هي: الحرارة، والمرتفعات، والموقع الجغرافي، ومن رواد هذا التحليل، ابن خلدون الذي دلل على وجود علاقة بين الإنسان وبيئته، وصنف الناس وسلوكهم بحسب ظروفهم المناخية من حرارة وبرودة واعتدال، ومن سكان السهل والصحارى والجبال، وغير ذلك بحيث برهن على وجود تأثير متبادل بين المحيط والناس الذين يعيشون في كنفه.

٦ ـ أداة الانساب في الدراسة الاجتماعية• ويعتمد على جمع المعلومات حول الطوائف الاجتماعية لكشف درجات تطورها، ونوع التحليل المستخدم هو تحليل المضمون الذي يفسر الظواهر الاجتماعية من خلال الوثائق التأريخية أو أقوال الأفراد، وبهذا يكون في منحاه أقرب إلى التحليل التأريخي من حيث استخدام المواد التأريخية، لكنه يختلف عنه من حيث اهتمامه بأنماط السلوك الإنساني اجتماعياً وعلاقة ذلك بالبنيان المجتمعي في سياق السلوك البشري، ويركز على النسب باعتباره يقوم على شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية التي تخضع لضوابط قيمية وعرفية وفكرية وانضباط اجتماعي، ويذهب أيضاً إلى دراسة المجتمعات المحلية.

وبعد أن يستعرض المؤلف أصناف المهن والعلائق الوظيفية في الهرم الاجتماعي، يتوقف في محطة نهاية الفصل يثبت مراجعه (الصفحات ٢٠٤ ـ ٢٠٦)

الفصل الرابع ـ ميادين علم الاجتماع ـ

يقسم هذا الفصل إلى: أ ـ بدايات علم الاجتماع، ب ـ نموذج من علم الاجتماع الأدبي في العصر العباسي جـ لمحات عن علم الاجتماع الطبي عند العرب عـ ـ علم الاجتماع الحضري، ويبدو أن المؤلف اهتم بترتيب هذا الفصل وتقسيمه إلى ما يشبه المباحث مرتبة بحسب الأحرف الأبجدية عدا إهماله (بدايات علم الاجتماع) الذي جاء خلواً من التبويب الأبجدي، وحبذا لو سار بهذا المنوال في الفصول السابقة.

١ ـ بدايات علم الاجتماع: أكد المؤلف على بطلان المقولة بأن مجتمعنا العربي مجتمع مغلق وتقليدي وساكن وأكد بدلالات الموروث السلفي أن هذا المجتمع نشأ على سيادة النظام القيمي دون اهتمام بالعامل المادي، ويرفدنا بجملة اعتبارات طبعت نهجه في الكتاب ومن هذه الاعتبارات.

* الطبيعة البشرية باعتبارها من المفاهيم الرئيسية في علم الاجتماع الذي يصنفها إلى

شطرين: صراعي، وتضامني، وخير من وصف الطبيعة البشرية على أساس الصراع والتضامن هو الجاحظ، فيما أكد ابن خلدون على العصبية ثم من خلال تركيزه على زاوية متناقضة (التضامن والتنازع) وبذلك سبقوا علماء الاجتماع المعاصرين وتقدموا عليهم من خلال نظرتهم الشمولية للطبيعة البشرية.

* مكونات الحياة الاجتماعية عند العرب: حددها أبو حيان بثمانية أركان، وأكد ابن المقفع على دور العقل والإرادة لإشباع حاجات الفرد والوصول إلى غاياته، وقد خالفوا التفسير الغائي، الذي نادى به أنصار الفكر البنائي الوظيفي من الغربيين، ويعرض التوحيدي ثمانية أركان لحياة العرب الاجتماعية.

* البناء الأيكولوجي: اهتم السلف بالتأثير المتبادل بين الفرد وبيئته، وقد انصبت كتاباتهم على المكونات السائدة المعروفة (الماء، الهواء، التربة، الحيوان، الغذاء، الفلك) وأثرها على الفرد.

* التدرج الاجتماعي في المجتمع العربي: لم يلتفت الكتاب الغربيون إلى تحديد مواقع فئات مجتمعاتهم (كومت، دوركهايم، سبنسر) في الوقت الذي اهتم سلفنا بهذه الظاهرة للتدرج الاجتماعي، حيث وصفوا فئات المجتمع ووظائفهم ونوعهم، ولم يستخدموا المقاييس الشائعة الاستخدام في المجتمعات المعاصرة. فالجاحظ استخدم مقياس الموقع الاجتماعي (عامة وخاصة) على أساس عناصره (السلطة، الوظيفة، النفوذ، المعرفة العلمية والدينية) أما ابن خلدون فقد استخدم مقياس المعرفة العلمية لتصنيف المجتمع إلى (عامة وخاصة) أيضاً، وأما ما قال به إخوان الصفا فهو استخدام مقياس المعرفة الدينية. في الوقت الذي توسع أبو القاسم الأندلسي وقسم المجتمعات الإنسانية إلى قسمين: مجتمعات تعنى بالعلوم كالمجتمع الهندي، العربي، اليوناني... الخ، ومجتمعات لا تعنى بالعلوم، كالمجتمع الصيني، ويأجوج ومأجوج، والتركي... الخ. ثم يأتي مقياس المهنة لابن خلدون والجاحظ وأهميتها للمجتمع العام.

* نسيج العلاقات الاجتماعية: ارتكز مجتمعنا العربي على العلائق الرحمية والنسبية والقرابية في إطار متوالين ينسجان علاقته الاجتماعية، الأول رحمي، والثاني صداقي، وقد قال بالأول ابن خلدون، والثاني قال به الحراني، ونلاحظ أن التوحيدي وجد تأثر علاقة الصداقة بالمهنة، بمعنى إذا درت المهنة مالاً كثيراً على صاحبها ضاقت دائرة أصدقائه وأصبحت سطحية غير مأمونة، وهو ما يشير إلى أن المادة تفسد العلائق القيمية في المجتمعات، وهو ما التفت إليه كتاب الغرب وأولوه اهتماماً جاداً.

* المنهجية الموضوعية عند العرب: تميز العرب القدامى بالموضوعية العلمية (الأكاديمية)، لأنهم كتبوا للإنسانية بعامة، وللعرب بخاصة، وقد تنزهت أقلامهم الحرة عن الانصياع والتسخير لخدمة أغراض غير الغرض أو الدافع العلمي الحر بالقدر الذي يعكس العقلية العربية الموضوعية المحايدة. فيما استؤجرت أقلام الكتاب الغربيين وسخرت أفكارهم للسيطرة الاستعمارية الاستغلالية وإذلال الإنسانية، ولمن يريد التوسع يراجع الكتاب، (ثبت المراجع لهذا المبحث من ص ٢٤٧ ـ ص ٢٤٩).

ب ـ علم الاجتماع الأدبي في العصر العباسي: يهتم هذا العلم بالنتاج الفكري المتعلق بالسلوك أو النشاط الجمعي الذي يقوم به أفراد المجتمع وبخاصة ما اتصل بحياتهم الاجتماعية، وهو يعكس تفاعل فئة اجتماعية واعية (الأدباء) مع أحداث مجتمعهم باعتبار أن العمل الأدبي لم يكن انعكاساً لتجربة ذاتية محضة، بل هو استحضار كلي للقيم الاجتماعية السائدة وثمة نوعان من الأدب، الأول يمثل التيارات الاجتماعية، والثاني يجسد أدب الحركات الاجتماعية، وتتفرع من هذين النوعين تيارات أخرى كالتيار الترشيدي الذي يعني بتطويق التحلل الاجتماعي، وتعزيز مكانة المرأة الاجتماعية والعبث بالمعتقدات الخرافية، وتيار التحلل الاجتماعي الذي انبثق من مؤثرات الانغماس الترفي في الحضارة وقد مثل هذين التيارين مجموعة من الأدباء والشعراء المعروفين. (الهوامش ٢٧٨ ـ ٢٧٩).

جـ ـ علم الاجتماع الطبي عند العرب: وقد قام على قواعد أساسية رعاها الكتّاب الأقدمون منها: ـ صورة الطبيب الاجتماعية ومكانته، ونظام الصحة الوقائية، والصحة الوقائية وعلاقتها بمراحل نمو جسم الإنسان، والأمراض وأنواعها وأعراضها وعلاقتها بفصول السنة، ومن ثم تناظر التطورات الجنينية داخل رحم المرأة مع التغييرات الفلكية (الهوامش ص ٣١٤ ـ ص ٣١٦).

عـ ـ علم الاجتماع الحضري: خلاصته ما جاء به ابن خلدون حيث ميز المجتمع المتحضر بتقسيم العمل والميل للكماليات والاهتمام بالراحة والدعة والتأنق في المأكل والملبس والمشرب والمسكن، مع ارتفاع أسعار السلع بسبب ارتفاع مستوى العيش، فيما تزداد مشاكله الاجتماعية بحكم تفشي الفحشاء والربا والغش والمغامرة وغيرها من الانحرافات السلوكية. (نهاية المبحث بلا هوامش بل اعتمد المؤلف على مقدمة ابن خلدون فقط).

خاتمة الكتاب:

بعد أن يعرض المؤلف آراء كتابنا العرب الأقدمين ومقارنتها بآراء الكتاب الغربيين المعروفين في إطار ما يسمى بعلم الاجتماع المقارن، يختتم جهده بمعاينة علم الاجتماع العربي

المعاصر بالتأكيد على أنه مستورد في مناهجه وأدواته، وكل الدراسات التي تناقش مشاكل مجتمعنا العربي تعتمد على آراء وطروحات غربية مستوردة، وأن الباحث العربي استقى مفرداته ومصطلحاته ودلالاته الفكرية من المجتمعات الصناعية، أو البدائية المختلفة اجتماعياً، أو من مجتمعات العالم الثالث، ويذهب بالتركيز على أهمية دور المتخصصين العرب للتعرف على تاريخ مجتمعهم واستخراج قواعدهم التنظيرية وأدواتهم المنهجية منه بهدف دراسة مشاكله ورصد ظواهره، ومن ثم النزول إلى مجتمع المدينة فالقرية لأخذ المعلومات من شوارعها ومفاهيمها وتنظيماتها الرسمية وغير الرسمية بالمدى الذي يتوافر على تحديد الرؤية العلمية الدقيقة ويحدد الإطار الموضوعي ـ الواقعي لمعطيات علم الاجتماع العربي المعاصر، دون أن يريد الكاتب بهذا منح المجتمع العربي خصوصيات تختلف كلياً عن المجتمعات الأخرى، أو دراسته بمعزل عن ارتباطاته وعلاقاته بهذه المجتمعات، بل كل ما يريده، أن يكتب مفكرونا بعقول عربية وأن يستخدموا أدوات عربية بالاعتماد على المشاهدة والمعايشة والتفاعل الصميم مع أحداثه ومشاكله الجزئية والكلية.

تقويم الكتاب:

الكتاب بلا شك جهد كريم لكاتب كريم حرص على أن يقدم خلاصة تجربته التخصصية في تلمس الوقائع والظواهر الاجتماعية العربية بالإفادة من دراسة الخلفية الاجتماعية والتأريخية والدينية والعرفية وما يندرج معها من قيم وتقاليد وعادات لا محيص من استكناه حقائقها لامتلاك التصور بمنهجه الواقعي المحايد بعيداً عن الانفعال والتحيز لأية مرحلة من مراحل تطور مجتمعنا العربي القديم إلى حيث هو الآن، فأضاف بهذا عملاً سد فراغاً في المكتبة الإجتماعية العربية، ومع هذا الجهد الفاضل، إلا أن الكتاب لم يخل من بعض الهنات، وهي مسألة مهما كانت لا ولن تقلل من قيمة الكتاب ومنهجية الكاتب وجلده في إعطاء ما عنده من رؤية علمية متزنة لواقع هذا العلم القديم الجديد، ومن هذه الملاحظات أذكر على سبيل المثال فقط: ـ

١ ـ كثرة الأخطاء اللغوية والإملائية والمطبعية؛ فضلاً عن ضعف التراكيب الجملية، بما يقضي على وهج فكرة المؤلف الكريم، وكان الأحرى به عرض الكتاب على لغوي متخصص، ومتابعته بالمطبعة.

٢ ـ لم يكن تبويب الكتاب موفقاً عدا ما جاء في الفصل الأخير حيث قسمه إلى مباحث، وقد جاءت الفصول طويلة تقطع نفس القارىء، ولو قسم كل فصل إلى مباحث، لحافظ على اتساق المضامين وسلامة استيعابها وأبعد القارىء عن الملل. وتقديري أن وضع خلاصته في نهاية كل فصل يعد أمراً ضرورياً ومناسباً بحيث يضمنها آراءه ونقده. فقد غاب

(بقراءتي الأولى) عني كلام المؤلف واختلط مع جملة الآراء التي يناقشها الكتاب، وقد يكون لعجالتي دور في عدم الفرز. ثم إن الخلاصة تتيح للمؤلف إجراء مقارناته بين أقوال السلف والكتاب الغربيين بما يسهل متابعتها.

٣ ـ ثمة إسهاب، وربما أكثر مما يجب، وكان بالإمكان تجاوز ذلك للحفاظ على رشاقة الكتاب وتخليصه من الترصد.

٤ ـ هنالك أيضاً بعض الأخطاء التأريخية منها قول الكاتب: إن الرسول محمد (ص) هو الذي نهى عن زواج المتعة، والصحيح أن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي) هو الذي دعا بالنهي بقوله: «متعتان حلالان كانتا على عهد رسول الله، وأنا أحرمهما وأعاقب عليهما».

٥ ـ جاء في ص ١٨ قوله العرب المستعجمة لمن دخل في الدولة الإسلامية من غير العرب، والأصح العجم المستعربة أي العجم الذين نطقوا بالشهادتين وقرأوا القرآن وأدوا الصلاة بلغة القرآن (لغة العرب)، فاستعربت ألسنتهم وتقوم نطقهم الأعجمي بلسان عربي مبين.

٦ ـ ص ٢٣٣ يقول المؤلف: وقوله: «واعتبر ملكة العلم والمعرفة أساساً للتمييز بين العامة التي تمتلكها والخاصة التي افتقدتها»، وبحسب رأيي أن النص لم يكن هكذا، ذلك أن الخاصة دائماً هي التي تمتلك، فيما تفتقد العامة كل شيء وهي مسألة بدهية معروفة، ويبدو لي أن هناك خطأ في الاقتباس لم يدققه المؤلف الفاضل.

٧ ـ ورد في غير موضع واحد تعبير (الشكل البياني)، والحق أن يقول (المخطط الانسيابي).

٨ ـ لو قام المؤلف الكريم بتنظيم مجتمع الجزيرة العربية بحسب مكوناته الفرعية على هيئة مخطط انسيابي، معبراً من خلاله عن العلاقات التشابكية والوظيفية البنائية، وخصائصه المختلفة لاستغنى كثيراً عن الشروح التفصيلية الطويلة.

ختاماً أهنيء الدكتور معن خليل عمر على هذا السفر الجليل الذي أمتعنا به وبصّرنا بأمور كانت غير معروفة، (وإن كانت معروفة) إلا أنها لم تكن واضحة الأبعاد في معظمها، وحسبه ما قدم واستبق، على أنني آمل أن يتسع صدره لملاحظاتي الشكلية التي كان يمكن تلافيها من قبله، ومع هذا فهي ليست ذات أهمية ولن تنقص من جوهر الكتاب وعمل المؤلف الكريم اللذين وضعا اللبنات الأساسية في صرح توجهنا الموضوعي لإقامة علم اجتماع عربي متكامل السمات، وموحد الاصطلاحات، ذي سياق منهجي موضوعي، ولغة علمية مشتركة لا لبس فيها ولا غموض. وهي كل طموحنا نحن المثقفين العرب على اختلاف تخصصاتنا وتباين مراتبنا واجتهاداتنا العلمية في كل مستوى وصعيد.

نديم البيطار ، جذور الإقليمية الجديدة ، الدراسات الاقتصادية والسياسية ، معهد الإنماء العربي . بيروت ١٩٨٣ ، ١٦٨ صفحة

مراجعة : محمد الصوفي
كلية الحقوق ـ الرباط

مقدمة :

منذ كتابه الكلاسيكي الضخم «الايديولوجيا الانقلابية» إلى «جذور الاقليمية الجديدة». مروراً بـ «النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية» و «من التجزئة . . إلى الوحدة» و «حدود اليسار الثوري» و «حدود الهوية القومية: نقد علمي» . . . الخ . يواصل الدكتور نديم البيطار بعزيمة لا تكل، مشروعه الطموح لاقامة نظرية وحدوية قائمة على أسس علمية، وقوانين عامة، تكشف عنها تجارب التاريخ الوحدوية.

ولا شك أن قراءة عمل جديد للدكتور البيطار ليست بالأمر الهين. ذلك أنه من الصعب عزل عمل له عن ما سبقه من أعمال. فأبحاثه ودراساته مترابطة في سلسلة متصلة الحلقات يصعب فصم عراها، وكل قراءة جزئية يمكن أن تؤول بصاحبها إلى مخاطر التشويه والفهم السيء. لذلك أردنا أن تكون قراءتنا لكتابه «جذور الاقليمية الجديدة» حذرة قدر الامكان. تتحاشى إعطاء الأحكام النهائية، وتتوخى عرض مضمون الكتاب بقدر ما يمكن من الدقة والموضوعية والتركيز غير أن ذلك لن يعفينا من إبداء بعض الملاحظات النقدية، والتساؤلات التي تثيرها عادة قراءة هذا النوع من الكتب المحملة بكل أنواع الهموم الاقليمية والقومية.

إن الموضوع الذي يدرسه هذا الكتاب موضوع على درجة كبيرة من الخطورة فالاقليمية تترسخ يوماً عن يوم: . . . الاسلاك الشائكة تزداد ارتفاعاً على خطوط الحدود العربية، ونقاط الجمارك وشرطة الحدود تتزايد باستمرار. وبقدر ما تتطور وسائل الاتصالات والمواصلات. بقدر ما تتباعد المسافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدان العربية. فما هي يا ترى

الأسباب التي تساهم في استشراء هذه الوضعية وتفاقمها؟ . . . ذلك ما سنحاول التعرف عليه من خلال قراءتنا لهذا الكتاب.

مضمون الكتاب:

I مقدمة: (ص (5 — 15)

يشير المؤلف في بداية هذه المقدمة إلى دراستين سابقتين قدم فيهما كما يقول نظرية وحدوية علمية جامعة للظاهرة الوحدوية، تحدد القوانين الأساسية والثانوية التي كانت تكشف عنها عملية الانتقال من حالة تجزئة إلى حالة وحدة في تجارب التاريخ الوحدوية. والدراستان هما: «النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية» و«من التجزئة . . . إلى الوحدة» كما عين في دراسة أخرى «مقومات اليسار الثوري الفعال» الذي يضطلع بالعمل الوحدوي الثوري اللازم لتحقيق الوحدة. وأعقب ذلك بتقديم تحديد علمي للهوية القومية.

وفي نفس المسار يتابع المؤلف في هذا الكتاب تعيين ما يبدو له كأسباب أساسية بعيدة وقريبة للاقليمية الجديدة، فهذا إذن هو الهدف من هذا الكتاب ويرى المؤلف أن تحديد أسباب الاقليمية الجديدة، هو في الواقع، تحديد الأسباب التي تفسر مقاومة الارتباط بمصر الناصرية، التي كانت وحدها مؤهلة لانجاز الوحدة. مما فوت علينا تلك الفرصة التاريخية الفريدة. إن معارضة القوى الرجعية لهذا الارتباط واضحة ومفهومة، لكن لماذا رجعت قطاعات وحركات وحدوية عديدة عن هذا الارتباط بعد أن مارسته وقالت به؟ هذه الدراسة ـ يقول المؤلف ـ هي محاولة للاجابة إجابة علمية جامعة على هذا السؤال التاريخي الكبير. وينبه إلى أن انحراف الوعي الوحدوي ـ وبالتالي العمل الوحدوي ـ يعود إلى كونه لم يسأل الاسئلة الصحيحة فيما يتعلق بالطريق إلى الوحدة.

وأخيراً يرى المؤلف أن دولة الوحدة ليست ضرورة بقائية للأمة العربية فقط، بل هي أيضاً ضرورة إنسانية عامة لأنها ضرورية للسلام العالمي، ولأنها السبيل الوحيد لوضع نهاية للمنافسة الدولية حول هذا الموقع الاستراتيجي البالغ الاهمية والخطورة.

II الأسباب البعيدة للاقليمية الجديدة أو أبعاد التخلف العربي الأساسية ص: 80 - 17

إن الأسباب التي تفسر الاقليمية الجديدة كظاهرة اجتماعية سياسية عامة تعود إلى تركيب المجتمع العربي التقليدي الذي يقف وراءها. ويرى المؤلف أن أهم مقومات هذا المجتمع، والتي تعود إليها أساساً جميع الأسباب التي يمكن أن نفكر بها، هي:

اولاً: التناقض بين عقلية غيبية وعقلية حديثة: وفي هذا الصدد يميز المؤلف بين مجتمعين: المجتمع التقليدي القائم على نظرة غيبية ما ورائية إلى الحياة تتناقض مع النظرة العلمانية والعلمية التي تميز المجتمع الحديث، والتي تؤمن بأن الظواهر الاجتماعية والتاريخية ـ وليس فقط الظواهر الطبيعية ـ تخضع لقوانين واتجاهات وقوى ملازمة لها، متأصلة فيها، وكافية في ذاتها لتفسيرها. ويرجع الفضل في هذه النظرة العلمانية إلى فلسفة عصر التنوير التي أفرزت تحولاً ثقافياً جذري الأبعاد امتد إلى العالم كله. بل إن العقل الحضاري الحديث (ويقصد به المؤلف العقل الاوروبي المهيمن في عالم اليوم) يجد حقيقته في قوانين موضوعية مستقلة، بينما كان العقل التقليدي يجد أساسه وحقيقته فيما وراء الطبيعة والتاريخ، وعادة في صورة اله أو آلهة! وهكذا يرى المؤلف أن الفرق بين المجتمع الصناعي التقني الحديث، وبين المجتمع الزراعي الذي تقدمه لا يتحدد فقط بتغير ادوات علاقات الانتاج، أو بتغيير طبقي أو بتغير الانظمة السياسية. بل يتحدد بتغيير جذري في المفاهيم العامة، في العقلية التي تحدد علاقة الفرد بالمجتمع والتاريخ والحياة. فالفكر العلماني كان يعني أولاً وقبل كل شيء، سلخ الانسان عن ركائزه الدينية والميتافيزيقية وتحوله إلى ذاته والاعتماد عليها وفتح باب العالم أمامه، وجعله طليقاً في كون منفتح الأفاق لتدخل الارادة الانسانية وممارستها دوراً أساسيا فيه! هذا هو معنى الفكر العلماني في رأي الكاتب. والواقع أنه يتناوله بنوع من التجريد فيعز له عن جذوره الاجتماعية والطبقية. إذ لا شك أن هذا الفكر (المتفتح الآفاق) كان يهدف إلى فتح أبواب العالم على مصراعيها ليس في وجه أي انسان بل في وجه البرجوازي الباحث عن المواد الاولية والأسواق لتصريف منتجاته الصناعية التي ضاقت بها أسواقه. وبعد هذا الانبهار بانجازات العقل الغربي يتراجع المؤلف للادلاء ببعض المحاذير إذ يقول بأن هذه الملاحظات لا تعني أن التناقض بين نمط التفكير المتخلف والحديث هو تناقض مطلق، كلا! إنه تناقض نسبي، فالمجتمع الصناعي العلماني الحديث لا يزال في كل مكان يكشف عن جيوب واتجاهات متخلفة جداً. وفي ذلك دلالة واضحة على عمق جذور العقلية المتخلفة.

ثانياً: التناقض بين انتماءات تقليدية وانتماءات حديثة: ويلاحظ المؤلف هنا أن المجتمع التقليدي يتشكل نسيجه من انتماءات متخلفة تختلف اختلافاً جذرياً عن الانتماءات التي يتشكل منها المجتمع الحديث. ففي المجتمع التقليدي نجد أن العائلة أو القبيلة هي التي تشكل الخلية الأساسية في التركيب الاجتماعي. وهكذا تصبح العائلة صمام الأمان للفرد تمتص ما يعانيه من تذمر وكبت ويأس وخيبة، وتفصله عن المركبات الاجتماعية الكبيرة كالامة والطبقة والدولة. فالعائلة تقف كسد منيع أمام الولاء القومي. وفي كل مكان من آسيا وافريقيا نجد ـ يقول المؤلف ـ أن العمل السياسي يتمحور نهائياً حول هذه الانتماءات المتخلفة، وتكون درجة الولاء عميقة وقوية عندما تكون خلية الانتماء صغيرة، وغنيٌ عن البيان أن هذه الانتماءات تتناقض مع

الانتماء الوحدوي. لذلك ينبه الكاتب إلى أن معنى الالتزام الوحدوي الصحيح هو توجيه مشاعرنا وليس فقط أفكارنا نحو انتماءات جديدة، ويطالب المؤلف باقتلاع جذور الانتماءات التقليدية من عائلية وقبلية وطائفية ومحلية وقطرية حتى يتسنى لنا التحرر من الاقليمية. غافلاً أن هذه الانتماءات مرتبطة أشد الارتباط بمصالح عديدة تشد أزرها وتحرك ديناميتها مما يمهد لها السبيل لاعادة انتاج نفسها باستمرار، وإذ ما تساءلنا جدلاً كيف يمكن اقتلاع جذور هذه الانتماءات الضيقة، يجيبنا المؤلف بأن ذلك يتم عن طريق الالتزام الكلي بدولة الوحدة، وتحويل فكرتها إلى قاعدة لوجودنا ذاته، فنقيس كل شيء بمصلحتها، ونقدمها على كل شيء وفوق كل شيء. وهذا يعني التزاماً يغوص إلى أعماق النفس، وذلك بتنقية هذه النفس من جميع المشاعر والميول التي تتنافى معه. فالطريق الأهم هو النضال النقي (الصوفي) الذي يقوم به الوحدوي في سبيل الوحدة ودولتها. والذي يمارسه يومياً على صعيد نضاله الخاص وفي حياته اليومية نفسها. هكذا إذن يرتفع بنا المؤلف إلى سماوات مجردة من أجل تحقيق الحلم الوحدوي عن طريق التطهر النفسي والاستغراق في الالتزام الوحدوي الذي يصل إلى مرتبة التصوف. لكن المؤلف يعي جيداً أن «حركة التصنيع والتحديث» هي التي يمكن لها أن تضعف ما يسمى في السوسيولوجيا بعلاقات الفرد الاولية أي العلاقات التي تسود بشكل خاص الحياة في المجتمع الزراعي التقليدي. أو المجتمع المتخلف وتربطه بالعائلة، القرية، القبيلة الطائفية، الجماعة الاثنية، وحتى المنطقة المحلية، وهي التي يمكنها أن تحل محلها الروابط والعلاقات التي تميز المجتمع الحديث، والتي تربطه بالامة، القومية... الخ» فالانسان الحضاري في رأي المؤلف لا يعرف عادة شيئاً عن أسلافه يمتد إلى أبعد من أجداده، لأن الأوضاع المدينية الحديثة، والصناعة التقنية التي تلازمها تحدث تذرراً «Atomization» اجتماعياً تدريجياً يزداد شدة مع الوقت. فهل لكي تكون إنساناً حضارياً يجب أن تكون بلا تاريخ وبلا جذور؟!

ثالثاً: التناقض بين التقليدية وبين الدينامية الحديثة: يعود المؤلف هنا إلى التمييز بين سكونية المجتمع التقليدي، ودينامية المجتمع الحديث. فالمجتمع المتخلف مجتمع تقليدي يسوده الركود والجمود، ولا يضع القيم والأنظمة والعلاقات السائدة موضع تشكك أو سؤال، سواء تعلق الأمر بانتقال السلطة وطبيعتها والعلاقات والمراتب الطبقية وتوزيع الثروة ومقومات المكانة الاجتماعية... كل شيء يخضع لقواعد ثابتة يتناقلها الناس من جيل إلى جيل... أما المجتمع الحديث فيعني تعدد الاختيارات... وتعني الآلات والحضارة الآلية وعياً موضوعياً وعقلانياً، وكذلك اعترافاً باستقلال الواقع الموضوعي. «فالحياة الآلية في المصانع الحديثة تثقف الفرد بروح عقلانية، بروح النظام والانضباط، والقدرة على سيادة واقعة، ووسطه» (ص 59) إن مثل هذا الكلام لا بد أن يثير تساؤلاً حول ما إذا كان ملايين العمال، المهرة وغيرهم! في الغرب الصناعي أسياد في واقعهم أم انهم عبيد من نوع جديد، عبيد لجبروت رأس المال،

ولشركات تجوب الأرض طولاً وعرضاً، باحثة عن شيء واحد هو الربح ولا شيء غير الربح!

ويخلص المؤلف مما سبق إلى خلاصة مفادها أنه: إن نحن أردنا التحرر من القدر السوسيولوجي (ويعني به التحولات الاجتماعية التي تحدث دون تخطيط من قبل الارادة الانسانية) وممارسة إرادتنا بكامل حريتها وطاقتها النفسية فإننا نحتاج إلى وسائل حديثة فعالة. ولكن هذه الوسائل تحتاج إلى إمكانات اقتصادية وبشرية وجغرافية هائلة بغية تحقيقها، وإذا كانت هذه الامكانات غير متوفرة في الحدود القطرية التي تقوم فيها كيانات التجزئة السياسية، إلا أنها متوفرة في الوطن العربي ككل. . . فطريقنا إذن هو طريق دولة الوحدة. ويرى الكاتب أن فشل العمل الوحدوي يرجع إلى اقتباسه لمفاهيم سياسية وايديولوجية جديدة وافدة من الخارج دون أن ترافقها تحولات اجتماعية وفكرية وعلمية سابقة، لهذا بقيت هذه المفاهيم مجرد قشرة خارجية .

III الأسباب القريبة للإقليمية الجديدة (ص 81 - 155)

يلاحظ المؤلف في هذا الفصل أن هذه الأسباب القريبة على صلة وثيقة، مباشرة أو غير مباشرة، بالأسباب الأساسية. ويعني بالأسباب القريبة للاقليمية الجديدة جملة من الأسباب التي جعلت قوى الاقليمية الجديدة التي ظهرت في أواخر الخمسينات وعبر الستينات تقاوم الارتباط بمصر الناصرية كقاعدة. ويورد المؤلف اسباباً عديدة سنركز على أهمها:

١ ـ المرحلة الانتقالية من مجتمع تقليدي إلى مجتمع ينفيه: يعتقد المؤلف أن بلدان العالم الثالث تشترك جميعها في كونها تمر في مرحلة انتقالية من مجتمع متخلف إلى مجتمع حديث. وهذه المرحلة الانتقالية تبعثر ما كان يميز المجتمع القديم من وحدة وإنجاز على الصعيد الاجتماعي والثقافي، وحتى على الصعيد السيكولوجي، وتفجر العديد من التناقضات. وبسبب هذه التناقضات تفرز المرحلة الانتقالية ما يسميه المؤلف بـ (الانتهازية العوامة. (ص 87)) التي تجعل الأفراد يهرعون وراء مصالحهم الشخصية والآنية ومن هذه التربة الانتقالية تظهر كذلك هوية «العدمي» (ص 88)، الذي لا يؤمن حقاً بشيء، فهو دون جذور لا يرتبط بالقيم الانسانية المقبولة، يتنكر لكل سلطة ولا يعبد أي إله. والعالم الذي يعيش مرحلة انتقالية من هذا النوع، يعمل عقلانياً في المختبر ولكنه يمارس طقوساً دون معنى في بيته، في طائفته في بيئته الاجتماعية، فيمزج في شخصيته بدرجات متفاوتة من اللاعقلانية والاعتباطية، سمات من العقلية الحديثة والعقلية التقليدية، دون أن يشعر عادة بهذا التناقض أو يعيه كتناقض أساسي، إذ يبدو أن هناك تقسيمات داخلية تمنع الانتقال الحر للمعاني الضمنية من دائرة ثقافية إلى دائرة أخرى، وهذا ما يساعد على إدراك الهوة الهائلة القائمة بين المثل والممارسة في الوطن العربي،

هـذه المقومـات التي تميز الانسـان الانتقالي ـ يقـول المؤلف ـ هي التي تقف وراء رفض الارتباط بالقاهرة الناصرية من قبل قطاعات وجماعات «وحدوية».

٢ ـ عقدة النقص أمام التيار الوحدوي الناصري: ما من شك أن عبد الناصر استقطب مشاعر الجماهير العربية بشكـل فريـد عبر الـوطن العربي بأجمعه، وكـان لهذا الاستقـطاب أثر سيء، على بعض الجماعات والحركات الوحدوية التي أصبحت هـامشية أمـام التيار النـاصري الجارف. مما جعلها تعارض الارتباط به. إن قـانون الميـول السيكولـوجية التعـويضية عن عقـد النقص يعني عند نقلها إلى الصعيد الاجتماعي السياسي، أنه مـع انخفاض قيمـة الفرد تـزداد رغبته في حب الظهور. . . «إننا في سلوكنا الذي نحـاول فيه تمييـز أنفسنا كمتفـوقين نحـاول في الواقع إقناع أنفسنا بقيمة ذاتية نشك بوجـودها. . . » ويضـرب المؤلف امثلة عديـدة على عقـدة النقص هذه، ويستشهد بآراء مراقبين أجانب «لاحـظوا في القرن التـاسع عشـر أن الامريكيـين حساسون بشكـل فريـد لآراء الآخرين حـولهم، هذا يعـود إلى كونهم حـديثي النعمة، إذ ليس وراءهم تقليد تاريخي عريق أو تقاليد اجتماعية عميقة الجذور تبرر مـركزهم ونعمتهم (ص97) وهكـذا تنهار صـورة المجتمع العلمـاني الصناعي الحـديث، ويعود المؤلف إلى التـاريخ العـريق والتقاليد الاجتمـاعية العميقـة الجذور بـاعتبارهـا عناصـر أساسيـة لتوازن سيكـولوجيـة الأفراد والجماعات بعد أن كان قد هاجمها بعنف في الفصل السابق من كتابه.

٣ ـ إن حب السلطة كان أحد الأسباب القوية التي أدت إلى معارضة الارتباط بالقاهرة في المرحلة الناصـرية: يقـول لورد «اكتـون»: «إن السلطة تميل إلى إفسـاد صاحبهـا، وإن السلطة المطلقة تُفسد بشكل مطلق». ويرى المؤلف أن هـذه القولـة صحيحة لكن ليس بشكـل مطلق. فصحتها ترتبط بالأوضاع التي تمارس فيها. كما أن ممارسـة السلطة تعزل صـاحبها رويـداً رويداً عن الواقع نفسه وليس فقط عن المقاصد الأولى التي رافقت الوصول إليها، ذلك ما يفسر وجود أحزاب وجماعات تتقاتل وتتخاصم بحدة رغم ولائها لمقاصد واحدة.

٤ ـ المعارضة السياسية كتقليد يقيس الأصالـة الثوريـة، ويشير المؤلف في هـذه الفقرة إلى تأثير الخلفية الاستعمارية في الدول المتخلفة على المشتغلين بـالسياسـة، هذه الخلفيـة التي كانت تدفع باستمرار إلى معارضة السلطة الاستعمارية القائمة وأعوانها المحليين، هذا التأثـير امتد إلى مرحلة الاستقلال.

ثم يشير المؤلف في فقرة لاحقة إلى التناقضـات الملازمـة للموقف الثـوري والتي تبرز عـلى الخصوص في غياب نظرية وحدوية ثورية. إن النظرية الثورية ذاتهـا تكشف أثناء المـارسة عن تناقضات بداخلها، وهذا من بين الأسباب التي جعلت الناصريين السـابقين يرتدون عن القاهرة الناصرية.

كما أن انطواء الازمات الانتقالية الثورية على أنقى الالتزامات، وعلى أسواء أشكال الانتهازية في الوقت ذاته مهد الطريق أمام هذه الانتهازية لقيادة فصائل الردة عن الارتباط بالثورة الناصرية.

الخاتمة: (ص 165 - 157)

في خاتمة كتابه يؤكد المؤلف أن الخطر الأكبر الذي يهدد دولة الوحدة (ويقصد فكرة دولة الوحدة)، وبالتالي المستقبل العربي بشر كبير، قد لا يكون الانزلاق في الاقليمية السياسية، بل الانزلاق في الاقليمية النفسية الفكرية التي ترافقها، فإن حدث ذلك تموت فكرة دولة الوحدة نهائياً.

ويخلص في الأخير إلى التوكيد مرة أخرى بأن أي تجاوز ناجح للاقليمية والتجزئة يفترض توفر الاقليم ـ القاعدة كشرط أساسي لا يمكن الاستغناء عنه أو تجنبه. ويجب على ذلك أن يتميز العمل الوحدوي بقدرة على الافادة من توفر هذه القاعدة، وأن يتغلب على الانحرافات التي حالت دون الافادة منها من أواخر الخمسينات وعبر الستينات. فالمفكر لا يستطيع طبعاً أن يخلق وضعية وحدوية ولكنه يستطيع الاعداد لها.

خلاصة:

لا يسع القارىء إلا أن يسلم، من جهة، بالاطلاع الواسع للمؤلف والمامه بعدد لا يحصى من التجارب التاريخية، ومن جهة أخرى بعمق تحليله للظواهر التي يعالجها، وغوصه في تفاصيلها وتتبعه لمساراتها، كاشفاً ما أمكن عن اتجاهاتها، ولا عجب في ذلك فالمؤلف واحد من أبرز المفكرين العرب الذين تخصصوا منذ زمن بعيد في الفكر الوحدوي العربي وأصبحوا من رواده العلميين القلائل. لكن قراءة هذا الكتاب بقدر ما تكشف عن هذه الجوانب الايجابية تثير في الوقت نفسه عدداً لا يُحصى من الاسئلة والملاحظات سواء حول الخطوط العامة لما ورد في الكتاب أو بشأن بعض التفاصيل الصغيرة. وسوف نكتفي بايراد الملاحظات الثلاث التالية:

أولاً: مسألة تحديد المفاهيم: إن المؤلف يدرس في هذا الكتاب ما يسميه بجذور الاقليمية الجديدة، فكان يجب أن يبدأ على الأقل بالعمل على تحديد المفاهيم الأساسية الواردة في الكتاب وعلى رأسها هذه «الاقليمية الجديدة» ماذا يقصد بها الكاتب بالضبط، ما هي سلطاتها، أجهزتها، أحزابها، اتجاهاتها. قد يكون الكاتب تعرض بنوع من التفصيل لهذه القضايا في كتاب سابق له. (حدود الاقليمية الجديدة) لكن ذلك لا يعفيه من الرجوع إلى تحديد هذه المفاهيم ولو بصورة مركزة ومختصرة تساعد القارىء على استيعاب ما ورد في الكتاب.

ثانياً: تعدد الاطر المرجعية: إن القارىء للكتاب يشعر بأن الكاتب ينطلق في تحليله لجذور الاقليمية الجديدة في الوطن العربي من أطر مرجعية متعددة ومتباينة إن لم نقل متناقضة. فهو في نقده للمجتمع التقليدي المتخلف يتخذ من المجتمع الغربي الحديث إطاراً مرجعياً. ويرسم له صورة جميلة على قدر كبير من الوضوح والثقافية والعلمنة والعقلانية ... الخ وإن كان يعود في بعض اللقطات ليخدش هذه الصورة الجميلة بانتقاد بعض جوانب هذه المجتمع.

كما أنه في نقده لبعض الحركات والجماعات الوحدوية المعارضة للناصرية في الوطن العربي، ينطلق من الأطار المرجعي الذي تعبر عنه الثورة الناصرية في خمسينات وستينات هذا القرن. ويثني بصورة ضمنية على الجماهير العربية التي تعلقت بالناصرية بشكل منقطع النظير، رغم كونها جماهير «تقليدية»، «انفعالية»، «لا علمانية» «متدينة» «ولا عقلانية». أي أنها تجمع كل الصفات والخصائص «المنبوذة» التي كان المؤلف يدينها في نقده للمجتمع التقليدي المتخلف.

ثالثاً: «الأسباب». و«القوانين» في تجارب التاريخ الوحدوية والاقليمية: لقد كان الشغل الشاغل للمؤلف، في كتب له سابقة، الكشف عن القوانين التي تعيد ذاتها في تجارب التاريخ الوحدوية، ونراه في هذا الكتاب يبحث في جذور الاقليمية الجديدة، دون أن يهتم بالكشف عن قوانينها العامة... إننا نعيش في عصر التجزئة والاقليمية، ونرى من حولنا أن هذه التجزئة تزداد ترسخاً يوماً بعد يوم، بل وتفرز صوراً جديدة منها. أمام هذا الوضع أما كان الأجدر بالمؤلف أن يحاول الكشف عن القوانين العامة ـ (إن كانت هناك قوانين) ـ والعلاقات الانتظامية والتي تعيد ذاتها في تجارب التاريخ الاقليمية والتجريبية، على غرار ما قام به في كتابه الرائع «من التجزئة... إلى الوحدة»؛ فمعرفتنا لهذه القوانين ولهذه العلاقات الانتظامية المحركة لديناميات الإقليمية والتجزئة هي السيل الوحيد لمحاولة وقف هذا الانحدار السريع في متاهات التجزئة السياسية، والاقليمية الفكرية والنفسية المصاحبة لها، والتي نتفق مع المؤلف في أنها الخطر الأكبر الذي يهدد الوطن العربي.

ملكة أبيض ، **الثقافة وقيم الشباب** ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٨٤ ، ٣٢٨ صفحة ، ١٤ ل. س.

مراجعة : نزار عيون السود
جامعة دمشق

المشكلة وأهميتها: إذا كان العالم العربي بحاجة ماسة إلى الاغتراف من مناهل العلوم والتكنولوجيا، واللحاق بركب الثورة العلمية ـ التقنية، التي تدخل كل جانب من جوانب حياة الانسان المتحضر، فهو بأمس الحاجة إلى الدراسات والبحوث الاجتماعية والنفسية والتربوية كي ترصد آثار هذه الثورة العلمية ـ التقنية وما تتركه من بصمات على عقول الجماعات والأفراد ونفسياتهم وقيمهم وعاداتهم واتجاهاتهم. وتتعاظم هذه المشكلة بالنسبة للامم والشعوب ذات الحضارة الغابرة، وذات الماضي المشرق والتراث الغني الحافل كأمتنا العربية. إن العام العربي اليوم يسعى جاهداً إلى تحقيق التقدم العلمي ـ التقني واللحاق بركب الدول المتقدمة وإعادة بناء مجتمعه على أسس حديثة، متطلعاً في الوقت نفسه إلى تراثه وقيمه، وعاداته ومثله العليا، محاولاً الجمع بين الحديث والقديم، والتوفيق بين المكتسب والموروث. إن التبدلات الهائلة التي حدثت في العالم العربي خلال النصف الثاني من القرن العشرين بخاصة في مجالات العلوم والتربية والانتاج والصناعة والزراعة والثقافة والتعليم ـ إن هذه التبدلات الكمية الهائلة قد أحدثت تغيرات نوعية في بنية مجتمعنا العربي. هذه الثورة الثقافية والعلمية والتعليمية التي تعيشها أقطارنا العربية بحاجة ماسة إلى وقفة تأمل، إلى مراجعة باحث، إلى نظرة عالم، إلى تقويم لمعرفة ما حققناه وما تم إنجازه، وأثره على عاداتنا وتقاليدنا، واتجاهاتنا وقيمنا.

من هنا تنبع أهمية كتاب الباحثة الدكتورة ملكة أبيض «الثقافة وقيم الشباب» الذي صدر عن وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية في عام ١٩٨٤.

هذا الكتاب يتألف من مدخل نظري وثلاث دراسات ميدانية أجريت في سورية لقيم

الشباب وأهداف التربية وذلك خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٧-١٩٨٣ .

١ - المدخل النظري

تتناول الباحثة في مقدمتها النظرية أولاً المدلول العلمي للثقافة من وجهة نظر انتربولوجية، فتعرض بالتفصيل ثلاثة مفاهيم للثقافة :

أ - الثقافة على أنها مفهوم تطوري أو شامل.

ب - الثقافة على أنها مفهوم وصفي أو نسبي.

جـ - الثقافة على أنها أسلوب للحياة أو سلوك إنساني.

وهذا كله يتعلق بالوجه المحافظ للثقافة. أما وجه الثقافة الآخر، وجه الثقافة الديناميكي فيتجلى في ظاهرة التغير الثقافي، في التجديد والقبول، والحذف والدمج .

ثم تنظر الباحثة في المدلول التقويمي للثقافة، فتتوقف بالتفصيل على ثلاثة ميادين لمدلول الثقافة التقويمي وهي: ثقافة الإنسان الفرد وثقافة المجتمع والثقافة الانسانية عامة. وتعالج الباحثة مسألة العلاقة بين الثقافة والقيم، مشيرة خلال ذلك إلى أن القيم تتكون على أساس المثل العليا التي تقوم في أساسها على المستويات والاتجاهات القائمة عند أفراد المجتمع .

وفي خاتمة مقدمتها النظرية تبحث الدكتورة أبيض مسألة العلاقة بين الثقافة والتربية، فترى أن التربية أداة رئيسة لنقل الثقافة، تعكس مضمونها وطبيعتها وتعمل على نشرها بين أفراد المجتمع. كما تشير إلى أن التربية قد تتعدى كونها مجرد أداة نقل للثقافة، فتتفاعل معها. وتتأثر وتؤثر بها، وتعمل على تجديدها.

٢ - قيم الشباب

يضم هذا الباب الدراسة الميدانية الأولى التي أجرتها الباحثة على الطلاب العرب السوريين في جامعة دمشق عام ١٩٦٧ . وهدف الدراسة هو التعرف إلى مواقف الشباب وقيمهم وتنوع هذه المواقف والقيم حسب الجنس والانتماء الجغرافي والوسط الاجتماعي - الاقتصادي .

تمهد المؤلفة لدراستها بلمحة تاريخية - اجتماعية عن المجتمع العربي السوري وتطوره، وعن التغييرات الاجتماعية الواسعة التي لحقت به، والتي ترجع إلى التعليم والاتجاهات القومية والاشتراكية، وإلى التمدين ودخول وسائل الاتصال الحديثة والتصنيع، وانعكاس هذه التغييرات على الاسرة والشرائح الاجتماعية المختلفة والتربية والقيم السائدة في المجتمع. ثم

تقدم لنا الباحثة عرضاً تاريخياً سريعاً لجامعة دمشق، ميدان الدراسة، منذ نشأتها وحتى عام ١٩٦٥، وتستخلص من هذا العرض لتطور جامعة دمشق، أن هذه الجامعة قد لعبت دوراً هاماً في حياة القطر العربي السوري خاصة والاقطار العربية الاخرى عامة. وأنها عملت على تحقيق الاغراض التالية: ١ ـ تدريب الاختصاصيين والفنيين اللازمين للتنمية الشاملة في القطر العربي السوري ومساعدة الأقطار العربية والصديقة في هذا الميدان، ٢ ـ تعريب العلوم الحديثة، ٣ ـ القيام بالبحوث العلمية الهادفة إلى إغناء ميادين المعرفة. وبالاضافة إلى ذلك، تعتبر جامعة دمشق «أداة كبيرة من أدوات الحراك الاجتماعي والاندماج الاجتماعي، وذلك باتاحتها الفرصة لأبناء الطبقات الكادحة بترقي السلم الاجتماعي وتبديل وضعهم المادي والاجتماعي. وتساهم هذه الجامعة في دعم الوحدة الوطنية بتقديمها ثقافة متجانسة لجميع أبناء المجتمع» (ص ٨٢).

تستعرض الباحثة بعد ذلك الدراسات السابقة المماثلة، أي الدراسات التي تبين قيم الشباب واتجاهاتهم خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن، وتشير إلى الاهتمام الكبير الذي تلقاه دراسة القيم من قبل علماء الاجتماع والنفس والتربية في جميع أنحاء العالم.

أداة البحث التي اعتمدتها المؤلفة في دراستها هي استبانة استقتها من الاستفتاء الذي وضعه العالمان «جيلبسي ـ ألبرت» لدراستهما الشهيرة» نظرة الشباب إلى المستقبل «Youth's Outlook on the Future» وانتقت الباحثة من هذا الاستفتاء الأسئلة التي تتعلق بوجهات نظر الطلبة من مستقبلهم الشخصي، ومصادر الرضا في حياتهم، والمهن والعلاقات الأسرية وعمل المرأة والديموقراطية، مع تعديل صيغتها بحيث تلائم ظروف الحياة في المجتمع العربي السوري. كما أضافت بعض الأسئلة ذات العلاقة بأوضاع الطلاب لتتعرف خصائص العينة التي أجرت الدراسة عليها، وأثر المتغيرات التي تهتم بها، وهي الجنس، والانتماء الجغرافي، والشروط الاجتماعية ـ الاقتصادية في قيم الشباب. وتعتبر هذه الاستبانة استبانة مطولة نسبياً. فهي تضم اثنين وعشرين سؤالاً، يتألف كل سؤال من عدة عناصر. وأشارت الباحثة في مقدمة الاستبانة على الطلاب المجيبين بعدم ذكر أسمائهم أو تواقيعهم وأن معطيات الاستبانة ستستخدم حصراً في أغراض البحث العلمي.

العينة التي أجرت عليها الباحثة دراستها تتألف من ٢٦٥ طالباً وطالبة من مختلف كليات جامعة دمشق ومن مختلف السنوات الدراسية (وزعت الباحثة ١٠٠٠ استبانة على طلاب الجامعة واستعادت منها ٢٦٥ إجابة فقط). وتعرض الباحثة النتائج التي استخلصتها، بعد المعالجة الاحصائية، من القسم الأول من الاستبانة، أي القسم المتعلق بالخصائص العامة لطلاب جامعة دمشق (فرع الدراسة، السنة الدراسية، التفرغ للدراسة أو الجمع بينها وبين

العمل، عمر الطالب، الجنس، التوزع الجغرافي بين المدن والريف، الطبقة الاجتماعية، مهنة الأب ودخله السنوي ومستوى تعليمه). ورأت الباحثة أن العينة التي حصلت عليها تعد ملائمة لأغراض البحث.

واستخلصت الباحثة من معالجتها لمعطيات القسم الثاني من الاستبانة أن عدداً كبيراً، من الطلاب السوريين (٥٥,١٪) يربط بين الامكانات الفردية وبذل الجهود من جهة وصنع المستقبل والنجاح من جهة أخرى. أما مصادر الرضا عند الطلاب فتحتل المهنة المركز الأول للرضا في حياتهم، تليها الأسرة فمشكلات الوطن. وينظر معظم الطلاب المجيبين إلى المستقبل بثقة وتفاؤل. أما مواقف الطلاب تجاه المرأة والعلاقات الأسرية فهي تظهر تقدماً ومحافظة في الوقت نفسه. فهناك معارضة شبه عامة لتعدد الزوجات، وبوادر لقيام علاقات من التفاهم والاحترام المتبادل بين الزوج والزوجة، وموافقة على عمل المرأة خارج المنزل، لا سيما قبل الزواج. ولكن هناك فروقاً عدة ضمن هذه الاتجاهات الرئيسية. فبالنسبة لمتغير الجنس تعطي الطالبات الأسرة الدور الأول في حياتهن المقبلة، بينما يركز الطلاب اهتمامهم على المهنة والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية. وبالنسبة لمتغير الانتماء الجغرافي، يتجه أبناء الريف بشكل أقوى إلى الدعوة للقومية العربية ومستوى المعيشة الأفضل والمناداة بتكافؤ الفرص، أما أبناء المدن الكبرى فهم أكثر اهتماماً بأجواء الأسرة والعمل والحريات الفردية. وهذه المعطيات الأخيرة تنطبق على المعطيات المرتبطة بالطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الطلاب. فأبناء الطبقة الكادحة (العمال والفلاحون) يربطون مصيرهم على نحو أقوى بالنضال تحت شعارات الوحدة العربية والاشتراكية بصورة أقوى مما نجده لدى أبناء الطبقة العالية والمتوسطة.

٣ ـ أهداف التربية

تنقلنا الباحثة في هذا الباب إلى دراسة ميدانية أخرى أجرتها على طلاب المعهد الاعدادي للمدرسين بدمشق خلال العام الدراسي ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ وهدف هذه الدراسة هو معرفة اتجاهات طلاب المعهد وقيمهم فيما يخص الأمور التي تواجه المعلم العربي والأهداف التي يسعون إلى تحقيقها من خلال عملهم التربوي المقبل.

تستعرض الباحثة في البداية الأهداف التربوية الشائعة في الوطن العربي من خلال كتابات المربيين العربيين الكبيرين اسماعيل القباني وفؤاد جلال، ومن خلال الأنظمة التربوية العربية العامة، المتمثلة في المؤتمرات والمواثيق والاتفاقيات العربية والدراسات على الصعيدين القطري والقومي، ومن خلال دراسة آراء المعلمين حول أهداف التربية. وتشير الباحثة في هذا المجال إلى دراسة أجراها هاني الراهب عام ١٩٦٥ تحت عنوان «أهداف التربية كما يراها مدرسو المدارس الثانوية في مدينة اللاذقية».

العينة التي اختارتها الباحثة تتألف من طلاب المعهد الاعدادي للمدرسين وعدد أفرادها ٣٠٥ طلاب. أما أداة البحث فهي استبانة صممتها الباحثة وتنقسم إلى أربعة أقسام رئيسية. القسم الأول يتكون من سؤال واحد ذي ستة فروع. هدفه جمع المعلومات عن أوضاع الطالب المجيب (العمر، الجنس، دخل الوالد السنوي ودرجة تحصيله العلمي وتوزعه الجغرافي)، ويتكون القسم الثاني من سؤال واحد حول الأسس النفسية للتربية. أما القسم الثالث فيتألف من خمسة أسئلة ترتبط بالأسس الاجتماعية للتربية (رأى الطالب ببنية المجتمع، موقفه من التاريخ والتراث العربي ومن الحضارة الحديثة)، وأما القسم الرابع فيتكون من سؤال واحد مغلق، يقضي بأن يختار الطالب أهدافاً رئيسة ثلاثة من جملة أهداف مذكورة في الاستبانة، يريد تحقيقها في عمله التربوي المقبل.

وبالنسبة لآراء الطلاب حول المجتمع العربي السوري تؤكد الاجابات أن العمل والثقافة يحتلان مكاناً كبيراً بين قيم طلاب المعهد. والفئات التي حظيت بالتقدير هي الطبقات الكادحة من عمال وفلاحين ثم الطبقة المثقفة. أما موقف الطلاب من العصر الذهبي للتاريخ العربي فقد اتجه ٢٠١ من المستفتين (٦٦٪) إلى الماضي، ويمثل العصر الذهبي للتاريخ العربي على وجه التحديد العصر العباسي وفق رأي (٥٧٪) منهم والعصر الأموي (٢١٪) وعصر صدر الاسلام (١٩,٥٪). ورأي ٥٩ طالباً من المستفتين (٢٠٪) أن المستقبل سيحمل العصر الذهبي للعرب بشروط وهي على الترتيب: الوحدة العربية فالاشتراكية فالتقدم العلمي والثقافي.

ورأى ٥٪ من المستفتين التمسك التام بالتراث، بينما رأى ٨٨٪ منهم التمسك الجـ به، وبلغت نسبة الذين يرون التخلي التام عنه ٢٪ فقط. واحتلت الأخلاق والعادات الأول بين جوانب التراث التي يجب المحافظة عليها (برأى ٧٠٪)، وتليها العلوم فالآداب والفنون. ورأى ٢٨٧ طالباً (أي ٩٤٪) الاقتباس الجزئي للحضارة الصناعية، وبالدرجة الأولى منجزاتها العلمية فالصناعية ثم القيم والعادات التي استندت إليها. أما بالنسبة للاهداف التربوية التي يتبناها الطلاب فهي الأهداف الثلاثة التالية على الترتيب إقامة المجتمع العربي الاشتراكي، توحيد الوطن العربي، تفتيح امكانات الطفل.

٤ ـ قيم الشباب أيضاً

بعد مضي خمسة عشر عاماً، في عام ١٩٨٣ تعود الباحثة من جديد إلى موضوع دراستها الميدانية الأولى، وإلى الميدان نفسه، إلى جامعة دمشق لتتبين ما طرأ من تغير على قيم الشباب واتجاهاتهم نحو مواضيع الدراسة الأولى ذاتها خلال هذه الفترة الزمنية. تذكر الباحثة القارىء في البداية بدراستها الأولى التي أجرتها عام ١٩٦٧ على عينة من طلاب جامعة دمشق لمعرفة مواقفهم

وقيمهم، وبأهم نتائجها وتربطها بالدراسة الحالية التي أجرتها بعد مضي ١٥ عاماً على عينة مماثلة تقريباً من طلاب جامعة دمشق للهدف نفسه. تكرس الباحثة الفصل الأول من هذا الباب لرصد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والتربوية والسياسية التي طرأت في سورية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٣.

العينة: اختارت الباحثة عينة من طلاب جامعة دمشق «تجمع بين التمثيل التشريحي (من حيث توزع الطلاب على الكليات والمعاهد) والعشوائية، من حيث المتغيرات الأخرى» (ص ٢٦٣، ٢٦٤). واعتمدت أداة البحث السابقة ذاتها، فوزعت الاستبانة بصيغتها السابقة دون تعديل على ٥٠٠ طالب وطالبة، واستعادت منها ٣١٥ نسخة. تمتاز هذه العينة عن سابقتها بأنها تضم طلاباً من مختلف كليات ومعاهد جامعة دمشق.

نتائج الدراسة: تقارن الباحثة في الفصل الأخير من الكتاب نتائج الدراسة الأخيرة بنتائج الدراسة السابقة التي كانت قد أجرتها على طلاب جامعة دمشق لقيم الطلبة ومواقفهم لتتبين ما لحق بها من تغير وتطور بخصوص المواضيع التالية:

١ - نظرة الطلاب إلى مستقبلهم الشخصي: ازدادت نسبة المتفائلين الذين ينظرون بثقة إلى المستقبل من ٦٨٪ إلى ٨٣,٥٪، الأمر الذي ترجعه الباحثة، وهي محقة في ذلك برأينا، إلى الاستقرار النسبي الذي ساد القطر خلال هذه الفترة.

٢ - مصادر الرضا في الحياة: في الدراسة السابقة كانت مصادر الرضا على الترتيب كما يلي: المهنة فالأسرة فالقومية العربية. أما في الدراسة الأخيرة فقد أصبحت مصادر الرضا كالتالي: المهنة ثم المواطنة ثم الأسرة. والثابتان في مصادر الرضا الثلاثة الأولى هما المهنة والأسرة، أما المتغير فهو القومية العربية التي خسرت مكانها لصالح المواطنة. حتى أن الانسانية تأتي قبل القومية العربية لتحتل الأخيرة المركز الخامس.

٣ - المهن: في الدراسة السابقة تركزت معظم الاجابات على المهن العليا (الطب، الهندسة، الصيدلة) والتعليم، أما في الدراسة الأخيرة، أي بعد خمسة عشر عاماً، فقد انتقل مركز الثقل إلى الأعمال الفنية الاختصاصية، المرتبطة بالتقدم العلمي والتقني.

٤ - الأسرة والزواج والمرأة: تدل المقارنة بين نتائج الدراسين على استمرار الأسرة في الانتقال من الشكل الواسع الممتد إلى الشكل الزوجي الضيق، وعلى العلاقات بين الزوجين باطراد، باتجاه المساواة في إدارة شؤون الأسرة. وتغيرت النظرة عند الرجل تجاه عمل المرأة فقلت الأصوات المعارضة (انخفضت نسبة المعارضين لعمل المرأة من ٥١,٢٪ إلى ٢٦٪، أي إلى

النصف) وزادت الأصوات المؤيدة (ازدادت من ٣٧,٧٪ في الدراسة السابقة إلى ٦٥٪ في الدراسة الأخيرة).

٥ - الديموقراطية: إن المقارنة بين تعريفات المجيبين للديموقراطية تظهر تعميقاً واتساعاً كبيرين لاتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص (ازدياد نسبة انصار هذا التعريف من ٥٤,٧٪ في الدراسة السابقة إلى ٨٤٪ في الدراسة الأخيرة) وانحساراً جلياً لاتجاه توفير الحريات الفردية (انخفض من ٣٦,٦٪ من المجيبين في الدراسة الأولى إلى ٩,٤٪ منهم في الدراسة الأخيرة)

نظرة نقدية: هذا الكتاب هو رصد اجتماعي صادق ودراسة علمية ميدانية للتعرف على مواقف الشباب العرب السوريين وقيمهم واتجاهاتهم، وتنوع هذه المواقف والقيم والاتجاهات حسب الانتماء الجغرافي والجنس والوسط الاجتماعي ـ الاقتصادي، وتطورها وتغيرها نتيجة التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي والتربوي الذي شهده القطر العربي السوري خلال خمسة عشر عاماً. ويكفي الباحثة فخراً أنها كانت من الباحثين الأوائل الذين تصدوا للدراسات الاجتماعية الميدانية، وأنها أول من يدرس قيم الشباب واتجاهاتهم دراسة ميدانية في القطر العربي السوري. ومن بين الملاحظات التي يمكن أن تؤخذ على الدراسات الواردة في هذا الكتاب:

١ ـ إن عدد أفراد العينتين لدراستي قيم الشباب (الأولى ٢٦٥ طالباً وطالبة، والثانية ٣١٥ طالباً وطالبة) لا يمثل تمثيلاً صادقاً وكاملاً طلاب جامعة دمشق. كما أن ثلاث كليات كبيرة وهامة (الطب، الهندسة، الصيدلة) لم تمثل في عينة الدراسة الأولى. وهذا أمر يجعل من النتائج التي استخلصتها الباحثة تقريبية ونسبية، وهذا ما اعترفت به الباحثة نفسها في أكثر من موضع (في الصفحات ٢٨٠، ٢٨٣، ٣٠٧).

٢ ـ نحن مع الباحثة تماماً في ملاحظتها التي أوردتها في (الصفحة ١٢٢) «أن الخطأ الأكبر الذي ترتكبه جامعتنا هو توزيع الطلاب على فروع الدراسة بالاستناد إلى الدرجات التي حصلوا عليها في شهادة الدراسة الثانوية بدلاً من ميولهم الشخصية». وهذا ما انعكس في شعور كثير من الطلاب بالخيبة والمرارة، كما أظهرت معطيات الدراسة الميدانية الأولى. لكن الباحثة في إشارتها إلى بعض المعطيات والمواقف السلبية التي استخلصتها من دراساتها الميدانية الثلاثة لم تشر بأية توصيات ولم تقدم أية مقترحات من أجل تعديل هذه المعطيات والمواقف التي لمستها من خلال دراستها (مثل عدم احترام الطلاب للعمل اليدوي (ص ١٤٠) وتراجع متغير القومية العربية إلى المركز الخامس بين مصادر الرضا عند طلاب جامعة دمشق في الدراسة الأخيرة بعد أن كان يحتل المركز الثالث في الدراسة الأولى).

٣ ـ لم تراع الباحثة التزايد الكبير لسكان المدن خلال الخمسة عشر عاماً، وهي المدة الفاصلة بين الدراسة الميدانية الأولى والأخيرة التي أجرتها على طلاب جامعة دمشق، ولم تأخذ في اعتبارها نمو عدد من المدن السورية الصغرى بحيث أصبحت تنافس وتفوق بعض المدن الست الكبرى التي اعتمدتها في كلا الدراستين (مثال مدينة طرطوس لا تقل من حيث عدد سكانها والحركة العمرانية والصناعية فيها عن مدينة حماة).

٤ ـ لم تخضع الباحثة تصنيفها للشرائح والطبقات الاجتماعية لمنهج علمي دقيق، سواء من حيث المهن أو الدخل، فنجدها تدخل في عداد الطبقة الكادحة التجار والملاكين الصغار (ص ١٤٠)، وهذا ما تجلى أيضاً ـ كما تقول الباحثة نفسها ـ في عدم تجانس من اعتبرتهم من أبناء الطبقة المتوسطة (ص ٢٧٥).

غير أن هذه الملاحظات التي ذكرناها لا تقلل أبداً من أهمية الدراسات الميدانية التي أجرتها الباحثة، ولا تحط من شأن كتابها القيم الذي يعتبر من أهم البحوث والدراسات الاجتماعية الجادة في القطر العربي السوري.

مصطفى سويف وآخرون ، مرجع في علم النفس الإكلينيكي ، دار المعارف : القاهرة ، ١٩٨٥ ، ٤٨٤ صفحة

مراجعة : شاكر عبدالحميد سليمان
قسم علم النفس ـ جامعة القاهرة

يمثل هذا الكتاب إضافة هامة ومطلوبة في مجال علم النفس الاكلينيكي في وطننا العربي ، حيث يعاني هذا الفرع من العلم أولاً : من قلة الكتابة فيه بشكل عام وثانياً : من غموض بعض الكتابات وعدم تحديدها وتراوحها فيما بين الطب النفسي حيناً والتحليل النفسي حيناً آخر ، مع تجاهل تلك الانجازات الكبيرة التي حدثت في ميدان هذا العلم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية خاصة في أوروبا وأمريكا ، والكتاب الحالي يقوم بمهمة النقل والتعريف بالمعالم والاتجاهات الرئيسية السائدة في مجال علم النفس الاكلينيكي في السنوات الأخيرة وهو يشتمل على اثني عشر فصلاً الاول منها فقط مؤلف وكتبه د . مصطفى سويف عن (علم النفس الاكلينيكي : تعريفه وتاريخه) أما الفصول الأخرى فهي عبارة عن مترجمات لمقالات ودراسات مختلفة كتبها علماء من مجالات وحقول مختلفة لكنها عموماً تتشابك في محاولتها تعميق وتوضيح الرؤية المعاصرة لكيان هذا العلم الحديث .

والترجمات مصحوبة ببعض التعليقات الشارحة أو المفسرة من المترجمين ، وقد تم ترتيب مقالات الكتاب وفقاً لمنطق خاص وتصور يبدو معقولاً إلى حد كبير ، فالمقالات الثلاث الاولى تلقي الضوء على طبيعة علم النفس الاكلينيكي وطبيعة الاشتغال به .

وقد بدأ الفصل الاول بتعريف علم النفس الاكلينيكي باعتباره أحد الفروع التطبيقية لعلم النفس الحديث ، وهو يعتمد إلى حد كبير على الافادة من المعلومات والمهارات التي أمكن تحصيلها من جميع فروع علم النفس الأساسية والتطبيقية بهدف زيادة كفاءة الخدمة الطبية النفسية التي تقدم للمرضى النفسيين في مجالات التشخيص والعلاج والتوجيه والتأهيل وتدابير

الوقاية ، ويحاول كاتب المقال بعد ذلك شرح هذا التعريف في ضوء عرضه لعديد من التجارب في ميدان علم النفس بشكل عام وكيفية استفادة علم النفس الاكلينيكي من هذه التجارب والدراسات .

كما هو الحال في تجارب فرتهيمر عن الادراك داخل إطار علم النفس العام وكيفية استفادة ونقل لوريتا بندر لنتائج هذه التجارب إلى مجال علم النفس الاكلينيكي من خلال الاختبار الذي صممته وهو اختبار البندر جشطلت الذي يستخدم في قياس اضطراب وظائف الاورال لدى المرضى النفسيين ، وكذلك يورد كاتب المقال أمثلة أخرى على كيفية الاستفادة ببعض قوانين ومعادلات «كلارك هل» في مجال التعلم واستخدامها كأساس لصياغة وابتكار تكتيك علاجي خاص لعلاج الخلجات Tics أو اللزمات المرضية كما تم ذلك على يدي أوبري ييتس O. Yates كما يتم ذكر أمثلة أخرى عن كيفية الاستفادة من دراسات وتجارب بافلوف وثورندايك وسكبر وهل وجثري وغيرهم في علاج بعض الامراض النفسية .

ويستفيض المؤلف بعد ذلك في شرح وتعميق العلاقات والفوائد المتبادلة فيما بين ميدان علم النفس الاكلينيكي وميادين علم النفس الأخرى وهو يتتبع في أثناء ذلك الروافد المنهجية ومجالات التطبيق خاصة في ميدان العلاج النفسي وتشخيص الامراض النفسية والعقلية التي تمازجت واتحدت من تلاقي هذه الفروع وتفاعلها مؤكداً بصفة خاصة على الفوائد التي جناها عالم النفس الاكلينيكي من اطلاعه ومعرفته بالدروس الهامة في مجالات علم النفس الاخرى ، وهو يختتم هذا الفصل بتتبع تاريخي مفصل للاحداث الهامة في تاريخ علم النفس الاكلينيكي منذ أواخر القرن التاسع عشر حين بدأ الاهتمام بدراسات الاطفال في المانيا خاصة على يد بريير .W. Preyer ثم دراسات سولي في انجلترا وبينيه في فرنسا وستانلي في أمريكا ثم الاهتمام أيضاً بالدراسة المنظمة لمظاهر سوء التوافق لدى الاطفال حين تأسست أول عيادة نفسية للاطفال في جامعة بنسلفانيا سنة ١٨٩٦ على يد ويتمر ويتبع المؤلف ذلك بذكر بعض العلامات الهامة البارزة في تاريخ العلم بعد ذلك مثل ظهور مقاييس الذكاء في بدايات القرن العشرين على يد بنييه ثم تطور حركة القياس النفسي بعد ذلك وظهور مقاييس الشخصية وما قدمه ترستون وودورث ، وولز وكذلك مقاييس التدهور العقلي والتداعي وغيرها .

الفصل الثاني هو ترجمة لتقرير خاص من منظمة الصحة العالمية عن دور الاخصائي النفسي الاكليتيكي في مؤسسات الصحة النفسية وهو صادر عام (١٩٧٤) ويؤكد هذا التقرير اهمية أن يكون الاخصائي النفسي واعياً بالأمراض النفسية الشائعة في مجتمعه ومستعداً لمواجهتها بالادوات المناسبة التي في متناول يده ، كما أن عليه أن يكتشف ويحدد احتياجات المجتمع ومطالبه وأن يتسلح بالعمل الوقائي الفعال مع أفراد الخدمة النفسية الآخرين (الطبيب

والاخصائي الاجتماعي وهيئة التمريض وغيرهم) ويستطيع الاخصائي النفسي الاكلينيكي القيام بذلك من خلال إجراء البحوث الملائمة والمطلوبة ومساهمته في تشخيص بعض الامراض السائدة من خلال أدواته الدقيقة وقيامه بتقرير بعض الوظائف النفسية كالذكاء والذاكرة والادراك وغيرها وكذلك مساهمته في تناول وعلاج بعض المشكلات الصحية ذات الخلفية السيكولوجية كتعاطي المخدرات والجناح والتخلف العقلي وبعض اضطرابات السلوك الأخرى كما يمكنه من خلال التدريب المناسب القيام بتنفيذ أساليب العلاج السلوكي والعلاج الجماعي والارشاد النفسي وغيرها من الأساليب الملائمة .

الفصل الثالث من الكتاب كُرس من أجل الحديث عن استخدام المنهج التجريبي في العمل النفسي الاكلينيكي وفي هذا الفصل يتحدث «روبرت بين» عن أهمية أن يتجاوز الاخصائي النفسي الاكلينيكي دور القائم بعمليات القياس ووصف اضطراب الوظائف فقط أي أن يقوم بدور العالم المستقل الذي يقدم إسهامه الفريد ، وهذه العلاقة أقرب ما تكون إلى العلاقة بين الطبيب وأخصائي الكيمياء الحيوية الذي يقوم بدور العالم المستقل الذي يصوغ النظريات ويتحقق من صدقها وهو يطبق معرفته العلمية ومنهجه العلمي للاجابة على أسئلة محددة ، لا أحد يملي عليه أي الاختبارات والاجراءات يستخدم ، وفي هذه الحالة لا يكون من مهمة الاخصائي النفسي أن يفترض مسبقاً صلاحية نظريات ومناهج الطبيب النفسي بل يمكن أن يقوم بتعديلها والاضافة إليها ويكون ذلك من خلال القيام بدوره المتميز كعالم تطبيقي مستقل يقوم بالدراسات والفحوص النفسية المناسبة من خلال منهج تجريبي يفترض الفروض ويحققها كما فعل العالم «شابيرو» مثلاً في دراساته التي استخدم فيها المنهج التجريبي في دراسة الحالة الواحدة المفردة .

المقالان الرابع والخامس من الكتاب يتناولان موضوع تصنيف مظاهر السلوك الشاذ وتشخيص الاضطرابات النفسية ، وهنا يتم التعرض المفصل والمسهب والعميق لجهود عديد من العلماء الذين ساهموا في مشكلة التصنيف والتشخيص للامراض النفسية ، فهذه المشكلة تمثل إحدى العقبات الرئيسية في طريق علاج هذه الأمراض حيث يختلف الاطباء كثيراً في تشخيصهم للامراض النفسية ويزداد هذا الاختلاف كلما تحركنا من مستوى الفئات الكبيرة من المرض (الفصام ـ الاكتئاب مثلاً) إلى مستوى الفئات الفرعية (فصام بسيط ـ فصام بارانويا مثلاً) وقد طرح ايزنك تصوراً مبنياً على نقده للنموذج الطبي السائد في تشخيص الامراض النفسية والمبني على أساس افتراض تشابه النموذج الطبي النفسي مع النموذج الطبي العام والذي يحاول البحث عن أسباب الامراض النفسية ثم علاجها رغم أن الامر في حالة الامراض النفسية قد يكون مختلفاً عن ذلك ، وفي هذا الفصل عرض أيزنك بعض المقترحات للتغلب

على مشكلة انخفاض ثبات التشخيص السيكاتري مثل التحليل الفارقي للوظائف والتحليل العامل وتحليل المحك والاعتماد على التشخيص بالاعراض بدلاً من التشخيص بالأسباب والتركيز على الوصف المفصل للمرض وامكانية استخدام نسق أبعاد الشخصية كالانطواء والانبساط والعصابية والذهانية وفق مفاهيم كمية إحصائية وغير ذلك من المقترحات .

في الفصل الخامس يتحدث سويف عن بعض إسهامات العلوم السلوكية فيما يتعلق بالتصنيف فيركز على أهمية البدائل المقدمة عوضاً عن نظام التصنيف والتشخيص التقليدي ويشير إلى أهمية نموذج الابعاد لايزنك ونموذج التفاعل الذي قدمه «ليري وبنامين» ونموذج التحليل الوظيفي للسلوك الذي قدمه «كانفر ، وزازلو» وقد اعتبر هذه النماذج مستقلة عن النموذج السيكياتري التقليدي لأنها تقدم جهودها مستقلة عنه ، وأضاف بأنه توجد نماذج أخرى نابعة تقوم على أساس محاولة تحسين النموذج الطبي النفسي السائد من داخله من خلال تقديم بعض استخبارات الشخص وأيضاً محاولة الوصول إلى حلول أصيلة لمشكلات الاتساق الداخلي والتجاني الخاص بالفئات التشخيصية ، كذلك يشير كاتب المقال إلى أهمية الدراسات التجريبية التي قامت على عمليات تصنيف المرضى في فئات تشخيصية على غرار بحوث الاحكام السيكوفيزيقية ، وقد تم إلقاء الضوء على الكثير من المتغيرات المؤثرة في هذه العملية بشكل ييسر كثيراً عمليات ضبط الخطأ في عمليات التشخيص والتحكم فيه .

المقالان السادس والسابع من الكتاب يركزان على وصف بعض الاضطرابات النفسية وقياس عدد من أبعادها فيتعرض الفصل السادس لما كتبه «أوبري بيتس» عن اختلال الوظائف النفسية الحركية ويتعرض في أثناء ذلك لبعض نماذج الاختبارات الحركية كاختبارات السرعة العامة للاستجابة واختبارات الاستجابات المحددة لمنبه بعينه مثل مقاييس زمن رد الفعل ومقاييس الضبط أو التحكم في الحركة ، كذلك يعرض الباحث بعض الاساليب المستخدمة في قياس الاستجابات الحركية مثل تكنيك لوريا ومقياس الرسم في المرآة ومهارة الاصابع واليدين وغيرها ، كما يتعرض للمقاييس الاخرى التي تقيس بعض الخصائص النفسية الحركية كالقابلية للايحاء والمثابرة والتمادي وإيقاع العمل وغيرها ثم يختتم حديثه بذكر بعض العوامل النفسية الحركية التي ظهرت من دراسات التحليل العاملي كعوامل مهارة الاصابع ودقة التصويب والتآزر الحركي والعلاقات المكانية وغير ذلك من العوامل مع التركيز على الاداء النفسي الحركي للمرضى العصابيين والذهانيين .

في الفصل السابع يتحدث «جون ماكفي» عن الدلالات التشخيصية لاضطرابات الوظائف العصبية العليا ويؤكد أن قيمة تحليل اضطرابات الوظائف العليا للجهاز العصبي تتبلور بالنسبة للأخصائي الاكلينيكي فيما يمكن أن يسهم به هذا التحليل في عملية التشخيص

وأن المهم هو تحديد مواضع الاعصاب التي تحدث في الجهاز للاحاطة الشاملة والعميقة بمظاهر العجز المختلفة التي ترتبط بالفصوص المخية والاجزاء الأخرى للجهاز العصبي وارتباط ذلك باختلال وظائف نفسية هامة كالذاكرة والقدرة على القراءة وانخفاض الذكاء وغيرها .

المقالات من الثامن الى العاشر في هذا الكتاب الهام تتناول أمثلة من العلاج السلوكي باعتباره الجبهة المتقدمة للعلاج النفسي الحديث ، فيعرض «جوزيف ولبه» في الفصل الثامن للأسس التجريبية لبعض أساليب العلاج النفسي الحديثة مؤكداً أهمية تجارب واطسون المبكرة وكذلك تجارب بافلوف ودراسات شرنجتون والدور الهام الذي لعبته نظريات التعلم والدراسات التي قامت على الكف والاستثارة ودراسات العصاب التجريبي ودورها في هذا الميدان ثم يتحدث بعد ذلك عن أسلوب التسكين المنظم Systematic Desensitization القائم على تدريبات الاسترخاء العميق لدى جاكوبسون ثم بعد ذلك تكوين الألفة التدريجية من خلال إجراءات تجريبية مضبوطة مع الشيء الذي يتوجس ويخاف منه المريض خوفاً مرضياً مع التأثير على أهمية عمليات خفض القلق المرتبط بهذا الشيء المثير للخوف ، في الفصل التاسع يتحدث «أوبري بيتس» عن تطبيق نظريات التعلم في علاج الخلجات أو اللزمات العصبية المرضية ويؤكد في ثنايا ذلك أن الخلجات هي استجابات تحاشي شرطية مخفضة للحافز أثيرت أساساً في موقف صدمي عنيف ويقترح استخدام أسلوب التدريب المكثف Massed Practice القائم على جعل المريض يقوم بأداء هذه الخلجات بشكل متواصل ومكثف حتى يصاب بالتعب والانهاك الشديد فيتم إخماد هذه الخلجة ووأدها في مهدها وكل ذلك يتم في ضوء بعض الشروط والاحتياطات التجريبية التي ينبغي مراعاتها .

في الفصل العاشر عرض «شيري وسايرز» لاستخدام أسلوب الاقتفاء Modeling في علاج اللجلجة في الكلام ويقوم هذا الفصل على أساس العرض لسلسلة من التجارب التي أجريت على ٥٤ حالة من المرضى الراشدين الذين يعانون من أنواع مختلفة من اللجلجة المزمنة وباستخدام عمليات تحكم في المنبهات السمعية الخارجية المختلفة أمكن إحداث عمليات كف عام كلي تقريباً لسلوك اللجلجة ، ويؤكد الباحثان أهمية النظر إلى اللجلجة باعتبارها شذوذاً إدراكياً وليست شذوذاً حركياً .

المقالان الحادي عشر والثاني عشر يعرضان نموذجين للتأصيل المنهجي والنظري الذي من شأنه أن ينمي علمنا السيكولوجي بوجه عام ، لا العلم بالاضرابات فحسب ، فيتم التعرف في الفصل الحادي عشر على منحى أو طريقة دراسة المريض كحالة فردية Case study كما تجلى ذلك على يد «مونتجو مري شابيرو» ، أما الفصل الثاني عشر والأخير فقد خصص للتنبيه إلى أن

الوقت قد حان لتكوين نظرية علمية في علم النفس الاكلينيكي وأن ذلك قد يكون ممكناً إذا قام في جوهره على أسس استقرائية وشاملة في منحاها ، ويجب على مثل هذه النظرية أن تزودنا بمنحى مناسب في التقدير والعلاج لكل جانب من جوانب الاضطرابات النفسية الشائعة .

تبقى بعد ذلك الاشارة إلى أن هناك بعض الموضوعات التي لم يشملها الكتاب بشكل كامل مثل تغطية الاضطرابات في الوظائف النفسية المعرفية كالادراك والانتباه والذاكرة والتجريد والذكاء وغيرها لدى المرضى النفسيين وهي التي تمثل أحد المحاور الاساسية في علم النفس الاكلينيكي الآن ، هناك بالفعل إشارات كثيرة لهذه الموضوعات عبر الكتاب ، لكن ليس هناك موضوع شامل يغطيها بطريقة مناسبة ، كما لم يتم الاهتمام بالتخلف العقلي وأساليب قياسه وتقديره وكيفية مساعدة المتخلفين عقلياً وتدريبهم ومعاونتهم على التكيف والاستمرار في الحياة ، كذلك لم يوجه اهتمام مناسب لدراسات تعاطي المخدرات والاعتماد عليها . ورغم ذلك ينبغي علينا الاشادة بذلك الجهد الضخم المبذول في إعداد هذا الكتاب وترجمته وهو جهد يؤكد وجود الوعي الواضح المتبلور لدى القائم بالاشراف على إعداده وترجمته ولدى معاونيه أيضا ، هذا الوعي الذي يؤكد وجود كيان متميز ومتبلور للعلم كيان يتعاون مع الطب النفسي ويتفاعل معه لكنه لايذوب فيه أو يفقد شخصيته المتمايزة تحت لوائه .

فيريل هيدي ، الإدارة العامة : منظور مقارن ، ترجمة محمد قاسم القريوتي ، ـ طبعة ثانية ، الجامعة الأردنية ـ ١٩٨٣

مراجعة : عبدالمعطي محمد عساف
قسم الادارة العامة ـ جامعة الكويت

يتكون الكتاب من عشرة فصول تم بحثها خلال (٣٠٦) صفحات من الحجم العادي والطباعة المكثفة وكان من بين ذلك مقدمة عامة للمترجم ومقدمة للنسخة الأصلية. إضافة إلى حوالي (٤٣) صفحة من الهوامش.

وفيما يلي استعراض موجز لأهم ما تضمنه الكتاب من موضوعات وأفكار:

الفصل الأول: (المقارنة في دراسة الإدارة العامة) من ص ١١ ـ ص ١٤ لقد عمد المؤلف خلال هذا الفصل إلى التعريف بالإدارة العامة والتأكيد على المناخ السياسي العام الذي تعمل في إطاره مؤثرة فيه ومتأثرة به، ثم يتحدث عن أهمية المقارنة، مشيراً إلى أن هذه الأهمية تصاعدت خلال الستينات وما لبثت أن انتكست خلال السبعينات والثمانينات وذلك نتيجة مواجهتها عدة مشاكل رئيسية كان من أبرزها ما واجهته الدراسات المقارنة من فشل في تحديد وحدة رئيسية ومتفق عليها للتحليل ضمن حقل الإدارة العامة، وما تعرضت له من هجوم أكد على أن الإدارة المقارنة لم تتمكن رغم الوقت والجهد الكافي من أن تؤسس نفسها كموضوع دراسي واضح الحدود والأبعاد وقادر على بلورة مبادىء ونظريات إدارية علمية وعامة كما كان يفترض فيها، كما أنها لم تتمكن من عقد أية مقارنات عملية يمكن أن تسهم في نتائجها في حل مشكلات بعض النظم الإدارية في البلاد النامية أو غيرها.

ومن هنا يصل الكاتب إلى محاولة نهائية للتشخيص فيؤكد عبر إشارته لآراء بعض الباحثين أن الإدارة المقارنة أسهمت في فتح أبواب هامة للبحث حيث أكدت المدخل البيئي من

جهة، كما أثارت كثيراً من الحوار حول موضوع نقل التكنولوجيا وتصديرها من جهة ثانية، كما ألقت الضوء على أهمية وجود البيروقراطية الحكومية في كثير من الدول، كما لفتت الانتباه إلى فعالية العامل الإداري في التحليل السياسي. . . . الخ.

إلا أن الإخفاق الرئيسي لها يتمثل في عدم تمكنها من الوصول إلى اتفاق حول النظريات والنماذج، وتظل التوصية الأساسية والهامة إذا أردنا لهذا الحقل أن ينضج عملياً وعلمياً تتمثل في الدعوى للتركيز على هذا العيب ومعالجته، وهذا يفترض (١) تطويراً في مناهج البحث (٢) وضع فلسفة محددة حول المعرفة في هذا الحقل (٣) مواجهة المشاكل المتعلقة بجمع المعلومات وضرورة توفير المعلومات الموثقة والصادقة وغير المتأثرة بعوامل التحيز الثقافي أو خلافه (٤) تحديد إطار محدد للدراسات المقارنة.

الفصل الثاني: محور المقارنة (ص ٤١ ـ ص ٥٩)

يقرر الكاتب منذ السطر الأول خلال هذا الفصل أن البيروقراطية هي محور الدراسات المقارنة من وجهة نظره، وأنه يفضل هذا الاختيار بدلاً من المنهج الوظيفي الذي اقترحه «الموند» كمحور للتحليل المقارن ويبرر ذلك بقوله إن ذلك فعلاً لا يقلل الاعتراف بأهمية المنهج الوظيفي ولكن البيروقراطية كتركيب سياسي متخصص تمثل الأساس الذي يتسع أكثر من اللازم للمعلومات التي تهمنا في المقارنة، كما أن الهيكل البيروقراطي له مزايا على أية بدائل أخرى لأنه أكثر وضوحاً وتحديداً.

ويقدم الكاتب بعض الآراء لبعض الباحثين الآخرين الذين يدعمون هذا الموقف ويرون أن محور البيروقراطية يستحق أن يستمر في الاستعمال لأنه يصل بنا إلى ما يمكن تسميته الطريق الدنيا للعلم على الأقل، وأن التخلي عنه في سبيل البحث عن طريق عليا لن يساعد في تحسين الموقف.

وانطلاقاً من هذا الموقف ينصرف الكاتب ليتحدث عن مفاهيم البيروقراطية فيشير إلى المعنى اللغوي والمعنى الشعبي والمعنى الفقهي وذلك ضمن حوار طويل تضمن معظم المساهمات الفقهية في هذا المجال بدءاً من مساهمات ماكس فيبر ،ومروراً بمساهمات فيكتور تومبسون وريتشارد هول وميرتوف وبارسونز وبرجر. . . . الخ وينتهي إلى تحديد ثلاث طرق للفهم هي:

الطريقة الأولى: وترى أن البيروقراطية لا تعدو كونها نظاماً دقيقاً جداً لتسلسل السلطة مركب على نظام دقيق لتقسيم العمل ويسودها نظام من العلاقات الرسمية والمحايدة.

الطريقة الثانية: وهي التي تحاول أن تضفي بعض السمات السلوكية على الخصائص

الهيكلية للبيروقراطية.

الطريقة الثالثة: وهي التي اقترحها بيتربلاو حيث يرى أن البيروقراطية تمثل تعبيراً عن طريقة مؤسسية لسلوك اجتماعي منظم من أجل تحقيق الكفاءة الإدارية وهذا يعني ضرورة وجود عناصر تنظيمية أساسية كالتنظيم الهرمي والتخصص واللوائح والقوانين.... وذلك بالإضافة إلى وجود عناصر سلوكية تدفع في اتجاه عقلانية التنظيم، ويخلص من كل ذلك إلى أن هنالك اتفاقاً تقريباً على الخصائص التنظيمية الأساسية للبيروقراطية واتفاقاً أقل فيما يتعلق بالخصائص السلوكية لها.

وفي نفس هذا الإطار يتحدث عن الأنماط التنظيمية للإدارة في بعض المجتمعات كما يتناول الدراسات البيئية في هذا المجال بقدر عام من الاستعراض مع التركيز على كتابات ريجز التي قدم خلالها بعض النماذج الإدارية وخاصة النموذج المنشوري الذي استعرضه بقدر من التفصيل.

الفصل الثالث: مفاهيم تحول النظام ص ٥٩ ـ ص ٨٩.

يحاول الكاتب خلال هذا الفصل أن يتناول مجموعة من المفاهيم الأساسية التي سوف يتكرر استعمالها كثيراً في معالجاته اللاحقة وهي المفاهيم الأكثر استعمالاً في فقه التنمية والسياسة والإدارة في محاولة لتحديدها وتعريفها، وأهمها:

١. مفهوم التحديث الذي يرى أنه أكثر المصطلحات عمومية وشمولية رغم أنه أكثرها ضيقاً من حيث الزمن والثقافة ويشير خلال ذلك إلى الآراء المختلفة حول هذا المفهوم وينتهي للقول إلى أنه لا يجوز أن نعرف التحديث بالاستناد إلى أية خصائص لأية مجتمعات أخرى معاصرة وإلا فقدنا القدرة على تعريفه في المراحل المقبلة.

٢. مفهوم التنمية ويشير إلى اختلاف الباحثين في تناولهم لهذا المفهوم حيث يحاول كل منهم تعريفه حسب مدخله الخاص، اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً..... الخ ويقدم عدداً من التعريفات التي تم إيرادها وخاصة على مستوى التنمية السياسية ويقوم بمناقشتها باستفاضة دقيقة ومعمقة ويمحورها حول اتجاهين: الأول، ويربط التنمية بالتنمية السياسية، والثاني ويربط التنمية بنظرية التبعية ويؤكد على الاستقلال عن الخارج كضرورة للتخلص من التخلف.

٣. مفهوم التغير، ويرى أنه يتداخل مع المفاهيم السابقة وقد يبدو أكثر حيادية منها ولم

يحاول أن يقدم فهماً محدداً لهذا المصطلح .*

الفصل الرابع : التراث التاريخي للأنظمة الإدارية القومية من ص ٨٩ ـ ص ١١٥ .

يبدأ الكاتب هذا الفصل بالحديث عما أسماه المفاهيم التنظيمية للتفسير التاريخي فيحدد من خلالها كيف أن العملية الإدارية تبدأ بإزالة صفة الأسطورة لتتجه نحو العقلانية وبالتالي إلى البيروقراطية وربما إلى عملية ممارسة السلطة بشكل غير عقلاني عندما تتضاعف قوة البيروقراطية في ظل التضخم المعاصر لوظائفها وتنظيماتها .

ويحاول كذلك أن يتابع الجدل مع بعض الباحثين حول العلاقة بين الحضارة والتطور الحضاري وبين البيروقراطية والتطور الإداري ويؤكد أن الحضارات تزدهر عندما تتمكن من الموازنة المعقولة بين الانجاز الثقافي وبين الإطار التنظيمي المتطور الذي يحكمها . ويحاول من خلال متابعة الفرضية التي قدمها «ناش» أن يتابع الحوار ويستعرض التجارب الإدارية القديمة من خلال دراسات الباحثين المختلفة لذلك ، فيشير إلى دراسات «إيزانستادت» عن الامبراطوريات المصرية والصينية والهندوسية والفارسية والأنكية والأزتكية والرومانية والبيزانطية والعثمانية .

وينتقل للحديث عن الأوضاع في أوربا بدءاً من مرحلة الإقطاع وحتى بروز الدولة القومية ويعمد إلى تقديم بعض التفصيلات الهامة عن الأوضاع الإدارية والسياسية في كل من هذه الأمبراطوريات القديمة وينتهي إلى القول بأن البيروقراطية تحتل مكانة مرموقة في العملية السياسية وأنها كانت تبرز كأساس هام في إنجاح الأمبراطوريات وازدهارها أو في إفشالها .

الفصل الخامس: الإدارة في الدول المتقدمة : الخصائص العامة للأنظمة الإدارية الكلاسيكية من ص ١١٥ ـ ص ١٣٥ .

يحدد المؤلف منذ البداية أنه لن يتحدث في هذا الفصل عن كافة الدول المتقدمة وسيحصر البحث في دولتين هما فرنسا وألمانيا باعتبار الإدارة العامة فيهما حظيت على اهتمام كبير.

ويبدأ حديثه عن الخصائص الإدارية والسياسية المشتركة فيشير إلى الدراسات التي اهتمت بذلك وإلى نتائجها التي أكدت أن التنظيم الحكومي في هذه الدول يتسم بالتخصص

(*) يمكن القول في هذا المجال أن التغير يختلف عن كلا المفهومين السابقين على اعتبار أنه يتضمن مثلهما تعبيراً عن عملية تحول ما إلا أن هذه العملية تكون إيجابية وارادية في حالتي التنمية والتحديث بينما هي تلقائية في حالة التغير وقد تكون سلبية أو ايجابية إيضاً . (المراجع) .

الكامل ويتم توزيع الأدوار طبقاً لمعايير موضوعية لا فردية، وأن إجراءات العمل تتسم بالعقلانية والعلمانية وأن هنالك تضخماً ملموساً في النشاطات السياسية والإدارية فيها كما أن ما يميزها من الناحية السياسية تلك العلاقة العضوية بين السلطة السياسية وبين الشرعية وأن البيروقراطية تلعب دوراً هاماً في العملية السياسية وتخضع بالمقابل لرقابة سياسة فعالة.

وينتقل بعد ذلك لتناول النظامين الفرنسي والألماني على وجه التحديد فيشير إلى بعض الخصائص الثقافية المشتركة بين البلدين، وخاصة فيما يتعلق بخصيصة عدم الاستقرار السياسي والاستقرار الإداري في نفس الوقت مما يؤكد درجة نضج البيروقراطية وعدم انجرافها في تيارات عدم الاستقرار السياسية.

ومن ثم يتحدث عن البيروقراطية الفرنسية فيشير إلى تنظيم الحكومة المركزية ويوضح أهمية كبار البيروقراطيين الفرنسيين في الحياتين السياسية والعامة ويذكر أن الإدارة تأخذ بمبدأ ديمومة الموظف العام، وأن عملية التوظيف كانت تقوم على أسس مختلفة حتى إصلاحات ١٩٤٥ التي حرصت على توحيد أسس التعيين وتوسيع قاعدته وترشيد العلاقة بين أنظمة التعليم وبين التعيين مما أدى إلى إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة لتدريب الموظفين ورفع مستوى أدائهم الإداري.

ومما يؤخذ على النظام الإداري من وجهة نظر المؤلف أن الإدارة لم تفلح في جلب الديموقراطية للخدمة المدنية وظل توزيع الموظفين وخاصة في الإدارة العليا محصوراً بفئات معينة.

أما الخصائص السلوكية للبيروقراطية الفرنسية فمستمدة من السمات الثقافية للمجتمع بشكل عام التي تؤكد على الصفة المنطقية واللاشخصية.

أما بالنسبة لألمانيا، فيرى أن المؤسسات السياسية تختلف في أمور أساسية عن مثيلتها في فرنسا، فألمانيا منذ توحدها على يد بسمارك اتبعت النظام الفدرالي ما عدا فترة الحكم النازي، وقد ظلت ألمانيا الغربية محتفظة بالفدرالية بعد الحرب الثانية وتقسيم ألمانيا.

كذلك فإن دستور ألمانيا الغربية سنة ١٩٤٩ نص على أن النظام السياسي برلماني ويرأس الحكومة ما يسمى «مستشار» يتم انتخابه من قبل مجلس البوندستاج وللمستشارية قوة كبيرة حتى أنها مارست رقابة على الوزراء في عهد «أديناور».

وينتقل ليوضح مركز البيروقراطية في المجتمع فيقول إن البيروقراطيين يبرزون على أنهم ورثة الموظفين البروسيين الذين وصفوا بأنهم النخبة المختارة على أساس من الكفاءة والولاء لمبادىء الكفاية والحكم.

ونظراً للتركيز على مبدأ الكفاية والحيادية فقد حرم على موظفي الفئة الاولى في الوظائف العليا النشاط السياسي وحق الاضراب ، مقابل إعطائهم مزايا كبيرة وحوافز معنوية تعوضهم ابتعادهم عن الأضواء السياسية .

وقد أولت البيروقراطية الالمانية اهتماماً للعلاقة بين الوظائف العامة وبين المؤهلات العلمية وخاصة القانونية منها، كما أن على كل موظف بعد تعيينه أن يجتاز مرحلة ثلاث سنوات في التدريب الاكاديمي والعملي ليدخل بعد ذلك امتحاناً ثانياً يتحدد على أساسه دخوله في السلك الوظيفي الاعلى على أساس دائم .

أما التقدم في الوظيفة فيعتمد على الاعتبارات التقليدية كالكفاءة والولاء والسمعة الطيبة . . . . كما أنه من ناحية أخرى يعتمد على المهارات السياسية والعوامل الحزبية وعلاقات العمل الجيدة .

أما من الناحية السلوكية ، فإن الخلفية التاريخية تركز على النهج «الفيبري» بشكل عام ، بينما نجد الاوضاع السياسية والاجتماعية تخلق ميولاً واهتمامات سياسية واضحة ولكن بالقدر الذي لا يجعل الاداريين رهن إشارة السياسيين .

الفصل السادس : الادارة في الدول المتقدمة : بعض الاختلافات في النظم الادارية من ص ١٣٥ ـ ص١٦٥ .

في ظل محاولة الكاتب بحث الاختلافات بين الدول المتقدمة فقد اختار في هذا الفصل أربعة نظم أخرى إلى جانب النظامين الفرنسي والألماني اللذين تم بحثهما في الفصل السابق وهي نظم بريطانيا ، واليابان، والولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي ، وقد قام المؤلف بالتعرض لهذه النظم كل على انفراد ما عدا ما يتصل بالنظام البريطاني والأمريكي حيث قام بربطهما معاً استناداً إلى التشابه في أجهزتهما وتراثهما السياسي .

وفي صدد بحثه الوضع في برطانيا والولايات المتحدة ، يقول إن الخلفية التاريخية فيهما لها أثارها العميقة على تشكل البيروقراطيات وخصائصها السلوكية وأوجه الشبه والاختلاف بينها فالتحول في البيروقراطية حتى تصبح الخدمة فيها مهنة جاء بطيئاً في كل منها على خلاف المانيا وفرنسا ، وظلت التعيينات تتم على أسس المحسوبية والولاء السياسي . . . . . . ولم يتم التراجع عن ذلك إلا تحت ضغط المؤسسات الشعبية .

وتوجد اختلافات على المستوى التنظيمي ، فبينما تشكل الوزارات والمؤسسات العامة الوحدات الرئيسية في بريطانيا وتصدر قرارات السلطة التنفيذية باسم التاج ، فإن الدوائر هي

الوحدات الرئيسية في أمريكا بالاضافة إلى عدد من اللجان التنظيمية والمؤسسات العامة .

وتبدو الاختلافات أكثر وضوحاً في شؤون الموظفين ، فبينما يفضل البريطانيون تعيين ذوي القدرات العامة يركز الامريكيون على التخصص ، وبالتالي يلجأ الامريكيون إلى عقد الامتحانات التخصصية التنافسية في التعيين بينما نجد البريطانيين يتراجعون عن الامتحانات التنافسية العادية بعد الحرب الثانية ليتيحوا الفرصة أمام المحاربين القدامى لدخول السلك الحكومي .

وعن الخلفية الاجتماعية للموظفين ، فإن المستويات العليا في الادارة الأمريكية تأتي أكثر تمثيلاً لفئات المجتمع من الادارة البريطانية التي تبدو طبقية ، هذا مع ملاحظة أن كبار الموظفين في كل منهما يمارسون دوراً مهماً في اتخاذ القرارات الحكومية رغم اختلاف الاسلوب في ذلك ، بشكل عام فإن أي اختلافات فيما بينهما من هذه الناحية تعود إلى الاختلافات بين النظامين البرلماني البريطاني والرئاسي الامريكي وإلى قوة الجماعات الضاغطة ومكانتها في أمريكا وعدم وصولها لنفس مستوى القوة في بريطانيا .

بعد ذلك ينتقل المؤلف للحديث عن الادارة التحديثية في اليابان، فيشير إلى الخلفية التاريخية للادارة اليابانية والمجتمع الياباني ويبرز أهميتها إلى الحد الذي يجعل قوله بأن إصلاحات «الميكادو» الاساسية التي انتقلت باليابان الى التحديث لم تكن منفصلة عن الماضي بل جاءت استمراراً معدلاً له وكانت شرعية البيروقراطية قائمة على الطاعة الشعبية لنمط مركزي من السلطة ، ولاستمرار التفاعل المتعارف عليه كان تطور البيروقراطية عفوياً وتلقائياً وليس مفروضاً من الخارج .

ويبدأ المؤلف بعد ذلك الحديث عن الادارة اليابانية بعد الحرب الثانية وفي ضوء دس الجديد لعام ١٩٤٧ فيوضح طبيعة النظام الملكية ، ويضع السلطة التشريعية في يد برلمان يمثل أعلى جهاز في الدولة وخاصة مجلس النواب والوزراء مجتمعين وحدّد علاقاتهم بالبرلمان بما يشبه النظام البرلماني .

أما البيروقراطية المدنية فهي مزيج من القديم والحديث في تركيبتها ، وأن الوظيفة العامة خدمة للمجتمع وليست حكراً على أحد من الفئات أو الطبقات ، وكل شخص مؤهل لها طالما يجتاز الامتحانات المقررة لذلك .

ومما يميز الادارة اليابانية أنها تبدو مستقرة جداً حتى على مستوى التنقلات والتغيرات الداخلية ، إلا أن المظهر المقلق فيها هو سن التقاعد المبكر حتى في غياب شرط التقاعد الاجباري .

ومن الناحية السلوكية ، يبدو أن هناك ميلاً واضحاً للتدخل في الشؤون السياسية حتى أنه لا توجد معايير أو فواصل بين الدور السياسي والدور البيروقراطي على خلاف النظرية الغربية .

وينتهي في هذا الفصل إلى استعراض أوضاع الادارة في الاتحاد السوفيتي فيبدأ حديثه بالتأكيد على أن النظام الاداري يهدف إلى إيجاد وحدة متماسكة تحت إشراف الحزب الواحد ، وأن هنالك تداخلاً اندماجياً وطبقياً فنياً بمثابة وسيلة لممارسة الدعوة نحو الخط الحزبي وتحقيق تعليمات الادارة العليا ، وذلك في الوقت الذي نجح النظام في فصل الجهاز الحزبي عن الجهاز الاداري هيكلياً مع استمرار تأكيد الرقابة الحزبية على هذا الجهاز .

ثم ينتقل ليتحدث عن تركيبة الادارة وأساليبها ، فيقول إن الهيكل الرسمي الذي يعمل الموظفون من خلاله معقد ومتشابك ومضلل ، فمن ناحية دستورية تعتبر الحكومة السوفيتية اتحاداً فيدرالياً يتربع على أعلى سلطة فيه مجلس السوفيت الأعلى باعتباره الجهاز الدستوري الأول. أما الجهاز الثاني فهو الحزب الشيوعي بكل مؤسساته وتنظيماته وهو السلطة الحقيقية في المجتمع والدولة ، وتحظى اجتماعاته وقراراته على أهمية تفوق كثيراً أهمية اجتماعات السوفيت الاعلى .

أما الجهاز الثالث فهو مجلس الوزراء والجهاز الاداري التابع له ، ويبدو أن مجلس الوزراء في الاتحاد السوفيتي يهتم بمسائل التنفيذ أكثر من أن يكون معنياً برسم السياسات .

أما أساليب العمل فهي إلى حد كبير ذات طبيعة احتكارية حيث يحتكر الحزب الشيوعي عمليات التوظيف ، كما أنها ذات طبيعة مركزية حيث تقع سلطة اتخاذ القرارات في قمة الهرم .

وبخصوص الموظفين وسلوكياتهم فيقول المؤلف إن عملية التوظيف تفترض شروطاً وامتحانات معقدة ويتم تحديد التوجهات الوظيفية بصورة مبكرة أثناء الحياة الدراسية المتوسطة غالباً ويتم الدمج عادة بين الامتحانات العامة والاخرى المتخصصة إضافة إلى بعض الشروط الخاصة .

وينتهي إلى القول بأن البيروقراطية السوفيتية رغم تبعيتها للحزب إلا أنها أكدت قدرتها على تقوية مركزها وتحصينه إلى الحد الذي يمكن القول بأن هذه البيروقراطية تزداد قوة وأهمية أكثر منها قابلة للتلاشي والانتهاء كما تدعي الافكار الشيوعية .

الفصل السابع : الادارة في الدول النامية من ص ١٦٥ ـ ص١٨٧

يبدأ حديثه خلال هذا الفصل بتأكيد حقيقة بروز مجموعة الدول النامية التي يرى أنها

دول انتقالية تقع بين التقليدية والمعاصرة وتجمع بينها كثير من الصفات المشتركة .

ثم يتحدث بعد ذلك عن ايدولوجية التنمية فيمحورها حول هدف مزدوج هو البناء القومي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

ثم يبحث سياسة التنمية فيقول إن أساليب العملية السياسية بدائية وأن مظاهر الحياة السياسية تؤكد الاعتماد على القطاع السياسي لتحقيق التنمية كما تؤكد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والهوة السحيقة بين الحكام والمحكومين وعدم توازن بنية المؤسسات السياسية ونموها ،

وينتهي إلى القول بأن كل ذلك وغيره من التفصيلات التي قدمها ينعكس على أوضاع الادارة ويجعلها تتميز بما يلي :

١ ـ أنها إدارة مقلدة أكثر منها أصلية .
٢ ـ افتقارها إلى الكوادر الماهرة القادرة على التخطيط الدقيق والتنفيذ الملتزم والفعال .
٣ ـ سيادة الاتجاهات غير الانتاجية وتفضيل المصالح الخاصة عن المصالح العامة .
٤ ـ التناقض الكبير بين الوضع الرسمي والواقع الحقيقي .

الفصل الثامن : الأنظمة السياسية التي تسيطر فيها البيروقراطية من ص ١٨٧ ص٢١٩ .

يؤكد في مقدمة هذا الفصل ميل كثير من الانظمة البيروقراطية في معظم النظم السياسية إلى التدخل في السياسة والهيمنة على السلطة ، وذلك إما لوجود فراغ سياسي ، وإما انطلاقاً من دورها في حفظ النظام والامن الذي ترفعه بعض النظم ، وإما رغبة كامنة تستهدف التحكم بالامور .

ويستعرض بعد ذلك عدداً من الأنظمة التي يرى أن البيروقراطية تلعب دوراً حيوياً فيها على المستوى السياسي ويتناول بقدر من التفصيل بعض هذه النظم في بعض الدول التي يرى أنها نماذج رئيسية ويصنفها كما يلي :

١ ـ الانظمة الاوتوقراطية التقليدية والتي لا بد لها بدلاً من الاعتماد على المواطنين أن تعتمد على الجيش والبيروقراطية لتحقيق أهدافها .
٢ ـ الانظمة العسكرية الفردية التي يكاد التركيز فيها يكون حول شخص القائد الواحد ، الذي يستند في إدارته للامور على الجيش وتلوين البيروقراطية بلون العسكر .
٣ ـ الانظمة العسكرية التعاونية التي تقوم على أساس قيام مجموعة من الضباط بتولي القيادة السياسية ، وتتشابه هذه الانظمة إلى حد كبير مع الانظمة السابقة في النتائج المترتبة على

الادارة ما عدا خصيصة رئيسية مفادها أن هـذه الانظمـة سرعـان ما تتحـول إلى حالـة من عدم الاستقرار نظراً للتنازع المتوقع بين الاقلية القيـادية وبصـورة تنعكس في صورة عـدم استقرار إداري .

٤ ـ أنـظمة النخبـة البيروقـراطية التي حلت محـل النخبة التقليـدية وذلـك نتيجة تعـاظم قـوة المؤسسات المدنية التي عملت على إضعاف النزعات الانقسامية في صفوف القيادة السياسية وقدرتها على اتباع إجراءات أكدت توسيع مشاركة العسكر والمدنيين في الحكم مع تـرسيخ قواعد احترام السلطة والعلاقات الرسمية .

٥ ـ أنظمة الفئة البيروقراطية التي تخلف العهـود الاستعماريـة وخاصـة في النظم التي وجـدت فيها بيروقراطية محلية في ظل العهود الاستعمارية ، حيث يلاحظ أن البيروقراطيـة في هذه النظم ظلت راسخة وقادرة على أن تعبر عن وجودها رغم أية اختلافات .

٦ ـ الأنظمة التنموية البيروقراطيـة ذات الاتجاه التكنـوقراطي المؤسسي الـذي يستهدف تحقيق نظام تمثيلي للمصالح والاتجاهات المختلفة ، إدارية وفنية وسياسية . . . . . كمدخل لايجاد صلة بـين المصـالـح المختلفـة وبـين التـنظيمـات الادارية التي تتـولى إصـدار القـرارات الأساسية .

الفصل التاسـع : الأنظمـة السياسيـة التي تسيطر عليهـا الأحزاب : من ص ٢١٩ ـ ص ٢٤٧ .

بعد أن يؤكد المؤلف أهمية وجود المؤسسات الحزبية بغض النظر عن عددها وايدولوجيتهـا للنظم السياسية المعاصرة فإنه يعمد إلى تصنيف هذه الأنظمة إلى عدة أنواع هي :

١ ـ الأنظمة ذات الأحزاب المتعددة ، وهنا نجد أن السلطة غـير محددة وغـير متماسكـة نظراً لتوزعها بين قوى متعددة ، الأمر الذي قد يضعف الحكومة ويفسد البيروقراطية ويضاعف نفوذها السياسي .

٢ ـ الانظمة شبه التنافسية التي يسيطر عليها حزب واحد ، ويكون ذلك في ظل وجـود أحزاب أخرى مسموح بها ، وهنا فإن أوضاع البيروقراطية تكون أكثر ثباتاً وتماسكـاً وخاصـة إذا ما تمكن الحزب المسيطر من الاحتفاظ بسيطرتـه وقوتـه طويـلاً ، وعندئـذ فإنـه قد يكـون من المتوقع تعاظم دور البيروقراطية السياسي نظراً لرغبة الاحـزاب الاخرى في السيـطرة عليها كقناة تنقلهم في اتجاه السيطرة السياسية او استمرار احتفاظهم بهذه السيطرة .

٣ ـ أنظمة الاحزاب التعبوية الوحيـدة ويميزهـا أنها غير متسـامحة من النـاحية السيـاسية كـما أن

القهر وإمكانية استعماله تكون أكبر في هذا الدول على حد تعبير المؤلف ، وهنا فإنه يمكن أن تلعب البيروقراطية دوراً هاماً باعتبارها تمثل أداة السلطة في خلق التعبئة العامة وراء جهود السلطة وسياستها .

٤ ـ الأنظمة الشيوعية وهي التي تحصر السلطة في حزب واحد لا يعترف بشرعية المعارضة ، وهنا فإن الجهاز الاداري يكون بالغ التعقيد ويخضع لاشراف الحزب ورقابته وتتبلور العلاقة في أن هنالك حرصاً على تلوين الادارة باللون الايدولوجي للحزب وتسييسها تماماً في الوقت الذي عليها أن تلعب دوراً فنياً وتنفيذياً واسعاً وهاماً وضخماً وتترتب عليها من جرائه مسؤوليات كبيرة .

الفصل العاشر : نظرة عامة على البيروقراطية والأنظمة السياسية من ص ٢٤٧ ـ ٢٦٣

يطرح المؤلف مع بداية هذا الفصل تساؤلاً حول مدى أوجه الشبه والاختلاف بين الأنظمة المختلفة التي تحدث عنها وعن العلاقة بين نوع النظام السياسي ودور الادارة في إطار كل نوع ويحاول أن يجيب عن ذلك بإبراز النتائج التالية :

١ ـ اتفاق مختلف الأنظمة تقريباً حول حقيقة أن البيروقراطية لا تعدو مجرد وسيلة لتحقيق السياسة العامة وذلك ليس توكيداً لدورها السلبي سياسياً بل إبرازاً لاولوية الرقابة السياسية على الادارة مهما كلفت طبيعة القيادة السياسية المرجوة.

٢ ـ الاتفاق حول وجود مخاوف من أن تضل البيروقراطية طريقها كوسيلة تنفيذية ، لتتحول إلى أداة سلطوية تعيق التوجهات التنموية المأمولة.

٣ ـ الاتفاق حول أهمية البيروقراطية الكفؤة والقوية في التطور السياسي وقد تكون هذه القوة دافعاً في اتجاه التطور وقد تكون معوقاً ، وذلك حسب طبيعة علاقتها بالسلطة السياسية .

٤ ـ إن أية مقارنات بين النظم الادارية المختلفة تصطدم بعقبات عدم وجود المعلومات والتحليلات الكافية ، وخاصة ما يتعلق بالحديث عن الخصائص الداخلية للبيروقراطية الوطنية في النظم غير الغربية .

هذا وينتهي الكاتب إلى خاتمة قصيرة يؤكد خلالها تفرعات الادارة المقارنة بالقدر الذي يمكن دراستها من عدة نواحي ، وأن اختيار البيروقراطية جاء كواحدة من النواحي التي يمكن التركيز عليها وقد خلص من دراسته إلى إقرار نتيجتين هما:

١ ـ أن نجاح المؤسسات السياسية للدولة الحديثة يستلزم جهازاً للخدمة العامة يتوفر فيه الحد الأدنى من المتطلبات الهيكلية للبيروقراطية كشكل من أشكال التنظيم .
٢ ـ عدم وجود نمط موحد للعلاقة بين البيروقراطية العامة والنظام السياسي بشكل عام وتظل التباينات في التطور السياسي والاهداف العامة وخصائص النظام السياسي عاملاً مؤثراً يحول دون وجود هذا النمط .

كلمة أخيرة :

لعل في نهاية هذا الاستعراض أن أؤكد سعادتي وتقديري بالجهد الكبير الذي قام به المترجم ، كما أؤكد دعوتي بأهمية أن تنصرف جهود الاساتذة الافاضل ممن يتقن اللغات الأجنبية إلى نقل التراث الفقهي الاجنبي بدلاً من الانهماك في تقديم اجتزاءات من هذا التراث في صورة مقالات أو أبحاث مشوشة وبدعوى التأليف والنشر ..

أما بالنسبة للكتاب ، فإنه يمكن تسجيل ملاحظتين رئيسيتين ضمن إطار هذه العجالة وهي :

أولاً : إن الجهد المبذول في الكتاب يعتبر جهداً طيباً وملموساً بوضوح إلا أنه يقتصر بالدرجة الاولى على مجرد تجميع عدد هام من البيانات حول الموضوعات التي تم استعراضها ، أما بخصوص وضع هذه البيانات في قالب تحليلي منسق ومترابط بالقدر الذي يخلق وحدة بنيوية ، ويصب في هدف مركزي واضح وموحد ، فإنني أرى أن المؤلف قد فشل فشلاً ذريعاً وبالقدر الذي قلل الأهمية المرجوة من مثل هذا المؤلف وخاصة إذا أخذنا بالاعتبار أنه يستهدف المقارنة ، ولن يخفى على أي متتبع لموضوعاته الفرعية داخل أي فصل من فصوله ، أو للعلاقة بين هذه الفصول ، ما تؤكده هذه الملاحظة .

ثانياً : إن المؤلف لم يعقد أية مقارنات شاملة واكتفى بالحديث عن بعض أوجه الشبه والاختلاف بين بعض الانظمة الامر الذي جعل مقارناته عاجزة عن استخلاص مواقف عامة او تقديم وجهات نظر قيمة حول أهمية المقارنة في حقل الادارة العامة .

ثالثاً : إن هناك مجموعة من الأراء التي يسجلها المؤلف أثناء حديثه عن الانظمة السياسية المختلفة وعلاقتها بالبيروقراطيات فيها تبقى محل مناقشة مستفيضة ، ولم يكن من الممكن ذلك في هذا المقام .

STEVEN PENROD·SOCIAL PSYCHOLOGY, PRENTICE-HALL, ENGLEWOOD CLIFFS, NEW JERSEY, U.S.A., 1983, PP. 684

ستيفن بنرود : علم النفس الاجتماعي : ، برنتيس ـ هول ، انكلوود كليفس ، نيوجرسي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٩٨٣ ، عدد الصفحات : ٦٨٤ .

مراجعة : خير الله عصار

جامعة عنابة ـ الجزائر

إذا كان هدف المؤلف الأستاذ في جامعة ويسكونن في الولايات المتحدة الأمريكية أن يضع بين أيدي الطلاب الناطقين بالانكليزية، كتاباً واضح المعالم والعبارات، مبسط الأفكار، وجيزها، وبشكل يسهل أن تتناولها أذهانهم الغضة، فقد حقق هذا الهدف كاملاً. لقد نظمه بحسب أصول نفسية ـ منطقية ، جعلته يخاطب عقولهم وقلوبهم مباشرة، وييسّر عليهم استيعاب حقل غزير المادة، متشعب الفروع.

إن التصفح الأوّلي ينبىء بوجود ثلاث ميزات هامة تسترعي الاهتمام:

الأولى: صور فوتوغرافية ورسوم كاريكاتورية علق عليها بعبارات سهلة يشرح أكثرها محتويات نظريات نفسية ـ اجتماعية معقدة.

الثانية: تخصيص جزء في أكثر فصول الكتاب أسماه Box ، لعرض نتائج بحث علمي فريد أو غرض تطبيق ممتع لنظرية أو منهج يضيف عمقاً لمتن الفصل.

الثالثة: عرض عدد من الأسئلة في بداية كل فصل تغطي مجمل محتويات الموضوع المعالج، تتبعها المعلومات المتعلقة بها. ثم يختم الفصل بملخص، هو أشبه بأجوبة مختزلة للأسئلة التي وردت في البدء.

بعبارة أخرى، يبدو وكأن المؤلف يحاول تطبيق فحوى قول عربي مشهور، كثيراً ما نردده، دون أن ينجح أكثرنا في تطبيقه، هو: ما قلّ ودلّ.

يقول المؤلف في المقدمة أن إربع خصائص رئيسية تميز كتابه هذا عن غيره من الكتب:

١ ـ التغطية المتوازنة لمختلف المواضيع والنظريات القديمة والحديثة في علم النفس الاجتماعي. ومع أنه أولى اهتماماً محدوداً لموضوع ديناميات الجماعات، دون أن يهمله، فقد أسهب في شرح الاتجاهين الرئيسيين في الدراسات النفسية: السلوكي (الخارجي)، والذهني Mind (الداخلي) باعتبارهما المنحيين الرئيسيين الشائعين في الوقت الحاضر.

٢ ـ النزوع العلمي المنهجي: بذل المؤلف جهوداً معتبرة للتوكيد على السمة العلمية لحقل علم النفس الاجتماعي رغم حداثة عهده وبحوثه وذلك بعرض ما أمكنه من نتائج البحوث المتعلقة به وبمناهجها المختلفة.

٣ ـ التطبيقات العملية: حاول المؤلف الربط بين النظريات وتطبيقاتها العملية على مجريات الحياة الاجتماعية والتغيرات التي حدثت (وتحدث) في المجتمع الامريكي.

٤ ـ مساعدة القارىء على الفهم: بما أن الكتاب موجه إلى الطالب أصلاً، فقد تجنب المؤلف الرطانة، والصياغات النظرية المتحذلقة، واستجاب لداعي التنظيم الذي ييسر الفهم.

بالنسبة للمواضيع الرئيسية التي عالجها المؤلف، فقد غطت ستة عشر فصلاً، وقسمت إلى أبواب خمسة: عالج الأول الأسباب الموجبة لعلم النفس الاجتماعي وكيفية تناوله بالبحث. أما الثاني فقد عالج الادراك Gognition الاجتماعي وما يتصل بالشعور بذواتنا وذوات الآخرين. بالنسبة للثالث، فقد ركز على التواصل الاجتماعي والاتجاهات. وأخيراً خصص البابين الرابع والخامس لدراسة السلوك الموافق والسلوك المضاد للمجتمع، وللدراسات التطبيقية (النفسية ـ الاجتماعية) على بعض المشاكل الاجتماعية.

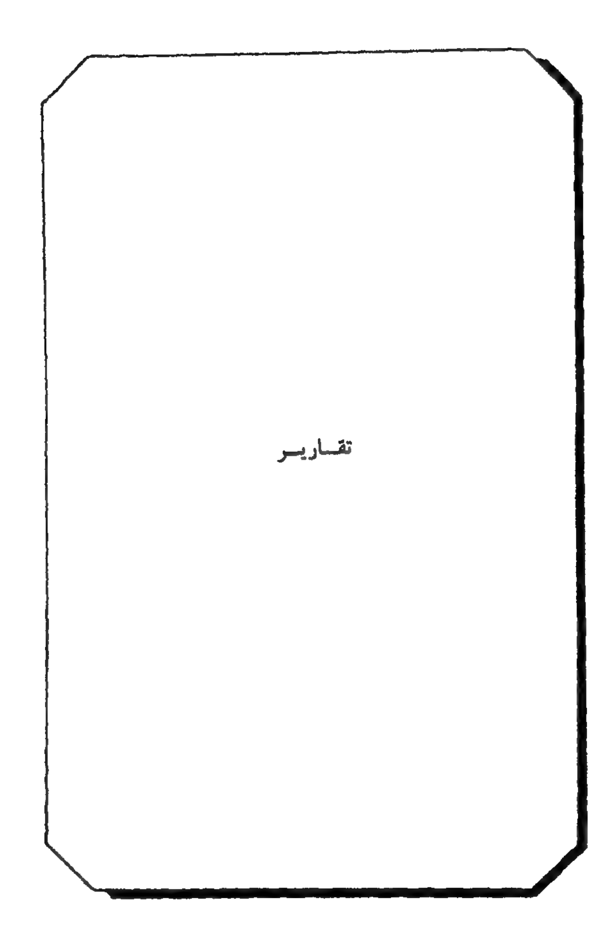
فإذا وضعنا جانباً النظرات الاجمالية حول المحتوى، نجد الكتاب يورد (ص 24) وجيزاً منقطع النظير لكل النظريات السائدة في حقل علم النفس الاجتماعي، مع أسماء أصحابها، ومفاهيمها الرئيسية، ونظرتها إلى دور الفرد (إيجابي، سلبي) وتصوراتها الأساسية للأسباب الدافعة إلى السلوك (داخلية، خارجية، الأثنين معاً)، وأخيراً درجة تأثيرها على حقل الدراسات النفسية الاجتماعية (قوية، ضعيفة، وسط).

كما يورد وجيزاً آخر (ص 12-13) لكل مساهمات المفكرين عبر التاريخ لفهم السلوك الاجتماعي للانسان منذ أفلاطون حتى 1980 عندما ظهرت نظرية Attribution theory، مما يمكن القارىء المتخصص من الالمام الشامل بالمساهمات المختلفة التي يصعب لمّ شعثها وتصنيفها.

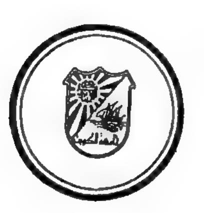
وباستعمال خطوط لتوضيح مراحل النمو الانساني(نفسياً ـ اجتماعياً)، يعرض (ص 98) بمنتهى الوضوح والاختزال نظريات: فرويد، أريكسون، بياجيه، وكولبرغ، في هذا المضمار مقارناً المراحل وخصائصها الرئيسية بشكل يسهل فهمه وهضمه من قبل أي طالب عادي.

هذا ويلاحظ أنه تطرق أيضاً إلى ناحيتين جديدتين نسبياً: هما علاقة علم النفس الاجتماعي بالقانون والمحاكم، وعلم النفس الاجتماعي وموضوع نوع الحياة Quality of life. وهنا يعالج (من وجهة نظر أمريكية) مشكلات المجتمع الحديث كالتلوث، الحياة الحضرية، الرضاء في الحياة الزوجية، الوحدة، الجاذبية، ودور الحب والجنس في الحياة عامة، مستعيناً بدراسات اختبارية Empirical.

ويختم كتابه بقائمة يشرح فيها معاني المصطلحات المستعملة في الكتاب، وبقائمة المراجع والمصادر التي اعتمد عليها وبمجموعة من الأسئلة يريد القارىء أن يجيب عليها ويرسل إجاباته إلى المؤلف حول مواقفه من الكتاب وتقويمه له. على الرغم من أن الكتاب موجه للطلاب كما يقول مؤلفه، فمستواه رفيع ومحتوياته شاملة لدرجة تجعله مفيداً للأستاذ المتخصص. غير أن محتوى المادة والمراجع كلها (أمريكية) أنكلو ساكسونية المنظور، ولا يبدو أن كاتبها يعرف أو يهتم بالمشكلات النفسية ـ الاجتماعية ومناظيرها خارج الولايات المتحدة، في العالم الثالث والبلدان الاشتراكية على سبيل المثال.



تقـاريـر



أيّام دراسيّة للسوسيولوجيا بالمغرب :

عمر بنعياش
معهد الدراسات والتعريب ـ جامعة محمد الخامس

نظمت الجمعية المغربية لعلم الاجتماع بين 31 يناير و 2 فبراير أياماً دراسية حول وضعية السوسيولوجيا وآفاقها بالمغرب.

الندوة الأولى	:	وضعية السوسيولوجيا ومآلها.
الندوة الثانية	:	السوسيولوجيا والبحث الميداني.
الندوة الثالثة	:	نماذج من البحث السوسيولوجي بالمغرب.

وقد تناولت العروض المقدمة خلال هذه الأيام جملة من القضايا النظرية والميدانية التي التقت رغم تعدد مشاربها واهتماماتها في الحديث عن البحث السوسيولوجي بالمغرب بصفة عامة، والوضعية الابستمولوجية والعوائق النظرية والمؤسساتية لهذا العلم بصفة خاصة.

وقد شهدت هذه الأيام حضورا كثيفاً لعدد كبير من الأساتذة والطلبة والباحثين والمهتمين.

الجمعية المغربية لعلم الاجتماع :

تأسست الجمعية المغربية لعلم الاجتماع في جمع عام انعقد بالرباط يوم 21 يناير 1973. واتفق المؤسسون آنذاك على الصبغة العلمية للجميعة، وعلى الأهداف التي تتعهد بالعمل وفقها كما ينص على ذلك القانون الأساسي للجمعية:

١ - تطوير الدراسات الاجتماعية والرفع من مستواها.
- انشاء وتشجيع تعليم مستقل لعلم الاجتماع.
- مغربة وتعريب علم الاجتماع في مضمونه وأهدافه ومنهجيته.
٢ - جمع علماء الاجتماع المغاربة كيفما كان اختصاصهم.
- مساعدتهم على تحسين تكوينهم في ميدان البحث الاجتماعي.
٣ - خدمة المجتمع المغربي.
- المساهمة في تكوين المواطنين بواسطة علم الاجتماع والتوعية الاجتماعية.
- المساهمة الفعلية المباشرة في التنمية الوطنية وجعلها ترتكز على أسس نابعة من مطامح وخصائص الأمة المغربية وقيمها الحضارية.
٤ - المساهمة في تطوير البحث العلمي وتنمية العلوم الانسانية.

والجدير بالملاحظة هو أن معظم الاخصائيين الاجتماعيين المغاربة يعيشون صعوبات ومشاكل عديدة سواء من حيث الحصول على الشغل الملائم أو من حيث الامكانيات المتوفرة لديهم لاستكمال تخصصهم ومزاولة البحث الاجتماعي. ولذلك فان من برنامج الجمعية:
- العمل على تهيئة قانون مهني يحدد واجبات الأخصائي الاجتماعي وحقوقه ومسؤولياته العلمية والمهنية والاجتماعية.
- المساهمة في البحث عن المنافذ الملائمة للاخصائيين الاجتماعيين.
- العمل على إشراك الاخصائيين المغاربة في أكبر عدد ممكن من الدراسات الاجتماعية التي تقوم بها البحثات والمؤسسات الأجنبية في المغرب بطلب من الإدارة العمومية.

الوضعية الحالية للسوسيولوجيا بالمغرب:

يعرف المجتمع المغربي في الوقت الراهن تغيراً اجتماعياً سريعاً في أكثر مجالات الحياة وعلى مختلف المستويات.

فالتطورات بمدلولها العام، وبما فيها الايجابية او السلبية التي عرفتها مجتمعاتنا العربية عبر التاريخ أثر احتكاكها بالمجتمعات الأخرى قد ازدادت حدة منذ بداية الوجود الاستعماري والأجنبي في البلاد العربية.

إلا أنه في مقابل التطور الاجتماعي المدهش الذي يعيشه المغرب في الفترة الراهنة، نجد شبه فراغ في ميدان الدراسات السوسيولوجية، وعدم تنسيق بين الباحثين الاجتماعيين، وذلك رغم أن المغرب يتوفر حالياً على ما يفوق 2000 إطار حصلوا على تكوين مختص في السوسيولوجيا

من مستوى الإجازة فما فوق، ورغم أن الجامعة المغربية تتضمن حالياً تخصصات محددة في السوسيولوجيا تشمل كل المستويات بما فيها السلك الثالث، ودكتوراه الدولة، بحيث يتسم هذا التكوين الجامعي بمغربة أطره الجامعية العالية جداً (أكثر من ٩٠٪ من اساتذة السوسيولوجيا مغاربة)، وتعريبه الشامل على صعيد الكليات (منذ 12 سنة بالنسبة لكليات الآداب)، وحداثة سن هيئته التدريسية (حوالي 80٪ لا يفوق سنهم 30 سنة) وأهمية نسبة النساء فيه (حوالي 30٪ من هيئة التدريس) والتنوع الكبير لمراكز التكوين التي أشرفت على تأهيلهم حيث توجد نسبة هامة حصلت على شواهدها في مختلف الأقطار الأروبية (خاصة فرنسا ـ اسبانيا الاتحاد السوفياتي)، وأمريكا الشمالية (كندا ـ الولايات المتحدة) والشرق الأوسط (خاصة مصر ـ سوريا ـ العراق ـ الكويت ـ الأردن ـ لبنان) وتعدد المجالات التخصصية التي باشروا تكوينهم فيها (ومن أهمها السوسيولوجية القروية ـ سوسيولوجية الاسرة ـ علم الاجرام ـ الديمغرافية ـ علم النفس الاجتماعي ـ السوسيولوجية السياسية ـ سوسيولوجية التنمية والتغيير الاجتماعي ـ الانطروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ـ سوسيولوجية التربية ـ سوسيولوجية المعرفة والثقافة ـ السوسيولوجية الدينية ـ السوسيولوجية الصناعية ـ السوسيولوجية الاقتصادية ـ سوسيولوجية المنظمات ـ سوسيولوجية التراتبات والطبقات الاجتماعية ـ اللسانيات ـ السيميولوجية ـ سوسيولوجية الأمراض النفسية ـ سوسيولوجية الآداب والفنون ـ سوسيولجية الاعلام والاتصال الجماهيري ـ مناهج وتقنيات البحث ـ ابستمولوجية المعرفة السوسيولوجية).

يقول الدكتور محمد جسوس (الكاتب العام للجمعية المغربية لعلم الاجتماع) إن السوسيولوجيا وجدت بالمغرب منذ أزيد من سبعين سنة، وذلك بالذات مع بروز المشروع الاستعماري. والاستعمار هو أول من اكتشف قوة هذا الحقل المعرفي، واقتنع بضرورته للسيطرة على المجتمع المغربي. ولذلك فالدراسات السوسيولوجية (في المغرب) برزت أول ما برزت كأدوات لمساعدة الضباط الفرنسيين في استكمال التغلب على المقاومة الوطنية المسلحة (1907-1934).

وبعد نهاية فترة المقاومة المسلحة الأولى وانتقال المغاربة إلى عدة أشكال من العمل السياسي انتقل الاهتمام السوسيولوجي في المغرب من مجال التنظيم القبلي والأعراف والتقاليد.. إلى الاهتمام أكثر فأكثر بالمدن، وبالسمات الأولى لبروز نظام طبقي في المغرب (العمال، والعمال المهاجرين، الشباب، المثقفين..)، أي الاهتمام بالقوى التي ستساهم سلباً أو إيجابياً في تحديد مصير المشروع الاستعماري في المغرب. لكن قيام المقاومة وجيش التحرير وما تلى ذلك من أحداث وطنية كبرى كلها برهنت على فشل السوسيولوجا الاستعمارية بالمغرب.

هكذا يرى الدكتور محمد جسوس أن للرصيد السوسيولوجي بالمغرب منطلقات مزدوجة:

منطلقات استعمارية (انثربولوجية) وأخرى وطنية. لكن الملاحظ حالياً في المغرب هو أن السوسيولوجيا لا يعترف بها كمجال تخصصي متكامل. لقد بدأت الجامعة المغربية في نظر الدكتور محمد جسوس تنمي رصيداً سوسيولوجياً هاماً يمكنه أن يطمح ـ في بعض جوانبه ـ إلى مجابهة الرصيد الاستعماري، لكن ما نجده بمقابل هذا الطموح هو الاحباط فنحن نجد أنفسنا أمام أجهزة ومؤسسات تقرر وتسير وتتخذ الاجراءات كل يوم، ولكنها لا تبني تلك الاجراءات على ما يوجد من معارف بقدر ما تبنيها إما على القرار السياسي أو على استلهام وتقليد نماذج أجنبية.

أية سوسيولوجيا لأي مغرب؟

يعتقد الدكتور مرزوق ورياشي أن السؤال يقتضي وضع أسئلة أخرى فرعية من بينها مسألة الصدفة والضرورة. وبهذا يمكن أن نتساءل: هل السوسيولوجيا المغربية نتيجة للصدفة أم نتيجة للضرورة؟ ثم هل الضرورة تعني البحث عن الحقيقة، وأية حقيقة نعني؟ هل نعني بها حقيقة الموضوع (الوضعية) أم حقيقة الذات (الفينومينولوجيا) أم حقيقة الذات والموضوع في علاقتها الجدلية (الديالكتيك)؟

كصدفة: نجد المغرب موضوع دراسة الأنثربولوجي، يوظف الرأسمال المركزي الكبير. إذن كمغاربة نجد أنفسنا بالصدفة نواجه السوسيولوجيا كشكل معرفي لمقاربة الواقع. كشكل معرفي فرض نفسه.

وكضرورة: ألسنا محتاجين إلى معرفة «تشكيل وتنظيم وتحول المجتمع»؟ ألسنا مضطرين لكي نعرف هذه القضايا التي تمليها مواكبة تطور بنية المعرفة لبنية الانتاج؟ إن بنية الانتاج في المغرب تتطور بالرغم من تخلفها بالمقارنة مع المجتمعات المصنعة، لكنها تتطور في إطار تبعي إذ نحن أمام رأسمالية تبعية. وبنية الفكر أيضاً تتطور في إطار تبعي، ولكن هل نحن مضطرون ـ ما دامت رأسماليتنا تبعية ـ أن تكون سوسيولوجيتنا أيضاً تابعة؟

إن العوائق الابستمولوجية لقيام سوسيولوجيا مغربية متطورة في نظر الدكتور مرزوق ورياشي لا تكمن فقط في العوائق التقليدية التي تعاني منها العلوم الاجتماعية بصفة عامة (الامبريقية والصورية أو الشكلانية) إيضاً وبصفة خاصة في العائق المؤسساتي: تبني المؤسسة للسوسيولوجيا كصدفة وليس كضرورة. هذه الصدفة تعطي أناساً يحملون بضاعة ولا من يشتريها.

علاقة الباحث المغربي بالبحث الميداني.

يرى الأستاذ محمد شقرون (كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط) أن الارتباط الوضعي لعالم الاجتماع المغربي بالنظريات السوسيولوجية الغربية قد سمح له بأن يكون أستاذاً كفئاً في السوسيولوجيا، ولكن هذا الارتباط الوضعي يجعله للأسف عاجزاً أمام الميدان الذي هو مشكل بطريقة أخرى مختلفة ومعقدة. إن المشكل في نظره ليس في الوسائل التي يستعملها هذا الباحث ولكنه يكمن في علاقة عالم الاجتماع المغربي بهذه الوسائل. إن تعامل الباحث المغربي مع المواضيع التي يدرسها هو تعامل لا يقوم بتعريف أو تحديد الموضوع، بل يكتفي بنقل التحديد الذي وصل إليه الباحثون الغربيون، وذلك بفصل هذا الموضوع عن الشروط الاجتماعية والمعرفية لانتاجه، وهذا يعني أن الممارسة السوسيولوجية الميدانية عندنا لا تنتج إلا حادثا مصطنعاً مثلاً: الطبقة، المراهقة، الطفل، المرأة... الخ...

إن خطأ عالم الاجتماع المغربي يكمن حسب رأي الاستاذ شقرون في اعتقاده أنه بالامكان استيراد نتائج نظريات علم الاجتماع بنزعها عن شروطها الاجتماعية والتاريخية وكذلك عن شروطها الاجتماعية والتاريخية للانتاج، وكذا عن الحقل الاستمولوجي الذي تمت فيه.

إن عملية الاستغناء عن الميدان والواقع الاجتماعي أدى إلى الوضعية التالية: إن كل مثقف يعتبر نفسه عالم اجتماع وبالتالي يشارك في اللقاءات الوطنية والدولية تحت هذه التسمية. لذلك يعتبر الاستاذ شقرون أن السوسيولوجيا لم تتجاوز بعد مرحلة الفلسفة الاجتماعية أو الفكر الاجتماعي.

إلا أن الاستاذ محمد دهان (كلية الآداب ـ الرباط) يرى أنه ليس هناك شيء في العالم خارج عن إطار المعرفة بشكل جدي ، وبالتالي فإن هناك إطاراً نظرياً يجب أن ننطلق منه قبل أية ممارسة اجتماعية سواء كانت معرفية محضة أو عملية .

عملية بمعنى أنها تهدف إلى التغيير الاجتماعي سواء في الاتجاه السلبي أو الإيجابي. هذه هي القناعة التي ترى بأن لا شيء يمكنه أن يخرج عن العقل، وأن لا شيء يمكنه أن يبقى دائماً مجهولاً أمام الإنسان الذي يريد أن يعرف.

أما المنطلق الثاني لرأي الأستاذ محمد دهان فهو أنه ليس هناك حدود طبيعية مطلقة أمام ممارسة الانسان، وأمام عمل الانسان كمحرك أساسي للتاريخ.

إن هدف السوسيولوجيا هو تحويل العالم الخارجي إلى وعي، وتحويل هذا الوعي إلى أقصى ما يمكن في حدته وفي نفاذه إلى عمق الأشياء. لكن هذه المسألة تظل مع ذلك تستدعي

بعض الملاحظات. مثلاً يحدث أن يكون هناك تطابق بين المعرفة السوسيولوجية والواقع الموضوعي ولكن ما يحدث هو أن هذه المطابقة لا تتم دائماً، بشكل يمكن تعميه، بحيث أن هناك كثيراً من الأحداث التي تمر بنا دون أن نستطيع تحويلها الى معرفة سوسيولوجية..

هذه هي بعض هموم السوسيولوجيا في المغرب كما عكستها الأيام الدراسية التي نظمتها الجمعية المغربية لعلم الاجتماع بين ٣١ يناير و٢ فبراير تحت عنوان:

وضعية السوسيولوجيا وآفاقها بالمغرب.

وجدير بالملاحظة أن هذه الندوة شهدت مدخلات تنقسم إلى ثلاثة محاور أساسية:

١ - محور نظري - ميداني.

٢ - محور نظري.

٣ - محور ميداني.

لائحة العروض التي قدمت خلال الأيام الدراسية للسوسيولوجيا بالمغرب.

١ - د. مرزوق الورياشي: أية سوسيولوجية لأي مغرب؟
أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب (فاس)

٢ - د. عبد الرحيم العطري: هل هناك سوسيولوجية وطنية؟
استاذ علم الاجتماع بكلية الآداب (فاس)

٣ - د. محمد جسوس: المشروع السوسيولوجي وإمكانيات تأسيسه.
كلية الآداب الرباط

٤ - د. محمد شقرون: علاقة الباحث المغرب بالبحث الميداني.
كلية الآداب الرباط

٥ - د. محمد دهان: التنظير والممارسة السوسيولوجية.
كلية الآداب الرباط

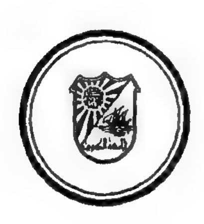
٦ - د. فاطمة المرنيسي: التراكم العلمي المعتمد على البحث الميداني في غياب ممارسات ديمقراطية.
كلية الآداب الرباط.

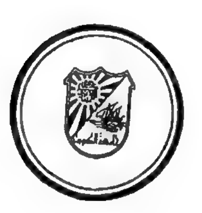
٧ - د. المكي المروني: سوسيولجية النظام المدرسي.
كلية علوم التربية الرباط.

٨ - د. محمد بودودو: أسطورة العودة والخيال الاجتماعي عند العمال المغاربة المهاجرين بفرنسا.
كلية الآداب الرباط

٩ - د. المختار الهراس: ملاحظات حول النظام القبلي وانماط تطوره في شمال غرب المغرب من أواخر القرن ١٩ إلى حدود الوقت الراهن.
كلية الآداب الرباط

١٠ - د. إدريس كرم: المواقف والتطلعات من خلال الثقافة الشعبية متابعة لعمل ميداني.
كلية الآداب الرباط





المؤتمر الدولي الأول للمرأة العربية والإفريقية
(التنمية ـ المساواة ـ السلام)
القاهرة من ٢٥ - إلى ٢٨ فبراير ١٩٨٥

خالد الفيشاوي

كاتب وباحث ـ القاهرة

شهدت القاهرة «المؤتمر العربي الأول للمرأة العربية والافريقية» الذي عقد على مدى أربعة أيام بقاعة «رمسيس» بفندق «هيلتون رمسيس»، تحت رعاية «لجنة أوضاع المرأة» التابعة «لاتحاد المحامين العرب»، ويأتي هذا المؤتمر في إطار الإعداد للمؤتمر الدولي الثالث للمرأة الذي سيعقد في نيروبي خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٦ يوليو القادم تحت رعاية الأمم المتحدة بمناسبة انتهاء العقد الدولي للمرأة (٧٥ ـ ١٩٨٥). حيث عقد المؤتمر الأول في بداية العقد عام ١٩٧٥ في المكسيك، والمؤتمر الثاني في كوبنهاجن عام ١٩٨٠. كذلك هناك العديد من المؤتمرات التي عقدت تمهيداً وإعداداً لمؤتمر نيروبي. كمؤتمر طوكيو (مارس ١٩٨٤) ومؤتمر اروشا (أكتوبر ١٩٨٤) ومؤتمر فيينا (أكتوبر ١٩٨٤) وهافانا (نوفمبر ١٩٨٤) وسادساً مؤتمر القاهرة (فبراير ١٩٨٥) وسترفع هذه المؤتمرات توصياتها إلى مؤتمر نيروبي في يوليو القادم.

وأنه لمن المفيد الإشارة للضغوط التي تمارسها كل من إسرائيل وجنوب افريقيا والولايات المتحدة على الأمم المتحدة حتى لا يتم طرح قضيتي المرأة العربية في ظل الاحتلال الإسرائيلي والمرأة الافريقية في الأبارتهيد خلال جلسات مؤتمر نيروبي، بعد أن أدان كل من مؤتمري المكسيك وكوبنهاغن النظامين العنصريين في اسرائيل وجنوب افريقيا، وكما فشلت تلك الضغوط في التأثير على المؤتمرين السابقين، فمن المتوقع أن تلاقي الفشل أيضاً في مؤتمر نيروبي خاصة بعد أن أدرجت القضيتان السابقتان في جدول أعمال المؤتمر وإن كان ذلك مرهوناً أيضاً بمدى استعداد وتكتل الدول العربية والافريقية لوضع هاتين القضيتين وطرحهما بالشكل اللائق بهما.

في هذا الإطار، عقد المؤتمر الدولي للمرأة العربية والافريقية، وإن كان المؤتمر قد تغافل في الأبحاث المقدمة إليه عن أوضاع المرأة الافريقية وخاصة المرأة في الجنوب الافريقي، إلا أنه لم يتغافل عن أوضاع المرأة الفلسطينية حيث قدمت حول هذا الموضوع أربعة أبحاث.

ويهمنا أن نشير إلى أن الجلسة الافتتاحية للمؤتمر (التي عقدت في صباح يوم ٢٥ فبراير) قد شهدها أكثر من ٧٠٠ من المثقفات والمثقفين المصريين والعرب وبعض الأفارقة، كما حضرها رؤساء أحزاب (الوفد ـ التجمع ـ العمل ـ وبعض قيادات الحزب الوطني)، وتحدث فيها كل من السيد فاروق أبو عيسى الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، واحمد الخواجة رئيس الاتحاد، والسيدة سميرة أبو غزالة ممثلة للإتحاد النسائي الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي استقبلها المؤتمر بعاصفة من التصفيق، كما تحدث ممثلو منظمة سوابو واليونسكو والأمم المتحدة، وأخيراً كلمة السيدة آمال عثمان وزيرة الشؤون الاجتماعية في مصر.

وفي الجلسة المسائية تم استعراض التقرير المقدم من الأمانة العامة للمؤتمر، والذي يوضح وجهة نظر اللجنة المعدة للمؤتمر في قضايا المرأة العربية والإفريقية المعاصرة. ويتعرض في قسمه الأول لقضية المرأة والتنمية، وفي قسمه الثاني لقضية المرأة والسلام، وأخيراً قضية المرأة والمساواة.

وقد ناشد التقرير السلطات الوطنية!! الممسكة بزمام الأمور في بلدان القارات الثلاث المستقلة حديثاً أن تسعى إلى:

١ ـ تدعيم الاستقلال الوطني الكامل.. وذلك بتحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلدان الحديثة التحرير.

٢ ـ البدء في إلغاء الاستغلال الاجتماعي وذلك بخوض معارك لإعادة توزيع الثروة الوطنية.

إلغاء التفاوت بين حقوق مجموعات إنسانية وطنية على حساب مجموعات إنسانية وطنية أخرى وذلك بتحقيق المساواة بين المواطنين بغض النظر عن فكرهم أو دينهم أو جنسهم أو لونهم.

وبشأن المرأة والتنمية فقد أشار التقرير إلى "الحصار الرأسمالي الاستعماري التاريخي لكل محاولات التنمية في العالم الثالث، ومحاولات تحريف التنمية وتحجيمها إلى مجرد نمو بالمعنى الاقتصادي، الذي يركز أساساً على المؤشرات الاقتصادية حتى تظل تابعة تدور في فلك الرأسمالية العالمية. ولم يعد أمام بلدان العالم الثالث إلا اختيار واحد يتمثل في الإصرار على

كسر حلقات التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية واختيار سياسة الاعتماد على الذات كاستراتيجية أساسية للتنمية الشاملة ذات المحتوى الإنساني العادل.

وقد انعكست هذه الأوضاع على المرأة وعلى وعيها بذاتها، فحددت هويتها في نفس هذا الإطار التقليدي ومن ثم تقلص دورها الإنساني وقلت مشاركتها في حركة المجتمع الاجتماعية والسياسية إلى الحد الأدنى. وكان من نتائج اختيار النمط الغربي في التنمية أن ظهرت في المجتمع اتجاهات فكرية وحركات سياسية مواجهة لذلك عمادها التفكير السلفي الرجعي الذي يحجم دور المرأة وينادي بعودتها إلى المنزل.

وفي غياب حركة ثورية تحررية تساهم فيها المرأة بشكل فعال، وغياب فكر متكامل يعتمد على التراث الثقافي التحرري، تواجه المرأة اختيارين متناقضين، الأول هو الاعتماد على تراث الثقافة الغربية المدعمة لموقفها من خلال المنظمات الدولية ـ الغربية أساساً من الناحية الفكرية ـ والتي لا تحمل في داخلها مضموناً تحررياً مجتمعياً حقيقياً على المدى الطويل حيث أنها تكرس موقف التبعية، وبين الاحتماء بالتيارات السلفية التي تكبل حركتها بل وقد تدفعها إلى الوراء.

وفي مجال المرأة والسلام أكد التقرير على أن مقصده للسلام الشامل القائم على العدل والمساواة الاجتماعية السياسية وهو المدخل الحقيقي لتحقيق الاستقرار بين شعوب العالم، وليس السلام في ظل أوضاع غير متكافئة لعلاقات القوة السياسية والاجتماعية.

وعدد التقرير أشكال الاضطهاد التي تعاني منها المرأة في مجتمعات العالم الثالث. . اضطهاد تخضع له بحكم انتمائها إلى عالم كان ولا زال مطمعاً للاستنزاف والاستغلال والسيطرة من قبل الاستعمار في شكله القديم والحديث، واستغلال آخر بحكم انتماء غالبية النساء في تلك المجتمعات إلى الطبقات الكادحة الفقيرة سواء في الريف أو الحضر أو البادية، واضطهاد ثالث تخضع له بحكم أنها امرأة تعيش في مجتمعات تمنح القوة والسيادة للرجل وتسلب المرأة كثيراً من حقوقها الاجتماعية وتختزل طاقتها الإنتاجية والإبداعية إلى مجرد الوظيفة البيولوجية وعلى حساب دورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

ولا بد من التأكيد على أن توجه النساء في حركة للنضال السياسي والاجتماعي لا بد وأن ينطوي على وعي نسوي يرى أن وحدة النضال لا تنفي خصوصية وضع المرأة وما تتعرض له من اضطهاد وقهر امتد وتراكم عبر مراحل مختلفة من التطور الاجتماعي الذي مرت به المجتمعات البشرية في ظل علاقات للملكية وضعت المرأة في أدنى السلم الاجتماعي.

كما أفرد التقرير جزءاً خاصاً حول أوضاع المرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال الصهيوني

مشيداً ببطولاتها ودورها الطليعي إلى جانب الرجل في الثورة والنضال من أجل عودة الحق المغتصب وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية. وكذلك دور المرأة البارز في مقاومة الاستعمار العنصري وتأدية واجبها الوطني المسلح في الجنوب الأفريقي.

وحول المرأة وقضية المساواة، فقد أكد التقرير على أن القضية لها، بجانب بعدها الجنسي، أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتكاملة، فمن غير المعقول مثلاً أن تتحقق المساواة بين الرجل والمرأة في مجتمع تتمايز فيه الطبقات أو في عالم تتسع فيه الهوة بين مجموعة الدول الغنية ومجموعة الدول الفقيرة فعلاقات الاستغلال والسيطرة التي تسود المجتمع الطبقي بمؤسساته وتنظيماته تنعكس بالضرورة على العائلة وعلى علاقات المرأة بالرجل.

وعن مدى ما حققته الدول العربية من مساواة للمرأة في مجالات العمل، التعليم، العلاقات الأسرية، الحقوق السياسية والتنشئة الاجتماعية. فإن مجرد ازدياد نسبة العمالة بين النساء ليس في حد ذاته كافياً للتعبير عن مساواتهن بالرجال في هذا المجال. بل إن هذه الزيادة قد تشكل نوعاً من الاستغلال ـ ما لم تكتمل بالمساواة في الأجور والتدريب وفي فرص الترقي وفي الحصول على نوع ودرجة العمل المناسبة للمؤهلات والمهارات، كذا تنقلب العمالة إلى إرهاق إذا لم توفر الدولة الخدمات والبرامج اللازمة من حضانات للأطفال ومواصلات وإجازات للأمومة بأجر كامل... الخ.

كما تعتبر أمية المرأة العربية والافريقية من أهم عوائق تحررها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بمجتمعها. ومشكلة الأمية في الوطن العربي وأفريقيا لا تقتصر على النساء فقط بل إن النسبة العامة للأمية بين الكبار ذكوراً وإناثاً مرتفعة في المتوسط في الوطن العربي وأفريقيا عن متوسطها في مجموعة الدول ذات الدخل المشابه (٥٠٪ بالمقارنة إلى ٣٥٪ لعام ١٩٨٠)، وبالرغم من نجاح الغالبية في تقليل عدم المساواة بين الذكور والإناث في هذا المجال فلا تزال نسبة الأمية بين النساء أعلى منها بين الرجال في كل البلاد العربية دون استثناء. وقد انعكس اهتمام الوطن العربي بالتعليم على نسبة الملتحقين بالمدارس خاصة بالمرحلة الابتدائية حيث زادت نسبة الاستيعاب لمن هم في سن هذه المرحلة في جميع البلاد العربية. ويبرز عدم المساواة بشكل خاص بين الإناث والذكور في مجال التعليم الفني ليس فقط من حيث الاستيعاب بل من حيث نوعية التعليم، فتركز الطالبات في مجال التعليم الفني الذي يؤهل للوظائف الحسابية والسكرتارية، وكذا الفنون «النسائية» من حياكة وتطريز وغيرها، وتتدنى نسبة التحاقهن بالتعليم الصناعي والزراعي.

ومن الخطير، أن تظل كتب المرحلة الابتدائية في غالبية الدول العربية تصور المرأة على

خلاف الرجل في أدوار غير منتجة داخل جدران المنزل.

أما عن المساواة في العلاقات الأسرية، فهناك ثلاثة أوضاع أساسية في قوانين الأحوال الشخصية بالدول العربية من حيث التمييز بين الرجل والمرأة:

١ - وضع غير متكافيء من حيث الحق في تغيير شكل العلاقة القائمة نتيجة للزواج سواء بالنسبة لإنهاء هذه العلاقة أو إضافة آخرين لها (الطلاق وتعدد الزوجات).

٢ - وضع غير متكافيء من حيث تحمل نتيجة تغيير شكل العلاقة وبالذات عند انتهائها خاصة في حالة وجود أطفال.

٣ - وضع غير متكافىء من حيث حرية اختيار نوع النشاط الذي يوجه إليه كل طرف في العلاقة قدرته على العمل.

وقد ظهرت تعديلات لقوانين الأحوال الشخصية في ثلاث دول خلال عقد المرأة هي اليمن الديمقراطية ١٩٧٤، والعراق ١٩٧٨، ومصر ١٩٧٩. وقد قيد القانون الجديد لليمن الحرية التقليدية للرجل في الطلاق، وتعدد الزوجات، وأدى تغيير القانون العراقي إلى منع تعدد الزوجات إلا بموافقة المحاكم ورفع سن الحضانة للأم حتى سن ١٥ سنة للجنسين يختار بعدها الطفل، أما القانون الجديد لمصر فأعطى الزوجة الأولى حق طلب الطلاق عند زواج زوجها بأخرى، كما أعطى للمطلقة الحاضنة حق الاحتفاظ ببيت الزوجية التي كانت تعيش فيه. ويعتبر القانون التونسي أكثر القوانين تقدماً إذ يحظر تعدد الزوجات حظراً باتاً كذا يحظر وقوع الطلاق إلا بحكم قضائي بناء على طلب الزوج أو الزوجة.

ورغم تأكيد غالبية دساتير الدول العربية على المساواة بين المواطنين والإشارة صراحة إلى عدم التمييز على أساس الجنسين، فلا يزال هناك تمييز قانوني على أساس الجنسين في الحقوق الانتخابية والتمثيل النيابي، فهناك دول تحرم على المرأة المشاركة في الانتخاب أو في المجالس التشريعية.

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للمرأة العربية والإفريقية فما هو الحل؟ وما هو المطلوب لتحقيق المساواة بينها وبين الرجل؟ ويجيب التقرير: إن المطلوب هو تنظيم النساء لصفوفهن وتكوين حركة نسائية تتشكل على مستوى كل بلد وتتكامل في صورة حركة نسائية عربية وأخرى أفريقية.

وإذا كنا قد استفضنا في عرض تقرير الأمانة العامة، فذلك لأن التقرير عبر عن التوجهات العامة للمؤتمر ومواقفه تجاه قضايا التنمية والسلام والمساواة. إلا أن الجلسات التالية

للمؤتمر والأبحاث التي قدمت خلالها قد فصلت وأضافت وعالجت العديد من القضايا التي لم يتعرض لها التقرير أو تعرض لها باقتضاب.

وقبل أن نستعرض قائمة الأبحاث التي قدمت للمؤتمر، لا يفوتنا أن نشير إلى أن نسبة الحضور في جلسات المؤتمر لم تقل بأي حال من الأحوال عن مائتين من الحاضرين، ورغم النسبة الكبيرة من الرجال الذين حضروا الجلسة الافتتاحية، قلت مشاركة الرجال في جلسات المؤتمر إلى حد كبير.

وفي الجلسات الأربع للمؤتمر التي عقدت يومي الثلاثاء والأربعاء ٢٦، ٢٧ فبراير ١٩٨٥ تم استعراض الأبحاث التالية:

١	ـدور المرأة في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية	للدكتورة فاطمة ابراهيم
٢	ـحق المرأة العربية في التعليم والعمل	للدكتورة سونيا أبادير
٣	ـمشاركة المرأة العربية في إحداث التغييرات السياسية	للسيدة فوزية العطية
٤	ـتطور الأوضاع الصحية للمرأة العربية	للدكتورة آمال عبد الهادي
٥	ـمشاكل المرأة التونسية بين الأسرة والعمل	للسيدة سعاد رجب
٦	ـهجرة العمالة من الرجال	للسيدة ملك زغلول
٧	ـالأسرة المصرية وهجرة العمالة	للسيدة ليلى الشال
٨	ـالتنمية في الدول النفطية	الدكتورة سعاد الصباح
٩	ـالمجاعة الإفريقية وأزمات الغذاء	السيد عصام الدين محمد حسن
١٠	ـموقف القاضي الساهر على تدعيم قانون الأحوال الشخصية في تونس	للسيدة حفيظة شقير
١١	ـالموقع الجديد للمرأة العراقية في ظل تشريعات الثورة القانونية	للسيدة ليلى معروف
١٢	ـأوضاع المرأة العربية ومدى تنفيذ الاتفاقية رقم (٥)	للسيدة سيدة عقربي
١٣	ـالمرأة في الأجهزة السياسية والجماهيرية	للسيدة عايدة فهمي
١٤	ـوضع المرأة في المنظمات الجماهيرية تجربة للاتحاد النسائي الأردني	للسيدة هيفاء بشير
١٥	ـالمرأة والأسرة في قوانين الأحوال الشخصية	الدكتورة ليلى معروف
١٦	ـتعدد الزوجات	الدكتور عبد الرحيم صدقي
١٧	ـدور المرأة في المنظمات الجماهيرية	السيدة هالة إسماعيل عثمان

١٨ ـ التشريعات الدولية لحماية المرأة العاملة	الدكتورة بدرية عبدالله العوضي
١٩ ـ وحدة نضال المرأة الفلسطينية والإفريقية	السيدة أمينة الخطيب
٢٠ ـ أوضاع المرأة الفلسطينية ونشاطاتها في الأراضي المحتلة	جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني
٢١ ـ المرأة في الأراضي المحتلة	السيدة سلوى الرافعي
٢٢ ـ المرأة الفلسطينية	السيدة عبلة الدجاني

وعلى الرغم من كثرة الأبحاث التي عرضت على المؤتمر، ولم تتم مناقشتها نظراً لضيق الوقت، سنلاحظ ندرة الدراسات حول المرأة الإفريقية باستثناء بحث السيدة أمينة الخطيب الذي لم يقدم دراسة حول المرأة الإفريقية ولكنه أشاد فيها لا يتجاوز الصفحة الواحدة بنضال المرأة الإفريقية في جنوب أفريقيا وناميبيا ضد التفرقة العنصرية، وكذلك دراسة خاصة حول المجاعة الإفريقية المقدمة من الأستاذ عصام الدين محمد حسن، فجاءت الأبحاث حول المرأة الإفريقية مواكبة للتمثيل المحدود والنادر للوفود الإفريقية في المؤتمر، كما سنلاحظ أيضاً الاهتمام بأوضاع المرأة الفلسطينية في ظل الإحتلال الاستيطاني الصهيوني حيث خصص اليوم الثالث من أيام المؤتمر بأكمله لمناقشة أوضاع المرأة الفلسطينية والأبحاث المقدمة حول هذا الموضوع.

وكانت الجلسة الختامية التي عقدت صباح الخميس الموافق ٢٨ فبراير ١٩٨٥، التي صادق فيها المؤتمر على عدد من التوصيات من أهمها:

ـ مطالبة المؤتمر كل الحكومات العربية والإفريقية بالتوقيع والتصديق وتطبيق العهود والمواثيق والاتفاقات الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية بشأن إلغاء أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الخاصة بمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وكذلك اتفاقيات منظمتي العمل الدولية والعربية الخاصة بتشغيل النساء وحماية حقوقهن في العمل.

ـ يوصي المؤتمر بتشكيل لجان فرعية للجنة أوضاع المرأة العربية (باتحاد المحامين العرب) في البلدان العربية المختلفة وتحت رعاية نقابات المحامين بها.

ـ يوصي المؤتمر بضرورة مكافحة الجفاف والزحف الصحراوي والمجاعة في أفريقيا حتى لا تزداد تبعيتها للنظام الرأسمالي العالمي والشركات المتعددة الجنسية.

ـ يوصي المؤتمر بضرورة وقف الحرب العراقية الإيرانية حرصاً على استقرار المنطقة وبشكل خاص لحماية المرأة في كل من العراق وإيران من التهجير والتشريد والدمار وقيام المنظمات الدولية بالضغط على النظام الإيراني للاستجابة لدعوات السلام العراقية والعالمية.

ـ أوصى المؤتمر بأن عقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة تحضره منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة مع الأطراف المعنية بالصراع في الشرق الأوسط وبحضور كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي على أساس قرارات الأمم المتحدة التي تكرس حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ـ هو السبيل إلى حل عادل ودائم في الشرق الأوسط.

ـ ضرورة دعم المرأة الفلسطينية في الأراضي المحتلة لمواجهة سياسة تهويد الأرض وحمايتها من الممارسات الإرهابية والتعسفية والانتهاكات لحقوقها الأساسية.

ـ تحية المقاومة الوطنية اللبنانية الباسلة في الجنوب، وضرورة مساندة المرأة الصامدة في جنوب لبنان والمساهمة في معركة التحرير من الاحتلال الصهيوني، وضرورة دعمها للصمود ومقاومة كافة عمليات التهجير.

ـ تحية الثورة الفلسطينية، والتأكيد على دعم كفاح الشعب الفلسطيني وعلى حقه في التمسك بكافة حقوقه الوطنية المشروعة بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وضرورة دعم المرأة الفلسطينية في الأراضي المحتلة لمواجهة سياسة تهويد الأرض، وحمايتها من الممارسات الإرهابية والتعسفية والانتهاكات لحقوقها الأساسية، ومساندة السجينات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية.

ـ أعرب المؤتمر عن تضامنه مع حركات التحرير في ناميبيا وجنوب افريقيا وعن إدانته للنظام الاستعماري القائم على الفصل العنصري. وممارساته اللاإنسانية. وإدانة التعاون النووي بين النظام العنصري الصهيوني ونظام جنوب أفريقيا العنصري.

ـ أكد المؤتمر على دعمه وتأييده لقرار اتحاد المحامين العرب باعتبار عام ١٩٨٥ عاماً لحقوق الإنسان بالوطن العربي، ويهيب بكافة المنظمات العربية، والدولية، وخاصة المنظمات النسوية دعم جهود الاتحاد في هذا المضمار والمشاركة الفعالة فيه.

كما أصدر المؤتمر بياناً أسماه «بإعلان القاهرة حول أوضاع المرأة العربية والإفريقية» طالب فيه الحكومات العربية والإفريقية بسرعة التصديق على إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتطبيقها والسعي لدى الأمم المتحدة لإدراج قضية المرأة الفلسطينية والمرأة في جنوب أفريقيا في جدول أعمال مؤتمر نيروبي. وضرورة إشراك ممثلين عن المنظمات غير الحكومية ضمن الوفود الرسمية للحكومات العربية الإفريقية لمؤتمر نيروبي.

وفي النهاية، وبإلقاء نظرة عامة على توصيات المؤتمر ونداءاته، سنلاحظ أن المؤتمر لم

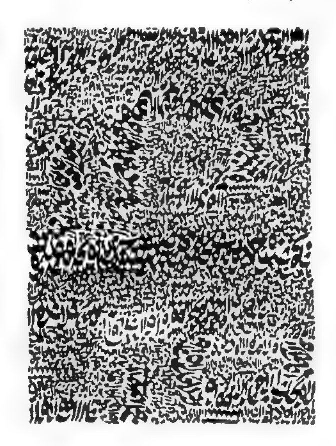
ينحصر في المشكلات الضيقة للمرأة، بل اتسع لطرح العديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع الدولي كمشكلات تبعية العالم الثالث للسوق الإمبريالي العالمي، وقضايا التسلح النووي والسلام العالمي، ومناصرة حركات التحرر والدفاع عن الديمقراطية في بلدان العالم الثالث. وعله من النادر أن يطرح مؤتمراً واحداً مثل هذا الكم الضخم من القضايا والمواقف التي لا تشغل بال المرأة فحسب، بل والعالم كله. ومع ذلك كان من الغريب أن يكون تمثيل الرجال في جلسات المؤتمر (باستثناء جلسة الافتتاح) يكاد يكون معدوماً!!

كما سيلاحظ أيضاً من تابع جلسات المؤتمر أن المناقشات كانت أكثر راديكالية من التوصيات ـ رغم طبيعتها التقدمية الواضحة ـ التي جاءت كتعبير عن الحد الأدنى الذي يمكن الإجماع عليه.

وإن جاء هذا «الحد الأدنى» طموحاً للغاية، فلم يكتف بالبحث عن فرص متساوية مع الرجال في العمل، أو بتعديل ما في قانون الأحوال الشخصية، ولكنه انطلق من أن وضع الاضطهاد والتخلف الذي تعيش فيها المرأة العربية والإفريقية جاء نتيجة لأوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية تحياها وتنوء تحت ثقلها تلك المجتمعات، ولكي تتحرر المرأة لا بد من تحرر تلك المجتمعات بداية اقتصادياً وسياسياً، وأيضاً تنويرها فكرياً. ودون ذلك فليس من المأمول أن تتحرر المرأة...

المجلة العربية للعلوم الانسانية

تصدر عن جامعة الكويت ، فصلية محكمة ، تقدم البحوث الأصيلة والدراسات الميدانية والتطبيقية في شتى فروع العلوم الانسانية والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية



رئيس التحرير
د. عبدالله العتيبي
مديرة التحرير
آمال بدر الغربللي

جميع المراسلات توجه الى رئيس التحرير ص. ب ٢٦٥٨٥ الصفاة - الكويت
هاتف ٨٢١٦٣٩ - ٨١٥٤٥٣ (الشويخ) - تلكس ٢٢٦١٦ KUNIVER

الثقافة العلمية في كتب الاطفال
من ٢٩/١١ إلى ٢/١٢/١٩٨٤

آمال سعد ـ القاهرة
محررة بوزارة الثقافة ـ ج.م.ع.

أقام مركز تنمية الكتاب العربي.. التابع لهيئة الكتاب المصرية.. حلقة دراسية عن الثقافة العلمية في كتب الاطفال وذلك في الفترة من ٢٩/١١/١٩٨٤ إلى ٢/١٢/١٩٨٤ أثناء انعقاد معرض القاهرة الدولي الأول لكتب الأطفال.. وخلال ست جلسات تم مناقشة اثنى عشرة دراسة... أثارت العديد من المشاكل الخاصة بأهمية الاهتمام بالمضمون العلمي في كتب الأطفال.. حضر عديد من الباحثين والمهتمين بثقافة الطفل من مصر والبلاد العربية إذ حضر مشاركون من تونس(د. بشير عمر...) العراق (فاروق سلوم).. الكويت (د. كافية رمضان) الاردن (السيدة روضة الفرح الهدهد ..).

.. وألقت د.سهير القلماوي مقررة الحلقة كلمة أثارت فيها مشكلة دور نشر خاصة لكتاب الطفل... وأيضاً الدعوة للتأليف المشترك للطفل.

والقى السيد / محمودعبد الحميد.. كلمة الشعبة القومية لليونسكو...

وخلال المناقشات أثارت السيدة روضة الفرح الهدهد تساؤلا حول رصد الأعمال التي كتبت للأطفال في الوطن العربي واستفهمت عن مدى نجاح هذه التجارب..

فكان تعليق د. سهير القلماوي.. أن رقم التوزيع في حد ذاته لا يعطي نتيجة وإذا كنا نبحث عن الهدف فلابد أن لانقف عند رقم التوزيع.. الذي يمثل التوزيع العددي بغض النظر عن تحقيق الهدف الذي نسعى إلى نشره من خلال المضمون.

أما يوسف الشاروني فأشار إلى أن ما لدينا هو ببلوجرافيا كتب الأطفال وهو قاصر على مصر أما البلاد العربية فنرجو منظمة الثقافية العربية أن تمدنا باحصاء من الموجود في الوطن العربي. .

وقد أثيرت خلال المناقشات العديد من المشاكل الخاصة بكتاب الطفل. . مثل ارتفاع ثمنه. . وعدم الاهتمام بالطباعة الملونة التي تجذب الطفل. . ناهيك عن عدم الاهتمام والاستفادة من التراث الحضاري والتاريخي والذي يمكن أن نستفيد منه في التأليف للطفل.

وأثار بعض الحضور مشكلة قصور الكتاب المدرسي وعدم جدواه في توصيل الرسالة المرجوة. . وأنه لا ينمي العقل بقدر ما ينمي لدى الطفل. النقل أو الحفظ.

وكان الإجماع على الاهتمام بتنمية روح الابتكار والتفكير المنظم عند الطفل. . . وأنها لا تقع على الكتاب فقط ولكن لا بد من تضافر جميع جهود الأجهزة المعنية. . التربية والتعليم ونوادي العلوم. . ونوادي الرياضة. . وأجهزة الاعلام. . وأننا يجب أن تكون لنا كتبنا الاعلامية التي تنهل من منابعنا الثقافية الاصيلة حتى تُحدث في نفوس الأطفال التوازن الضروري بين ما هو أصيل وما هو مستورد. . . وحتى لا تشعر ثقافتنا العربية الاصيلة بالاغتراب في نفوس الأجيال الجديدة التي ستحمل عبء بناء مستقبل أمتنا العربية.

أهم توصيات الحلقة الدراسية. . .

- الدعوة إلى إقامة دور نشر متخصصة لكتب الأطفال.
- احياء مشروع الناشرين العرب. . . بالتأليف المشترك وبخاصة في مجال الطفل. .
- الاهتمام بمضمون كتاب الطفل من واقع تراثنا وأهداف مجتمعنا.
- إتاحة الفرصة لاكتشاف مؤلفين جدد للطفل بالدعوة إلى المسابقات في مجال التأليف للطفل.
- إقامة معارض لقصص الأطفال. . وتنظيم مهرجانات سينمائية لافلام الأطفال القصصية.
- إعداد قوائم بيلوجرافية عن كتب الاطفال. .
- الزام الناشرين بتقديم النسخ المقررة للدار القومية للكتاب. . . ووضع سعر الكتاب. . وتاريخ الطبع واسم المؤلف بالكامل أو المترجم لضمان حقوق المؤلف.

برنامج حلقة الثقافة العلمية في كتب الاطفال.

ـ الثقافة العلمية في مجلات الأطفال. .

السيدة / نبيلة راشد. .

ـ الفكر العلمي في القصص المتداولة لدى أطفال مصر. .

دكتور. . فيليب اسكاروس

ـ قصص الأطفال العلمية في نصف قرن. .

أ. حامد الشافعي دياب.

ـ اصول القصص العلمية في التراث العربي.

أ. عبد البديع قمحاوي.

ـ معسكرات الكومبيوتر. .

د. مسعد عويس.

ـ الطفل والتكنولوجيا. .

د. يوسف مظهر.

ـ الكتب الاعلامية للاطفال

أ. احمد نجيب.

ـ العلوم لسن ما قبل المدرسة

د. عواطف إبراهيم

ـ تبسيط العلوم (من زاوية عربية. .)

أ. عبد التواب يوسف

ـ قصص الخيال العلمي. . .

أ. ايهاب الأزهري

ـ غرس التفكير العلمي في الأطفال. .

أ. شوقي جلال.

ـ المادة العلمية في كتب الأطفال الصادرة عن هيئة الكتاب. .

أ. لمي المسطيعي.



الندوة العلمية الأولى حول الشلل الدماغي

رضوان الإمام
معهد التنمية الفكرية ـ دمشق

في مدينة دمشق ، وبين التاسع والعشرين من نيسان واليوم التاسع من شهر أيار لعام ١٩٨٥ ، عقدت الندوة العلمية الاولى حول الشلل الدماغي التي قامت بتنظيمها جمعية رعاية الاطفال المصابين بالشلل الدماغي في دمشق SCPS بالتعاون مع الجمعية الدولية للشلل الدماغي لما وراء البحار CPO وتحت إشراف كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، ووزارة الصحة في الجمهورية العربية السورية .

تضمن برنامج اليوم الاول حفل الافتتاح الرسمي في قاعة نقابة الاطباء السوريين ثم المحاضرات التالية للاخصائيين المشاركين في الندوة من الجمعية الدولية للشلل الدماغي :

١ ـ «الشلل الدماغي ـ تشخيص سريري ونظري ـ» للدكتور جو ليام هوسكنغ Dr. Guwilym Hosking (خبير بالشلل الدماغي ، وأخصائي بالامراض العصبية لدى الاطفال) . بين فيهامعنى الشلل الدماغي وأسبابه ، ونتائجه ، وبعض الامور الوقائية والعلاجية .

٢ ـ «تجربة شخصية لحالة في الشلل الدماغي» للخبيرة ماريان وست Mrs. Marianne West (أخصائية اجتماعية في لندن ومصابة بالشلل الدماغي) وقد شرحت كيف استطاعت بالدأب، والوعي ، والصبر ، والمتابعة أن تتغلب على مرضها واليأس، وأن تنتفع مما لديها من بقايا قدرات في شق طريق الحياة ، والتكيف مع ظروفها ، والعيش بسعادة مع رفيق

عمرها زوجها المعوق الذي تغلب هو الآخر على عجزه ، وتنمية بقايا قدراته ليعيش بنجاح وهناء مع زوجته .

٣ ـ «ارتباط ودمج المصاب بالشلل الدماغي بالمجتمع» للدكتوره رث باول Dr. Ruth powell (أخصائية بالصحة العامة للمصابين بالشلل الدماغي) حيث أوضحت أهمية دمج المصاب بالشلل الدماغي في المجتمع . وكيفية تحقيق ذلك في مختلف مراحل العمر ، وخاصة في فترة الطفولة .

٤ ـ «العلاج الفيزيائي المبكر للشلل الدماغي» للخبيرة فال جوردن Mrs. Val Jordan (أخصائية بالمعالجة الفيزيائية) وفيها بينت مدى أثر العلاج الفيزيائي في إفادة الطفل المصاب بالشلل الدماغي في نموه الطبيعي وخدمة نفسه ، ودور الأهل بهذا الشأن ، وضرورة تقبلهم للواقع (بعد تبصيرهم بالمشكلة) وقيامهم بتمارين المعالجة الفيزيائية لطفلهم حسب التوجيهات التي يمليها عليهم الطبيب المختص، وإبعاده عن الحركات الزائدة، وتصحيح الحركات والأوضاع الغير السليمة، وتحقيق الهدف الاساسي لكل ذلك ألا وهو إكساب ابنهم المهارات الضرورية في حياته العملية.

٥ ـ «تقييم للاحتياجات التعليمية عند المصابين بالشلل الدماغي» للخبير باري جونسون Mr. Barry Jonson (أخصائي نفسي في مركز ريجيت بشيفيلد) وقد أوضح أهمية تعليم الاطفال المصابين بالشلل الدماغي عن طريق الالعاب منذ سن مبكرة ، وأهمية تشجيعهم ، وإشعارهم بالعطف والحنان والرعاية . كما أوضح دور المربين في المؤسسات التعليمية الخاصة بهؤلاء الاطفال ، والمعالجين لهم كذلك ، في تعليمهم المهارات بالتدريج ، واستغلال كل ما حولهم في تدريبهم ، ونقل الخبرات لهم ، وإدخالهم تجارب مفيدة لهم وبرمجة ذلك في فترات متعددة ومتطورة ، مع وضع التعليمات اللازمة لها لاجراء التعديلات المناسبة لتحقيق الفائدة المرجوة من التعليم .

٦ ـ «تعليم الاطفال المصابين بالشلل الدماغي» للخبير شيستر غولد Mr Chester Gold (مدير مدرسة أولد بارك الخاصة للمعاقين بالشلل الدماغي بشيفيلد) . وفيها أكد أن أهم وأول شيء نفكر به لدى تعليم هؤلاء الأطفال هو : من أين نبدأ ، ثم الكشف عما لديهم من قدرات ، وبعدها نعمل على تطوير هذه القدرات وتدريبها على ما يفيدهم في أمور حياتهم ، كما شرح أيضاً بعض الاساليب المتبعة في تعليم هذه الفئة من الاطفال .

وفي اليوم الثاني للندوة ألقى الدكتور جو وليام هوسكينغ في مستشفى الاطفال بدمشق محاضرة حول أسباب الشلل الدماغي ، والكشف المبكر له ، ووسائل التشخيص ودور طبيب الاطفال .

كما ساهمت الدكتورة رث باول معه أيضا بالمناقشة والرد على أسئلة بعض الحضور.

وفي اليوم الثالث والرابع والخامس انتقل فريق الاخصائيين المشاركين في الندوة الى معهد التنمية الفكرية بدمشق حيث قاموا بتقويم عمل المعهد ، وفحص أطفاله من المصابين بالشلل الدماغي ، ومن ثم تدريب العاملين فيه على أساليب تعليم ورعاية هؤلاء الاطفال .

وفي اليوم السادس تمت دعوة أهالي الأطفال المصابين بالشلل الدماغي ، والعاملين في هذا الميدان إلى مسرح المعوقين حيث عرض عليهم وشرح لهم طرق الرعاية الحديثة لهذه الفئة من الأطفال وأساليب التعامل معهم .

وفي اليوم السابع والثامن والتاسع كان هناك دورة تدريبية (في مستشفى ابن النفيس) للأخصائيين بالمعالجة الفيزيائية ، ودورة ثانية (في المركز التدريبي للعاملين بالميدان الاجتماعي) للعاملين في تعليم الاطفال المصابين بالشلل الدماغي حول : أنجع الاساليب في تعليمهم الخبرات الحياتية . ودورة ثالثة (في معهد التنمية الفكرية) عن صناعة الاجهزة والالعاب للمصابين بالشلل الدماغي .

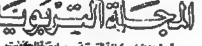
وفي اليوم العاشر تمت مناقشة موضوع الوقاية من الشلل الدماغي مع الاخصائيين في التوليد .

واختتمت الندوة أعمالها يوم الخميس ٩/ ٥/ ١٩٨٥ بتقويم شامل للندوة من قبل الأخصائيين في مجال الصحة ، والأخصائيين في ميدان الرعاية الاجتماعية والتربية .

كانت الندوة حيوية ومفيدة . استطاعت أن تعطي في أيام قليلة الشيء الكثير ، على أصعدة متعددة ، ومجالات مختلفة ، متعلقة في موضوع الشلل الدماغي ورعاية المصابين به ، وطرق الوقاية والعلاج والتعليم والتدريب . وبذا حققت معظم الاهداف التي طمحت في الوصول إليها وهي :

١ ـ التعريف بطرق الوقاية والرعاية الحديثة للاصابة بالشلل الدماغي .
٢ ـ تعميق دور المتخصصين الذين يتعاملون مع الاطفال المصابين بالشلل الدماغي ، وتطوير قدرتهم على اتباع طرق الرعاية الحديثة .





تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية ، تخصصية ، محكّمة

رئيس مجلس الإدارة
د. سعد جاسم الهاشل

رئيس التحرير
أ.د. فكري حسن ريان

تنشر البحوث التربوية ، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة

ومحاضر الحوار التربوي ، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

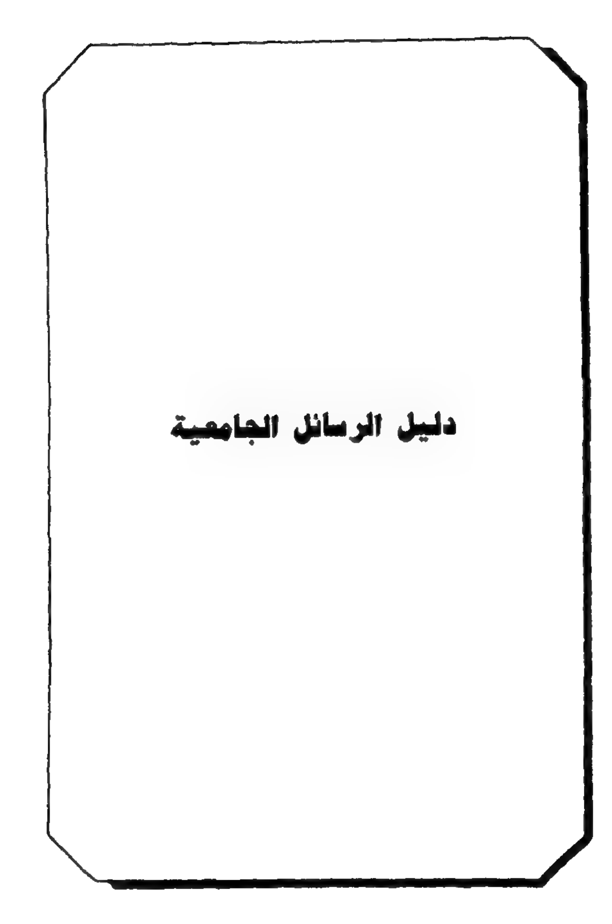
★ تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية
★ تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الاقطار
★ تطلب قواعد النشر من رئيس التحرير
★ تقدم مكافأة رمزية للناشرين بها

الاشتراكات :

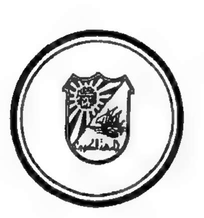
للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب ١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٥ر٢ د.ك	وللطلاب ٥ر١ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي	
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٥ دولاراً أمريكياً	

توجه جميع المراسلات إلى :

رئيس التحرير ـ المجلة التربوية ـ ص.ب ١٣٢٨١ كيفان ـ الكويت



دليل الرسائل الجامعية



دور العسكريين في النظام السياسي السوداني ١٩٠٠ - ١٩٨٢

إعداد : محمد حسن عبد المجيد
اشراف : فاروق يوسف أحمد

رسالة لنيل درجة دكتوراه
الفلسفة في العلوم السياسية

مقدمة الى كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة

قام الباحث في هـذه الدراسـة بمعالجـة دور العسكريـين في النظام السيـاسي السوداني في الفتـرة من ١٩٠٠ ـ ١٩٨٢ ، وقد انقسمت الـدراسة إلى ثـلاثة أبـواب ، انعقد أولهـا لدراسـة الـظاهرة في إطـارها النـظري ، بينما انفـرد الثاني بـالكشف عن جوانب نشـأة الجيش السـوداني وتدخله في الحياة السياسية للمرة الاولى . والنظام الذي أقامته السلطة العسكرية ثم تقويم دور العسكـريين كنخبـة حاكمـة إبان استمـرارهم في الحكم من عـام ٥٨ ـ ١٩٦٤ . أمـا الثـالث فقد تناول فيه الباحث بالدراسة والتحليل أسباب التدخل العسكري الثاني وأشكاله ، والنظام الذي أقامته السلطة العسكرية الثانيـة وأخيراً قـوة وضعف احتمالات استمـرار العسكريـين في السلطة خلال التحديات التي تواجههم وهم يديرون دفة البلاد .

من دراسـة الجزء النـظري توصـل الباحث الى معـرفة أصـل وطبيعة الجيـوش في الـدول النامية ، وبصفة خاصة في افريقيا المدارية ، على أساس أنه أمر حيوي لفهم سلوكهـا السياسي وميلهـا للتدخل والاحـلال محل النـظم المـدنيـة . وهـذه الجيـوش هي بـالـدرجـة الاولى نتـاج استعماري ، فقد اختلفت الدول الاستعمارية في سياستها الخاصـة بتكوين الجيـوش الافريقيـة نتيجة لاختلافها في استراتيجيتها الاستعمارية . وتعد الخلافات بين السياسة الفرنسية والسياسة البريطانيـة هي أكثر الاختـلافات في هـذا المجال . فقـد اعتمدت فـرنسا في إدارة وتنـظيم هذه القـوات على المـواريث الفكريـة والاجتماعيـة لسياستهـا الاستعماريـة المعروفـة باسم الفـرنسة

الاجتماعية وفرنسة النخبة . أما بالنسبة للسياسة البريطانية في تكوين جيوش المستعمرات ، فقد اتبعت أساساً سياستها الاستعمارية العامة ـ الخاصة بالحكم غير المباشر ـ حيث تم تكوين قوات كل اقليم من أقاليم المستعمرات من بين القبائل ذات التقاليد الحربية التي لم يصلها التعليم ولا التنمية الاجتماعية . وانحصرت مهمتهم في حفظ الأمن الداخلي وحماية الحدود ، فهم أقرب إلى مفهوم الشرطة المحلية منها إلى مفهوم الجيش النظامي . هكذا ورثت الجيوش الافريقية عن الاستعمار في تكوينها التناقض في التركيب القبلي مع مجتمعاتها . وورثت وظيفياً انفصالها عن قضايا وطنها وخدمة أغراض الدولة المستعمرة .

كما تتبعت الدراسة أنماط التدخل العسكري في السياسة في افريقيا المدارية ، ومنها توصلت الى ثلاثة انماط لهذا التدخل . النمط الاول تميز بالسلبية والبعد عن التدخل السياسي ، وهو ما ظهر في المرحلة التالية مباشرة للحصول على الاستقلال . والنمط الثاني التمرد العسكري الذي لم يكن يهدف الى الاطاحة بالحكومات القائمة ، ولكن كان هدفه إجبار الحكومات على منح الجيوش المزيد من الامتيازات . أما النمط الثالث ففيه سيطر العسكريون سيطرة كاملة على نظام الحكم ، وذلك يرجع لأسباب متعددة.

أما من حيث الأسباب التي أدت إلى تدخل العسكريين في السياسة، فقد أشارت الدراسة إلى أن التدخل العسكري يرجع في الأساس إلى محصلة العديد من العوامل التي تنتج من البيئة الداخلية بالاضافة إلى تأثير بعض العوامل الخارجية عن هذه البيئة .

كما توصلت الدراسة إلى أنه بمجرد قيام العسكريين بحركة طرد الحكومات المدنية من السلطة يسعى قادة الحركة إلى تبرير وجودهم واستيلائهم على السلطة . وتصبح أول مهمة هي إثبات أن إقامة حكم عسكري في البلاد أمر ضروري وحتمي، كما يقيمون نظاماً مركزياً موحداً يرفض المعارضة ويبني مؤسسات غير سياسية بالتحالف مع الجهاز الاداري في الدولة.

وتوصلت الدراسة النظرية أيضاً لرأيين حول أداء العسكريين كنخبة حاكمة من خلال تعاملهم مع المشكلات التي قهرت النظم المدنية ، فالرأي الاول ينطلق من أنه نظراً لكون المؤسسة العسكرية مؤسسة حديثة فعادة ما تكون النخبة العسكرية نخبة تحديثية تستطيع أن تجد حلولاً للمشاكل التي قهرت النظم المدنية . أما الرأي الثاني فيفضي إلى أن تدخل الجيش في السلطة لا يقود إلى تنمية سياسية حقيقية ، بل إلى تفاقم الازمات التي أدت إلى انهيار النظم المدنية ويستشهدون في ذلك بواقع الدول الافريقية المدارية ودول أمريكا اللاتينية . وكان على الباحث أن يتحقق من صحة الرأيين بالنسبة للواقع السوداني .

وبشأن الباب الثاني من الدراسة توصلت الدراسة إلى أن الجيش السوداني نشأ وشب

مكبلا بالمكابل ، الامر الذي كان له دور كبير في ابتعاده عن الحياة السياسية . كما أن التكوين السلالي والتركيب الاجتماعي للجيش كان لا يسمح له بالتدخل في الحكم . وقد توصل الباحث في هذا الخصوص إلى أن البيئة الداخلية للسودان كانت أكثر العوامل أهمية في تحديد هذا التدخل ، فقد أشارت الدراسة في هذا الخصوص إلى أن المرحلة التالية على حصول السودان على استقلاله أي بعد سنتين من الاستقلال في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ - أشارت إلى أن البلاد شهدت أول تدخل عسكري في افريقيا المدارية بقيادة الفريق ابراهيم عبود الذي دعي للتدخل من قبل رئيس الوزراء عبد الله خليل نتيجة للتناقض الحاد في السياسة والصراع على السلطة بين الجماعة الحاكمة المدنية . ومن ثم جاءت دعوة رئيس الوزراء المدني السيد/ عبد الله خليل والسيد عبد الرحمن المهدي زعيم طائفة الانصار وراعي حزب الامة للعسكريين للتدخل والزج بالجيش في شؤون الحكم . وقد ساعد على ذلك ضعف النظام السياسي وعدم فاعليته . بالاضافة إلى التأثيرات الخارجية إبان تلك الفترة السابقة على التدخل والتي تمخض عنها ازدياد قوة الجيش .

ومن ثم اتضح للباحث من معالجة تدخل العسكريين في السلطة إبان العام ١٩٥٨ أن التدخل قد تم من قبل بعض قطاعات الطبقات العليا والوسطى لتحقيق أهدافهم الخاصة ولاحتواء الحركة الشعبية . كما أن الفئات العسكرية التي استلمت السلطة مرتبطة بالمواريث الاستعمارية والافكار الغربية وذلك من خلال تدريبهم في بريطانيا ، الامر الذي كان له أثر كبير في ثقافاتهم العسكرية واتجاهاتهم السياسية . كما أن العناصر المدنية التي سلمتهم السلطة كانت أيضاً حليفة لبريطانيا في حكم السودان إبان الحكم الثنائي واستمرت على علاقة صداقة معها بعد الاستقلال .

وقد أشارت الدراسة إلى أن الفريق عبود اعتبر حركته نقطة تحول من الفوضى إلى الاستقرار ، ومن الفساد والدمار السياسي إلى الحكم الاصلح ، لذلك أطلق عليها ثورة . إلا أن الباحث أكد بأن حركة عبود لم تكن ثورة نابعة من الجيش . لأن الثورة لا بد أن تكون متجاوبة مع متطلبات الشعب ومصالحه ، لأنها جزء من التحولات الوطنية الشعبية ضد تحكم الاقطاعيين والاستعماريين ، بل كان انقلاباً عسكرياً تم عن طريق التسليم السلمي للسلطة من قادة حزب الأمة المدنيين إلى حفنة من الضباط التقليديين تعبيراً عن اتجاهات قيادة حزب الامة ومصالحهم الخاصة لاحتواء الحركة الشعبية .

ولذلك فإن الصفوة العسكرية التي تربعت على عرش السلطة لم تكن مختلفة اختلافاً كلياً عن الصفوة المدنية التي تولت الحكم بعد الاستقلال مباشرة وقد أدت الخلافات بين العسكريين إلى صراعات فاقت الصراع الحزبي السابق على حكم العسكريين . فبالرغم من سيطرة

العسكريين على دفة الامور في البلاد وانفرادهم بإدارة الحكم من خلال مجلس عسكري ومجلس وزراء معظمه من العسكريين إلا أنهم لم يستطيعوا السيطرة على الخلافات الشخصية بين النخبة العسكرية الحاكمة . مما أدى إلى وقوع عدة انقلابات عسكرية تالية ، ويذكر منها انقلاب اللواء عبد الرحيم شنان ، والعميد محي الدين والذي نجح في تحقيق هدفه بإبعاد نائب القائد العام من عضوية المجلس العسكري وأصبح قادته أعضاء بالمجلس العسكري الذي شكل من جديد . ثم حدثت حركة ثانية قادها اللواء عبد الرحيم شنان والعميد محي الدين ، بهدف إبعاد اللواء حسن بشير الذي انتهج خطة سلفه الرامي إلى تنفيذ سياسة حزب الامة ، والمرتبطة بالولايات المتحدة ، إلا أن الحركة فشلت وحكم على قادة الحركة بالسجن . وحدثت حركة ثالثة بقيادة أعضاء من مدرسة سلاح المشاة في نوفمبر ١٩٥٩ بهدف إسقاط النظام ، إلا أنه تم القبض على قادتها وحكم على خمسة منهم بالاعدام .

أما في مجال التنمية الاقتصادية فقد كان سلوك العسكريين مشابهاً للمنهج الذي سارت عليه السلطة المدنية السابقة على التدخل العسكري ، فقد اتجهوا نحو الاعتماد على المصادر الخارجية كالمعونات والقروض الاجنبية لتمويل مشروعات التنمية ، حيث تم تموين أكثر من ٧٠٪ من هذه المشروعات من مصادر أجنبية من البنك الدولي للانشاء والتعمير . أو في شكل معونات من الولايات المتحدة . ولكن خططهم الاقتصادية لم تكن قومية واضحة الاهداف مدروسة مما أدى إلى فشلها في تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة وأدت إلى ظهور الاختناقات في معظم القطاعات وشعور كل مواطن بوطأة الازمة الاقتصادية . وزاد المشكلة حدة احتدام أزمة التوزيع التي تمثلت في التفاوت الحاد في الدخول والثروات وتركيز الثروة والدخل في أيدي عدد محدود من الاغنياء .

وقد اتضح للباحث بأن الاسباب التي أدت إلى فشل الصفوة العسكرية في تحقيق أي تنمية اقتصادية أو سياسية يرجع في الاساس لفشلها في تعبئة الجماهير حول بعض الاهداف والقيم الجماعية كوسيلة لزيادة المدخلات من الموارد البشرية والمادية اللازمة للتنمية ، وكأداء لبناء التكامل في مجتمع سياسي غير ثابت الاركان بسبب مواريث التنشئة الاستعمارية المترسبة في أعماقها ، مما جعلها تميل إلى الاعتماد على رموز وقيم بيئة ثقافية أجنبية ، وبالتالي اتبعت استراتيجية في التنمية قوامها الاعتماد الكثيف على المشاركة الاجنبية في الميدانين المالي والفني مع تعبئة محدودة للموارد القومية سواء المادية أم البشرية . وعندما بدأ ينكشف للجماهير فشل النظام العسكري وللتمويه على الجماهير اتجه قادة النظام الحاكم من العسكريين إلى إقامة مؤسسات مدنية لايهام الشعب بأن حكومة الانقلاب بصدد إعادة الحياة الديمقراطية للبلاد . فانشأوا المجلس المركزي ومجالس المديريات ومؤسسات الحكم المحلي . إلا أن تلك المؤسسات

فشلت في أداء الوظائف التي كان المفروض أن تقوم بها وخصوصاً فيما يتعلق بالمشاركة السياسية ، فكانت إطارات مفرغة من كل مضمون وظلت السلطة مركزة في يد الحكام العسكريين . ومن ثم لم تستطع الحكومة العسكرية الاولى تقديم الرضا النفسي للجماهير . ومن ثم كان الاعتماد على استخدام الجيش في عملية القمع ورفض المعارضة الدستورية للنظام ومصادرة الحريات والزج بالمواطنين في السجون والمعتقلات وعلاوة على ذلك تفاقمت الازمات الداخلية ، وعلى رأسها أزمة التكامل القومي والتي كانت أخطرها مشكلة الجنوب . عند ذلك وضحت الرؤية للشعب وأخذ يقاوم الحكم العسكري بكل ما أوتي من قوة حتى توج ذلك بثورة أكتوبر ١٩٦٤ التي أطاحت بالنظام العسكري الاول بجميع مؤسساته الدستورية .

وهذا يؤكد الفرضية التي ترى عدم قدرة القوات المسلحة على إحداث التنمية السياسية والاقتصادية على الأقل بالنسبة لحالة السودان موضوع الدراسة .

في الباب الثالث تمت دراسة التدخل الثاني للعسكريين في الحكم حيث طرحت الصفوة العسكرية نفسها للمرة الثانية في ٢٥ مايو ١٩٦٩ كبديل للصفوة المدنية التي عجزت مرة ثانية عن مواجهة مشكلات التخلف وتحقيق قدر يعتد به في التنمية . فبعد انتهاء التدخل العسكري الاول في الحكم أصبح الصراع الحزبي على أشده ، الامر الذي أدى إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي الذي عانت منه البلاد في الفترة بين ثورة أكتوبر ٦٤ ، ومايو ١٩٦٩ والذي نتج من أكثر من سبب كالصراع بين اليمين واليسار . والصراع بين الاحزاب التقليدية وبعضها البعض وبين أجنحتها . وبالرغم من تعديل الدستور لتحقيق أهداف الحزبين المسيطرين ، فقد احتدم الصراع وأخذ شكلا أكثر خطورة مع السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية . وقد كان لعدم الاستقرار السياسي أثره على الأوضاع الاقتصادية فأدى إلى ضعف تشغيل رؤوس الاموال السودانية والاجنبية في أي مشاريع استثمارية طويلة المدى كما أدى إلى انتشار البطالة بين العمال . فكان من الطبيعي ألا تغامر الرأسمالية بأموالها في مثل هذه الظروف السياسية غير المستقرة وخصوصاً في الجنوب مما أدى إلى دوام الازمة الاقتصادية ، وبالتاليانعكست نتائج هذا التعقيد على الصراع السياسي داخل البلاد ، فقد كان من أهم الاسباب التي أدت إلى انتشار التمرد في الجنوب أن خطة السنوات العشر كانت تخص الشمال بالقدر الاكبر من الاستثمارات .

كما عملت الاحزاب الطائفية على تعميق المشاعر العنصرية والطائفية وبالتالي ظهرت في بداية الستينات الاتجاهات الانفصالية في أقاليم السودان المختلفة . وقد زاد من حدتها تركز السودانيين في الشمال الاوسط للبلاد ،حول مقر السلطة في الخرطوم مما مكن أهل هذا الاقليم

من السيطرة على كل أجهزة الدولة والنظام السياسي ، والادارة والقطاع العام والخاص . وكان قد سهل لهم المستعمر هذه المهمة عند رحيله من البلاد ويتسلمهم مفاتيح الهيمنة الاقتصادية ، وقد أدى هذا الوضع إلى إثارة حفيظة باقي الاقاليم في السودان . فالتفاوت في التنمية الاقتصادية بين الاقاليم أدى إلى خلق فجوة اقتصادية واجتماعية رهيبة تولدت عنها مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية بين الاقاليم المختلفة ، وظهر صراع الاقاليم الذي قاد إلى التفكك القومي ، ومن ناحية أخرى فإن التفكك القومي في السودان أدى بدوره إلى عدم نمو نظام حزبي متماسك وايجاد أحزاب سياسية قومية ، فبسبب النزاعات الاقليمية أصبحت الاحزاب السياسية ضعيفة ، واتسمت بالصفة الاقليمية إلى حد كبير ، كما افتقرت إلى النظرة القومية الواسعة ، التي تتخطى الحدود والمصالح الاقليمية . لذلك أصبحت سيادة المشاعر الاقليمية على الشعور القومي ، إحدى خصائص الحياة السياسية في السودان.

وقد أثبت الباحث بأن هذا الصراع الدائر بين الاحزاب سرعان ما انتقل الى داخل القوات المسلحة ، الامر الذي أدى إلى بروز وعي مرتفع داخل تنظيم الضباط الاحرار ، والاتجاه للتدخل لحماية المصلحة القومية ، على أساس أن السيطرة العسكرية سوف تكون أكثر فعالية في معالجة أزمات النظام السياسي . مما مهد الطريق للجيش للاستيلاء على السلطة للمرة الثانية .
وعليه يمكن تفسير الدور السياسي للعسكريين في السودان بصفة عامة في ضوء الجذور التاريخية لنشأة الجيش السوداني من ناحية ، وطبيعة النظام السياسي السوداني حيث لم يكتمل بعد نمو المؤسسات السياسية ، الامر الذي فتح أمام الجيش مجالاً واسعاً للقيام بمهام الاجهزة السياسية ، فضلاً عن أن الجيش السوداني ليست لديه ثمة مهام عسكرية بحتة للقيام بها ، مما يترتب عليه وجود طاقات فائضة لدور غير عسكري (extramilitay) ، هذه النتيجة تبرهن على صدق الفرض الرئيسي الثاني من الدراسة المذكور في مقدمة الدراسة على أساس أن التدخل العسكري الثاني نتج بسبب غياب المؤسسات السياسية الفعالة في المجتمع السوداني القادرة على أن تكون وسيطاً ملطفاً للعمل السياسي للجماعة إبان الفترة الكائنة من ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ الى ٢٥ مايو ١٩٦٩ .

من تجربة التدخل العسكري الثاني في الحكم في السودان استبان للباحث أن تنظيم الضباط الاحرار لم يتجاوز في تفاعله بناءه العسكري الى التفاعل الموضوعي مع النخبة السياسية المثقفة من المدنيين . فأفكار هؤلاء الضباط تنتمي الى الأفكار التقليدية أو المحافظة التي تهدف إلى المحافظة على النظم التقليدية فهي أفكار إصلاحية تسعى إلى تعديل بعض الاوضاع وتحسينها في إطار الهياكل التقليدية للمجتمع . لذلك استعان هؤلاء الضباط برجال السياسة السابقين ومن الوزراء وزعماء الأحزاب السياسية المختلفة ، الشيوعي والوطني الاتحادي ،

والأمة ، والميثاق الإسلامي الذين كانوا يعارضون النظام السياسي السابق على تدخل الجيش وذلك في تشكيل الاتحاد الاشتراكي السوداني كحزب طليعي يقوم بتوسيع قاعدته بالتدريج ويسعى إلى تنظيم حركة الجيش وتحويلها إلى مؤسسات جديدة . فكان هدفه تكوين حركة واسعة تشتمل على عدد من الجماعات والطبقات لإبعاد الفئات التقليدية المسيطرة وإضعاف قبضتها ، كما قام بعملية تعبئة سياسية مكثفة للقطاعات الدنيا في المجتمع ، وللقوى الاجتماعية المهتمة بالتغيير .

وهناك ثلاثة عوامل أمكن بفضلها لنظام التدخل العسكري الثاني التحكم في العملية التعبوية والقاعدة الجماهيرية المؤيدة له . أولها الاشباع الرمزي في شكل إنماط القيادة الكاريزمية[1] ، فمما لا شك فيه أن القيادة الكاريزمية ضرورية لمثل هذا النظام ، فقد سيطر النميري على الجماهير ويمكن تفسير ذلك على أساس كارزيمي ، كما تمثل الاشباع الرمزي فيما قدمه نميري من رموز جديدة للكرامة ، وأعمال قومية كعمليات التأميم للممتلكات الاجنبية وإجراءات الاستقلال الاقتصادي وحل مشكلة الجنوب ، وثانيها الاشباع المادي في شكل زيادة الاجور والمرتبات والخدمات والتوسع في التشغيل العام . . الخ ، الامر الذي زاد في تماسك قاعدة التأييد الجماهيرية خلف هذا النظام . وثالثها: أقام النظام مؤسسات المشاركة الشعبية لربط الجماعات المؤيدة مباشرة بهياكل الدولة لزيادة التحكم في القطاعات المعبأة.

ولكن ترتب على عملية التعبئة السياسية التي صاحبت هذا النظام أمران واضحان أولها : خلق قواعد جديدة للشرعية ، وثانيهما : ـ وهو الاهم ـ أنه أوجد قيوداً خطيرة على الموارد الاقتصادية ، إذ أن زيادة المطالب المادية أدت مباشرة إلى التضخم ، وخلق بذلك مشاكل عديدة لعملية الضبط الاجتماعي ، وخاصة أن هناك شبه إجماع بين الدراسين على أن هناك علاقة ارتباط موجبة قوية بين التعبئة الاجتماعية والسياسية ، وبين عدم الاستقرار السياسي .

فوفقاً لنظرية الفجوة gap theory عند «هنتنجتون» فإن عملية التعبئة تولد مستويات جديدة من الطموح والرغبات يعجز المجتمع النامي عن إشباعها ، مما يولد الاحباط الاجتماعي وعدم الرضى[1] فعملية التعبئة الاجتماعية قد أدت إلى ظهور مطالب سياسية واقتصادية جديدة عجز نظام مايو عن استيعاب هذه المطالب كما أن التنظيم السياسي الوحيد في البلاد ، وهو الاتحاد الإشتراكي والذي كان يعول عليه صهر كافة الروابط والاتجاهات لم يكن له أي تأثير في ضبط الجماهير أو تحقيق المشاركة السياسية . كما أنه بالرغم من أن السلطة أقامت اللامركزية الادارية والسياسية ، على أسس توزيع السلطات والاختصاصات في الاقاليم بهدف نقل السلطة للجماهير ، إلا أنها فشلت في تحقيق قدر من التكيف بين العناصر المختلفة غير المتجانسة في

النظام السياسي ، وبالتالي لم تخلق اتفاقاً فيما بينها الامر الذي أدى في النهاية الى فشل خلق نظام سياسي مستقر .

أما من الناحية الاقتصادية فقد تدخل العسكريون بصورة واضحة في الحياة الاقتصادية وسيطروا سيطرة شبه كاملة على الموارد القومية لتقييد استثمارها وتوزيعها بصورة أكثر عدالة ، كما عمل النظام في البداية على بلورة الاحساس القومي برغبة عارمة في التنمية القومية والاستقلال الذاتي ورفض التبعية فقد أدرك النظام أن واحداً من أهم مشاكل السودان السابقة على قيامه هي عدم قدرته على الحد من السيطرة الاقطاعية في الداخل والنفوذ المتزايد للرأسمالية الاجنبية والتبعية الاقتصادية للخارج . ومن هنا جاء التفكير في استخدام الدولة لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية مع الخارج . وأصبحت هذه الرؤية القومية عميقة فيما عكسته الدساتير بصورة مكثفة من مفاهيم قومية. إلا أن هذا الطريق قد فشل في تحقيق التنمية. ويرجع ذلك لقصور في القائمين عليها مما أدى إلى قيام النظام ببناء استراتيجية جديدة في التنمية تقوم على الاعتماد الكامل على رأس المال الاجنبي من أجل تصنيع البلاد . وقد أدى ذلك تقريباً إلى كارثة كاملة حيث عانى السودان من تدهور سريع في ميزان مدفوعاته وفقدت كميات هائلة من الاحتياطات الخارجية وفشلت فشلاً ذريعاً في اجتذاب أية كميات من رؤوس الاموال الاجنبية التي قدرت الخطة ضرورة توافرها لتأمين مستقبل التصنيع في السودان . والمحصلة النهائية في ذلك هي أنه أصبح السودان في مقدمة الدول ذات المعدلات العالية في التضخم المالي .

يكون النظام القائم هو نظام إصلاحي فإن التغيير الذي أحدثه ليس تغييراً ثورياً إذ أنه لم يتبن بتراً راديكالياً للماضي وإزالة كاملة للهياكل القائمة ، بل إنه احتفظ باستمرارية الماضي وتقاليده وقيمه وحاول تكييفه مع الظروف والمتطلبات الجديدة ، إلا أن ضعف النظام وقف عقبة أمام ذلك . فعلى الرغم من أن السلطة أضعفت القوة السياسية للقوى الاجتماعية التقليدية المسيطرة ، إلا أنه لم يضعف قوتها الاقتصادية ولم تتخذ أي إجراءات حاسمة لتقليص نفوذها وذلك لايمان النظام بامكانية تحقيق التنمية بادنى حد من الصراع الاجتماعي من خلال الأخذ بمبدأ التقاء المصالح بين الجماعات المختلفة .

كما أنه على الرغم من التغيير الايجابي الذي حققه هؤلاء العسكريون المتحالفون مع البيروقراطية ، إلا أنهم فشلوا في تحقيق التنمية والديمقراطية والاستقرار السياسي فيظهر من الدراسة للتدخل العسكري الثاني في الفترة ٦٩ ـ ١٩٨٢ فشل عسكريين للمرة الثانية في أن يكونوا قوة تحديثية[١١] . فالتدخل العسكري في السودان لم يتحول إلى ثورة شاملة ، وإنما تمخض فقط عن مجرد تغييرات محدودة في النظام القائم وبالتالي لم يعمد إلى تغيير الضوابط والتقاليد الاساسية التي ينبغي على النظام السياسي أن يعمل من خلالها . كما أنه وإن كان قد

قبل الديمقراطية كنظام سياسي فإنه قبلها في ثوبها الاجتماعي وليس السياسي وبالتالي لم يسمح بتعدد الاحزاب ، وبحرية الرأي والمعارضة الدستورية . بل أنه بالنسبة للجانب الاجتماعي فإن النجاح كان محدوداً بسبب المشاكل الاقتصادية واستمرار عدم العدالة الاجتماعية . كما لم يتمكن النظام من تحقيق الاستقرار المطلوب بدليل وقوع ما يقرب من عشر محاولات انقلاب عسكري ضده بالاضافة الى تصاعد مشكلة الجنوب عدة مرات .

الهوامش

(١) كلمة charisma أصلها يوناني ومعناها الأصلي اللفظي (هدية) واستخدمت أصلاً بمعنى موهبة الهدية . وأهم ما يلاحظ بالنسبة للتطور السياسي في افريقيا ظهور العديد من الزعامات الكاريزمية -Charismatic lead ership وذلك يرجع إلى أن المجتمعات الافريقية تهتم بالرموز وبالسلطة الشخصية حتى أن العامة من الافريقيين ينظرون لرئيس الدولة على أنه زعيم بالمفهوم التقليدي المتمثل في الزعماء التقليديين . لذلك تقوم القيادة الكاريزمية على تمتع الزعيم بصفات تضفي على القائد جاذبية خاصة من ناحية كما يستمد منها الزعيم سلطات واسعة من ناحية أخرى تتيح له التفوق على المنظمات السياسية خاصة في الدول النامية ، يرى (ناي) أن ضعف المؤسسات السياسية يتيح لهذه القيادة مجالاً أوسع في خدمة الحركة السياسية وفي تحديد الاستراتيجيات داخل إطار العملية السياسية . ويكتمل بناء الشخصية الكاريزمية كما أوضح (فيبر) من خلال عملية منظمة يتم من خلالها تحويل هذه الشخصية الى نمط طقوس فرعية -Routinization and Ritu lization ويعامل على أنه قوة غير عادية من البشر تقوم بتضخيمها أجهزة الدعاية والاعلام .

عادة تواجه القيادة الكاريزمية في الدول النامية بعض المشاكل وأهمها انهيار القيادة الكاريزمية وانفصالها في قمة التنظيم السياسي عن الجماهير وخير مثال على ذلك الرئيس نكروما الذي صور نفسه أنه(المسيح الاسود). واستمرارية هذه الزعامة تستند أساساً إلى تحويل الولاء من شخص القائد الى الحزب . فقد قامت هذه الزعامة بربط الجماهير به شخصياً كزعيم لا كزعيم حزب . وقد أوضح «متشلز» هذه الظاهرة حينما أكد عدم وجود قائد للحزب الواحد لم يدع أنه يمثل الحزب أو بمعنى آخر «الحزب هو أنا» . . لمزيد من المعلومات عن القيادة الكاريزمية اقرأ :

Max Weber, Social and Economic Organization New York Free Press, 1946, pp- 358- 361.
Robert Michels, Political Parties (New York, Collien Book, 1962, P. 221.
Lucian Pye, The Non- western Political Process, in Harry Eckstein and David Apten (eds) Comparative Politics, (New York: The free of Glenes 1963) PP. 38-41.
Huntinton Political Order, OP. cit., PP 42- 43.

(١) والجدير بالذكر أن كل من «فاينر» و «بيل» وضع لنا مقياسين لنجاح أهداف الانقلاب العسكري . المقياس الاول يتبلور في مدى نجاح الصفوة العسكرية في بناء نظام سياسي مدني مستقر ، لا تهدده الانقلابات العسكرية وفي هذا الخصوص يقول «فاينر» أن الطريقة الوحيدة لمنع ذلك التحرك الدائم ما بين ثكنات الجيش وقصور الرئاسة هي نجاح الصفوة العسكرية في بناء نظام جديد لا يحتاج إلى العسكريين ولا يحتاجون هم إليه .

أما المقياس الثاني ، فيعتمد على الموقف الداخلي في الجيش وعلاقات القوة السائدة بين صفوفه . فالجيوش التي تتمتع بدرجة عالية في التماسك والترابط الداخلي يكون لها مقدرة أكبر على التدخل في الشؤون

السياسية ، وتكون أيضا ذات كفاءة أفضل في اتباع سياسات سليمة واصدار قرارات متناسقة . بينما يؤدي الافتقاد الى رابطة التماسك الداخلي الى انقلابات غير مستقرة لأن الجيش غير المتحد يتمزق إلى شيع متصارعة بحيث يصعب فصله عن السياسة . وإذا انتقلنا إلى الواقع السوداني لتطبيق تلك المقاييس على تجربة العسكريين إبان الفترة ٥٨ ـ ١٩٨٢ نجدهم لم ينجحوا في إقامة نظام سياسي مدني مستقر ، كما أن ضعف الترابط والتماسك داخل الجيش كان وراء تضاؤل الامكانيات السياسية في ممارستهم للسلطة وتوجيه التنمية السياسية فعلى سبيل المثال شهد السودان ما لا يقل عن أربع مؤامرات عسكرية في السنة التي أعقبت انقلاب الفريق ابراهيم عبود عام ١٩٥٨، وإحدى وعشرين محاولة انقلاب في عهد العقيد نميري ١٩٦٩م .

انظر : ما الذي يجري في السودان ؟ ، مجلة النهضة الكويتية العدد ٨٧٥ ـ السنة الثامنة عشرة ، ١١ أغسطس ١٩٨٤ ، ص ١٠٥ .



دراسة تقويمية في استراتيجية التصنيع في البلدان المتخلفة مع الإشارة بصفة خاصة إلى التجربتين السورية والعراقية

إعداد	:	فاروق محمود الحمد*	رسالة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ـ ١٩٨٢ ـ أجازتها اللجنة بتقدير امتياز.
إشراف	:	عمرو محي الدين	

لجنة	:	عمرو محي الدين	رئيساً
المناقشة	:	محمود عبد الفضيل	عضواً
والحكم	:	محمد رضا العدل	عضواً

اتجهت سياسات غالبية البلدان المتخلفة التي نالت استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية إلى دعم هذا الاستقلال وتأكيده بالاستقلال الاقتصادي، وأول خطوة لتحقيق هذا الاستقلال هي التصنيع. لذلك انتهجت غالبية هذه البلدان استراتيجيتين للتصنيع: إحلال الواردات، والتصنيع للتصدير. وقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن استراتيجية جديدة للتنمية، تطرح في إطار الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد، وهي استراتيجية الاعتماد على الذات أو استراتيجية التوجه الداخلي، وجانب التصنيع في هذه الاستراتيجية تمثله استراتيجية التصنيع الجديدة المسماة: استراتيجية إشباع الاحتياجات الاساسية للسكان. ونظراً لحداثة هذه الاستراتيجية، وعدم دخولها حيز التطبيق الفعلي الكامل بعد، وقلة الكتابات المتوفرة عنها، فانه من الصعب إزاء هذا الوضع إجراء أي تقييم شامل لها.

وقد اكتفى الباحث في رسالته بعرض استراتيجيتين: إحلال الواردات، والتصنيع للتصدير، وتقييم كل منها على مستويين، مستوى البلدان المتخلفة مجتمعة، ومستوى كل من التجربتين السورية والعراقية بصورة فردية.

وتتألف الرسالة من أربعة أبواب، تتضمن فيما بينها أربعة عشر فصلاً، تقع في (٥٧٤ صفحة).

(*) طالب دكتوراه متفرغ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الباب الأول: الإطار النظري للبحث

يتكون من ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أهمية التصنيع ودوره في استراتيجيات التنمية:

عرض الباحث هنا تعريفات متعددة للتصنيع، انتهى منها إلى التعريف الآتي: «التصنيع هو العملية التي يتم بموجبها نفي التخلف، عن طريق تغير بنية الاقتصاد التابع المشوهة إلى اقتصاد مستقل ببنية هيكلية متنوعة، يسيطر فيها قطاع صناعي ديناميكي قادر على إنتاج مختلف الوسائل الانتاجية والاستهلاكية، وعلى تحقيق معدل مرتفع لنمو الاقتصاد، مع التركيز على أن يتخصص هذا القطاع في إنتاج المنتجات الصناعية التي تشبع الحاجات الاساسية للسكان، وكذلك المنتجات التي تشير آفاق الطلب العالمي في المستقبل إلى زيادة الطلب عليها، والاستفادة ما أمكن في هذا المجال من التخصص وتقسيم العمل الدولي في إطار التكتلات الاقليمية لبلدان في مستويات متقاربة من النمو».

ثم عرض بالتفصيل إلى دور الصناعة في خلق التشابك بين مختلف قطاعات الاقتصاد، ودورها أيضاً في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي وفي زيادة التشغيل وحل مشكلة البطالة، وفي تنويع التركيب الهيكلي للتجارة الخارجية.

وعرج بعد ذلك إلى قضية اختيار النمط الملائم للتصنيع، والمفاضلة بين التصنيع الخفيف «الاستهلاكي» والتصنيع الثقيل «الانتاجي»، وخلص إلى أن النمط الملائم للتصنيع في البلدان المتخلفة، بهدف تغير واقع هذه البلدان إلى إقتصاديات يسودها هيكل صناعي زراعي متقدم، يقوم على أساس إعطاء الصناعة أولوية في توزيع الاستثمارات بين الانشطة الاقتصادية المختلفة، وإعطاء فرع صناعات سلع الانتاج أولوية في علاقته بفرع صناعات سلع الاستهلاك، حتى يتم إيجاد الاساس الصناعي الراسخ للاقتصاد القومي، لأن صناعات سلع الانتاج هي العصب الأساسي في استمرارية عملية تنمية البلدان المتخلفة في المستقبل، على أن يتم توجيه جزء من الاستثمارات إلى فرع صناعات سلع الاستهلاك، بحيث يكفل نمو الطاقة الانتاجية لهذا الفرع بمعدل مساو لمعدل الزيادة في عدد العاملين الجدد، حتى يتأمن لهؤلا مستوى من الاستهلاك، لا يقل عن مستوى الاستهلاك السائد للعاملين في الوقت الحالي، على أن يرتفع في المستقبل، كلما زادت الطاقة الانتاجية لفرع صناعات سلع الانتاج.

الفصل الثاني: استراتيجية إحلال الواردات:

درس الباحث في هذا الفصل استراتيجية إحلال الـواردات بشكل تفصيـلي ومعمق، فقد تعرض في البداية للاطـار التاريخي الـذي أوجد اسـتراتيجية إحـلال الواردات بـالشكل الـذي طبقت فيه في غالبية البلدان النامية، وكونها حلقـة جديـدة من حلقات تقـسيم العمـل الدولي، تثبت تبعية اقتصاديات البلدان المتخلفة لاقتصـاديات البلدان المتقـدمة من خـلال تخصص هذه الأخيرة في فروع الصنـاعات القـائدة الجـديدة (البـتروكيماويـات، الالكترونيـات، الهندسيـات الـدقيقة...) وتتخصص البلدان المتخلفـة في إنتاج السلع الاستهـلاكية التقليـدية (النسيـج، الأغذية)، وبعض السلع الانتاجية التقليدية (الاسمنت، الفولاذ)، وبعض السلع الاستهلاكية المعمرة (الثلاجات، التليفزيونات، وبعض أنواع السيارات).

ثم عرض للأسباب التي دفعت البلدان المتخلفة لانتهاج مثل هذه الاستراتيجية، وهي في حقيقتها حلول لاهم المشكلات التي تعانيها مثل: تنويع الانتاج وزيادة التشغيل، زيادة الادخار والاستثمار، مواجهة مشكلة الاختلال الخارجي، الاكتفاء الذاتي...

وبعدها عرض بالتفصيل لمراحـل التصنيع عن طـريق احلال الـواردات وفقاً للمـرحلتين التاليتين في أكثر أنماط إحلال الواردات شيوعاً:

- المرحلة الأولى : إنشاء صناعات السلع الاستهلاكية.
- المرحلة الثانية : إنشاء صناعات السلع الوسيطة والاستثماريـة، والبدء بتصـدير منتجات الصناعات الاسـتهلاكية.

وختم هذا الفصل بعرض لأهمية حماية صنـاعات إحلال الواردات بـاعتبارهـا صناعـات ناشئة، وأنواع الحماية (جمركية، وغير جمـركية) ومـزاياهـا وعيوبهـا، وعرض أهم أسـاليب قياس احلال الواردات، وحساب مسـاهمة إحلال الواردات في النمو الصناعي.

الفصل الثالث: استراتيجية التصنيع للتصدير: -

ناقش الباحث في البداية مفهـوم التصنيع للتصـدير، ودوافـع البلدان المتخلفة في انتهـاج هذه الاستراتيجية، والطرق المتاحة لوجود صناعات تصـديريـة، وأكد عـلى أهم هذه الـطرق، وهي أسلوب التصنيع للتصدير في إطار الشركات دولية النشـاط، فناقش اسـتراتيجية التصنيـع للتصدير كمرحلة في تقسيم العمل الدولي، والدوافع وراء اتجاه الشركات دولية النشاط في إعادة توزيع الصناعة عالمياً، والأزمة البنيانية في بلدان اقتصاديـات السوق المتقـدمة، ومنـاخ الاستثمار

الملائم في بعض البلدان المتخلفة، وأهم الصناعات المنقولة «تكرير البترول، البتروكيماويات، الحديد والصلب، السيارات. . .»، وسياسة الشركات دولية النشاط في نقل هذه الصناعات وتوطينها في بعض البلدان المتخلفة، وخلق ما يسمى بنمط التصنيع الهامشي.

ثم عرض لأهم صعوبات تصدير السلع المصنعة سواء في جانب العرض (الأسباب الخاصة بالبلدان المتخلفة) أو في جانب الطلب (الأسباب الخاصة بالبلدان المتقدمة)، وذكر في جانب ا لعرض: أسباب ارتفاع تكلفة هذه المنتجات، ورداءة نوعيتها، والصعوبات المختلفة في التخزين والتسويق. . . الخ، وفي جانب الطلب: السياسات المختلفة التي تلجأ اليها البلدان المتقدمة، بهدف عرقلة دخول منتجات البلدان النامية المصنعة إلى أسواقها مثل: الحماية الجمركية، ونظام التفضيلات بنوعيه العام والخاص، والتكتلات بين البلدان المتقدمة، وأسباب أخرى مثل تغير هيكل الطلب العالمي على السلع المصنعة.

وختم الفصل بدراسة الوسائل المختلفة التي تلجأ اليها البلدان النامية ـ في جانب العرض ـ بهدف تشجيع صادراتها من السلع المصنعة. والوسائل المطلوبة دولياً ـ في جانب الطلب ـ للمساعدة على تسهيل تصريف الصادرات المصنعة للبلدان النامية في السوق الدولية، ودور البلدان المتقدمة وتكتلاتها، وكذلك البلدان المتخلفة وتكتلاتها.

الباب الثاني: تجربة البلدان النامية:

يتناول الباحث في هذا الباب تجربة البلدان النامية في التنمية الصناعية في ظل استراتيجية إحلال الواردات واستراتيجية التصنيع للتصدير. ويتكون الباب من ثلاثة فصول:

الفصل الرابع: أبرز خصائص اقتصاديات البلدان المتخلفة:

وقد تناول فيه تطور أهم المتغيرات الكلية في الاقتصاد: السكان والعمالة، تطور الناتج المحلي الاجمالي وتطور متوسط نصيب الفرد منه، تطور متغيرات الاستهلاك والادخار والاستثمار. وتناول بعد ذلك أهم الخصائص القطاعية في اقتصاديات هذه البلدان: القطاع الزراعي، قطاع الهياكل الأساسية، قطاع التجارة الخارجية.

وختم الفصل بعرض الخطوط العامة للسياسات الاقتصادية في هذه البلدان، وقارن بين حرية السوق والتخطيط الاقتصادي، وبيّن أهمية اختيار البلدان المتخلفة للتخطيط الاقتصادي، وأهمية اختيار أسلوب التخطيط المناسب لظروفها، وهو الأسلوب الذي يضمن لها تنمية شاملة ومستمرة، إذا توفر فيه الشرطان التاليان: ـ

- أن يكون التخطيط شاملاً.
- أن يقود القطاع العام عملية التنمية.

الفصل الخامس: مقومات النمو الصناعي في البلدان المتخلفة:

تعرض الباحث في هذا المجال إلى:

- الموارد البشرية: العمل، التنظيم والإدارة
- الموارد الطبيعية: المواد الأولية الزراعية، المواد الأولية المعدنية، البترول والطاقة.
- العوامل الاقتصادية: السوق، رأس المال، التكنولوجيا.

وقد عرض أهمية كل منها في التصنيع، وخصائصه في الوقت الحاضر، وبين الشروط المطلوب توافرها لمعالجة النقص في كل مورد، سواء كان كمياً أو نوعياً، وكيفية تنميته وتطويره، حتى يستغل على الشكل الأمثل.

الفصل السادس: تقييم الجوانب التطبيقية للاستراتيجيتين:

حاول الباحث في هذا الفصل أن يقيم الجهود التصنيعية في البلدان المتخلفة ونتائج هذه الجهود في التغير الهيكلي في الاقتصاد القومي لكل بلد، والتغير الهيكلي في القطاع الصناعي بصفة عامة، وفي الصناعة التحويلية بصفة خاصة.

فقد أشار إلى زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتخلفة ذات الدخل المنخفض وبنسبة أكبر من مجموعة البلدان المتخلفة ذات الدخل المتوسط ـ حسب تصنيف البنك الدولي ـ وفي القطاع الصناعي التحويلي، أشار إلى أن هناك تراجعاً في الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستهلاكية، وزيادة في الأهمية النسبية لقطاع صناعات السلع الإنتاجية، ورغم هذه الزيادة البسيطة، فما تزال الصناعات الاستهلاكية تسيطر على الهيكل الصناعي، وتنتج الجزء الأكبر من القيمة المضافة المحققة فيه في غالبية البلدان المتخلفة، وهي نتيجة طبيعية بالنسبة للبلدان التي طبقت سياسة الإحلال محل الواردات، واستخدمت في تطبيقها أدوات معينة، تهدف إلى حماية الصناعات الناشئة ومنها: فرض تعريفة جمركية مرتفعة على الواردات من السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية (الإنتاجية)، مما أدى إلى زيادة الربحية النسبية للصناعات الاستهلاكية بنسب أكبر من زيادة الربحية في الصناعات الاستثمارية، ونتج عن ذلك دفع الموارد باتجاه الصناعات الاستهلاكية، فزادت أهميتها النسبية في هيكل الصناعة التحويلية.

ثم يشير الباحث إلى بعض الدراسات على أساس معيار: هبوط معدل الواردات من السلع المصنعة إلى المعروض من هذه السلع (الواردات + الإنتاج)، وخلص إلى أن أهمية سياسة إحلال الواردات في تحقيق النمو الصناعي، تختلف باختلاف مرحلة النمو الصناعي التي يصل إليها بلد معين، فبالنسبة للبلاد التي ما زالت تسير في بداية طريق التصنيع، تظهر آثار سياسة إحلال الواردات فيها بشكل كبير، إذ تكون الفرص الملحة أمامها لإتمام عملية إحلال الواردات كبيرة، عكس البلدان التي وصلت إلى مراحل متقدمة في النمو الصناعي، حيث تتناقص فيها أهمية إحلال الواردات، إلا إذا استطاعت الانتقال إلى المرحلة الثانية في تطبيق سياسة الإحلال، وتمكنت من تصنيع السلع الوسيطة والاستثمارية، وتصدير ناتج صناعات المرحلة الأولى (الاستهلاكية).

وبالنسبة لتقييم أداء البلدان المتخلفة في تصدير السلع المصنعة، أشار الباحث بعد دراسته للتركيب السلعي لهذه الصادرات، إلى اختلاف تركيبها عن التركيب النوعي للصادرات المصنعة للبلدان المتقدمة، فالأخيرة تتركز بشكل رئيسي في الفروع الصناعية الحديثة كالصناعات الهندسية والإلكترونية والكيماوية، بينما تتركز صادرات البلدان المتخلفة في: الأغذية والمشروبات والدخان والمنتجات الكيماوية والبترولية والمنتجات النسيجية، والألبسة الجاهزة ولعب الأطفال في بعض البلدان ذات العلاقة مع الشركات دولية النشاط (تايوان، كوريا الجنوبية . .)، ويعكس التركيب السابق لصادرات البلدان المتخلفة طابع التخلف الاقتصادي فيها من ناحية، وتركز معظم جهودها التصنيعية في بعض مراحل التصنيع الأولى للمواد الخام من ناحية أخرى.

الباب الثالث: التجربة السورية:

يتضمن أربعة فصول من الفصل السابع حتى الفصل العاشر:

الفصل السابع: هيكل الاقتصاد السوري:

عرض فيه الباحث أهم خصائص الاقتصاد السوري، فأشار إلى متغيرات السكان والعمالة القومية والإعالة القومية، وتطور الناتج المحلي الإجمالي وتطور نصيب الفرد منه، وخصائص قطاعات: الزراعة، البناء والتشييد، النقل والمواصلات، وختم الفصل باستعراض أهم السياسات الاقتصادية التي عرفتها سوريا، وموقفها من التصنيع، حتى دخول سوريا مرحلة التخطيط الشامل اعتباراً من سنة ١٩٦٠، وظهور محاولات للتخطيط القطاعي في القطاع الصناعي في بداية السبعينيات.

الفصل الثامن: مقومات النمو الصناعي في سوريا:

عرض الباحث فيه مقومات التنمية الصناعية في سوريا وفقاً للتقسيم الذي سار عليه في الباب الثاني: موارد بشرية، موارد طبيعية، عوامل إقتصادية.

الفصل التاسع: التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي السوري:

حاول الباحث هنا تلمس آثار الجهود التصنيعية التي بذلت على الاقتصاد السوري بصفة عامة، وعلى القطاع الصناعي نفسه بصورة خاصة. فبالنسبة للتطور في نسب مساهمات القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، ميز بين فترتين: الأولى ١٩٦٣ - ١٩٦٨، كان متوسط معدل النمو السنوي لمساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة ٩,١١٪، ارتفع في الفترة التالية ١٩٦٩ - ١٩٧٩ إلى ٤,١٩٪، بعد زيادة الأهمية النسبية لدور قطاع التعدين وخاصة البترول.

وبالنسبة لمكونات قطاع الصناعات التحويلية في سوريا، وفي إطار المقارنة بين الأهمية النسبية للصناعات الاستهلاكية والأهمية النسبية للصناعات الإنتاجية، أشار الباحث إلى الأهمية الكبيرة للصناعات الاستهلاكية في هيكل الصناعة التحويلية ٧٧٪ عام ١٩٧٧، وإلى انخفاض الأهمية النسبية للصناعات الإنتاجية إلى ٢٣٪ في العام نفسه. وتفسير ذلك هو في اتباع سوريا لسياسة إحلال الواردات، وتركز تطبيقها في قطاع السلع الاستهلاكية، مع الإشارة إلى أنه في الفترة الأخيرة، ظهر تحول في منحى هذه السياسة باتجاهها نحو تصنيع بعض المنتجات الهندسية، رغم أنها تدخل في فئة الصناعات الإنتاجية، مثل السلع الاستهلاكية المعمرة (ثلاجات، تليفزيونات، أجهزة هاتف. . .) عن طريق استيراد أجزائها من الخارج، وتجميعها في الداخل، ومن ثم عرضها في السوق كمنتجات محلية.

الفصل العاشر: تقييم الجوانب التطبيقية لاستراتيجيات التصنيع في سوريا:

يبين الباحث في إطار تقييمه لاستراتيجية الإحلال في سورية، أنه حتى عام ١٩٧٠ كانت نسبة الواردات المصنعة للمعروض المحلي ١٦٪، ويعني هذا أن سوريا - حتى هذا التاريخ - كانت ناجحة إلى حد كبير في تطبيق سياسة الإحلال بالمقارنة ببعض البلدان الأخرى: سيلان ٤٨٪، هندوراس ٣٦٪، بنما ٣٣٪، في ٦٢ - ١٩٦٣ وتخلفت عن بلدان أخرى مثل: الهند ١٠٪، الأرجنتين ١٠٪، المكسيك ١٣٪ في السنة نفسها. وعلى العكس من منطق الإحلال التقليدي، فلم تنخفض النسبة السابقة، بل ارتفعت إلى حوالي ٣٠٪ عام ١٩٧٨، وسبب

ذلك هو الزيادة الكبيرة في واردات السلع المصنعة نتيجة لزيادة الاستثمارات الكلية وخاصة الاستثمارات الصناعية في خطتي التنمية الثالثة(٧١ ـ ١٩٧٥) والرابعة (٧٦ ـ ١٩٨٠) والتحول الحادث في سياسة الإحلال في سوريا في فترة السبعينات نحو تصنيع السلع الاستهلاكية المعمرة والتوسع في بعض صناعات السلع الإنتاجية.

وبالنسبة لأداء سوريا في تصدير السلع المصنعة، أشار الباحث إلى انخفاض نسبة الصادرات المصنعة ٦,٩٪ متوسط ٦٤ ـ ١٩٧٩، والنصف مصنعة ٢,٥٪، والصادرات من المواد الخام ٣,٨٥٪ في الفترة نفسها، ويفسر ذلك بارتفاع الأهمية النسبية للصادرات البترولية في السنوات الأخيرة (٧٤ ـ ١٩٧٩)، ومشاكل الصادرات المصنعة مثل: محدودية السلع المصنعة المصدرة وتركيزها في عدد محدود: الغزل والنسيج والملابس وبعض منتجات الصناعات الغذائية، وكذلك ارتفاع تكلفة هذه المنتجات وارتفاع سعرها بالتالي، ثم صعوبة دخولها الأسواق العالمية بسبب سياسات الحماية المفروضة في أغلب أسواق بلدان العالم المتقدمة.

الباب الرابع: التجربة العراقية:

يتضمن هذا الباب أربعة فصول أيضاً، من الفصل الحادي عشر حتى الفصل الرابع عشر.

الفصل الحادي عشر: هيكل الاقتصاد العراقي:

الفصل الثاني عشر: مقومات النمو الصناعي في العراق:

عرض الباحث هذين الفصلين كما عرضهما في الباب الثالث والباب الثاني، ولتجنب التكرار، ومحاولة اختصار العرض، سنكتفي بالإشارة لهما هنا فقط.

الفصل الثالث عشر: التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي العراقي:

خلص الباحث من عرضه لهذه التغيرات إلى أهم النتائج الآتية: ـ

ـ يساهم القطاع الصناعي بجزء كبير من القيمة المضافة المحققة في الاقتصاد العراقي، تصل نسبته إلى حوالي ٤٠٪، تساهم الصناعات التحويلية بحوالي ١٠٪ فقط، ومنشأ الفارق بين النسبتين السابقتين هو زيادة الأهمية النسبية للصناعات الاستخراجية وبصفة خاصة الصناعات البترولية.

ـ تشكل الصناعات الاستهلاكية الجزء الأكبر في هيكل الصناعة التحويلية بالنسبة للقيمة المضافة المحققة فيها، حيث بلغت نسبتها حوالي ٦٠٪، والصناعات الإنتاجية ٤٠٪ في الفترة ٦٤ ـ ١٩٧٤، وهي نتيجة طبيعية لسياسة الإحلال التي قامت على أساس تصنيع المواد الأولية المتوفرة محلياً، وخاصة تصنيع المنتجات الزراعية، حتى أن الصناعات التي تعتمد على تصنيع مادة زراعية، تشكل حوالي ٦٠٪ من القيمة المضافة في الصناعات الاستهلاكية، وتتركز بشكل أساسي في بعض الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية.

ـ والصناعات الإنتاجية تعتمد كذلك على تصنيع المواد الأولية المتوفرة محلياً مثل البترول، فالصناعات الكيماوية ويضمنها تصفية النفط، تحتل الأهمية النسبية الثالثة بين بنود الصناعة التحويلية، وتقارب نسبتها ١٤٪ من القيمة المضافة المحققة في هذا القطاع، وتأتي بعد الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية.

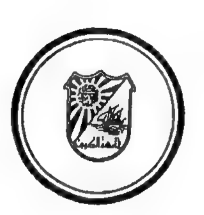
الفصل الرابع عشر: تقييم الجوانب التطبيقية لاستراتيجيات التصنيع في العراق:

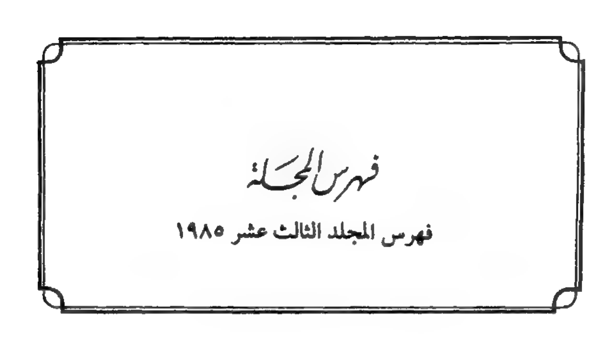
توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

ـ بالنسبة لخفض الواردات من السلع المصنعة ـ في إطار سياسة الإحلال ـ فقد وجد أنه بعد أكثر من ٣٥ عاماً من حماية الصناعة المحلية، أمكن خفض نسبة هذه الواردات إلى ٤٦٪ فقط عام ١٩٦٤، وهي نسبة كبيرة بالمقارنة بالنسبة المحققة في بعض البلدان النامية ـ كما أشرنا آنفاً ـ والأمر الخطير هنا، أن النسبة السابقة في ازدياد مستمر، عكس ما يفرضه منطق الإحلال التقليدي، فقد وصلت إلى ٦٨٪ في عام ١٩٧٦ نتيجة للزيادة الكبيرة في مختلف أنواع الواردات.

ـ وبالنسبة لتقييم أداء العراق في تصدير السلع المصنعة، فإنه بسبب سيطرة الصادرات النفطية وارتفاع نسبتها إلى حوالي ٩٨٪ من قيمة الصادرات الإجمالية في الفترة الأخيرة، تنخفض بالتالي الأهمية النسبية للصادرات السلعية المصنعة، ويزيد في انخفاض أهميتها مجموعة المشكلات التي تعوق تطورها مثل: تغلب قيمتها تبعاً لتغلب قيم الإنتاج الزراعي، فالجزء الأكبر منها صادرات للصناعات الزراعية، ومشكلات أخرى فنية وإدارية وتنظيمية، ويتوقع أن تزداد أهمية الصادرات العراقية المصنعة بعد انتهاء مشاريع الصناعات البتروكيماوية والبدء في تصدير منتجاتها.

* * *





أولا : الأبحاث :

حامد أحمد بدر ، دور الدين الإسلامي في نظام دوافع وحوافز العمل ـ لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي دولة الكويت والأردن ـ دراسة تطبيقية مقارنة . العدد ٤ . ص ٢٨١ ـ ٣١٦

حامد أحمد بدر ، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة . العدد ١ ص ٥٣ ـ ٧٦ .

زكريا عبدالحميد باشا ، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح ـ العدد ٣ ص ١٣٩ ـ ١٥٨ .

سعد الماشل ، التربية الحياتية في المرحلة الإبتدائية . العدد ١ ـ ص ٣٥ ـ ٥٢ .

سليمان الريحاني ، الخصائص الشخصية للمرشدين الفعالين وغير الفعالين . العدد ٤ . ص ٣٨٥ ـ ٤٠٧

سليمان الريحاني / محمد محمود عبدالجابر ، دراسة فعالية أسلوبي التعزيز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول اللاإرادي . العدد ٢ ص ١٣٣ ـ ١٤٦ .

سليمان خلف ، دراسة نقدية للإنماط واستخداماتها في أنثروبولوجية ، مجتمعات الشرق الأوسط . العدد ٤ . ص ٣٥٥ ـ ٣٨٤

سيد محمود الطواب ، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر المدرسة البياجية . العدد ٣ ـ ص ١٣ ـ ٤٠ .

صالح أبو أصبع ، التواصل في المؤسسات الإعلامية . العدد ٢ . ص ١٠٥ ـ ١١٦ .

صلاح الدين علام ، بناء اختبار هدفي المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الإختبارات المدرسية . العدد ٤ . ص ١١٣ ـ ١٢٤

طلعت منصور غبريال ، دراسات تجريبية في الإتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت . العدد ١ ص ١٤٧ ـ ١٨٦ .

عبدالفتاح الشربيني ، مفهوم دورةحياة المنتج بين النظرية والتطبيق : دراسة تحليلية لمدى فاعلية المفهوم في ترشيد قرارات المنتجات . العدد ٤ . ص ٢٣٥ ـ ٢٨٠

عبدالقادر القادري ، قانون البحار والنظام الإقتصادي العالمي الجديد . العدد ٤ ص ٤٥ ـ ٦٥

عبدالله محمود سليمان ، عوامل الإبتكار في الثقافة العربية المعاصرة . العدد ١ ص ٩ ـ ٣٤ .

عدنان عباس علي ، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي : وجهةنظر نقدية في التضخم النقدي العالمي . العدد ٣ ـ ص ١٥٩ ـ ١٧٨ .

علي عسكر / سيد أحمد / محمد الأنصاري ، استقلالية هيئة التدريس في مجال علمهم وفق نظام المقررات بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت . العدد ٣ ـ ص ١١٧ ـ ١٣٨ .

علي محمود عبدالرحيم ، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية . العدد ١ ص ٩٠ ـ ١٢٢ .

عمر الخطيب ، الإنماء السياسي الخليجي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية . العدد ٤ . ص ١٦٥ ـ ٢١٦

عواطف عبدالرحمن ، حول إشكالية الإعلام والتنمية في الوطن العربي. العدد ٤ ص ٢١٧ ـ ٢٣٣

فايز بكتاش ، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث . العدد ٣ ـ ص ٤١ ـ ٧٠ .

فيولا الببلاوي ، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال . العدد ٤ . ص ٦٧ ـ ٨٥

كمال مرسي ، سيكولوجية العدوان . العدد ٢ ص ٤٥ ـ ٦٤ .

محمد أحمد موسى ، دور التعليم العالي في إعداد الكفاءات من القوى العاملة . العدد ٤ . ص ١٢٥ ـ ١٤٩

محمد رفقي عيسى ، علاقة التعليم العالي بمستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة مختارة من طلبة كلية التربية ـ جامعة طنطا . العدد ٢ ـ ص ١١٧ ـ ١٣٢ .

محمد صبري العطار ، المدخل الشرطي للمحاسبة الإدارية . العدد ٢ ص ٨٣ ـ ١٠٤ .

محمد عبدالشفيع عيسى ، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الإقتصادي . العدد ٤ ص ١٧ ـ ٤٤

محمد محمود ربيع ، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية . العدد ٢ ص ١١ ـ ٤٤ .

نادية شريف ، دراسة مقارنة لنمط المناخ المؤسسي وعلاقته برضا المعلم عن مهنته في مدارس المقررات والمدارس التقليدية . العدد ٣ ـ ص ٧١ ـ ٩٦ .

يوسف نبراي ، التعليم العام والتعليم الفني والمهني : الطبيعة والمشاكل والحلول . العدد ٣ ـ ص ٩٧ ـ ١١٥ .

ثانيا : المناقشات

خلدون حسن النقيب ، مدخل إلى رواق الهزيمة : دراسة أولية في نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ . العدد ٣ ـ ص ١٩٩ ـ ٢٢١ .

عبدالله محمود سليمان ، في طبيعة الإنسان ، العدد ٤ ، ص ٤١١ ـ ٤٣١

ثالثا : المراجعات

ادوارد سعيد ، تغطية الإسلام . مراجعة : يوسف محمود . العدد ٢ ص ١٩٥ ـ ١٩٨ .

السيد ياسين ، التحليل الإجتماعي للأدب . مراجعة : سامي الربـاع . العدد ١ ص ١٥٥ ـ ١٥٨ .

العربي اللوه ، المنهال في كفاح أبطال الشمال . مراجعة : محمد علي داهش . العدد ٤ .

المركز العـربي للبحوث التـربويـة لدول الخليـج العربي ، محاضرات في البحث التـربوي . مراجعة : أحمد عبدالله عباس ، العدد ٣ ـ ص ٢٢٥ ـ ٢٣٦ .

بيـري اندرسـون ، دولة الشـرق الاستبداديـة . مراجعـة : تركي عـلي الربيعـو . العدد ٣ ـ ص ٢٥٤ ـ ٢٦٠ .

جوديث بيريرا ، السباق النووي بين العرب وإسرائيل . مراجعة : معالي حـودة . العدد ٣ ـ ص ٢٤٥ ـ ٢٥٠ .

جيمس بسكاتوري ، الإسلام والعملية السياسية . مراجعة : محمد صفي الدين خربوش . العدد ٣ ـ ص ٢٨١ ـ ٢٨٨ .

حازم الببلاوي ، على أبواب عصر جديد . مراجعة : أسامة الخولي . العدد ٢ ـ ص ١٨٧ ـ ١٩٤ .

خلوق نور باقي ، قبسات علمية من القرآن الكريم : النظام الكوني البديع . مراجعة: أنور طاهر رضا . العدد ٣ ـ ص ٢٤١ ـ ٢٤٤ .

دانكـوس ـ هـ . السياسـة السوفيتيـة في الشرق الأوسط ٥٥ ـ ١٩٧٥ . مـراجعـة : تـركي الربيعو . العدد ٢ ص ٢٥٥ ـ ٢٦٤ .

رجاء جارودي ، إسـرائيل : الصهيـونية السيـاسية . مـراجعة : كـاميل حسن . العـدد ٣ ـ ص ٢٣٧ ـ ٢٤٠ .

ستيفن بنرود ، علم النفس الإجتماعي . مراجعة : خير الله عصار . العدد ٤ ص ٤٩٩ ـ ٥٠١

سيد اسماعيل علي ، محنة التعليم في مصر . مراجعة : عبداللطيف محمود . العدد ٣ ـ ص ٢٥١ ـ ٢٥٤ .

شان مارتين ، إدارة العمل بدون مدراء . بديل ترتيبات الأعمال في المنظمات العامة . مراجعة: سهيل سلامة . العدد ١ ص ١٨٣ ـ ١٩٢ .

طيب تزيني ، الفكر العربي .في بواكيره الأولى ·مراجعة : تركي ربيعو . العدد ٤ ص ٤٣٥ ـ ٤٤٦

عاصم الدسوقي ، مجتمع علماء الأزهر في مصر ١٩٨٩ ـ ١٩٦١ . مراجعة : رفعت سيد أحمد . العدد ٢ ـ ص ٢٤٩ ـ ٢٥٤ .

عباس السعدي ، التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي . مراجعة : مؤيد بهجت . العدد ٢ ص ٢٣٧ ـ ٢٤٤ .

عبدالباسط عبدالمعطي ، الوعي التنموي . مراجعة : رمضان بسطاويسي . العدد ٤ ص ٤٤٧ ـ ٤٥٠

عبدالسلام الترمانيني،الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام . مراجعة : جمال صليبي . العدد ١ ص ١٤١ ـ ١٤٦ .

عبدالعزيز الدوري ، التكوين التاريخي للأمة العربية ، دراسة في الهوية والوعي·. مراجعة : نبيه عاقل . العدد ٢ ـ ص ١٩٩ ـ ٢١٠ .

عبدالمجيد منصور ، علم النفس اللغوي . مراجعة : داود عبده . العدد ١ ـ ص ١٩٣ ـ ١٩٨ .

عمر الشيباني ، مناهج البحث الإجتماعي مراجعة : سمراء عنبر . العدد ٢ ـ ص ٢١٩ ـ ٢٢٢ .

فهمي هويدي ، القرآن والسلطان : هموم إسلامية معاصرة . مراجعة : أحمد البغدادي . العدد ٣ ـ ص ٣٠٣ ـ ٣١٢ .

فيريل هيدي ، الإدارة العامة : منظور مقارن . مراجعة : عبدالمعطي عساف . العدد ٤ . ص ٤٨٧ ـ ٤٩٨

فيصل طه ، القانون الدولي ومنازعات الحدود . مراجعة : أحمد الرشيدي . العدد ١ ـ ص ١٩٩ ـ ٢٠٤ .

فيليكس غير ، نظريات الاغتراب . منحى المنظومات العامة . مراجعة: خير الله عصار . العدد ١ ـ ص ١٧٨ ـ ١٨٢ .

كمال عسكر ، بيئة الإستثمار الصناعي . مراجعة : زكريا باشا . العدد ٢ ص ٢٢٣ ـ ٢٢٨ .

محسن عوض ، مصر وإسرائيل : خمس سنوات من التطبيع . مراجعة : محمود الورداني . العدد ١ ـ ص ١٤٧ ـ ١٥٤ .

محمد السيد سليم ، التحليل السياسي الناصري : دراسة في العقائد والسياسة الخارجية . مراجعة : جمال زهران . العدد ١ ص ١٥٩ ـ ١٦٦ .

محمد عيتاني ، النضال المسلح في الإسلام . مراجعة : يوسف محمود . العدد ٣ ـ ص ٢٨٩ ـ ٢٩٢ .

محمد غباري ، الخدمة الإجتماعية المدرسية . مراجعة : الفاروق زكي يونس . العدد ٣ ـ ص ٢٩٣ ـ ٣٠٢ .

مصطفى سويف وآخرون ، مرجع في علم النفس الإكلينيكي . مراجعة : شاكر سليمان . العدد ٤ . ص ٤٨١ ـ ٤٨٦

معن خليل عمر ، نحو علم إجتماع عربي . مراجعة:طاهر التميمي. العدد ٤ ص ٤٥١ ـ ٤٦٤

مكتب التربية لدول الخليج ، التعليم العالي والبحث العلمي في دول الخليج العربي . مراجعة : عيسى الجرارة . العدد ١ ـ ص ٢٠٥ ـ ٢١٢ .

ملكة أبيض ، الثقافة وقيم الشباب . مراجعة : نزار عيون السود . العدد ٤ ص ٤٧٣ ـ ٤٨٠ .

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، مجلد ندوة التطوير الإداري في الكويت . مراجعة : عبدالمعطي عساف . العدد ١ ص ١٦٧ ـ ١٧٨ .

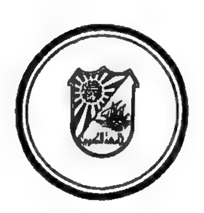
موريس جوران ، الانتصار على التلوث . مراجعة : ياسر الفهد . العدد ٢ ـ ص ٢٢٩ ـ ٢٣٦ .

نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة . مراجعة : اسماعيل الملحم . العدد ٣ ـ ص ٢٤٥ ـ ٢٤٨ .

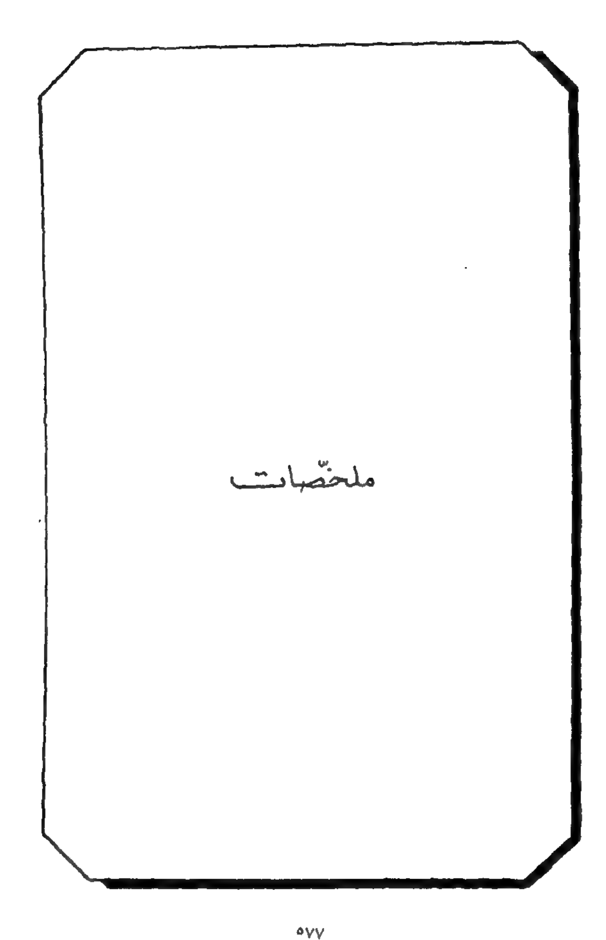
نديم البيطار ، جذور الإقليمية الجديدة . مراجعة : محمد الصوفي . العدد ٤ ص ٤٦٥ ـ ٤٧٢

وجيه عبدالرسول ، الإنتاجية : مفهومها ، قياسها ، العوامل المؤثرة فيها . مراجعة : سامي خليل . العدد ٣ ـ ص ٢٦٧ ـ ٢٨٠ .

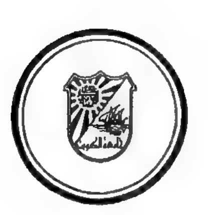
يوسف القراعين ، حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير . مراجعة : خالد الفيشاوي . العدد ٢ ـ ص ٢١١ ـ ٢١٨ .







ملخّصات



going, more bright, more calm, more venturesome and more self sufficient than ineffective counselors.

However no significant differences were found related to sex variable; although some interaction effects between counselor effectiveness and sex were found on seven factors.

The findings of this study are found to be consistent partly with the results of (Mcclain, 1968); (Donan, et. al., 1969); (Myrick, et. al., 1972), and differ in part from the findings of (Jones, 1951); (Mcclain, 1968); (Donnan et. al., 1969); and (Myrick, et. al., 1972-.



Personality Characteristics of Effective and Ineffective Counselors

Sulieman Rihani,
Saleh Al-katib

Counselor's Personality is considered to be an important variable in the effectiveness of counseling process. This process is in fact, a relationship between two personalities: the counselor's personality on one side, and the client's personality on the other. Many people working in counseling (Rogers, 1942; Arbuckle, 1954; Weitz, 1957; Patterson, 1962; and Moser, 1963) have emphasized the importance of the counselor's personality as an effective and important factor in the success of the counseling process.

This study is attempting to answer two questions:-

1) What are the personality characteristics that are related to counselor effectiveness in Jordan?
2) Do male counselor's differ from female counselors on these characteristics?

Cattell 16 PF personality test modified to the Jordanian environment (Kara'en, 1980) was used as well as a test of counselor's effectiveness constructed for the purpose of this study based on the ratings of counseling supervisors.

The results of 30 effective counselors and 30 ineffective counselors on the Cattel 16 PF test were analyzed using (2 2) analysis of variance.

It was found that effective counselors differ significantly from ineffective counselors on five personality fctors namely: Out going / reserved, Bright / Dull, calm / easily upset; Venturesome / shy, self sufficient / Group oriented.

The findings of this study show that effective counselors are more out

A Critique of Typologies and Their Uses in the Anthropology of Middle Eastern Societies

Sulayman Khalaf

This paper offers a critique of the typological model at different levels of discourse. The construction and use of typologies occupied a significant position not only in the geneological sense but also in the actual development of modern social sciences. The role and value of the typological model are first discussed and then, specific typological constructs relating to the study of peasant societies are examined critically; these include polar-types formulations such as Redfield's "folk-urban continuum" and Wolf's "closed corporate community & Open community". Indeed these theoretical formulations have, in varying degrees, influenced researchers studying social change in Middle Eastern communities and/or societies.

A critical assessment of the writings of three Western anthropologists and one sociologists who utilized typologies as a general theoretical framework for analyzing Middle Eastern societies represents the final and major part of this paper. These writings include: 1) Lerner's "Traditional society Versus participant society", 2) Fernea's "Typology of Middle East Village Studies", 3) Patai's Dynamic West/Static East", and 4) Gulick's Peril and Refuge Contrast."

These anthropological studies undoubtedly have produced useful descriptions and some explanations of the structural nature and of the workings of cultural dynamics of social life in Arab and other Middle Eastern societies. However, our close critical reading of this genre of anthropological literature reveals that such usefulness is, in the final analysis, very much outweighed by methodological flaws, analytical limitations and irreleveances as well as ideological mystifications.

Branching in the Credit-hour System in Kuwaiti Secondary Schools

Saleh Jasim, Ahmed Bustan

The purpose of this study was to seek and gather data concerning the attitudes and opinions of students, teachers, and administrators in the credit system for the purpose of inhancing the benefits of its outcome in high schools.

The major research tool used for this study was a questionaire, administrated to the teaching staff and students at the credit system in high schools. It was also refered to many sources to obtain information about different aspects of this system, all these were gathered and analized.

The study showed that students and teachers were satisfied with the existing system but needs more improvements.

Further research and studies should be conducted to cover for more system workability.

The Role of The Islamic Religion in The Motivation System of The Staff of The Kuwait and Jordanian Universities A Scientific and Emperical Comparative Study

Hamed A. Bader

The main objective of this study is indicating the role of the Islamic religion in motivating people. The society of this study is the staff members of the Kuwait and the Jordanian Universities. The total member of the Society is 766 persons and the random sample is 178 persons. The main conclusions of this study are:

— The faith incentives play a higher or equal role to the materialistic incentives in motivating people to work

— The staff members of the two universities indicated that it is necessary to use the faith need motivator to challenge the threads facing the Society. Yet, faith motivator is necessary to be used beside using the other materialistic motivators.

— Maslow's theory of motivation indicated that only the unsatisfied needs stimulate the behaviour. But, in this study, it is found that faith need stimulates the individual's behaviour even with their unsatisfied needs such as physiological needs, safety needs, social needs self-esteem needs and selfactecalization needs.

— Faith need plays a significant role in satisfying the eternal soul safety needs.

— To satisfy the social need of the individuals, the management has to satisfy them according to the Islamic Shariha (law).

— It is found that the faith need satisfy a great deal of the individual's self-esteem needs.

— It is hard to satisfy the faith needs. Therefore, the faith needs continue to stimulate the individual's behaviour no matter how much he has of them.

— Using the faith needs is very necessary to stimulate the individuals' behaviour in the organization.

The Product Life Cycle Concept between Theory and Practice: An Analytical Study to the Viability of the Concept as a Tool in Guiding Product-related decisions

Abdel Fattah El Sherbini

The Product Life Cycle (PLC) has gained popularity as an important concept in the planning of marketing and, particularly, product related aspects since 1958. However, the last eight or so years have marked the appearance of a trend which questioned the concept and casted doubt over its practical value.

In response to this trend the present study provides an assessment to the PLC concept and to its practical viability. In so doing the study begins with a literature review to the scope of the PLC research to pinpoint the problems which have been considered as of impact upon the operationalization of the concept. The second part of the study provides some suggestions which regard a great importance in redesigning the practical assumptions of the concept and consequently in making it mere appropriate from the point of view of the environmental conditions that surround business firms at present. Finally the study ends by a number of propositions as for how to apply the concept and make use of it in practice. These propositions together with other suggestions will be of great value in making the PLC concept more effective as a viable tool in guiding both marketing and product related decisions.

The Problematic of Developmental Communication in the Arab World

Awatef Abdel Rahman

The study deals with the main dimensions of the right to communicate, which could be sum up as following:

1. The reasons of giving interest for this issue during nowadays.
2. The specific characteristics of the right to communicate
3. The Frame of Practice. The study concentrates also upon the Arabic Heritage in the field of Democracy, the right to communicate for the Arabic Masses and the Handicaps which deprive these masses from practicing their rights.

Arab Woman and Transformation of Arab Social Order: The Case of Woman Arab Gulf Societies

Baker Al-Naggar

The purpose of this paper is to examine the position of the role of Arab woman within the context of the Socio-economic transformation that took place in Arab world for the last ten years or so. It precisely study the impact of oil increase in 1973 on the rising of the conservation forces. Such emergence has, of course, affected the course of event in Egypt and other parts of Arab region, such a sucessful development programmes in Egypt and Levant were demolished or obstructed, increased the link with western countries and weaken the bargaining position of the Arab world vis-à-vis the west.

Within these circumstances and others. and by the virtue of the intellectual and political domination of the traditional and Neo-Traditional new concept of the role and status of woman have emerged effected and still effect some of the social, political and economic freedom gained by the previous generation.

The Role of Higher Education in the Preparation of Qualified Man Power

Mohamed A. Musa

This research tries to identify the role of higher education in the preparation of qualified man-power. Thus it investigates the origin and development of higher educational institutions, their modern conception and their problems in developing countries, especially in the Arab States. The research arrives at the general conclusion that higher education cannot be functional unless Policy-makers and administrators undertake the required and neces-, sary reforms in the fields of curriculum, research methods, and the administrative tasks of recruitment, staffing, training, motivating and performance evaluation of manpower.

Higher education cannot meet the social needs for qualified manpower unless it works according to pre-set goals and delimited expectations, undergoes certain reforms in the techniques of manpower selection, training and development, and concentrates on research in both curricula and methods. Such variables, however, should work according to rational expectations about future trends in manpower. Thus, administrators and planners in higher education have to acquiant themselves with these methods and the different perspectives used in needs assessment for manpower. Without such acquiantance meeting societal needs for comprehensive development and councelling students in that direction will be an impossibility.

The development of an Objective Referenced Test for Measuring Teacher's Skills in Classroom Test Construction

Salah M. Allam

The development of an Objective Referenced Test for Measuring Teacher's Skills in Classroom Test construction

The purpose of this study is to develop and validate an objective-referenced test that measures teachers' skills in constructing classroom tests.

The test is composed of four subtests that measure the following skills:

1) Skill in formulating behouvioral objectives.
2) Skill in planning classroom tests.
3) Skill in constructing and scoring test items for classroom tests.
4) Skill in marking, appraising and reporting classroom tests results.

The test has been developed in four major stages:

1) Specifying the test domain
2) Developing test specifications.
3) Constructing item pools.
4) Content validation of that test using item-objective congruence method.

The test has been assembled in two equivalent forms. Each form is composed of 85 items that measure 75 objectives related to the four major skills. A scoring key, an answer sheet and a diagnostic card have been prepared to be used with each form.

Contents

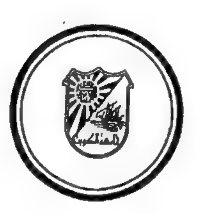
Vol. 13 No. 4 Winter 1985/1406 H.

Contents

Vol. 13 No. 4 Winter 1985/1406 H.

Contents

Vol. 13 No. 4 Winter 1985/1406 H.



NOTE TO THE READER

Journal of the Social Sciences is a bilingual (Arabic - English) quarterly. Both edition used to be published in one volume until (1981). When the English edition of the Journal began to be published seperately.

The English edition was meant to be an Occassional edition, but beginning with N°.3, (1983) it will be published annually on a regular basis at the end of each year. Subscription rates will be similar to those of the Arabic. Edition.

The Editor

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

English Edition

No. 1 (1982)

Basha, The Optimal Size of An Industrial Establishment for a Developing Country.

Al-Qudsi, Income Distribution in Kuwait. *Harris & Harik*, Export Subsidies, Countervailing Duties and the Terms of Trade. *Karam*, Major Characteristics of the Iraqi Economy from the Middle of the Nineteenth Century to 1958. *Salah*, Financial Intermediation and Economic Development in Jordan. *Wahba*, Foreign Investment Policies and Technology Acquisition Strategies in Comparative Perspective: the Case of Canada. *El-Sheikh*, An Econometric Analysis of the Demand For Money in Egypt (1940/50-1967/68). *Sen*, Women, Employment and Development: Two Case Studies.

No. 2 (1982)

Khader, The Social Impact of the Transfer of Technology in the Arab World *Saleh*, The Relationship Between Self Concept and School Achievement of Paralytics. *Powell*, The Expanding Role of Social World in Kuwait. *Barakat*, The International Broadcasting Audiences in Kuwait. *Ghazzawy*, The Role of Science and Technology in the Field of Social Service. *Sakri*, The American Presidency and International Crisis. *Dhaher*, Bureacracy and Alienation: the case of the Students in the Arabian Gulf States.

To be published soon, English Edition No. 3, 1983

Sale price in Kuwait and the Arab World KD (0'350) or equivalent.

Subscriptions:

* For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD 2.500 or equivalent in the Arab World (Air Mail): S.U.S 15 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
* For public and private institutions - S.U.S (40) (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishes research papers in the various fields of the social sciences.

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O.Box 5486 - Safat, Tel. 2549421
TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY

VOL. 13 — No. 4 — Winter 1985 / 1406 H